

هذه حاشية العالم الفاضل والقرضي الامام الشيخ
ابراهيم البنيوري على مختصر العلامة المحقق
سيدنا الشيخ محمد بن يوسف السنوسي
في فن المنطق ففدنا الله بهما
وأعاد علينا من
بركاتهما
آمين

(وبهامشه شرح الامام المذكور على)
(مختصره في علم المنطق نفع الله به آمين)

(محل مبعه)
(بمكتبة السيد محمد عبد الواحد بن الطوبى وأخيه)
(ببيروت المسجد الحسيني بمصر)

(الطبعة الأولى)
(بمطبعة التقدم العلمية بدار الدليل بمصر المحمية)
(سنة ١٣٢١ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي ألهمنا المنطق الفصيح . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أقام الدين بالبرهان
 الصريح . وعلى آله وأصحابه الذين اهتدوا به الملتج . (أما بعد) فيقول الفقير إبراهيم
 البيهقي . هذه تقييدات غرر . على شرح المختصر . لمختصين من تفرغوا للشيخ عطية
 الأجهوري . مع زيادة من تقرر شيخنا محمد الفضالي . رحمه المولى المتعالي . وهاتان آتيت فيهما
 قصيدتان . يعون من عليه اعتدت . فأقول (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يحتمل أن هذه البسملة
 التي وقدمت على خطبة الشارح والديباجة لفصل بركتها لهما فلا يحتاج لذكرها لكل منهما وإنما يحتمل
 أنها للشارح وقدمت على الديباجة لتعويذ بركتها عليها ولزوم عليه أن المتن غير مبدوء بالبسملة فيقفوت
 المؤلف بالنسبة إليه العمل بعد شها وهو على أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر
 ويجب أن يكتفى بالحمد لغيره على طريقة من حل المقيد وهو الحديث المذكور مع حديث الجدلة
 وهو على أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر على المطلق وهو على أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله فهو
 أبتر ويحتمل أنها للديباجة ولزوم عليه أن كلام المتن والشرح غير مبدوء بالبسملة ويجب أن يذكر
 والأقرب من هذه الاحتمالات أنها واعلم أنه ينبغي لكل شارح في أن يتكلم على البسملة بطرقهما
 بنسب الفتن المشروعة فيه وفادح على منسما ونحن الآن شارحون في فن المنطق فتتكم عليها
 بطرفي فما يناسبه فنقول قد اشتهر أن جملة البسملة يصح أن تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى
 الأولى لا ينبغي تلك الجملة قضية لأنه لا يسمى بالجملة الخبرية وأما على الثاني فتدعى قضية وهو هي
 قضية شخصية أو كلية أو جزئية أو هملية احتمالات لأنه ان قدر المتعلق فهو ابتدائي أو انما ابتدائي أو ابتدائي
 وجعلت بالإضافة لله تعالى لأن القضية الشخصية ما كان الموضوع فيها متضمنا وان قدر نحو
 ابتدائي على مؤمن أو ابتدائي أو ابتدائي المؤمن ويجعل كل من بالإضافة واللام للاستغراق فالثاني لأن
 القضية الكلية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت بالسور الكلية وان قدر نحو ابتدائي بعض المؤمنين
 أو ابتدائي أو ابتدائي المؤمن ويجعل كل من بالإضافة واللام للجنس في ضمن بعض غير معين فالثالث لأن
 القضية الجزئية ما كان الموضوع فيها كليا وسورت بالسور الجزئية وان قدر ابتدائي أو ابتدائي المؤمن

ويجعل كل من الاضافة واللام اللبس في ضمن فرد غير مقيد بالعضية أو الكسفة فالراسع لان القضية
 المهمة كان الموضوع فيها كليا أو هملت عن السور ولا يخفى أن بعض هذه الاحتمالات أقرب من
 بعض وكما يصح اعتبار هذه الاحتمالات باعتبار المتعلق يصح اعتبارها باعتبار اضافة لفظ اسم الى لفظ
 الجلالة كأنها به بعضهم فإن جعلت اللفظة الأولى وإن جعلت الاستغناء في الثاني وإن جعلت اللبس في
 ضمن بعض غير معين في الثالث وإن جعلت له في ضمن فرد غير مقيد بالعضية أو الكسفة فالرابع فإن قيل
 كيف يصح هذا مع أن المدار في هذه القضايا على الموضوع لأهل الجبر وأوجب بأنه موضوع في المعنى
 وقالوا في الصلة الجبر وغيره عنه في المعنى والتقدير معنا اسم الله يبدو، يدين من أقسام القضايا القضية
 الطبيعية بأن يراد الجنس من حيث هو ولا يصح أن تكون جملته البسطة منها لا باعتبار المتعلق ولا
 باعتبار اضافة لفظ الاسم الى لفظ الجلالة إذ لا يصح أن يراد من المؤمن مثلاً الجنس من حيث هو لأنه
 لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد جنس الاسم من حيث هو لأنه لا يقع الاشتداد به وسبب أن نسبة كل
 قضية لا بد لها من كيفية تتكشف فيها وهي إما الضرورة أو الامكان أو الوجود أو الإطلاق وتسمى تلك
 الكيفية مادتها وعصرها ويسمى اللفظ الحال عليها جهة وتسمى القضية عندا التصريح فيها بذلك اللفظ
 موجبة وقد قسموها باعتبار ما ذكرنا أربعة أقسام القسم الأول الضرورية والسبع الضرورية
 المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والوقفية المطلقة والوقفية غير الموصوفة بالإطلاق
 والمنشئة المطلقة والمنشئة غير الموصوفة بالإطلاق القسم الثاني الممكنة العامة والممكنة
 الخاصة القسم الثالث الوجودات الثلاث العامة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة القسم الرابع
 المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية فالجهة خمسة عشر
 وبعضهم يزدونها بعضهم ينقص وبعضهم يقول لا تقتصر في عديد الضرورية المطلقة هي التي حكم
 فيها بضرورة النسبة من غير قيد بوصف أو وقت فتحويل انسان حيوان بالضرورة والمشرطة
 العامة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصفه الموضوع فتحويل كاتب مقرك الاصاب
 بالضرر وتمام كتابا والمشرطة الخاصة هي المشرطة العامة لكن مع زيادة قيد لا دائما فتحويل
 كاتب مقرك الاصاب بالضرر وتمام كتابا لا دائما والوقفية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة
 النسبة في وقت معين فتحويل انسان مقرك الاصاب بالضرر ووقت الكتابة والوقفية غير الموصوفة
 بالإطلاق هي الوقفية المطلقة لكن مع زيادة قيد لا دائما فتحويل انسان مقرك الاصاب بالضرر و
 وقت الكتابة لا دائما والمنشئة المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين فتحويل
 انسان متنفس بالضرر ووقت ما والمنشئة غير الموصوفة بالإطلاق هي المنشئة المطلقة لكن مع
 زيادة قيد لا دائما فتحويل انسان متنفس بالضرر ووقت ما لا دائما والممكنة العامة هي التي حكم فيها
 بسلب الضرورة عن الطرف المخالف فتحويل انسان حيوان بالامكان العام والممكنة الخاصة هي التي
 حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعني الموافق والمخالف فتحويل انسان كاتب بالامكان الخاص
 والدائمة المطلقة هي التي حكم فيها بدوام النسبة من غير قيد بوصف أو نحو فتحويل انسان حيوان دائما
 والعرفية العامة هي التي حكم فيها بدوام النسبة بشرط دوام وصفه الموضوع فتحويل كاتب مقرك
 الاصاب دائما كتابا والعرفية الخاصة هي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لا دائما فتحويل
 كاتب مقرك الاصاب دائما كتابا بدوام النسبة المطلقة العامة هي التي حكم فيها بالإطلاق النسبة نحو
 كل انسان متنفس بالإطلاق والوجودية الدائمة هي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لا دائما فتحويل
 انسان متنفس بالإطلاق لا دائما والوجودية اللا ضرورية هي المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد
 لا بالضرر ووقت تحويل انسان متنفس بالإطلاق لا بالضرر وكيفية نسبة جملة البسطة أما الامكان
 أو الإطلاق فيصح أن تكون ممكنة عامة كأن يقال ابتدأ كل من بسم الله بالخ بالامكان العام وممكنة
 خاصة كأن يقال ابتدأ كل من بسم الله بالخ بالامكان الخاص وبعض أن تكون مطلقة عامة كأن يقال

قال الشيخ الامام العارفي بالله
القطب الرباني العالم العلامة
الحق أبو عبد الله محمد بن يوسف
السنوسي

ابتدأ كائن باسم الله بالاطلاق أو وجودية الابداع كائن يقال ابتدأ كائن باسم الله الخ
بالاطلاق لادغام أو وجودية الاضروربة كائن يقال ابتدأ كائن باسم الله الخ بالاطلاق
لا بالضرورة ولا يصح توجيهها بجهة الضرورة لان النسبة فيها ليست بضرورة وكذا لا يصح
توجيهها بجهة الهواء لان النسبة فيها ليست بضرورة فظهر ان جهة البسطة يصح ان تكون من الممكنتين
وان تكون من المطلقات الثلاث ولا يصح ان تكون من الضروريات السبع ولا من الدوام الثلاث
وتحوز بعضها ذلك غير مستقيم وسبأني ابصاح ذلك مع زيادة ان شام الله تعالى (قوله قال الخ)
هذه الديرية يحتمل وهو الاقرب انها من وضع بعض تلامذة المؤلف مدحة لشعوه ويحتمل انها من
وضع نفس المؤلف قصد به بيان اسمه ووجهه لا مدح نفسه حاشا هذا الولي الصالح من ذلك ثم ان كانت
الديرية متأخرة عن التأليف فالعسير يقال ظاهر وان كانت متقدمة عليه فهو معنى المضارع
على حقوله اني امر الله (قوله الشيخ) هو في الاصل من طعن في السن بان جاوزا اربعين وقيل اثنين
وقيل غير ذلك ثم استعمل في العرف من بلغ رتبة اهل الفضل ولو صغروا ذكرى القاموس له
جوتا احدى عشر مشهورة القياس منها ثلاثة اشياخ وشيوخ بضم السين وشيعة على وزن عتبة كما
يؤخذ من متن الالفية (قوله الامام) هو في الاصل المقدم على غيره ثم سار في العرف مراد فالشيخ
فيه كما قاله الجوهري وعليه فاحدهما كائن عن الآخر لكن الخطب على انطاب (قوله العارفي بالله)
هو من اشتغل بعبادة بحيث لا يلتفت لغيره من الخلق فليس المراد به من عرف العلم من غير علم الا يقال
له في العرف عارف (قوله القطب) بضم فسكون سيد القوم وهذا هو المراد هنا ويطبق كافي القاموس
على النظم الذي تعرف به القبلة على الحديدة التي تدور عليها الرسي وفيه على هذا الاطلاق ثلثت اوله
وقطب كمنى وعلم عما ذكر ان المراد هنا احدا لا قطبا بهم قوم فذهبهم الله من اوليائه كما تحذفهم
النسب وهم سبعون مصرود غيرهما والخيما وهم ثلاثمائة بالمغرب والارناد وهم عشرة بالعراق والابدال
وهم اربعون بالشام كذلك يخط السيوطي لكن المنقول عن طبقات الشافعي ان النقيب بالمغرب
والخيما بصروا الله اتخذ ايضا من اوليائه الاختيار وهم سبعة سياحون في الارض والعمد وهم اربعة
في زوايا الارض والغوث وهو واحد بفتح واو اذ عرفت حاجة من امر العامة ان يتل فيها النقبانم الخيا
ثم الابدال ثم الاختيار ثم العمدة ثم الغوث فلا يتم الغوث مسئلة حتى تجاب دعواته وقد وافي النفلان
على ان الابدال اربعون فقط لكن الذي في القاموس ان عدتهم سبعون اربعون بالشام وثلاثون
بغيرها والله اعلم (قوله الرباني) براميه ممددة بين الوصفين والاسباب والنسب ينسبهم هذه القسبة
من وصف سبعة العلم والديانة كانهما في شرف في شرح المواهب وقياس النسبة الى في اسقاط الالف
والنون لكن زيدا البالغة فيها (قوله العالم العلامة) كذا في بعض النسخ والاول اسم لمن اتصف
بالعلم وعنده واحدة والثاني اشتهر باسمه الجامع بين المعقول والمنقول لا نسفة مبالغته في تحقيق
بذلك والتا فيه لنا كيد المبالغة المستفادة من الصيغة (قوله المحقق) كذا في بعض النسخ ومعناه
الذي يذكر الشيء على الوجه الحق وقيل الذي يذكره دليل وهذا أحد الفاظ حجة تانها المذيق وهو
الذي يثبت الشيء على وجه فيه دقة وقيل الذي يثبت الدليل بدليل وثالثها المخفي وهو الذي يأتي بالعبارة
سائلة من الاعتراض التصوي وابعها المرفوق وهو الذي يأتي سائلة من الاعتراض الشرعي وخامسها
المرفوق وهو الذي يأتي حاصدة من افعالها الشكك المعاتبة والبيانية (قوله أبو عبد الله) كنية
ولا يلزم من الشك في ذلك ان يكون له ولا معنى بعباد الله وقوله محمد اسمه وقوله ابن يوسف بيان لاسم
ابيه وكنيته أبو يعقوب وقوله السنوسي نسبة لابي سنوس قبيلة بالمغرب وما قبل من أنه نسبة لسنوسة
اسم لدة شأها لأصل له وكان رجه الله تعالى اماما عالما ماعلا من أئمة السنة والدين ويصنف العلوم
كلها وبلغ في الورع والزهد القافية القصوى وقبره مشهور برار نفعا لله وهو بعلمه (قوله الحسن)
نسبة لابي حسن) كذا قبل والصواب أنه نسبة لسيدنا الحسن بن علي كرم الله وجهه وأغائبه

لكون ام أبيه من اولاده فهو شر من جهة الكبر لا يثبت الشرف عندنا الا من جهة الاب (قوله)
 رحمه الله تعالى) أي انعم عليه لان المراد من الرحمة في حقه تعالى الانعام وان كان معناها الحقيقي رقة
 في القلب تقتضي الانعام فهي بالنسبة له سبحانه وتعالى مجازي من اطلاق اسم السبب وارادة
 السبب وقوله ورضي عنه أي ترك الاعتراض عليه تركا مصاحبا لان المراد من الرضى في حقه
 تبارك وتعالى ترك الاعتراض مع ما ذكرناه من ان يعقوب وان كان معناه في الاصل صفة في القلب تقتضي ذلك
 فهو في حقه تعالى مجازي من اطلاق اسم السبب وارادة السبب كالرحمة ونحوه يقولون تركا مصاحبا
 الخ العرفه ترك الاعتراض من غير مصاحبة انعام (قوله الحمد لله) الكلام فيها يتعلق بالحمد شهر
 فلا نفل يذكر كما يستدرك ذلك المؤلف لكن لا بأس بالتعرض لطرف مما يناسب المقام وهو انه
 يستعمل أن تكون فضيلة الحمد شخصية أو كلية أو سرية أو مهمة أو طوعية فان جعلت اللاحقة الاولى
 وان جعلت للاستغناء فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن بعض الافراد فالثالث وان جعلت له في ضمن
 الافراد يقطع النظر عن الكلية والجوئية فالرابع وان جعلت له يقطع النظر عن الافراد بالكلية
 فالخامس ويصح توجيه هذه القضية بالضرورة وبالامكان العام وباللزام بالاطلاق فتأمل (قوله)
 الملك) بكسر اللام بلا ألف قبلها وهو أبلغ من مالك ثنائيا ثم اذا دلل من الملك بضم الميم وهو التصرف
 بالامر والنهي والثاني من الملك بكسر هاء وهو التصرف في الاعيان المملوكة فالاول يشعر بالسلطنة
 دون الثاني ولذا قيل أن المؤلف أشار بذلك إلى أن من تصرف في هذا العلم يكون له سلطنة على سائر العلوم
 لانها تكون بطوع يده واعلم أن من القواعد المقررة أن تعليق الحكم عشتق وذن بعلية معاملة الاشتقاق
 فكانه قال الحمد لله ملكه ولحمته السكرة الخ واعتز بأن الحكم انما يتعلق بالموصوف بالمشقة لا بالمشقة
 نفسه وأوجب بأن الموصوف بصفته كالشيء الواحد فالتعلق بأحدهما كاف (قوله الملهم) أي
 الوهاب) أي كثرا لحيته كما مر في الاشارة اليه فهو أبلغ من الوهاب كما هو ظاهر (قوله الملهم) أي
 الموقم في القلب الخير لكن يلزم هنا التفرع بدليل قوة الصواب فالأهم ايقاع الخبر في القلب وتبيينها
 بالخبر خرج الواسم فانه ايقاع الشرف في القلب كما مره شغنا (قوله الصواب) أي الموافقة للواقع
 فهو ضد الخطأ فيه راعة استهلال لانه يجب في هذا الفن ان يأتى الى الصواب راعة الاستهلال
 في الاصل التفوق في الابتداء وفي الاصطلاح أن يأتي المنسك في مطالعة كلامه بما يشعر بمقصوده وأما
 راعة المطلب فهي أن يقدم التمام على المقصود راعة المقطع هي أن يأتي بما يشعر بالانتهاء فتقولهم
 في الآخر ونسأله حسن الختام (قوله والفتح الخ) لو اسقط العاطف لكان أنيب بما قبله لكنه نبه
 به على الاصل من أن النعوت اذا تكررت تكون بالواو وانما تركه فيما قبل اختصارا وقد يقال كان
 الانسب أن يذكره ولا تنبيه على ذلك ثم تركه بعد ذلك لذكروا قوله لمنغلق الابواب اما من اضافة الصفة
 للموصوف أو من الاضافة التي على معنى من وعلى كل في الكلام استعارة تصريحية وتقررها أن تقول
 شئت العبارات بالابواب واستعيرت الابواب للعبارات استعارة تصريحية وعلى من قوله والفتح وقوله
 متغلق ترشح املاني على معناه أو مستعار لما لا يشبه فالاول مستعار للسهل والثاني الصعب وفي
 هذا راعة استهلال أيضا لان هذا الفن يسهل صائر الفنون (قوله والصلاة) التحقن انهما من
 قبيل المشترك المنهوي كما قاله ابن هشام راداهما قاله الجمهور ومن انهما من قبيل المشترك اللفظي فغناها
 على الاول العطف لكن ان أضيفت الى الله ضمنت معنى الرحمة وان أضيفت الى غيره ضمنت معنى العطا
 ومعناها على الثاني الرحمة ان كانت من الله والعطا ان كانت من غيره والمضيق على الله عليه وسلم
 يتفجع بكثرة الصلاة عليه لكن لا ينبغي للصلي أن يقصد ذلك كغيره وهو واسطة العظمى في كل خير
 وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله وصحبوا بأنه يتفجع • بذى الصلاة شأنه من تقع
 لكنه لا ينبغي التصريح • لنا بهذا القول وذات صحيح
 بقى أن ابا المعالي الشافعي صرح بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي لا يقطع به راء

رحمه الله ورضي عنه وأرضاه
 الحمد لله الملك الوهاب الملهم
 الصواب • والفتح لمنغلق
 الابواب والصلاة

اسكن اعتمد بعضهم انه قطعها (قوله والسلام) المراد منه تأمينة صلى الله عليه وسلم عما يخاف على أمته أو على نفسه أذ لم يكن كما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه وقد قال صلى الله عليه وسلم إنني لأخوفكم من الله ولم يرض بعض المحققين هذا التقدير لانه يشعر بظنة الخوف والتي يل واتباعه لأخوف عليهم ولا يرد الحديث السابق لانه انما ذكره صلى الله عليه وسلم في مقام اجلاله لمولاه وفسره المؤلف في شرح الجزرية بان سماع المولى نبيه كلامه القديم دالا على رفعة مقامه العظيم صلى الله عليه وسلم وقوم بعضهم أن المراد بالسalam اسمه تعالى وفيه بعد (قوله على سيدنا ومولانا) انما تقدم السيد على المولى لان من جهة معاني السيد من يقرع اليه عند الشدائد ومن جهة معاني المولى الناصر ومعلوم أن القرع قبل النصر فلما كان معناه مقدما مناسب أن يقدم لفظه أيضا فاذا وقع ما يقال كان الأولى أن يقدم المولى على السيد لان المولى أعم من السيد فان الأولى يطلق على العتيق والمعتق والثاني خاص بالمعتق ولذلك قالت الخنساء بن حضرموت مولانا وسيدنا والضمير في قوله سيدنا ومولانا لهذه الامة في قوله بعد سيد الخلق فائدة لتحويل الخلق لهذه الامة وقرع المولى في كلام المؤلف إشارة لجواز إطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم لقوله أناس يعرفون آدم يوم القيامة ولا يعرفوا ما حديث السيد الله فعملوا على السيادة المطلقة (قوله محمد) يصح فيه أوجه الأعراب الثلاثة وأرجحها من حيث الأعراب الجزرية لانه لا يخرج الى تقدير ومن حيث التعظيم الرفع ليناسب الاسم المعنى فكان الاسم المعنى محمدا للخلق كذلك اسمه يكون محمدا (قوله في هذه الدار) أي دار الدنيا والدار والجور ومتعلق بقوله سيدنا ومولانا وقوله وسيد الخلق (قوله في يوم الخ) كان الأصغر والأحسن أن يقول وفي تلك الدار أما الأول فظاهر وأما الثاني فقلته ليكون شاملا لغير ما ذكره من أطوار الأخرى وأجيب بأنه اقتصر على ما ذكره لان الالتفات اليه صلى الله عليه وسلم فيه أظهر منه في غيره وكان الأولى تقدم النشور على الحشر ليكون طبق الواقع من أن النشور ما بين على الحشر والنشور والبعث والاحياء والحشر هو سوق الناس الى الحشر وعلم أن الناس متفاوتون في الحشر على حسب أعمالهم فتنهم الركب ومنهم الماشي على رحله ومنهم من يمشي على وجهه ومنهم من هو على صورة القردة وهم الزنابة ومنهم من هو على صورة الخنازير وهم الذين كانوا باكلون السمك والمكس ومنهم الأعمى وهو الجاني في الحكم ومنهم الأصم الأبكم وهو الذي يجب بعقله ومنهم من يعض لسانه مدلى على صدره ويسيل القيح من فيه وهم الوفاة الذين تخالف أفعالهم أقوالهم ومنهم المقطوع الأيدي والأرجل وهم الذين يؤذون الحيوان ومنهم من يعصب على جنس من الناس وهم الباعة في الناس الى السلطان ومنهم من هو أذن من الجيف وهم الذين يقولون على الشهوات والذات ويعنون حق الله من أموالهم ومنهم من يلبس جبة سافرة من تطران لأصقة يجلبده وهم أهل الكبر والجب والخيلاء كذا يحفظ بعض الثقات لقلاصن التعليق (قوله والمولى) المراد منه المولى أي الموفق في قول فقوله والحساب من عطفها الخاص على العام والحساب لغة العدو اصطلاحا فحققت الله عباده على أعمالهم خيرا كانت أو شرا اما بان يكلمهم الله كلامه القديم في شأن أعمالهم وكيفية ما لهم من النواوير والعقاب أو بان يسمعهم صوتا في أذن كل واحد أو في محل يقرب منها أو كيفية تحت لفة يخالق في حال الناس فنه السر ومنه الجهر ومنه البسر ومنه العسير ومنه التكرم ومنه التعريب ومنه الفضل ومنه العدل (قوله ورضي الله تعالى الخ) تقدم الكلام قريبا على الرضى وانما يتألف المؤلف الشائع من الصلاة والسلام على الآل والصحب تبعاله صلى الله عليه وسلم ليكون آتيا بما هو المطلوب لكل على سبيل الاستقلال وهو الصلاة والسلام بالنسبة صلى الله عليه عليه وسلم والرضوان بالنسبة لكل من الآل والصحب والتحقق أن الحكم في المراد من الآل القرينة فان دلت على أن المراد بهم المؤمنون ولو عصاة حمل عليهم وان دلت على أن المراد بهم الانقياد حمل عليهم وان دلت على أن المراد بهم آثار به صلى الله عليه وسلم حمل عليهم وهذا الأخير هو المراد هنا دليل قوة البازين الخ كما قاله شيخنا اذا الظاهر أنه راجع لكل من الآل والصحب (قوله البازين نفوسهم الخ)

والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد الخلق في هذه الدار وفي يوم الحشر والنشور والمولى والحساب ورضي الله تعالى عن آله وصحبه البازين نفوسهم

هذا كناية عن عدم مبالاهم بالضرر والمشاقة الحاصلة لهم رضي الله عنهم لاجل محبته صلى الله عليه وسلم الخ ففي قوله في محبته يعني لام التعديل فيما يظهر (قوله ونصر شر بعته) أي بالجهد والتعلم والعمل وغير ذلك واعلم ان كلام من الشر يعني الشرع والدين والملة يعني الاحكام التي أتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الالفاظ الاربعة متحدت بالذات لكنها تختلف بالاعتبار فالشرعية والشرع كل منهما معنى الاحكام باعتبار كونها شرع لنا والدين هو معنى باعتبار كوننا دين لمنا ونفاد والملة هي هي باعتبار كونها على عيسى وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله والسالكين) أي المصلين أو الداعيين على ما يأتي ان شاء الله تعالى (قوله في اعلاء) كنهه في هنا كناية قبلها في كونها معنى لام التعديل والمراد من الاعلاء الاظهار بجواز امره سلام باب اطلاق المازوم وارادة الاذم ومن كنهه كلمة الشهادتو يحتمل ان يكون المراد منها جميع الكلمات التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا أقرب ان الفهم ما دللني على الله عليه وسلم هو الذي يقتضيه السياق قال بعضهم يحتمل انما عائدته ويكون فيه اشارة الى قوله تعالى وكلمة الله هي العليا اه ويلزم عليه تثبث الضمير (قوله ونصر ملته) التشرى في الأصل ضد الطي لكن المراد به هنا لازمه وهو الاظهار فهو في الحقيقة مفهوماً عما قبله لكن الخطب محل اطناب وقد تقدم اتفاق الكلام على الملة (قوله الطرق) يحتمل انها استعارة نصر بحجة وذلك بان يشبه المشاق بالطرق ويستعار اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة النصريحه وقوله السالكين ترشيح اصاب على معناه أو مستعار لما يناسب المشبه وهو العمل ويحتمل انه ياتي على حقيقة وحيداً يكون اشارة الى اتم سلكوا الطرق الصعبة في الفتوحات وقوله الصعاب كان الاولى ان يقول الصعبة بالافراد كما يؤخذ من قول بعضهم

وجمع كتمه لما لا يعقل • الافصح الافراد فيه داخل

وغیره فالافصح المطابقة • نحو هيأت وافرات لانقه

لكنه أتى بها لاجل الصريح (قوله وبعد) هذه كلمة تأتي بالانتقال من اسلوب الى آخر واسلمها أما بعده وهو الستة والاصل الاصيل مهما يكن من شيء بعد حذف مهما يكن من شيء يعني انه لم يأت بذلك من أول الامر واقبح امام مقام ذلك كذا اشتهر لكن بحث بعض المحققين انهم انزب الاعم مهما وفي كلام ابن الحاجب ما ينصرح به ثم حذف اما بالمعنى المذكور واقبح الواو ما فيها واختلاف هل الطرق من معمولات الشرط أو الجزاء، والصحيح الثاني لما روجه به بعضهم من أنه أشد امثالا للامر بالبداء، فبالسعة وما بعدها وذلك لان صريحه ان الشروع في التالسيف بعد ذلك اذا المعنى عليه مهما يوجد من شيء فاقول بعد ما ذكر بخلاف الاول فانه لا يفيد ذلك الا ان وما بواسطة كون الشرط بعد ذلك لان المعنى عليه مهما يوجد من شيء، بعد ما ذكر فاقول الخ تأمل (قوله فهذا الخ) اسم الاشارة عائد للالفاظ الذهبية باعتبار دلالتها على معانيها سواء كانت الخطبة مقدمة على التالسيف أو لا خلافا لما اشتهر من انها كانت الخطبة مقدمة عليه فيكون عائدا للالفاظ الذهبية وان كانت متاخره عنه فيمكن كون عائدا للالفاظ الخارجية وان يرى عليه اليوسى لان الالفاظ الخارجية اعراض تنفص بحجود النطق بخلاف اتصاف الاشارة اليها فان قلت لزلة الموجوده صحت الاشارة اليها على ما فيه من البعد فان قيل اسم الاشارة موضوع لما ربه محسوس بحاسة البصر وما هنا ليس كذلك اوجب بانه شبه ما استقصه من الالفاظ بخلافه محسوس بالحاسة المذكورة واستعاره اللفظ الموضوع للشبه به استعارة نصريحه اصلية وقيل تبعية كما هو موضوع في محله (قوله تقييد) أي عقيدته لهذا المختصر على وجهه • صدر اعني اسم الفاعل أو عقيدته لا يتجاوز الى غيره على جعله بمعنى اسم المفعول وهذا كما بالنظر لما قبل العلة وأما بالنظر لما بعدها فهو علم على الالفاظ المختصرة الدالة على المعاني المختصرة كما هو المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة فان قيل من المقرر انه لا بد من المطابقة بين المبتدأ والخبر وليس كذلك هنا لان اسم الاشارة عائد للالفاظ الذهبية كما مر وهي محملة والتقييد اسم للالفاظ

في محبته ونصر شر بعته •
والسالكين في اعلاء كلمته ونصر
ملته • الطرق الصعاب •
(وبعد) فهذا تقييد قصدت

المفصلة وأجيب بتقدير مضاف لما قبل اسم الإشارة أو بعده التقدير على الأول فتفصل هذا التقيد
وعلى الثاني فهذا يعمل تقيد وهذا هو الأول لأن التقدير عند جعل الحاجة انطب (هذا) والاسبوب
أنه لا إشكال حتى يحتاج إلى التقدير لأن التعقيد أن المظهر كما يقوم به الجمل يقوم به المفصل كما اختاره
الامام السأفي رضي الله عنه لا يقال المظهر عنه بأنه تقيد انما هو اللفاظ المستحصرة في ذهن المؤلف
فيأمر على هذا أن لا يقال لغرض ذلك لا نقول لا يلزم هذا إلا أن قلنا ما إن الشيء يتعدد بتعدد معناه وهو
تدقيق فليس لا يقول عليه عند علماء العربية فاللفاظ التي كانت في ذهن المؤلف هي التي تصكون
في ذهن غيره إذا استعصرها من أي شخص من هذا الكتاب وهذا قلنا بأن اسماء الكتب من قبيل
علم الشخص وأما أن قلنا بأن من قبيل علم الجنس فيصايب بتقدير مضاف أي فنوع هذا التقيد وحده
فيصايب ما تقدم (قوله به) أي هذا التقيد (قوله شرح مختصر) أي كشفاً وبياناً والمختصر
ما أشكل على مسائل قليلة سواء كانت من فن أو فنون بخلاف السالة والكتاب لأن السالة ما أشكل على
مسائل قليلة من فن وأحوال الكتاب ما أشكل على مسائل سواء كانت قليلة أو كثيرة من فن أو فنون
فالسالة تخص الثلاثة والكتاب اسمها والمختصر أوسطها كذا نقل عن شرح المطامع (قوله في علم
المنطق) الإضافة للبيان واستشكلت هذه الطريقة ونظائر هابا له لا معنى لظرفية اللفاظ المخصوصة
التي هي مدلول اسماء الكتب في معنى اسماء العلوم الذي هو القواعد المخصوصة أو المسالك أو الأدراكات
على اختلاف واجب باجوبة منها أن في الكلام استعارة تصريحية بأن شبهت الملازمة بين مطلق دال
ومدلول بالملازمة بين مطلق ظرف ومغزوف ففسر التشبيه من الكليات الجزئيات فاستعمل لفظ في
الموضوع للملازمة بين ظرف ومغزوف خاصين للملازمة بين دال ومدلول خاصين ومنها أن في باقية على
حقيقتها مع تقدير مضاف أي في دال علم المنطق والظرفية فيه حيث من ظرفية الخاص في العام ولك أن
تستغنى عن هذا المضاف فتكون الظرفية حيث من ظرفية الدال في المدلول فنظر إلى أن المعاني
قوالب اللفاظ بالتسبب لا تكلم وإن كانت اللفاظ قوالب المعاني بالنظر السامع (قوله بطريق الإيجاز)
الإضافة للبيان وأما الملازمة متعلقة بشرح والابحاز والاختصار مترادفان لغة كما في الصحاح وكذا
اصطلاحاً كما قاله (سم) فهما بمعنى وهو تغليل اللفاظ سواء قل المعنى أو كثر أو ساقى على الإجماع وقيل
بشرط أن يكثر المعنى وهذا هو المنقول عن لغة اللغة كما قاله بعضهم وقيل ليسامترادفين بل الاختصار
أخص من الإيجاز خصوصاً مطلقاً لأن الأول تغليل اللفاظ مع تكسر المعنى والثاني تغليلها مطلقاً
وقيل الاختصار الحذف للبدل والإيجاز الحذف للغير بدل وقيل الاختصار حذف الجبل والإيجاز
حذف المغردات وقيل بالعكس وقيل غير ذلك (قوله والمدول الخ) من عطف اللازم واعترض بأن ذلك
المدول يصدق بطريق التوسط فينبغي قوله بطريق الإيجاز وأجيب بأن المراد هنا من طريق الإيجاز
عدم الاكثار فلا مخالفة فالأول رابع والثاني ولا مانع من العكس (قوله والاقتصار على المهم) أي الذي
هو القواعد التي يهتم بها المشتغل بهذا الفن (قوله دون الزيادة) حال من المهم أي حال كونه مختاراً
الزيادة وهذا الظاهر من جعل بعضهم حالاً من شعير التقيد أو من فاعل قصدت أي حال كونه مختاراً
الزيادة أو حال كوني مختاراً الزيادة وهي حال مؤسوسة بالنظر لو وصف الزيادة عازاً كرهوا أن كان
المتبادر أنها مؤسدة وقوله دون الزيادة هو المشار إليه بقوله فيما يأتي وترد على ما يشوش الفكر كرهه
جداً ويؤيدوا استعجاله من قواعد وقتر يعانوا وأراد بذلك أقسام الجزئيات والاختلافات وسألوا
للغير غير النام بقرهم كلما كان الشيء انشاقاً فهو حيوان طاق وكلما كان طاقاً بشرافه وموجب ينتج كلما
كان الشيء انشاقاً فهو طاق بشرم موجب (قوله في المقاصد الشرعية) أي كقواعد التوحيد وأشار
بذلك إلى أن هذا الفن ليس مقصوداً بالذات بل وسيلة لغرض من سائر العلوم ولهذا يقال أنه سديم العلوم
(قوله الضرورية) أي المضطراة مع معرفتها ليس المراد بالضرورة ما قابل النظرية بل المراد بها
ما ذكر أن المقاصد الشرعية لا تكون إلا نظرية وفي نسخ الأخيرة وهي ظاهرة (قوله وتجب العقل)

بشرح مختصر في علم المنطق
بطريق الإيجاز والمدول عن
الاكثار والاقتصار على المهم
دون الزيادة التي تعطل عن
المسارعة إلى المقاصد الشرعية
الضرورية وتجب العقل

أى توقعه في الحجة وهي عدم الثبات على حافة الذي يضر في الحقيقة انما هو النفس في كلامه يجوز اما في الاستدلال فيكون مجازا عقليا وفي الطرف فيكون مجازا لغويا فعل الاول فيكون العقل ياقب على حقيقته وهي الزوال وحاشا الذي تدرك به النفس العلوم النفسانية والنظر بفعل ما يأتي وعلى الثاني يكون المراد به النفس فتأمل (قول وتشتت الانتظار) كذا في نسخة وفي أخرى الاعتكالي تفرقها بحيث لا ينظم بعضها مع بعض والانتظار والاعتكالي بمعنى وهو سر كانت النفس في المعقولات وأما المحسوسات فهي الضل ونقل الناصر اللقاني عن السيدان الفكري يطلق على ثلاث معان الاول حركة النفس في المعقولات أى حركة كانت وهذا هو الذي بعد من خواص الانسان والثاني مجموع سر كين احداها سر كتمان المطلب الذي تتردد في شئونه كحضور العالم الى مبادئ كتغير العالم والاخرى سر كتمان من مبادئه البعازمة به والثالث الحركة الاولى من هاتين الحركتين وحدها وان كانت الثانية هي المقصودة ويستفاد من كلام (سم) في الايات يطلق ايضا على الحركة الثانية وحدها وهذا كما يقال في النظر فليتأمل (قوله والله امال) أى وامال الله لا غيره كما يستفاد من تقديم اللفظ الشريف (قوله ان ينقمه) أى بسبب مطالعته وفرقته وكان المؤلف عجبا للمعجزة رضى الله عنه ونفعنا به (قوله وما يسهل) المتبادر ان المراد به ما أخذ منه هذا التشرح وان قال شيئا المراد به ان شئت المؤلف صرح فيما سباني بتسمية المتن بذلك وهذا يعين ما قاله شيخنا (قوله النبي الخ) بل واحد من هذه الاربعة اولى بما قبله فالنبي هو السيد جدا بحيث لا يكون عنده سرعة فهتم ولا غوص في المعنى والذى هو من عنده سرعة فهم لكن ليس عنده غوص في المعنى والضعف هو من عنده طرف من سرعة الفهم وطرف من الغوص في المعنى والقوى هو من عنده غوص تام في المعنى لكن ليس عنده سرعة فهم املا وهذا هو المحمود عندهم ولا يمكن أن يجتمع الغوص التام مع سرعة الفهم التامة لان البطون من لوازم الغوص التام وقد اشار المؤلف بما ذكر الى صاحب الطبايع الاربع فالاول هو البالغ أى صاحب طبيعة البالغ والثاني الصغرى أى صاحب طبيعة الصغرى والثالث الدموى أى صاحب طبيعة الدم والرابع السوداوى أى صاحب طبيعة السودا (قوله ويعصم الجميع) أى يحفظ هذه الاسناف الاربعة ظاهرا من العصمة هنا الحفظ مع امكان الوقوع في المحذور وان كانت تطلق على الحفظ مع عدم امكان ذلك وهذا هو المراد في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام فيما لنظر الاول يجوز لادها بالعصمة كافتل المؤلف رضى الله عنه وعلى الثاني لا يجوز ولما عي لهم المؤلف بالنفع وثقل عليهم اذا حصل لهم ما سجد كره دعى لهم بالعصمة (قوله بفضل) اشار به الى رد القول بأنه يجب عليه تعالى فعل الصلاح والامع الذي قال به المعترض فيصعب الله تعالى فالحق أن ذلك انما هو بطريق الفضل لا بطريق الزم كيدعيه من ان الله (قوله من الفضل) أى التفاضل بما لا يعنى ويشتمل كقوله بعضهم انه جمع فضل وهو الزائد على ما ينفى والمعنى غير مختلف (قوله والزهر) أى التفاضل والتكبر يقال زهى كمنه ويقال ايضا زهى كدعى كقوله البصري والاول أشهر (قوله والاعجاب) أى التعجب بالعمل ونحوه وهذا أظهر من تفسير بعضهم له بأنه عند النفس عجيبة أى عظيمة (قوله وغض الحن ولفظ التعريض) هذا هو معنى التكبر المراد في الزهر وهو مستغنى عنه بل لكن الخطب على الطبايع وغض الحن بالصدا المهمة أو بالضاد المحبة اخفاؤه وعدم قبوله ولفظ التعريض كتابته عن الاستقلال به (قوله بعين الاستفاد) المتبادر ان المراد بها عين في القلب يتحقق فيها ذلك ويحتمل ما قاله بعضهم من أن المراد بها الباصرة وعليه فاضافتها الى الاستفاد مع كونه بالقلب ككونه بالحس ظهوره غالبا (قوله الحمد لله) مما يتقوى أن المؤلف لم يرد بالمتن بالبعثة وأنه انما ابتدأ بالجلجلة كون البسطة غير مكتوبة بقلم الحرة وقوله بعد وسبب الابتداء به وان كان يمكن أن يعمل على الابتداء الاضافي (قوله الذى أنعم) أى المنعم اذ القاعدة أن الوصول مع صلته في قوة المشتق كما سطر المؤلف اليه وقد تقرر ان تعليق الحكم بالمشتق اوفى قوته بوزن بعليته مامنه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله لا نعاده الخ وهذا هو منشا الاشارة الآتية

وتشتت الانتظار الضرورية •
والله اسأل أن ينفع به وباصدق
النبي والذى • والضعيف
والقوى ويعصم الجميع بفضل
من الفضل والزهر والاعجاب
• وغض الحن ولفظ الغريبين
الاحتقار

الحمد لله الذى أنعم

فتأمل (قوله بالعقل) فيه براءة استهلال لاشعاره بأن مقصوده المعقول (قوله والبيان) هو في الأصل مصدر بيان وبين وسيد كالمؤلف المعنى المراد منه (قوله والصلاة والسلام الخ) تقدم الكلام على ماذر (قوله المبعوث من البحث) وهو في الأصل كقوله الراجب الاثارة والتوجيه ويحتمل معنى الاحياء منه قوله تعالى فاما الله فمائة عام ثم بعثه ويعنى الايقان من النوم ومنه قوله تعالى وكذلك بعثناهم ليعلموا اليهم ويعنى الارسل وهو المراد هنا (قوله بواضع اليبينات) الباطن مع فليست لتعديده كقديسهم وواضحة اليبينات اما بابتية او من اضافة الصفة للوصف وهذا راجع بقتضيه كلام المؤلف في الشارح ويحتمل انهما من الاضافة التي على معنى من فليست على الاول بواضع هو اليبينات وعلى الثاني باليبينات الواضحة وعلى الثالث بالواضع من اليبينات (قوله وقواطع البرهان) الاضافة كالاضافة فيجاء بقله والقواطع جمع قاطع يعنى قاطع به نفسه يحارز لغوى ويحتمل ان يبنى على ظاهره ويكون فيه مجاز عطف وذلك لان القطع حقه ان ينسب الى من اق بالبرهان اذ هو الذي قطع الحصر به فاما ان يرتكب المجاز الاول والثاني والى البرهان العنسن المتحقق في افراد كثيرة ليصير كونه بياناً للقواطع ارموزاً لها أو كون القواطع منه على معنى (قوله الكلام الخ) غرضه الاعتذار عن تركه لذلك وكان المناسب ان يعتذر بواضع تركه التكميل على ما يتعلق بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله في معنى الحمد) يقتضى ان الالفاظ مظهر وفقه في المعنى وقد تقدم الكلام فيه وازضافة معنى الحمد للعنسن فشمل معنييه اللغوى والاصطلاحى والاول هو الانتهاء بالجمل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم والثاني فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الخادم او غيره (قوله واسماه) وحى اربعة حذ قد تقدم او لحادث وحادثان او قد تقدم هذا هو المشهور وان اعتبرت انه يكون مطلقاً ويكون مقيداً او اذا كان مقيداً فانه يكون مقيداً بنى خبر او اثبات نعم زادت الاقسام على ماذر (قوله وسبب الاندابه) أى وهو حديثه المسار والافتداه بالقرآن ويمكن ان يرتكب من ذلك قياس نظمه هكذا هذا الكتاب من الامور ذوات البال وكل ما كان كذلك يطلب فيه الانتهاء بالحمد دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى الحديث وانما عبر بالجهة الاسمية لان القرآن التكرم ابتداءً بالانعام على الثبات والهدوم بخلاف الفعلية فانه يدل على القصد والحدوث فان قيل الجهة الفعلية كقولك احسن الله تعالى ان المتكلم قول الحمد بنفسه بخلاف الاسمية فالفعلية ترجع على الاسمية هذا اجيب بان الاسمية انشائية معنى على الصنيع فنحن انا انشئ الحمد أى الثناء على الله تعالى بمضمون هذه الجهة فحدثنا بالنظر لعناها على ذلك فتأمل (قوله واضح) خبر عن المشتد الذى هو الكلام واعترض بان الموضوع ليس من عوارض الالفاظ بل من عوارض المعنى ويجب بان المراد واضح من حيث معناه أو بان الأصل واضح معناه فحدثه الحذف والابصال أى حذف المضاف وابصال التعبير باسم الفاعل يعنى استناده فيه (قوله فلا تظليل به) لا يقال كان الاولى ان يقول فلا تذكره لان ما ذكره يقتضى انه تعرض له لكنه لم يطل وليس كذلك لاننا نقول هذا لا ارد الاقوال فلا تظليل فيه فتعديره بما ذكره صحيح لارد عليه ذلك لانه مساو لقوله فلا تذكره (قوله ومراهم) أى صاحب المتن يعنى نفسه على سبيل التعبير وهو انقراعه منه شخصاً آخر وهكذا يقال فيما بأتى وانما هذا الاحتمال لكونه هو الاظهر من غيره مما بأتى ان شاء الله تعالى ووجه ما ذكره من الاحتمالات اربعة الاول ان يراد بالعقل النور والى حاشى الذى قد تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية والبيان جميع العلوم والثاني ان يراد بالعقل بعض العلوم الضرورية كإذهب اليه امام الحرمين وبالبیان باقى العلوم والثالث ان يراد بالعقل جميع العلوم وبالبیان الكلام القصص المبين لها والرابع ان يراد بالعقل العلوم الضرورية وبالبیان العلوم النظرية فتأمل (قوله جميع العلوم) أى على فرد فرد منها لجميع هذا الشكل الجبى كما هو فى الاستعمال فحدثنا على الكلى التجميعى (قوله ضروريه الخ) تضمنه في العلوم والضرورى هو لا يحتاج الى الاستدلال وان احتاج الى نحو تجرير بقا التكمسبى هو

بالعقل والبيان والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المبعوث بواضع اليبينات وقواطع البرهان ش

الكلام في معنى الحمد واسماه وسبب الابتداء به واضح فلا تظليل به ومراهم بالبيان جميع العلوم ضروريه وكسبها

ما يحتاج الى الاستدلال بدليل مقابله بالضرورة ويطلق على معنى آخر وهو يحصل بالكسب ولو
 لم ينجح الى الاستدلال فيحصل الضرر وري المكتسب كذا اذا فقت بصرك بقصد ان تذكر لون شئ مثلا
 فادركت انه ابيض مثلا فقلت بهذا ضروري كسي هذا المعنى (قوله محسوسها ومعقولها) ظاهره
 ان العلوم بعضها الضرروري والكسي تنقسم قسمين محسوس ومعقول وليس كذلك بالنسبة الاول لانه
 لا يكون الا ضروريا كادراك الجرم الفلاني ابيض واما بالنسبة للثاني فليس فقد يكون ضروريا
 كادراك الواحد نصف الاثنين وقد يكون نظرا كادراك ان العالم حادث والمراد بالمحسوس الادراك
 المحصل بالحاسة كالمثل السابق وبالمعقول الادراك المحصل بالعقل فقط كالثاني المذكور وينوعلنا
 فقط اندفع ما قد يقال الاول يحصل بالعقل ايضا وان كانت الحاسة لها دخل فيه فلي تأمل (قوله لان
 العلوم الخ) علة لقوله و مراده الخ أي وانما اراد بالبيان جميع العلوم لان العلوم الخ وايضا له اطلاق
 البيان على العلوم لانها سببه فمرحما مرسل من اطلاق المسبب على السبب فتمام (قولهها) أي
 يسببها وقوله بانها المعلومات أي ظهرت كفسره بقوله وانكشفت فالعطف للتفسير (قوله للعقل)
 متعلق بكل من الفعلين قبله فان قلت كلامه يقتضي أن العقل يتوقف على العلوم في تحصيل المعلومات
 مع انه يتوخذ من ترفيعهم العقل بأنه ضروري فادراك النفس العلوم الضرورية وبالظن بانه
 العلوم هي المتروكة عليه وحينئذ يكون كل منهما متروكا على الآخر فيلزم الدور قلنا أجيب بأنه
 لا دور لان العقل ليس متروكا على العلوم من حيث وجوده بل من حيث تحصيله فالمعلومات فغاية
 الامر ان العلوم العقل كالاتصالان يفصلها ثم يستغنى بها لما يستطاعه قبل كذا قال اليموسي لكن
 الاظهر ان يجاب بان المراد بالعقل هنا النفس كافة بعضهم وحينئذ لا دور في تمام (قوله وأشار
 بالجد الخ) الاظهر ان يقول وأشار بقوله الذي انعم الخ (قوله بالمنفصل) العطف للتفسير (قوله بلا
 واسطة) أي بلا واسطة تؤثر كإشارته بقوله وليس العقل ولا الفكر تأثير في شئها وترض هذا الرد
 على القائلين بشرب الواسطة المؤثرة على طريق التعديل أو التوكيد كاستنبه عليه (قوله وليس العقل
 الخ) كان الأولى أن يأتي بفناء التفرع كالأجنبي وقد يقال الواو قد تأتي للتفرع أيضا (قوله ولا الفكر)
 وفي نسخة ولا الفكر وتدل جميع لا تميز ورويت كافي القاموس والمراد بمر كالتفصيل في المعقولات كما
 مر (قوله ويصح أن يخلف الخ) معطوف على قوله وليس الخ فهو تفرع ثان وهذا مبنى على الأصح
 من أن التلازم بين العقل والفكر وبين العقل والى يمكن تخلفه واما على مقابله من انه عقل فلا يصح
 ذلك (قوله أن يخلف الله العقل) أي والفكر كما يقتضيه سابقه (قوله أي لصاحبه) فالضمير عائذ
 للعقل على تقدير مضاف (قوله أصلا) أي من أصلها وهذا يوفق بمبالغة وتأكيدها في النفي
 (قوله على أصح القولين) مقابله ان لا يصح ذلك وهو مبني على أن التلازم عقلي كالم (قوله كإفصل
 الخ) الكافي للتعديل وما يصدر به معنى أنها آفة في تأويل ما بعد ما عصفركا ثم قال لعقل
 الخ وهذا استدلال الصحة بالوقوع كما هو ظاهر (قوله ذلك) أي المذكور من خلق الله العقل مع
 عدم خلق شئ من العلوم لصاحبه (قوله بالسوقراطية) نسبة للسوقراط ومعناه الحكمة
 المموجة وعلم الغلط فان معنى سوف الحكمة والعلم ومعنى اسطاط التلبس والغلط وهم أربع فرق
 الأولى غلاتهم وهم القائلون بالعلم وأن لا علم بالأشياء فجمعوا بين النقصان الثانية عند بهم
 القائلون بان العلوم عند الاعتقاد بمعنى انه متى اعتقد الشخص شئ كان ذلك علمه حتى لو اعتقد ان
 الانسان حجر علمه ذلك وقيل هم القائلون بان مذهب على قوم عندهم حق وعند خصومهم باطل
 الثالثة القادر بوقه القائلون بان لا تدري شأ و يقرب من هذا قول بعضهم القائلون باننا نكون
 وشاكون باننا نكون وهم سوا الربعة العنادية وهم الملون للحسبات والأوبات المنكرين
 النظر بآيات ويقرب من هذا قول بعضهم هم القائلون بامن قضية نظرية لا لها معارضة مثلها في
 القول وهذه مذاهب واضحة المطلق (قوله ويقرب منهم الخ) انما قال ويقرب منهم ولم يقل

محسوسها ومعقولها لان العلوم
 بآيات المعلومات وانكشفت
 للعقل وأشار بالجد على جميعه
 الى أن المولى الكريم هو المنفصل
 بآيات المنفصل بآياتها بلا
 واسطة وليس للعقل ولا الفكر
 تأثير في شئ منها ويصح أن يخلف
 الله العقل ولا يخلفه شئ من
 العلوم أصلا على أصح القولين
 كما فصل ذلك بالسوقراطية
 ويقرب منهم

وبالجمية مطعاً على قوله بالسوفسطائية لأن عندهم لم بعض علم قليل جداً لذلك قال ويقرب الخ
 (قوله الجمية) بضم السين وفتح الميم كقوله العكاري نسبة إلى من كعبه راسه صم وقال السيد
 شرح المواقف نسبة إلى سومان اسم صم كانوا يعبدونه وقبل يفتح السين وسكون الميم نسبة للجن وهم
 طائفة من الأوثان أنكروا أفادة النظر لعدم زعموا أن طريق أفادة الحواس وقال اليوسى قوم من
 الهندس هو يون قالون بالنسوخ أى بأن الحيوانات تتناسخ في الأرواح لأنه إذا ترحلت روح حيوان
 انتقلت إلى آخر سواء كان أشرف من الأول أو أدنى أو مساوياً وهكذا ولا بعث ولا جنّة ولا نار كما هو
 مبسوط في علم الكلام (قوله فيصباح الخ) مفرغ على قوله هو المنعم الخ وقال بعضهم مفرغ على
 قوله ويصغ الخ والأول أظهر والمراد بالوجوب التأكد أن كان المراد الحمد والشكر للفظين والأبأن
 كان المراد القليلين فهو على حقيقته ولذا قال في جمع الجوامع وشكر المنعم واجب (قوله إذا) أى إذا
 كان المولى هو المنعم بها الخ على ما قلناه من أن التفرغ على ذلك أو أذامع أن يخلق الله الخ على ما قلناه
 بعضهم من أن التفرغ على قوله ويصغ الخ (قوله على على عاقل) متعلق بقوله يجب وقوله على كل
 ملابن متعلق بكل من يحمده ويشكر وقوله من الأمور أى المعلومات وهذا بيان لنا (قوله
 ووجد) معطوف على قوله بأن ويصغ قرأه بصيغة المضي للفاعل أو للفعول (قوله من العلوم) بيان
 لما يباحثنا بتساطه على وجد (قوله ولا يحتقره) أى ما بان الخ وهذا معطوف على قوله يحمده الله أى
 لا يعدمه قبحاً بحيث لا راحة عظيمة منه تعالى بل بعد عظمياً جليلاً أنعم به الله عليه ولو لا هو لم يدرك
 أقل من ذلك فليس المراد من قوله ولا يحتقره أنه يستعظمه من حيث أدر الله عقله حق بزعمه ويجب
 كما هو واضح (قوله وإن كان ضرورياً) أى سواء كان نظراً بأرضه ورياً وانما في ذلك لأنه هو الذي
 ربما يحتقره بعض الماعولين (قوله إذا كم من أمثاله الخ) علة لقوله ولا يحتقره وأعرض بأنه لا حاجة
 لهذه العلة لأن المفرغ عليه علة في المفرغ كما هو لقاعاً لئلا نسكتهم بقوله المفرغ لغرض الإيضاح
 والتقوية كما يقع في عبارتهم (قوله سلب ذلك) أى لم يطمع من أول الأمر بقوله ولم يطمع تفسروا في
 نسخة سلب ذلك ولم يطمع وعليها فيجمل أن أجمعنى الواو ويكون العطسالة تفسر ويجمل أبقاها
 على بابها ويكون العطف غاراً على هذا السلب على ظاهره وهو أنقراضه منه بعد أن أعطيه وقوله
 أصلاً أى من أصله كالم (قوله ولا ينسب) معطوف على قوله يحمده الله كالأى قبله وقوله ما كان نظراً
 الخ فيجمل كان الأنسب بما قبله أن يقول ولا ينسبه وإن كان نظراً بالكن المؤلفات اقتصر على النظرى لأنه
 هو الذي يعتقدونه أنهم منسوب إليه نقل فيه عليه فتأمل (قوله منه) أى ما بان الخ (قوله إلى عقله
 وفكرته) متعلق بنسب بؤنث الفكر لأنه يجوز ثابته كما قسم (قوله وليعلم أن ذلك الخ) هذا
 مستأنف وانما أماد ذلك لأجل قوله وإن كان سبحانه الخ لأجل قوله فليس لذلك السبب الخ (قوله فضل
 من الله) أى متفضل به منه تعالى لأوجب عليه (قوله وحده) حال من اللفظ الشريفاً أى حال
 كونه متصرفاً أى منفرداً وقوله بلا واسطة تأكيداً لقبه (قوله وإن كان الخ) الواو الحال (قوله في
 بعض العلوم) وهو معلى الضرورى من العلوم (قوله أنه انما يحتقر الخ) نفس العادة (قوله
 عند النظر) المناسب للتفرغ ان يعبر بالباء إلى السببية لكنه عبر بذلك قرأ انما قوله الباء من
 التأثير فليتأمل (قوله والاستدلال) تفسير (١) (قوله فليس لذلك السبب الخ) (قوله لا بطريق
 التمثيل) الإضافة للبيان وكذا ما بعده ومعنى التعليل عند القائلين به وهم الحكماء عنهم الله تعالى أن
 ذلك السبب علة في السبب بمعنى أنه أثر فيه وأرجدهم كونه الابطينهم ما علة فلا يختلف المعلومون عن
 علة المؤثرة فيه فإن قيل أن العلة يجب مقارنتها لمؤثرها من أنظر سابق على العلم المقرب عليه
 أوجب بأن العلة المؤثرة في العلم انما هو التصديق بجموع مقدمي الدليل وذلك التصديق مقارن العلم
 المقرب عليه فليتأمل (قوله ولا بطريق التوكيد) ومعناه عند القائلين به وهم المعتزلة قصدهم الله تعالى
 أن يوجب العقل لقاعه فعلاً آخر فالسبب المذكور في شأنه العلم المقرب عليه فيحق العبد كالسبب

الجمية فيصباح على كل عاقل
 أن يحمده الله تعالى ويشكره
 على كل ما بان له من الأمور
 روحه قلبه من العلوم ولا
 يحتقره وإن كان ضرورياً
 من أمثاله قد سلب ذلك لم يطمع
 أصلاً ولا ينسب ما كان نظراً
 منه إلى عقله وفكرته ولا علم أن
 ذلك كله فضل من الله تعالى
 وحده بلا واسطة وإن كان سبحانه
 أبهى العادة في بعض العلوم
 أنه انما يحتقرها عند النظر
 والاستدلال فليس لذلك السبب
 العادى أن لا بطريق التعليل
 ولا بطريق التوكيد

(١) قوله فليس لذلك السبب الخ
 فكذلك يحفظه بدون زيادة أه

صحة

مع كون الرب بينهما قادراً على كل منهما خلق العبد لكن السبب مباشر والسبب قولاً أو جاعلاً وعلم الفرق بين التعليل والتوليد وتحصل عايناً أن الأقوال أربعة الأول أن التلازم بين النظر والعلم عادي من غير توليد وهذا هو الأصح والثاني أن التلازم بينهما عقلي من غير تعليل والثالث أن التلازم بينهما عقلي مع التعليل والرابع أن التلازم بينهما عادي مع التوليد فاحفظه (قوله كما يقول الخ) راجع لأنني في كل من قوله لا بطريق التعليل وقوله ولا بطريق التوليد وقوله أي كون ذلك السبب ناتجاً بطريق التعليل أو بطريق التوليد (قوله من أشرك) وصل يحتتمل أن مراده أن الأشراك بالنسبة للآل والاضلال بالنسبة للثاني واستقر به شخاؤه والظاهر ويحتمل أن كلاً منهما راجع لكل من الطريقتين لكن الأشراك والاضلال مكفوران بالنسبة للآل وغير مكفوران بالنسبة للثاني (قوله وهذا كله إذا قلنا الخ) اسم الإشارة عائدة لقوله مراده بالبيان جميع العلوم الخ أي وما ذكرته من أن المراد بالبيان جميع العلوم ضروريها وكسبها الخ ثابت إذا قلنا الخ وقوله إذا قلنا أن العقل ليس الخ أي بيان ذلك أنه ضروري راجع به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وقد وقع فيه مذاهب كثيرة منها ما ذكره ومنهم ما ذهب امام الحرمين المذكور في الشرح ومنها مذهب المعتزلة وهو أن ما يعرفه فيجب القبيح وحسن الحسن وهو مبني على أصلهم القاسد وهو إجاباتهم بالنسبة والتقيع العقلين ومنه أنه ما عقل به أمر أرفق ونبيه ورد «الآن تدعي بأنه تعرف للعقل بنفسه وبالله فاسد لعكس الخروج من لم تبلغه الدعوة من معرفته أنه هو العلم بدليل أنه يقال لمن علم شيئاً بعينه ومنهم من جعله جوهر مجرد أو أصوب ما قيل فيه كإثباته عليه في القاموس أنه ضروري راجع الخ (قوله ليس نفس العلوم) الضرورية في الكلام مضاعف بخوف والتقدير ليس نفس بعض العلوم الضرورية كإثباتي (قوله وأما أن قلنا أنه نفس العلوم الخ) أي أنه نفس بعضها وأعلم أنه قد وقع في هذا المذهب تقريران الأول أن المراد بذلك البعض أدراك مفهوم وجوب الواجبات ومفهوم جواز الجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات فالأول عدم قبولها للثاني والثاني قبولها لكليهما من الانتفاء والتبوت بدلا عن الآخر والثالث عدم قبولها للتبوت الثاني أن المراد بآدراك وجوب بعض ماصدقات الواجب وجواز بعض ماصدقات الجائز واستحالة بعض ماصدقات المستحيل وذلك البعض في كل ما تداول بين العامة كثرة أو أحداً لا يميز الحركة والسكون لأعلى التعيين الجبرم وكثيرة أو أحدها على التعمين ذكره وهن ما هو عبارة المؤلف في محتمة لكل منهما كما ينبغي أن شاء الله تعالى (قوله الخ) هي العلوم بخوبى الواجبات الخ) يحتمل أن المراد الخ هي العلم بغير مفهوم وجوب الواجبات ومفهوم جواز الجائزات ومفهوم استحالة المستحيلات فيكون جازياً على الثقرر الأول ويحتمل أن المراد الخ هي العلم بوجوب بعض الواجبات وجواز بعض الجائزات واستحالة بعض المستحيلات وذلك البعض متقدم فيكون جازياً على الثقرر الثاني (قوله كما ذهب إليه امام الحرمين) يحكى أن الفاضل بهذا المذهب أولاً وهو القاضي أبو بكر ونصره وإمام الحرمين راجع له بأن العقل موجوداً جازماً إذا كان موجوداً فهو ما تقدم أو جازماً إذا كان موجوداً لا لأنه لا قدم إلا الله وصفاته وإذا كان حادثاً فهو ما جاورها وعرض لآجائز أن يكون جوهرها لا أنه يلزم عليه قيام الجوهر بالجوهر وأن يكون كل جوهر عقلانياً للجواهر وإذا كان هو شافهاً وما من جنس العلوم أو غيرها لآجائز أن يكون من غيرها لا أنه يلزم عليه أن يتصف بالعقل من لم يعلم شيئاً كالجبر وإذا كان من جنس العلوم فباطل أن يكون كلاً أو لا يتصف بالعقل من فاته شيء منها وإذا كان بعضها فهو ما من العلوم الضرورية أو النظرية والثالث باطل لتوقعها عليه ولا يلزم عليه أن لا يتصف بالعقل من لم ينظر في شيء منها أصلاً فتعين أن تعين العلوم الضرورية (قوله فيكون الخ) جواباً ما (قوله فيكون الشكر) الأنسب بالثاني أن يعدل الشكر بالحمد لكنه عجز بذلك فتراد فهما (قوله على هذا النوع) أي الذي هو العلم بوجوب الواجبات الخ (قوله على سائر العلوم) أي إجاباتها لأنه من الضرور وهو البقيع ويستعمل بمعنى جميعه لكن ليس هي أدهنا (قوله والأدراكات) عطف

كما يقول به من أشرك وصل وهذا كله إذا قلنا أن العقل ليس نفس العلوم الضرورية وأما أن قلنا أنه نفس العلوم الضرورية الخ هي العلم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات كإذهب إليه امام الحرمين فيكون الشكر على هذا النوع من العلوم ما هو ذا من قوله الحمد لله الذي أنعم بالعقل والشكر على سائر العلوم والأدراكات ما هو ذا من قوله والبيان ويحتمل أن يكون أشرك بالعقل إلى جميع العلوم

تقسم (قوله لا شرط فيها) أى فقد استعمل اسم الشرط وظمحاز امر سلا لعلقة الملازمة (قوله الى المنطق) أى الكلام (قوله المترجم عنها) أى المفسر لها أى لمتعلقاتها وهى المعلومات اذ لا معنى لمكونه مترجم عن نفس العلوم (قوله والمبين الخ) عطفه على ما قبله عطف خاص على عام اذ ما قبله شامل للمبين لستة قوتها ولين لغير المستتر (قوله لما استتر) أى خفى. (قوله وعلى ذلك) أى جميع العلوم والمنطق المذكور (قوله بطلية) أى غلبة من الجلالة وهى العظمة (قوله ويحتمل أن يكون الخ) انما يخص الضرورى بالعقل ولكنك تسب بالبيان لان الاول ملازم للعقل والثانى هو الذى يحتاج للبيان لتقدم الجهل بهو الفرق بين هذا الاحتمال للمبين على مذهب امام الحرمين أن المواد بالعقل هنا جميع العلوم الضرورية والمراد هناك بعضها وان اطلق عليها هنا بما عايناهم من أنه غير بها واطلق عليها هناك حقيقة لانه عينها (قوله اذ الكل نعم الخ) لانه تعليل محذوف والتقدير والحمد عليها واجب اذ الكل الخ فتأمل (قوله المجهزات) جمع مجهزة وهى امر خارج للعادة مقررون بالهدى أى دعوى النبوة أو الرسالة لكن المراد منها انما يطلق الامر الخارج للعادة أى وان لم يكن مقررا بالهدى كاسياني وقد نظم بعضهم الامور الخارجة للعادة مع بيانها فقال

اذا ما رأيت الامر يخفى حادثة • فمجهزة ان من نسي لناسد
وان بان منه قبل وصف نبوة • فالارهاص معه تنبىح القوم فى الاثر
وان جاء • وبما من وثيقاته الشكرامة فى التحقيق عند ذوى النظر
وان كان من بعض العوام صدوره • فكفوه حقايا المعونة واستشهر
ومن فاسق ان كان وفق مراده • يسمى بالاستدراج فيها قد استقر
والا بقصدى بالاهانة عندهم • وقد غشت الاقسام عند الذى اختبر

وقد استدرك عليه بالصور والابتلاء والاول وما يظهر على ابدى الغيرة من تطايب اسباب خاصة والثانى هو ما يظهر على ابدىهم فتنة لمن يريد الله خلافة ليعتصمهم (قوله على رسالة سيدنا محمد) أى على تبرئته صلى الله عليه وسلم (قوله وصدقة) أى على صدقة فهو معطوف على قوله رسالة (قوله عن المولى) مقتضاه أن صدقة صلى الله عليه وسلم خير الذى لا يات به عن الله كقوله جاء زيد ليس مستفادا من المجهز وهو كذلك فليس مستفادا منها وانما هو مستفاد من دليل وجوب الامانة له صلى الله عليه وسلم أى عدم خيانتة بفعل محرم أو مكروه وهو مقرر بحجته (قوله ومن اجلها القرآن) هذا يقتضى أن الاجل كثير ومنه القرآن وليس كذلك فكان ينبغي حذف من كذا قال بعضهم ويمكن توجه كلام المؤلف ببيان بعض المجهزات اقوى واعظم من البعض الآخر ذلك البعض هو المراد بالاجل وان كان متقوا بتأجيل يكون بعضه اعظم من بعض فالقرآن من الاجل ولو بالنسبة وان كان هو اجل الجميع فليتأمل (قوله وانما كانت هذه البيئات واضحة) يؤخذ منه أن قوله فى المتن بواضح البيئات من اضافة الصفة لوصف كآمرات الاشارة اليه (قوله بالسر) هو امر خارج للعادة يظهر على ابدى القبر وهو تطايب اسباب خاصة كما تقدم (قوله والشعرة) هى ما يظهر عند خفة اليد كآفى لعب الحوافر ومثلها الشجدة كما يؤرخ من القاموس (قوله وعلى ماوجب الخ) عطف عام على خاص (قوله العلم الضرورى) غلة للغة فكانه قال وانما كان عدم التباها بما لا كزلة الخ لم يقدح وقوله يعدها متعلق بالعلم وقوله من جميع الارب متعلق بكل من قوله يعدها وقوله بعد من الخ (قوله من البراهين الخ) بيان لما قد اشرف على كل القرآن واسنة الى البراهين القطعية فى مواضع كثيرة (قوله القطعية) وصف كاشف لان البراهين لا تكون الا قطعية وقوله على ما يجب متعلق بالبراهين (قوله من الوجدانية الخ) بيان لما (قوله وعلى) بكسر الهمزة وتشديد الهمزة على العظم فاضافة لما بعد من اضافة الصفة الى الموصوف وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله وتزعمه عن الشركاء) غير محتاج اليه بعد وقوله من الوجدانية وانما أتى به نونية وقوله والنفاص هو من عطف العام على

لا تشرط فيها وبالبيان الى المنطق الفصيح المترجم عنها والمبين لما استترتها وعلى ذلك نعم جليلة من المولى الكريم تبارك وتعالى ويحتمل أن يكون اشار بالعقل الى الضرورى من العلوم وبالبيان الى المكسب منها اذ الكل نعم من المولى الكريم سبحانه ومراده بواضح البيئات المجهزات الهامة على رسالة سيدنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وصدقة فى كل ما أتى به من المولى تبارك وتعالى ومن اجلها القرآن العظيم وانما كانت هذه البيئات واضحة لعدم الالتباس فيها بالعصر والشعرة وكل ماوجب ربنا العلم الضرورى يعدها وبعد من ظهرت على يده سيدنا ورسولنا محمد صلى الله عليه وسلم من جميع الارب ومراده بقواطع البرهان فاجاب به صلى الله عليه وسلم فى القرآن والسنة من البراهين القطعية على ما يجب لولا تاجيل وعلا من الوجدانية وعلى الصفات وتزعمه عن الشركاء والنفاص وسمان المحدثات

الخاص لان ثبوت الشركاء تعالى من جهة النقص وقوله وسماه المحدثات من عطف الخاص على العام لان صفات الحوادث أي صفاتها من جهة النقص بالنسبة له تعالى (قوله وأشار بهذا) أي المذكور من قوله بوضع البينات وقواطع البرهان كما يؤخذ من سياق كلامه (قوله من توحيد مولانا) لعله أراد به ما شغل جميع ما يتعلق به تعالى من الصفات وهذا هو الذي أشار لصدقه على الله عليه وسلم في دعائه اليه بقوله وقواطع البرهان وبطلن التوحيد بضاعلي أفراده تعالى بالعبادة (قوله واختلاص العبادة) أي بان بعض الشخص العبادة تعالى بان لا يقصد غيره واعلم أن المبدأ أربع مراتب الأولى أن يشوب الغرض وثبوت كبرياؤه حرام الثانية أن يعبد الشخص طلب الثواب وشوقا من العقاب وهذه تارة ثلثة إن يعبد لشرف بالنسبة له تعالى وهذه أعلى من التي قبلها الرابعة أن يعبد الله لكونه الها وهو عديم وهذه أعلاها فإذ المذاوي مع زيادة (قوله قد انضغ الخ) خبر أن (قوله من جهة الخلق الخ) تفصيل لقوله من على وجه والخلق الأول يفتح فكون بمعنى الخلق الثاني بضمين معنى الصفة ويحتمل العكس فان قيل قد ذكر المؤلف فيهم أن مراد بالبيانات الواضحة المجرى والخلق والخلق إسماءه الأصلية مقترنين بالتصديق فكيف يقول وأشار بهذا الخ وبذكرهما من جهة ذلك مع انهما إسماء المجرى أن أجيب بان المراد بالبيانات الأمور والطارقة للعادة سواء اقترنت بالتصديق أو لا فلا خلاف في انضغ ذكرهما مع قوله وأشار الخ (قوله والمجهز) عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص ان لم يقيد المجهز بكونه مفرقا وبأنه التصديق ويحتمل فيكون عطف قوله والطارق عليه لتفسير (قوله ومن جهة شرعه) لعل المراد به القرآن والسنة (قوله للصامت والناطق) متعلق بقوله انضغ والمراد من الصامت شلاق الناطق كما يقيد المطف بالجدادات (قوله ثم مع هذا كله) أي مع كون صدق النبي صلى الله عليه وسلم قد انضغ في غاية الوضوح ومن كل وجه للصامت والناطق وقوله من هدى الله الخ أي فلا يلزم من كون صدقه على الله عليه وسلم قد انضغ الوضوح المذكور أن يهدى الشخص نفسه بل لا بد من هداية الله فلا ضل له وإذ لم يرد هدايته بل أنه فلا هادي له كمال عليه قوله تعالى لا اله الا الله من أحييت (قوله أن يجب اننا الهداية) لعل المراد من الهداية هنا الاعتقاد وان كان معناها اعتدال السنة الهلالية على طريق شأنها أن توصل وان لم توصل بالفعل وضد المعترضة الهلالية على طريق توصل بالفعل (قوله وجس الخاتمة) أي روى بالإيمان وقوله بنفسه أي لا وجودا عليه (قوله بلا محنة) أي اختبار فهي مرادفة للإبتلاء السابق (قوله ورضي الله تعالى الخ) تقدم الكلام عليه (قوله الى يوم الدين) المتبادر منه متعلق ببيع الحسن ليس هناك من تبهم واستمرت تبعيته الى يوم الدين لأنهم انقطع عونه وبجواب بان المراد من تبهم بجلا بعد جيل الى يوم الدين هذا ولا بد من تقدير مضاف أي الى قرب يوم الدين لان التبعية تنقطع حيث لا شأن لله ببيع قبل يوم القيامه فربما يجهل تبعيته على مؤمن ومؤمنة فلا يلزم في الأرض من يقول الله الله (قوله بإحسان) المراد منه مطلق العمل الصالح ولو بالإيمان فقط (قوله وبعد فهد الخ) أي وبعد فهد الان لافط المتفصرة في ذن الخ فلاشارة لما في ذن (قوله كلمات) عبر بجميع القلة اشعارا بقلتها ونسبها وولها وأطلق الكلمات على الجمل اما على سبيل الحقيقة بناء على أن الكلمة تطلق على الجملة كما يقتضيه قول صاحب الخلاصة (وكلتها كلام قدوم) أو الجمل والمرسل بناء على خلاف ذلك وقوله محتمرة أي قلة تورعيا ففهم من هذا أن لها أصلا اختصرت منه قال بعضهم وليس كذلك لأنه لم يختصرت كتابا معينا كما هو شأن غالب المؤلفين وقد يقال لا ريب في أن لها أصلا اختصرت منه وهو كتب النجوم فلهل المؤلفات أراد هذا وجرى المؤلف في الوصف على خلاف الأنصع حيث أفرد مع أن الموصوف جمع قلة فان الأنصع حيث لا المطابقة كما يؤخذ من البتين السابقين (قوله تضمن) أي تضمن وهذا من الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد وهو جائز (قوله معرفة) مفعول تضمن وكذا قوله الاتي وترك فهو مفعول في هذا كما سيذكر المؤلف وأورد عليه أن

وأشار بهذا الخ أن سدد لبينا
وسلوا بالخصل الى الله عليه وسلم فيه
دعا اليه من توحيد مولانا جلا
وعلا واختلاص العبادة له قد
انضغ في غاية الوضوح من كل وجه
من جهة الخلق والخلق والمجهز
والطارق ومن جهة شرعه
التريف للصامت والناطق
ثم مع هذا كله من هدى الله
تبارك وتعالى فلا ضل له ومن
يضل فلا هادي له نسا له سبحانه
أن يجب لنا الهداية وحسن
الطاعة بفضله بلا محنة من

ورضى الله تعالى عن آله وصحبه
ومن تبعهم الى يوم الدين بإحسان
وبعد فهد الخاتمة
تضمن معرفة

المعرفة وصف العارف والترك وصف التارك فلا يصح تسليط تضمن عليهما لان الكلمات ليست
منتهية عليهما . واجب بان المراد من كل منهما مصدر المبنى للجهول فالمعرفه حينئذ بمعنى ككون
هذه الكلمات يعرف منها كذا والترك ايضا بمعنى كونه تارك منها كذا ولا شذ أن ذلك وصف لها
فصح فهمتها (قوله ما يضطر اليه) أي الى استعماله بالنسبة لكل أحد لانه تعالى في شرطه واصطلاحاته
بالنسبة لتعدي الطبع السليم كما سيصحح به المؤلف في الشارح (قوله من علم المنطق) من اللبيان
المشوب بالتبعض كما سيشرح اليه كلام الشارح (قوله ما يكتب به) أي يحصل به وعلى هذا
التقدير فالتصورات والتصديقات باقية على معناها وهوالادراكات وفسره بعضهم بذكره به
وعليه قيلتم أن راد من التصورات المتصورات ومن التصديقات المصدق بها لانه لو بقيت على
ظاها لصار المعنى بذكره بالادراكات ولا معنى له (قوله التصورات والتصديقات) أعلم أن كل
قضية لها أثران رادع الاول الموضوع وهو المحكوم عليه من مستند أو نافية الثاني المحمول وهو
المحكوم به من خبر أو فعل مبنى للفاعل أو للفعول الثالث النسبة الكلامية وهي ثبوت المحمول للموضوع
أي تعلقه وارتباطه به سواء كانت الجملة موجبة أو سالبة فالارتباط على وجه الثبوت في الاولى وعلى
وجه الانتفاء في الثانية الرابع النسبة الخارجية وهي وقوع ذلك الثبوت في الموجبة أو عدم وقوعه في
السالبة ولو كان ذلك بخلاف نفس الامر لان المنظورة في هذا الفن انما هو ما اقتضته القضية وان
فهم حقيقة كل من الأجزاء الاول يسمى تصورا كما أشار اليه المؤلف بقوله أي معرفة الحقائق الخ وفهم
الجزء الرابع يسمى تصديقا كما أشار اليه المؤلف بقوله أي العلم بثبوت أمر الخ على ما يأتي فقد اتضح لك
الفرق بين التصورات والتصديقا . هذا نطاق التصور على مطلق حصول صورة الشيء في الذهن
وعلى هذا الاطلاق فالتصور مرادف للعلم فلا يشبهه عند الاطلاق كواقع بعضهم (قوله وترك كل
ما يشوش الخ) وهذا هو الزيادة التي أدخلت في علم المنطق كما سيذكر في الشرح (قوله الشكر)
المراد بسكرة النفس في المعقولات كما مر ومعنى تشوشه أن يصير غير منظم وفهم بعضهم الفكر
بالعقل وعليه فمضى تشوشه اضعا فوه واذهب قوته (قوله مع قول الخ) أي تشوشه ما صاحب القوة
جدواه أي فائدته (قوله وتندور استعماله) أي لانه لا يحتاج اليه في غالب قصارى العقل كما
سيذكر في الشرح (قوله من قواعد وتقرعات) بيان لما والمراد بهذه القواعد أصول مسائل الجزء
غير التام والاختلافات وهذا تقرعات أدلة تلك الأصول وإيجات حقيقة أدلتها كما قاله ابن يعقوب
(قوله والله أسأل) أي أسأل الله لا غيره كما يؤخذ من تقديم لفظ الجلالة (قوله أن ينفعه) كان
مقتضى الظاهر أن يقول به بالنسب قوله فهذا كلمات الآن يقال ذكر الضمير باعتبار كون تلك
الكلمات موافقا (قوله وهو حسي) أي كافيه وهذه الجملة لا تشاء معنى الكفاية وإن نقل عن حقيقه
السعد أن وقوع الانشأ بالجملة الاحمية نادر وقوله ونعم الوكيل معظوف على الجملة قبله والمخصوص
بالمدح محذوف والتقدير ونعم الوكيل الله المقصود منه انما المدح ومعنى الوكيل المفوض اليه في
الامور (قوله لما كان الخ) بين أولا أن العقل يحتاج في تحصيل العلوم الى طريقين أحدهما المعارف
وثانيها الطبع كما سيذكر ثم بين أنه يضطر في تصحيح هذين الطريقين الى علم المنطق ثم بين سبب اقتضاره
على ما يضطر اليه وترك ما يشوش الفكر مع قوله جدواه فتأمل (قوله المكتسب من العلوم) المراد به
النظري كما مر وانما اقتصر على المكتسب من أن غيره مقصور ايضا في هذين النوعين لانه هو الذي
يحتاج في تحصيله الى الطريقين الآتين بخلاف غيره فانه لا يحتاج في تحصيله الى ذلك كالاتي (قوله
مقصرا في نوعين) أي لا يخرج عنهما لان الخصاوص في شيء عدم توجه عنه ثم ان الخصاوص اما حصر
الكل في جزئياته واما حصر الكل في أجزائه واما الا واضطراب الأول أن يصح الاخبار بذلك الكل عن
كل جزئي من جزئياته كحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف اذ يصح أن تقول الاسم كلمة وهكذا
واضطراب الثاني صحة التحلل ذلك الكل الى أجزائه كحصر الحصر في السمر والحيط اذ يصح أن يحلله أي

ما يضطر اليه من علم المنطق
لتصحيح ما يكتب به
التصورات والتصديقات وترك
على ما يشوش الفكر مع قوله جدواه
وتدور استعماله من قواعد
وتقرعات والله أسأل أن ينفع
به وهو حسي ونعم الوكيل ش

لما كان المكتسب من العلوم
مقصرا في نوعين وهما
التصورات

تفكيكه اليهما وما يوجد فيه كل من الضابطين المذكورين فهو من الثالث وذلك كافي قولهم
 انحصرت كلمة الاصعق بالبدلوكافي قواك انحصرت فكيف في ذنوبي اذ ليست بالسلسلة ثبات ولا اجزاء
 للكلمة وكذلك القلوب ليست بجزئيات ولا اجزاء فكيف وما هنا اما من الاول او الثالث هو والظاهر
 فتأمل (قوله أي معرفة الحقائق المفردة) أي التي هي حقيقة الموضوع وحقيقة المحل وحقيقة
 النسبة الكلامية واعترض تعبير المؤلف بالحقائق بأنه مخرج لمعرفة مفاهيم العدميات مع انها من
 التصورات وانما كان يخرجها لأن العلميان لا حقائق لها عند أهل السنة خلافا لقوله القائلين بان
 لها حقائق وانما الكليات في الصندوق واجب بانه اراد بالحقائق المفاهيم سواء كانت لوجودات أو
 لعدمات وانقض البومي في ذلك الجواب بأنه يلزم عليه ان النعريف فيه مجاز بلا قرينة وهو مجتمع وذلك
 الجواز هو اطلاق الخاص على العام قال لأن بدعي المؤلف وجدعرا يسوغ اطلاق الحقائق على
 ذلك (قوله وتعيها) عطفا على المعرفة من عطفا للالزام على الملزوم فيلزم من معرفتها تميزها عن
 غيرها وهذا هو الثاني في العبارة وكتب البومي أنه اشار بمعرفة الحقائق الى معرفتها بالاثبات
 كالقبس والقصل وتعيها عن غيرها الى معرفتها بالعرضيات كالضاحل والكاثر (قوله والتصديقات)
 معطوف على قوله التصورات (قوله أي العلم الخ) تعريه هنا بالعلم وفيها بالمعرفة ربما يشعر
 بجوازها على القول بان المعرفة مختصة بالمفردات والعلم مختص بالتركيبات وهو مزج والحق أن
 كلامهم ماضى بمقتضى شئ ومقتضى هذا التعريف أن التصديق بسيط وهو مذهب الحكماء وذهب
 امام الحرمين الى أنه مركب من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة واعلم أن
 الحكم يطلق بالاشتراك كقوله البومي على معنيين أحدهما ادراك وقوع النسبة أو عدم وقوع
 وعليه فهو مرادف التصديق على أول القولين فيه وثانيها نفس النسبة التي هي ثبوت شئ لشيء (قوله
 بثبوت الخ) فيه حذف مضاف والتقدير بوقوع ثبوت الخ والمراد بالامر الأول المحكوم به وبالامر
 الثاني المحكوم عليه وقوله وأنتبه فيه نظرا من وجوه الأول أن دخول أولى التعريفات يمنع الثاني أن
 التي لا يقابل الثبوت وانما يقابل الالتيان فكان عليه أن يعبر بالانتفاء الثالث انه يقتضي أن النسبة
 في القضية السالبة انتفاء أمر عن أمر وهو مزج والحق انها في كل من الموجبة والسالبة ثبوت
 شئ لشيء لأن هذا الثبوت في الأولى واقع في الثانية غير واقع والجواب عن الأول أن محل المنع اذا
 كانت السالبة بخلاف ما اذا كانت للتوابع فانه لا يمنع دخوله في الرسوم وعن الثاني انهم كتبوا ما يعبرون
 بالثبوت ويريدون الانتفاء وعن الثالث أن الضمير ليس راجعا لامر حتى يقتضي ذلك بل راجع للثبوت
 فتأمل (قوله احتاج العقل الخ) جوابا لما (قوله أحدهما يوصله الى ما جهل من التصورات) أي
 وهو التعريفات وقوله الثاني يوصله الى ما جهل من التصديقات وهو الجمع بين الشئين واقعة على
 ادراك بل دليل يبينها في الأول بقوله من التصورات وفي الثاني بقوله من التصديقات وسبقنا جوابه
 (قوله لا يؤمن عليه من) الخطا ولا تناقض بعض العقلاء بمضايل الانسان قد تناقض نفسه (قوله
 اذا سلم الخ) أي وقت سلوكه الخ وهو ظرف للخطا محتمل أن يكون ظرفا لقوله لا يؤمن عليه والأول
 اظهر (قوله وحده) أي من غير محال القواعد هذا هو المراد من قوله وحده (قوله لا كقول الخ) علة
 لقوله لا يؤمن الخ وقوله التباس الباطل بالحق أي اشتباهه (قوله احتج الخ) جوابا لما الثانية
 (قوله قواعد عقلية) أي لا نقلية وقوله قطعة فوضع لانه يلزم من كونها عقلية أي يقتضيها العقل انها
 قطعة كذا قال بعضهم والظاهر أنه مرجع بالقطعة الظنية كقواعد القواعد لا عقلية فظنية (قوله
 أولا) أي قبل سلوكه لظن يقين ولو أنه عن قوله يعرف محتمل السكان أولى ليكون راجعا لهما (قوله
 ضرورية) راجع لكل من قوله يعرفها العقل وقوله يعرف محتمل في العبارة خلق مضاف والتقدير
 شبه ضرورة لأن تلك القواعد نظرية لا ضرورية (قوله ثم حجتد) أي حين ادفعها وعرف محتمل
 ضرورة (قوله يطلب بها الخ) ظاهرها انها طريق التصورات والتصديقات مع انه قال فيجاء

أي معرفة الحقائق المفردة
 وتعيها عن غيرها والتصديقات
 أي العلم بثبوت أمر لآخر أو نفيه
 عنه احتاج العقل الى طريقين
 أحدهما يوصله الى ما جهل من
 التصورات والثاني يوصله الى
 ما جهل من التصديقات ولما
 كان العقل لا يؤمن عليه من الخطا
 اذا سلمه من الطريقين وحده
 لا كقول الباطل بالحق
 احتج الى قواعد عقلية قطعية
 يعرفها العقل أولا ويعرف
 محتمل ضرورة ثم حجتد يطلب

بها

ما يقيدان طريق التصورات التبرعات وطريق التصديقات الحجج وأجيب بان الباطن معنى مع وفي الكلام حذف مضاف والتقدير كإيدل عليه كلامه بعدم حينئذ يطلب مع مراعاته ما جملته الخ (قوله ما جملته من العلوم) ظاهر أن ما واقعة على علوم أخذ من البيان حينئذ يصير المعنى يطلب بها علومها بجهلها ولا معنى لجهل العلم لانه ما يصح لالعلوم لا العلم وأجيب بان المراد بالجهل عدم كونه عنده فكأنه قال يطلب بها علم يكن عنده من العلوم وبان المراد بالعلوم المعارف فتكون ما واقعة على المعلومات لا العلوم فكأنه قال يطلب بها معلومات بجهلها (قوله التصورية) أى بالنسبة للتبرعات وقوله والتصديقية أى بالنسبة لجميع (قوله هي المهمة بعلم المنطق) الاضافة للبيان واعلم ان المنطق في الاصل يطلق بالاشترار على معان ثلاثة الاول الادراك والثاني القوة العاقلة والثالث التلطف ثم نقل الى ثلثها احوال النسبة بينها وبين المعنى الاصل وهي بالنسبة للمعنى الاول انهم يصيب الادراك وبالنسبة للمعنى الثاني انهم ينتهون القوة العاقلة وتكمل وبالنسبة للثالث انها تكون القدرة على التلطف بالعلوم (قوله فهو الخ) مفرغ على قوله احتسج الى قواعد الخ وهذا رسم للفظ لاحد لانه ليس بالثاني بل بالعرضيات (قوله قانون) ههنا مقياس على شئ كافي القاموس واصطلاحا قضية كلية يعرف منها الحكم جزئياتها كقولهم السالبة الكلية تنعكس كتنفسه او طريق تعرف احكام جزئياتها منها ان تأتي بالجزئية فتجعلها موضوع الصغرى ويوضع تلك القضية فتجعلها محمول تلك الصغرى وبذلك القضية بتمامها فتعملها كبرى فانتهى القياس حينئذ فهو حكم الجزئية وذلك كان تقول في المثال المذكور لاشئ من الانسان بفرس سالية كلية وكل سالية كلية تنعكس كتنفسها فتنتج لاشئ من الانسان بفرس تنعكس كتنفسه او روعي المؤلفان هذا العلم بمجموع قوانين كثيرة لا قانون واحد كما يقتضيه كلامه ويحاج بان المراد جنس القانون المنفرد في افراد عديدة فتأمل (قوله تعصم مراعاته) أى ملاحظته ولم يقل يعصم بتوفيق الله الخ اشارة الى انه ليس صاحبا بنفسه من غير ملاحظة اذ كثيرا ما يحفظ صاحبه عند عدم مراعاته كذا اشتهر لكن استوجبه بعض المحققين ان العاصم هو بشرط مراعاته وانطلب بسير (قوله بتوفيق الله تعالى) أى والا لا يصب الشخص قط فهو تعالى الموفق للصواب فانه سبحانه ان يوفقنا الى يوم المآب (قوله الذهن) خرج بذلك سائر العلوم فانه اعلم تعصم مراعاته غيره كالان ماعد اعلم الحساب فانه تعصم مراعاته الذهن لكن من الخطأ في المفكرية لافي التفكير ان الحساب لا يصح عن الفكر نفسه وانما يصح عن المفكر فيه فهو خارج بقوة في فكره (قوله من) الخطأ حتى صاحب القاموس فيه ثلاثة اقوال لاهل اللغة وانما انه يعصم السهو والعمد ثانياً انه يخص السهو والثالث انه يخص العبد (قوله في فكره) أى الذهن وقد تقدم غيرهم ان الفكر كسر كذا النفس في المعقولات وقيل هو ترتيب امر من معلوم فاكثر التوصل الى مجهول وهذا التعريف مستلزم للعلل الاربع اعني العلة الصورية وهي هيئة الشئ وصورته المخصوصة والعلة المادية وهي ما يترتب كيمته ذلك الشئ والعلة الفاعلية وهي ما منه ذلك الشئ والعلة الغائية وهي ما لاجله ذلك الشئ مثلاً الصبر لا بد منه من علة صورية وهي هيئة وترتيب خشعه على الوجه المخصوص وعلة مادية وهي الخشب والسمار وعلة فاعلية وهي الاخبار وعلة غائية وهي الخافض عليه مثلاً وانما كان هذا التعريف مستلزماً لهذه العلل لان الترتيب يستلزم هيئة مخصوصة وهي العلة الصورية ويستلزم أيضاً ما يراهو العلة الفاعلية والامر ان المعلوم ان اكثرهما العلة المادية والثاني الى مجهول هو العلة الغائية تامل (قوله كما يعصم الخ) الكافي للتغليظ مطلق العصمة لكن الانسب ان يقول كما تعصم مراعاته الصواع كما هو ظاهر وقوله في قوله أى اللسان (قوله فتداسطر الخ) مفرغ على التعريف وقوله اذا أى اذا كانت مراعاته تعصم الخ (قوله ما جملته) من التصورات فيه ما تقدم وكذلك قوله ما جملته من التصديقات (قوله والطريق الاول) أى الذي يكتب به ما جملته من التصورات وقوله والطريق الثاني أى الذي يكتب به ما جملته من التصديقات (قوله ولما دخل)

ما جملته من العلوم التصورية والتصديقية وهذه القواعد هي المهمة بعلم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى للذهن من الخطأ في فكره كما يعصم القوال لسان من اللحن في قوله فتداسطر اذ المعرفة هذا لعلم يعرف العقل به صحة الطريق الذي يكتب به ما جملته من التصورات وصحة الطريق الذي يكتب به ما جملته من التصديقات والطريق الاول هو المعنى بالتبرعات والطريق الثاني هو المعنى بالحجج ولما ادخل في علم المنطق

بالبناء الجوهري أو لما دخل المؤلفون في التفاهم التي في علم المنطق الخ (قوله زيادات صعبة) أي
 صعب فهمها وتقديم غيرها أن المراد بذلك أن زيادات أقسام الجز غير التام والمخاطبات وأن المراد بذلك
 التفرعات التي لها ومباحث تحقيقها (قوله لا يحتاج الخ) صفة لكل من قوله زيادات وقوله
 وتفرعات كما تفرع شجرتنا (قوله في طالع الخ) يقتضي أنه يحتاج إليها غير الغالب وهو كذلك
 وذلك زاده بعض المؤلفين (قوله فر الخ) جواب لما وقوله بسبب ذلك أي بسبب إدخال الزيادات
 المذكورة والتعرفات المذكورة أيضا (قوله من من المنطق) الإضافة لليبيان ومن الليبان
 المشوب بالتبعض (قوله ورد بمصالح الخ) معطوف على قوله فر وكان الأول أن يقول وصرح الخ
 بخلافه عارفي هذا الكلام تعرض بجهل من حرم الاشتغال بهذا العلم بل فيه نصريح بذلك واعلم أن
 هذا العلم قسمان أحدهما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالذي في هذا المختصر وهو هذا وليس في
 جواز الاشتغال به خلاف بل هو فرض كفاية على أن يقيم لأنه يتوقف عليه فرض الكفاية الذي هو رد
 الشبهة في علم الكلام بل كفاية في فرض الكفاية فهو فرض كفاية لأنه مما هو مخلوط بذلك
 وهذا هو الذي فرض في جواز الاشتغال به خلاف على أقوال ثلاثة الأول أنه لا يجوز مطلقا قبل الاشتغال
 بالهوى والنصارى به وليس بشئ أزيد من عليه فحرم الطب وهو واجب كذلك فالصواب أن يقال لأنه
 يحشى على النقص إذا خاض فيه من أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الثلاثة الثاني أنه يجوز مطلقا
 بل المشغول عن الغزالي أنه قال بنده ورويه قول بعضهم واستبهر الغزالي الثالث التفصيل بين أن
 يكون ذي العقل عاير القرآن والسنة فويله لكرهه فله حصن عقيدته فلا يخشى عليه من الخوض
 في ذلك وبين أن يكون بليدا أعمى عاير القرآن والسنة فلا يجوز لأنه لا يقدر على دفع الشبهة فرعا
 تمكن من قلبه ومن خاتموا الاشتغال ببعض كتب علم الكلام المشتهة على فخطا الفلاسفة إلا
 لتبصر (قوله بتصرعه) أي بتبصر في الاشتغال به في الكلام حلف مضاف (قوله من لا معرفة له
 بحقيقته) أي الجاهل بها فرضه بذلك في ضمن صرح بجهلته وكأنه يشو بذلك على بعض المحدثين
 القائلين بتصرعه كالنوري وابن الصلاح وقال ابن الصلاح اشتغل بعشر بن سنة فلم يفتح عليه
 بشئ ففرمه ولعلمهم أرادوا ما زاد على القدر المحتاج إليه من ذلك صوتا لنفسه عن الاشتغال بما لا ينبغي
 وإفناء العمر فيما لا طائل منه (قوله فذكر الخ) معطوف على قوله فر عطف بسبب على سبب
 وكان عليه يقتضي الظاهر أن يقول فاختصرنا في هذا المختصر الخ إذا كان الكلام إنما هو في حقيقته
 الاختصار بنفسه لا ذكروه فقط كما هو ظاهر (قوله وتر كتابه) يحتمل وهو الأقرب أنه معطوف على
 قوله اختصرنا عليه فالشعر راجع لاختصار لا يخفى أن معنى ترك ذلك منه سلم الأمان به فيه من
 أول الأمر لأنه أتى به ثم تركه يحتمل أنه معطوف على قوله تركنا عليه فالشعر أيضا قد بلغن وفيه بعد
 (قوله وبشوش الفكر) المراد به هنا العقل ليس بسبب قوله بعلو شعره فإن التصريح بما يكون له (قوله
 لا سيما الخ) أي خصوص ما كان أي صاحبه بليدا بأن كان غبيا (قوله علمنا وعلمنا) أي من جهة
 العلم والعمل فهما قبيحان لا مورا لا تارة (قوله فقولنا الخ) الفاعلنا فصيحة لإفصاحها عن شرط
 محذوف والتقدير إذا أردت بيان أعراب قولنا ترك وبيان معنى ما الأولى والثانية وبيان متعلق
 المحرور فقولنا الخ إنما اعتنى ببيان ذلك لفظاته وكان الأنسب بالمتن أن يبين أولا معنى ما في قوله ما
 يضطر إليه ثم متعلق الجار والمجرور ثم معنى ما في قوله ما يكتب به ثم أعراب قوله وتركنا بأن يقول وما في
 قولنا ما يضطر إليه واقعة على بعض علم المنطق والجار والمجرور في قولنا التصريح بمتعلق يضطر وما في
 قولنا ما يكتب به واقعة على التعريفات والجمع وقولنا تركنا منصوب بالعطف على مفعول تتضمن
 وهو معرفة قائل (قوله منصوب بالعطف الخ) فوش فيه بأن الترك ليس شيئا موقورا حتى تقتضيه
 تلك الكلمات فلا يصح تبسيط فعل تتضمن عليه ولو جعله مفعولا لم يمكن أن ظهر (قوله واقعة
 على بعض الخ) أشار بذلك إلى أن من قوله من علم المنطق يقتضي كما تقدم التبيين عليه

زيادات صعبة وتفرعات متعبة
 لا يحتاج إليها في غالب تصريفات
 العقل فر بسبب ذلك كثير من
 الناس من تعلم ما يحتاج إليه
 من فن المنطق وربما صر
 بتصرعه من لا معرفة له بحقيقة
 فذكرنا أن هذا المختصر اقتصرنا
 فيه على الضروري من هذا
 الفن وهو ما يحتاج إليه التصحيح
 ما يكتب به التصورات وهو
 التعريفات وما يكتب به
 التصديقات وهو ما لا يحسن
 منه كعلمنا بغير استعماله
 وبشوش الفكر وبغيره لا سيما
 أن كان بليدا أو مبتدئ القلب
 جدا مورا لا تارة علمنا وعلمنا
 فقولنا تركنا منصوب بالعطف
 على مفعول تتضمن وهو معرفة
 وما في قولنا ما يكتب به واقعة
 على التعريفات والجمع وما في
 قولنا ما يضطر إليه واقعة على
 بعض

(٢) قوله على مفعول تتضمن
 أي تتضمن ترك الخ والمراد من
 تتضمن الاستلزام أي وقبيل ثم
 ترك كذا يشوش الخ فاندفع
 ما قيل أن الترك عدم والكتاب

لا يتضمنه اه مصحح

(قوله والجبرور الخ) متعده أن التعلق في الحقيقة للجبرور بخلاف ما اشتهر من أنه الجبر والجبرور (قوله وهذا الاضطراب) أي المفهوم من الفعل وقوله لاستعمال الخ أشار بذلك إلى أن الاضطراب له جهتان احداهما جهة استعمال قواعد هذا العلم والآخرى جهة تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه وأنه بالنسبة للجهة الأولى ثابت لكل أحد حتى صاحب الطبع السليم والعقل الذي يختلفونه بالنسبة للجهة الثانية فإنه ثابت للأصاحب الطبع السليم والعقل الذي (قوله لاستعمال معاني الخ) إضافة معاني لقواعد سليمان وإضافة قواعد المنطق من إضافة الدلول للدال ويصح أن تكون لبيان أيضا ومعلوم أن استعمال المعاني لا يكون إلا بالاضطرار يأتيهم المستعمل فلا يقال كيف بنأى استعمال تلك المعاني (قوله في طلب العلوم) متعلق بقوله استعمال (قوله لكل أحد) أي حتى صاحب الطبع السليم والعقل الذي كما علم (قوله لتعلم اصطلاحاته) أي الأمور المصطلح عليها فيه كسمية المسند إليه موضوعا وسمية المسند منه ولا وهكذا (قوله وحفظ ضوابطه) أي قواعد وهي غير اصطلاحاته وإن كتب بعضهم أنها التفسير (قوله فليس الخ) جواب لما أي بل هو خاص بغير الطبع السليم والعقل الذي كالعلم من التعليل (قوله إذ الطبع السليم الخ) أي صاحب الطبع السليم الخ فهو على تقديره ضاف وهذا لتعليل لقوله فليس عاما كما لا يخفى (قوله والعقل الذي) أي الفطن من الكاف وهو الفطنة (قوله إلى ذلك) أي المذكور من تعلم اصطلاحاته وحفظ ضوابطه (قوله وضوابط العربية) مراد في تلك العربية بناء على القول بتوابع العربية والقواعد على القول بأن العربية أهم من التوابع ولهذا أتى عشر علما عاطف من قبل عطف العام على الخاص (قوله العربي) فاعل بقوله يحتاج وقوله الفصح صفة مخصصة أن أردنا بالعمري مطلق منسوب للعرب وموصفة أن أردنا به خصوص التام في الفصاحة (قوله بل الغنائم الخ) لما كان ما ذكره قبل يفيد مساواة علم المنطق لعلم النحو في الغنا عنه اضرب عنه فقال بل الغنائم الخ (قوله لأن علوم المنطق الخ) المراد بالعلوم والقواعد والاضافة للبيان وهذا لتعليل لقوله بل الغنائم الخ ومحصله أن كثرة قواعد المنطق هي كوزن في الذهن فهو صاحب الطبع السليم يكونه عقلية محضة بخلاف النحويين قواعد ليست هي كوزن في الذهن لأنهما ليست عقلاية محضة فلا يعرف غير العربي الفصح شيئا منه إلا بالتعلم ولا شأن حينئذ في الغنائم المنطق أكثر من الغنائم النحو (قوله عقلية محضة) أي خالصة لأنه لا يدخل التعليل فيه (قوله فكثير منها الخ) مفرع على قوله عقلية محضة (قوله وإن لم يعرف الخ) أي فلا يلزم من عدم تعبيره عنه جهله وعدم كونه كوزن في ذهنه وقوله عنه أي عن هذا الكثير الذي هو من علوم المنطق (قوله فانه نقل) أي منقول عن العرب وقوله فغير العربي الخ مفرع على قوله فانه نقل (قوله وأحكامه) عطف تفسير (قوله ومع هذا الخ) اسم الإشارة مما تدل على كون الغنائم المنطق أكثر من الغنا عن النحو ووقع ما تدعى بالإنسان كذلك فلا فائدة في تعلمه (قوله فن المنطق) الإضافة للبيان وقوله وحفظ قواعد عطف تفسير وإضافة قواعد لتعريف للبيان على القول بجوازها وقوله وفهمها عطف تفسير أيضا (قوله وهو الانتظار) أي الصعب منها وهو يسكن العين كما أنه يفهم أكثر رأيت في نسخة القاموس مضبوطا بكسر ها (قوله يحال الفكر) أي يحل جولته وهو المعلومات ويحتمل أن المراد بالبحال الجولان (قوله مع الراحة الخ) أي حال كون ما ذكره صاحب الراحة الخ (قوله في سلوك الخ) متعلق بقوله الراحة والأمن وقوله مفارزا الاعتبار فيه استعارة تعريحية حيث شبهت الانتظار بمعنى المفاوز وهو الطرق الصعبة الشاقة واستعار حفظ المشية به لسهولة واظف السلوك ترشح والمراد بالاعتبار ما يعتبره العقل وبدره المعنى في سلوك الانتظار المؤدية إلى المعثرات فتأمل (قوله وقد ذكر الخ) أي هذا لما فيه من التعريب في هذا العلم والمناسبة للإقام وقوله الإي بضم الحمة وكسر الباء المشددة ومن كلام الحسن بن سهل رحمه الله تعالى تعلقوا بالمنطق فانه بفضل الإنسان

وتعلم المنطق والجبرور في قولنا
 لا تصحیح تعلق بـ اضطراب وهذا
 في الاضطراب استعمال معاني
 أو قواعد المنطق في طلب العلوم
 المتكسبة ثابت محقق لكل
 من أحد وأما الاضطراب لتعلم
 اصطلاحاته وحفظ ضوابطه
 فليس مالم لكل أحد إذ الطبع
 السليم والعقل الذي لا يحتاج
 إلى ذلك لا يحتاج إلى تعلم قواعد
 النحو وضوابط العربية العري
 الفصح بل الغنائم تعلم المنطق
 أكثر من الغنائم تعلم النحو لأن
 علوم المنطق عقلية محضة فكثير
 منها كوزن في قلب كل قائل وإن لم
 يعرفه اصطلاحات علم المنطق
 بخلاف النحو فإنه نقل من غير
 العربي الفصح لا يصل إلى
 معانيه وأحكامه إلا بالتعلم ومع
 هذا فتعلم فن المنطق وحفظ
 قواعده وفهمها يسهل للعقل
 وهو الانتظار ويقع به محال
 الفكر مع الراحة والأمن من
 الخطأ في سلوكه مفارزا لاعتبار
 وقد ذكر الشيخ الأبي في شرحه
 تصحيح مسلم عن الشيخ الإمام
 ابن عرفة رحمه الله تعالى

على سائر الباطن وكلما كنتم بالمنطق احذق كنتم بالانسانية أحق (قوله على الجميع) أي من الآي
ومسلم وابن عرفة (قوله انه كان الخ) مفعول ذكر (قوله على فن المنطق) الاضافة تليان كأن تقدم
(قوله على هذا) أي المذكورين وصفتهم (قوله أو كلاما الخ) المتبادران هذا من كلام
المؤلف يعني به انه ان لم يكن ذكر الكلام المذكور بعينه ففسد ذكر كلاما يقرب منه (قوله الطول
العهدية) علة لقوله لم أتصفه إلا أن ومعنى قوله لطلو العهد به الطول الزمن الذي بعد العلية (قوله
وبالجملة) أي وأقول كلاما متناسبا بالاجال (قوله فالعلوم كلها الخ) ولهاذا يسمى مقتناح العلوم
وميزان المعاني ولا يخفى أن المراد بها ماعدا هذا العلم لا مياشيه والار يستقيم الكلام فتنبه (قوله طوع
البه) هذا كتابة من كونه في غاية الشك منها كالشيء الذي يكون في قبضة اليد فهو قريب من قوله
متبصرة (قوله لمن حقق المهم الخ) متعلق بقوله متبصرة وقوله طوع البهتان يسرد ذلك المولى الخ
أشار بذلك الى ان ليس المراد أن العلوم تكون متبصرة بل حق هذا العلم مطلقا بل بشرط تيسر الله
(قوله بنفسه) أي لا بطريق الوجوب اذ لا يجب عليه تعالى شيء (قوله وامام الخمران الخ) مقابل
لقوله ان يسرد الخ وقوله والتخللان بكسر الخاء وهو عدم التوقفي (قوله فيراخي الخ) بفتح الهم
من باب فرح يقال الذي راخي كتر فرح ومعناه زلوه وكناية عن كونه يحظى في مآله عدم الخطأ
لكن كان لا نسب بالمقابلة أن يقول فلا تكون العلم كونه كذلك فأنامل (قوله بشوبه) الباء للسمية
وكذلك في قوله ويصوب ويرفعه وهذا كناية عن كونه كالبصائر عدم الغلظ (قوله ولا حول
ولا قوة الا بالله) هذا في قوة الاستدلال على قوة ان يسرد الخ وقسر المتقدمون هذه الكلمة بقوله أي
لا تحول عن المعصية الا بالله ولا قوة على الطاعة الا بالله واستوجه بعض المحققين التعميم بأن يقال أي
لا تحول عن شيء مطلقا الا بالله ولا قوة على شيء مطلقا الا بالله وهذا هو التحقيق وقوله العلم العظيم أي
ذلك القدر العظيم والامان متوافقان (قوله وهو سبحانه راعم الوكيل) قد تقدم الكلام على
ذلك (قوله ويصغر المقصود الخ) اعترض بان فيه حصر الشيء في نفسه لا المقصود وهو عين ذلك
الامور الاربعة واوجب بان الا لفظ في المحصور والمبينة المحصورة في المحصور فيه الامور المصنعة
فأختلف المحصور والمحصور فيه بالاجال والتفصيل وعبارته تقتضي ان هناك شيئا غير مقصور بالذات
من التالف وهو كذلك ذلك كتصميم العلم والالات وبعض الاستلزامات وانما ذكرنا لانه يحتاج
اليه في الجملة (قوله من هذا التالف) أي الماروف الذي هو الانا فالتخصص المذلة على المعاني
المخصوصة (قوله في التعريفات الخ) أي في القواعد المصنعة للتعريفات والمبينة لمبادئها
والمصنعة للجمع والمبينة لمبادئها هذا هو المراد وان كان المتبادر خلافه وكان الاولى أن يقدم مبادئ
التعريفات عليها ومبادئ الجمع عليها كما فعل في التفصيل الا في نظرنا الى أن مبادئ كل منهما أصل
له فينبغي تقديمه الا أن يقال قد قدم هنا التعريفات على مبادئها والجمع على مبادئها متبادرا
لكونهما المقصودين بل يصنع كذلك في التفصيل نظر المآخذ كقوله (قوله قد عرفنا الخ) فرضه
بهذه العبارة بيان المحصور المقصود من علم المنطق في القواعد المتعلقة بهذه الاربعة لم يكن به وجه
حصره المقصود من قابلية في المهم منها كما يعلم من بقية عبارته فليتنامل (قوله أن المكتسب الذي الخ)
اعترض بانها اذا كان مكتسبا لا معنى لطلب علمه لا يلائم عليه تحصيل الحاصل وان العرف في قوله علمه
راجع لكتسبه وهو اسم العلم فتصير العبارة: أن العلم الذي يطلب علمه ولا معنى لذلك فلا يسطو قوة الذي
يطلب علمه وقال أن المكتسب بمصراع السلم عما ذكرنا واجب عن الاول بان المراد المكتسب ما من
شأنه ان يكتسب وعن الثاني بان المراد بعلمه تحصيله فكما أنه قال ان ما من شأنه ان يكتسب الذي يطلب
تحصيله بمصراع الخ لكن قد يقال لا حاجة لقوله الذي يطلب علمه للاستغناء عنه بقوله المكتسب
(قوله التصور والتصديق) بدل من النوعين (قوله لمعرفة الجهول من التصورات) من المعلوم
أن المبين هو عين البيان فالجهول هو التصورات نوعية فتبصير الترتيب لمعرفة التصورات هو غير

على الجميع انه كان كثيرا
ما يوصيهم على فن المنطق
ويؤكده الوصية عليهم ويقول
لهم لا بد أن أموت وزحرفي
على هذا أو تدركي أو كذا
ما يقرب من هذا ما تحققة إلا أن
لطلو العهد وبالجسدة فالعلوم
كاهم مشيرة طوع البهتان حق
المهم من هذا القرآن يسرد ذلك
المولى تبارك وتعالى بنفسه
وامام الخمران والتخللان فيراخي
الانسان بشوبه ويصوب ويعوت
بزيقه ولا حول ولا قوة الا بالله
وهو سبحانه راعم الوكيل
وبصغر المقصود من هذا
التالف في التعريفات ومبادئ
والجمع ومبادئها
قد عرفت مما يسطو فيما سبق
أن المكتسب الذي يطلب علمه
مخصص في نوعين التصور
والتصديق وان الطريق الموصي
لمعرفة الجهول من التصورات
هي التعريفات والظن
الموصية

صحيح لان التصورات هي الافهام ولا معنى لمعرفتها فكان الاحسن حذف لفظ المعرفة بان يقول الموصّل
 للجهول الخ وأجيب بأن المراد من التصورات المتصورات ويتقدير مضافان يقال لمعرفة المجهول
 من متعلق التصورات وذلك المتعلق هو المتصورات ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المراد من المعرفة
 التفصيل (قوله لمعرفة المجهول من التصديقات) يأتي فيه ما ذكرنا من اجوابنا فتمام (قوله
 تركيب منها) رده عليه التعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها فإنه لا تركب فيه لان كلامه
 الفصل والخاصة أمر واحد ويجاب بالنسبة على مذهب الاقدمين من أن التعريف بذلك ليس بعرضي
 وان وقع أولوه وعلى تسليم انه مبني على مذهب المتأخرين من جواز ذلك فيمكن أن يقال المراد تركب ولو
 في المعنى الذاتي في قوة أن يقال شيء ثبت له النطق وكذلك ضاحك (قوله وهي الكليات الخمس)
 مقتضاه أنه يصح التعريف بالعرض العام والنوع وليس كذلك ويمكن أن يجاب بأن المراد وهي مجموع
 الكليات الخمس أي بعضها وذلك البعض هو ما عدى العرض العام النوع من الجنس والتفصيل والخاصة
 (قوله لا بد لها الخ) تفسير لقوله وكذلك الجميع (قوله أيضاً) مصدر أضحى شيئاً إذا جرح المراد
 كان الكليات الخمس من ادنا جادها (قوله فالتحصر الخ) مفرد على ما ذكرناه من ملاحظة ما هو معلوم
 من انه لا يثبت في هذا العلم الا عن المكتسب فإذا كان كذلك وقد فرضنا أن هذا المكتسب مقصور في
 نوعين وان هذين النوعين هما طريقان فقد اتحصر المتصورات الخ هذا ما ظهر (قوله في تحقيق هذه
 المطالب) أي في القواعد المعلقة لهذه المطالب (قوله وبعد أن يحقق الخ) غرضه هذا مجرد ادعاء
 النسخة للتشغل بهذا الفن عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة (قوله من هذه المطالب) أي
 من القواعد المتعلقة بهذه المطالب (قوله حفظاً وفهماً) أي بالحفظ والفهم فهما منصوبان على
 نزع الحافض والنصب على نزع الحافض وان كان معاً بالكنهى في عبارة المؤلفين كالقيام
 (قوله عملاً بالاحتياج اليه) وتقدم أن المراد بذلك أقسام الجزع التام والختلاطان وتفرعاتهما والمراد
 أما لا يحتاج اليه في غالب تصرفات العقل وان كان يحتاج اليه بقادر اكمله (قوله جزأً نفيساً) اعلم ان
 كل جزء من جزئ النفس كالجوهر النفسية التي لا عدل لها ولا خلاف لانه يمكن ان يكون به مخلوق الابدني
 النعم المقهور انظر الى وجه الله الكريم اذا علمت ذلك تعلم ان قوله نفساً وصف كاشف (قوله من العبر)
 هو مدة حياة ذئبال وح (قوله وليستغل الخ) معطوف على قوله فليعرض الخ (قوله بعد أن احكم
 آلة العقل) أي بعد أن جعلها محكمة بحيث لا ينطق بها نقض ولا غشش والمادة بالآلة العقل
 القواعد المتعلقة بالمطالب الاربع وهذا الطرف مستغنى عنه بقوله وبعد أن يحقق الخ فتمام (قوله
 بالعلوم الشرعية) متعلق بقوله وليستغل (قوله استفادة الخ) هذه الاربع منصوبة على التفسير
 ومعلم أن الاستفادة طلب الاقادة من العبر والاقادة تعليمه لقوله (قوله عملاً) أي تعلم هذا هو عين
 الاستفادة أقرب منها وقوله وعلما هو أهم من الاقادة فسي منه (قوله بنية خالصة) أي معما هو
 متعلق بقوله وليستغل ونقل شيفنا أن شروط الاخلاص في نية العلم أن يقصد الخروج من الجهل وأن
 يقصد نشر شرعيته صلى الله عليه وسلم وان يقصد انه اذا اقدر على التعليم علم (قوله للدار الآخرة)
 متعلق بنية خالصة أي بنية خالصة للجزء اما المقار الآخرة فتقوله والفوز الخ عطف خاص على عام وانما
 خصه لعظم شأنه كذلك قال بعضهم لكن فيه عموم أيضاً لانه ليس خاصاً بالدار الآخرة فربما خصوص
 من وجهه وجمهور من وجهه فتمام (قوله وبالإيجي) تفسير للفضول (قوله وحسب الياسة) أي
 السيادة على القوم كما يؤخذ من كلام القاموس حيث فسّر الى بس ككس بسيد القوم (قوله جهده)
 أي يقدر ما يمكنه وهو راجع لسلك من قوله وليستغل وقوله وليغذر (قوله وليستغن الخ) أي في كل
 من الاشتغال بالحذر ولما كان ذلك ليس في قدرة الشخص نفسه امره بالاستعانة (قوله فلا حول الخ)
 كالتعليل لقوله وليستغن بالمولى الخ (قوله ولاجل المحصار الخ) عطف مقدمة على المعلول (قوله من
 فن المنطق) الاضافة لليان (قوله في هذه المطالب) أي في قواعدها (قوله في المهم منها) أي

وللمعرفة المجهول من التصديقات
 في الخ والتعريفات لا بد لها
 من أجزاء تركب منها وهي
 الكليات الخمس وهو مرادنا
 الجادها وكذلك الجميع لا بد لها
 من أجزاء تركب منها وهي
 القضاء وهو مرادنا أيضاً جادها
 لا يتحصر المقصود من هذا العلم
 في تحقيق هذه المطالب الاربع
 وبعد أن يحقق المتعلم ما يحتاج
 اليه من هذه المطالب الاربع
 حفظاً وفهماً فليعرض عما
 لا يحتاج اليه ولا يثقل فيه
 جزئاً نفيساً من العبر وليستغل
 بعد أن احكم آلة العقل بالعلوم
 الشرعية استفادة وإفادة علم
 وعلانية خالصة للدار الآخرة
 والقوة برفى المولى تبارك وتعالى
 وليغذر من الفضول وبالإيجي
 وحسب الياسة جهده وليستغن
 بالمولى الكريم جل وصلا فلا
 ولا قوة الا به ولا لاجل المحصار
 مقصود من فن المنطق في هذه
 المطالب الاربعه حصرتنا نحن
 مقصودنا من هذا المختصر في
 المهم منها

من قواعدها (قوله وباتقضائه) أي المهم منها والجار والمجرور متعلق بيقضي بعد وبالبا، يعني
 ميم قالني وينقضي التأليف مع انتضاء هذا المهم (قوله وإلى هذا) أي إلى حصر المقصود من هذا
 المختصر في المهم منها (قوله وبالله تعالى التوفيق) أي لا بغيرة كما ينبغي تقديم الجار والمجرور ومعنى
 التوفيق في اللغة التأليف وفي الشرع خلق قدرة الطاعة في العبد ولا حاجة بأدونه سهل سبيل الخير
 إليه لاخراج الكافر بناء على تفسير قدرة الطاعة بأنها عرض بقارن الطاعة لا خراج به بقولنا قدرة
 الطاعة وأما على تفسيرها بأنها سلامة الآلات فلا بد من هذا الجان ياد ذلك (قوله أما مبادئ الخ) من
 المعلوم أنه لا يحسن هذا التعبير إلا لو أن ينظر ذلك فيما يأتي بأن يقول وأما التعريفات فكذلك وكذا وأما
 مبادئ الجمع فكذلك وكذا الخ مع أنه لم يصنع ذلك لأن قيل قوله فاعلم الخ لا يصح أن يكون جواباً
 لأنما فإن جواباً واجباً تسليم عدم صحته جواباً لما لو أن جواباً محذوف وأما قوله فاعلم الخ فجواب شرط
 مقدور التقدير أما مبادئ التعريفات فكذلك الكلمات الخمس وإذا أردت معرفتها فاعلم الخ وكأنه محذوف ذلك
 لظهوره وبالجملة لوقول من أول الأمر وأما أولان الدلالة الخ لسم عاذاً كرو لكان ظاهر اجداً (قوله
 أن الدلالة الخ) قد ذكر المؤلف للدلالة تعريفاً وهي الدلالة من الثاني لبعض التأخرين كما سيذكره
 في الشرح وهذا الذي يفهم من كلام الشيخ ابن سينا في الشفاة أنها تطلق على كل منها بما لا اشتراك
 (قوله فهم امر) أي بالفعل والمراد بالامر هنا المدلول بمخلافته في قوله من أمران المراد به الدال كالأ
 يخفى وسيذكر المؤلف في الشرح اعتراضين على هذا التعريف من جانب القائلين بالثاني وسبباني
 الجواب عن كل منهما من شاء الله تعالى (قوله كون امر) أي الذي هو الدال وقوله بحيث هي متساوية
 بمخالفة وهذه المخالفة هي أن يفهم الخ فاعلم أنهم قد أخرجوا حيث عن أصلها في مثل هذه العبارة من
 وجهين الأول أنهم أطلقوا على المخالفة معنى في الأصل طرف مكان تتركب الألفاظ الثلاثة التي هي دلتها
 عليها أي الجرمين انتهى في الأصل لا يخرج عن النصيب محل على الظرفية إلا أن الجرمين فهم من الظروف
 غير المتصرفية بخلاف ما قلناه بعض النسخة من أنها تصرف في سلباً واعتراض هذا التعريف بأن الخيانتين
 تختص في الحدود دالاً لا يدل على الحصول وإنما يدل على القابلية ذكره سيدي سعد واقره وهو
 مخدوع على إطلاقه والتمعه التفصيل بين أن يكون المراد الحصول بالفعل فمقتضى وأن يكون المراد
 القابلية كما هنا على هذا القول فلا يختص بلساناً (قوله امر) أي وهو المدلول بالامر هنا على
 حكمهما في التعريف الأول (قوله فهم الخ) أي سواء فهم ذلك الأمر بالفعل أو لم يفهمه فالدال عنده
 القائلين بهذا التعريف على صلاحية الأمر لأن يفهم منه امر آخر وإن لم يفهم منه بالفعل فقبل الفهم
 بالفعل يقال ذلك الأمر دال حقيقة لا مجازاً كما سبقت (قوله والدال ينقسم الخ) هذا التقسيم ليس
 جازياً على أحد القولين السابقين بخصوصه بل جازي على كل منهما كما هو ظاهر ومن جعل المقسم هو الدال
 يعلم خروج الماهل وهو الذي لم يوضع ليعني قوله على منهما أي اللفظ وغيره (قوله تنقسم إلى ثلاثة أقسام)
 بواسطة إلى حاضر والمضمر في هذا الثلاثة استقرى لا عقل كإصريح السيد في دلالة اللفظ ومثلها
 دلالة غيره كما ستظهر بعض المحققين (قوله دلالة) وشعبة مهمت بذلك لأن سببها الوضع كما ينبغي لمن
 كلامه في بيان وقوله وعقلية أي ودلالة عقلية ومهمة بذلك لأنها بواسطة العقل على قلت كان العقل
 له دخل في هذا القسم له دخل في غيره من الأول والثالث فلم يسمي هذا عقلياً دونهما قلت أحباب بعضهم
 بأنهما كان العقل وحده هو بواسطة في هذا القسم نسب إليه بخلاف غيره فإنه وإن كان العقل له دخل
 فيه لكن شاركه غيره على أن هذه التسمية لا فوجها وقوله وطبيعية مهمت بذلك لتكون بواسطة
 الطبيعة وهل المراد بالطبيعة الفاهم أو طبيعة الدال أو طبيعة من وقع منه الحال احتمالات واستظهر
 بعضهم الخبير والمراد بالطبيعة على كل من الأول والثالث مبدأ الإدراك وهو النفس الناطقة وعلى
 الثاني الحقيقة وكما تطلق على ما ذكرنا تطلق على الصيغة التي جبل عليها التخصيص كأي القاموس (قوله
 بعض الخ) غرضه تبيان وجه ذكر الدلالة وأقسامها هنا به يندفع ما قيل في ذلك كوجه الدلالة

وباتقضائه ينقضي التأليف
 وإلى هذا أثرنا بقولنا ونحصر
 المقصود من هذا التأليف في
 التعريفات إلى آخره والله تعالى
 التوفيق من

أما مبادئ التعريفات فاعلم أولاً
 أن الدلالة فهم أمر من أمر وقيل
 هي كون أمر بحيث يفهم منه
 أمر فهم أمر يفهم والدال ينقسم
 إلى لفظ وغيره ودلالة على منها
 تنقسم إلى ثلاثة أقسام دلالة
 وشعبة وعقلية وطبيعية ش

يعني أم مبادئ التعريفات

مع انه صرح المقصود من التأليف في المطالب الأربعة وحاصل الدغم أنه لما كان
 لتلك المطالب الفاظ تحمل عليها وبما تنصرف في ذلك احتجج الى معرفة ذلك المبحث وكان الأولى تنصيره
 على هذا الوجه (قوله وان كانت الخ) الواو للعال أي والحال انها هي الكميات الخمس ولو حذفت
 هذا الجمله لكان أولى قوله لما كان الخ خبران وقوله لها أي لتلك المبادئ فالضمير عائد على المبادئ وكذلك
 الضمير في قوله عليها (قوله وجهها) أي شبهة الالفاظ امكن من حيث المعاني لا من حيث ذاتها وقوله
 تنصرف الخ أي بانضمام تلك المبادئ الى بعض وتقديم بعضها على بعض كافي في فهم في تعريف الانسان
 حيوان ناطق (قوله احتجج أولا) أي قبل معرفة تلك المبادئ كسب ذكره (قوله الى معرفة الدلالة)
 أي معرفة معناها وهو ما سبق وقوله وأقسامها أي وهي ستة وقوله وما يعتبر الخ أي وهو قسم واحد
 وهو الالهة العقلية الوضعية كسب أي وقوله منها أي من تلك الأقسام وقوله في فن المنطق متناقض يعتبر
 والاضافة للبيان كأم في معرفة وقوله وما لا يعتبر أي وهو الأقسام الخمسة السابقة كسب علم بما يأتي ان شاء
 الله تعالى (قوله فلهذا) أي لاجل الاحتياج الى معرفة الدلالة وما عطف عليها (قوله التي هي الخ)
 صفة للمبادئ التي هي صفات (قوله وتقسيمها أولا) أي لاننا (قوله واعترضه) أي هذا التفسير
 وكذا قوله بأنه (قوله لوصف امر الخ) المراد بالوصف الأول الالهة وبالامر المال وبالوصف الثاني
 الفهم وبالقرن الشخص الفاهم (قوله بجماعه الخ) ما واقعة على الفهم وقوله لتعريفه أي غير ذلك الامر
 (قوله فان الدلالة الخ) عليه لقوله لتعريف لوصف امر الخ (قوله نزع الخ) معطوف على اعتراضه
 (قوله انما هي الحبيثة) أي لا الفهم بالنقل وتقدم ان المراد بالحبيثة الحالة كما اشار به بقوله أي هي
 كون الخ (قوله بحيث لو اسقطه وقال هي كون امره بجمع الخ) لكان أولى كذا ظهر وأقره شيخنا (قوله
 وجوابه) أي هذا الاعتراض وقوله ان هذا أي قولهم انه تفسير لوصف امر الخ (قوله من تفصيل
 المركب) أي جعل كل جزء منقطع عن الآخر والمراد بالمركب هنا مجموع قوله قسم أمر من أمر
 فالعرض قد قصده حيث اعتبر كل جزء على حدة فنشأ هذا الاعتراض وذلك لان الفهم اذا لم يقيد بالجزء
 كان وصف الشخص الفاهم وحيد فلا ينعني تفسير الدلالة التي هي وصف للدلال لان تفسير وصف أمر
 بوصف آخر باطل وهو غلط نشأ من تفصيل المركب وهو مجموع قولنا فهم أمر من أمر واعلم انهم قد
 بقصاؤون المركب في الألفاظ بان يجعلوا الجزء مادافقها لا يصدق فيه الالكل أو قبيلا لا يصدق فيه
 الكل ويصدق فيه الجزء فالأول محو الرمان حلوا مض فيصدق هذا الكل ولا يصدق الجزء فيقال
 الرمان حلوا مض أي من ولا يقال الرمان حلوا مض فيصدق هذا الكل ولا يصدق الجزء فيقال
 بسبعة وثلاثة ينتج لاثني من العشرة بسبعة وثلاثة فالوا عشرت السبعة وحدها نشأ الغلط من تفصيل
 المركب وهو مجموع النسبة والثلاثة فيصدق هذا الجزء ولا يصدق الكل وهذا تقطع مافي الحواشي من
 النسط (قوله فان الفهم الخ) عليه لقوله ان هذا غلط نشأ الخ وتوضيح هذا انه يفرق بين الفهم المطلق عن
 التقيد بالجزء وعن وبين الفهم المقيد بذلك فالأول وصف للقاهم لانه مصدر والمبني للفاعل والثاني
 وصف للدلال لانه مصدر والمبني للفعول فالمتعرض فصل المركب وجعل الفهم مطلقا فنشأ هذا الغلط
 والواقع متعبد فهو وصف للدلال لانه بمعنى كونه يفهم منه أمر ولا خفاء في أن هذا وصف له فتأمل
 (قوله فهم متعبد بالجزء وعن) أي لا مطلق كأنه المعترض بسبب تفصيل المركب فوق في الغلط
 (قوله يعني أن الدلالة الخ) له معناه في معذوقه والتقدير وحيد في التفسير المذكور يعني الخ أي
 وحيد كان الفهم الذي فسرت به الالهة الفهم المقيد بالجزء وعن الذي هو الأمر الدال فالتفسير
 المتقدم ملتبس يعني أن الالهة الخ وهذا ولو قال وهو بمعنى كون أمر الخ اسلم من ذلك ويكون الضمير
 حيثما راجع الفهم المقيد بالجزء وعن تأمل (قوله هي كون أمر يفهم منه أمر) التعبير بالمضارع فيه نظر
 لان ظاهره ان المدعى على صلاحته الأمر لان يفهم منه أمر آخر فيصير تفسيره لا تقدمين مساو والتفسير
 بعض المتأخرين وليس كذلك لان المدعى في تفسيره لا تقدمين على كون الأمر فهم منه ما يفعل أمر آخر

وان كانت هي الكميات الخمس لما
 كانت لها الفاظ تحمل عليها وبما
 تنصرف في التعريفات احتجج
 أولا الى معرفة الدلالة وأقسامها
 وما يعتبر منها في فن المنطق وما لا
 يعتبر فلهذا قال فاعلم أولا أي
 قبل أن تعلم مبادئ التعريفات
 التي هي الكميات الخمس
 وتقسيمها أولا الالهة بفهم أمر
 من أمر وهو تفسير لا تقدمين لها
 واعترضه بعض المتأخرين بأنه
 تفسير لوصف أمر بجماعه وصف
 لتعريفه فان الالهة وصف للأمر
 الدال والفهم الذي فسرت به
 وصف لتعريفه وزعم أيضا ان الالهة
 انما هي الحبيثة أي هي كون
 أمر بحيث يصح أن يفهم منه
 أمر سواء فهم منه ذلك الأمر
 أم لا وجوابه أن هذا غلط نشأ
 من تفصيل المركب فان
 الفهم الذي فسرت به الالهة
 فهم متعبد بالجزء وعن الذي هو
 الأمر الدال يعني أن الدلالة هي
 كون أمر يفهم منه أمر

وفي تفسير بعض المتأخرين على كون الأمر بحيث يفهم منه أمر آخر أخذ من جملة في آخر العبارة أن وصف الأمر الدال بالدلالة قبل الأفهام مجازي لا حقيقي ومن بناء الشيخ ابن عرفة الخلاف الآتي في كون الزموم الذهني شرطاً في دلالة الاتزام أو سيبدأ على هذين التفسيرين اذ لو رجع تفسير الأقدمين إلى تفسير بعض المتأخرين لكان وصف الأمر الدال بالدلالة قبل الأفهام بطريق الحقيقة فلا يصح كالم مؤلف الآتي وكان بناء الشيخ ابن عرفة ذلك لخلافه على هذين التفسيرين فهو صحيح مع أن المؤلف جرى عليه فيما يأتي وقال انه حسن وافي وهذا وقد نقل العلامة الموصي عن المؤلف في شرح إيساعوسى أنه رد تفسير المتقدمين إلى تفسير بعض المتأخرين تبعاً للعدى المطول بتأويل المصدر بأن والفعل حيث قال فعني فهم أن يفهم وهذا معنى الحديث والله أعلم اهـ لكن هذه الطريقة لا ينشئ كلامه هنا علم الماهية فتأمل (قوله ولا شأن أن الياخ) كان الأظهر والأنسب أن يقول ولا شأن أن هذا الفهم اغما هو وصف الظاهر الدال لأغربه كقائل نظير ذلك في الكلام على الشرب فليتأمل (قوله لا غيره) أي الذي هو الشخص الفاهم (قوله اغما هو الفهم لاهم) أي الذي هو المطلق عن التقيد بالمجرور ومن وهو بمعنى كون الشخص فاهماً كما أشار به المؤلف بالتفسير (قوله أي كونه) أي الغير الذي هو كتابة عن الشخص الفاهم وقوله أي ذلك الأمر (قوله لا الفهم منه) أي لأن الفهم المقيد بالمجرور من وصف الدال فقط لأنه بمعنى كونه فهم منه كالم (قوله بمعنى الخ) عبر أولاً بـ

التفسيرية وثانياً بقوله بمعنى للتفنن وإضافة معنى لمبايعه بليمان (قوله اذ الشخص الخ) حلة لقوله والذي أنصف بمقبره الخ وقوله في هذا أي في هذا المقام واحترز به عن ضرورة خصوصاً إذا فهمت من زيد مثلاً له فإنه يقال زيد في هذا المقام مفهوم منه وكون ماذ كعلة لذلك ظاهر جلي وإن كتب بعضهم أن الأولى بجملة مقروفاً تامل (قوله وهذا) أي الأمر الدال فهو كل كسب والفهم كالشرب والفاهم كالشارب لكن لم يصرح بالآخرين بل ظهر وجهما (قوله بالشرب منه الخ) أي فالشرب المقيد بالمجرور من صفة لها اختلاف الشرب المطلق عن ذلك فإنه وصف لشارب (قوله بمعنى أنه شرب منها) هذا هو المناسب في النظر بناء على أن المداير في تفسير الدلالة على الفهم من الدال بالفعل يختلف قوله أو شرب منها فإنه لا تناسب ذلك وانما يناسب كون المداير في ذلك على صلاحية الدال لأن يفهم منه الذي جرى عليه المؤلف في شرح إيساعوسى (قوله واغما هو الشرب ياخ) الأنسب بما تقدم أن يقول اغما هو الشرب بل ما أتى كونه شارباً له (قوله وأما الاعتراض الخ) مقابل لمخزوف والتقدير أما هذا الاعتراض فقد علمت جوابه وأما الاعتراض الخ (قوله بوصف الخ) أي بمعنى أن بوصف الخ كما هو ظاهر التعبير بالضارع ويحتمل أن المراد وصف في كلامهم بالدلالة الخ (قوله بذلك) أي وصف الدال بالدلالة قبل الفهم وقوله ينتهي الخ وحينئذ فيلزم أن الدلالة غير الفهم فلا يصح تفسيرها به كما أشار به بقوله فكيف الخ فهو استعمالها أنكاراً بمعنى النفي (قوله فالجواب الخ) فيه نظر لأنه لا ينقض في الرد على المعترضين وذلك لأنهم لا يسلبون أن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم بطريق المجاز بل بطريق الحقيقة فجاءيل قولهم السابق فهم أو لم يفهم فخلص أن القائلين بالتفسير الأول يقولون بأن وصف الدال بالدلالة قبل الفهم اغما هو بطريق المجاز وأن القائلين بالثاني يقولون بأن ذلك بطريق الحقيقة وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله قبل الأفهام) المناسب للاعتراض قبل الفهم (قوله بطريق المجاز) الإضافة للبيان وكذا قوله لا بطريق الحقيقة (قوله واعلم الخ) إنما أتى بذلك لاجل قوله فالدلالة الخ (قوله سيما الوضع) أي لولا فوجبا كافي المشتغل (قوله وفوقهين أمر الخ) أي تعيين الوضع أمر الخ فالصدر مضاف لمفعوله بعد حذف الفاعل والمتبادران غراد المؤلف أن هذا التعريف عند المناطقة وعليه فالمراد بالدلالة الوضعية بما يشمل دلالة المجاز ويصرح السعد في شرح التسمية لكنه ذكر في موضع آخر من هذا الشرح أن الوضع هنا تعيين أمر للدلالة من غير تعيينه واحترز بقوله هذا من اصطلاح أهل العربية والأصول فإن الوضع قبيح ما ذكره المؤلف

ولا شأن أن الذي فهم منه أمر هو الأمر الدال لا غيره والذي التصق به غير اغما هو الفهم لاهم أي كونه فاهماً لا الفهم منه بمعنى أنه فهم منه أمر اذ الشخص في هذا فاهم لا مفهوم منه وهذا كعين ما تصفه بالشرب منها بمعنى أنه شرب أو بشرب منها ولا شأن أن الشرب بهذا المعنى وصف لها لا لشارب منه والشرب الذي تصفه به الشارب اغما هو الشرب الذي أوجب له كونه شارباً لا مشرباً به وإنما الاعتراض بأن الدال بوصف بالدلالة قبل الفهم بعده وذلك يقتضي تقدم الدلالة على الفهم فكيف نفسى بـ فالجواب أن وصف الدال بالدلالة قبل الأفهام اغما هو بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة واعلم أن مرادهم بالدلالة الوضع أن تكون الدلالة شيئاً الوضع وهو تعيين أمر بالدلالة بنفسه

وعلى هذا فليس المراد بالدلالة الوضعية ما يشمل دلالة الجاز ، ولذا قال السيد الدلالة المعترية في هذا الفن ما كانت كلية وأما إذا فهم المعنى في بعض الأوقات واسطة قرينة فأصحاب هذا الفن لا يحكمون بأن هذا الفهم دلالة بخلاف أصحاب العربية والأصول وهذا أو فصل عبد الحكيم بن أن يصدق القزيم بن القرينة ولفظ الجاز فتشكون دلالة معترية قوين عدم تحققه فلا تعتبر كذا يؤخذ من حاشية شيخ شتاعلى المولى (قوله أى من غير قرينة) المراد بنى القرينة الدالة على المعنى الجازى وسبب ذلك فصدق كلامه بما إذا لم تكن قرينة أصلا أو كانت قرينة معينة لاحد المعاني الحقيقية كما في المشترك كعين (قوله إذا كانت الخ) في جعله الحقيقة والجاز مستقن للدلالة تسمح لاهم ما من أوصاف الدال (قوله أو بقرينة) أى دالة على المعنى الجازى كما علمت (قوله فالدلالة الخ) مفرع على قوله سبب الوضع وقوله فيها أى فى الدلالة الوضعية فى كلامه طرفية العام الذى هو مطلق الدلالة فى الخاص الذى هو الدلالة الوضعية ولو قال هـى اختيارية لكان أولى وأرتب بقوله بعد والدلالة الطبيعية والعقلية الخ (قوله اختيارية) انما وصفت بذلك لاسببها وهو الوضع اختيارى فان قيل هذا ظاهر ان قلنا أن الواضع هو الله تعالى أو البشر ولم تشترط المناسبة بين الدال والمعنى كما هو المشهور وأما ان قلنا أن الواضع البشر واشترطت المناسبة المذكورة فغير عاير لان الوضع حيثئذ ليس باختيارى إذ ليس للواضع أن يضع شيئا إلا أن يجد المناسبة بينه وبين الموضوع له فاجيب بأنه إذا وجد المناسبة كان له أن يضع وإن لا يضع فإذا وضع حيثئذ كان باختياره فهو مختار فى الجهة على أنه قد وجد المناسبة بين معانى متعددة وحيثئذ قد أن يضع لكل منها إذا وضع لاحد ما كان مختارا فلكل كذا يؤخذ من اليعنى يتغير بغير الوضع بأن وضع الواضع الشيء لشيء بعد وضعه لآخر (قوله الآن) أى لكن وقوله يمكن تغيرها المراد أنه يمكن تخلفها كان فوجد الجرة ولو وجد الخلل فقله لا يمكن فيها التغير أى لا يمكن تخلفها فخلص أن الوضعية اختيارية وتغير والطبيعة غير اختيارية وتغير والعقلية غير اختيارية بغير ولا تنفس (قوله فقال الخ) أى إذا أردت بيان أمثلة هذه الأقسام فقال الخ خاتمة فصحة جملة ما ذكر من الأمثلة ستة بعدد الأقسام ثلاثة منها لأقسام غير اللفظ وثلاثة لأقسام اللفظ وكان الأنسب بما نبه أن يتم هذا الثلاثة على الثلاثة التى قبلها (قوله وضع) أى بالوضع فهو منصوب بقرع الخافض وكذا يقال فيما بعد (قوله الإشارة المخصوصة) وهى الإشارة بالأس الى أسفل أو الى أعلى (v) فالأولى المعنى نعم والثانى المعنى لا (قوله مثلا) ليعنى أنه مستغنى عنه بقوله فقال وحيث زاد ذلك فكان عليه أن يزيد بعد قوله معنى نعم أو لا مثلا ليكون ثم مقابلة مثلا الأولى وكذا يقال فيما بعد (قوله على معنى الخ) متعلق بدلالة وإضافة معنى لما بعد من إضافة المدلول للدال (قوله بقرينه) التغير المستقر عند العرض والبار والجزم بالصفة بقرينه غير من هـى مع عدم الأبرار وهو خلاف الأولى عند من اللبس كما هو اجماع عند حقه هذا هو التحقيق وما قيل من أن الخلاف انما هو فى الوصف وأما الفعل فيجوز ذلك فيه عند من اللبس اتفاقا مر دود بقوله غير واحد كالسوى الخلاف فى الفعل أيضا (قوله لاحتمال الخ) محلة لكون اللفظ يدل على الجرم القائم به (قوله دلالة الصرائح) أى المتر كسب من الحروف كالمذكور فى الشرح وانما احتج بذلك ليصح التمثيل بدلالته لدلالة اللفظ وقوله الضرورى أى الذى يكون عند الضرورة غالبا كما أشار إليه فى الشرح (قوله) مبتدأ خبره قوله يعنى والرباط محذوف والتقدير بعينه فى تعليقه هو وقوله دلالة على جرم الخ مقول القول (قوله لأن اللفظ الخ) تعليل للعطف وقد أشار المؤلف الى قياس من الشكىل الأول نظمته هكذا اللفظ عرض على عرض متقبل أن يقوم بنفسه بنج اللفظ متقبل أن يقوم بنفسه فذكر المقدمتين الصغرى والكبرى وحذف النتيجة لانهم كثر ما يقتصر على ذكر المقدمتين كما تقول ادب فلانا لانه أهله وكل من أهله يؤدب أى فقلان يؤدب (قوله بل هـى الخ) اضربا انتقالا لا بإطلاق كما هو ظاهر (قوله مشتر كعين جميع الاماها) فكل لفظ ثابتة هـى هذه الدلالة وقوله بل وبين جميع

أى من غير قرينة إذا كانت حقيقة أو بقرينة إذا كانت مجازا والدلالة فيها اختيارية تتغير بتغير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين لأن الدلالة الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها التغير

فقال دلالة غير اللفظ وضع دالة الإشارة المخصوصة مثلا على معنى نعم أو لا ومثال دلالاته عقل دالة التغير مثلا على الحدوث ومثال دلالاته طبع دالة الحرارة مثلا على الخجل ومثال دلالة اللفظ وضع دالة الراجل مثلا على الذكر والمراة على الأنثى ومثال دلالاته عقل دلالاته مثلا على جرم يقوم به لاسمالة قيام اللفظ بنفسه ومثال دلالاته طبع دالة الصرائح الضرورى مثلا على مصيدة ش

قوله فقال دلالة اللفظ العقلية دلالاته على جرم يقوم به لاسمالة قيام اللفظ بنفسه يعنى لان اللفظ عرض والعرض يستقبل أن يقوم بنفسه وانما يقوم بالجزم وهذه الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بل لفظ دون لفظ بل هى مشتر كعين جميع الالفاظ بل وبين جميع الاسماء وان لم تكن الفاها بخلاف الدلالة الطبيعية والوضعية للالفاظ

(v) قوله فالأولى الخ المناسب فالأولى المعنى نعم والثانية المعنى لا اه

فلم يختصان ببعض الالفاظ
دون بعض وأما أقسام دلالة غير
اللفظ فهي كلها خاصة ببعض
الامور دون بعض ومراعاة
بالصراخ الذي مثل به دلالة اللفظ
الطبيعية الصراخ الذي يتكبر
من الحروف حتى يكون لفظا
وذلك موجود كتعبير عن دلالة
الوجه والوقوع في المصائب
وأما الصراخ المأزى عن التقطع
والحروف فليس بلفظ من
فهذه أقسام المتعبر بها في
علم المنطق قسم واحد وهو دلالة
اللفظ الوضعية

لما قسم الدال الى لفظ وغير لفظ
وكان في كل من قسمها ثلاثة أقسام
لزم ضرورة أن يكون مجموع
الأقسام ست عشرة منها لا تتغير
في فن المنطق وهي أقسام دلالة
غير اللفظ الثلاثة وقسمان من
أقسام دلالة اللفظ وهما
الطبيعية والعقلية وقسم
واحد مشتبه به ودلالة اللفظ
الوضعية وانما اعتبروا هذا
القسم لاتصباطه ومجموع قائده
في العقلات والنقلبات
والطبيعات وغيرها والتعلم
س

وهي تنقسم الى ثلاثة أقسام
دلالة مطابقة وهي دلالة اللفظ
هي المعنى الذي وضع له كدلالة
لفظ الأربعة مثلا هي ضعف
الانين ودلالة تضمن وهي دلالة
اللفظ

(١) قوله من إضافة المصاحب
أي يفتق الحاد الى المصاحب أي
يكسرها

الاصوات كان الاحسن ان يقول بل وبين سائر الاصوات أي باقيها وهو الصوت العقل الذي الى المعنى
الحروف (قوله فاتها مختصان ببعض الالفاظ) أما الاولى فهي مختصة بصوت الالفاظ التي تذكر في مقام
الشدائد وأما الثانية فهي مختصة بالالفاظ المستعملة (قوله وأما أقسام الخ) مفهوم التقيد في كل
من الثلاثة السابقة باللفظ (قوله فهي كلها خاصة ببعض الامور) أما الوضعية فهي مختصة بصوت
الاشارة المخصوصة وأما العقلية فهي مختصة بصوت التعبير وأما الطبيعية فهي مختصة بصوت الحجرة (قوله
وذلك أي الصراخ المذكور (قوله من التقطع أي خروج الحروف من مخارجها فهو ان
التقطيع الذي هو اتراجها منها وقوله والحروف من حلقها الموصوف على الصفة فقوله بعضهم بأنه
عطف تفسير غير ظاهر (قوله فهذه ستة أقسام) تفرع على ما تقدم من تقسيم الدال الى لفظ وغيره
وتقسيم دلالة كل لفظ الى ثلاثة أقسام كالبيته في الشرح (قوله قسم واحد) وأما ما بين من الاقسام وهو خمسة
فليس معتبرا في علم المنطق وانما ذكره تقبيل الاقسام وتغيير القصور من غيره (قوله لما قسم الدال الخ)
بين ذلك أن قوله فهذه الخ مفرع على التقسيم السابق لأجل التمثيل (قوله وكان الخ) معطوف على
قوله قسم (قوله لم الخ) جوابا لما (قوله ضرورة) أي بالضرورة فهو منصوب برفع الخافض
(قوله وهي) أي هذه الاقسام التي لا تتغير في هذا الفن (قوله وقسم واحد معتبر) أي في فن المنطق
(قوله وانما اعتبرنا) أي نحن معاشر المناطقة (قوله لاتصباطه الخ) أي بخلاف باقي الاقسام فإنه
لا يتصبط مع عموم قائده أما الطبيعية سواء كانت لفظية أو لا فلا يتلاني الطابع ضرورة وأما العقلية
كذلك فلا يتلاني العقل وتفاوتها في ذلك كالمزاجات وتلك تناقض بعض العقلات بعضها وأما الوضعية
غير العقلية فلا يتلاني انضبطت بالوضع لكن لا تنقسم قائدها كاهو ظاهر (قوله في العقلات) أي
الامور التي تثبت بالدالة العقلية كقولك التدبر واجبة فذلك أمر عقلي مستفيد من الدلالة
الوضعية لأن هذا التركيب موضوع لهذا المعنى وقوله والنقلبات أي الامور التي تثبت بالدالة العقلية
كقولك النبوة واجبة في الوجود فذلك أمر عقلي مستفيد من الدلالة الوضعية لا تقدم وقوله والطبيعات
أي الامور التي تقتضيها الطبيعية كقولك الحجرة تدل على الخجل فهذا أمر طبيعي مستفيد من الدلالة
الوضعية لمعناها وقوله وغيرها أي كلاما ديان كقولك النار محرقة فهذا أمر مادي مستفيد من الدلالة
الوضعية وقوله والتعلم أي من الغبر وقوله والتعلم أي الغير (قوله وهي تنقسم الخ) هذا التقسيم من
تقسيم الكل الى جزئياته من حصرها أعني الدلالة للفظية الوضعية في هذه الاقسام الثلاثة عقلي كافة
السبلانها اما أن تكون على الموضوع بتمامه أو على جزئه أو على خارجة الاثر لزم وما ذهبا فالاولى
دلالة المطابقة والثانية دلالة التضمن والثالثة دلالة الالتزام (قوله دلالة مطابقة) سيذكر في
الشرح على تسعيتها بالذات إضافة دلالة لمعناها من إضافة المصاحب الى المصاحب (١) لأن الدلالة
يصعب مطابقة المعنى المفهوم من اللفظ لعنى الذي وضع له كإسباقي بيانه ان شاء الله تعالى (قوله على
المعنى الخ) المراد المراد على تمام المعنى كما عبر به جامعة لعدم الاحتياج الى ذلك المصاحف على انفس
تدقيق اشراط التركيب في المعنى مع انه قد يكون بسيطا (قوله الذي وضعه) الشهير المستقر لفظ
والبارز في المعنى فاصطرت على غير من هي له وقسمها ما تقدم (قوله لفظ الأربعة) الأضافة للبيان
وقوله مثلا لا يفتي الاستغناء عنه الكافي وكان عليه أن يذكر مثلا بعد ذلك ضعف الانين ليكون في
مقابلة مثلا الاول (قوله على ضعف الانين) اعترض بأن ضعف الشيء لغما زاد عليه فضعف الانين
ما زاد عليها ولا يعني انه صادق بالثلاثة فكان الاولى أن يقول على الوحدات الأربع وأما ما بالمراد
بضعف الشيء مثلا كاهو المشهور (قوله ودلالة تضمن) الأضافة من إضافة السبب للسبب وموجب
بذلك انهم المعنى لجزئه (قوله دلالة اللفظ الخ) استشكوا ذلك لبيان فهم المركب بفهم أجزائه
فكذب بتأني اللفظ الى معنى اللفظ الذي هو تصور ذلك بعضهم بما اذا رأيت شيئا وشككت فيه
هل هو حيوان أو لا فقبل لك هو انسان ففهمنا ان حيوانا لأنه مقصودك ولم تلتفت الى كونه ناطقا

قال فهذا مثال يظهر فيه الانتقال من معنى اللفظ الى جزئه وبحث في هذا بانه يستلزم تقدم وجود
الكل على وجود الجزء في الذهن مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجود ويندرج تحت
بفهم الجزء من غير معرفة من المركب وأخرى منفردا والى جسدان يكذب بذلك قال بعض الفضلاء
الاحسن ما ذهب اليه بعضهم من أن دلالة النظم فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شئ له اذا فهم المعنى
فهمت أجزاءه معه فليس فيها انتقال من المعنى الى جزئه لانهما اتفقا في فهم واحد لانه يسمى بالنسبة
الى تمام المعنى مطابقة ونسبة الى جزئه تضمننا السكن هذا المعنى لم يأتى وأجيب عن الشئ الاول
من البحث المذكور بان فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل منه وان كان فهمه في ذاته متقدما
عليه كما قاله عبد الحكيم فاتفقهم على تقدم الجزء على الكل في الذهن انما هو في فهم الجزء في ذاته لا في
فهمه من اللفظ الموضوع للكل وعن الشئ الثاني منه عن تكذيب الوجودان فهم الجزء من غير فهمه
(قوله على جزء مسماه) سواء كان ذلك الجزء بعبارة واحدة أو ثلاثة أرباع كما أشار به المثال وكان الاول
أن يعبر بالمعنى كما عبر به قبل لان المسمى هو خصوص المعنى الموضوع له الحقيق كسباني في كلامه مع أنه
جزء عن اعلى اعتبارا ودلالة الهماز وان لم يصح بذلك الا في دلالة المطابقة فلهذا أراد بالمسمى هنا مطلق
المعنى فيشمل المعنى المجازي فلذلك جعل بعضهم في عبارة فقتنا فليأتمل (قوله ان كان مر كيا) لا
يقال لا حاجة اليه بعد قوله على جزء مسماه لانه يقول لا بد ذلك الاول كان في مر كيه والواقع انه مؤخر من
تقديم لانه يقيّد قوله ودلالة تضمن فاصل العبارة ودلالة تضمن ان كان مسماه مر كيا وهي دلالة اللفظ
الخبر هو وان كان بجدا اولي من جعل ذلك زائدا (قوله نصفها) بدل من قوله اثنين وكذلك من
قوله ربعها وقوله ثلاثة ارباعها (قوله ودلالة الاتزام) الاضافة من اضافة المسبب الى السبب
وسميت بذلك الاتزام المعنى أي استلزامه للازمنة (قوله على خارج عن مسماه) أي غير داخل فيه
لانه ليس جزءا منه وقوله لازمه أي لم يسم (قوله ز وما ذهبا) اعترض بان المزموم الذهني خارج
عن حقيقة دلالة الاتزام لانه شرط او سبب كسباني وكل منهما خارج عن الحقيقة فكيف يحدّ كره
المؤلف في تعريفها وأجيب بان هذا كره في التعريف على انه ليس جزءا من الحقيقة بل على انه شرط او
سبب بقرينة قوله في سبب كسباني وفي كون المزموم الذهني شرط الخ قوله يبيننا وصف الذهني بالبين ليس
للتخصيص بل للايضاح والكشف كاسببه عليه في بياننا على الطريقة التي جرى عليها في المتن من
أن المزموم الذهني والبين يعني وهو ما يزم نفسه من تصور المزموم تصورا للزوم اما على الطريقة
الثانية التي جرى عليها في التشرع من أن المزموم الذهني هو ما ذكر يسمى لزوما بينا بالمعنى الاخص وان
الزوم البين هو ما يزم من تصور المزموم واللازم الجزء بالزوم بينهما سواء ازم من تصور المزموم
تصورا للزوم أم لا وسمى لزوما بينا بالمعنى الاعم فذكر البين بعد الذهني لافائدة فكان الاول على
هذا الطريقة تقدم البين على الذهني على حذف فهمه علم تصور وعلم عاقر راء ان دلالة الاتزام لا بد
فيها من المزموم الذهني على كل من الطرفين غاية الامر أن الخلاف في كون المزموم البين مرادفا
للمزموم الذهني أو اعم منه وهذا وتقل الاجموري في شرح التهذيب عن الامام وكثير من المتأخرين أن
المعتبر فيها هو المزموم البين بالمعنى الاعم ونقله ايضا الفري في شرحه على اساغوجي وهذا وما ذهب
بعضهم من الاتفاق على أنه لا بد فيها من المزموم الذهني الا أن يجعل على أن المراد اتفاق الطرفين
السابقين وسبب ذلك كله ان شاء الله تعالى (قوله يعني أن الدلالة الخ) أشار بذلك الى أن
الضمير راجع لما ذكره لا لدلالة من حيث هي (قوله فيها ثلاثة أقسام) الطريقة اعتبارا بقرينة
من طريقة الأقسام المقسم ولوحظ في الجار والجر وراكان أنسب بالمتن (قوله وجعلها وضعية)
أي كما يفيد المتن بناء على أن دلالتى النظم والاتزام وضعيتان وهو المرجح وسبب اتية الخلاف
(قوله لا يستند جميعها للوضع) أي لكونها متبعية عنه (قوله الا أن الأولى الخ) أي لكن الأولى
الخ وهذا استدراك على ما قبله الموهوم استواء الجميع في الاستناد للوضع (قوله بلا واسطة) بحث

اعلى جزء مسماه ان كان مر كيا
كذلك دلالة الأربعة مثلا على
اثنين نصفها أو واحد ربعها
أو ثلاثة ثلاثة أرباعها ودلالة
اتزام وهي دلالة اللفظ على خارج
عن مسماه لازمه لزوما ذهنا
بيننا ش

يعني أن الدلالة اللفظية موضوعة
فيها ثلاثة أقسام دلالة مطابقة
ودلالة تضمن ودلالة الاتزام
وجعلها كلها وضعية لاستناد
جميعها للوضع الا أن الأولى
ستند اليه بلا واسطة

فيه بانه لا بد من توسط حضور اللفظ والمبال ومعرفة الوضع فكيف يقول بلا واسطة واجب بان
 المراد بلا واسطة سبب آخر كافي للدلائل الآخرين فلا يقال انه لا بد من واسطة شرط وهو ما ذكر
 قتال (قوله اذ المعنى الخ) علة لقوله بلا واسطة (قوله فيها) أى سببها فى معنى بابه السببية (قوله
 هو عين الخ) فيها معضدان بالذات كتبهما مختلفان بالاعتبار فالاول هو معنى اللفظ من حيث كونه
 دال عليه والثانى هو ذلك من حيث كونه موضوعا له (قوله أو المجازى) فيه ما تقدم (قوله ولهذا)
 أى ذلك التعليل أعنى كون المعنى المفهوم من اللفظ هو عين المعنى الذى وضع له اللفظ (قوله سميت
 مطابقة) أى دلالة مطابقة (قوله لمطابقة الخ) اعترض بأنه كان الاولى اسقاطه لعدم الاحتياج
 اليه لانه قد علم ذلك بقوله ولهذا وأوجب بأنه علة للعلية أى لكون التعليل المذكور علة فكانه قال
 وإنما كان ذلك لمطابقة الخ والمراد من الفهم المفهوم ومن الوضع الموضوع له فان قلت مقتضى كون
 المفهوم مطابقا للوضع انه ليس عينه ضرورة أن المطابق لشئ ليس عين ذلك الشئ مع أن المفهوم
 هو عين الموضوع له كما ذكره قبل قلت هو وان كان عينه نظرا لاتحادهما بالذات لكتبهما مختلفان
 بالاعتبار كما مر وهو كافى في تغاير المتطابقين تأمل (قوله فيها) أى سببها كما تقدم نظيره (قوله
 وأما الدلائل الخ) مقابل للتفصيل بالاولى في قوله الى أن الاولى الخ (قوله فليس الوضع الخ) كان
 الانسب في المقابلة أن يقول فقد استندنا اليه بواسطة ثم يقال ذلك بقوله لان الوضع الخ وإنما كان
 الوضع ليس سببا تاما لاحتياجه الى أن ينضم اليه فهم المعنى المطابق فكأنهما سبب واحد وذلك
 قال بل هو جزء سبب (قوله لان الوضع الخ) أشار بذلك الى قياس المساواة وضابطه أن يجعل متعلق
 بمحمل الصغرى موضوعا للكبرى كافي قوه فهم بدمساو لعمرو وعمر مساو لبركر فتجزم بدمساو لبركر
 ونظمه هنا فكذا الوضع سبب في فهم المعنى المطابق وفهم المعنى المطابق سبب في فهم جزئه فالوضع سبب
 في فهم جزئ المعنى المطابق غير ضرور أن سبب السبب سبب فقوله لان الوضع الخ في قوة الصغرى
 وقوله وإذا حضر الخ في قوة الكبرى وحذف النتيجة لأنهم كتبوا ما يقتصر من على المقدمتين كما تقدم
 واعترض هذا القياس بأنه إنما أتى أن الوضع سبب لفهم الجزء مع أن السبب الى جزء سبب ويمكن أن
 يجاب بان القياس إنما أتى أنه سبب بواسطة ولهذا هو السبب غير التام (قوله عند حضور اللفظ الخ)
 أفادانه لا بد من حضوره في الذهن ولأدباضان العلم بالوضع كما يؤخذ مما مر (قوله فهم معناه
 المطابق) أى اجالا لان أصحاب هذه الطريقة يقولون كاذ كره السكال ابن ابي شمر بقا بان الذى
 يحصل في الذهن عند اطلاق اللفظ إنما هو معناه على سبيل الاجال ثم تلتفت النفس الى أجزاءه كما أشار
 له بقوله وإذا حضر معناه الخ إذا أعني انه اذا فهم المعنى المطابق وكان مركبا تفتت النفس الى الجزء
 فتفهمه وبحث فيه بعضهم بانه مرعى أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء مع أنهم اتفقوا على تقدم
 فهم الجزء على فهم الكل وعلى هذا الجزء متقدم في الوجود بن أعنى الوجود الدقيق والمجازى ويؤخذ
 من كلام عبد الحكيم دفعه بان اتفاقهم اعماهم على تقدم فهم الجزء من حيث ذاته على فهم الكل وأما
 من حيث فهمه من اللفظ كما هنا تفهمه متاخر عن فهم الكل ونصه فهم الجزء من اللفظ متاخر عن
 فهم الكل وان كان فهمه في ذاته متقدما عليه اه (قوله من حيث أن الخ) هذا الحشية تقتضى ان فهم
 الجزء متقدم على فهم الكل وما قبله يقتضى خلافا في عبارته تناقض كذا في تفهمه ويمكن دفعه بان
 يحمل ما اقتضته الحشية على تقدم فهمه في ذاته على فهم الكل وما قبله ما قبله على تقدم فهم الكل
 من اللفظ على فهم الجزء منه كما يؤخذ مما تقدم من عبد الحكيم ومع ذلك فكان مقتضى الظاهر أن
 يحذف الحشية لانها لا تناسب ما نحن فيه وهو فهم الجزء من اللفظ اذ هي تقتضى تقدم فهم الجزء من
 حيث ذاته على فهم الكل وليس كلامنا فيه قلت تأمل (قوله واذا نظرت الخ) أعني كره أن الوضع
 جزء سبب فليزوم ان فهم الكل جزء سبب ان نظرت الى الظاهر واذا نظرت الخ فهو مقابل لهذا الملاحظ
 (قوله ويسبب السبب التام الخ) هذا صريح في أن فهم الكل متقدم على فهم الجزء في ذاته بقطع

اذ المعنى المفهوم فيها من اللفظ
 عين المعنى الذى وضع له اللفظ
 عينه بالوضع الحقيقي أو المجازى
 ولهذا سميت مطابقة لمطابقة
 الفهم فيه الوضع وأما الدلائل
 الاخران فليس الوضع سببا تاما
 لمقابل هو جزء سبب لان الوضع
 يجب عند حضور اللفظ
 الذهن فهم معناه المطابق واذا
 حضر معناه المطابق وكان
 مركبا حضر في الذهن جزء ذلك
 المركب من حيث أن
 المركب موقوف على فهم جزئ
 واذا نظرت الى الحقيقة وجدته
 السبب التام في فهم الجزء هو فهم
 الكل

النظر عن اللفظ وهو مخالفاً لتفوقه عليه من أن فهم الجزء في ذاته متقدم على فهم الكل كما علم مما
 مر من بعد الحكم بغيره ويؤخذ من المسمى أن فهم الجزء متقدم على فهم الكل من حيث
 الحكم عليه بأمر كـب فلا يحكم عليه بالترتيب إلا بعد فهم أجزاءه (قوله سواء وضع الكل لفظ أول
 يوضع) علم منه أنه ليس لكل معنى لفظ موضوع له مخصوصه وذلك كالأصناف والخواص والطعوم والآلام
 كما تقرر في فن الأصول فإذا فهمت راحة المسكن فقد فهمت الجزء وهو راحة أو المسكن وهو موضوع للجموع
 لفظ يخصه وهكذا ما عدا ذلك فلهذا أخرج عن موضوع الكلام وهو الدلالة اللفظية للوضعية
 فكان الأولى إسقاطه قلت هو وإن كان كذلك لكنه أتى ببيان أن الوضع فيما نحن فيه لا يدخل في
 فهم الجزء فكانت قال الوضع ليس سبباً في فهم الجزء وليس له دخل فيه بدليل الخ إذا فهمت الكل فهمت
 الجزء ولو لم يوضع ذلك المعنى لفظ يخصه (قوله إلا أنه لما كان الخ) لما كان مائة قدم قد فهمناه
 لا ارتباط لتفسير فهم الكل بفهم الجزء استدرك عليه بقوله إلا أنه الخ وظاهر صريح المؤلف أن هذا
 الاستدراك غير مقدمه قبل قوله وإذا نظرت إلى الحقيقة فخالج مع أنه هو عينه فكان الأنسب أن يقول
 إلا أنه لما كان الوضع سبباً عند حضور اللفظ بالبال في فهم معناه وكان فهم معناه سبباً في فهم جزئه
 كان الوضع بالنسبة الخ فتأمل (قوله كان الخ) المناسب في التضييق أن يقول كان ذلك سبباً في فهم الجزء
 كما تقدم (قوله وأفهم مثل هذا الخ) يعني أن الوضع موجب عند حضور اللفظ بالبال فهم معناه
 المطابق وإذا حضر معناه المطابق وكان له لازماً ذهنياً حضر في الذهن ذلك اللازم وإذا تفرقت إلى
 الحقيقة رجعت السبب التام في فهم اللازم فهم المعنى الملزوم سواء يوضع ذلك المعنى لفظ أول يوضع
 وسواء ذكر اللفظ الموضوع أول يذكراً إلا أنه لما كان الوضع سبباً عند حضور اللفظ في الذهن في فهم
 المعنى وفهم المعنى سبباً في فهم لازمه كان الوضع بالنسبة إلى فهم اللازم سبب السبب هذا هو المراد
 بقوله مثل هذا بعينه (قوله فإن حضور اللفظ الخ) كان الأنسب أن يقول فإن الوضع موجب عند
 حضور اللفظ إلى آخر ما تقدم (قوله ولا احتياج هاتين الدالتين الخ) علة مقدمة على المعلول (قوله
 إلى المقدمة الخ) فكل من الدالتين محتاج إلى المقدمة من أحدهما وضعية وهي الوضع سبب في فهم المعنى
 والآخر عقلية وهي فهم المعنى سبب في فهم جزئه بالنسبة لدلالة التضمن ولازمة بالنسبة لدلالة
 الالتزام الختلف فيهما أي على ثلاثة أقوال كما سبذ كره الأول لهما وضعتان نظراً لتوقفهما على
 المقدمة وضعية وهذا قول أكثر المصنفين كآقاله التضمن الثاني لهما عقليتان نظراً لتوقفهما على
 المقدمة العقلية كما هو الثالث أن الضمنية وضعية نظراً لكون الجزء مما وضع له اللفظ والالتزامية
 عقلية نظراً لكون اللازم خارجاً عن الوضع وعلى هذا القول جرى إلى مدى وإن الحجاب وإن الهمام
 وغيرهم من المحققين والحاصل أن من أراد بالوضعية ما توقف على الوضع وإن لم يكن كافياً فيها
 جعلهما وضعتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافياً فيها جعلهما عقليتين ومن أراد بالوضعية
 ما كان المدلول فيها موضوعاً لللفظ أو ادخلها في موضوعه جعل الضمنية وضعية والالتزامية
 عقلية وهذا وصرح بعضهم بأن الخلاف لفظي لأنه لا يخرج إلا في التسمية فإن من قال بوضعتين سماهما
 أو بوضعية الضمنية لا ينكر توقف ذلك على المقدمة العقلية ومن قال بعقليتين سماهما أو بعقلية
 الالتزامية لا ينكر توقف ذلك على المقدمة الوضعية تأمل (قوله هما وضعتان الخ) هذه
 هي الطريقة الأولى وهناك طريقة أخرى وهي أن دلالة التضمن قبل عقلية وقبل لفظية ودلالة
 الالتزام عقلية وبلا خلاف وهي طريقة مروجحة (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله يؤخذ منه الخ
 وقوله ودلالة اللفظ الخ مقول القول وهذا مراد في الجواب عن نقض التعارض بين الثلاثة المذكورة
 إما تقرر ودلالة المطابقة فقد نص بقر من أفراد دلالة التضمن وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع
 له وقد وضع أيضاً لكلاً لا سبب كونه موضوعاً بل بسبب كونه خبراً للمعنى الموضوع له وذلك كما في
 لفظ ركعة فإنه وضع لجمع موع المركب من ال كوع وغيره ووضع أيضاً لل كوع وحده فإذا فهم

سواء وضع الكل لفظ أول يوضع
 سواء ذكر اللفظ الموضوع
 أول يذكراً إلا أنه لما كان
 حضور اللفظ بالبال سبباً في
 فهم معناه وفهم معناه سبباً في
 فهم جزئه كان حضور اللفظ
 بالبال بالنسبة إلى فهم الجزء
 سبب السبب وأفهم مثل هذا
 بعينه في دلالة الالتزام فإن
 حضور اللفظ بالبال لا أثر له
 مباشرة في فهم اللازم بل بواسطة
 فهم الملزوم الذي وضع له اللفظ
 ولا احتياج هاتين الدالتين إلى
 مقدمة زائدة على المقدمة
 الوضعية اختلقت فيهما على
 وضعتان نظراً لتوقفهما على
 الوضعية أو عقليتان نظراً لتوقفهما
 على العقلية أو التضمنية
 وضعية لدخول الجزء في موضوع
 له اللفظ والالتزامية عقلية
 لخروج اللازم مما وضع له اللفظ
 ثلاثة أقوال وقول في دلالة
 المطابقة دلالة اللفظ على المعنى
 الذي وضع له يؤخذ منه

منه الى كوع من حيث كونه جزءا للمعنى فهو دلالة تضمن ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة كذا اقتصر المؤلف وقد نص أيضا بفرد من أفراد دلالة الالتزام وهو فهم اللزوم من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا للزوم سبب كون موضوعه بل بسبب كونه لازم للمعنى الموضوع له وذلك كما في لفظ شمس فانه وضع القوس ووضع أيضا الضم فاذ فهم منه الضم من حيث كونه لازم للمعنى وهو القوس فهو دلالة الالتزام ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة وأما تعريف دلالة التضمن فقد نقض بفرد من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم الجزء من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا لعله لا بسبب كونه جزءا للمعنى بل بسبب كونه موضوعا له وذلك كافي لفظ ركعة السابق فاذا فهم منه الى كوع من حيث كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة التضمن كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة الالتزام وهو فهم جزء المعنى الموضوع له اللفظ وذلك الجزء لازم لتلك المعنى لا بسبب كونه جزءا للمعنى بل بسبب كونه لازما له وذلك كافي لفظ شمس الموضوع القوس فاذا فرض أنه أيضا موضوع لجميع من القوس والضوء فاذا فهم منه الضم من حيث كونه لازم للمعنى فهو دلالة الالتزام وضع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة التضمن وأما تعريف دلالة الالتزام فقد نقض بفرد من أفراد دلالة المطابقة وهو فهم اللزوم من اللفظ الموضوع له وقد وضع أيضا للزوم سبب كونه لازما له بل بسبب كونه موضوعا له وذلك كافي لفظ شمس السابقة فاذا فهم منه الضم من حيث كونه موضوعا له فهو دلالة مطابقة ومع ذلك يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام كذا اقتصر المؤلف وقد نقض أيضا بفرد من أفراد دلالة التضمن وهو فهم اللزوم من اللفظ وذلك اللزوم جزء من المعنى الموضوع له لا بسبب كونه لازما بل بسبب كونه جزءا للمعنى وذلك كافي لفظ شمس على القوس السابق فاذا فهم منه الضم من حيث كونه جزءا للمعنى وذلك كافي لفظ شمس عليها تعريف دلالة الالتزام فنخلص أن تعريف كل من الدلالات الثلاث انتقض بالآخرين وحاصل الجواب أن ربط الدلالة بالوضع المفهوم من قوله المعنى وضعه في تعريف دلالة المطابقة وبالجزء في تعريف دلالة التضمن وبالزوم المفهوم من قوله لازم له الخ في تعريف دلالة الالتزام يشعر بأن كلا من الوضع والجزئية والزوم سبب وعلة في تلك الدلالة فكانه قال في تعريف دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له بسبب الوضع ولاجهوه كذا الحديث لئلا يرد شيء مما ذكرنا لا يعني (قوله أن سبب فهم المعنى الخ) لو قال أن سببا الوضع لكان أقصر مسافة وقوله في دلالة المطابقة فيه طريقة الامام وهو فهم المعنى في الخاص وهو دلالة المطابقة ولا مانع منها لكن كان الاختصار ما تقدم (قوله لتطبيق الخ) علة لقوله يؤخذ منه الخ وقوله فيها أي في تعريفها وقوله على هذا الوصف أي وهو قوله الذي وضع له وقوله المناسب أي لأن يكون علة وذلك كافي قولك أكرم زيد العالم فكانه قيل أكرم زيدا لعله وانما قيل المناسب للاحتراز عما إذا علق شيئا بوصف غير مناسب كما إذا قلت أكرم زيدا الجاهل فإن تعليق ذلك به لا يقتضي أنه يجب له ألا يصلح أن يكون سببا لذلك لعدم مناسبة له (قوله وذلك) أي التعليق المذكور وقوله يشعر بعلمته أي يدل دلالة خفية على كون ذلك الوصف أي المشتق منه علة في الدلالة وانما كان ذلك مشعرا بعبارة ذلك القاعدة المقررة أن تعليق الحكم المشتق ولو تأخر ولا يشعر بعلمته ما منته الاشتقاق وما هنا في قوة الحكم لأن المصدر في قوة أن والفعل فكانه قال هي أي يدل اللفظ الخ فتأمل (قوله فيخرج الخ) مخرج على قوله يؤخذ منه أن سبب فهم المعنى الخ وقوله على هذا التقدير يرى كون الوضع سببا فيها المأخوذ من تطبيق الدلالة في التعريف على ذلك الوصف كما هو ظاهر (قوله بمقتضى الخ) متعلق بخرج وقوله طردا لغير أي طردا أي كونه مطردا وهو أن يكون كلما وجد الحد وجد المحدود بأن لا يرد الحد على المحدود كما يصدق على ادونه فيلزم من ذلك أن يكون مانعا كما يسمى (قوله فهم جزء الخ) وذلك كافي لفظ ركعة وقدم أيضا وقوله الذي وضع له اللفظ صفة للجزء لا لاسمى كالا يعني وقوله أيضا كوضع للجزء وقوله على سبيل الاشتراك اللفظي

أن سبب فهم المعنى في دلالة المطابقة هو الوضع لتطبيق الدلالة فيها على هذا الوصف المناسب وذلك يشعر بعلمته فيخرج على هذا بمقتضى طرد التعريف فهم جزء المعنى الذي وضع له اللفظ وقد وضع أيضا لعله على سبيل الاشتراك اللفظي

متعلق بقوله وقد وضع واضافة سبيل لما بعده للبيان وضابط الاشتراك اللفظي أن يتحد اللفظ ويتعدد
 المعنى والوضع بخلاف الاشتراك المعنوي فإن ضابطه أن يتحد اللفظ والمعنى والوضع ويتعدد الأفراد
 المشترك في ذلك المعنى كإسائي أن شاء الله تعالى (قوله لكن انما فهم الخ) قال بعضهم صواب العبارة
 أن يقول لأنه انما فهم الخ وأنت خير بأن التصويب ليس في محله لأن المقصود بهذا الاستدراك تقييد
 المحذور الذي أثر به دليل أخذ مقابله بقوله أما إذا فهم ذلك الجزاء الخ (قوله فإن هذا الفهم الخ) هذا
 تصريح بمقدار قوله فيخرج الخ (قوله تضمن) أي دلالة تضمن وقوله لا مطابقة أي دلالة مطابقة
 (قوله لأن علة الخ) تعليل لقوله فإن هذا الفهم الخ الذي هو مقدار قوله فيخرج الخ فأكثبه بعضهم
 من أن المناسبات سقاط هذا التعليل ليس على ما ينبغي (قوله أما إذا فهم الخ) قد علمت أنه مقابل
 لتقييد بقوله لكن الخ (قوله أيضا) مقدمة من تأخيرها لسل بسبب كون اللفظ موضوعا له أيضا
 (قوله فإن الفهم الخ) جواب أما وقوله حينئذ أي حين إذا كان فهم الجزاء بسبب كون اللفظ موضوعا له
 وقوله لا يكون مطابقة أي دلالة مطابقة (قوله لأن علة الفهم الخ) علة لقوله فإن الفهم الخ (قوله
 وافهم مثل هذا الخ) يعني أن قوله في دلالة تضمن دلالة اللفظ على جزء معناه يؤخذ منه أن سبيلها
 الجزئية لتعلق الدلالة فيها على الوصف المناسب وذلك يشعر بعلة ما شئت منه فيخرج على هذا
 التقرير يقتضي طردا لتعريف فهم الجزاء بسبب الوضع لا بسبب كونه جزءا من المعنى فإن هذا الفهم
 حينئذ دلالة مطابقة لا تضمن لأن علة الوضع لا الجزئية أما إذا فهم ذلك الجزاء بسبب كونه جزءا
 من المعنى فإن الفهم حينئذ يكون تضمننا لأن علة الجزئية لا الوضع وقوله في دلالة الالتزام دلالة اللفظ
 على خارج عن معناه لازم له الخ يؤخذ منه أن سبيل الالتزام لتعلق الدلالة فيها على الوصف المناسب
 وذلك يشعر بعلة ما شئت منه فيخرج على هذا التقرير يقتضي طردا لتعريف فهم الالتزام بسبب
 الوضع لا بسبب كونه لازما للمعنى فإن هذا الفهم حينئذ دلالة مطابقة للالتزام لأن علة الوضع
 للالتزام أما إذا فهم ذلك الالتزام بسبب كونه لازما للمعنى فإن الفهم حينئذ يكون التزاما لأن علة
 الالتزام لا الوضع وهذا هو المراد من قوله مثل هذا الخ (قوله لأن علة الخ) كان الظاهر فاعلم الخ لأن المقام
 للتعريف (قوله في فهمهما) أي في فهم هرهما فالاضافة للبيان ولو قال فيما كان أولى (قوله لتعلق
 الخ) تعليل للعلة (قوله على ذلك) ظاهره أن اسم الإشارة تأتي على المذكور من الجزئية والزموم وكان
 الأنسب أن يقول على الجزاء والالزام (قوله فلا يسقط الخ) مفرغ على قوله لأن العلة في فهمهما الخ
 (قوله بفهم الجزاء الخ) متعلق بيقسوقوله بسبب الوضع متعلق بفهم (قوله وبهذا تعرف الخ) اسم
 الإشارة عائدا على ما تقدم من أنه يؤخذ من تعريفه على ما يذيعه الاعتراض عليه بأنه غير مانع (قوله فقال)
 معطوف على زاد وقوله من حيث الخ مقول القول وقرض الخبر زيادة ذلك دفع مبرر على تعريفه
 من التضمن والالتزام من النقص السابق (قوله والزموم الخ) غرضه بهذا التنبيه على أن
 كلامه الخبر مفرغ باعتراض آخر وقوله هذا التقيد أي بقيد الحية بخلاف بقول بعد قوله الذي وضعه
 من حيث الوضع فالمراد بقيد الحية من حيث هو وأنه على حذف مضاف والتقدير نظير هذا التقيد
 والافتقار المذكور هو قوله من حيث هو جزؤه أو لازمه وهذا لا يناسب هنا كالأجنح (قوله وهذا
 كله) أي ما مر من أنه يؤخذ من التعاريف على الوضع والجزئية والزموم وقوله انما يحتاج اليه في
 اللفظ المشترك الخ أي لأنه هو الذي يتأني فيهما تقدم بخلاف غير ذلك (قوله بين الكل وجزئه) أي
 بأن وضع لكل وضع وجزئه وضع آخر وكذا ما بعد (قوله أما الأول) أي اللفظ المشترك بين الكل
 وجزئه (قوله استعمل الخ) هذا بيان لوجه التمثيل بها (قوله المركب) تفسير للمجموع (قوله
 من القراءة الخ) أي وغير ذلك كالاكتمال والجلوس بين السجدين ونسبة الأحرار والنسبة والتشبه
 الآخر والصلاة فيه على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام (قوله من غير قراءة الخ) تفسير لقوله وحده
 (قوله فن الأول) أي استعملها الجسموع (قوله متنى مشني) أي انانان اثنان وهكذا (قوله

استعمل انما فهم بسبب كونه
 جزء من المعنى لا بسبب كونه
 معنى أيضا لذلك اللفظ فإن هذا
 الفهم تضمن لمطابقة لأن
 علة الجزئية لا الوضع أما إذا
 فهم ذلك الجزاء بسبب كون اللفظ
 أيضا موضوعا فإن الفهم
 حينئذ يكون مطابقة لأن علة
 الفهم حينئذ الوضع لا الجزئية
 وافهم مثل هذا في تعريف دلالة
 التضمن ودلالة الالتزام لأن
 العلة في فهمهما الجزئية والزموم
 وتعلق الدلالة في فهمهما
 على ذلك فلا يسقط طردا لتعريف
 لفهم الجزاء والالزام بسبب
 الوضع لهما وجه آخر في أن
 لا حاجة لما زاده التعريف تعريف
 التضمن والالتزام فقال بعد ذكر
 الجزاء والالزام من حيث هو كذلك
 أي من حيث جزئه أو لازمه والزموم
 أن يزيد هذا القيد في تعريف
 دلالة المطابقة فهذا كله انما
 احتج اليه في اللفظ المشترك بين
 الكل وجزئه أو بين المعنى
 ولازمة أما الأول فكما الركعة
 نستعمل الجسموع المركب من
 القسرة ومن الركوع ومن
 السجدين وتستعمل الركوع
 وحده من غير قراءة ولا سجدين
 فن الأول عار واه من غير رضائي الله
 عنهما من النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال صلانا الجليل متنى متنى وإذا
 أردت

أن تنصرف أي من الصلاة وهو كتابة عن تركها (قوله ظركم) أي صل وقوله تترك ما صليت أي
تصبره وترابعدان كان شغفا (قوله ومن الثاني) أي استعما لها للركوع وحده (قوله من أدرك ركعة
فقد أدرك الجمعة) أي من أدرك مع الإمام الركوع فقد أدرك الركعة كما هو مقرر في الفقه فالمراد من
الجمعة هنالك ركعة فيها يظهر (قوله وهو المشترك) أي بذلك ثلاثا يغفل عنه أطول العهد (قوله
فالمالح) بيان لوجه التثبيل كما هو نفي مذهب الصنيع السابق بل سلك غيرك لتفتن (قوله في
حديث الشفاعة) أي الشفاعة العظمى وقوله تدن الشمس يدل من قوله ما جاء وقد وادتها تدنو حتى
يكون بينهما وبين الخلق قدوس قال العلماء والمراد بميل المسكنة لا الميل المعروف (قوله بقوله) أي
التي صلى الله عليه وسلم وقوله في جبرتها أي بيت عائشة رضي الله عنها وقوله قبل أن تظهر أي ترتفع على
جدار البيت مثلا لأنها تأخذ في الارتفاع في أثناء وقت العصر (قوله ويمكن أن يكون الح) انما عبر
بالامكان لا احتمال أن يكون المراد بها الآية لاية القرص بل هو المتبادر من عبارة بعض المفسرين لكن
قد يقال قد وجد القرص ولا يوجد الظل فكيف يكون عليه دليل لا يمكن أن يجاب بان ذلك باعتبار
الغالب وما ذكره من كونه استظهارا للمؤلف ذلك الاحتمال (قوله منه) أي من استعملها في الضوء
(قوله عليه) أي الظل المذكور في الآية قبل (قوله فان الظاهر) علة لقوله ويمكن الح وقوله
هنا أي في الآية المذكورة (قوله لان الذي يستلزم الح) علة لقوله فان الظاهر الح (قوله ماذ)
أي لا احتمال فيمكن عقلان يوجد ضوء الشمس ولا يوجد الظل (قوله اذ لو تاب الح) علة لكون الذي
يستلزم الظل مائة انما هو الضوء لا القرص (قوله وأخوه) ككسوف وقوله لم ير رسم أي لم يثبت
(ر) (قوله لقائم) أي ولا اتفاقا وعدم انما خصه بالذلة لان الظل له اتم منه غيره (قوله وفيه) مستند
خبره قوله لتعرف بذلك الح والاربط اسم الاشارة هذا اذ لم تنظر لتعلق فان نظرت له كان هو الغير (قوله
لتعرف بذلك) أي بذلك التفسير ووجه انه استفيد من التفسير انه قد لا يكون المعنى جزء فتنقضي
الدلالة التضمنية مع كون دلالة المطابقة ثابتة مطلقا لعدم تقييدها بشئ وقد لا يكون له لازم
فتنقضي الدلالة الاتزامية مع ذلك فيعلم من هذا أن بين كل منهما وبين دلالة المطابقة العموم والمخصوص
باطلاق وانها قد يكون لغير جزء ولازم فيصنع كل من دلالة التضمين ودلالة الاتزام مع الآخر وقد
يكون له جزء فقط فتتفرد دلالة التضمين وقد يكون له لازم فقط فتتفرد دلالة الاتزام فيعلم من هذا أن
بينهما العموم والمخصوص من وجه كما سيذكر كما لو تأمل (قوله ان بين كل واحدة الح) حاصل ما ذكره
من النسب ثلاث الاولى بين دلالة التضمين ودلالة المطابقة وهي العموم والمخصوص باطلاق الثانية
بين دلالة الاتزام ودلالة المطابقة وهي كالتقابل لهما لذلك جعلهما المؤلفين الثالثة بين دلالة التضمين
ودلالة الاتزام وهي العموم والمخصوص من وجه (قوله وبين) اني بين هذه لئلا يكسب (قوله
عموما وخصوصا باطلاق) ضابطه كما ينبغي أن يكون بين المعقولين اجتماعا وافتراقا من أحد الطرفين
فقط وهو العام لا من الطرفين الآخر والخاسر فالعموم لأحد الطرفين والمخصوص للآخر وقوله
باطلاق واجمع لكل منهما والبالا لباية أي هو ما ينسب بالاطلاق وخصوصا كذلك أي ليس مقيدا
بوجه دون وجه (قوله كما وجد الح) فوضع لقوله هو ما وخصوصا باطلاق ويؤخذ من ذلك
انهما يستلزمان دلالة المطابقة وذلك لانهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون
متبوعه ونوع بالحشية المذكورة التابع الامم الحارة للتابع التابعة لها وقد جدير بها أن
تكون تابعة للشمس (قوله على ما تقدم) أي من كونها جزء سبب اذ انظر للظواهر وأروسيا تاما اذ
نظر الحقيقة (قوله ولا يلزم من وجود الح) من تمة بيان النسبة السابقة فان قبل فبمقابل دلالة
المطابقة متبوع والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع فلا يصح أن توجد دلالة المطابقة
بدون دلالة التضمين والاتزام أوجب بان ذلك لا يتم الا ان كان المراد أن دلالة المطابقة متبوع وانما هو
مخبر هذا وذهبا امام انه يلزم من وجود دلالة المطابقة وجود دلالة الاتزام بلا حاجة لتأخير

أن تنصرف فاركعكم ركعة
تترك ما صليت ومن الثاني
قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك
ركعة فقد أدرك الجمعة وأما
الثاني وهو المشترك بين المعنى
ولا زمة فكل الشمس قائم مستقيم
في القرص ومنه ما جاء في حديث
الشفاعة تدنو الشمس وتشتبع
في ضوئها ومنه ما في حديث
الموطأ في بيان وقت صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم العصر بقوله
والشمس في جبرتها قبل أن تظلم
ويكن أن يكون منه قوله تعالى
ثم جعلنا الشمس عليه دليلا فار
الظاهر ان المراد بالشمس الله
لا القرص لان الذي يستلزم
مادة الظل ضوء الشمس لا قرص
اذ لو تاب ضوءها سباب وأخوه
لم يرسم في الأرض قائم ظل
وتقيدها لدلالة التضمين بكون
المسمى مركبا ودلالة الاتزام
بكون الزم وذهبا لتعرف
بذلك ان بين كل واحدة مر
دلالة التضمين والاتزام ويز
دلالة المطابقة هو ما وخصوص
باطلاق وكما وجدت دلالة
التضمين أو الاتزام رجح
دلالة المطابقة لاستندها الي
على ما تقدم ولا يلزم من وجو
دلالة المطابقة وجودهما

(ر) قوله لقائم فهمه لا تأخذ
اذا كان القائم مقابل القاعد
ما قال مع المراد القائم بالنسبة
لا رسم الظل ما ترتفع سواه
فانما انما هو لا غير ما حفظ

اد مصححه

ماهية من لازم بين وأقلها غير ما عداها وتغيب بان هذا ليس لازما بتألي المعنى الخاص لا ناشئ
 كثيرا من الحقائق وتدخل عن غيرها فضلا عن مغايرتها وأنت خير بيان الآمام بل وكثيرا من المتأخرين
 اكتفوا بالبين للمعنى العام ولا نشأ أن ما ذكر كذلك فلا ينض عليه ذلك التعقيب (قوله لا يمكن
 الخ) المماحير بالامكان لكفايته في المقصود لا لأنه يتحقق ذلك في الخارج (قوله لم يبي - بيط) أي
 غير مكيو ذلك كالجواهر الفردة والنقطة واحدة لم يركب ذلك لا ليجدا لا لحصله ولا لفصل كائن
 عليه غير واحد لكن قال بعضهم لا نسلم عدم تركبه من أجزاء ذهنية كما ذكره السعدني شرح الشبهة
 واستشكل بأنه لو كان كذلك لكان بين دلالة المطابقة والتمتع من تلازم وهو خلاف المقرر وقوله لا
 لازم له بينا كان الأولى أن يقول ذهنا لأن البين يصدق بالبين بالمعنى في الأهم وليس مراد هنا
 جرى على ما رويته الأكثرية من أن البين هو اللازم الذهني (قوله عموم وخصوص من وجه) ضابطه
 كاسياني أن يكون بين المعقولات اجتماع واقتراح من الطرفين فالعموم لكل منهما فانظر الانفراد عن
 صاحبه والخصوص لكل منهما أيضا فانظر انعدم شوبه لبعض أفراد صاحبه ففقره من وجه راجع لهما
 فتأمل (قوله يجتمعان الخ) بيان اقوله عموم وخصوص من وجه (قوله وتفرد لالة التتمين الخ)
 كذا اشتهر وهو واحد قوانين ثلثها ما حكمه السعدني السكاني أنه من غير انفراد لالة التتمين عن
 الالتزام لأن تصور الماهية المركبة يستلزم تصوراتها مركبة غير متحقق الالتزام بالضرر ولكن
 رده السعدني بأن تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها ماهية فضلا عن كونها مركبة (قوله والمواد
 بالزوم البين الخ) كان الأنسب أن يقول والمراد بالزوم الذهني البين لانه الذي عبره أو لا لكنه نظر
 لطريقة التي جرى عليها من أن الذهني والبين يعني (قوله فهم ذهنا لازمه) المتبادر منه ومن نظيره
 بعد أن الذين متعلق بالهيم وليس له قيد فائدة الأولى أن يجعل متعلقا بالزوم لكن لا يظهر ذلك
 فيها بعد إلا بتكلف كسبائي (قوله سواء لازم الخ) تعميم في اللازم الذهني والحاصل أن اللازم
 ينقسم باعتبار الزمن والخارج إلى أقسام ثلاثة ما زمني في الزمن والخارج وما زمني في الزمن فقط وما زمني في
 الخارج فقط وقد استوفاهما المستن وقوله في الخارج أي خارج الأذهان لا خارج الاعيان (قوله
 كالزومية) هي الانقسام إلى متساو بين صحيحين وبحث في التنبيل بما للذهني بأنه قد تصور الاربعة
 مع الغفلة من كونها زومية ما قبلت لا زوما ذهنا بل خارجا فقط قال بعضهم يمكن دفع البحث بأن يقال
 المراد كالزومية المفهومة ذهنا من الاربعة بواسطة تصورها بغيره والذني قاله بعضهم وهو مردود
 زومين وقوله المفهومة ذهنا قد علمت أن تعلقي ذهنا بالهيم ليس له فائدة فيحصل متعلقا بغيره في أي
 حالة كونها لازمة ذهنا (قوله وهو اللازم المطلق) الضمير صائد لللازم ذهنا وخارجا وانما سمى بذلك
 لأنه لا يمتد بغيره ولا يتجارج كاسيد زه (قوله كالصريح الخ) بحث فيه بأنه غير من معنى العمى اللازم
 له لأنه عدم البصر واجب عاقله السيد من أن المضاف اليه خارج عن الأجزاء وانما داخل المضاف
 فقط إذا أخذ من حيث ذاته فتكون الأضافة خارجة أيضا وألاضافة إذا أخذ من حيث أنه مضاف
 فالمضاف اليه خارج مطلقا والمضاف داخل مطلقا والأضافة فيها التفصيل بين أن يؤخذ المضاف من
 حيث ذاته فتكون خارجة وبين أن يؤخذ من حيث أنه مضاف فتكون داخلية (قوله فان لازم الخ)
 الضمير يرجع لللازم من حيث هو اللازم الذهني فلا يفتي وهذا ماقال لقوله أن يكون المعنى كما
 فهم الخ لكن كان الأولى أن يقول فان لم يكن المعنى كذلك لكون اللازم في الخارج فقط كالسواد والقراب
 أولى الخارج والذهن معا لئلا بعد تصور كل من الملزوم واللازم من غير واسطة كغايرة الإنسان
 لقدر من أوجه الظهور الجرم ويحل هذا قول الشارح فيما يأتي ونعتلنا اللازم بالخارج بسواد والقراب
 ليس بمتعين (قوله كالسواد والقراب) التنبيل به اللازم في الخارج فقط ظاهر لمن تصور القراب برسه
 وهو أن يقال هو طائر حاد النظر في السواد قليل شأهته وأما بعد هذا فغير من تصوره تصور لونه
 عادة أجاد ما ينشوب (قوله لم يطلق الخ) كان الظاهر في المقابلة أن يقول لم يكن لازمه أو ما بينا فلا

مكان أن وضع اللفظ لمعنى بسيط
 اللازم له بينا وبين دلالة التضمن
 والالتزام عموم وخصوص من
 وجه يجتمعان إذا كان المعنى
 مكملا له لازم ذهني بين وتنفرد
 دلالة التضمن إذا كان المعنى
 مكملا ولا لازم له بينا وتنفرد
 دلالة الالتزام إذا كان المعنى
 بسيطا ولا لازم بين وبالله تعالى
 التوفيق من

والمراد بالزوم البين أن يكون
 المعنى كما فهم من اللفظ فهم
 ذهنا لازمه سواء لازم في الخارج
 كالزومية المفهومة ذهنا من
 الاربعة وهو اللازم المطلق أول
 يلزم كالصريح المفهوم ذهنا من
 المعنى فان لازم في الخارج عن
 الذهن فقط كالسواد والقراب
 لم يطلق في علم المنطق على فهمه
 من اللفظ الموضوع للزومه
 دلالة التزام من

بطان في علم المنطق الخ لكنه اكتفى في المقابلة باللازم (قوله اعلم أن القزوم الخ) حاصله انه قسم أولا
القزوم الى بين وغير بين ثم قسم الاول الذي هو البين الى ذهني وغير ذهني ثم قسم الاول الذي هو الذهني الى
لزوم في الذهن والخارج معا ولزوم في الذهن فقط وهذا الطريقه غير مجرى عليه في المتن من الطريقه
الانتهى الى السعي في قوله وقد ذهب كثير الخ وكان الاولى تقديم هذه على تقاسم نسبة المتن لكنه قدمها
لكونها هي الطريقه المشهوره (قوله في اصطلاح أهل المنطق) أي حال كونه متدرجا في المصطلح
عليه عند أهل المنطق (قوله الى بين) أي ظاهر من بيان اذا ظهر معنى بذلك لعدم احتياجه بعد تصور
الملزوم واللازم الى شئ وقوله وغير بين أي غير ظاهر معنى بذلك لا احتياجه بعد تصور الملزوم واللازم
الى شئ آخر (قوله فالبين الخ) أي اذا أردت بيان كل من القسمين فالبين الخ فالغالب لا فصاح وقوله
ما يلزم الخ أي لزوم يلزم من ادراك المازوم واللازم معا الجزم به فإزاء قضية على القزوم والمراد من
التصور مطلق الادراك لشمول التصديق كما قاله عبد الحكيم في قوله العلم بالقزوم انهار في مقام
الاختصار وقوله فيه ليس الاكتفاء به وجه ظاهر فلو قال ما يلزم من تصور الملزوم واللازم معا الجزم
به لكان أوضح وهكذا يقال في جميع ما يأتي وهذا هو البين بالمعنى الاعم لشمله لقسمين الاكتفاء أما
شمله لغير الذهني فظاهر وأما شمله للذهني الذي هو البين بالمعنى الاخص لكونه فردا من ذلك لانه
اذا لم ين من تصور الملزوم العلم بلازمه لم ضرورة انه يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم بالزوم
بالاخر غاية الامر أن ذلك الجزم لا يتوقف على تصور اللازم وإنما يتوقف على تصور الملزوم فقط فقد
بان لك وجه تسمية ما ذكر بالبين بالمعنى الاعم وذلك بالبين بالمعنى الاخص لكن كثيرا ما يطلق البين بالمعنى
الاعم ويراد به القسم الثاني المقابل للبين بالمعنى الاخص من باب ذكر المطلق وارادة المقيسد فليتأمل
(قوله ما يلزم) أي لزوم لا يلزم الخ فلا يكتفي فيه تصور الملزوم واللازم معا بل يتوقف على شئ آخر
(قوله ومثله) أي القزوم غير البين (قوله الاعداد باعتبار الخ) كانه قال ما يلزم الاعداد من التمام
الخ وما يلزم الجرم من الحدوث الخ لمعلوم أن ذلك ليس هو القزوم بل هو اللازم فيحتاج بعد التناول
الى تقدير مضاف أي لزوم ما يلزم الاعداد الخ ليس التمثل فان الكلام في القزوم لا في اللازم وبالجملة
لو قال كل زوم التمام وتسمية الاعداد والحدوث الجرم نحو ذلك لكان أوضح (قوله من التمام) هو
أن يكون الاعداد اجتمعت كسور والمنطقه كانت مساوية له وذلك كالسنة فان كسورها المنطقه نصف
ونلت وسدس ومجموعهما مساوية للعدد وقوله والزيادة هي أن يكون العدد اجتمعت كسور
المدكورة كالسنة فائدة عليه وذلك كالسنة عشر فان كسورها المدكورة نصف وثلاث وربع
وسدس ومجموع ذلك خمسة عشر وقوله والنقصان هو أن يكون الاعداد اجتمعت كسورها الحارة كانت
ناقصة عنه وذلك كالسنة فان كسورها السابقة نصف وربع وثلث ومجموعها سبعة فتنقص أن
الاعداد ثلاثة أقسام تام وزائد وناقص (قوله ونحو ذلك مما هو كثير) أي كالتصريح بوجوب العرض
به (قوله والبين قسمان ذهني وغير ذهني) الاول هو المعنى بالبين بالمعنى الاخص والثاني هو المعنى
بالبين بالمعنى الاعم المشهور بالتعبير بذلك بالذهني وغير الذهني (قوله فالذهني الخ) الغاء قضية
وقوله هو الذي يلزم أي هو اللزوم الذي يلزم فيه أي بسببه من تصور الملزوم الخ فقوله التي يلزم الخ
صفة لوصف محذوف وقوله فيه يحتاج اليه هنا لانه لو أسقطه لم يستقيم الكلام وقوله العلم بلازمه
قال بعضهم كان عليه أن يقول العلم بالقزوم لان الكلام في تقسيم القزوم لا في تقسيم اللازم اهـ وليس
عليه ما ينبغي لما عبر به لا ينافي أن الكلام في تقسيم القزوم كما يظهر باذني تأمل نعم لو عبر بذلك كان
أنسب ما بعد هذا وذهب بعضهم الى أن القزوم الذهني ليس في الخارج فقط بأن يكون في الذهن فقط
أعم من أن يكون ينابضه أعني ما يلزم فيه من تصور الملزوم العلم بلازمه وما لا يلزم فيه ذلك أغرب
بين وبأن يكون في الذهن والخارج كذلك فهو شامل لستة أقسام على هذا القول (قوله ومثله)
المتبادر من السيلق أن الضمير راجع للقزوم وعليه فيحتاج في قوله الشجاعة الخ لتقدير مضاف أي

اعلم أن القزوم في اصطلاح أهل
المنطق ينقسم الى بين وغير بين
فالبين ما يلزم فيه من تصور
الملزوم واللازم معا العلم بالقزوم
وغير البين ما لا يلزم فيه من
تصور الملزوم واللازم معا العلم
بالقزوم ومثاله الاعداد باعتبار
ما يلزمها من التمام والزيادة
والنقصان والجرم باعتبار ما يلزمها
من الحدوث وتصور ذلك مما هو كثير
والبين قسمان ذهني وغير ذهني
فالذهني هو الذي يلزم فيه من
تصور الملزوم العلم بلازمه ومثاله
الشجاعة للاسد

ومثل بعض المشايخ الزوم في الدين دون الخارج بما اذا ثبت شخصاً من الشباب (٣٧) أو الكهولة لا يثبت كذا وهو ذلك من

الصفحة العارضة الزاوية ثمانية
عند ذلك التقصص مع حياته
أومته السنين الكثيرة حيث
يبي أن كان ميتاً أومهم ان
كان ميتاً فأن بعد ذلك
كله متى تصور لم تصور
الامتصاص بالصفة التي كنت
رأيت عليها فتصور شويته
أو كره ليعتوره بالخاص الذي
كنشأ به فصارت تلك
الصفة وقتئذ لا يثبت لزمه ذلك
الشخص في ذهنه في ذهن من
رأه في ذلك أن شيأه غير
لازم في الخارج بل قد فارقته
وتصوره وأولاه بذهب كثير من
أهل المنطق إلى تفسير الزوم
الدين بالذني وهو باطن من
تصور الملزوم العلم بلازمه
وعلى هذا المذهب من راف
مختصراً القول بالمراد بالزوم
الدين أن يكون الشيء الخ
هذا يكون وصفاً للذني نعم
سبق إلى ليس التقصص
لا يشاخصه كشيء معناه وقتئذ
اللازم الخارج هواد القرب
ليس بمعنى وتطير والمعلوم
للاجرام وكل لازم ليس ذهني
على ما تقدم في نفس الذني قول
بل منطق في علم المنطق الخ بعد
وأما في الأصول أو في غير اليه
فأهم لا يشترطون في دلالة الـ
أن يكون الزوم ذهني بل
الزوم بأي وجه كان ذلك كقول
المقرر الذي يستطوونها في
الاتزام من الفاظ لقول وأول
والفاظ الحق للمسلمين في الله
التوفيق من

الجزء الأول أو غيرهما لا يقال انما تصور الحصول المقابل للمركب (قوله ومثل بعض المشايخ) أي وهو
الشيخ أبو عثمان سعيد بن محمد العسافى وقد مثل بذلك في شرح حل الخوحي كائنه عنه تقليد ابن مرقوق
رحمهم الله تعالى والقصد من نقل هذا الاشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون بين اللازم والزم منافاة
في الخارج كما في بعض الاش. هذا المذكور أولاً كما في هذا المثال (قوله بما اذا ثبت الخ) فيه
تسميع لان ذلك ليس نفس الزوم والمعنى بالزوم المكان فيما اذا ثبت الخ (قوله في من الشباب)
هو ما بعد البلوغ وقبل تمام الثلاثين ومثله من الفتوة وأما قبل البلوغ فمن الطفولة والصبي
وبعد تمام الثلاثين وقبل تمام الأربعين من الكهولة وبعد تمام الأربعين فزمن الشيخوخة
(قوله لتوب كذا) كتابه عن توب قطن أو كان مثلاً (قوله وتصور ذلك) أي ككونه لا يسهامه
كذا أو شاداً راسطه بكذا (قوله من الصفة العارضة) أي التي لم تكن ثم كانت الزاوية أي التي لا تلازم
(قوله السنين الكثيرة) طرفي لقوله غاب (قوله بحيث الخ) تصور كثرة اللازم لانه يلزم به أنه
يبي أن كان ميتاً أو مرم أن كان شافياً في كلاً من توب وشيئوش (قوله فأن الخ) بيان الوجه القليل
(قوله وفي ذهن من رآه الخ) زائداً على فرض الكلام (قوله بل قد فارقته) اشرب انتغالي (قوله
وقد ذهب كثير الخ) أي ما تقدم من تقسيم الدين إلى ذهني وغيره مذهب أكثر الناطقة وذهب كثير الخ
فهو مقابل لهذا الملاحظ وهذه هي الطريقة التي جرى عليها في المتن كأنه عليه بعد (قوله إلى تفسير
الزوم الدين بالذني) فهو مرادف له فتفسيره بذلك من تفسير الشيء بمرادفه (قوله وهو) أي
الذهني (قوله يقولنا) متعلق بمرنا (قوله وعلى هذا) أي على هذا المذهب يعني وأما على المذهب
الأول فليس للاضاح والكشف بل لا بد له وان كان ظاهر العبارة أنه للتقصص عليه (قوله بل
لا يضاخه) اشرب انتغالي وقوله وكشف معناه تفسير (قوله وتضمننا الخ) ليس المراد ان كلامه
وهم التبيين فيسبغ فعل بل فرضه مجرد فائدة (قوله وكل لازم ليس ذهني) أي كالخارجة التي بين
الإنسان والقرص أو بين زهره وقرصه وعلى ما تقدم الخ لعله عرض بالقول بأن الذني ما ليس في
الخارج فقط فكانه يقول وكل لازم ليس ذهني كالخارجة بين الإنسان والقرص بناء على ما تقدم في تفسير
الذني وأما على ذلك القول فتكون الخارجة المذكورة ونحوها من اللازم الذهني (قوله قوله بل منطق
في علم المنطق) لأجابه أقوله بل منطق فكان الأولى إسقاطه (قوله فأنهم) أي أهل الأصول والبيان
المعروفين من المقام (قوله بل منطق الزوم) أي بل يشترطون منطق الزوم وهو اشرب انتغالي
(قوله بأي وجه كان) لأجابه أقوله بعد قوله منطق الزوم لكنه أتى به لبيان وجه الاطلاق (قوله
وبذلك) أي بسبب عدم اشتراطهم في دلالة الاتزام أن يكون الزوم ذهني (قوله يستطوونها) أي
يستخرجونها وقوله دلالة الاتزام متعلق بقوله يستطوونها وكذا قوله من الفاظ القرآن الخ (قوله
وفي كون الزوم الخ) ينبغي على هذا الخلاف أن اللفظ اذا كان له لازم ذهني يكون دلالة الاتزام
تارة وتضعه إلى الدلالة المذكورة تارة أخرى على القول بأن الزوم الذهني شرط لان الشرط لا يلزم من
وجوده وجود لا عدم فاذا سمع ذلك اللفظ وفهم منه لزومه الذهني كان ذلك دلالة ولا وإذا لم يسمه أول
بفهم منه ذلك لم يكن ذلك دلالة وهذا مبني على القول بأن الدلالة هي الفهم بالفعل وأما على
القول بأن الزوم الذهني يجب فيلزم أن يكون ذلك اللفظ دلالة لا دلالة دائماً لان السبب يلزم من
وجوده وجود المسبب وهذا مبني على القول بأن الدلالة هي كون الأمر بحيث يفهم منه أمر آخر
فتبين أن من قال بأن الدلالة الفهم بالفعل قال بأن الزوم الذهني شرط ومن قال بأن الحسنة قال
بأنه سبب وذات يوضح التماز كالمؤلف فتأمل (قوله وابن الحباب) بضم الحاء وباء من موحدتين
بينهما ألف (قوله بناء على أن الدلالة الخ) أي حال كون هذين القولين مبنيين على القولين في تفسير
الدلالة (قوله لا كثرانه شرط) أي على أن شرط (قوله فيلزم من عدمه الخ) المحاذير ذلك مع كونه

في دلالة الاتزام أو سبباً قولنا فلا كثرنا وابن الحباب بناء على أن الدلالة الفهم والحسنة حتى
الذهني شرطاً أو سبباً على قولين إلا أن كثرانه شرط يلزم من عدمه عدم دلالة الاتزام

ليس من محل الخلاف ان محل الخلاف انما هو طرف الوجود ونظر الحقيقة الشرط من حيث هو (قوله) ولا يلزم من وجوده وجودها) هذا هو المقصود من التفرع لانه هو محل الخلاف كما مر فقوله ولا علمها مقصود كقوله فيلزم من عدمه الخ (قوله فيلزم من وجوده الخ) هذا هو المستوعب من التفرع بل ما تقدم قوله ومن عدمه عدمها غير معتبر وانما ذكره نظرا لحقيقة السبب وما تقرر على انما اذا كان اللفظ لازما ذهني هل يلزم ان يكون له دلالة الالتزام او لا فن قال بأنه شرط قال بالثاني ومن قال بأنه سبب قال بالاول فتأمل (قوله وتبين الشيخ ابن عرفة الخ) اذا كان هذا البناء للشيخ ابن عرفة فكان ينبغي ان ينسبه له المتن مما يقوله صلى الله عليه وسلم ان النصرة وهما متاهتا كما نص عليه الشيخ التوري في بيان العارفين حيث قال بعد الحديث المذكور ومن النصرة ان تصاف بالفائدة لقاتلها فن كان ذلك حاله في قوله في علمه وماله ومن اوهم فيما اخذ من كلام غيره انه هو وجوده بان لا يتحقق علمه ولا يبارك له في حاله ولم يقل اهل الفضل على نسبة الفوائد الى قائلها نسأل الله الكريم التوفيق لهذا الخاتمة اه واجب بانها غايتك ذلك اختصارا وانك لا على التنبية على ذلك في الشرح وحاشا للزلف من ان يوهم فيما اخذ من كلام غيره انه كلامه نعمنا الله ببركاته في هذا الباب لا تنزه (قوله فن جعلها الخ) هذا بان لنا ما لمذكور (قوله الطوحي) يضم الخاتمة المعجمة وفتح الواو وسكون النون وكسر الجيم وقوله والاثير وزن امير (قوله لان دلالة الالتزام الخ) حلة لقوله فن جعلها ففهم المعنى الخ وقوله على هذا الى أي الذي جعل الدلالة ففهم المعنى من اللفظ وقوله ومن بين الخ من حلة العلة بل هو دورها (قوله قبل سماع اللفظ) أي أو بعده وقبل معرفة الوضع اخذنا ما بعده (قوله اذا الزوم الخ) حلة لقوله ولا يلزم من وجوده وجوده ففهم (قوله ولا فهم حينئذ) أي حين اذا كان قبل سماع اللفظ أي أو بعده وقبل معرفة الوضع كما علمت (قوله لا توقف الخ) حلة لقوله ولا فهم حينئذ الخ (قوله فقد انطقن الخ) مفرع على قوله ومن بين الخ وقوله حلا لشرط أي تعرضه وهو ما يلزم من عدمه العلم ولا يلزم من وجوده وجود ولا علم على ما هو مقرر وعندهم (قوله ولا ما قول ابن الحبيب الخ) هذا الصنيع لا يحسن الا لو قال أولا ما قول لا أكثر فهو مبني على ان الدلالة ففهم المعنى من اللفظ ووجه ان دلالة الالتزام الخ فكان الانسب بصنيعه السابق ان يقول ومن جعلها الحشية لزم ان يكون ذلك عند مسيما ووجه ذلك ان الزوم الذهني الخ ويمكن ان يحمل مقابلا لغيره في تقديره ما قول لا أكثر فقد علمت تأمل (قوله أي تهية اللفظ) أي كونه مهيا فهو مصدرا للمبني للفعول لا مصدر للمبني للفاعل لانه ليس صفة للفظ وانما هو وصف للشيء فيلزم عليه تفسيره في بعضه غير وهو باطل كما مر (قوله لعني) متعلق بالموضوع وقوله لان بدل متعلق بتهية لكن كان مقضى الظاهر ان يقول لان فهم لانه لا يستقيم ان يقال الدلالة هي تهية اللفظ للدلالة وانما يستقيم ان يقال الدلالة هي تهية اللفظ لفهم كما هو ظاهر (قوله عند سماع ذكره) كان الاظهار ان يقول عند سماعه لان الذكر لا يصح ان راديه التلظ لانه لا يصح تعين ان يكون المراد به الحر ورف لاش لا نهى اللفظ فالاشافة للبيان أي عند سماع ذكره وهو قوله على لازم معناه متعلق ببديل (قوله ووجه ذلك) أي البناء المذكور (قوله وبين أي معنى كان) أي من الارزام (قوله على هذا القول) مقدم من تأخير روي العبارة ان يقول ووجه ذلك ان الزوم الخ هي يلزم على هذا القول والمراد به القول بان الدلالة بالحشية (قوله أي يلزم الخ) تفسير بقوله يلزم من وجوده وجود الحشية (قوله كأنه الخ) مر تبط بقوله يلزم من وجوده الخ وانما ذكره على هذا الصنيع لانه ليس مقصودا اذ هو ليس محل الخلاف كما علمت (قوله اذ لا يتصف الخ) حلة لقوله كأنه يلزم من عدم الزوم الخ وقوله حينئذ أي حين اذ عدم الزوم الذهني (قوله ذلك المعنى) أي الذي هو لازم معناه (قوله لم أر من تعرض له) أي غير الشيخ ابن عرفة كما هو معلوم (قوله ليس وتشر مر تب) أي وانما وتشر مر تب والقب الالجال والتشر التفصيل ومعنى كونه هي تبيان الاول للاول والثاني والثاني فلذلك فرع عليه قوله فافهم راجع الى بخلاف الف والتشر المشوش ومعنى كونه مشوشا ان الاول والثاني والثاني للاول ولما اختلف

في الاولى منها ما قبل المرتب هو الاولى لانه من عدم طول الفصل وقبل المشوش هو الاول لانه ليس فيه فصل الا في أحدهما (قوله ثم اللفظ الخ) ثم الترتيب الانتبازي رمل الى في اللفظ العهد والمعهود هو اللفظ الدال بالوضع اولا واحتمالان كما يترشح من كلام المؤلف اولا وان اقتصر ثانيا على الاول (قوله وهو يدل الخ) أي اللفظ الذي دل الخ ووجه ما اعتبره المؤلف من القيود أو بمعنى ما يأتي الاول قوله دل والثاني جزؤه والثالث قوله على جزء معناه والاربع قوله دلالة مقصودة وسببه على قصد خاص بقوله خالصة كاسباتي (قوله دلالة مقصودة) يؤخذ من كلامهم في الاستبان انه لا حاجة الى هذا القيد استغناء عنه بقوله على جزء معناه لان المراد على جزء معناه من حيث انه جزء معناه فخرج بذلك نحو الحيوان الداني علماته وان دل جزء على جزء معناه لكن لا من حيث انه جزء معناه قال بعضهم تأملناه لطفه لكن ما ذكره المؤلف اصح واظهر (قوله وهو مالميس كذلك) أي اللفظ الذي ليس كذلك بأن يكون له جزء كباء الجر أو له جزء لا يدل كزيد أو هل لا على جزء معناه بل على شيء آخر كعلبت أو على جزء معناه دلالة مقصودة كبحر أو ناطق علم كاسباتي فوضيحه فدخل في تعريف المفرد أو بعد انقسامه على ماسية كراه المؤلف فدخل فيه أيضا قسم خاص وهو ما يدل جزء على جزء معناه دلالة مقصودة غير خالصة بل مشوبة بالعلمة فتخرجها لسلام علم اذا قصد الواضع المعنى التركيبي الذي في معناه (قوله باعتبار دلالاته الخ) أي لا باعتبار دلالاته على المعنى مطابقة أو تفهنا أو التزاما ولا باعتبار الاعتراف بالاعراب والبناء وغير ذلك (قوله فذ كراهنا الخ) بيان للتقسيم المذكور (قوله بأنه اللفظ الذي الخ) فيه إشارة الى أن ماس موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف محذوف وهو اللفظ (قوله والمفرد الخ) أي وعرف المفرد بأنها الخ (قوله وهو اللفظ الخ) المتبادر أن المقصود راجع لمالميس كذلك وعلى هذا قوله بغيره معنى قولنا الخ لا حاجة اليه بعد ذلك ولهذا استظهره ضحانا الشهر في قوله وهو اللفظ الخ فالدل في قوله بعد (قوله فخال الاول) أي الذي هو المركب والفاء للافصاح (قوله مثلا) لا حاجة اليه بعد قوله فخال (قوله فان جملة الخ) عتق توجيه التخييل (قوله حصل له القيام أو يحصل) اشار بذلك الى أن الخبر الذي هو قائم وان كان حقيقة في المتلبس بالفعل في الحال لكنه متعلق بها الحال والاستقبال والمضي فاشار الى الاولين المضارع والى الثالث الماضي فقوله في الماضي راجع لحصول وقوله في الحال أو في المستقبل راجع لأصل هذا وهو المتبادر وان كتب بعضهم هنا احتمالا آخر وهو أن قوة في الماضي أو الحال الخ راجع لكل من قوله حصل أو يحصل (لكن قوة في الماضي بالنسبة لحصل باعتبار الفعل وقوة أو الحال أو المستقبل بالنسبة باعتبار القوة وأما بالنسبة لأصل نعلي العكس وفيه بعد لا يفتي (قوله وهو زيد مثلا) أي أو قائم وكان عليه أن زيد مثلا بقوله الذي هو ذات زيد ليكون في معاقبة مثلا الاول (قوله الذي هو ذات زيد) صفة الجزئية لا المعنوية كما هو ظاهر وإضافة ذات زيد من إضافة المدلول للدال (قوله وكذا قولنا بعد زيد الجزئية) قال بعضهم هذا معنى على القول بأنه لا يشترط في المركب أن يكون له جزآن ملذان أي من والمادة وهي جوهر اللفظ بل يكفي فيجزء مادى وجزء ضروري وهو هيئة اللفظ وأما على القول بأنه يشترط فيه ما ذكرنا لا يكون ذلك م كإلا أنه ليس له إلا جزئ ضروري وجزء ضروري أخذنا مما تقدم عن السيد من أن المضاف اليه خارج عن التركيب لكن نص الخبر في شرحه الكبير على السلم أن ذلك أعني قولنا بعد زيد نحوه مما لا يقصده العينة مركب على القواين لركبته من جزئين ملذين المضاف والمضاف اليه قاله ولا به راضه ما ذكره السيد لانه مفروض فيما اذا اقتصر ناعلى معنى المضاف فقط وهنا المقصود معنى المضاف والمضاف اليه لان بذلك يحصل التركيب لكن ينبغي أن لا يطلق على المضاف اليه في نحو عبد الله أنه جزء تأداه وبعينه يرد قول كثير كالمقطب بعد غسلهم لركب راي الحجارة فان الرأي مقصود الدلالة على ذات نسب اليها الرأي والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ويجمع العتبتين أي مع الهيئة التركيبية الاضافية معنى رأى الحجارة (قوله على مطلق عبد) أي على عبد

ص ثم اللفظ ينقسم الى مركب
وهو يدل جزؤه على جزء معناه
دلالة مقصودة والى مفرد وهو
مالميس كذلك ش

هذا انقسم اللفظ باعتبار دلالاته
التركيبية والاقرابية فذ كراهنا
ينقسم الى مركب ومفرد وعرف
المركب بأنه اللفظ الذي دل
جزؤه على جزء معناه دلالة
مقصودة والمفرد بأنه مالميس
كذلك وهو اللفظ الذي لا يدل
جزؤه على جزء معناه دلالة
مقصودة وهو معنى مالميس كذلك
فقال الاول قولنا مثلا زيد قائم
فان جملة هذا اللفظ تدل على
معنى تركيبى وهو كون زيد
حصوله القيام أو يحصل له في
الماضي أو الحال أو المستقبل
وجزء هذا اللفظ وهو زيد
متلايل على جزء تدل على
الذى هو ذات زيد وكذا قولنا
عبد زيد نحو زيدا معان
العلمية فان جزء هذا اللفظ وهو
عبد متلايل على مطلق عبد
غير متلايل باضافة زيد ولا غيره

مطلق فهو من اضافة الصفة للوصف وقوله غير مقيد الخ تفسير لقوله مطلق (قوله وذلك) أى العبد
المطلق (قوله الذى هو عبد الخ) هذا جزأين يؤيد ما مر من بعضهم من أن ذلك ليس له إلا جزأين ماضى
وصورى فليتنا ملى (قوله ومثال المفرد) كان الانسب بأول سابقه أن يقول ومثال الثانى (قوله
مثلا) لاحاجة اليه (قوله فانه الخ) توجيهه للتشبيه وقوله على ذات زيد أى على ذات هي مدلول
زيد فالأضافة فيه من اضافة المدلول للدال (قوله ولا جزء فيه) أى هو واننى منصوب على قوله يدل
الخ فلا بدنا فى أن لا جزء لا يدل على جزء معناه (قوله نقولنا فى حد المتركب الخ) يحتمل أن الغاء
تقر بعبارة لصفة تقر بعبارة ذلك على قوله وعرفى التركيب بأنه اللفظ لكن هذا لا يظفر فى جميع ما بأتى
فالأحسن الاحتمال الثانى وهو انما انصبة لا انصاحه من شرط محض وفى النقد وإذا أردت بيان ما
تقدم من تعريف المتركب والمفرد فنقول الخ والقول مبتدأ خبره لفظة ما واقعة الخ والاربط محذوف
والنقد لفظة ما فيه أو مئة واقعة الخ وأما قوله ما دل فهو مقول القول (قوله وهو) أى اللفظ وقوله
جنس أى لانه على مقول على كثيرين يختلفن بالحقيقة فانه يقال على المستعمل والمهمل والتركيب
والمفرد (قوله وقولنا دل توطئة الخ) أى بنا على جعل اللفظ اللفظ هو المدلول اللفظ الدال
فتكون ما واقعة على ذلك فيكون المهمل خارجا عن الجنس من أول الامر فلا حاجة الى الاحتراز عنه
بقوله دل فيكون توطئة لما بعده وقوله ويمكن أن يحترز به الخ أى بنا على جعل اللفظ فى ذلك لغیر المدلول
فتكون ما واقعة على مطلق اللفظ فيكون المهمل داخل فى الجنس على رأى من يسميه لفظا فيحتشد
يحتاج للاحتراز عنه بذلك وما تقر به على أن المهمل خارج على من لا يوافق فلا يوصف بتركيب
كلا يوصف بافراد لانه لا يوصف بكل منهما الا اللفظ الدال كما يصح به الموافق (قوله مع ذلك) أى مع
كونه توطئة فان قيل كونه توطئة تنافى الاحتراز به لان كونه توطئة يقتضى انه غير مقصور دلالاته
والاحتراز به يقتضى انه مقصور دلالاته فكيف يقول مع ذلك أى يجب بان كونه توطئة لا يقتضى الا كونه
مقصود الغرور من حيث تعلقه به ووقفه عليه وهذا لا يتنافى لان كونه مقصور دلالاته ايضا من جهة الاحتراز
به فتأمل (قوله على رأى من يسميه لفظا) أى وهو الصحيح الذى قاله الجمهور ما على رأى من لا
يسميه لفظا فلا حاجة للاحتراز عنه بذلك لخروجه من الجنس الذى هو اللفظ الواقع عليه ما وعليه
يكون قوله دل توطئة فقط (قوله وقولنا جزء الخ) أى مع ملاحظة الفصل الماسط عليه ليعبر
الخارج به لقوله وبما له جزءا لكن لا دلالة الخ (قوله كذا الجرو لاه) أى كصحاها وهو بى فوق
زيد دل قوله لزيد فذلك هو الذى لا جزء له أصلا وليس المراد لفظا بالجزء لاه حتى يعترض بان لكل
منهما جزءا فان قيل الكلام فى اللفظ الدال لا فى المعنى لانه مدلول لادال أى يجب بان كان مدلول
اللفظ بالجزء لاه لانه لفظ دال أيضا لان لفظ ب موضوع للمعنى وهو التقوية واللفظ موضوع للمعنى
وهو الملك كما هو مشهور (قوله لكن لا على جزء الخ) أى بل على معنى آخر (قوله الذى تركب منه)
أى من ذلك الجزء أى من الجزء الآخر (قوله نحو بابكم) أى كنافسان وهذا يقتضى أن التركيب مركب
من أب الدال على ذات لها أو نحو من كم الدال على السؤال عن العدد أو الاخبار بالكتابة كما يصح به
قوله فان جزءه الخ وان انسان مركب من أن الشريطة وسان الذى هو فعل ماضى بمعنى تحرك وليس
كذلك فغضنا لان الأول اسم مأخوذ من اليك والثانى اسم مأخوذ من الأنس أو من النسيان فما ذكره
المؤلف شرط ظاهر الآن يكون على التثنية وفرض انه مركب من ذلك ورد عليه أن لفظ رجل كذلك
لان جزءه الأول وهو فعل أمر من الرتبة والثانى وهو جبل فعل أمر من الجولان فيكون من القسم
الثالث مع أن المصنف جعله من القسم الثانى فهذا ضيق فحيل كما يؤخذ من كلام بعضهم (قوله
وكذلك جزء لاه الآخر) التشبيه فى مطلق الدلالة وان كان الجزء الأول دال على ذات متصفة بالآوة
والثانى على السؤال عن العدد أو الاخبار عن الكتابة كما أشار به بقوله يدل الخ (قوله على سؤال عن عدد)
أى ان جعلت كانه متشعبة وقوله على اخبار بكثرة أى ان جعل خبره (قوله من هذين المدلولين)

وذلك جزء من المعنى المركب
الذى هو عيب سقيما فانه الى
زيد ومثال المفرد لفظ زيد مثلا
فانه يدل على ذات زيد لا جزء
فيه يدل على جزء من ذات زيد
فقولنا فى حد المتركب ما دل لفظه
ما واقعة على اللفظ وهو جنس
فى الحد وقولنا دل توطئة لما بعده
ويمكن أن يحترز به مع ذلك من
اللفظ المهمل كذا وهو على
رأى من يسميه لفظا وقولنا
جزءه يخرج بالجزء له أميلا
كذا الجرو لاه وبما له جزءا لكن
لا دلالة لشي من أجزائه فهو
زيد ورجل وقولنا على جزء معناه
يخرج ماله جزءا ولو دلالة لكن
لا على جزء معنى اللفظ الذى
تركب منه نحو بابكم فان جزءه
وهو أب يدل على ذات متصفة
بالآوة وكذلك جزءه الآخر
وهو مركب يدل على سؤال عن عدد
أو على اخبار بكثرة لكن لا واحد
من هذين المدلولين جزء من
معنى أبكم

أي الذين هما الذات المتصفة بالآبوت والمسال عن العدد والأخبار بالسكون وقوله يجوز من معنى أبكم
 أي التي هو ذات متصفة بالبكم (قوله ويجزى أيضاً) أي تأخر جزمها جزئياً على غير
 جزئ معناه (قوله فإن كل واحد منهما له جزئ يدل على جزئ معناه) اعترض عليه بأن معنى عبادة الله
 وأمرى القس عين الذات المتصفة في الخارج وهي مركبة من الحيوانية والناطقة مع الشخص
 وليس مطلق العبودية ولا مطلق الرجولية جزئاً من معناهما اللهم إلا أن يقال إنها الجزئ من حيث
 أنها ملازمة للعين فتأمل (قوله لكن دلالة غير موصدة) أي لا واسع لأعلم بقصد الإلهالية
 على المعنى الذي وضع ذلك (قوله أما عبادة الخ) غرضه الخ هذا بيان قوله فإن كل واحد
 منهما له جزء يدل على جزئ معناه (قوله على مطلق العبودية) كان الأولى أن يقول على مطلق عبدة
 وقوله وهو أي مطلق العبودية على مقتضى عبارته (قوله حادث) يقتضي أن القديم يقال له شخص
 وهو كذلك معني أنه معدن وذلك يقولون أن اللفظ الشريف أعني لفظ الجلالة علم شخصي على
 الصقن لكن لا يجوز أن يقال ذلك لأن مقام التطيم (قوله فإن كل شخص) أي حادث كما يتبدبه
 قبل وهذا تعطيل لقوله وهو حاصل الخ (قوله هذا الجزئ للمادى) أي المنسوب إلى مادته وهو
 اللفظ كالم (قوله وأما جزؤه الصوري) أي الذي هو الصورة وهي الهيئة كالم أيضاً (قوله
 إلى المكتوبة) أي إلى الألفاظ المكتوبة يعني المكتوبة بدو الماهوي النقوش وإنما يقبل إلى الله لئلا
 يشوه من المراد إلى ذات الله (قوله أعني اسم الله الأعظم) جرى في ذلك على ما قاله المحققون من أن لفظ
 الجلالة هو الاسم الأعظم وعدم الإجابة عند العلماء بقصد الشر وطا إلى أعظمها إلى الحلال واختار
 النورى تبعاً لجماعة أن الاسم الأعظم هو الحى القيوم قبل غرضك (قوله فيدل الخ) جواب أما
 (قوله وذلك) أي تقييد العبودية بهذه الإضافات جزئاً ثابت لكل حادث وقوله أيضاً أي كأن الجزئ
 الأول ثابت لذلك فأضام مقدمة من تأخير (قوله فقد دل الخ) مفرغ على قوله فيدل أيضاً (قوله
 هذا) أي كونه يحتاج إلى إخراج نحو عبادة الله من حيث جزئيه على مقتضى كلام المؤلف وسباني
 ما فيه (قوله أن قلنا عدم اشتراط الخ) وعلى هذا القول يكون كل من الفعل الماضي والأمر بقطع
 الظاهر من الفاعل مركباً لا يدل على الحدث بحدته وعلى الزمن بصورته فهما مركبان لوجود جزئين
 لكل منهما ما وإن كان أحدهما مادياً وهو الال على الحدث والآخر صوراً وهو الال على الزمن الماضي
 أو الحال بخلافه على القول الآخر فإنه يكون مفرداً لا ليس له الجزئ مادى وأما المضارع فهو مركب
 على كل من القوانين لأن جزئيه ماديين أحدهما حرف المضارعة والثاني مادة الفعل كذا قيل ونظر
 فيه بأن حرف المضارعة لا يدل وحده على معنى وإنما الال المحيوع منه ومن الفعل بقى الحرف والتميز
 أنه مفرد على كل من القوانين نعم الحرف الذي ليس له معنى لا يوصف بتركيب ولا أفراد (قوله فإنه إنما
 يحتاج الخ) أفادته لا بد من قولنا دلالة موصدة على كل من القوانين غاية الأمر أنه على القول الأول
 يحتاج إليه للقرن من نحو عبادة الله من حيث كل من جزئيه المادى والصورى وعلى القول الشافعى إنما
 يحتاج إليه للقرن من ذلك من حيث الجزئ المادى لصفتي التعريف عليه قبل هذا القيد وأما من
 حيث الجزئ الصورى فلا يحتاج للقرن من ذلك لعدم مدنى التعريف عليه إلا من هذا الجزئ من إذا
 هنا بحث بعضهم أنه على هذا القول لا يحتاج لذلك القيد إلا لأن نحو عبادة الله على ما خرج به
 زيد و نحوه إذا جزئ الصورى كالم فكذا هو جرد اللفظ عبود عليه فكان على المؤلف أن يقول
 وأما أن اشتراطه فلا يحتاج للقرن من ذلك أصلاً تأمل (قوله فقط) تأكيدياً لتفصيل من الحصر
 (قوله وأما أمرى القس الخ) معطوف على قوله أما عبادة الخ (قوله على مطلق الرجولية) كان
 الأولى أن يقول على مطلق رجب وقوله وهو أي مطلق الرجولية على ما يقتضيه كلامه (قوله المسمى
 بماد الخ) أي المسمى بأمرى القس المال على رجولية الخ ولم يقل هنا هذا الجزئ المادى الخ لعله لعله
 بالمقايسة (قوله وقد يعترض الخ) قد تعقب فيحصل هذا الاعتراض أن تعمر بفعل المركب غير مائع

والاعلام القلبية والكنى على طرف حد المر ك ب حيث يقصدواضعها مع العلية دلالة اجزائها على معنى تركيبى وجدنى مسماها كان
يسمى الله سبحانه وتعالى بكونه عبد الله تعالى ببارك (٤٢) وتعالى ويعبى رجل بآبى محمد لان له واسمه محمد وسماه الله تعالى بنو والدين أو خمس الدين
أربعة الأعلام لكونه من أمة

المسلمين المحدثينهم فلوزيدنى
حد المر ك ب بعد قولهم دلالة
مقصودة الوصف بمخالصة
فيقولون ما دل جزو على جزء
معناه دلالة مقصودة خالصة
أى لم يشبهها عليه لصع طرف حد
المركب وعكس حد المفرد فتأمل
ذلك والله الموفق وإذا عرفت حد
المركب وما أخرج عن جزئ من
أجزائه عرفت عنه مبدأ المفرد
يأخذ على فيه من الأقسام ومجموع
مادخل فيه أربعة أقسام اللفظ
الذى لا جزئه أصلا كمال الجبر
ولاه وما له جزء ولا دلالة أصلا
كعدمه له جزء ولا دلالة على غير
معنى ذلك اللفظ كأيكم وإنسان
ويعبى وما له جزء له دلالة في
ذلك المعنى بغير قصد كجوان
طلق بمجموعه علم على شخص وعلى
ما ظهر لنا من الزيادة في حد
المركب يدخل في المفرد قسم
خاص وهو ما دل جزو على جزء
معناه دلالة مقصودة لكن
لست خالصة بل مضافة إلى
العلية كعدم الله على لوجه
الإسلام علما على أبي جاسد
الفرزاني رضي الله تعالى عنه
فالأقسام كلها على الزيادة التي
زادها في حد المر ك ب ستة واحد
منها مركب خمسة مفردة وتكون
ثلاثة الزيادة خمسة واحد مركب
وأربعة مفردة وأودعنى
طرف حد المفرد المسمى ببناء
على أنه يسمى لفظا فانه يصدق

عليه انه لفظ لا يدل جزو على جزء معناه دلالة مقصودة مع انه لا يسمى مفردا وقد يجاب عنه بأن الألف واللام في اللفظ المقسم إلى حكم
مركب ومفرد للمحد والمفرد اللفظ الدال بالوضع فيفسد الدال في تعريف كل من القسمين وانما قدمنا تعريف المركب على تعريف
المفرد لكون تعريف المركب بالاجباب وتعريف المفرد بسلبه ولا يعقل سلبه أمر الأبعد تعقل ذلك الأمر المطلوب

حكم والحكم على الشيء فرع عن تصوره وأعرض بان تعقل سلب الامر انما يتوقف على تعقل ذلك الامر ولو وجه لا على ادراك حقيقته وجنبته فلا ينتج التحليل المعلن وهو تقدم قسمه بفناء المركب على تعريف المفرد واجيب بانه انما يكن تعقل المسلوب وجه اذا كان المقصود سلب ذلك الامر بجملة وما اذا كان المقصود سلبه لا بجملة بل باجزاء حقيقته منفصلة كما هنا فلا يكتفي بذلك بل لابد من ادراك حقيقته وجنبته فلا بد من تقديم تعريف المركب حتى يتعقل سلب اجزائه منفصلة (قوله فان قيل المفرد الخ) وارد على ما قبله المقضي ان فهم المفرد متوقف على فهم المركب ومحصلة انه يلزم عن ذلك الدور اذ من المعلوم ان المفرد جزء المركب وفهم الجزء سابق على فهم الكل ففهم المركب متوقف على فهم المفرد مع ان فهم المفرد متوقف على فهم المركب كما يقتضيه كلامكم ففسد تطبيق على ذلك عند الدور وهو توقف شيء على شيء توقف عليه (قوله فلا يعكس الامر) أي بان كان فهم المفرد متوقفا على فهم المركب (قوله كما ذكرتم) أي حيث قالوا لا يعقل سلب امر الا بعد تعقل ذلك الامر (قوله يلزم الدور) أي لا نه آل الامر أي ان فهم المفرد متوقف على فهم المركب وفهم المركب متوقف على فهم المفرد فقد توقف على منما على الآخر (قوله فالجواب ان المفرد الخ) محصلة ان الجهة مختلفة فلا ن فهم المركب انما توقف على فهم المفرد من حيث كونه في ذاته جزءا منه لا من حيث كونه مفردا وفهم المفرد انما توقف على فهم المركب من حيث كونه مفردا لا من نقل الحشية ومنه فلا يلزم الدور (قوله عن وصف الافراد) الاضافة لليمان (قوله فلا يعكس) أي فليزم ان يسبق على تعقل المفرد تعقل المركب كما اشارنا ذلك بقوله انما يتعقل الخ (قوله واعلم ان من أهل المنطق الخ) قال المؤلف في شرح ايساغوجي انه لا ينبغي على هذا الخلاف في انه خلاف في الاصطلاح (قوله من دعى اللفظ الخ) ومعلوم ان غير هذين القسمين هو المفرد وذلك فرع على ما ذكره فتكون الاقسام الخ (قوله وانما عند اكثر المتأخرين الخ) وهذا الذي يسرى عليه المؤلف (قوله الفاظ مترادفة) أي في اصطلاح أهل المنطق كما هو الغرض فلا يراد ان القول في اصطلاح الفلاس اسم لكل ما لفظ به (قوله وقد قضى على ذلك) أي على ان القسمة ثنائية (قوله بان سينا) بكسر السين المهملة وباء متناهية فتعين قانون قائم مقصورة وهو الامام الماهر المعروف بالشيخ عند الاطلاق (قوله وهو الخ) الضمير يرجع لا قرب مذكور وهو المفرد كما ذكره الشارح وهذا يقتضي ان المركب لا ينقسم الى ذلك لانه لا يدخله اشتراك وهو مذهب الاكثرين وذهب بعضهم الى ان هذا التقسيم يجري فيه ايضا ومثال المشترك نحو طبعات البكر فتان له معنيين الاول ضمير بهما البعض بناء على ان المراد بالبكرة بكرة الاول الثاني جعلها عريضة بناء على ان المراد بها بكرة البقرة وقد مثل به بعض شراح الجلي بنحو اراقدى لانه محتمل لان يكون المنكح اخبارا به رأى قد سمع ولان يكون اخبارا بان بعض الناس اوراق دمه وورد ابن خريزوق معطيان المشترك مادة واحدة تعدد معناه والمذكور باعتبار المعنى الاول مادة مخصوصة باعتبار المعنى الثاني مادة أخرى قال ولو مثل بنحو صمس الليل لان له معنيين الاول اقبل والثاني ادرك لكان أولى ثم قال وفيه بعد ذلك فنظر أي لان الاشتراك انما هو في الفعل وحده فلم يكن في المركب بل في المفرد وانما خبر بانما كانا يشترط كون اجزاء المركب ملائمة انما ننظر وان فلا بد من اشتراطه فلا وجه (قوله مشترك) أي فيه فدخله الحد في الاتصال والمراد بالمشترك هنا خصوص المشترك اللفظي وضابطه كما ذكره المؤلف ان يتعد اللفظ ويتعدد المعنى والوضع واما المشترك المعنوي فضابطه ان يتعد اللفظ والمعنى والوضع وتعدد افراد وهذا هو المراد بالمفرد وانما ينسب الاول اللفظ والثاني المعنى لان الاول قد اشتركت معانيه في لفظه فلم يكن الاشتراك فيه في المعنى حتى ينسب اليه بخلاف الثاني فانه عاشتركت افرادها في معناه فالاشتراك فيه في المعنى فتنسب اليه ولم ينسب اللفظ مع ان الاشتراك واقع فيه ايضا لان المعنى هو المنطوق والباء والمعل عليه (قوله ومفرد) بمعنى ذلك لان افراد معناه واتحاده (قوله كلنا من ورجل) كرر المثال منادون ما قبله اعترافا بهذا دون ذلك لانه ليس مقصودا وانما المقصود بهذا (قوله

فان قيل المفرد جزء المركب
وفهم الجزء سابق على فهم
المركب منته فلا يعكس الامر
كاذ كرم زم الدور فالجواب
ان المفرد جزء المركب من حيث
ذاته لا من حيث كونه مفردا
فيلزم ان يسبق على تعقل
المركب تعقل ذاته بل جزء من
اجزائه على ما عن وصف الافراد
واما تعقله من حيث اتصافه
بالافراد فلا يعكس وانما
يتعقل هذا المعنى فيه بعد تعقل
معنى المركب واعلم ان من أهل
المنطق من دعى اللفظ الذي
يدل جزؤا على معنى ليس جزؤا
معناه المركب بجعل لفظه
اللفظ الذي يدل جزؤا على جزء
معناه مخروجا قائم بالمؤلف
والقول فتكون الاقسام عند
ثلاثة مفرد ومركب ومؤلف
والذي عند اكثر المتأخرين ان
القسمة ثنائية وان المركب
والمؤلف والقول الفاظ مترادفة
وقد قضى على ذلك ابن سينا ووافقه
تعالى التوفيق

وهو مشترك ان تعدد معناه
كمن ومعتزدا ان اتحاده كانسان
ورجل

يعني أن اللفظ المفرد) أشار بذلك إلى أن الضمير ليس عائد إلى اللفظ المقسم إلى مركب ومفرد بل إلى المفرد (قوله وهو اللفظ الذي تعدد الخ) أي اللفظ المفرد ليخرج المركب بنا على ظاهر كلامه من أنه لا يدخله هذا التقسيم لا بل قال هذه غناية في الحديث في منعنا أن نقول لا نجعل ذلك الغناية بل نجعل اللفظ المفرد والمفرد المذكور نسل وهكذا يقال في تعريف المفرد ولا يعني أن اللفظ جنس والذي تعدد معناه فصل خرج به المفرد (قوله أي له معان) أي حقيقة أخذنا ما يأتي وقد أشار إليه الشارح بقوله معنى على واحد منها (قوله اثنتان فأكثر) أشار به إلى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد فيشمل الاثنين والأكثر (قوله وهو اللفظ الذي اتحد معناه) لا يعني أن اللفظ جنس والذي اتحد معناه فصل خرج به المشترك (قوله أي لم يوضع المعنى واحد) هذا بيان لسبب اتحاد المعنى لانهض الاتحاد (قوله فمثال الأول الخ) الفاصضة وقوله فمثال الخ توجيه للفتيل بها (قوله لمعان متعددة) بانها بعضهم لسبعين معنى صرح المؤلف منها بأربعة وأشار إلى الباقي بالكفاية في ذلك الإنسان والملاسوس والسيد وخيار النبي والنفس وطائر والعب ومطر أيام لا يقع والجماعة وأهل الدار وذات النبي والأصاغة بالعين أو في العين والبر والسحاب من جهة القبة (قوله كالعين الباصرة الخ) كان الأولى كالباصرة والجارية الخ فان الإنسان الخ توجيه للفتيل (قوله معنى الحيوان الناطق) بالإضافة للبيان وكذلك ما بعد (قوله لمعنى الذكر من العقلاء) أي لو صيغنا بناء على إطلاقه على ما قبل (قوله لمعنى الأنثى ويشرط أن يكون بالغاباء على الإطلاق المشهور والمراد لمعنى الذكر من جنس العقلاء قد دخل الجنون ويحمل ذلك الذكر من الجن فقطضاه أنه يقال رجل وليس كذلك وأما قوله تعالى وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فطلا نار جهنم فيه على ذلك كور من الجن لثا كثر ويحجب عن هذا بأن آل في الذكر للجهنم والمفرد المذكور الذي يؤنس وهو خاص بالإنس دون الجن (قوله فان قيل قد تعدد الخ) محضه أن كلام من لفظ إنسان ولفظ رجل كالعين في التعدد لا يطلق عليه فإل الفرق بينهما حيث جعلوا لفظ عين مشترك لكلام من ذلك منفردا (قوله فمثال الثاني الخ) تعليل لقوله قد تعدد الخ (قوله فالجواب أن لفظ إنسان الخ) حاشاه أن الفرق بينهما أن كلام من لفظ إنسان ولفظ رجل لم يصدق عليه حد المشترك لعدم تعدد معناه اذ هو واحد وهو الحيوان الناطق والله ذكر من العقلاء على عامر وانما تدون أفراد كيد وعرو وكبر وانما أطلق على تلك الأفراد ليكون المعنى الكل الموضوع له وجديها بخلاف لفظ العين فانه يصدق عليه حد المشترك لتعدد معناه اذ لم يوضع لمعنى واحد مشترك بين جميع الأفراد بل وضع لكل واحد من معانيه بخصوصه (قوله لم تعدد معناه) أي وقد اعتبر في حد المشترك تعدده (قوله لم تعدد معناه) أمادهم ذكره فيسبب لاجل التعليل (قوله ولم يوضع الخ) كالتعليل لقوله اذ هو واحد (قوله بخصوصه) أي حال كونه متلبا بما يخصه من الشخصات (قوله يوجد في أفراد كثيرة) معنى على أن الكل له تحقق في أفراد وهو خلاف التحقيق من أنه لا وجود له إلا في الدهن فكان الأولى أن يقول إلا أن ذلك المعنى لما كانت له أفراد كثيرة أطلقا عليها ليكون جارا على التحقيق (قوله معنى بها) توضيح لما قبله (قوله لا من حيث أن تلك الأفراد وضعت لخصوص كل واحد منها) الضمير يوضع أراجع لفظ إنسان ولفظ رجل والضمير في منها أراجع للأفراد لا يعني ما في هذه العبارة من الحزاة فلو قال لا من حيث أنهم ما وضع لخصوص كل واحد منها لكان أسهل (قوله ولفظ العين الخ) من تسمية الجواب لاستأنف كما لا يخفى (قوله كافي لفظ إنسان) ورجل أراجع للمعنى الثاني (قوله فان قلت لفظ أحد قد تعدد الخ) هذا السؤال ناشئ من الجواب فيه فيما يظهر وحاشاه أن يقتضي هذا الكلام أن المعارف في حد المشترك هي كون اللفظ لم يوضع لمعنى واحد يكون قد رماش تركا بين أفراد كثيرة بل وضع لكل من معانيه موضع يخصه وفي حد المنفرد على كونه قد وضع لمعنى واحد هو قد رماش مشترك بين أفراد السكتة وكل من هذين متقوض الأول طردا والثاني عكسا لأن لفظ الواحد قد تعدد وضعه وليس موضوعا لمعنى واحد فقط ومع ذلك ليس مشترك كابل منفردا

يعني أن اللفظ المفرد الذي تعدد معناه فصل خرج به المشترك (قوله أي لم يوضع المعنى واحد) هذا بيان لسبب اتحاد المعنى لانهض الاتحاد (قوله فمثال الأول الخ) الفاصضة وقوله فمثال الخ توجيه للفتيل بها (قوله لمعان متعددة) بانها بعضهم لسبعين معنى صرح المؤلف منها بأربعة وأشار إلى الباقي بالكفاية في ذلك الإنسان والملاسوس والسيد وخيار النبي والنفس وطائر والعب ومطر أيام لا يقع والجماعة وأهل الدار وذات النبي والأصاغة بالعين أو في العين والبر والسحاب من جهة القبة (قوله كالعين الباصرة الخ) كان الأولى كالباصرة والجارية الخ فان الإنسان الخ توجيه للفتيل (قوله معنى الحيوان الناطق) بالإضافة للبيان وكذلك ما بعد (قوله لمعنى الذكر من العقلاء) أي لو صيغنا بناء على إطلاقه على ما قبل (قوله لمعنى الأنثى ويشرط أن يكون بالغاباء على الإطلاق المشهور والمراد لمعنى الذكر من جنس العقلاء قد دخل الجنون ويحمل ذلك الذكر من الجن فقطضاه أنه يقال رجل وليس كذلك وأما قوله تعالى وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فطلا نار جهنم فيه على ذلك كور من الجن لثا كثر ويحجب عن هذا بأن آل في الذكر للجهنم والمفرد المذكور الذي يؤنس وهو خاص بالإنس دون الجن (قوله فان قيل قد تعدد الخ) محضه أن كلام من لفظ إنسان ولفظ رجل كالعين في التعدد لا يطلق عليه فإل الفرق بينهما حيث جعلوا لفظ عين مشترك لكلام من ذلك منفردا (قوله فمثال الثاني الخ) تعليل لقوله قد تعدد الخ (قوله فالجواب أن لفظ إنسان الخ) حاشاه أن الفرق بينهما أن كلام من لفظ إنسان ولفظ رجل لم يصدق عليه حد المشترك لعدم تعدد معناه اذ هو واحد وهو الحيوان الناطق والله ذكر من العقلاء على عامر وانما تدون أفراد كيد وعرو وكبر وانما أطلق على تلك الأفراد ليكون المعنى الكل الموضوع له وجديها بخلاف لفظ العين فانه يصدق عليه حد المشترك لتعدد معناه اذ لم يوضع لمعنى واحد مشترك بين جميع الأفراد بل وضع لكل واحد من معانيه بخصوصه (قوله لم تعدد معناه) أي وقد اعتبر في حد المشترك تعدده (قوله لم تعدد معناه) أمادهم ذكره فيسبب لاجل التعليل (قوله ولم يوضع الخ) كالتعليل لقوله اذ هو واحد (قوله بخصوصه) أي حال كونه متلبا بما يخصه من الشخصات (قوله يوجد في أفراد كثيرة) معنى على أن الكل له تحقق في أفراد وهو خلاف التحقيق من أنه لا وجود له إلا في الدهن فكان الأولى أن يقول إلا أن ذلك المعنى لما كانت له أفراد كثيرة أطلقا عليها ليكون جارا على التحقيق (قوله معنى بها) توضيح لما قبله (قوله لا من حيث أن تلك الأفراد وضعت لخصوص كل واحد منها) الضمير يوضع أراجع لفظ إنسان ولفظ رجل والضمير في منها أراجع للأفراد لا يعني ما في هذه العبارة من الحزاة فلو قال لا من حيث أنهم ما وضع لخصوص كل واحد منها لكان أسهل (قوله ولفظ العين الخ) من تسمية الجواب لاستأنف كما لا يخفى (قوله كافي لفظ إنسان) ورجل أراجع للمعنى الثاني (قوله فان قلت لفظ أحد قد تعدد الخ) هذا السؤال ناشئ من الجواب فيه فيما يظهر وحاشاه أن يقتضي هذا الكلام أن المعارف في حد المشترك هي كون اللفظ لم يوضع لمعنى واحد يكون قد رماش تركا بين أفراد كثيرة بل وضع لكل من معانيه موضع يخصه وفي حد المنفرد على كونه قد وضع لمعنى واحد هو قد رماش مشترك بين أفراد السكتة وكل من هذين متقوض الأول طردا والثاني عكسا لأن لفظ الواحد قد تعدد وضعه وليس موضوعا لمعنى واحد فقط ومع ذلك ليس مشترك كابل منفردا

وهذا انما على القول بوضع الجواز وأما على القول بأنه ليس بموضوع فلا رد كما هو ظاهر وكذلك ان
 نظر لكون الكلام في المعنى لا في الموضوع لكن لما كان قد ثبتوهما اتحادهما أو بذلك السؤال نظرا
 انك الهم (قوله فانه موضوع الخ) لكن وضعه للثاني وضعه عيانا فانا بوضوح الجواز وهو الحق
 (قوله وليس موضوعا للقد المشترك) أي بل هو موضوع لكل منهما على حدته لكن الثاني بالنوع
 كاعلت (قوله ومع ذلك) أي ومع كونه قد تعدد وضعه الخ قوله لاسهونه مشتركا أي بل بسهونه
 منفردا (قوله فعل هذا) أي على أنه لفظ الاسد قد تعدد وضعه الخ (قوله الجواب أن المعنى الخ)
 محصنه أن لفظ اسد وان تعدد وضعه لكن لم يتعدد معناه اذ هو واحد وهو الحيوان المفترس مع أن
 المدار في حد المشترك على تعدده لا على تعدد الوضع وفي حد المنفرد على كونه واحدا وان تعدد الوضع
 وبذلك تعلم أن محل الجواب قوله فإذا الذي تعدد الخ وما ذكره قبل بوطئته (قوله مغاير المعنى) ليس المراد
 أنه مغاير له من كل وجه أخذنا بما بعده (قوله لا يحتاج الخ) لازم لما تبينه والمراد إلى قرب شبهة ما علة
 من المعنى الحقيقي فيصدق الشيء بما اذا شيع لغرضه عينه لا حاد معاني المشترك (قوله ما يعنيه
 المتكلم باللفظ) أي بما يقصده به (قوله كان معني الخ) فكل معنى معنى ولا عكس وقوله وبينه
 وبين معناه الخ تعميم في المعنى أيضا لكن بالنسبة لغرض المعنى لأنه لا يثنى فيه كاهو واضح (قوله أولا
 علاقة) أي ملحوظة (قوله وهو الغلط) كافي قولك خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب قاله كتاب بمعنى
 الفرس ولا علاقة بينه وبين معناه فان قيل كيف يجعل المؤلف الغلط من المعنى مع أنه غير مقصود
 والمعنى خاص بالمقصود لأنه ما يعنيه المتكلم باللفظ أجيب بأن غير المقصود انما هو اللفظ وأما المعنى
 وهو الكتاب فهو مقصود البتة ولا شبهة أنه والمراد (قوله فإذا) بالثبوتين أي إذا كان المعنى
 عندهم مغاير للمعنى الخ (قوله علاقة) متعلق بقوله يستعمل ويصح أن يكون متعلقا بقوله يصح
 (قوله والمفرد الخ) ظاهر أن المركب لا ينقسم إلى هذا التقسيم وليس كذلك بل ينقسم إليه فقال
 الكلى قولك الحيوان الناطق ومثال الجزئ قولك رأس زيد ولهذا قال بعضهم بتخصيص المفرد بالجزئ
 للاختراز بل لأن الكلام هنا لو طئة للكليات الخ وهي مفردات وظاهره أيضا دخول الفعل والحرف
 لأنهما مفردان على ما مر والتي صرح به السبكي طرية الغلط اختصاص الكلية بالجزئية بالاسم
 دون الفعل والحرف لا استقلاله بالمفهوم ومبنيهما من المؤلف أن الفعل كلى أي بدون الحرف فلو قوع
 الفعل محولا لا يصلح الا لكلى اه (قوله اما كلى) نسبة لكل الذي هو جزئية وقوله واما جزئ
 نسبة للجزئ الذي هو كلى وذلك لأن زيدا مشاهير كلب من انسانية وتخص فهو جزئ لانسان اتو كلبه
 منه ومن غيره والانسان جزؤه انما هو من هذا قالوا على كلى فهو جزئ جزئية وعلى فهو كل لكليه
 وظاهر كلام المؤلف أن الكلية والجزئية وصفان للفظ وليس كذلك بل هما صفان للمعنى نعم يوصف
 بهما اللفظ مجازا من وصف الدال بما للدول كما أن التركيب والافراد وصفان للفظ لا للمعنى لكن يوصف
 بهما المعنى مجازا من وصف المدلول بما للدال فاللفظ من حيث هو لا يصح وصفه بالكلية والجزئية لصفه
 وصفه باراء على معنى وانما يصح وصفه بما باعتبار المعنى كما تبينه عليه الشرح بقوله الخ يعني أن المفرد
 ينقسم باعتبار تفضي معناه وعدم تشعبه وقد راين يعنرف في مثل هذه العبارة مضافا لمجاهل الجريان
 على كون التقسيم للمعنى فقال ومعنى المفرد اما كلى الخ والمراد من المعنى لما سبق لأنه هو الذي يكون
 اما كليا واما جزئيا لا المفهوم الذي هو قوله ما لا يدل جزؤ الخ اذ هو كلى أي كما قاله القنمى في حاشيته
 على شرح ايساغوجي وانما قسم المناطقة الكلام على الكلى مع أنه ذو السلب عن الكلام على
 الجزئ مع أنه ذو الايجاب والظاهر أنه تقدم الثاني على الأول لشدته عنانهم به اذ هو المقصود في علم
 المنطق لأنه مادة الحسدود والبراهين بخلاف الجزئ فإنه لا يحدده ولا يبرهن بأمنا قاله ابن من روق في
 شرح الجمل من أن الكلى هو ذو الايجاب والجزئ هو ذو السلب لان الكلى هو الذي لا ينقسم الخ والمنع
 يشهد النفي لأنه لا ينقسم أنه لا يمكن صدقه على كثيرين وفي النفي اثبات فكانه قبل ما يمكن صدوره

فانه موضوع للحيوان المفترس
 والرجل الشجاع وليس موضوعا
 للقد المشترك بينهما ومع ذلك لا
 يسونه مشتركا فلي هذا يفسد
 طرد حكم مشترك وعكس حكم
 المنفرد فالجواب أن المعنى
 عندهم مغاير للمعنى فان معنى
 اللفظ ما وضع اللفظ وضاحيقه
 لا يحتاج إلى قرينة ومعنى اللفظ
 ما يعنيه المتكلم باللفظ كان
 معني هو والمعنى الحقيقي أو
 غير معني هو وبينه وبين معناه
 علاقة وهو المعنى المجازي أولا
 علاقة وهو الغلط فإذا تعدد
 في الاسد المعنى لا المعنى اذ معناه
 واحد وهو الحيوان المفترس
 والرجل الشجاع ليس معني له
 وانما هو معنى يصح أن يستع
 فيه لفظ الاسد لعلاقة بينه وبين
 معناه والله تعالى المتوفيق

ص والمفرد اما كلى

صدقه الخ والجزئى هو الذى يمنع الخ ومعناه لا يمكن فكأنه قبل ما لا يمكن مع تصوره صدقه الخ فلا يخفى ما فيه من التعقيد الذى لا حاجة اليه (قوله ان يمنع نفس تصور الخ) أقدم لفظ نفس الا شعرا بان منع التصور من الصدق على كثيرين باعتبار الدليل لا اعتبار به وانما الاعتبار بمنعه من ذلك باعتبار دق نفسه كايؤخذ عما بانى (قوله من صدقه على كثيرين) أى صحة صدقه أى جهة علمه لاجل موافقة سائر اذ الصدق في المترادفات معنى حل المواطنة (قوله وهو متواطى) أى متوافق مبنى ذلك لتوافقه في افرادة وعدم اختلافه فيها بقوة أو ضعف فاعلم الفاعل على ظاهره كما يقتضيه قوله اننا استوى الخ وكلامه الا ترى في الشرح ويصح ان يكون معنى اسم المفعول أى متواطى فيه لاستواء افراده فيه ويبحث في الاختلال الاول بان التواطى لا يكون الا بين متعدد معلوم ان السكلى أمر واحد فكيف تصح نسبة التواطى اليه أو اجب بان المراد بالتواطى على هذا الاحتمال كونه على حالة واحدة في الافراد من غير اختلاف وتفاوت فيها (قوله ان استوى في افراده) أى بان يختلف فيها بالقوة والضعف أو نحوهما كالاولى وعدمها كسائر ما نه ان شاء الله تعالى والعبارة على ظاهره على الاحتمال الاول وهو المتبادر من كلامه واما على الاحتمال الثانى ففيها قلب والاصل ان استوى فيه افرادة تامل (قوله كالثالثين) أى المذكورين (قوله ومشكك) أى غير متوافق في افراده مبنى ذلك لتشكيكه على التأمل فيه أو هو مشترك أو متواطى لانه ان نظر لاختلافه فانه مشترك وان نظر لامتثلته متواطى كذا يؤخذ من شرح القطب هذا قال ابن يعقوب الحق انه لا حقيقة لتشكك لان ما به التفاوت ان كان معتبرا فى المسمى ازم انه مشترك لتعدد المسمى حيث ان كان غير معتبر فيه بل كان المعتبر هو اسم ذلك ازم انه متواطى لتوافقه في افراده حيث انما زاد غير منظور اليه ومثله لابين التلساني وأجاب عنه الغفراني كانقل شيخ الاسلام في حاشيته على جمع الجوامع عما يخصه ما اختارنا لى الثانى ونحن كونه متواطى لاختصاص المتواطى بما اذا كان به التفاوت من غير جنس المسمى بخلاف ما اذا كان من جنسه فانه ليس متواطى بل مشترك وبذلك اخرج ايضا البحث بان المتواطى قد يكون في بعض الافرادا كل منه في البعض الآخر كالانسان اذ بعض افراده كنبى ناسى الله عليه وسلم كل في الخواص الانسانية كالادراك من غيره ووجه انقضاءه ان تلك الخواص ليست من جنس المسمى والحاصل ان كلامنا من المتواطى والمشكك موضوع للقدرة المشتركة بين الافراد لان ما به التفاوت ان كان من غير جنس المسمى كالمعلم والجهل فهو المتواطى وان كان من جنسه فهو المشكك تامل (قوله ان اختلاف فيها) أى بقوة أو ضعف أو نحوهما (قوله واما جزئى) مقابل لقوله اما كلى وقوله ان منع أى تصوره من صدقه على كثيرين (قوله باعتبار تنخص الخ) أى لا باعتبار غير ذلك كدلالته التركيبية والافرادية أو دلالته على المعنى أو جزئه أو لازمه والمراد بالمسمى «المعنى» وان لم يكن حقيقيا كالمشير اليه حيث فسر بالمدلول وهو أهم من المسمى وكان الاولى أن يعبر لاجلهم بذلك ان هذا التقسيم لا يجري على الجواز (قوله جزئى وكلى) الانسب بالمعنى كلى وجزئى (قوله فهو واللفظ الخ) لا يخفى أن اللفظ جنس والمفرد فعل أول يخرج المركب على ما اقتضاه كلامه والذي لا يمنع تصوره الخ فصل ثان يخرج الجزئى (قوله حل مواطنة) ضابطه ان يصح حل الحكم به على المحكوم عليه من غير توقف على اشتقاق منه أو اضافة وبعبرونه عنه بمحمل هو وهو قوله لاجل اشتقاق أى أو اضافة أخذها عما يحايل وضابطه ان لا يصح ذلك الا بالاشتقاق منه أو اضافة ما تم قصد المبالغة وبعبرونه عنه بمحمل هو وهو (قوله على افراد كثيرة) متعلق بالمصدرى قوله من حل (قوله لعدم التنخص الخ) على لقوله لا يمنع تصور مسماء الخ (قوله ومثاله) أى الكلى وقوله فدل الخ مفرغ على التمثيل (قوله حق يمنع الخ) مفرغ على المنى لاعلى النقي (قوله بل الاول الخ) اضراب التناقى وقوله لمطلق حقيقة الحيوان الناطق أى الحقيقة المطلقة التى هي الحيوان الناطق فاضافة لمطلق لما بعد من اضافة الصفة للموصوف وازافة حقيقة لما بعده للبيان ومعنى كونها مطلقة انه لا غير مقيد بالتشخص (قوله من حيث مجرد تعقلها) أى من حيث تعقلها مجرد عما يجتمع من صدقها

ان يمنع تصوره من صدقه على كثيرين كائنات وحيوان وهو متواطى ان استوى في افراده كالثالثين ومشكك ان اختلاف فيها كالبياض والنور واما جزئى ان منع كبرى وعمر و

يعنى ان المفرد ينقسم باعتبار شخص مسمى وعدم تنخصه الى قسمين جزئى وكلى أما الكلى فهو النظائر التى لا يمنع تصوره مسمى من صدقه على افراد كثيرة أى لا يمنع تعقل مدلوله من جهة حل مواطنة لاجل اشتقاق على افراد كثيرة لعدم التنخص في ذلك المدلول ومثاله انسان وحيوان فان مدلول كل واحد منهما لاختصاص له بذات معينة حتى يمنع صدقه على غيرها بل الاول هو الانسان وضع لمطلق حقيقة الحيوان الناطق ولا شأن هذه الحقيقة من حيث مجرد تعقلها

ولا يتبع إطلاق الكلي الأعلى ما كان فيه مجرد تصور مدلوله وتده هو المانع من التعدد كافي زبد وحمرو ونحوهما ووجه انقسام الكلي الى هذه الاقسام الستة أن الكلي امان لا يوجد من افراده شيء اويوجد منها واحد فقط اويوجد منها كثير وعلى واحد من هذه الاقسام الثلاثة فيه (٤٨)

أن يقول لان المانع الخ شامل وقوله من تصور وجوده أي وجوده مصادقه وكذا قوله أو تعدده كاعلت (قوله ولا يتبع الخ) مرتبط بقوله إلا أن المانع الخ وتعبيره ظاهر وان قال بعضهم كان عليه أن يأتي بقاء التفرع (قوله وحده) لأحاجة اليه (قوله هو المانع من التعدد) كان مقتضى الظاهر أن يقول هو المانع من الوجود أو التعدد ليسا مصادقه ولعل النسبة في اقتصاره على ذلك أن كون مجرد تصور مدلول الشيء وحده هو المانع من وجوده لا ينافي (قوله أن الكلي الخ) فيه اظهار مقام الانحصار ولعل النسبة انه لو اشترتوهم انه ضهر الحال والشأن وليس كذلك (قوله اما أن لا يوجد الخ) تنقسم الكلي الى هذه الاقسام الثلاثة لتقدم من المناطق لخاص المتناثرين منهم وقوله واصل واحد من هذه الثلاثة الى قسمين كأشاره بقوله وعلى واحد من هذه الاقسام الخ (قوله كبحر من زئبق) بكسر الزاي وسكون الهجمة وكسر الباء وقعهما كافي القاموس وبحث في التفسير بذلك والجمع بين الضدين بان موضوع الكلام المغرد وهو مكران يحجب بان التشبيه مامس على انهما مغردان على القول باشتراط أن تكون أجزاء المركب مادية لا ليس لكل منهما الأجزاء مادية وحده صوري لان الاول بهرمقيد بكونه من زئبق والثاني جمع مقيد بكونه عين ضدين (قوله كالبحر بين الضدين) انما كان ذلك غير ممكن لانه لو أمكن لا يمكن اجتماع النقيضين مع انه محال ضرورة وذلك لان البياض مثلا يستلزم لاسوداوه وتنفض سوادها فواجب البياض والسواد انهم اجتماع كذا يؤخذ من كلام بعضهم وهو مقتضى أن استحالة الجمع بين الضدين غير ضرورية قال بعض المحققين وفيه نظر لا يخفى (قوله انما يمكن فيه التعدد) أي الى ما يمكن التعدد في مصادقه فاجاروا التجرد وتنطلق بالتعدد والكلام على تقدير مضاف (قوله حتى تشعشع الاقان) أي غثلى شعاعا والا فان جمع أفق وهو ناحية السماء (قوله عقلا ونقل) أي من جهة العقل والنقل أو حال كونه عقلا ونقلها (قوله وانها جل وعلا هو المنفرد الخ) مستغنى عنه بما قبله (قوله لهذه المعاني) أي لما صدقها (قوله من جهة مجرد تعقلها) أي من جهة تعقلها المجرد عن اعتبار البرهان القائم عليها فاضافة مجرد لما بعده من اضافة الصفة للوصف واطافة جهة لما بعده للبيان (قوله من برهان آخر) لأحاجة الى الوصف باعتبار قولنا من البرهان اكان أولى (قوله وتعدت الخ) كالأستدلال على التعديل قبله (قوله والتعدد) من عطف المألوف على اللازم (قوله حين ضلوا) ظرف لقوله ولم يتبعهم ويحتمل انه ظرف لاعتقادهم الشك (قوله وحده) لأحاجة اليه (قوله الى ما انتهت افراده) أي الى ما وجدت له افراد متناهية وقد ادرج في هذا القسم ثلاثة أقسام الاول ما لا يوجد له الاثنان الافراد المتناهية التي وجدت بالفعل كالشوك وبما يوجد له افراد غير متناهية بمعنى انها تعدد شيئا فشيئا لا لا بد كنعمة الله تعالى وبما يوجد له افراد أكثر متناهية كالانسان والحيوان ونحوهما كالاسد وهذا الضيق تعلم رده مناقشة بعضهم في التشبيه بالانسان والحيوان ونحوهما بان المراد أن الكلي له افراد كلها موجودة متناهية وهذا لا يوجد في ذلك اذ لو سلم أن المراد ذلك فقط لزمن أن التسليم غير حاصر لخروج القسمين الآخرين (قوله والى عالم فناء) أي الى ما وجدت له افراد فناء لكونها لأول لها اذ هي قديمة بالنوع عندهم (قوله كالزمان والحركة) يقتضى أن الحركة غير الزمان وقديري ذلك خلاف طريق مذكور في كتب التوحيد وجعل بعضهم العطف في ذلك للتفسير وقد برزت مادة

من ضلوا عن برهان استحالة اشتركا فيها والتعدد وبالجهة انما قدح في إطلاق الكلي أن يكون مجرد تعقل المدلول وحده ما من التعدد كافي زبد وحمرو غير فلو أمأ الكلي الذي وجد من افراده كثير هو ينقسم الى ما انتهت افراده كالانسان والحيوان ونحوهما عند أهل الحق والى عالم فناء كالزمان والحركة وغيرهما عند الفلاسفة الثلاثة يهودايت الاول لها

كبحر من زئبق والى ما لا يمكن كالبحر بين الضدين والذي وجد من افراده فرد واحد فقط ينقسم الى ما يمكن فيه التعدد كالثمن فانها كلى وضعت للبحر السواى المقتضى انها زبادى وجد من افرادها الحقيقة الافرد واحدهم امكن أن يشترطه سبعانه من افراد هذه الحقيقة مثلما كثر من افراد التبع حتى تشعشع الاقان بكثرة ضوء الشمس تشتت لا يستطيع معه التصرف حاد ويصغر معه على شي عادة فيجان المولى اللطيف الخبير الى وفى الرحمن الرحيم والى ما لا يمكن فيه التعدد أصلا كالأله والملائكة والرازق والمهي والمبيت ونحوها فانها لا تقاها الكلية لا يتبع مجرد تعقل المدلولاتها من التعدد لانه قام البرهان اللفظى عقلا ونقل على استحالة وجود مدلولاتها الغير مولانا تيار لثوبها وانها تجعل وعلا بالمفرد جمعياتها وحده وهذه الوحدة الواجبة عقلا ونقل لا هذه والمعاني لا تنقدح في اطلاق الكلي تعاليا لان الوحدة لم تعرف من جهة مجرد تعقلها وانما عرفت من برهان آخر وقد تعقلت جاهلية العرب والمبتدعة هذه المعاني ولم يتبعهم تعقلها من اعتقاد الشرك والتعدد فيها

المنطقة

الحق ومن اعتقده فهو كافر ولكن
المانع من محته ليس مجرد تعقل
مدلول الزمان أو الحركة
ومجرد ما بل المانع من محته
البراهين القطعية التي دلت
على استحالة حوادث لا أول لها
فهذه أقسام الكلّي بحسب
التقسيم العقلي وإذا عرفت أن
معنى الكلّي هو الذي لا يمتنع مجرد
تعقل مدلوله من صدقه على
كثيرين عرفت أن الجزئي
مقابل وهو الذي يمتنع مجرد
تصور مدلوله من صدقه على
كثيرين كزبد وجرو ونحوهما
من الأعلام الموضوعة لتخصيص
لا قبيل التعدد ثم الكلّي ينقسم
أيضاً إلى قسمين متواطئ
ومشكك فالمتواطئ هو الكلّي
الذي استوى في أفراده ولم
يتفاوت فيها بقوة ولا ضعف
كالإنسان والحيوان فان
أفرادهما لا يزيد بعضها على
بعض حقيقة أنسانية
ولا حوائية وما يقع بين أفرادهما
من التفاوت في أمر خارج عن
حقيقتها والمشكل هو الكلّي
الذي اختلفت أفراده بالقوة
والضعف كالبيض والوداد
ونحوهما فلان بياض الجنس
أقوى من بياض الدراج ونحوه
وسواد الثور أقوى من سواد
التوب ونحوه وأما الجزئي فتنسب
إلى قسمين ما وضع لتخصيص في
إخراج عن الزمن كزبد ونحوه
وبعض علم شخصي وما وضع
لحقيقة باعتبار تشخيصها في
الزمن كاسماء ورسمي علمي جنس
وتدبري رائي تقسيمي الجزئي إلى
هذين على اختصاص الجزئي

المناطق بالتشمل بذلك على مذهب الفلاسفة فأخذ من ذلك بعضهم أن هذا القسم لا يتحقق له عند أهل
الحق ولذلك قال المؤلف هذا القسم الخ ومثل له الشيخ الخ في شرح السلم بصفته تعالى الوجودية قال
فقد دل الدليل على أن لها أفراداً موجودة ولا نهاية لها واستحال وجودها لانهاية لها فثبتت في حق
الحوادث ولم يجد هذا القبيل لأحد اه وهو يتشمل صحاح وأما تشميل الشيخ الإسلام في شرح إيساغوجي
بنعمة الله تعالى فعبه نظر لأن السلام في ما وجد له بالفعل أفراد لانهاية لها ونعمة الله ليست كذلك
أزماً وجد منها بالفعل متناه قطعاً وقولهم نعمة الله لا تنهاه ليس بذلك المعنى بل معنى أنه لا يحد
منها أفراد محددة أفراداً لا لانهاية له كنهتم (قوله وهذا القسم باطل الخ) قد عرفت أن هذا
السلام ناسم اقتصار جميع المناطق على التشمل بحاصل به المؤلف وقد ظهر أن القسم نفسه ليس
بباطل وإنما الباطل الممثل به المبنى على كلام الفلاسفة (قوله بل المانع من محته البراهين القطعية)
قد تشككت بتقريرها وبأنها كتب التوسيد (قوله فهذه أقسام الكلّي الخ) لوحده ما مضى (قوله
عرفت أن الجزئي مقابل) أي لانه لا ثالث غير ما بل القيمة ثنائية وإذا كان كذلك ففي علم أن أحد
القسمين كذا وكذا علم أن الآخر مقابله (قوله وهو) أي ذلك المقابل (قوله مجرد تصور مدلوله) أي
تصور مدلوله المجرد عن ملاحظة دليل (قوله من الأعلام) احتز بذلك عن الضمائر ونحوها فانها كانت
على ما بدأ في إدخال في الأعلام العلم بالثقله فان قيل المانع من صدقه على كثيرين لم يمتنع من مجرد تصور
بل من الاشتار أجيب بأن الاشتار بمنزلة الوضع المانع من ذلك بعد الاشتار لم يمتنع من مجرد
تصوره كان المانع منه في العلم بالوضع لم يمتنع من مجرد تصور (قوله لا قبيل التعدد) صفة لبيان
الواقع (قوله ينقسم أيضاً) أي كما انقسم إلى الأقسام الستة المذكورة (قوله ولم يتفاوت الخ) عطف
تفسير (قوله بقوة ولا ضعف) أي ولا يتصورها كالأولوية وعدمها أو لا قديمة كما يأتي بيانه (قوله فان
أفرادهما الخ) الأنسب بما قبله أن يقول فإنهما مستويان في أفرادهما ولم يتفاوتا في قوة ولا ضعف
لكنه استثنى عن ذلك بالذم (قوله في حقيقة أنسانية ولا حيوانية) الأضافة للبيان (قوله وما يقع بين
أفرادهما الخ) فرضه به دفع ما قد يقال كيف يصح التشميل بهما لتواطئ مع أنه يقع بين أفرادهما
تفاوت بنظر ورقة وحسن وقع وعلم وجهي الخ غير ذلك وحاصل الدفع أن هذا التفاوت ليس في المسمى
ولما هو في أمر خارج عنه وتو لا يضر إلا لو كان في المسمى (قوله بالقوة والضعف) أي أو بالأولوية وعدمها
أولاً لا قديمة وعدمها وقد مثل المؤلف للتفاوت بالقوة والضعف ومثال يختلف بالأولوية وعدمها
الوجود فانه في واجب الوجود أولى منه في الممكن ومثال يختلف في الأقدمية وعدمها الوجود أيضاً فانه
في واجب الوجود أقدم منه في الممكن لا يفتل حقيقة الإنسان في آدم أقدم منها في غيره فليز أن يكون
من المشكك لا نقول هذه الأقدمية بالزمان وهي غير معتبرة في التشكيك كذا يؤخذ من القسط
مع زيادة من عبد الحكيم (قوله وأما الجزئي الخ) مقابل لقوله في صدر العبارة أما الكلّي فهو اللفظ
المفرد الخ ولو أخراً فقدم من الكلام على معنى الجزئي الخ هنا وقال وأما الجزئي فهو اللفظ المفرد الذي
يتم الخ وينقسم إلى قسمين الخ لكان أنسب بالاعتبار فيمكن أن يجعل مقابل لمحدود والتقدير أما الكلّي
فقد عرفت أنه ينقسم إلى قسمين فتمثل (قوله باعتبار تشخيصها) خرج باسم الجنس كاسم فانه
وضع للعقبة من غير اعتبار ذلك بقرائن دلت على ذلك وقيل انوضع المفرد المنتشر فيكون هو المنتشر
وهل اعتبار التشخيص في علم الجنس على سبيل أنه قد أوجز تردد في ذلك الشيخ مع في الآيات وقوله في
الزمن يقتضي أن استعمال علم الشخص في الفرد يحتاج إلى وضع للعقبة باعتبار تشخيصه في الزمن وهذا
فرد متمش في الخارج (قوله وأن أضمار الخ) عطف لازم على ملزم وقد سوي المؤلف في ذلك
بالنسبة للضمائر والموصولات وأسماء الأشارات على ما قاله السعد من أنها كانت وضعا جزئيات
استعمالاً وخرافاً للقبض وهو أن جزئيات وضعا واستعمالاً كما هو مقرر في محله (قوله ونحوهما)
له المشتقات فانها كانت وضعا جزئيات استعمالاً (قوله في أصل وضعا) أي في أصل هو وضعا

بالعلم وأن الأسماء والموصولات وأسماء الأشارات ونحوها ليست جزئيات لأنها في أصلها كلية

ويسمى هذا جزئيا حقيقة قيا هو
اما على شخص ان تشخص مصاد
خارجا كزبد اما على جنس ان
تشخص ذهنا كاسماء و يطلق
الجزئي ايضا على كل ما اندرج
تحت كلى ويسمى هذا جزئيا
اضافيا وهو اعم مطلقا من
الجزئي الحقيقي

يعنى أن هذا الجزئي وهو الذى
يتمتع تصور مصادم من صدقه
على كثير من معنى اصطلاحهم
الجزئي الحقيقي وانه ينقسم الى
علم شخص وعلم جنس وقد سبق
بيانهما في شرح النص الذى
قبل هذا والجزئي يطلق أيضا
على كل مفهوم منسدرج تحت
كلى سواء كان كلى نفسه جزئيا
حقيقيا أو كليا فاصدق على
الانسان بهذا الاعتبار الثاني
انه جزئى لانه يندرج تحت كلى
ل تحت كليات كثيرة فيندرج
تحت الحيوان وتحت الجسم
تحت الجوهر وتحت الموجود
تحت المعلوم وتحت الممكن وغير
ذلك فهو جزئى بهذا الاعتبار
الثاني وليس جزئيا حقيقيا لانه
لا يتمتع تصور مصادم من صدقه
على كثير من والجزئى بالاعتبار
الثاني يسمى الجزئى الاضافى
وهو اعم مطلقا من الجزئى الحقيقي
أى الجزئى الحقيقي فرد من
أفراد لانه يصدق عليه وعلى
الكلى الذى اندرج تحت كلى
فيلزم على هذا أن كل جزئى
حقيقى فهو جزئى اضافى لانه
لا بد أن يندرج تحت كلى لانه
لا يخلو عما أن يكون موجودا

فلاضافة البيان (قوله عقلا) أى بالعقل (قوله بواسطة أمور صاحبها) أى كالأشياء الحسية فى
اسم الإشارة (قوله ويسمى هذا) أى الجزئى المتكسّم وهو ما يتم تصور من صدقه على كثير من
وقوله جزئيا تقدم أنه نسبة للجزء وهو الكلى وقوله حقيقة نسبة للحقيقة لانه ليس بالنسبة لتفصيل
بالنظر لحقيقته وذات مرتبة اليه الكلى الحقيقي وهو ما كانت كلياته بالنظر الى حقيقته (قوله وهو)
أى ذلك الجزئى قول و يطلق الجزئى أيضا على ما يطلق على الذى يتم تصور من صدقه على كثير من وكان
عليه أن يزيد قد لا يفيد أن هذا الإطلاق قليل (قوله على كل ما اندرج الخ) أى لو كان فى نفسه كليا
كاسم صرح به (قوله ويسمى هذا) أى الذى اندرج تحت كلى وقوله اضافيا أى بالاضافة الى غيره
ويقابه الكلى الاضافى وهو ما اندرج تحت غيره معنى بذلك لان كلياته بالاضافة لما اندرج تحت (قوله
وهو) أى هذا الجزئى وقولوا اعم مطلقا أى محو ما مطلقا فيجوز ان يندرج فى محو زيد ويندرج الاضافى فى محو
الانسان كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله يعنى أن هذا الجزئى الخ) لما شتم كلاً ما على ثلاثة
أشياء تبعه ذلك الجزئى جزئيا حقيقة قيا نسبة الى علم شخص وعلم جنس وإطلاق الجزئى على كل ما
يندرج تحت كلى بين ذلك بقوله يعنى أن ان اعتبر قوله ويسمى هذا جزئيا اضافيا وقوله وهو اعم
مطلقا الخ كانت خمسة امكنه لم يجعل ذلك مما سيطرت عليه العناية (قوله فى شرح النص) أى
المتمسوس وهو كلاً ما فى المتن (قوله سواء كان) أى ذلك المفهوم المنسدرج (قوله فيصلى الخ) مفرع
على قوله و يطلق على كل مفهوم الخ بواسطة التعميم (قوله بهذا الاعتبار الثاني) أى الذى هو إطلاقه
على كل مفهوم اندرج تحت كلى (قوله لانه يندرج الخ) أى به للتوضيح لمساكن الفاعلة أن
المفرع عليه على التفرع ويحتمل وهو الاظهار انه على تفصيله على ما قبله (قوله بل تحت كليات)
اضرابا تتناول المبادئ هذه الكليات ما شمل الاجناس والاعراض العامة فالثلاثة الاولى اجناس وما
بعدها اعراض عامة وذلك بعبرون عن الجوهراته اعلى الاجناس (قوله فيندرج تحت الحيوان
الخ) فترجع الى قوله بل تحت كليات وفرايت بها على الترتيب بل تقدم بعضها على بعض اذ لو كان
مراعيا للترتيب تقدم الممكن على المعلوم وكذا قوله وغير ذلك لان المعلوم هو اعمها (قوله وغير ذلك) أى
كالشيء والحدث والمذكور (قوله فهو جزئى بهذا الاعتبار الثاني) أى بمعنى التصريح به قبل لاجل
مابعده (قوله لانه لا يندرج الخ) لتعليل لقوله وليس جزئيا حقيقيا (قوله أى الجزئى الحقيقي الخ) تفسير
بالأثر والافسكان مقتضى الظاهر أن يقول أى يطلق عليه وعلى الكلى الذى اندرج تحت كلى فوجه
(قوله لانه) أى الجزئى الاضافى وقوله عليه أى على الجزئى الحقيقي (قوله ويلزم على هذا) أى على كون
الجزئى الاضافى اعم مطلقا من الجزئى الحقيقي (قوله لانه) أى الجزئى الحقيقي وقوله لانه لا يخلو أى من
أحدى الحالتين المقصبتين بقوله اما ان يكون الخ (قوله وليس على كل جزئى الخ) هو ربطه بقوله ويلزم على
هذا أن كل جزئى الخ فهو من جهة التفرع فلا حاجة لقوله لماسرقت الخ الآن يقال أى به للتوضيح أو
تعميل للعلية (قوله فائدة) المراد منها هنا الاضافات المخصوصة المبالغة على المعاني المخصوصة وهى فى اللغة
مما سقت منه من علم أو مال أو غيرها وفى العرف المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انما اغترت بتوحيته
وخرج من هذه الجنبية ثلاثة أمور الغاية والغرض والعلية الباعثة فان الاولى هى تلك المصلحة من حيث
انها طرف الفعل والثانية هى من حيث انما مطلوبة لتفاهل من الفعل والثالثة هى من حيث
انها باعثة لتفاهل على الفعل وبذلك تعلم أن الاربعة متحدة بالاذات مختلفة بالاعتبار ولكن الاولين اعم
مطما من الآخرين لان أفرادها معاً في الفعل وفى طرفة و ليس مطلوباً ولا باعثة ككثرة وجوده من
حرف بفرقاً (قوله اعلم ان دين على معقولين) أى سواء كانا كلياتين أو جزئيتين أو أوجدهما كلياً أو جزئياً
أما الكليات فيجوز بينهما على من النسب الأربع وأما الجزئيات فلا يكون بينهما الاثنان وكذا بين

أو بعد ما كان موجودا أن كان موجودا اندرج تحت الكلى الذى هو الموجد وان كان معلوما اندرج تحت الكلى الذى هو المعلوم الكلى
وليس على جزئى اضافى جزئيا حقيقيا لما عرفت قبل هذا فى الانسان (فائدة) اعلم أن كل معقولين لا بد أن يكون بينهما ماحدى

ثبت أربع وهي التباين والمساواة والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص (٥١) من وجه وبه ان المقولان

الكلّي والمجزئي ان لم يكن جزئي الفلك الكلّي والا كان بينهما العموم والخصوص المطلق (قوله نسب أربع) اعترض بان النسب ست بزاد التناقض والفرادى واجب بانه مكنت عن التناقض لانه عقده باباياتي واما الترادف فادخله في المساواة لانه اراهم اما يشبهه فان قيل كلامه في المقولين والترادف ليس فيه الا معقول واحد اوجب بان المقول من أحد الترادفين غير نفسه باعتبار كونه معقولا من الآخر فهو انما يحد الفلك لكنه مختلف بالاعتبار (قوله رعي التباين) وضابطه ان يختلف مفهومهما ومساوئتهما وذلك لا يتجه معان البتة وقوله والمساواة وضابطها ان يفقد احداهما ففقد اختلافهما مفهومهما وذلك لا يفترقان البتة وقوله والعموم والخصوص المطلق وضابطه ان يجمعا ويفترقان من طرف واحد وقوله والعموم والخصوص من وجه وضابطه ان يجمعا ويفترقان بغير تقييد من الطرفين وقد تكفل المؤلف بمبيان ذلك بالامثلة فزاد الله تعزى (قوله المطلق) أي غير المقيد بوجه وتقديم أنه راجع للعموم الذي هو صفة أحد الطرفين والخصوص الذي هو صفة الآخر وقوله من وجه أي دون وجه آخر وتقديمه أيضا انه راجع لكل منهما (قوله وبه ان المخصص) أي في هذه النسب الأربع وقوله ان المقولين الخ ذكره في ثلاثة احوال لكن الثالثة تصدق بمحالفين فذلك مع أخذ النسب الأربع معاذرك (قوله البتة) أي قطعوا الاضع فيه قطع العموم وتفاوت ولا (قوله فهم المساواة) أي كما ثبت أحدهما في ذات ثبت فيها الآخر كما يؤخذ عار ومن تفسيره المتباين مجاباتي (قوله من أحد الطرفين) أي وهو العام (قوله ولا يوجد الاخر دونه) نفس له وقوله فقط (قوله كالانسان والاسود) أي لانهما يجمعا معان في نحو العبد الاسود وينفرد الانسان في نحو العبد الابيض وينفرد الاسود في نحو النعم (قوله ومثاله الحيوان مع الانسان) أي لانهما يجمعا معان في نحو زيد وينفرد الحيوان في نحو الفرس ولا ينفرد الانسان في شيء (قوله ان المساواة بين الخ) وذلك كالانسان والناطق فنقبض الاول لانسان والثاني لناطق ولان هذين النقبضين متساويان اذ كل ما ثبت أحدهما ثبات ثبت لها الآخر وذلك لانه كالثابت لانسان ارتفع انسان وكلما ارتفع انسان ارتفع ناطق وكلما ارتفع ناطق ثبت لناطق فينتج انه كالثابت لانسان ثبت لناطق ولانه كالثابت لناطق ارتفع ناطق وكلما ارتفع ناطق ارتفع انسان وكلما ارتفع انسان ثبت لانسان فينتج انه كالثابت لناطق ثبت لانسان (قوله لا يكونان متساويين) أي لانهما في كماله متساويين لكان المتباينان نفسهما مقسومين كما يعلم عار مع أن الفرض انهما معانيان هذا خلف وقوله ولا بينهما عموم وخصوص مطلق أي لا لو كان بينهما ماذك لكان المتباينان نفسهما بينهما ماذك على التماس كس كما يعلم مجاباتي مع أن الفرض انهما متباينان هذا خلف أيضا وجب فتدفع ان يكون بينهما اما التباين أو العموم والخصوص من وجه كما اشار به بقوله وانما يكون الخ (قوله كالانسان والناطق) هذا غشيل للتباينين الاصيلين فنقبض الاول لانسان والثاني لناطق ومعلوم ان هذين النقبضين التباين وقوله كالانسان والحيوان هو تمثيل للتباينين الاصيلين ونقبض الاول لانسان والثاني حيوان وتظاهر هذين النقبضين بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجمعا معان في نحو الفرس وينفرد الاول في نحو الخمر والثاني في نحو زيد (قوله وكذلك اللذان بينهما الخ) أي تنبضا ههما لا يكونان متساويين لانه لو كان تنبضا ههما متساويين لكانا نفسهما كذلك كما يعلم عار ولا يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه لو كان بينهما ماذك لكان بينهما ماذك هذا على التماس كس كما يعلم مجاباتي فته من ان يكون بينهما اما التباين أو العموم والخصوص من وجه كما اشار به بقوله لا يكون تنبضا ههما الخ (قوله كحيوان ولا انسان) هو غشيل للذين بينهما عموم وخصوص من وجه فنقبض الاول لحيوان والثاني لانسان ولا ريب ان هذين النقبضين التباين وقوله كالانسان والاسود هو غشيل للذين بينهما العموم والخصوص من وجه الاصيلين فنقبض الاول لانسان والثاني لاسود ولا يخفى ان بينهما العموم والخصوص من وجه كما عليه لانهما يجمعا معان في نحو الورق والبياض وينفرد الاول في نحو النعم

ان لا يفترقا البتة أولا يثبت البتة أو يجمعا نارة وبه ان ترى فان لا يفترقا البتة فهم المتساويان كالانسان والذئب وان لم يمتسعا البتة فهم المتباينان كالانسان والجرأ كما وجد أحدهما في ذات انتهى عن الآخر وان كان يجمعا نارة ويفترقان أخرى فاما أ يفترقان من الطرفين أم هي أ يفترقان من واحد منهما الا أ يفترقان من أحد الطرفين فقط ولا يوجد الاخر دونه فان افترق من الطرفين فهم اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه كالانسان والاسود وان افترقا من أحد الطرفين دون الآخر فهم اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه مطلقا لانها صاحب أهم مطلقا لانها يوجد مع صاحبها مع غيره فصاحبها يوجد على صاحبها بترك الافراد التي يوجد فيها هو من صاحبها والذي لا يفترقا صاحبها نفس مطلقا لانها لا يوجد الا مع صاحبها فلا أفراد له زيد على صاحبها بل هو فرد من أفراد صاحبها ومثاله الحيوان مع الانسان وانما المتساويان ابا والمتباينان تنبضا ههما لا يكونان متساويين ولا بينهما عموم وخصوص مطلق وانما يكون بينهما ابا التباين كالانسان والناطق أو العموم والخصوص من وجه كالانسان والحيوان وكذلك اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه لا يكون تنبضا ههما الا متباينين كحيوان

والثاني في نحو العبد الأبيض (قوله فيلزم أن يكون الخ) أي لانه لو كان بين تنقيصيهما المساواة لكان بينهما نفسه المساواة أيضا كما يعلم عامر ولو كان بين تنقيصيهما التباين أو العموم والخصوص من وجه لكان بينهما نفسه ما في كل منهما التباين أو العموم والخصوص من وجه أيضا فلهذا ذكره المؤلف وقوله كذلك أي كالمسلم ما وقوله لكن على التعاكس أي التناقض فالتناقض كان هو الأعم تنقيصه هو الأخص والذي كان هو الأخص تنقيصه هو الأعم كما أشار به بقوله تنقيض الأعم الخ ومثال القديين بينهما عموم وخصوص الأصيلين الحيوان والإنسان فالأول أعم والثاني أخص مطلقا فهما و تنقيض الأول لأحدوان والثاني لإنسان وظاهر أن بين هذين التنقيضين العموم والخصوص المطلق كالمسلمين لكن على التعاكس فالأول هو الأخص مع أنه تنقيض الأعم والثاني هو الأعم مع أنه تنقيض الأخص فيجتمعا في نحو الحجر وينفردا لإنسان في نحو الجار ولا يمكن أن ينفردا للطرف الآخر وهو لأحدوان أدخل مثلث لأحدوان ثبت لا إنسان بخلافه العكس (قوله والكلية ينقسم الخ) من المعلوم أن المراد بالكلية خصوص المفرد وان قلنا أن المركب ينقسم إلى كل واحد جزو في لانه هو الذي ينقسم إلى هذه الأقسام فإلى الكلية العمدة والمحددة والكلية المفردة (قوله هي مبادئ التفرعات) أي التي تنبثق منها التفرعات بقاء وتركب باعتبار مجموعها لا باعتبار أفراد النوع والعرض العام كالم (قوله أن الكلية) فيها ظاهري مقام الأخص وقوله إيمان بكونها منحصصة أنه ينقسم إلى قسمين خارج عن الماهية وغير خارج عنها والثاني ينقسم إلى قسمين ماهويين الماهية بتساها وما هو جزؤها والثاني ينقسم إلى قسمين مساواة ماهية وأعم منها والقسم الأول أعني الخارج عن الماهية ينقسم إلى قسمين مخصص بأفراد تحت حقيقة واحدة وغير مخصص بها فلهذه خمسة أقسام فتأمل (قوله عن ماهية أفرادهم) أهم أن الماهية لها اعتباران ثلاثة أحدها أن تعتبر مصصوبة بالتخصص وتسمى الماهية المخطوطة والماهية بشرط شيئا ثاني أن تعتبر غير مصصوبة بذلك وتسمى الماهية المجردة والماهية بشرط لا شيء ثالثها أن تعتبر لا بشرط شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لا بشرط شيء وهي أهم من الأولىين (قوله تمام ماهيتها) أي ماهيتها بتساها وكذا يقال فيها بعدد الوصفية لاند الأفراد وقوله بحيث الخ تصور بالآدم وقوله لا يكون في حقيقة صكل واحد الخ فيشال حقيقة كل واحد من الأفراد فيها جزء زائد وهو التخصص فلا يصح كون ذلك تمامها بحسب بيان المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية وقوله منها أي من تلك الأفراد (قوله بحيث الخ) تصور بالآدم أو بالآدم (قوله ثم هو) أي الكلية الذي يكون جزء من حقيقة أفرادهم وقوله أماما ولها أي متصدا معها مصادقا مع مخالفتها مفهوما وقوله وأماما أي مطلقا (قوله فهذه ثلاثة أقسام) تفرع على ما تقدم من قوله والثاني إيمان بكون الخ وقوله يعني الأول أي الذي هو غير الخارج مع كونه تمام الماهية وقوله والثاني أي الذي هو غير الخارج مع كونه جزءا من الماهية ومساو لها وقوله والثالث أي الذي هو غير الخارج مع كونه جزءا من الماهية وأعم منها (قوله بحيث حقيقة واحدة) أي بالأفراد التي تحت حقيقة الخ (قوله فهو الخاصة) تعجته بذلك انما هي بالنظر لمجموع الأفراد وأما بالنظر لكل فرد فيسمى عرضا ما عاها الضاحك مثلا خاصة الإنسان عرض عام لا بد من عرض وعكسا (قوله فهذه خمسة أقسام) مفرع على مجموع ما تقدم (قوله فالجنس الخ) الفناء فصحية لا فصاحها من شرط تقديره إذا أردت بيان كل واحد من هذه خمسة فالجنس الخ وقوله مصادق الخ أي كل صليح لا يحمل حلا موطا وقوله على كثيرين في جواب ما هو الخ من الجار بن متعلق بقوله صدق وإنما أفرد الضمير في قوله ما هو مع أنه لا يجاب به إلا عن السؤال من اثنين أو أكثر إشارة إلى جواز أن يقال في السؤال ما هو على التأويل بل بالمد كونه وقوله على كثيرين إنما كان بالباوالتون مع أن المصدوق عليه قد يكون غير ما قل تغلبا للعاقل لشرقه وأورد على التعبير بكثيرين أنه يقتضي أنه بشرط أن يصدق على ستة أنواع أو تسعة فأكثر لثلاثين جمع كثيرا وقل السكرة ثلاثون أقل الجمع اثنتان أو ثلاثة وذلك غير محتمل أو جيب بيان التعبير بذلك من

زم أن يكون بين تنقيصيهما
مطلق كذلك لكن على
ما كس تنقيض الأعم أخص
لنقل تنقيض الأخص أعسم
لنقل بالله تعالى التوفيق من
كل ما ينقسم إلى خمسة أقسام
من النوع والفصل والخاصة
مرض العام

هذه الكلمات الخمس التي هي
عادي التفرعات بقاء وجه
قسام الكلية إليها أن الكلية
أن يكون خارجا عن ماهية
برادها والثاني أما أن يكون
أما ماهية بحيث لا يكون في
حقيقة كل واحد منها جزءا زائدا
عن حقيقة ذلك الكلية وأما
لا يكون ذلك الكلية جزءا من
حقيقة أفرادهم بحيث يكون
هبة على فرد منها هي كسبة من
لك الكلية ومن شيء آخر ثم هو
بما هو لها وأما أعم فهذه ثلاثة
اسم معنى الأول منها النوع
لحقين والثاني الفصل والثالث
لجنس وأما القسم الأول وهو
لكية الخارج عن ماهية أفراد
أما أن يختص بماهية حقيقة
بالحدة أو لاقان اختص فهو
لخاصة أو لافوه والعرض العام
فهذه خمسة أقسام وهي الكلمات
لجنس والله تعالى التوفيق من
لجنس ماسدق في جواب
ما هو على كثيرين

مسامحات المصنفين التي مقتضاها غير هي ادوقه ومختلفين بالحقيقة أي فيها أو بسبب اختلاف الحقيقة
 قالبا. يعني في أربعينية (قوله كيدوان) غثيل لما يصدق في جواب ما هو الخ (قوله لشرح الكلام)
 أي كلامه في المتن (قوله مقدمة) أهم انتهى الأصل صفة بلا نزاع أما من قدم اللازم الذي يعني تقدم
 فنكون بكسر الدال لا غير يعني مقدمة أو من قدم المتعدي فيكون فيها فتح الدال وكسرها تكون ذكر
 ابن عبد الله الخ أن الفتح قليل ثم اختلف قبل نقلت إلى الطائفة المتقدمة أمام الجيش ثم إلى أول على شيء
 وقيل نقلت إلى أول على شيء من أول الأمر وهذا شهر عندهم مقدمة العلم ومقدمة الكتاب والأول
 عبارة عن معان مخصوصة بها يكون الشرع في ذلك العلم على بصيرة كالعرف والموضوع والغاية
 والثانية عبارة عن ألفاظ مخصوصة قدمت أمام المقصود لا ارتباط لها ارتباطا مع ما فيها كذا أشهر
 ويحتج فيه بأن فيه تحكما وللذلك ذهب بعضهم إلى أن كلامهم عبارة عن المعاني وأجيب بأن العلم أهم
 للمعاني فأسبق أن تكون مقدمته كذلك والكتاب أهم للألفاظ فأسبق أن تكون مقدمته كذلك
 فلا تحكم بظاهرائه ليس المراد هنا مقدمة العلم أو ما المراد مقدمة الكتاب (قوله أن السائل) أي
 سؤالا متعبرا عند المناطقة وهو ما يكون عبارة عن كونها يكون معنى وابن وكيفادكم (قوله عن أمر)
 المراد به الجنس فيعمل الواحد والمتعدد مع كونه شاملا لكل الجزئ وهذا التفسير يظهر دخول
 الأقسام التي ذكرها بعد (قوله عن تسمية الخ) التسمية باندلاهم والمصدر يعني اسم الفاعل أي تسمية
 ولو عبره لكان أوضح (قوله واللفظ الموضوع الخ) هذا انما هو بالنظر لاصطلاح أهل هذا الفن
 والافعال بالنظر للغة يجوز السؤال عما هو المميز وبأي من الحقيقة وذلك السكا أي أن يسأل عما
 شرح الاسم أي يبين مفهومه تحموا العتقا أي ما هو هو ما هو من الوصف تحموا بآي ما هو صفة أكرم
 أم يحيل مثلا وهذا لا يعترض به على المناطقة لانهم انما أرادوا بيان أصله وأصحتها عندهم وهو
 السؤال عن تمام الحقيقة وإنما ذكر فروهون لعنه الله على سيدنا موسى جوابا بالعصا حيث قال رب
 السموات والأرض الخ يصدق قول فروهون لما ربا بالعالين حتى نسبته إلى الجنون لكونه يعلم أن ما
 موضوعه السؤال عن الحقيقة ولم يفهمه نكتة عدول سيدنا موسى عن الحقيقة إلى الصفات وهي الإشارة
 إلى أنه لا يسئل عن حقيقة المولى وإنما يسئل عن صفاته حتى أشار إلى جنونهم بقوله رب انصرف
 والمغرب وما يدين جان كنتم ترون وهذا كله ظاهر في الموجود أو المعلوم فيقال عنه بما يطلب
 معرفة مفهومه لا حقيقته لان المعلوم لا حقيقته (قوله ثم السائل عن تمام الحقيقة الخ) أي وما
 السائل من المميز فقد يسأل عن المميز الذاتي وقد يسأل عن المميز العرضي فالسؤال عن المميز متخصر
 في هذين القسمين وأصله أن المراد بتمام الحقيقة ما يعتمام حقيقة المفرد وتمام حقيقة المشتركين اثنين
 فصاعد البكون كلامه شاملا للأقسام كلها (قوله عليها) جار مجرور متعلق بما بعدهم كذا الجار
 والمجرور بعده (قوله ما بقي من الأقسام) أي للسؤال عن حقيقة متخصر وكلها أو كلين أو أكثر
 أو متخصر وكلها أو كلين أو أكثر أو متخصر كذلك وقوله الممكنة له آخر ذلك عن السؤال
 عن شخص وكله متغنى الحقيقة كرهوا الإنسان فان ذلك لا يمكن لان الجواب عن النقص بالأجمال
 وعن الكل بالتفصيل (قوله ما هو زيد) ما من استفهام مبتدأ وهو غير منفصل خبره والجملة خبر
 مقدم وزيد مبتدأ مؤخر هذا هو الأظهر في الأعراب والمعنى عليه زيد أي شيء حقيقته ومثل ذلك وقال
 فيها بعد (قوله مثلا) لا يخفى أنه لا يخفى عنه قوة مثال لا اختلاف وزيد ما فتأمل (قوله وما جواب
 هذه الأسئلة) مقابل لمخوفه ملاحظ قدره هذا بيان الأسئلة (قوله المسؤل عنها) انما هي ذلك
 لا شعار بأن العلة في هذا الاعتراض هي السؤال عن الحقيقة أخذ من القاعدة الشهيرة من أن تعليل
 الحكم يقتضي بؤن بعلمه ما منه الاشتقاق يدل ذلك قوله فيها بعد اذن الحقيقة نسأل (قوله اما
 اجمالا أو تفصيلا) التخصيص فيها يتم بالخلاف بلعني بما لا اجمال أو بالتفصيل ويدل ذلك قوله فيها
 بعد واما الجواب بالتفصيل (قوله فالاجمال الخ) الغاء فصية وماضه أن الاجمال في ثلاثة أقسام

مختلفين بالحقيقة كيدوان

ينبغي أن تقدم قبل التمر
 لشرح الكلام مقدمة أهم
 السائل عن أمر تارة يسئل عن
 تمام حقيقته وتارة يسئل عن
 تمسكه عن شيء التيسر به واللفظ
 الموضوع السؤال عن تمام الحقيقة
 لفظ ما هو الموضوع السؤال عن
 التيسر لفظه أي ثم السائل عن
 تمام الحقيقة قد يسأل عن حقيقة
 متخصر وقد يسأل عن حقيقة
 كلي وعلى كذا التفسيرين فأما
 يسأل عن واحد أو عن متعدد
 فهذه أربعة أقسام عليها تنك
 أصحاب هذا العلم ومنها فهم
 ما بين من الأقسام الممكنة مثلا
 السؤال عن حقيقة متخصر
 ما هو زيد عن حقيقة شخص
 ما هو زيد ومجرور وعن حقيقة
 كلي واحدا ما هو الإنسان وعن
 حقيقة كلي متعدد ما هو الأناس
 والفرس وأما جواب هذه
 الأسئلة فلا بد أن يكون ببيان
 الحقيقة المسؤل عنها اجمالا
 أو تفصيلا فالاجمال اذا كان
 السؤال

من نفس أو أشخاص أو من نفس أو عن نفس وكل
 إن شاء الله يكون الجواب أعم
 في السؤل عنه فإن السائل إذا
 سأل ما هو من نفس أو أشخاص
 نوع الذي هو حقيقة هذا
 شخص أذن الحقيقة سأل ولا
 يحد أن النوع أعم منه فقد
 ارت حقيقته يد أعم من ذاته
 فكذلك حقيقة كل شخص أعم
 من ذاته فإن ذاته إنما تخص
 موارض تعرض لحقيقته زائدة
 إليها يقع الجواب أيضا أعم
 من السؤل إذا كان السؤل من
 متعدد وان لم يكن عن متشخص
 هو قوله ما الإنسان والفرس فإن
 لسائل ما هذا انقسام من عام
 الحقيقة المشتركة بينهما فلا
 يجب ذلك الحقيقة بان يقال
 هما الحيوان فقد يجب عباد
 أعم من كل واحد منهما ولا يجب
 في ذلك أبدا إلا بالجنس الأقرب
 إليهما وأما الجواب بالتفصيل
 فأنما يكون إذا وقع السؤل عن
 كل واحد نحو ما الإنسان
 فحياب بتفصيل أجزاءه
 مطابقة أو متضادة لا يقي
 بها شيء قال هو الحيوان
 الناطق وهذا الجواب هو الحد
 التام وإنما هو مضاف إلى جوابه
 فهو هذا السؤل كالسؤل عن
 شخص أو الأشخاص لانه كما
 احتل عندهم ان يكون السائل
 قصد إلى السؤل عن تفصيل
 حقائقها احتل أيضا ان يكون
 قصد إلى السؤل

والتفصيل في قسم (قوله عن نفس الخ) أي أو نحو ذلك كما إذا كان عن كليات أو عن شخص وكلين
 إلى غير ذلك (قوله أو أشخاص) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وحينئذ) أي وحين إذا كان
 الجواب بالاجمال (قوله قد يكون الخ) قد يقع التصديق ولو قال وحينئذ فالجواب أعم الخ لكان أولى
 (قوله فإن السائل الخ) تطيل ليكون الجواب أعم من السؤل عنه (قوله فأنما يجب الخ) مقتضاه
 انه لا يصح الجواب بالحقيقة المشخصة بان يقال حيوان ناطق متشخص وهو كذلك على ما نقل عن
 الشيخ المولى لان الجرف لا يحد قال بعض المحققين ويجب فيه مجال وهو كما قال (قوله الذي هو حقيقة الخ)
 أي سيقته النوعية لا الشخصية بل ذاتها على ذلك الشخص (قوله أذن الحقيقة الخ) تطيل لقوله
 فأنما يجب الخ (قوله ولا شأن أن النوع الخ) مرتبط بقوله فأنما يجب الخ وإنما أظهر للفصل وقوله
 عنه أي من هذا الشخص (قوله فقد صارت الخ) مفرغ على ما قبله وكان لا يظهر ان يفرغ على قوله
 بعد فان ذاته الخ وكان الأولى ان يقول فقد ظهر ان حقيقة زائدة الخ (قوله أعم أم من ذاته) تفسير
 للتشبيه (قوله فان ذاته الخ) لتعليل لقوله وهكذا الخ وقوله بعوارض أي كاطول والقصر والساد
 واللباس إلى غير ذلك (قوله زائدة عليها) أي على تلك الحقيقة (قوله ويقع الجواب الخ) كان مقتضى
 الظاهر ان يقول عطف على ما تقدم وإذا قال ما هو الإنسان والفرس فانه يجب بتمام الحقيقة المشتركة
 بينهما ولا شأن له أعم منهما لانه سأل فإذا أحبب ذلك بان يقال الخ لان سأل ذكره فيه تكرر وقوله أيضا
 مقدمة من تأخير (قوله وان لم يكن الخ) غاية في السؤل فأنما يجب عباد والمغنى سواء كان هذا السؤل
 عن كل أو عن متشخص ولو قال وان لم يكن متشخصا بسقاط الجارو ويكون غاية في المتعد لا كان أظهر
 (قوله نحو قوله الخ) فتبيل للسؤل عن المتعدد الكلى المأخوذ غاية (قوله ما هنا) أي في هذا المثال (قوله
 تلك الحقيقة) أي التي هي المشتركة بينهما قوله بان يقال الخ تصويروا الجواب (قوله بما هو أعم من كل
 واحد منهما) كان الأنسب ان يقول بما هو أعم منهما لان الكلام فيها هو أعم من السؤل لا فيها هو أعم
 من كل من جزئية (قوله ولا يجب في ذلك) أي في السؤل عن متعدد وقوله إلا بالجنس الأقرب إليهما أي
 الذي هو تمام الحقيقة المشتركة بينهما كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس وكالجسم بالنسبة للإنسان
 والجرف فالمراد الأقرب إليهما معا كالمثال الأول أو إلى مجموعهما كالمثال الثاني لأن الجسم ليس
 الاقرب للإنسان إذا الاقرب إليه الحيوان كما لا يخفى (قوله وأما الجواب بالتفصيل الخ) مقابل لقوله فيما
 مر قال لاجل الخ وكان الأنسب بان يقول وأما التفصيل الخ (قوله مطابقة) أي بان يقال هو جسم
 ناطق حساس متحرك بالأرادة متفكر بالقوة (قوله أو متضادة) أي بان يقال هو حيوان ناطق كما أشار له
 بقوله فيقال الخ فهو قاصر على التفصيل التقني ولم يشمل أو التمايز بان يقال هو ناطق لكون ذلك
 معطوف على قوله فيجب بتفصيل الخ ولولا فيقال هو الجسم الناطق الحساس المتحرك بالأرادة المتفكر
 بالقوة أو يقال هو الحيوان الناطق لوفى بالمراد فتأمل (قوله وهذا الجواب) أي الذي هو الجواب
 بالتفصيل (قوله وأما الجواب بالاجمال الخ) غرضه ان يجب من ما قد يقال لم أجاب في أجوبة الالاسئلة
 المارة وتوصل إلى جواب هذا السؤل وحاصل الجواب انما لا يحتل في ثلث الالاسئلة ان السائل قصد
 السؤل عن الحقيقة المقصدة وانه قصد السؤل عنها مجتمعة وكان من عاينهم يقتصر عن على أقل
 الاحتمالين تكفيها فتصير على الاجمال بخلاف هذا السؤل فانه لا يجتمع فيه الالاسئلة قصد من
 الحقيقة المقصدة فلذلك أنما يجاب به مفصلا (قوله لانه كما احتل الخ) يؤخذ منه انه اذا قامت قرينة
 على انه قصد السؤل عن تفصيل الحقيقة أوجب بالتفصيل ولا مانع منه (قوله عندهم) أي عند علماء
 هذا الفن (قوله إلى السؤل) المعاصي الفعل المذكور بالي لانه منه معنى توجه وقوله عن تفصيل
 حقائقها أي حقائق تلك الأشخاص ولو قال عن تفصيل الحقيقة لكان أشمل فتأمل (قوله أيضا) أي
 كما احتل انه قصد إلى السؤل عن تفصيلها وكان الأولى دفعه لانه ينبغي عن تفسير بالكف في قوله كما

احتمل الخ لكنه قد يفتني به تأكيده (قوله عما يتبع له الحقيقة الخ) أي عما يترتب عليه من غيرها وكان مقتضى الظاهر أن يقول عن أجمالها أي عما يجمعه وهم أبدأ الخ ليكون على كل من الاستحسان السؤال عن الحقيقة فيوافق ما يرميه فم سبق من أن السؤال عن الحقيقة حيث قال أذعن الحقيقة سؤال ووافق أيضا ما مر من أن ما موضوع السؤال من الحقيقة لأن المميز كما يقتضيه كلامه فيخالف ما قدمه (قوله عما الظاهر) أي عما لا يسهو من ما يترتب من العوارض أي كالشيء ولا إلى غير ذلك مما لم يتخص به شخص دون شخص (قوله وليها) أي جعلها ملتبسة عليه بغیرها (قوله وتكون الخ) في قوة التعليل للاحتيال الثاني فكان قاله وأما احتمال أنه قصد السؤال عما يتبعها له من ذلك لكن عند معلومة الخ (قوله وهم أبدأ الخ) أتى بذلك لدفع ما روي على ما ذكره من أنه لما احتل السؤال هذين الاحتمالين كان الأول أن يجاب بالتفصيل لأنه أقوى وأشئ (قوله في هذا الباب) أي الذي هو باب الجواب وقوله يقتضون الخ أي طلب الاختصار ولو قال يقتضون على أقل الأختاليين تكلفا كما كان أظهر كما تقدمت الإشارة إليه (قوله والضرورة) أي على الضرورة فهو قوي عما قبله وذلك لأن الضرورة أنص من الحاجة أذهي الحاجة الشديدة (قوله فلذا أجيب الخ) أي على الاحتمال بأنه قصد السؤال عن تفصيل الحقيقة يعني أنه إذا أجيب في السؤال عن زيد مثلا بالإنسان وهو يجعل حقيقة لغيره أن يسأل عما يتألفان يقال ما لا الإنسان ويجاب عنها بان وقال هو حيوان ناطق أو هو جسم نام الخ (قوله عن ذلك) أي عن المزدك من الحقيقة أو عن السؤال المفهوم من الفعل والحاصل أي الذي تحصل عما سبق (قوله في ثلاثة أقسام) الأول الجواب بالحد والثاني الجواب بالجنس والثالث الجواب بالنوع لا يقال الجواب بالحد كالحیوان الناطق يرجع الجواب بالنوع كالإنسان لأنه حده فكان ينبغي أن يقول في قسمين لا نقول لما تغاير بالاجمال والتفصيل لا يتما خلا بها التعدد باعتبار ذلك (قوله عن واحد كل) يجوز أن يقال ما هو الإنسان (قوله ولا يكون حالة التعدد) هذا مستغنى عنه عما قبله وإنما أتى به لتوضيح (قوله وهو الجواب بالحد) يجوز أن يقال هو حيوان ناطق (قوله عن كلين) بدل عما قبله وقوله يختلفان الحقيقة يجوز أن يقال ما هو الإنسان والفرس فيقال في الجواب حيوان (قوله أو شخصين) يجوز أن يقال ما هو زيد وهذا الجار فيقال في الجواب حيوان (قوله أو شخص وكل) يجوز أن يقال ما هو زيد والفرس فيقال في الجواب حيوان (قوله كذلك) أي يختلف الحقيقة وهو راجع لكل من قوله أو شخصين وقوله أو شخص وكل (قوله ولا يكون عن مجرد) مستغنى عنه عما قبله أيضا (قوله وهو الجواب بالجنس) أي كالحیوان في الجواب عن الأسئلة السابقة كلهم (قوله عن مجرد شخصين) يجوز أن يقال ما هو زيد (قوله أو شخصين) أراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا ما به. وذلك يجوز أن يقال ما هو زيد وهو مجرد وما هو زيد وهو مجرد بكر (قوله أو شخصين) يجوز أن يقال ما هو الزنجي وقوله أو شخصين يجوز أن يقال ما هو الزنجي والتركي والجرجي فيقال في جواب ذلك كله إنسان (قوله كذلك) أي متحد الحقيقة (قوله وحده الخ) ظاهره أن التعيين راجع للاصناف فقط مع أن الأسهل أنه يجعل راجعا لصفة أيضا (قوله أو مع الشخصين) يجوز أن يقال ما هو الزنجي وزيد وقوله أو الشخصين أي أو مع الشخصين يجوز أن يقال ما هو الزنجي وزيد وهو مجرد وبكر (قوله) فتقولنا الخ لوقال علمت أن قولنا الخ أو نحو ذلك لكان أظهر (قوله ما صدق جنس) فيه سمع لأن الجنس إذا هو ما ينفذ وأما مدق فهو طائفة لما بعده لكن لما كان الموصل وصلته كالشيء الواحد جعلها جنسا (قوله يخرج الخ) أما الفصل والحاشية فلا يمتدحها بل لا يصح أن في جواب ما هو وإنما يصح أن في جواب أي هو كاسيا زيدا وأما العرض العام فلا يمتدحها بل لا يصح أن في الجواب أصلا أي عن السؤال بما أو أي الذي الكلام فيه فلا ينافي أنه يضيء جواب كنهه يجوز أن يقال كنهه زيد فتقول جميع مثلا لكن هذا غير معتبر عند المناطقة كلهم (قوله الفصل مطلقا) أي سواء كان قريبا كالناطق للإنسان أو بعيدا كالجناس له وقوله والحاشية مطلقا أي سواء كانت خاصة جنس كالشيء الحيوان أو خاصة نوع كالضاحن

عما يتبع له الحقيقة عما الظاهر
من العوارض وليسها عليه
وتتكون الحقيقة عند
معلومة لو ردت عما الظاهر
من العوارض وهم أبدأ في
هذا الباب يقتضون في
الجواب على قدر الحاجة
والضرورة فلذا أجيب السائل
بشيء يجعل حقيقة لغيره أن
يسأل عن حقيقة تأليف الجواب
عن ذلك والحاصل أن الأسئلة
بما هو وان كثرت فبما هو مخصص
في ثلاثة أقسام جواب لا يكون
الأذا كان السؤال عن واحد
كل ولا يكون حالة التعدد وهو
الجواب بالحد وجواب لا يكون
الأذا كان السؤال عن متعدد
كلين يختلف الحقيقة أو شخصين
أو شخص وكل كذلك ولا يكون
عن مجرد وهو الجواب بالجنس
وجواب لا يكون عن السؤال عن
مجرد شخص أو شخصين متعدد
الحقيقة أو شخص أو أصناف
كذلك وحدها أو مع الشخصين
أو الشخصين المتفق جميعها في
حقيقة واحدة وهو الجواب
بالنوع الحقيقي وإذا فهمت
هذه المقدمة فتقولنا في حد
الجنس ما صدق جنس وقولنا في
جواب ما هو يخرج الفصل
مطلقا والحاشية مطلقا والعرض
العام وقولنا على كثيرين

لكن مع غيبة كون ما لما يقال لها من تمام حقيقة المسؤل عنه فاندفع ما قبل من أن هذا يقتضي
 أن مجرد كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة يدل على أنه تمام المشترك وليس كذلك لأنه قد يكون مقولا
 على ذلك وليس تمام المشترك كأن يقال الإنسان والفرس جسم تام (قوله فلا يكون الخ) مغرور على
 كونه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة (قوله والابن الخ) أشار بذلك إلى دليل الخلف وهو
 إثبات المدعي بإبطال نقيضه فالمدعي هنا عدم كونه تمام حقيقة بعضها ونقيضه كونه تمام ماذ كر
 الاذمة مباينته لغیرها الاذمة لها كونه ليس مشتركين حقيقة تن كاشا بذلك بقوله والا الخ (قوله
 وهذا خلف) يضم الخا بمعنى الكذب والباطل وبفتحها معنى انه ينفق أن يرى خلف الظهر واعم
 الاشارة فانه لم يسم كونه مشتركين حقيقة وإذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو مباينته لغيرها
 وإذا بطل ماذ كر بطل ما أدى اليه وهو كونه تمام حقيقة بعضها وإذا بطل هذا ثبت المدعي لانه نقيضه
 (قوله والامر يمكن الخ) أي كائنت ماذ كر وقوله وهذا أي كونه لا يجاب به في السؤال الخ (قوله وهذا
 هو النوع الخ) التمهيد فانه على ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله وأما
 النوع الخ) يقال لما قبله فكان قال أما النوع الحقيقي فهو المعروف بما سبق (قوله فهو الكلي الخ)
 بخاتبة النوع الحقيقي من وجهين الاول عدم تقييده بكونه مقولا على متفقين بالحقيقة الثاني تقييده
 بكونه مندرجات تحت جنس آخر والا ول هو وجه كون النوع الإضافي عاما والثاني هو وجه كونه خاصا
 وعلى عكس ذلك النوع الحقيقي (قوله وبينه الخ) كان الأنسب فيه الخ بقاء التفرع مع أخذ ما من
 كلامه في الشارح (قوله يجتمعان الخ) بيان لقوله وبينه وبين النوع الحقيقي الخ وقوله في النوع
 السافل أي كالإنسان مسمى بذلك لانه سفل مما فوقه من الأنواع ووجه اجتماعهما فيه أنه يصدق
 عليه تعريف على منهما فانه يصدق عليه أنه صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة
 ويصدق عليه أيضا أنه كلى مقول على كثيرين في جواب ما هو وقد ندرج تحت جنس (قوله
 في النوع البسيط) أي كالنقطة مسمى بذلك لبساطته وعدم تركبه ووجه انفراد النوع الحقيقي فيه
 أنه يصدق عليه تعريفه دون تعريف الإضافي فانه يصدق عليه أنه صدق في جواب ما هو
 على كثيرين متفقين بالحقيقة ولا يصدق عليه أنه كلى مقول على كثيرين في جواب ما هو وقد
 ندرج تحت جنس لانه لا جنس له والا كان مركبا وهو خلاف الفرض كاستياني في الشارح (قوله
 في الجنس السافل) أي كالجوان مسمى بذلك لانه سفل مما فوقه من الاجناس وقوله والمتوسط أي
 كالجم مسمى بذلك توسطه بين العالي والسافل ووجه انفراد النوع الإضافي فيها أنه يصدق
 عليها تعريفه دون تعريف النوع الحقيقي فانه يصدق على كل منهما أنه كلى مقول على كثيرين
 في جواب ما هو ولا يصدق عليه أنه صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو (قوله
 نقولنا الخ) أفتا فلا فصاح لا للتفرع وقوله احترازنا في بعض النسخ بالرفع وهو ظاهر وفي بعضها
 بالنصب على أنه مفعول مطلق محذوف هو الخبر والتقدير احترازنا في اعتبارنا احترازنا الخ ويحت فيه بان
 الاجناس لا يؤتى بها الاحتراز وانما يؤتى به للدخول وأجسامان الجنس محذوف والتقدير اللفظ
 الكلي الخ لكن برأه لا حاجة للاحتراز من ذلك لان سابق الكلام في الكلي وبعضهم يريد بالخروج
 بالجنس الخروج عنه بمعنى عدم دخوله فيه لكنه تسمع في العبارة (قوله فليس نوع) تفرع على
 ما قبله (قوله احترازنا من الحد) فيه ما من أن الكلام في المفرد وهو مركب فلم يدخل حتى يحتاج
 للاحتراز عنه (قوله فلا يقال الخ) أي وان كان مساويا للنوع وهو تفرع على ما قبله (قوله عن
 الفصل وانما خص) والعرض العام تقدم وجه ذلك (قوله والصنف) قد يقال لا حاجة لخراج
 الصنف بذلك نظرا لوجه بقوله المندرج تحت جنس فانه يندرج تحت النوع الآن يقال هو مندرج
 تحت الجنس بواسطة اندراج تحت النوع المندرج تحت الجنس وقد يقال لا يعترض بالمتأخر على
 المتقدم (قوله مثلا) مستغنى عنه بالكاف كالا يعني (قوله فانه كلى الخ) فوجه للاحتراز عنه
 لكن محط قوله لكن لا في جواب الخ (قوله اذ لو شئت الخ) تعليل لقوله لكن لا في جواب الخ يعني أنه

فلا يكون تمام حقيقة بعضها
 والابن غيرها فلا يكون
 مشتركين حقيقة وهذا خلف
 والامر يمكن تمام حقيقة على فرد
 من أفراد على الافتراءه تعين
 أنه لا يجاب به في السؤال بما هو
 الا من متعدد ويختلف بالحقيقة
 وهذا ظاهر والله تعالى التوفيق من
 وهذا هو النوع الحقيقي
 وأما النوع الإضافي فهو الكلي
 المقول على كثير في جواب ما هو
 المندرج تحت جنس وبينه وبين
 النوع الحقيقي عموم وخصوص
 من وجه يجتمعان في النوع
 السافل وينفرد النوع الحقيقي
 في النوع البسيط وينفرد النوع
 الإضافي في الجنس السافل
 والمتوسط

يعني أن النوع الحقيقي هو
 المعروف بما سبق وأما النوع
 الإضافي فانه ماذ كرنا فقولنا
 الكلي احترازنا من الشخص
 فليس نوع وقولنا المقول على
 كثير احترازنا من الحد فلا يقال
 فيه في الاصطلاح نوع وقولنا
 في جواب ما هو احترازنا من الفصل
 والخاصة والعرض العام والصنف
 كالجنس مثلا فانه كلى مقول
 على أفراد كثيرة لكن لا في
 جواب ما هو اذ لو شئت عن بعض
 أفراد ما هو لا يجيب بالنوع
 الذي هو الانسان لا يصنفه الذي
 هو الانبياء وقولنا المندرج تحت

جنس

اذ استل عن بعض افراد النجى كان قبل زبما هو واجب بالنوع لا بالصفة كان يقال هو انسان ولا يقال هو نجى (قوله يخرج الجنس العالى) اى لانه لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شئ كما ذكره بقوله وهو الذى لا جنس فوقه (قوله كالجوهر) اى بناء على جديته واماعلى القول باناه عرض عام لما تحتها وهو مذهب الفلاسفة كانه سدئى معبد عن نسخ الحلال فالجنس انما هو الجوهر والصوره فان قيل رد على وجه جنسها الى ان فوقه ما هو اعلى منه كاشئ والحادث والمذكور كروايب بان هذه السام تجعل ايزا لما هيبة من الماهيات لم تكن من الجنس الذى الكلام فيه وادخل بالكاكف العرض فانه جنس مالى لانه لا جنس فوقه وتحتة الا جناس التى هى المقولات التسع الا شئ يماها ان شاء الله تعالى (قوله ويخرج الجنس المنفرد) اى لانه لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شئ كما ذكره بقوله وهو المالى الخ (قوله كالعقل) الكفى استغصامة وقوله عند بعضهم اى وعن من يقول بانه جنس لا نوع مختلفة بقصور لانها ما بان كلام الجوهر والعرض ليس جنسها لانه ليس بجوهر ولا عرض بل هو مجرد بنا على ان العالم اقسام ثلاثة جوهر وعرض ومجرد وثلاث الانواع هى العقول المشرقة التى انشئت بالحكمة وبيان مذهبهم قع انهم يقولون ان المولى تبارك وتعالى علة فى وجود العالم وانه تعالى لكونه واحدا لاكثر فبه وجه لم ينشأ عنه الا معلوم واحد وهو العقل الاول ثم احدث هذا العقل هيولى الفاعل الاطلس اى الخالى عن الكواكب وهو المسمى فى لسان المشركى بالعرش واحدث ايضا صورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك الثوابت اى الكواكب التى لا تستر وهو المسمى فى لسان الشرع بالكرومى واحدث ايضا صورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك زحل وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك المشتري وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك المريخ وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك النجم وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك الزهرة وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك عطارد وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل هيولى فلك القمر وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل العناصر الاربعه اعنى الماء والنار والهوا والتراب فاختلطت ونهأت فقبول الصور المختلفة وهذا هو العقل الفيض المسمى المدير للعالم الكون والقصد والمراد بالثاني خلع العنصر صورته وبالاى الباسه صورته عنصر آخر كقطع عنصر النار عن صورته النارية والباسه الصورة القريبة فان قيل اذا كان مذهبهم ان الواحد الذى لاكثر فبه لا ينشأ عنه الا معلول واحد فكيف ينشأ عن من العقل المذكورة الامور الاربعه السابقة مع كونه واحدا اوجب بانه وان كان واحدا بالذات لكنه متعدد بالاعتبار فان له اعتبارات اربعة الاول اعتبار اسكانه ذاته والثاني اعتبار حله بهذا المكان والثالث اعتبار كونه راجعا لغيره والرابع اعتبار حله بهذا الجوب ولا يخفى بطلان هذه المقالات وما فيها من النقولات واثار بقوله عند بعضهم الى ان فيه اضطرابا فقبول ذلك انه نوع تحتها اشخاص مختلفة بالخواص المشخصة فلما عليه مثال الجنس المنفرد متعدد كالمشرواله فجاباني (قوله ويخرج ايضا النوع البسيط) اى لانه لم يندرج تحت جنس اذ لا جنس فوقه والا كان من كبا وهو خلاف الغرض (قوله وهو) اى النوع البسيط (قوله كالنقطة) هى نية النقط وهو كم لا يقبل القسمة الا طولا يختلف على من السطح والجسم التعلين فان الاول يقبل بطول لا عرضا والثاني يقبل بطول لا عرضا وعفا وبيان ذلك انما اذا وضعت جزه فردا بلصق جوهر فرد آخر قام بهما امتداد وهو المسمى بالنقط فاذا وضعت جزه من آخرين بلصقها قام بالجمع امتداد وهو المسمى بالسطح فاذا وضعت فوق هذه الخواهر اربعة جواهر اخرى قام بالجمع امتداد وهو المسمى بالجسم التعلين واما الجسم الطبيعى فهو اسم لجهة تلك الجزا هر وهذا كله كما قاله شيخنا عند الحكمه واما عند المتكلمين فان النقطة اسم للجوهر الفرد والنقط والسطح والجسم من الجوهر المر كى وادخل بالكاف الوحدة وهى نهاية الواحد خطأ وفسره (قوله واذا عرفت هذا النوع الاضافى) اى وحسد النوع

يخرج الجنس العالى وهو الذى لا جنس فوقه وتحتة الا جناس كالجوهر ويخرج الجنس المنفرد وهو المالى فوقه ولا تحتة جنس كالعقل عند بعضهم ويخرج ايضا النوع البسيط وهو الذى لا جنس فوقه وهو مقول على افراد متفئة بالماهية كالنقطة واذا عرفت هذا النوع الاضافى عرفت ان عينه وبين النوع الحقيقى وهو اخصوصا من وجه

كذلك أنه فيتمتعان في النوع السافل المسمى بنوع الأنواع وهو الذي لا نوع تحته وفوقه الأنواع الاضافية كالانسان فانه نوع حقيق لا يقال
الا على أفراد متفقة بالمسألة وليس تحته نوع (٦٠) وانما تحته الانقسام كيدوعمر ونحوهما والاصناف كالزنجي والصليبي ونحوهما

وقال فيه ايضا نوع اضافي
لاندرجته تحت جنس الحيوان
وبغيره يتفرّد النوع الحقيقي في
النوع البسيط كالنقطة فانه ليس
باضافي لعدم اندراجته تحت جنس
كالتقدم والازم تركبه والغرض
انه بسيط هذا نظير يتفرّد النوع
الاضافي في الجنس السافل وهو
مالا جنس تحته وفوقه الاجناس
كالحيوان فانه نوع اضافي
لاندرجته تحت جنس الجسم
الجلوهري وليس بنوع حقيقي
انه ليس مقولا على أفراد متفقة
المسألة في جواب ما هو يتفرّد
ايضا النوع الاضافي في الجنس
المتوسط وهو ما فوقه جنس ونحته
جنس كالجسم فانه نوع اضافي
لاندرجته تحت الجلوهري وليس
نوعا حقيقيا لانه جنس لما تحته
(فائدة) قد صرحت من بيان
ذكرنا النوع السافل والجنس
المتوسط والسافل تعدد مراتب
الجنس والنوع الاضافي ولا شذوذ
لهما كذلك امام اقسام الجنس
اربعة الجنس العالي وهو
ايضا جنس الاجناس وهو ما
جنس فوقه ونحته الاجناس
كالجلوهري والجنس المتوسط وهو
ما فوقه جنس ونحته جنس
كالجسم فان قوة جنس الجلوهري
ونحته جنس الحيوان والجنس
السافل وهو ما لا جنس تحته
وقوة الاجناس كالحيوان فانه
ليس تحته جنس وانما تحته
الأنواع الحقيقية المقولة على

الحقيقي وكان الاولى التصريح بذلك لان معرفة النسبة بينهما انما تنوع على معرفة حد كل منهما (قوله
كذلك كانه) أي في المتن (قوله فيتمتعان الخ) بيان لقوله ان بيته وبين النوع الخ (قوله بنوع الأنواع)
معي بذلك لانه نوع لكل من الأنواع التي فوقه مع كونه لا نوع تحته (قوله كالانسان) تمثيل للنوع
السافل وقوله فانه نوع الخ توجيه للقول بذلك (قوله والاصناف) معطوف على الانقسام (قوله
ويقال الخ) مرطبا بقوله فانه نوع حقيقي وقوله فيه أي كونه وقوله ايضا أي كائنا لانه نوع حقيقي (قوله
لاندرجته الخ) علة لقوله ويقال الخ (قوله جنس الحيوان) الاضافة للبيان وقوله وبغيره أي كالجسم
الناسي ومطلق الجسم (قوله فانه ليس الخ) تعطيل لقوله ويتفرّد الخ والشعير على النوع البسيط
وقوله لعدم اندراجته الخ علة للتعطيل (قوله والازم الخ) أي والابان كان مندرجا تحت جنس لزم
تركبه من ذلك الجنس ومن غنى عيظه وقد اشار بذلك لاسبيل الخلف وهو اثبات المدعي باطل
نقيضه كالم المدعي هنا لعدم اندراجته تحت جنس ونقيضه اندراجته تحت الازم له تركبه كما
ذكر بقوله والازم الخ (قوله هذا خلف) اسم الاشارة فائدة لتركبه واذا بطل ذلك بطل ما أدى
اليه وهو اندراجته تحت جنس واذا بطل ذلك ثبت المدعي لانه نقيضه (قوله فانه نوع الخ) تعطيل
للقبول بالحيوان الذي انفرّد فيه النوع الاضافي وقوله لاندرجته الخ تعطيل للعلة (قوله جنس
الجسم) الاضافة للبيان وقوله وليس بنوع الخ مرطبا بقوله فانه نوع اضافي وقوله لانه ليس الخ تعطيل
لقوله وليس الخ (قوله ويتفرّد ايضا) أي كما انفرّد في الجنس السافل (قوله وهو ما فوقه جنس
ونحته جنس) المراد بالجنس في الشقين ما يشعل المتعددا لخصوص جنس واحد فاذي وفوقه متعدد
كالناسي فان قوة الجسم والجلوهري الذي تحته متعدد كالطلي الجسم فان تحته النامي والحيوان (قوله
فانه الخ) توجيه للقول بالاندرجته في النوع الاضافي وقوله لاندرجته الخ علة للتعطيل (قوله لانه
جنس الخ) تعطيل لقوله وليس الخ (قوله من بيان ذكرنا) الاضافة للبيان ولوقال من ذكرنا باسقاط
بيان لكان أولى (قوله تعدد مراتب الخ) أمالوجه معرفة ذلك في الجنس فقطاهر وأمالوجه معرفته
في النوع الاضافي فهو ان قوله السافل يشعر بان هناك نوعا غيره وعلم من كلامه ان النوع الحقيقي
لا مراتب له لاحتماله ان يكون النوع الحقيقي فوقه نوع حقيقي آخر والازم ان يكون النوع الحقيقي
جنسا وهو باطل (قوله ولا شذوذ) أي مراتب الجنس والنوع الاضافي وقوله كذلك أي متعددة
وبحث فيه بان ذلك فائدة لذلك بعد قوله قد صرحت لان المعرفة لا تكون الا مطابقة الواقع واجيب بان
المعرفة عند أهل هذا الفن مطلقة الادراك ولوانا في الواقع وجبته فيكون ذلك فائدة وهي انها كذلك
في الواقع (قوله وسعي ايضا) أي كما يسمى بالجنس العالي وقوله جنس الاجناس مسمى بذلك لانه جنس
لكل ما كان تحته من الاجناس مع كونه لا جنس فوقه (قوله والجنس المتوسط) معطوف على قوله
الجنس العالي (قوله وهو ما فوقه الخ) تقدم ان المراد بالجنس في الشقين ما يشعل المتعددا فلا تعقل
(قوله فان فوقه الخ) ظاهره عدم اعتبار النامي مع انسانيته ذكره فكان الانسب بما سأتى ان يقول
ونحته جنس النامي والحيوان (قوله والجنس السافل) معطوف على قوله الجنس العالي (قوله فانه
ليس الخ) توجيه للقول بالحيوان والجنس السافل (قوله وفوقه الاجناس) معطوف على قوله
وانما تحته الأنواع (قوله والجنس المنفرد) معطوف على قوله الجنس العالي (قوله ومثاله متعدد)
أي على التحقيق فلا نافي قوله بعد وقد مثل الخ لانه خلاف التحقيق (قوله اذا الاجناس الخ) تعطيل
لقوله ومثاله متعدد والمراد الاجناس التي ليس فوقها جنس كاهو ظاهر (قوله عشرة) أي التي هي

أفراد متفقة بالمسألة كالانسان والغرس ونحوهما وفوقه الاجناس كالجسم والجلوهري والجنس المنفرد وهو
مالا جنس فوقه ولا جنس تحته ومثاله متمم اذا الاجناس التي تفرق بغيرها القلاسة عشرة.

المقولات العشر المنطوقة في قول بعضهم

الجوهر الكم كين والضاف متى • أن ووضع أن ينقل فلا

فالجوهر هو المقول على كل ما قام بنفسه بسيطا كان أمرا كجواهر الكم هو المقول على كل عرض يقتضي
القسم في جهة فقط وهو الخاطئ أو في جهتين وهو السطح أو في ثلاث وهو الجسم العلوي والكيف هو
المقول على كل عرض لا يتوقف تعمله على تعقل غيره ولا يقتضي القسم ولا عدمه لأنه يخرج بالقياس
الأول ما يتوقف تعمله على تعقل غيره كالأزرق لا يقتضي الثاني ما يقتضي القسم وهو الكم ما يقتضي
عدمه وهو النقطة والوحدة ودخل بالقياس الأخير العلم بأنه وإن اقتضى القسم أن تعلق بالتركيب نحو
زيد قائم وعدمه أن تعلق بالبيس نحو زيد لكن لا يقتضي ذلك ذاته بل باعتبار المعظم والاضافه
المقولة على كل نسبة لا تعقل إلا بالنسبة إلى نسبة أخرى معقولة بالنسبة إليها كالأزرق لا يقتضي الثاني ما يقتضي
المقول على حصول الشيء في الزمان متى بذلك لأنه يستل عنه متى والآخر هو المقول على حصوله في
المكان متى بذلك لأنه يستل عنه بيان والوضع هو المقول على الهيئة التي تعرض له بسبب حصول النسبة
بين بعض أجزائه مع بعض وبسبب حصصها بين أجزائه والأمور الخارجية هي جهة فوق وتحت مثلا
كالاتكاه والنعوذ والمك هو المقول على كون الشيء محاطا بشئ آخر ينقل باثقاله كالنقص والتعمم
والفعل هو المقول على تأثير الشيء في غيره مادام يترتب فيه كالسبح والتبريد والانفعال هو المقول على
تأثير الشيء من غيره مادام يتأثر كالسبح والتبريد وقد أشار بعضهم لهذه المقولات بالقبول لها
في قوله

زيد المقول إلا الأزرقين بذلك • فينبه بالأمس كان مشكي

بيده غصن لواء فالنوى • فهذه عشر مقولات سوى

وهذه الأمور قد أفردت التأليف فن أراد مزيد الكلام عليها فليظفها (قوله وكلها تحتها جنس)
أي وينشأ فلا يصح أن تكون منفردة (قوله ولا عدمه) غير محتاج إليه هنا (قوله بناء على
جنسيتها) أي بناء على القول بأنه جنس وأن الجوهر ليس جنسا كأمروقه واختلاف الخ عطف على
على معقول (قوله وأما اعتبار الخ) مقابل لقوله أما اعتبار الجنس الخ (قوله كافي الجنس) تفسير
لقوله أيضا (قوله ويسمى) أي النوع السافل وتقدم وجه نسبته بذلك (قوله فالنوع الخ)
الفاصلية (قوله مثلا) مستثنى عنه بالكاف (قوله فانه ليس الخ) توجيهه للتبديل (قوله وهو)
أي الجنس العالي وقوله وليس نوعا أي ذلك الجوهر وقوله إذا جلس فوقه تغل لقوله وليس الخ (قوله
والفرس) كان الأولى اسقاطه لأن الكلام في الأنواع المترتبة وما ذكره الإنسان في مرتبة واحدة
(قوله فاما) أي هذه الثلاثة وفي نسخة فانهما بضم التثنية وعليها فالإنسان والفرس قسم
وتنوعهما قسم (قوله المتعقبات الخ) راجع للأنثى قبله (قوله وهو الذي فوقه نوع وتحت نوع) المراد
بالنوع في الشق ما يشتمل المتعدد كأمروقه نظيره في الجنس (قوله فان على واحد منهما فوقه أنواع) غير
ظاهر بالنسبة للجنس النائي إذ ليس فوقه الأنواع وأصله هو مطلق جسم وقوله وتحت أنواع غير
ظاهر أيضا بالنسبة للجسم الحيوان إذ ليس تحت الأنواع السافل وهو الإنسان والفرس ونحوهما وأما قوله
تحت الحيوان الإنسان الخ فنه نظر لما مر من أن الكلام في الأنواع المترتبة (قوله فانه) أي الجسم
النائي (قوله وكذا الجسم الخ) لا حاجة لذلك لتعريفه قبل فلو قال تحت الجسم النائي الحيوان
الخ لكان أولى (قوله ومثله الخ) أي على التعقبات كالتقدم في ظهوره وقوله أيضا مقدمة من تأخر
(قوله وقد مثل له أيضا) أي كمثل الجنس المنفرد (قوله واعلم أن كافي النوع الخ) محصية أن كل
جزء يدخل في قوام الجنس الأعلى كالجواهر أو في قوام النوع الأعلى كالجسم يدخل في قوامها وتحتها لأن
الأعلى مقوم لما تحتها ومقوم المقوم وليس كل جزء يدخل في قوام الأسفل يدخل في قوام الأعلى لأن
الأسفل ليس جزء من الأعلى نعم بعض أجزاء الأسفل تدخل في قوام الأعلى وكل قسم انقسم إليه
الأسفل كالحيوان ينقسم إلى ناطق وسافل ونحوهما انقسم إليه الأعلى كالجسم لأن الأسفل فرد من

وكلها تحتها جنس وغيره التي
دليل على وجوده ولا عدمه
وقد مثل لهذا الجنس المنفرد
بالعقل بناء على جنسيتها واختلاف
أفرادها فالقوله لا بالخصوص وأما
مراتب النوع الإضافي فاربعة
أيضا كافي الجنس وهي النوع
العالي والسافل وسمي نوع
الأنواع والمتوسط والمنفرد والنوع
العالي هو الذي لأفوقه
وتحت الأنواع كالجسم مثلا فانه
ليس فوقه إلا الجنس العالي وهو
الجوهر وليس نوعا الشق إلا جنس
فوقه وتحت الأنواع كالجسم
النائي والحيوان والإنسان
والفرس ونحوهما والنوع
السافل هو الذي لأفوقه
فوقه والأنواع كالإنسان والفرس
وتحتها فاما الأنواع فتتبادل
الانقسام والاضافه المتعقبات
في الماهية وفوقها الأنواع
الإضافية كالحيوان والجسم
النائي والجسم بالطلاق والنوع
المتوسط وهو الذي فوقه نوع
وتحت نوع كالحيوان والجسم
النائي فان كل واحد منهما فوقه
أنواع وتحت أنواع تحت الحيوان
نوع الإنسان والفرس وغيرهما
وفوقه الجسم النائي فانه نوع
من مطلق الجسم ومطلق الجسم
نوع من الجوهر وكذا الجسم
النائي نوع متوسط لأن تحتها
الحيوان وأنواعه وفوقه الجسم
المطلق الذي هو نوع من الجوهر
والنوع المنفرد الذي لأنواع
فوقه ولأنواع تحتها ومثله أيضا
متعدد وقد مثل له أيضا العقل
على مذهب من يرى اختلاف
أفراده بالخصوص لا بالعقل
واعلم أن كل ما يتقدم به الأعلى

الاعلى والقاعدة أن أقسام الفرد من شئ أقسام من ذلك الشئ وليس كل قسم انقسم اليه الاعلى كالقسم
ينقسم الى تام وغيره ينقسم اليه الاسفل كالحيوان لان الاعلى ليس فردا من الاسفل حتى تكون أقسامه
أقسامه من غير انقسام الاعلى ينقسم اليه الاسفل تأمل (قوله جنسا كان أو نوعا) تعميم في
الاعلى (قوله من غير عكس) أى كل فلابد ان ينعكس جزئيا كاعلمته بما هو (قوله لان الاعلى الخ)
علمه لقوله ان كذا ينقسم به الاعلى الخ وذلك كالحيوان فإنه من الانسان لتركبه من الحيوان والناطق
(قوله بلا عكس) أى مطلقا لا كذا جزئيا فلا يكون الاسفل جزء من الاعلى أبدا والا لزم تحقيقه بدون
لان الجزء يصدق بدون الكل (قوله من غير عكس) أى كل فلابد ان ينعكس جزئيا كما يعلم مما سبق
(قوله بلا عكس) أى ليس الاعلى فردا من الاسفل وليس كل قسم انقسم اليه الاعلى انقسم اليه الاسفل
بل بعض ما انقسم اليه الاعلى ينقسم اليه الاسفل كما يؤخذ مما قلناه من شئ شئنا عن شرح التسمية (قوله
والفصل الخ) عرفه بتعريفه لعل لان كلامهم ما قد قلناه من المناطقة وكذا يقال في الخاصة (قوله في
جواب أى ما هو) زاد غيره في ذاته وفائدته تعيين أن السؤال عن المميز الذي يخلافه قبل هذه الزيادة
فانه كان محتملا لان يكون عن المميز الذي وان يكون عن المميز العرضي وذلك قال الفري السؤال

بأى شئ هو ان قديني ذاته فمن المميز الذي وان أطلق فمن المميز المطلق وان قصدني عرضه فمن المميز
العرضي (قوله كالناطق باعتبار الخ) أى فانه من هما الصادق عليها في جواب أى ما هو فان قيل ماهية
الانسان حيوان ناطق ولا معنى لصدق الناطق عليها الا بصحة المعنى الحيوان الناطق ناطق وهو اخبار
بما هو اجيب بان فرض الكلام أنه صادق علم في جواب السائل وهو لا يعلم أنه ناطق وانما يعلم أنه
حيوان فصم الصدق نظر لذلك لانه حينئذ ليس اخبارا بما هو ولا ننظر لكون ماهية شاملة لكل منهما
واعلم أن الناطق غير الانسان عاشارته في الجنس اتفاقا وعن غيره بناء على القول بأنه لا يكون مقولا

على ذلك الغير وأما على القول بأنه يكون مقولا عليه فلا يخبر عنه وذلك كالملازمة فليست حيويا
لأنها لا تفوق كليتها ناطقة أفاده القضي (قوله قولا) هو مقول مطلق القول وقوله ذاتيا يستعمل
أنه نسبة للذاتي لتعلقه به كإفادتهم الشافعي ونسبة للشافعي ويحتمل أنه نسبة للذات لتعلقه به بواسطة
تعلقه بالذاتي (قوله ما ذكرنا) أى من كل من التعريفين (قوله فقولنا الخ) الفاعل لا يصح
وقوله يخرج النوع الخ بحث فيه بما تقدم من أن الجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه كاستخراج
وأجيب بما مر من أن الجنس محذوف والتقدير كل جزء من الماهية الخ ووجه ارجاعه لذلك أن النوع غام
الماهية لا يرزها وكلام من الخاصة والعرض العام خارج منها لا يرزها (قوله يخرج الجزء المادى)
فيه أن الكلام في الكل وحيد فلا حاجة لتراجع ذلك فكان الأولى أن يجعل قوله الصادق عليها
نوعة لما بهداه لكن المؤلفه نظر لطلوع الجزء فلما كان صادقا بالجزء المادى نظر لذلك أن يرجعه بقوله
الصادق الخ (قوله فانه) أى السقف وقوله جزء منه أى من البيت وقوله لا يصدق عليه أى لا يصدق
السقف على البيت فالصغير المسترفق والبار زائفة فلا يصح ان يقال البيت سقف (قوله فلا
يسمى الخ) نتيجة ما قبله (قوله فانه جزء من الماهية صادق عليها) ان قلت كون الجنس جزء من الماهية مع
كونه مقولا عليها غير مقول لان الجزء متقدم على الكل في الوجود من اعني الذهني والخارجي والعمول
لا بد ان يكون متقدما مع الموضوع في الوجود انما رجي قلت جاب عن ذلك السعدانية ليس المراد أنه
جزء من الماهية وصادق عليها من حيثية واحدة بل المراد أنه جزء منها من حيث اشتراط أن لا يدخل
فيه الفصل ولا شأن أنه متقدم عليها من هذه الحشية وصادق عليها من حيث أنه لا يشترط فيه ذلك فهو
جزء منها باعتبار وصادق عليها باعتبار آخر مثلا الحيوان ان أخذ شرط أن لا يدخل فيه الناطق فهو
جزء من ماهية الانسان وان أخذنا هذا الشرط فهو صادق عليها وانظر هل يأتي مثل هذا الاشكال
والجواب في الفصل أيضا (قوله لكن لا يحصل الخ) هو محط التوجيه (قوله بل في جواب الخ)
اضربا تنافيا (قوله عند الشرح الخ) طرف القوله بل في جواب الخ (قوله في السؤال) متعلق بالشركة

جنسا كان أو نوعا بقوم به ما تحته
من غير عكس لان الاعلى جزء
منه بل بعكس وكل ما ينقسم
اليه الاسفل ينقسم اليه الاعلى
من غير عكس لان الاسفل
وأقسامه أفراد لما فوقه بلا
عكس وباقه تعالى التوفيق من

والفصل جزء الماهية الصادق
عليها في جواب أى ما هو كالناطق
باعتبار ماهية الانسان وان
شئت قلت وهو الكل المقول
على الماهية في جواب أى ما هو
قولا ذاتيا

هذا القسم الثالث من الكلمات
انفس وهو الفصل وحقيقته
ما ذكرنا في الاسفل فنقولنا جزء
الماهية يخرج النوع والخاصة
والعرض العام وقولنا الصادق
عليها يضيح الجزء المادى كالسقف
مثلا البيت فالجزء منه ولا يصدق
عليه فلا يسمى فصلا وقولنا في
جواب أى ما هو يخرج الجنس
فانه جزء من الماهية صادق عليها
لكن لا يحصل عليها في جواب
أى ما هو بل في جواب ما هو عند
الشركة بينهما وبين ماهية أخرى
في السؤال

وأما قول وان شئت قلت هو السلك الخ فتعني بالمثل تخفى نعت الصفه بكل من هذين التمرين ومن وذاهما واحد وان اختلفت
 صارتهم فقولنا أيضاً في هذا التمرين السلك يخرج عنه الشخصي فلا يكون فصلاً أو قولنا المقول على الماهية يخرج الجزء المادي
 وقولنا في جواب أي ماهو يخرج النوع والجنس والعرض العام وقولنا قولاً ثانياً يخرج الخاصة قلها كان مقول على الماهية في جواب أي
 ماهو ولكن قولاً ثالثاً ذاتياً (تبيينه) اعلم ان كل واحد من الجنس والفصل قد (٦٣) يكون قريباً بالماهية وخصاً وفصلاً له وقد

يكون بعيداً أما الجنس فقد علمت
 أنه الجزء الذي هو عام المشترك
 بين الماهية وماهية أخرى فان
 كان عاماً المشترك بين الماهية
 وبين كل ماهية تشاركها فيه فهو
 جنس قريب تلك الماهية وان
 كان عاماً المشترك بين الماهية
 وبين بعض ما تشاركها فيه
 دون بعض آخر فهو جنس بعيد
 أما بمرتب واحد وان لم يكن تحت
 تمام مشترك أخص منه أو الواحد
 وأما كل من مرتبة واحدة
 ان تعدل ما تحتها من تمام المشترك
 الاخص ويقدّر تعدد تردد
 مرتبة ذلك الجنس في البعد
 مثال الجنس القريب الحيوان
 بالنسبة الى الانسان ونحوه فانه
 تمام المشترك بين الانسان والقرص
 مثلاً لا يتحدشياً بشارك الانسان
 في الحيوانية أو وجدت الحيوان
 هو تمام المشترك بينهما وبين
 الانسان وكذا الجسم بالنسبة
 الى الجحر مثلاً فانه تمام المشترك
 بينهما وبين الماء ثم لا يتحدشياً
 بشارك الجحر في الجسمية إلا
 وجدت الجسم الجزء الذي هو
 تمام المشترك بينهما وبين الجزء
 فهو جنس محقق قريب ومثال
 الجنس البعيد الجسم بالنسبة
 الى الانسان فانه تمام المشترك
 بينهما وبين الجحر فهو جنس لما
 تمام الجسم مشترك بين الانسان
 والقرص وليس هو تمام المشترك

(قوله وأما قول الخ) مقابل لمخوف قدومه أو ما قولنا جزئ الماهية الخ فتعني بما تقدم (قوله وان
 اختلفت) الواو افعال (قوله فقولنا الخ) الغاء للافصاح وقوله أيضاً مقدمة من تأخير وقوله
 يخرج الشخصي فيه ما تقدم غير مسمى وقوله فلا يكون الخ مفرغ على ما قبله وقوله يخرج الجزء المادي
 فيما علمته (قوله يخرج النوع الخ) وجهه ان كلاماً من النوع والجنس لا يصدقان في جواب أي ماهو
 وانما يصدقان في جواب ماهو وان العرض العلم لا يصدق في ذلك ولا يقع في الجواب اصلاً على ما
 (قوله فاما الخ) محط التعليل قوله ولكن الخ (قوله اعلم ان كل واحد الخ) لوقدم الكلام على
 الجنس فيما لم يكن ان أولى لكنه نظر الى المناسبة بينهما وبين الفصل في ذلك فجمعهما معاً (قوله قد
 يكون) أي على وقوله لما هو الخ أي لنوع هو أي على منها جنس وفصل له أي لما وقوله وقد يكون أي
 على وقوله بعيداً أي ماهو جنس وفصل له فقه حذف من الثاني دلالة الاول وشمل قوله وقد يكون
 بعيداً ماهو بعيداً بمرتبة وما هو بعيداً كتركيبه من شأ الله تعالى (قوله أما الجنس الخ) أي أما
 بيان ذلك في الجنس فقد علمت الخ ويحيط البيان قوله فان كان الخ ويخصه ان الجنس ثارة يكون تمام
 المشترك بين الماهية وبين كل ما تشاركها فيه من الماهيات كافي الحيران بالنسبة الى نحو الانسان فانه
 تمام المشترك بينهما وبين كل ما تشاركها فيه فلا يتحدشياً بشارك الانسان في الحيوانية إلا وجدت الحيوان
 تمام المشترك بينهما وبينه وذلك هو الجنس القريب وثارة يكون تمام المشترك بين الماهية وبين بعض
 ما تشاركها فيه من الماهيات دون بعض كافي الجسم بالنسبة الى نحو الانسان فانه تمام المشترك بينهما وبين
 بعض ما تشاركها فيه وهو الجحر وليس تمام المشترك بينهما وبين بعض آخر كالقرص وذلك هو الجنس البعيد
 ثم هونارة يكون تحتها تمام مشترك آخر أخص منه فقط كافي الجسم الذي بالنسبة للانسان فان تحتها
 تمام مشترك آخر أخص منه فقط وهو الحيوان وذلك هو البعيد بمرتبة واحدة وثارة يكون تحتها أكثر
 من واحد كافي الجسم المطلق بالنسبة لذلك فان تحتها أكثر من واحد اذ تحتها الجسم الذي وهو تمام
 المشترك بينهما وبين الشجر وتحتها أيضاً الحيوان وهو تمام المشترك بينهما وبين القرص مثلاً وذلك هو
 البعيد باكثر من مرتبة فنأمل (قوله تشاركها) التبادر ان الضمير المشترك عائداً للماهية
 الثانية والبارزائد الاول وقوله فيه أي في ذلك الجنس (قوله وبين بعض ما تشاركها فيه) أي من
 الماهيات (قوله وبغيره) جار ومجرور متعلق بما بعده (قوله ونحوه) أي بالقرص (قوله فانه
 تمام الخ) لتعليل جعل ما ذكره كمثل الجنس القريب (قوله مثلاً) أي والجحر ونحوه (قوله وكذلك
 الجسم الخ) أي انه جنس قريب بالنسبة لذلك (قوله مثلاً) أي والحيديد ونحوه (قوله فانه تمام
 الخ) لتعليل لقوله وكذلك الجسم الخ (قوله فانه الخ) لتعليل لجعل الجسم تلك النسبة هو المثال
 (قوله قريب) المعبر لا حاجة بذكره (قوله وأما الفصل الخ) أي وأما بيان ذلك في الفصل فان
 كان الخ ولم يخصص مع ايضاح ان الفصل ثارة يصحكون مساو بالماهية بأن كل ما يتحدشياً بتأدية قاصم
 اختلافهما معقوماً وثارة لا يكون كذلك بل يكون أهم منها وإذا كان مساوياً بالماهية ثارة يكون تمام الجزء
 المميز لها وذلك كالناطق بالنسبة للماهية الانسان فانه مع كونه مساوياً بالماهية الجزء المميز لها لا
 يحتاج لشيء آخر معه في غيرهما وذلك هو الفصل القريب لما وثارة لا يكون تمام الجزء المميز لها وإذا

بينهما لانها ما يشتركان في أجزاء أخر كتركيبها من حاسين ومترسكين بالارادة فالجسم جنس بعيد للانسان ونحوه كالقرص وقريب للجحر
 ثم اذا نظرت وجدت للانسان تمام مشترك آخر تحت الجسم أخص منه بينهما وبين ماهية أخرى كالنار فانه تمام المشترك بينهما وبين النهر
 تحتها تمام مشترك آخر كالحيوان بينهما وبين القرص وهو أخص من كاهي الجسم بعيد من الانسان بمرتبتين والناهي بمرتبة واحدة
 فلتعني قرب الناحيتين وبعدها وأما الفصل

كان كذلك فتارة يكون غمام المميز ذلك المميز كالقوة التي هي جزء من ماهية الناطق التي هي متفكر بالقوة فانه ليست غمام المميز لماهية الانسان بل جزء منه وذلك الجزء غمام المميز ذلك المميز التي هي الناطق وهذا هو الفصل العبدية النسبة لماهية والفصل القريب بالنسبة لمميزها وتارة يكون امير غمام المميز ذلك المميز كالقوة التي هي جزء من ماهية القوة التي هي كيفية راضعة في الاذن فانه ليست غمام المميز ذلك المميز بل جزء منه وهذا هو الفصل العبدية بالنسبة لماهية بل والنسبة لمميزها فالأولى بعيدة بالنسبة الاولى مرتبتين بالنسبة الثانية عبرة والفصل القريب بالنسبة لمميزها ومن وعلى هذا القياس لكن لا بد أن ينهي المعرفة ذلك الفصل الى أمر بسيط لتسليطه التسلسل اذ لو كان من كذا واعتبر جزءه وذلك الجزء يكون من كذا وأيضاً يعتبر جزءه وهكذا الزم ما ذكرنا اذا كان فصل الماهية ليس مساوياً لمميزها بل أعم منها فهو فصل بعيد بالنسبة لمميزها وان كان قريباً بالنسبة لبعض اجناسها ثم تارة يكون تحتها فصل فقط وذلك كالحساس بالنسبة للانسان فانه ليس مساوياً لماهية تحتها فصل فقط وهو الناطق وهذا فصل بعيد بمرتبة واحدة وتارة يكون تحتها أكثر من فصل وذلك كالنهي بالنسبة للانسان فانه ليس مساوياً لماهية تحتها أكثر من فصل فان تحتها الحساس والناطق وهذا فصل بعيداً أكثر من مرتبة فليست أم (قوله فان كان مساوياً لماهية الخ) قد عرفت أن المراد المساواة هنا الاتحاد في المصادق مع الاختلاف في مفهوما وان وهم فيه بعضهم حيث فهم أن المراد المساواة في المفهوم (قوله فهو فصل قريب) تقدم أنه الناطق ونحوه (قوله فهو جزء من غمام المميز) ثم هو تارة يكون غمام المميز ذلك المميز وتارة يكون جزء من المميز كما كتب في راليه بقوله فان كان غمام الخ (قوله ومساو له) أي تمام المميز وقوله لانها معا أي لان غمام المميز وجزءه يساوي ان الماهية أي ومعلوم أن كلام المساوين اشئ مساو لا يخرج اذا فرضت أن زيدا وعمران يساويان بكر الزم ضرورة أن كلامهما مساو ولا يخرج (قوله فهو أيضاً الخ) مفرع على قوله فهو جزء من غمام المميز وأيضاً مقدمة من تأخره والاصل فهو فصل تمام المميز أيضاً أي كما أنه فصل لماهية (قوله فان كان غمام الخ) قد علمت أن هذا انقسم لجزء المميز الى قسمين الاول ما يكون غمام المميز تمام المميز كالقوة فانه تمام المميز تمام الماهية التي هي الناطق اذ تعرفه متفكر بالقوة والناس كذلك بل هو جزء من غمام المميز تمام المميز كالقوة التي هي غمام المميز ككيفية راضعة هو الناطق اذ تعرفه بقوه متفكر بالقوة كما علمت وتعرفه القوة التي هي غمام المميز ككيفية راضعة في الاذن (قوله لمميزه) الضمير اند على غمام المميز (قوله فهو) أي ذلك الفصل الذي هو غمام المميز تمام الماهية وقوله فصله القريب أي فصل غمام المميز القريب له (قوله والا فهو الخ) أي والا يكن غمام المميز تمام المميز فهو جزء الخ وقوله من غمام المميز أي تمام المميز (قوله ولا بد أن ينتهي الخ) كان الاولى أن يقول ولا بد أن ينتهي الى أمر بسيط لتسليطه والتزم الخ كما شرحت اليه فيما مر لا نأخذ بذكره لا يستلزم انتفاء التسلسل كما يقتضيه منعه لاحتمال أن يكون هذا الفصل من كسبان جنس وفصل مساو لبعض الفصول وغمام المميز له وذلك من كسبان جنس وفصل مساو لبعض الفصول وغمام المميز له وهكذا فيما أتى التسلسل (قوله هو يلزم تركب الخ) عطف لازم على ما قبله (قوله فهذا الفصل) أي الذي انتهى بعض الفصول وكان غمام المميز فهو قوله لذلك الفصل أي الذي سواه هذا الفصل وكان غمام المميز له وقوله وفصل فصل لماهية أي ولو يوسائط كما اشارت به بقوله فهو فصل بعيد لمرتبة أو أكثر (قوله هذا كله الخ) لو قال من أول الامر وان كان أهم منها فهو فصل بعيد لمرتبة أيضاً أو أكثر كالحساس والمتحرك بالارادة للانسان الا ان هذا الفصل الخ لكان أوضوح وأخصر (قوله فهو فصل لبعض اجناسها) أي كالحيوان فالحساس مثلاً لفصل لذلك (قوله مثلاً) لاحاجة (قوله بعيد الخ) اعلم من تطلب مجزئاً والتقدير وهو فصل لماهية بعيد الخ (قوله بمرتبة الخ) قد علمت من تطلبه مجزئاً (قوله الآن الخ) استدلال على جعل ذلك فصلاً لماهية

فان كان مساوياً لماهية وكان هو غمام الجزء المميز لها فهو فصل قريب لها وان كان مساوياً لها ولم يكن غمام المميز فهو جزء من غمام المميز ومساو له لانها معا يساوي ان الماهية فهو أيضاً فصل لتتمام المميز فان كان غماماً لمميزه فهو فصله القريب والا فهو جزء من غمام المميز لا مساو له ولا بد أن ينتهي الى أن يكون جزء مساوياً لبعض الفصول وغمام المميز لتسليطه التسلسل ويلزم تركب الماهية عملاً ينتهي فهذا الفصل قريب لذلك الفصل الذي هو غمام المميز وفصل فصل لماهية الاولى فهو فصل بعيد لمرتبة أو أكثر هذا كله ان كان الفصل مساوياً لماهية وان كان أهم منها افترض أنه فصل فهو فصل لبعض اجناسها كالحساس مثلاً والمتحرك بالارادة للانسان بعيد بمرتبة أيضاً أو أكثر الآن هذا الفصل الذي لا يكون مساوياً لماهية لا يصلح تمييزها التمييز التام

والمفارقة اما بطريق المفارقة او سري بها على منها ما بسببه اوله او صعوبة الالزام بالوجود او بالماهية اما بوسط ان افترض العلم بالضرورة الى ثالث واما بغير وسط ان يفترض ش قوله التلكي جنس وقوله الخارج عن الماهية فصل يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الصادق عليها وعلى غيرها يخرج الخاصة والعلم (٦٦) ان الخاصة والعرض العام ينقسم على واحد منهما الى اربعة اقسام الاول ان يكون على واحد

او مفارقة أي غير لازم عقلي وهو الثاني لا يستحيل في العقل انفكاكه ولو افترض دوامه كما سيأتي وان لم يستعمل ذلك قوله والمفارقة اما بطريق المفارقة الخ (قوله والمفارقة الخ) أي سواء كان شاملا أو غير شاملا وكان قوله وكل منهما الخ شاملا بالشمول على ماص وقوله اما بطريق المفارقة أي بحيث لا يزول الابعاد طول وقوله او سري بها أي بحيث يزول من غير بطريق وقوله وكل منهما أي من بطريق المفارقة وسري بها وقوله اما بسببه اوله او صعوبة أي مفارقة بسببه اوله الخ (قوله اما بالالزام للوجود) أي لوجود الافراد وقوله او للماهية أي وان لم توجد افرادها وقوله اما بسببه اوله او صعوبة أي بسبب واسطة وقوله واما بغير وسط أي مع غير واسطة وتو جعل بعضهم الياء بمعنى مع فبها وهذا التعميم خاص بقوله او للماهية دون ما قبله فانه لا يكون الا بوسط على ماص (قوله يخرج الجنس الخ) تقدم وجهه وقوله يخرج الخاصة أي لانها لا تصدق الا على الماهية (قوله واعلم ان الخاصة والعرض العام الخ) هذا تنقسم اولى وسيأتي تقسيم ثانوى لبعض الاقسام (قوله التي هي الخ) انشأ الضمير مع ان المناسبة كبره استكونه طائفة الكل واحد نظر الضمير وفي بعض النسخ التي هو ضمير التذكير وهو ظاهر (قوله أي يجعل الخ) هذا تنقسم بالالزام لقوله شاملا لجميع الافراد (قوله ويكون الخ) معطوف على مسدوخ ان في قوله ان يكون الخ (قوله كالنفس الخ) مثال للخاصة بالنسبة للحيوان والعرض العام بالنسبة للانسان وكان الاول ان يقول كالنفس لاصح وهو كذلك يقال فيما يأتي (قوله ذى الرتبة) احترز بذلك عن السهل لانه لارتبة وهي لمة تو روح على القلب ولا لاهل احقر من رالعدة (قوله كالصبي الخ) المثال الاول للخاصة والثاني لعرض العام (قوله كالخولقة) مثال للخاصة بالنسبة للمكانات والعرض العام بالنسبة للحيوان (قوله فلا يمكن الخ) مفرغ على التثنية بالخولقة لسا ذكر (قوله اقسام البرهان الخ) تعليل لافرق والمفرغ عليه فلا يقال لاحاجة الى ذلك لما هو المقاصد من ان المفرغ على التثنية يسري ويعلم من ذلك ان الالزام لوجود الافراد لا يكون الا بوسط كاهم (قوله لم يلزمهما الخ) ولذلك قيد بالوجود في قوله فلا يمكن ولا حيوان موجود (قوله كالكتاب الخ) المثال الاول للخاصة والثاني لعرض العام (قوله ثم الالزام) أي للماهية لاصح من ان الالزام للوجود لا يكون الا بوسط وقوله الى لازم بوسط أي سواء كان ذلك الوسط رهانا او حذسا وتجربة وان قصره بعضهم على الاول فقال قوله الى لازم بوسط أي وسط رهاني كالحديث لعل انه لازم بوسط رهاني وهو التغير بان يقال العالم متغير وعلى متغير حادث وقوله الى لازم بغير وسط أي برهاني بان لا يكون هناك وسط أصلا أو كان هناك وسط غير رهاني وهو الحدس والعبرة (قوله وغیرا للالزام) هو المعبر عنه فيما بالمفارقة سواء كان شاملا أو لا (قوله لا يزول) نفس برهانه واخر وكذا قوله مفارقة نفس برهانه زائل (قوله في العقل) أي بسببه (قوله ليست بهذه المثابة) أي بكونها يستحيل في العقل أن تفارق (قوله اذما من لون الخ) تعليل لقوله ليست بهذه المثابة (قوله واما المفارقة الخ) مقابل لقوله قد افترض الخ وقوله اربعة اقسام وكل منها يجري في الخاصة والعرض العام وعلى كل اما شامل أو غير شامل كاهم فلا تغفل (قوله كالشباب) مثال للخاصة بطريق المفارقة عبرها ومثال العرض العام بطريق المفارقة عبرها سواد الشعر بالنسبة للانسان وعليل له في الشرح وقوله كصورة النخل مثال للخاصة السري بربعة السهولة ومثال العرض العام السري بربعة السهل الحر كماله بالنسبة للانسان وتو مثاله في الشرح وقوله كبعض الاراضى أي الخاصة

منها شاملا لجميع الافراد التي هي خاصة وعرض عام لها أي يجعل على كل واحد منهما يكون يمكن المفارقة لها كالنفس بالفعل للحيوان ذى الرتبة ولانسان الثاني أن يكون على واحد منهما شاملا لالزام الماهية أفرادها كالصبي والنفس بالقبول للانسان الثالث أن يكون على واحد منهما شاملا لازمالوجود افرادها للماهية كالخولقة للمكانات والحيوان فلا يمكن ولا حيوان موجود الا وهو محتضن لقيام البرهان على ذلك ثم لا يترجمه امدا الالزام الاعتراف بوجودهما اما قبل وجودهما في الخارج فلا يتصفان بالخولقة الرابع ان يكون على واحد منهما غير شامل لأفراد الماهية كالكتاب بالفعل والسود بالفعل للانسان ثم الالزام ينقسم الى لازم بوسط هو ما افترض العلم بلزومه الى العلم ثالث غير الالزام والمفارقة والى لازم بغير وسط وهو ما ليس كذلك وهو الالزام البين المنقسم الى ذمعي وغير ذمعي وقدمت شرحهما في دلالة الاتزام وغير الالزام من العرضين أعني الخاصة والعرض العام ينقسم الى دائم لا يزول والى زائل مفارقة له ثم كالواحد من الحيوان الثاني لا تفارقه ما من حيث وجدته الى أن

فقلت اذ ذلك الاول ان غير لازم ما الالزام (٢) تعني به هنا ما لا يجوز في العقل أن يفارق كالزوجة للاربعة بالانسان والوان الحيوانات وغيرها ليست بهذه المثابة اذ ما من لون الا وهو حاز في العقل أن يفارق واما المفارقة فاربعة اقسام بطريق المفارقة وسري بها وسريها سريها الاول بطريق غير كالشباب الثاني مقابل سري سهل كصورة النخل الثالث بطريق سهل كبعض الاراضى المتطاولة (٢) قوله تعني به هنا ما لا يجوز في العقل أن يفارق وفي نسخة ما يستحيل في العقل أن يفارق اه

نقولنا الجسم النائي المحرك بالارادة الناطق فهذا المركب كله يقوم مقامه لفظ واحد وهو قوله الانسان والتعريفات من هذا قسم والمركب الذي ليس في قوة (٦٨) المفرد فهو قولك زيد قائم ولما كان المفرد قبل المركب طبعاً ورضاً كان

هو المركب التقيدي نحو قولك الحيوان الناطق بخلاف الثاني فهو المركب الخبري نحو زيد كاتب (قوله كفولنا الخ) انما مثل القيد بصفات ولم يعمل القيد بصيغة تظهروم ومثاله ان تقول الحيوان الناطق فيقوم مقام ذلك مفرد واحد وهو الانسان (قوله والمركب الذي الخ) لو اسقط لفظ المركب وقال والذي الخ لكان ان نسب بما قبله (قوله قبل المركب طبعاً ورضاً) اعلم ان اقسام التقسيم خمسة تقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن وتقدم المكان كتقدم الامام على المأموم ومن ذلك التقدم بالوضع وتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجاهل وتقدم بالعلم كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والمراد بتقدمها عليها تقدمها علمياً في التعقل لا في الوجود الخارجي والا فهاهما متقاربان فيه والمراد بتكونها علمية فيها انها مازومة للعلم كونهما غير مؤثرة فيها كاهو مذهب اهل السنة وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وضابطه ان يكون الثاني متوقفاً على الاول وليس معولاً له (قوله كان الابتداء في المركب) أي في الكلام على المركب وقوله بما هو اقرب الخ أي بمركب هو اقرب باخ وهو الذي في قوة المفرد ومؤثر به (قوله فلذلك) أي لاجل كون الابتداء في المركب بما هو اقرب بالافرد اولى من الابتداء بالمركب المحض (قوله لاسبها) أي خصوصاً (قوله اذا كان الخ) كان الاظهر ان يقول وهما الحد بالفصل وحده الخ وذلك كان يقول في تعريف الانسان هو ناطق فهذا احداً بالفصل وحده فهو حد ناقص اوضحاً فهذا رسم بالخاصة وحدها فهو رسم ناقص (قوله أعني الخ) انما أتى بذلك لاجل قوله لاسبها الخ فليس المراد تفيد الحد والرسم الناقصين بكون الفصل والخاصة مفردين اذ لا يشترط فيهما ذلك (قوله المفردين) أي كافي المتأخرين السابقين وقوله لا للمركبين وذلك كان يقول في تعريف الحد هو هو والاشارة قد مر ان الفراغ فهذا احداً بالفصل المركب أو تقول في تعريف الانسان هو الماشي القدمين العرض الاطراف البادية البشرية المستقيم القائمة فهذا رسم بالخاصة المركبة من عوارض تختص بجلتها المعروف لا على منها لوجوده في غيره (قوله على أن الخ) هذا استدراك على قوله لاسبها الخ الموهوم أنه متفق على ذلك فعلى أن بمعنى لكن وقوله من يمنع الخ وتقدم انهم الاقدمون من المناطق (قوله بالفصل والخاصة) المفردين يقتضيه ان يصح عند التعريف بالفصل والخاصة المركبين وهو كذلك (قوله فكن الخ) استدراك على الاستدراك قبله (٢) لانه قد يوهم أن المناهضين هم الجمهور وهذا عما اشعر به قوله على أن من اهل المنطق الخ (قوله على أن ذلك) أي المفرد وكان الانسب أن يقول ان يكون جمهورهم لا يمنعون ذلك (قوله وأيضاً قد مر الخ) هذا بيان لسبب آخر لتقدم التعريفات لكن من حيث مفادها (قوله على الجمع) كان المناسب لمناقضه التنبير بالافضل ايج (قوله والنسور ان سابقة الخ) لان التصديق متوقف على التصور وهذا هو المراد بقولهم الحكم على الشيء فرع عن تصوره (قوله فتقولنا الخ) الفاء فصيلة لا فصاحها على شرط محذوف والتقدير اذا اردت بيان ما ذكرناه فقولنا الخ (قوله وهي) أي المقدمة وفي بعض النسخ وهو بالتد كمرها للتعبير وقوله أن تعلم الخ أي متعلق أن تعلم الخ وهو الاغلاظ فهو على تقدير مضى والاقتضى أن المقدمة هي العلم عما ذكره وليس كذلك (قوله لا عقل) أي للنفس بسبب العقل نفسه تسمح (قوله كن يرى الخ) أي كالانضاح الذي يحصل لمن يرى الخ ومثل ذلك يقال في قوله بعد كن عرف الخ بان يقال كالحظور الذي يحصل لمن عرف الخ (قوله فيقول الخ) كان الانسب وهو يجهل الخ وقوله هم بتركيب أي من أي شيء يتركب أي يجهل جواب ذلك (قوله فهذا) أي المعرفة المفهومة من قوله عرف وقوله بمعنى حصول الخ الاضافة للبيان وعبرنا بالحصول وفيما قبله بالاقتضاء للتفتن (قوله عند العلة) أي عند النفس أي لها وكذا يقال فيما يأتي (قوله

(٣) قوله لانه قد يوهم ان

لما تدين هم الجمهور الذي في نسخة المؤلف لانه قد يشترطهم وما بعده مطبوس بالمداخلة والمقام فان ظهر صحة هذا في الالبه على محته نؤمن ان المقام ما ظهر في منتهى ٨٤

لا تعلم حقيقة الثاني خطور أمر العقل بعرف حقيقته إلا أنه قد ظل هل عساه كمن يعرف حقيقة الخبر ثم غفل عنه حتى لم يبق له شيء من ذلك
ثاني فإنه إذا سمع قائل يقول الخبر تحصلت معرفته لكن هذه المعرفة ليست معرفة (٩٩) أنشئ كان مجهولاً عنه وأما هو خطور بالأل

أنشئ كان العقل ذا هلاعة

لا تعلم حقيقته) تفهيم قوله مجهولاً (قوله قد ظل هل عساه) يكسر الثاني كعلم (قوله على ذكره) بضم أوله كما
تقدم (قوله فقولا الخ) أي فأقول أن قولنا الخ لا يصح أن يكون جواب الشرط لأن لا بد أن يكون
الجواب مترتباً على فعل الشرط (قوله قد تذكر فيه لفظ المعرفة الخ) أي ولو بالقوة ليدخل الأول
(قوله فانه مشتق الخ) على طبقه من الثلاث المذكورة (قوله ما عرفته) فيه تسحيح وكان الأول
اسقاطاً (قوله بسبب المعرفة) فيه تسحيح أيضاً (قوله فتو الخ) الفاء نصيبية (قوله إلا أن
الخ) مرتبط بقوله لما كان معلوماً (قوله فان مثل هذا الخ) تعليل لقوله وليس نفي الخ واسم الإشارة
ما يدل على ما معلوماً إلا أن الـ قل قد غفل عنه وقوله لا يحصل للغال عنه أي وأما الثاني فمفصلة لأن
معرفة السابقة كلها لم تكن فادفع ما اعترض به هنا (قوله نعم إذا احتجبت الخ) استدراك صوري
(قوله كافي مخاطبات الناس) أي كجملات بعضهم بعضاً وقوله في محاوراتهم أي أمورهم التي
يتحاورون فيها ويشتملون فيها فطفق قوله وبما يعاينهم عليه من عطف انطباع على العام وان كان
ظاهر قوله رغبت بها خلافه (قوله فان على واحد الخ) تعليل لقوله كافي مخاطبات الناس الخ وقوله
ببالي صاحبه أي عليه وقوله يذكر الاسم أي بضميه (قوله بالمعنى الأول) أي التي هو انطباع الأمر
لنفسه بعد أن كان مجهولاً (قوله والأول الخ) أي لا يمكن ليس المقصود ما ذكر بان كان المقصود
ذلك مع كون الغرض أنه انما ذكر المعرفة من غير أن يأتي بشيء يعرفه كان تعريفاً للمجهول بالمجهول وهو
لا يصح ويقولنا مع كون الغرض الخ انما دفع اعتراض بعضهم على المؤقت بأنه لا يتوقف على ما ذكره تعريف
المجهول بالمجهول وإنما يتوقف عليه لزوم التسلسل لأنه لا بد من ذلك الأول كان المراد أي ما يعرف
المعرف ثم ما يعرف ذلك وهو كذا على أن لا يترتب التسلسل حينئذ إلا إذا ثبت الأمر على التعريف ضروري
ومن ذلك يؤخذ أن قصر هذه المعرفة على المعنى الثاني ليس على ما ينبغي والأولى أن لا يقصر هاهنا
ذلك بل يجعل المعنى التصوري مطبقاً ليشمل المعنى الثاني إذا انتهى الأمر إلى المعرفة الشرورية وتأمل
(قوله وبوقها الخ) أي كان يقال في تعريفها الإنسان مثلاً هو حيوان ناطق وأشار بذلك إلى أن المراد
بقوله ما عرفته الخ أن يكون ذلك على وجه مخصوص كالم (قوله بسبب ذلك) أي بسبب خطورها
بالبال مع كونها مجهولة على المعرفة (قوله لفظ المعرفة الخ) تفريع على مجموع ما تقدم وكان الأول
أن يقول قبل ذلك قولنا سبب معرفتها نفي ما تمسبب له تضاعف العقل بعد أن كانت مجهولة ليناسب
صنيعه السابق ولعله لم يصح بذلك العلم به وقوله المذكورة أي ولو بالقوة كالم (قوله يعني حصول
الخ) الإضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله يشمل الحد الخ) محصل ما ذكره أنه يشمل أربعة أقسام على
ما يأتي وهي الحد الموزع يتقسمها والتعريف بالمثال والتعريف باللفظ المارد ويشمل أيضاً
التعريف بالتقسيم فكأنهم العلم ينقسم إلى تصور وتصديق وهذا التعريف إنما له حاجة إن راد التعريف
بالمثال وما بعده لا يدخل ذلك في الرسم كما يشترط إليه الموافقة لأنه تعريف بالخاصة إذا التعريف بالمثال
في قوة أن يقال هو مثل كذا والتعريف باللفظ المارد في قوة أن يقال هو معنى كذا والتعريف
بالتقسيم في قوة أن يقال هو منقسم إلى كذا وكذا ولا شأن لكلاً معاً ذكر تعريف بالخاصة (قوله
بالمثال) المراد بما يعبر عنه بالمشبه به لا خصوص الجوف الذي يذ كرم السكلي أخذنا من تشبهها لك بتوهم
العلم كالنور والجهل كالظلمة بل يصح بذلك قول المراف وهو التعريف بالمشبه به فصور لانه
لا يشمل التعريف بالمثال الحقيقي (قوله وذلك المشبه الخ) يشبه به ونظيره بعد الذي ما ذكرنا فنبه (قوله
فهو) أي التعريف المذكور (قوله يعني لو جوب الخ) أي يعني في تعليله وقوله تعاريف السبب والمسبب

وسطه يعني الخطور بالبالي لما كان معلوماً وقوله ما عرفته سبب يشمل الحد والرسم تاسين وتأقسين ويشمل التعريف بالمثال وهو التعريف
بالشبه وذلك المشبه خاصة من خواص المتشابه عنه المعرفة فهو من التعريف بالخاصة ويشمل التعريف باللفظ المرادف له لأنه تعريف
بكونه معنى هذا اللفظ وذلك الحقيقة خاصة من خواصه وقوله فلان أن يكون تعريفاً هو تعاريف السبب والمسبب

الشيء لا يعرف نفسه والآن لم يكن معلوما (٧٠) فهو لا وقوله وتباقي في المعرفة عليا يعني لانه سبب في معرفته والسبب يجب تعلمه

مقتضاه ان السبب هو المعرفة والسبب هو الحقيقة مع أنه في امت جعل السبب هو معرفة المعرفة
 والمسبب معرفة الحقيقة ولا مانع من صحة ذلك ايضا (قوله والشيء الخ) في قوة تعليل ثان فكانه
 قال ولان الشيء لا يعرف الخ وقوله والآن لم يكن لا يعرف نفسه بان كان يعرف نفسه لزم الخ
 وذلك لان مقتضى كونه معرفة بكسر الراء انه معلوم ومقتضى كونه معرفة بقضه انه مجهول فليزمن
 ان يكون معلوما بمجهولا وهو باطل (قوله واجلي منها) فلا يصح التعريف بالمساوي في الخطا لا بما هو اقنى
 وقد قدم ما فيه (قوله من معرفة المعرفة) لول من المعرفة لكان أولى (قوله أو مبين) فهم من
 كلامه بالاولى كسابق (قوله بالاخصصار ظاهر) أي عما تقدم في الغائبة المسألة فان قيل في الترادف
 والتناقض فلا يخصصار اجيب بأنه ادخل الاول في المساواة والثاني في التباين (قوله ولا شيء من هذه)
 أي المذكورات أي التي هي اعم بعميقه والخاص كذلك والمباين (قوله أما لا اعم الخ) أي اما كون
 الاعم سببا للمعرفة الحقيقة فباطل وكذا ما بعد والمراد الاعم مطلقا وكذا قوله والخاص انما هما بائي
 (قوله لانه يفهم الخ) مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو الحيوان فلاشك انه يفهم منه أن غير أفراد
 المحدود كالأفراد الجار والقرى من جهة أفراد المحدود كالأفراد القرى است منه فيوقع في الجهل
 الحيوان هو الانسان فلاشك انه يفهم أن بعض أفراد المحدود كالأفراد القرى است منه فيوقع في الجهل
 المركب وانما حذف ذلك من الثاني لانه لا دلالة الاول (قوله فلا اعم الخ) مقرر على مجموع الامرين
 السابقين وقوله فليسا الطرد أي لانه لا يلزم من وجود الحد وجود الحدود فهو غرضه ومانع وقوله فليسا
 العكس أي لانه لا يلزم من انتفاء الحد انتفاء المحدود فهو غير جامع (قوله اذ معنى الطرد الخ) فهو
 التلازم في الثبوت من جهة الحد وقوله كذا وجد الحد والحدود فلا يزيد الاول على الثاني افراد
 يصدق فيها دونة فيلزم أن يكون مانعا (قوله وما هو اعم) أي وهو في مثالنا الحيوان وقوله من
 المحدود وهو في مثالنا الانسان وقوله لا يلزم من وجوده وجود المحدود أي لان الحيوان يوجد في الجمار
 ويحده ولا يوجد فيه الانسان فدخل في الحد ما ليس من أفراد الحد فمكان غير مانع (قوله ومعنى
 العكس الخ) فهو التلازم في الانتفاء من جهة الحد ايضا وقوله كذا انتفي الحد انتفي المحدود فلا يزيد
 الثاني على الاول بافرا دقتي فيها الاول دونة فيلزم ان يكون جامعاً وقوله وما هو اعم أي وهو في مثالنا
 الانسان وقوله من المحدود وهو في مثالنا الحيوان وقوله لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود أي لان
 الانسان ينتفي في الجمار ويحده وهو جدي فيه الحيوان فخرج من الحد بعض أفراد المحدود فهو غير جامع
 وما ذكر من أن معنى الطرد والعكس ذلك والجارى على السنة الفقهاء يؤخذ من كلام الفراء في تفسير
 الطرد بالتلازم في الانتفاء ويلزم منه الجمع وتفسير العكس بالتلازم في الثبوت ويلزم منه المنع فهو
 بعكس المشهور (قوله وهذا) أي بالذ كور من معنى الطرد ومعنى العكس وقوله ان الطرد يستلزم
 الخ فتفسير الفراء وابن الجارح للطرد بالمانع والمعتكس بالجامع تفسير باللازم بالحقيقة (قوله
 فينته من الفساد الخ) مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو الاود فلاشك أنه فاسد الطرد والعكس
 اما لا فلاشك ان يدخل فيه ما ليس من أفراد المعرفة كالضمم اما الثاني فلاشك بغيره من بعض أفراد
 المحدود كالضمم لا يبيض وهذا هو الذي اشار به بقوله لا يدخل الخ (قوله فليس بطرد الخ) فيه نشر
 على ترتيب اللفظ (قوله فقيه الخ) مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو القرى فلاشك انه غير مطرد
 فليس كذا وجد الحدود وغيره منعتكس اذ ليس كذا انتفي الحد انتفي المحدود ولاشك انهم
 يتناول شيئا من أفراد المحدود (قوله فقولنا الخ) فترجع على ما تقدم وقوله يدخل فيه أي الشيء منه
 والافاض ذلك لاختلاف الشيء (قوله يفهم اعم أخرى) أي يفهم أولى لانه اذا لم يصح التعريف بالاعم
 والخاص مع انه لا يباينان المعرفة من على وجهه ول قد يجتمعان معه لم يصح بالمباين من باب أولى
 (قوله نشر) أي تفصيل وقوله بعكس أي اجمال والمراد نشر على سبيل الترتيب كما اشار به بالتفريق

نه عليه ومعرفة كل واحد منهما
 بل تقدم شرحها وقوله واجلي منها
 في أن يكون أوضح وأيسر عند
 لعلم من معرفة المعرفة قوله
 يساوو بالاعلام من اول اخص
 حتى لانه ان لم يساوها فهو ما
 اعم منه أو اخص مطابقاً أو من
 رجه أو مبين ووجه الاختصار
 الاهر والشي من هذه ويصلح
 ان يكون سببا لمعرفة الحقيقة
 بما لا يمكن فباطل لانه يفهم ان
 افراد المحدود هي من جهة افراد
 المحدود فيوقع في الجهل المركب
 بالخاص بطل لانه يفهم ان بعض
 افراد المحدود ليست منه فالاعم
 اسد الطرد والخاص فاسد
 لكسر اذ معنى الطرد انه كلما
 جدد الحد وجد المحدود وما هو
 اعم من المحدود لا يلزم من
 وجوده وجود المحدود فلا يلزم
 من وجود الاعم وجود الاخص
 ومعنى العكس كلما انتفي الحد
 انتفي المحدود وما هو اعم من
 المحدود لا يلزم من انتفائه
 انتفاء المحدود فلا يلزم من نفي
 لخاص نفي الاعم وهذا تعرف
 ان الطرد يستلزم المنع والعكس
 يستلزم الجمع وأما الاعم من
 وجه فينته من الفساد
 به ان الساقان معا لانه
 حل فيه ما ليس من افراد
 المحدود ويخرج منه بعض افراد
 المحدود فليس بطرد ولا معتكس
 بالمباين فبما في هذا من
 لم الطرد والعكس ويترد به
 تناول شيئا من افراد المحدود
 ولنا لا اعم منها ولا اخص
 حل فيه الاعم والخاص مطلقا
 اعم والخاص من وجهه
 حل في معناه المباين بفهمهم
 أي قولنا والاك ان غير مطرد وغير معتكس ينشر مرتب بعد الف في جمع غير مطرد الى الاعم وجمع غير معتكس الى الاخص (قوله)

بِإِذْنِ تَعَالَى التَّوْفِيقِ من وينقسم إلى أربعة أقسام حدانام وحداناص (٧١) ورمم نام ورمم ناماص والحدانانام ووندر لب

(قوله بتقسيم) أي المعروف من حيث هو (قوله إلى أربعة أقسام) أي لأنه إما أن يكون بالجنس والفصل القريبين وذلك هو الحد الثام وإما أن يكون بالفصل وحده أو مع الجنس العبد وذلك هو الحد الناقص وإما أن يكون بالخاصة مع جنس غريب أي ولو بعدا على ما يأتي من الخلاف وذلك هو الرسم الثام وإما أن يكون بالخاصة وحدها أو مع الجنس العبد على ما فيه وذلك هو الرسم الناقص ولما كان العرض العام ساقطاً عن الاعتبار ادم فإدائه شرح الماهية وتعيينها عن غرضها نظر قوله عليه من الجنس والفصل والخاصة وكذلك تركب الخاصة مع الفصل ساقط عن الاعتبار ادم فإدائه مع ذلك سقط إيراد بعضهم لذلك (قوله حدانام) سمى حدانته من دخول أفرادها الحدود والحد لغة المنع وثما يذكر أجزاء الماهية فيه بنسائها وقوله وحدانته سمى حدانته من اتصال قصه عن الثام لحذف بعض الأجزاء منه وقوله ورسم نامي رسمها لكونه أثر أو علامة على الماهية والرسم لغة اسم ذلك وثاماً لأنه بالحد الثام من حيث أنه ذكره بالجنس مقيداً بما هو والفصل من الخواص وقوله ورسم ناقص سمى رسم الماذر وقاصلاً لقصه عن الثام بحذف بعض أجزائه منه فإن قيل لم يرسم الرسم حدام وجوده التسمية فيه وهو المتعجب أن يسمي بالحد لكونه بالذاتيات أفقر منه في الرسم لكونه بالعرضيات مع كون ماذر أكثر في تسجيته ربما نسب بكون أن تجيب بأن هذه التسمية لا توحيها (قوله بالحد الخ) الفاصصة (قوله القريبين) احتراز من الجنس العبد والفصل كذلك لكن

فيه ان الفصل العبد ساقط عن الاعتبار فلا حاجة لاحترازه ولا جعل بعضهم التقييد
بالتعريف لبيان الواقع بالنسبة للتفصيل وبؤيد عدم التقييد به فيما بعد (قوله في تعريف الانسان)
أربعة اقسام لان المميز فيه امتصاصه واما الفصل وعلى منها اعمع الجنس القريب والبعيد
الاول التعريف بالحكمة وحدها الثاني التعريف بالحكمة مع
جس من الاجناس يسمى وما
يعتبر او قيل ان التعريف
بالحكمة مع الجنس البعيد يسمى
بالتعريف بالحكمة وحدها
الاول التعريف بالحكمة وحدها
الثاني التعريف بالحكمة مع
جس من الاجناس يسمى وما
يعتبر او قيل ان التعريف
بالحكمة مع الجنس البعيد يسمى

(فصل) قوة القضية هي مأخوذة من القضاء بمعنى الحكم وإنما أخذت منه لأنها تتضمن الحكم الذي هو النسبة بين الطرفين أو ما قبله بمعنى مقولة أى مقضى فهو أى معنى فاعلة أى قضية على الاسناد المجازى وأما أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى كما قاله في التلويح من حيث استثنائه على القضاء بمعنى الحكم فمضمون من حيث استحبابه للصدق والكذب خبرا ومن حيث فادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث كونه مطلباً للدليل مطلباً باو من حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث كونه يدل عنه مسئلة ومن حيث كونه يفتقر الى دليل دعوى ومن حيث كونه محلا للصدق مصفاً لذات واحدة واختلاف الباريات باختلاف الاعتبارات (قوة) لفظ المركب الخ بحث فيه بأنه غير جامع لطروج القضية المعقولة كالملى تعطلت زيد قائم لم تلتقط بشئ والمركبة من معقول وغيره نحو أقوم فاعلم المستر معقول وأقوم لفظ واجب بأن المراد اللفظ ولو بالقوة فمضلل ماذكر والمراد بالمركب هنا المركب الاسنادى فقط لا ما يشمل المركب التقبيلى وقد أشغل هذا التعريف على ثلاثة قيود اثنان منها الانشراح وواحدا لا دخال وهو قوة النظر الى ذاته كما هو شأن قبه القبل قوله بالنظر الخ) أى وان لم يحتمل ذلك بالنظر لغيره أو بالنظر لفعل أو بالنظر لوقوع

هو لا يصلح الخاصة ولا الفصل المفردين وعددها والله تعالى الوفيق

لما فرغ من التفريعات ومبادئها
 شرع جنافاً بمادى الجمع وهي
 القضاء بغيرى القضية بآثار اللفظ
 الخ فقولنا اللفظ جنس في الحد
 وقولنا المركب ففصل أخرج
 المقرولاً بغيره بظنة نعم
 ولا بظنة لا فإنها جرد هما ليسا
 بقضية عند المحققين وإنما
 القضية مقدرة بعدهما دل
 عليها كلام السائل وقولنا
 المحتمل بالنظر إلى ذاته فقط
 الصدق والكذب أخرج
 الانشاد كالأمر والنهي
 والتسداء والاستفهام والتثني
 فأنما لا احتمال صدقاً ولا كذباً
 إنما هو ان احتملت شيئاً منها
 فيسبغ لالة الأرقام وتقييد
 الاحتمال للصدق والكذب
 بالثبات يدخل أيضاً أخبار الله
 تعالى وأخبار رسوله والأخبار بما
 صل صدقه ضرورة كقولنا
 الواحد نصف الاثنين فإن هذه
 كلها لا احتمال للكذب لكن
 لعدم احتمالها ليس موجباً
 بحقيقة الخبر والقضية بل أمر
 خارجي من جهة الخبر أو الخبر به
 لو يدخل فيه أيضاً الأخبار التي
 قطع بكنها بغير مسيلة للكذب
 فدعوا للنبوة والخبر بما علم
 كذبه ضرورة كقولنا الواحد
 ربع الاثنين فإن هذه الأخبار
 أيضاً لا احتمال للصدق والكذب
 من جهة النظر إلى حقيقة الخبر
 وإنما تنفي احتمالها للصدق
 من أمر خارج عن ذات الخبر
 ينقسم إلى حلية وشرطية
 الحلية ما تركت من مقررين
 أو مافي فترهما كقولنا زيد قائم
 بدوامه والشرطية ما تركت

أو بالنظر لبليل شرعي فلا يقال إن أخباره تعالى وأخبار رسوله وما علم بالضرر صدقه أو كذبه بل الخبر
 مطلقاً وأخبار مسيلة في دعواه النبوة بغير محتملة للصدق والكذب لأن أخباره تعالى وأخبار رسوله وما علم
 بالضرر صدقه نحو السعاء وقتنا لا احتمال للكذب بل هي صادقة قطعاً وما علم كذبه بالضرر ضرورة بخبر
 السعاء تحتنا وأخبار مسيلة فيما ذكر لا احتمال للصدق بل هي كاذبة قطعاً والخبر مطلقاً من حيث
 مطابقته الواقع لا لا احتمال للكذب ومن حيث عدمها لا احتمال للصدق فاشارة المصنف إلى دفع ذلك
 بقوله بالنظر الخ لا لا شأن أن ذلك كله بالنظر لآثاره وقطع النظر عن غيره محتمل للصدق والكذب
 (قوله فقط) هو بيان الواقع إذ لم يخرج به شيء (قوله الصدق والكذب) اعترض بأن أخذها
 في التعريف هو جيب الدور لأن الصدق معناه مطابقة الخبر للواقع والكذب عدمها فاختار الخبر في
 تعريفها وهو مراد في القضية فإذا أخذ في تعريفها الدور وأوجب بأنه لما لم يستلها لتعريف
 اشهرتها في المحاورات لم يجب أخذها في التعريف بالدور فتأمل (قوله تعريف القضية) معطوف
 على قوله شرع (قوله فقولنا اللفظ الخ) الفاء لا فصاح وقوله المفرد المراد به ليس هو كباثر كيبا
 استناداً في احتمال المركب التقيدي وقوله ولا يعترض أي على قوله أخرج المقرول ويحتمل أن المراد ولا
 يعترض على التعريف بالأول أقرب وقوله بالمعنى نعم لا إضافة للبيان وكذلك ما بعد (قوله فأنما صالح الخ)
 تعليل لقوله ولا يعترض الخ وقوله وحدهما يقتضي أن المجموع من كل منهما جامع ما قدر بعده هو
 القضية فيكون له دخل في القضية وهو خلاف ما يقتضيه قوله وإنما القضية مقدرة بعدهما من أنه
 لا دخل فيه فأنما هو صدق وحدهما لكان أولى (قوله عند المحققين) يشير إلى خلاف من قال بأنهما جادة
 وهو مذهب ابن طرفة وابن عصفور من النعمانيين فأنهم لا يشترطون الترتيب تحقيقاً في الكلام
 والصحيح خلافه (قوله وإنما القضية مقدرة بعدهما) التحقيق أن لا منهما قائم مقام القضية
 وليست مقدرة بعده (قوله كلاً وأما الخ) ادخل بالكافية بقية أفراد الانشاء كالعرض والتخصيص
 وقوله فإنها لا احتمال الخ فوجهه للأخراج (قوله فبدلالة الأرقام) مثلاً سقني بزمه أنا عسطن
 وبخودك عاصم كثير (قوله يدخل أيضاً) أي كما يدخل نحو قولك زيد قائم كذا قال بعضهم بوجهه
 فخرجت من المؤانف ذلك لسان أولى (قوله أخبار الله) بفتح الهاء وكذا قوله وأخبار رسوله وأما قوله
 والأخبار على الخ فكسر الهمزة لتعليق أخبار وأخباره ووجهه ويحتمل أنه يفهمها أيضاً ويكون الباء
 للابسة وعلى الأول فيجانب لتقدير مضى لأن الأخبار بكسر هاء ليس قضية والتقدير ومضى الأخبار
 الخ وذلك المتعلق هو الخبر (قوله فإن هذه الخ) تعليل لأدخال هذه المذكورات ومحيط التعليل قوة
 لكن الخ (قوله والقضية) عطف على ما قبله من عطف المراد في لانه ما متحدان بالذات وإن اختلفا
 بالأعتبار كما يؤخذ مما مر (قوله بل أخرج الخ) اضرباً انتقالي (قوله من جهة الخبر) أي وهو الله
 ورسوله فإنه يجيبه تعالى ولمه الصدق وقوله أو الخبر به أي كقولنا الواحد نصف الاثنين فإنه يعلم
 صدقه ضرورة (قوله ويدخل فيه) أي في التعريف المذكور ولو أ سقط قوله فيه لكان أولى
 (قوله مسيلة) بكسر اللام ومن فضاء فهو كذب منه كذا المشهور وهو من باب المبالغة (قوله والخبر)
 معطوف على قوله الأخبار (قوله من أمر خارج الخ) أي الذي هو قوله تعالى وخاتم النبيين بالنسبة
 لأخبار مسيلة والعلل بالنسبة لما علم كذبه ضرورة وبخودك (قوله وتنقسم إلى حلية وشرطية)
 هذا تقسيم أولي للقضية من حيث هي وسياق تقسيم ثانوي لكل من الحلية والشرطية وسميت الأولى
 بالحلية لما فيها من حال المحكوم به على المحكوم عليه وسميت الثانية بالشرطية لاقترانها بإدانة الشرط
 لفظاً وتقديره فاستدل بنحو قولنا إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً لأنه في قوة أن يقال إن كان العدد
 زوجاً لم يكن فرداً وإن كان فرداً لم يكن زوجاً فإن قيل لم يقدم الحلية على الشرطية هنا وعكس فيما يأتي
 أجيب بأنه قد مر أنها لكونها بالنسبة للشرطية كما مر بالنسبة لركب وعكس فيما يأتي أطول الكلام
 عليها بسبب كثرة تفاسيها وأوجانها (قوله فالحلية الخ) الفاء فصية (قوله ما تركت من مقررين
 بدوامه والشرطية ما تركت

الح) اعلم أن الأقسام أربعة الأول أن تركب من مفردين بالفعل الثاني أن تركب من مفرد بالفعل هو الموضوع ومفرد بالقوة هو المحلول وقد مثل المؤلف هذين القسمين الثالث أن تركب من عكس ذلك كقولك زيد قائم قضية الرابع أن تركب من مفردين بالقوة كقولك زيد قائم قضية ليس زيد بقاء ناشأ إلى القسم الأول بقوله تاركب من مفردين وإلى ما بعده من الأقسام الثلاثة بقوله أو ما كان قوتها وان كان التبادله من القسم الأخير وأورد عليه أن الشرطية مؤلفة من مفردين بالقوة إذ المتصلة في قوة أن يقال هذا ما لمز وهذا الخاصصة في قوة أن يقال هذا ما عاند ذلك فهي داخلية في تعريف الجدية فقولنا الجدية ما حكم فيها بإسناد شيء لشيء أو رفعها عنه والشرطية ما حكم فيها بتعلق شيء على شيء أو رفعه عنه أو عيانه شيء لشيء أو رفعها عنه وسكت عن الأفراد والتركيب لكان أسهل وأجيب بأن القضيتين في الشرطية ليسا في قوة المفردين حال قيام التركيب ووجود أداة الشرط بخلاف القضيتين في الجدية قائم في قوة المفردين حال قيام التركيب ووجود الاستناد إلى رابط بين الطرفين وفيه نظر لأنها في قوة المفردين فيهما حال التركيب فالفرق محض تحكم (قوله من قضيتين) نعمتهما بذلك انما هو بالنظر لما قبل تركيبهما ووجه ما شرطية كليهما وإنما بالنظر لحال تركيبهما فلا قضيتين لخروج الحكم الذي اشتمل عليه كل واحدة منهما عن القيام بحسب السكون عليه بسبب طر وماتم وهو أداة الشرط وكذا بالنظر لحال انجلاهما بعد التركيب على ما ذهب إليه بعضهم لأنها إذا لم يكونا عند التركيب قضيتين لم يكونا عند الانحلال أيضا قضيتين والا كما غير في الشرطية وهو خلاف الفرض وذهب بعضهم إلى انهما اسميان حينئذ قضيتين وهو الأقرب لأن خروجهما عن كونهما قضيتين حال التركيب انما هو لما تم فإذا زال لم يبق عدم نهما بذلك (قوله) يعني أن كل قضية (الح) أي بمعنى ذلك بقوله وتقسيم الح لأنه يلزم منه أن بين طرفيها بظا لا تكون قضية الا حينئذ كما اشار به بقوله وبذلك رابط الح (قوله وان تركب الح) كان الانسب سابقه أن يقول وان كان طرفاها قضيتين الح لكنه عدل عن ذلك لأنها ليس اسميان قضيتين حال التركيب كما هو به ذلك تأمل (قوله مثلا) لأجابه البه كالأجنح (قوله أو قام أو زيد) بحث فيه بأنه يقتضي أن المقصود من قولنا زيد قائم أو به نسبة القيام إلى أي زيد وليس كذلك بل المقصود نسبة قيام الأب إلى زيد كافي نظائره (قوله هنا) أي في باب النضا بخلافه فيما تقدم (قوله ما يضاد الجدية) فهو هنا ما ليس بجملة ولومي كبايان دل برؤيه على جزء مناه وقوله لا ما يضاد المركب أي وهو لا يدل برؤيه على جزء مناه الح ما تقدم (قوله لكنهما الح) استدرجنا على قوله غير مفردين بل كين وعرضه به دفع ما قد يقال إذا كانا كين على هذا الفرض فكيف يسجبان في اصطلاح الصوريين مفردين وما سهل الدخ انهما وان كانا كين لكنهما غير جملتين فمع أن رسميا مفردين ومع ذلك فبقية خفاء فكان الأولى اسماؤه (قوله ويصح أن يكون الح) هذا هو الأقرب للمفرد بهذا المعنى أعم من المفرد بالمعنى التي قبله إذ القضية أخص من الجدية لأنها المركب الاستدائي التام بخلاف الجدية قائم المركب الاستدائي وان لم يكن تاما وحسبنا فليزمن أن ما قبل القضية أعم مما قبل الجدية لشموله نحو أن قام زيد دون (قوله وبضد ما الح) هذا في قوة التحليل لقوله بدليل الح فكانه قال انما كان ذلك للدلالة على ما ذكرناه بضد ما الح (قوله قولنا كلما كانت الح) هذا مثال للشرطية المتصلة وقوله وأما أن تكون الشمس الح هو مثال للشرطية المنفصلة وهذا هو متكسر والمثال (قوله فالأقرب) أي التي هي قولك كلما كانت الشمس طالعة الح وقوله من قولنا الح أشار بذلك إلى أن كلما نحو ليس من القضية (قوله قبل رابطها) أي بخلافها حال الربط وكذا بعده على ما مر (قوله بالشرط) أي التعليل أو أداته (قوله الثانية) أي التي هي قولنا ما أن تكون الشمس الح (قوله وهي) أي الشرطية من حيث هي (قوله أي الشرطية متصلة) معيت بذلك لانصال طرفيها وقوله وشرطية منفصلة معيت بذلك لانصال طرفيها (قوله لما كانت الح) غير أنه بذلك يبان وجه انقسامها إلى هذين

من قضيتين
يعني أن كل قضية لا بد فيها من حصول رابط بين طرفيها وبذلك الربط كانت قضية فان كان طرفاها مفردين أو ما في قوتها سميت في اصطلاح أهل المنطق جدية وان تركب من قضيتين سميت بشرطية مثال الجدية التي تركب من مفردين قولك مثلا زيد قائم وهو موضوع وقام زيد ويحصل وهو مثال الجدية التي تركب من قوتها المفردين قولك زيد قائم أو قام أو زيد وقام الأب أو قام أبو زيد والمراد هنا المقرد ما يضاد الجدية لا ما يضاد المركب والأقرب قائم الابن قائم أو به غير مفردين بل كين لأن جزءه ما يدل على جزء مناه كما قلنا غير جملتين مع أن رسميا مفردين في اصطلاح الصوريين ويصح أن يكون المراد بالمفرد ما يقابل القضية بدليل ذكرها في الشرطية التي هي مقابل الجدية وبضد ما تفيد الأشياء ومثال الشرطية قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأما أن تكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجود فالأقرب تركب من قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود وقوله قضيتان قبل ربطهما بالشرط ولا يفتنى ما تركب منه الثانية من وهي تنقسم للشرطية متصلة وشرطية متصلة ش

لما كانت القضيتان التان تركب منهما الشرطية تان حكم بينهما

القبحين الآن فيه قصور لعدم نمو السواب نحو قولك ليس كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقولك ليس الانسان اما ناطق أو كتاب فلو قال لما كانت القضيتان اثنتان تركبت منهما الشرطية نارة يحكم بينهما بالصحة أو رفعها ونارة يحكم بينهما بالعناد أو رفعها ما في الثبوت الخ لكان أولى لشموله لذلك لكنه اقتصر على الموجبات وترك السواب ابتكالا على ماسأى (قوله بالصحة) أي بمصاحبة الثانية الأولى إذا دامن قوله بمعنى أنه الخ (قوله متى صدقت الأولى الخ) أي متى تحققت الأولى تحققت الثانية فالمراد من الصدق هنا التحقق والثبوت لا المطابقة لما في نفس الامر (قوله بالعناد) أي بالعناد وعدم الصحة (قوله ما في الثبوت الخ) مر تبط بالعناد وهو إشارة إلى أقسام المنفصلة الثلاثة متاعه الجمع وماتعة الخلو وماتعة ماسأى توضيح ذلك في قوله والمنفصلة الخ (قوله لذلك) أي لكون القضيتين اللتين تركبت منهما نارة يحكم بينهما بالصحة ونارة يحكم بينهما بالعناد وهذا مستغنى عنه العلم بأن الجواب منسب عن الشرط لكنه أتى به للتوضيح (قوله بالمنفصلة الخ) الغاء للافصاح (قوله ما حكم فيها) أي لو كان الواقع بخلافه قد دخلت الكاذبة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود وقد عرفت أنه قصر كلامه على الموجبات وترك السواب ابتكالا على ماسأى والافتال ما حكم فيها بصحة إحدى القضيتين للآخرى أو رفعها (قوله إحدى القضيتين) أي التي هي الثانية وقوله للآخرى أي التي هي الأولى وهذا هو المراد لأن كان كلامه مختلفا وتسميتهما قضيتين انما هي باعتبار ما كان لا فقد تقدم انهما لا يسميان بذلك حال التركيب (قوله وتسمى لزومية الخ) يعني أن الشرطية المنفصلة تنقسم إلى لزومية وإلى انتفاقية فاللزومية ما كانت الصحة فيها للموجب والانتفاقية ما كانت الصحة فيها للموجب كإسباني (قوله ككون إحدى القضيتين) أي التي هي الأولى وقوله للآخرى أي التي هي الثانية هذا هو المراد ولو عبره لكان أولى (قوله سيلاخ) ذكر من أنواع الموجب ثلاثة السببية والمسببية والاشتراف في سبب واحد وبني عليه التضاف نحو أن كان زيدا بالعمى وفعمور وبينه (قوله أو أشر كنا الخ) لو قال أو مشتركة معها الخ لكان أولى (قوله كقولك ان كانت الخ) أي ثلاثة أمثلة وهي مع ما قبلها ألف ونشر مرتب فالأول الأول والثاني الثاني وهكذا (قوله وان كانت الصحة الخ) كان الانسب سببا به أن يقول وتسمى انتفاقية ان كانت الصحة الخ وأعلم أن لهم انتفاقية عامة وانتفاقية خاصة فالأولى هي التي صدق تأليها ولا نافي صدق مقدم سواء صدق المقدم أو لم يصدق فالأول نحو أن كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا والثاني نحو أن كان الانسان حمارا كان الحيوان حمارا وانما كانت هذه أعم لأنها تصدق فيما إذا صدق الثاني والمقدم وفيما إذا صدق الثاني فقط بخلاف الخاصة وخرج بقولنا ولا نافي الخ نحو قولك إن لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق فلا تصدق الانتفاقية حينئذ الثانية هي التي حكم فيها بالصحة بين طرفيها الصدق إذا ثبت ذلك هللت أن المؤلف رحمه الله تعالى اقتصر على الانتفاقية الخاصة ولو حذف قوله في الصدق لكان أعم (قوله كقولك ان كانت الشمس طالعة كان الانسان الخ) فالصحة بين هاتين القضيتين لغیر موجب انتضاها والمراد كان الانسان ناطقا بالقول لا بالفعل (قوله ويسمى الشرط الخ) أي لتقديمه لظننا وحكمنا بنحو أن كانت الشمس طالعة كان النصار موجودا أو لظننا وان تأخر حكمنا بنحو هذا حيوان ان كان انسانا وقوله والجواب أي لتلك الأولى لظننا وحكمنا فقط وما قبل من أن الجزاء في نحو هذا حيوان ان كان انسانا محذوف والمذكور أول دليله انما هو اصطلاح العلماء هكذا قال السعدوي وان كان قد علم من اصطلاح الناطقة وجب المضرب اليه والاعتين ما قاله العلماء كاذب اليه بعضهم (قوله بحيث يبعد الخ) أي اقتضاء ملتصبا بما له أنه يتعدا الخ وقوله المستصحب بكسر الخاء وهو المقدم وقوله من صاحبه وهو الثاني وقوله سميت أي تلك القضية (قوله لا الحيوان الخ) تعليل للتقليل (قوله والكل يستعمل أن ينفذ عن جزئه) أي لأن الكل عبارة عن الأجزاء كلها فالجزء أحد أجزائه زال المركب ضرورة أن المركب لا يوجد إلا بوجود جميع أجزائه والكل في المثال المذكور هو

بالصحة بمعنى أنه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثانية ونارة يحكم بينهما بالعناد أما في الثبوت وأما في النفي وأما فيما تقدمت الشرطية لذلك إلى منفصلة وإلى منفصلة من

فالمفصلة ما حكم فيها بصحة إحدى القضيتين للآخرى وتسمى لزومية ان كانت الصحة للموجب ككون إحدى القضيتين سيما للآخرى أو سببية عنها أو اشتركتنا في سبب واحد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه وكقولك ان كان النهار موجودا فالكلواكب خفية وان كانت الصحة بين القضيتين في الصدق بنحو موجب سميت انتفاقية كقولك ان كانت الشمس طالعة كان الانسان ناطقا يسمى الشرط فيها مقديما والجواب ثانيا

يعني ان الصحة التي حكم بها في المنفصلة ان كانت اسبب انتضاها بحيث ينفذ انتفاك المستصحب من صاحبه سميت لزومية سواء كان السبب في الصحة علفيا كقولنا لئلا كان هذا انسانا كان حيوانا لان الحيوان يزو من حقيقة الانسان والكل يستعمل أن ينفذ عن جزئه أو كان السبب شرعيا كقولنا كلما زالت الشمس دخل وقت الظهر أو كان ناديا كقولنا كلما يكن مالم يكن نبات

ومن ذلك الامثلة التي ذكرناها في الاصل فان الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار هو الزمان الذي ينشئ في ذلك الضوء الخالص عادية لانه يمكن ان يخلق المولى تبارك وتعالى (٧٥) ذلك الزمان بضوءه المتبع المخصوص من غير طلوع شمس بل ولا وجودها اصلا ويمكن ان يطلع سبحانه الشمس فوق الافاق على هيئة النجوم بالنهار وكذا الملازمة بين وجود النهار وبغائه الكواكب انما هي عادية اذ يمكن ان يخلق الله سبحانه الابرار والنجاة ووجود النهار بضوءه المخصوص وان كانت الصبغة بين الضئيفين في المنصبة لا يلبس اقتضاها بل اتفق ان صدقت احدهما مع صديق الاخرى بحيث اتفاقية كقولنا ان كانت الشمس طالعة كان الانسان ناطقا فانه المنصبة حكمت بالصبغة بين هاتين الضئيفتين يعني انهما اتفق في الوجود صدقا معا لا يعني انهما اقتضت احدهما الاخرى عقلا او شرعا واما اذ علاقة بينهما الصلا قال بعض الشيوخ المقصود بهذه الاتفاقية رفع ما يحصل في الوهم من المناقاة بين قضيتين كما اذا فرض ان شخصا جفلا مثلا فقد عليه وتغضب فيغرم على ان يحسن السلوك ويستغفر عما صنع رجاء ان رضى عنه فيحصل في الوهم انه اذا فعل ذلك لم يرض غضب عليه وانه لا يجتمع ذلك الاحسان منه مريفا فغضب عليه بل يتناقضا فتقول لمن تروهم ذلك في الحسن الى غلان وضاعف الاحسان لما زال من صدرهما احدهما ومثا هذا موجود كثيرا كقوله تعالى قل لو كنتم في ريب مما نطق به الدن كتب عليهم القتلى الى مضاجعهم وكقوله عليه الصلاة والسلام في سبب رضى الله

الانسان والجزء هو الحيوان التركيب الانسان من حيوان وناطق (قوله ومن ذلك الامثلة الخ) اى من المنصبة التي سبب الصبغة فيها مآدى (قوله فان الملازمة الخ) حلة لقوله ومن ذلك الامثلة الخ لكن بالنسبة للتالين الاولين وسبب تعليلها بالنسبة للتالين الثالث قوله وكذلك الملازمة الخ (قوله وهو) اى النهار وقوة الضوء الخالص فليس المراد اى ضوء كقولنا وضوء الفتية بل المراد الضوء الخالص بكونه عاما لجميع الافاق (قوله لانه يمكن ان يخلق الخ) حلة لقوله فان الملازمة الخ لكن صدره بالنسبة للتالين الثاني وعين بالنسبة للتالين الاول (قوله على هيئة النجوم) اى كونه طالعة عن شرفها المخصوص (قوله انما هي عادية) تفسير لقوله وكذلك (قوله اذ يمكن الخ) حلة لقوله وكذلك الملازمة الخ وقوله ان يخلق الخ كان الانسب ان يقول ان يظهر عام وجود النهار الصكبة كتنفي بالمزوم اذ يلزم من ابرارها ظهورها (قوله وان كانت الصبغة الخ) مقابل لقوله ان كانت لسبب الخ (قوله بل اتفق الخ) قد علم عامي انه لا يذ كالا لاتفاقية الخاصة وذلك قال ان صدقت الخ وان تحققت من التعليل واهما ضعيفان محذوف والتقدير انه صدقت الخ وحسنه فان بالتعليل كائن عليه ابن هشام لما يقع من قراءتها بالتخفيف مع التصريح بالضم يرتجأ (قوله حكمت بالصبغة الخ) اى حكم فيها انفسه تجوز في الاسناد (قوله لا يعني انهما الخ) فيه قصور فكان الاولى ان يقول لا يعني انه اقتضى الصبغة بينهما سبب وموجب كما هو حال ذلك التعليل بقوله اذ علاقة بينهما اصلا (قوله قال بعض الشيوخ المقصود هذه الاتفاقية الخ) اسم الاشارة في كلام بعض الشيوخ راجع للاتفاقية العامة كما يؤخذ من الامثلة التي ذكرت بعد ذلك من مقدمها والتاليان الصدوقين المتفق التالين فقط وان كان ظاهر سياق المؤلف انه راجع للاتفاقية الخاصة (قوله مثلا) اى اوضح بنا وتوضوئك (قوله وتغضب) تفسير لما قبله (قوله رجاء ان رضى عنه) حلة لقوله ان يحسن السلوك. تستغفر عما صنع (قوله في الوهم) اى في وهم شخص آخر (قوله ذلك) اى المذكور من الاحسان والاستغفار (قوله وانه لا يجتمع الخ) فوضيح لما قبله والافهم مستحق عنه وقوله ذلك الاحسان اى مع الاستغفار (قوله لمن تروهم ذلك) اى ايمان ان فعل ذلك لم يرض غضب عليه (قوله وضاعف الاحسان) هذا بل ذمهما يقتضيه الكلام للبالغة في دفع الوهم المذكور (قوله ومثل هذا) اى هذا المثال (قوله قل لو كنتم في ريب منكم الخ) فالقصد دفع ما كانوا يشكوه من المناقاة بين المقدم والتالي والمعنى لو فرض انكم كنتم في ريب منكم والحال ان فيكم من كتب عليه القتل لخر جو الى مصارعهم ولم ينفهم ذلك فلا يفار من قضاه من لا يعقب حكمه (قوله وكقوله عليه الصلاة والسلام الخ) صريح في انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وهو هو وبالله الذي من كلامه صلى الله عليه وسلم ما رواه ابو نعيم الحلية انه صلى الله عليه وسلم قال في حق سالم بن ابي حذيفة انه شديدا يحب الله قل كان لا يضاف الله ما عساه اه وماذا لو الخالف انما هو من كلام عمر رضى الله عنه (قوله لو لم يخف الله الخ) صدره نعم المرصوب لو لم يخف الله الخ المقصود بذلك دفع وهم المناقاة بين المقدم والتالي فترتب علم العصيان على عدم الخوف يدل على عدم المناقاة بينهما لانه عند عدم الخوف قد يجرى جديسب آخر لعدم العصيان كالخشية فيبقى عدم العصيان عند عدم الخوف واذا تحقق عند عدم الخوف تحقق عندنا الخوف من باب اولي لان لو قد تستعمل لبط الشئ مع ابعاد النقيضين ليدل على ثبوته مع اقرهما بالاولى (قوله وهو) اى مثل المثال السابق (قوله لانه طالب الجزاء امتنع له) اى ولا شأن ان الطالب المتنبع مقدم على مطلوبه وما استنبه (قوله لانه مطلوب تابع) اى ولا شأن ان المطلوب التابع جزاء

تعالى عنه لو لم يخف الله لهم بعصه وهو كثير في كتاب الله العزيز في الكلام في مخاطبة الناس قوله وسمى الشرف في مقامه والجزاء مطالب يفي معنى الشرف في المنصبة للزمنية والمنصبة للاتفاقية مقدما لانه طالب الجزاء مستقبلي له وسمى الجزاء فيه ما بالاله مطلوب تابع

اطالبه ويستتبعه (قوله والمنفصلة ما حكم الخ) أي ولو بخلاف ما في نفس الامر فتصدق بالكاذبة كما
 إذا حكم بالتناقض بين الشيء وسوايه نحو ما أن يكون هذا انسانا ما أن يكون ناطقا أو الأعم منه
 أو الأخص منه مطلقا نحو ما أن يكون هذا حيوانا ما أن يكون انسانا ومن وجهه نحو ما أن يكون هذا
 انسانا ما أن يكون اسود ومن ذلك يعلم أن قول المؤلف في كل قسم من الأقسام الثلاثة هو مركبة من
 كذا وكذا تنقسم من المصادق وقد علمت فها هو أنه قصر كلامه على الموجبات وترك السالب والافتقار
 ما حكم فيها بالتناظر بين قضيتين أو برهنة ولم يتعرض المؤلف رحمه الله تعالى إلى تقسيم المنفصلة إلى
 لزومية وانفاقية كما صرح في المنفصلة مع أنها منسقة اليها أيضا للزومية هي التي تكون التناظر بين
 طرفيها لأنها كما في أمثلة المؤلف والافتقارية هي التي يكون التناظر بين طرفيها مجرد اتفاق المعادة
 بينهما في الوجود وتنقسم إلى الأقسام الثلاثة المذكورة لزومية فالحقيقية كقولنا في شخص اسود
 كتاب ما أن يكون هذا أيضا أو كذا إذا اجتمع البياض والكتابات ولا يرتفعه أن في ذلك لكون الغرض
 أنه اسود كتاب ما علة الجمع كقولنا في الشخص المذكور ما أن يكون هذا أيضا أولا كذا إذا اجتمع
 فيها البياض وعدم الكتابة مع محتمل ارتفاعها الغرض المذكور وماتة الخلو كقولنا في ذلك الشخص
 ما أن يكون هذا أيضا أو كذا إذا أصبح ارتفاعها مع محتمل اجتماعها للغرض المذكور ولم يتعرض
 أيضا للتمية أو جزئي المنفصلة مقدما لأنها ما يلقاها هر صنيعة أن كلامها ليس به ذلك وقد
 صرح بذلك في شرحه على أساغوسى وذلك لأن الترتيب فيها إنما هو مجرد اللفظ بخلافه في المنفصلة
 فإن الترتيب فيها لم يلبس لأن الأول مستقيم للثاني وطالب له والثاني تابع ومطلوب بخس أن يسمى
 كل واحد ما اقتضته رتبته من التقدم والتأخر لكن مقتضى كلام بعضهم أن كلامها يسمى بذلك بل
 صرح به بعض شراح أساغوسى والسيد السمرقاني في شرح الخوارجي والقطب (قوله فيها) متعلق
 بحكمه كذا قوله بالتناظر وأما قوله بين قضيتين فمطلقا تناظر (قوله فإن الخ) ألفا فخصبة
 أو الاستثنائية والغرض من كان للتناظر وجعله مازكركه ثلاثة أقسام وليس المراد أن كلما كان فيه أداة
 الانفصال يجب أن يكون أحد هذه الأقسام كما أنه السعد في شرح الشريعة صرح به في الأشارات
 من أن هنالك أمثلة التفرع ما زاد وأما هو أو ما علم ما أن يعبد الله وأما أن يقع الناس اه
 وتأنس بعضهم في المثال الأول (قوله في الصدق) أي التعقيل والنبوت وقوله والكذب أي الارتفاع
 والانتفاء كسأني (قوله سميت منفصلة حقيقية) أي لأن التناظر فيها أقوى منه في غيرها اذ هو
 فيها بالنظر البهتين بخلافه في غيرها فإنه بالنظر بلحمة واحدة كالإختي (قوله من النقيضين) أي
 النقيضتين اللتين اشغلت احدهما على ثبوت أمر والاخرى على عدمه كأي مثال المؤلف هو هل يقع
 التناقض في المفردين تصور يلا زيدا ولا وفي ذلك تخلف بينهما (قوله أو بما سوى الخ) كان الاظهر
 ان يقول أو من قضية والمساوى لنقضها كما صرح بذلك في الشرح لكنه نظر إلى أن كلامه جاسا
 لنقض الأخرى وذلك ان نقض كونه قدسيا ليس بقديم وهو يساويه كونه حادثا ونقضه كونه
 ليس بحادث وهو يساويه كونه قدسيا فنقض عليه ما جئت ذنبا مساويا للنقيضين فأمال (قوله
 في الصدق فقط) أي دون الكذب (قوله سميت مانعة جمع) أي دلالتها على امتناع الجمع بين
 طرفيها (قوله من قضية والاخص من نقضها) بيان ذلك في المثال الذي ذكره ان كون الجسم أبيض
 نقضه كونه اس ابيض وهو أعم من كونه اسود اذ يشمل كونه أخضر أو أحمر أو نحو ذلك فكونه
 اسود أخص من ذلك النقض واغرض بان في قوله والاخص من نقضها فن فعل التفضيل الهل بال
 بين مع أنه غير سائن وكذا يقال في قوله بعد والأعم من نقضها وأجيب بان ال زائدة أو ان
 الجار والجرور متعلق بمحذوف دل عليه المذكور (قوله في الكذب فقط) أي دون الصدق (قوله
 سميت مانعة خلو) أي دلالتها على امتناع خلو الأمر عن أحد طرفيها (قوله من قضية والأعم من
 نقضها) بيان في المثال الذي ذكره ان كون الجسم غير أبيض نقضه كونه أبيض وأعم منه كونه
 غير اسود اذ يشمل الأحمر ونحوه تأمل (قوله قد عرفت الخ) أي في شرح قوله وهي تنقسم إلى شرطية

وبالله تعالى التوفيق
 والمنفصلة ما حكم فيها بالتناظر
 بين قضيتين فإن كان في الصدق
 والكذب سميت منفصلة
 حقيقية وهي مركبة من
 النقيضين كقولك ما أن يكون
 الموجود قدسيا أو ما أن يكون
 ليس قدسيا أو بما سوى النقيضين
 كقولك ما أن يكون الموجود
 قدسيا ما أن يكون حادثا أو ان
 كان التناظر بين النقيضين في
 الصدق فقط سميت مانعة جمع
 وهي مركبة من قضية والأخص
 من نقضها كقولك ما أن
 يكون الجسم أبيض وما أن
 يكون اسود وإن كان التناظر
 على الكذب فقط سميت مانعة
 خلو وهي مركبة من قضية
 أو الأعم من نقضها كقولك
 ما أن يكون الجسم غير أبيض
 أو ما أن يكون غير اسود
 قد عرفت

منصلة وشريطة منفصلة لانه قال خالفه وتارة يحكم بينهما بالعناد ما في الثبوت وما في النفي وما فيهما
 (قوله في الثبوت فقط) أي عناد في الثبوت فقط وكذلك ما بعد لم يصح جعل ذلك بدلا من ثلاثة أقسام
 وقوله في النفي أي الاتصاف ولوجبه لكان ظاهر (قوله في الثبوت هو الذي عبر عنه هنا بالصدق) أي
 فالمراد من الصدق الثبوت والعقود وقوله والنفي هو الذي عبر عنه هنا بالكذب أي فالمراد من الكذب
 الانتفاء والارتفاع كلهم (قوله فالتفصيل الخ) الفاء تخصيصة (قوله بمعنى الخ) أي حال كون
 التناظر المذكور ملتصقا بمعنى الخ (قوله ولا يصح هنا معا) من عطف اللازم على الملزوم (قوله
 بمعنى الخ) الباء للإضافة كالتى قبله (قوله ولا يكذبان معا) من عطف اللازم أيضا (قوله ثم ذكرنا
 الخ) ظاهره أنه بعد أن سرد الأقسام الثلاثة في المتن ذكر ما يتركب منه كل واحد وليس مراد بالمراد
 أنه بعد أن ذكر كل قسم ذكر ما يتركب منه بلصقه كالعلم من المتن فالترتيب باعتبار كل قسم وما يتركب منه
 (قوله فذكرنا الخ) هذا تفصيل لما قبله (قوله أن الحقيقة المتناظرة كخ) فيه أنه لم يذكر في المتن ما يفيد
 هذا الحصر وكذا يقال في نظير ما بعد اللهم إلا أن يقال أنه قد استغنى عن ذلك من الاقتصاف على ما ذكرنا
 الاقتصاف على النفي في مقام البيان يفيد الحصر (قوله بجى) أي ظاهر فلا يحتاج إلى دليل (قوله
 لانه كلما صدقت الخ) أشار بذلك إلى قياس اقتران ذلك كصغره بقوله كلما صدقت الخ وعلمنا بقوله
 للسار أن ذلك كبراء بقوله وكلما صدق الخ وظهوره هو الذي ذكرناه في المتن كذا التنبيه بقوله فكلما الخ
 وتوضيح ذلك أنه لو صدقت القضية الأولى في قولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا
 صدقت نقيض الثانية وهو كونه ليس فردا وإذا صدقت ذلك كذبت نفس الثانية فلزم من صدق الأولى
 كذب الثانية وأنه لو صدقت الثانية في ذلك صدقت نقيض الأولى وهو كونه ليس زوجا وإذا صدقت ذلك
 كذبت نفس الأولى فلزم من صدق الثانية كذب الأولى تأمل (قوله فلانه كلما كذبت الخ) أشار
 بذلك إلى قياس اقتران أيضا ذكر الصغرى بقوله كلما كذبت الخ وذكرنا ما قبله لسأله وذكرنا الكبرى
 بقوله وكلما كذب الخ ولعلنا الظهور هو الذي ذكرنا التنبيه بقوله فكلما كذبت الخ وتوضيحه أنه لو كذبت
 القضية الأولى في المثال السابق كذب نقيض الثانية وهو كونه ليس فردا وإذا كذب ذلك صدقت
 الثانية لنفسها فلزم من كذب الأولى صدق الثانية وأنه لو كذبت الثانية في ذلك كذب نقيض الأولى
 وهو كونه ليس زوجا وإذا كذب ذلك صدقت الأولى نفسها فلزم من كذب الثانية صدق الأولى تأمل
 (قوله ولا يخفى علينا الخ) أي فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه وقوله إلا من هذين النوعين أي اللذين
 هما التناقض والتضاد المسوية أحدهما لنقيض الأخرى (قوله لانه إذا تركبت الخ) علة
 لكونهما مانعة جوع وقوله من ذلك أي من القضية والأخرى من نقيضها (قوله لزم أن لا يجتمع الخ)
 أي وأمكن أن يجتمع ما على الكذب أخذنا من باقى كلامه (قوله والألزام الخ) أشار بذلك إلى قياس
 استثنائى نطقه هكذا لو أمكن اجتماع الطرفين على الصدق لم يجتمع التقيضين عليه لكن التالي
 باطل بالضرورة وإذا بطل التالي بطل المتقدم فإشارنا إلى القضية الأولى بقوله والألزام الخ وحذف الثانية
 التى هي الاستثنائية ثم جعل الملازمة بين طرفي الأولى بقوله لانه لما كان الخ وتوضيح ذلك أنه لو صدق
 الطرفين في قولنا هذا الجسم اما ان يكون أبيض واما ان يكون أسودا فلزم صدق التقيضين وعلمنا بالنسبة
 للطرف الأول كونه أبيض وكونه ليس أبيض والنسبة لثاني كونه أسودا وكونه غير أسود وذلك لأن
 كونه أبيض أحسن من نقيض كونه أسود وهو كونه غير أسود وكونه أسود أحسن من نقيض كونه
 أبيض وهو كونه غير أبيض والقاعدة أنه يلزم من ثبوت أحسن ثبوت الآخر فيلزم من ثبوت كونه
 أبيض ثبوت كونه غير أسود ويلزم من ثبوت كونه أسود ثبوت كونه غير أبيض فلزم من هذا اجتماع
 كونه أبيض وكونه غير أبيض واجتماع كونه أسود وكونه غير أسود فتأمل (قوله فيلزم من صدق الخ)
 تركبت من ذلك لزم أن لا يجتمع طرفاه على الصدق والألزام أن يجتمع التناقضان على الصدق لانه لما كان على واحد من الطرفين أحسن من
 نقيض الآخر فيلزم من صدق كل واحد منهما صدق نقيض الآخر فلو صدق ما على الصدق على واحد منهما مع نقيضه

هنا بالصدق والنفي هو الذي
 عبر عنه هنا بالكذب فالتفصيل
 ان حكم فيها بالتناظر بين
 القضيتين في الصدق والكذب
 معاجلة حقيقة وان حكم
 فيها بالتناظر بين القضيتين
 في الصدق فقط بمعنى انه مهما
 صدقت إحدى القضيتين
 كذبت الأخرى ولا يصدقان
 معاجلة مانعة جوع وان حكم
 فيها بالتناظر بين القضيتين في
 الكذب فقط بمعنى انه مهما
 كذبت أحدهما صدقت
 الأخرى ولا يكذبان معاجلة
 مانعة جوع ثم ذكرنا في الأصل
 هذه التفصيلات الثلاث فذكرنا
 ان الحقيقة إنما تتركب من
 التقيضين وما يساويهما أما
 التناقض فتتناظر ههنا في
 الصدق والكذب معاجلة وأما
 التضاد المتساوية أحدهما
 لنقيض الأخرى فتتناظر ههنا في
 الصدق لانه كلما صدقت
 أحدهما صدقت نقيض الأخرى
 لسأله وكما صدقت نقيض
 الأخرى كذبت الأخرى فكلما
 صدقت أحدهما كذبت الأخرى
 وأما تناظرهما في الكذب فلانه
 كلما كذبت أحدهما كذب
 نقيض الأخرى لسأله وكما
 كذب ذلك التقيض صدقت
 الأخرى فكلما كذبت أحدهما
 صدقت الأخرى ولا يخفى علينا
 أن الحقيقة لا تتركب من التقيض
 هذين النوعين وأما حقيقة الج
 فذكرنا أنها المتناظرة من التقيض
 والأحسن من نقيضها لأنها إذا

أي لان القاعدة أنه يلزم من ثبوت الاخص ثبوت الاعم كما ثبت أي وإذا لم يرد ذلك فقد اجتمع التضياع
على فرض صدق الطرفين معا كما أشار به بقوله فلو صدق معا الخ (قوله وأيضا كلما صدق الخ) أشار
بذلك إلى قياس اقتواني قد ذكره صغرا بقوله كلما صدق أحدهما الخ وعليها بقوله لانه اخص منه وذكر
كبراه بقوله وكلما صدق نقيض الآخر الخ وذكر النتيجة بقوله فكلما صدق أحدهما الخ وتوضيحه أنه
لو صدق الطرف الأول في المثال المذكور صدق نقيض الثاني وهو كونه غير أسود وإذا صدق ذلك كذب
الثاني نفسه فلزم من صدق الأول كذب الثاني وأنه لو صدق الطرف الثاني في ذلك صدق نقيض الأول
وهو كونه غير أبيض وإذا صدق ذلك كذب الأول نفسه فلزم من صدق الثاني كذب الأول تأمل (قوله
لانه) أي أحدهما وقوله اخص منه أي من نقيض الآخر أي القاعدة أنه يلزم من ثبوت الاخص
ثبوت الاعم كما تقدم (قوله فلا يجتمعان الخ) نتيجة الدليلين المذكورين وهي عين الدعوى كما هو
القاعدة (قوله وأيضا لا يلزم الخ) أشار بذلك إلى قياس اقتواني نظمه هكذا كلما كذب أحد الطرفين
مع صدق نقيض الآخر وكلما صدق نقيض الآخر مع كذب ذلك الآخر ينتج أنه كلما كذب أحد
الطرفين مع كذب الآخر فاشارة إلى الصغرى بقوله لا يلزم من كذب أحد الطرفين الخ وعليها بقوله
إذا لا يلزم الخ وحذف الكبرى وأشار إلى النتيجة بقوله فلا يلزم إذا الخ وتوضيح ذلك أنه إذا كذب
الطرف الأول في المثال السابق لم يلزم كذب نقيض الطرف الثاني وهو كونه غير أسود بل يصح صدقه
لان الطرف الأول اخص من نقيض الطرف الثاني والقاعدة أنه لا يلزم من كذب الاخص كذب
الاعم وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الثاني بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف الأول صدق الطرف
الثاني وأنه إذا كذب الطرف الثاني في ذلك لم يلزم كذب نقيض الطرف الأول وهو كونه غير أبيض لان
الطرف الثاني اخص من نقيض الطرف الأول والقاعدة أنه لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم كما
علمت وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم صدق الأول بل يصح كذبه فلم يلزم من كذب الطرف الثاني صدق الطرف
الأول تأمل وأعرض صنيح المؤلف بأنه يؤمم أن هذا دليل على امتناع اجتماع الطرفين في الصدق
كالدليلين قبله وليس كذلك وانما هو دليل على إمكان اجتماعهما في الكذب كما هو ظاهر (قوله فلا يلزم
إذا) أي إذا كان لا يلزم من كذب أحد الطرفين كذب نقيض الآخر مع ضمنية قولنا وإذا لم يلزم
ذلك لم يلزم صدق الآخر فتأمل (قوله والآخر الخ) قد علمت أن قوله فلا يلزم إذا الخ نتيجة لقياس
المذكور وحينئذ فلا يحتاج لقوله والآخر الخ لانه في بقوله توضيح وأشار به إلى قياس استثنائي نظمه
هكذا لو لم من كذب أحد الطرفين صدق الآخر فلزم من كذب كل واحد منهما كذب نقيض الآخر
لكن التالي باطل لانه يؤدي إلى أن كذب الاخص مستلزم لكذب الاعم وهو باطل ومؤدى إلى
الباطل باطل وإذا بطل التالي بطل المقدم فاشارة إلى القضية الأولى بقوله والآخر الخ وحذف الاستثنائية
ثم فرغ على المقدمة الأولى قوله فيكون كذب الاخص الخ وتوضيحه أنه إذا لم يلزم من كذب الطرف
الأول في ذلك المثال وهو كونه أبيض صدق الطرف الثاني فيه وهو كونه غير أسود فلزم من كذب الطرف
الأول كذب نقيض الطرف الثاني وهو كونه غير أسود وإذا لم يلزم من كذب الطرف الثاني في ذلك
صدق الطرف الأول فيه لم يلزم من كذب الطرف الثاني كذب نقيض الطرف الأول وهو كونه غير
أبيض فيكون كذب الاخص مستلزم لكذب الاعم وهو باطل فلينأمل (قوله وهو) أي كون
كذب الاخص مستلزم لكذب الاعم (قوله فيصم إذا) أي إذا كان لا يلزم من كذب أحدهما صدق
الآخر (قوله لانها إذا تركت الخ) علمت كونها مستدما نفعه خلو وقوله من ذلك أي من القضية
والاعم من نقيضها (قوله لم يمكن كذب الخ) أي ويمكن اجتماعهما على الصدق أخذنا من باقي
كلامه (قوله لما يلزم عليه الخ) بيانه أنه لو فرض كذب الطرفين في قولنا هذا الجسم أمان يكون
غير أبيض وأمان يكون غير أسود لم يلزم كذبه كونه غير أبيض مع نقيضه وهو كونه أبيض وكذب
كونه غير أسود مع نقيضه وهو كونه أسود لانه لا يلزم من كذب كونه غير أسود كذب كونه أبيض

أي أيضا كلما صدق أحدهما
صدق نقيض الآخر لانه اخص
منه وكلما صدق نقيض الآخر
كذب ذلك الآخر فكلما صدق
أحدهما كذب الآخر فلا
يجتمعان إذا قل الصدق وأيضا
لا يلزم من كذب أحد الطرفين
كذب نقيض الآخر فلا يلزم
من كذب الاخص كذب الاعم
فلا يلزم إذا من كذب أحدهما
صدق الآخر والآخر من كذب
كل واحد منهما كذب نقيض
الآخر فيكون كذب الاخص
مستلزم لكذب الاعم وهو
باطل فيصم إذا أن كذب طرفا
بأنه اجمع معا وهو المطلوب
وأما ما نفعه الخ لو فقد ذكرنا
انما تركت من القضية والاعم
من نقيضها لانها إذا تركت من
ذلك لم يمكن كذب طرفيها معا
بما يلزم عليه

التي هو نقض الطرف الثاني ويلزم من كذب كونه غير أبيض كذب كونه أسود التي هو نقض
 الطرف الأول اذ يلزم من كذب الاعم كذب الاخص ولاشك ان كونه غير أسود اعم من كونه
 أبيض وان كونه غير أبيض اعم من كونه أسود فظهر من هذا كذب كل واحد مع نقضه وهو اجمال
 فتأمل (قوله من كذب على واحد الخ) بياننا (قوله لانه يلزم الخ) حيلة لانه (قوله لانه) أي
 كل واحد منهما وقوله اعم منه أي من نقض الآخر وهذا لتعديل لغة العلة لكن لمحا التعليل وقوله
 وكذب الاعم الخ (قوله فيلزم من كذبها الخ) مخرج على ما قبله لكن ليس المراد أنه يلزم من
 كذب كل منهما كذب نقضه هو بل المراد انه يلزم من كذب كل منهما ٣ نقض الآخر كما صرح
 به قبل (قوله فيكذب الخ) مخرج على التفرع قبله (قوله وهو) أي كذب على واحد منهما مع
 نقضه (قوله وان شئت قلت كلما كذب أحد الطرفين الخ) أشار بذلك إلى أنه يصح أن يستدل على ذلك بقياس
 اقتران فذ كرا الصغرى بقوله كلما كذب أحد الطرفين الخ ثم عليها بقوله لانه اعم الخ وذ كرا الكبرى
 بقوله وكلما كذب نقض الآخر وذ كرا النتيجة بقوله فكلما كذب الخ وتوضيحه انه اذا كذب الطرف
 الأول في المثال المذكور كذب نقض الطرف الثاني فيه وهو كونه أسود لانه اعم منه وكذا الاعم
 يستلزم كذب الاخص واذا كذب ذلك صدق الطرف الثاني نفسه واذا كذب الطرف الثاني في ذلك
 كذب نقض الطرف الأول وهو كونه أبيض لانه اعم منه وكذا الاعم يستلزم كذب الاخص كما علمت
 واذا كذب ذلك صدق الطرف الأول نفسه فكلما كذب أحد الطرفين صدق الآخر فتأمل (قوله
 لانه) أي أحد الطرفين وقوله اعم الخ أي وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص (قوله فلا يمتنع ان
 اذا) أي اذا كان كلما كذب أحد الطرفين صدق الآخر (قوله وأما صحة اجتماعها الخ) أي اما
 امتناع اجتماعها على السكبة فقد علمت وإليه وأما صحة اجتماعها الخ فهو مقابل لهذا المقدور
 (قوله فلا نه لا يلزم الخ) أشار بذلك إلى قياس اقتران في نفسه هكذا كلما صدق أحدهما صدق
 نقض الآخر وكلما صدق كذب نقض الآخر صدق ذلك الآخر ينتج أنه كلما صدق أحدهما صدق
 صدق الآخر فإشارتي إلى الصغرى بقوله لا يلزم من صدق أحدهما الخ ثم عليها بقوله لانه لا يلزم الخ وأشار
 إلى الكبرى بقوله وكلما يلزم الخ وأشار إلى النتيجة بقوله فلا يلزم ما إذا الخ وتوضيحه انه اذا صدق الطرف
 الأول في المثال السابق لم يلزم صدق نقض الطرف الثاني وهو كونه أسود بل يصح كذبه لانه لا يلزم
 من صدق الاعم صدق الاخص واذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب الطرف الثاني واذا صدق الطرف الثاني فيه
 لم يلزم صدق نقض الطرف الأول وهو كونه أبيض بل يصح كذبه لذلك واذا لم يلزم ذلك لم يلزم كذب
 الطرف الأول فلم يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر تأمل (قوله فلا يلزم اذا) أي اذا كان لا يلزم
 من صدق أحدهما صدق نقض الآخر الخ (قوله فيصير اذا) أي اذا كان لا يلزم من صدق أحدهما
 كذب الآخر (قوله فائدة الحقيقة الخ) غرض هذه الفاتحة بيان أن ما استفيد من قوله في المنقصة
 الحقيقية هو مكية من النقيضين وأما مساوي النقيضين من اتهام كبة من جريتين قبل لا بد منه
 بخلاف ما استفيد من تفسيره بعد في مائة الجمع ومائة الخلق فانه ليس يقيد وانما اقتصر وأبطل لانه اذا
 علم الحكمين الطرفين علم بين الاكثر وأقل السعد في ذلك حيث قال والحق انما اذا احتسبنا الظاهر
 فالحقيقة انما قد تتركب من أكثر من جريتين كقولنا الكلمة امامهم أو فعل أو أداءة وان رجعتنا إلى
 التحقيق فالحقيقة مطلقا لا تتركب من جريتين إذا النسبة الواحدة لا تكون إلا بين شيئين فنحن زادة
 الأجزاء متعددا المنفصلات فاذا قلنا الكلمة امامهم أو فعل أو أداءة كان ذلك منفصلين حقيقتين لأن
 المعنى الكلمة امامهم أو غيره وهذا انفراد على أو غيره واذا قلنا هذا الشيء اما أن يكون شبرا أو حجرا
 أو انسانا كان ذلك ثلاث منفصلات مائة الجمع واذا قلنا هذا الشيء اما أن يكون ناعرا أو لا ناعرا أو لا حجرا
 أو انسانا كان ذلك ثلاث منفصلات مائة الجمع باعتبار الاعتبار لا انفصال بين جريتين اه وتطرق في
 اليموسي بانه اذا نظر تقدير الذي قدرا ولا يلزم أن كل من مائة الجمع ومائة الخلق من الحقيقة الآتري

من كذب على واحد منهما مع
 نقضه لانه يلزم من كذب
 كل واحد منهما كذب
 نقض الآخر لانه اعم منه
 وكذب الاعم يستلزم كذب
 الاخص فيلزم من كذبها مع
 كذب نقضها مع ما قبله كذب على
 واحد منهما مع نقضه وهو محال
 وان شئت قلت كلما كذب أحد
 الطرفين كذب نقض الآخر
 لانه اعم من ذلك النقض وكلما
 كذب نقض الآخر صدق ذلك
 الآخر فكلما كذب أحد
 الطرفين صدق الآخر فلا
 يمتنع ان اذا على الكسبي وهو
 المطلوب وأما صحة اجتماعها
 على الصدق فلا نه لا يلزم من
 صدق أحدهما صدق نقض
 الآخر لانه لا يلزم من صدق
 الاعم صدق الاخص وكلما يلزم
 صدق نقض الآخر لم يلزم كذب
 الآخر فلا يلزم اذا من صدق
 أحدهما كذب الآخر فيصح
 اذا أن يجمع الطرفين على
 الصدق وهو المطلوب (فائدة)
 الحقيقة لا تتركب من أكثر من
 جريتين

قوله نقض الآخر هكذا
 المؤلف في مسوده ولكن في
 هامشه بعد علامة أي كذب
 نقض الآخر تأمل وسر ا

اذلا واسطة بين التفسيرين وبين سائرهم او اما لغة الجمع فبعضه ان تركب من اجزاء كثيرة كقوله الجنس الواحد فان كل واحد منها النحس
من تفيض الاكثر فتقول على سبيل منع الجمع (٨٠) اما ان يكون هذا الشيء انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون حمارا وهكذا الى ان تمام

انواع الحيوان متكاثرة واما
قائمة الخلق فبعض ايضا ان تركب
من اكثر من جزئين لان كل جزء
من اجزاء مائة الجمع المتكاثرة
الاجزاء لا يصح اجتماعه مع شيء
من الاجزاء الباقية فتفاض
تلك الاجزاء بلزم ان لا يفتني
اثنان منها من الوجود اذ لو خلا
الوجود من تفيضين معا منها
فوجدت تفيضها معا واما
اجزاء مائة الجمع كغير مائة
الجمع لا يوجد اثنان معا
اجزاء الباقية هذا خلف فاذا
تفاض مائة الجمع المتكاثرة
الاجزاء لا يمكن ان يعدم اثنان
معها ويجوز ان يوجد اثنان
معها كغير مائة ذلك حيث يعدم
اثنان من اجزاء مائة الجمع فقد
صح اذا ان تركب مائة الخلق
من اجزاء كثيرة وهي تفاض
اجزاء مائة الجمع المتكاثرة
الاجزاء والله تعالى التوفيق

او قد تفسر مائة الجمع ومائة
الخلق بتفسير اخر مما ذكر وهو
ان مائة الجمع هي التي لا يجمع
اطرافها على المصدق اجتماع طرفها
على الكذب لم لا مائة الخلق
بالعكس فتصدق كل واحدة
منها بهذا التفسير الاصح على
الحقيقة وهما اثباتان لها
بالتفسير الاصح
بما يتبعي الجمع والخلق لكل
احدهما تفسيران احدهما
نعمت بهما في حق وهو التفسير
الاصح الذي يجب مباينتهما
حقيقة وتباينهما في بيانها
ذلك ان زيادة كلمة فقط بعد كذا التنافي في التصديق مائة الجمع ويعد كذا التنافي في الكذب في تفسير مائة الخلق
يجب ان تراجع الحقيقة من ذلك واحدة منها اذ ليس التنافي في طرفها في المصدق فقط لان الكذب فقط

ان المثال الذي جعله من مائة الجمع معناه هذا الشيء اما ان يكون شبرا او غيره وهذا الغير اما ان
يكون حجرا او غيره وهذا الغير اما ان يكون انسانا او غيره (٨١) قوله اذلا واسطة اي حتى تكون جزءا
ثالثا (قوله فبعضه ان تركب من اجزاء كثيرة) اي كما يصح ان تركب من جزئين واعلم انها لا تكون
بالاجزاء ثلاثة اجزاء كما ذكر لانها مركبة من الشيء والاخص من تفيضه ومعلوم ان هذا التفيض لا بد
ان ينفرد في محل آخر تحقيقا لعدمه لكن يصح الاقتصاد رتبة على جزئين كما هو ظاهر (قوله فان كل
واحد الخ) فوجه القبول وقوله منها اي من انواع الجنس الواحد (قوله هذا الشيء) المراد به شيء
يصدق عليه الحيوان بغيره حل انواع الحيوان عليه (قوله وهكذا الى تمام انواع الحيوان) اعترض
بان القضية تكون حتمية حيث لا تباين حيث مائة الجمع ومائة الخلق واجب بان المراد الى تمام انواع
الحيوان الموجودة وهي ترتفع بالانواع المقدرة فهي مائة جمع فقط وفيه بعد ويمكن ان يحاج بان
الغاية عارضة كما هو الغالب في المعنى بالي بخلاف المعنى بحيث كافي النظم المشهور وحيث ذهب في مائة
جمع فقط (قوله فبعضه ايضا) اي كما يصح تركب مائة الجمع من ذلك (وقوله ان تركب الخ) اي كان
نقول اما ان يكون هذا الشيء غير انسان واما ان يكون غريرا واما ان يكون غير حمار وهكذا الى تمام
تفاضل انواع الحيوان (قوله لان كل جزء من اجزاء مائة الجمع الخ) اي كافي قوله اما ان يكون هذا
الشيء انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون حمارا وهكذا فكل جزء من هذه الاجزاء لا يصح اجتماعه
مع شيء من الاجزاء الباقية فلا يجمع الانسان مع الفرس او مع الحمار او غير ذلك ولا يجمع الفرس مع
الحمار او غيره وهكذا وحيث ذهب في تفاضل تلك الاجزاء لا بد ان يصدق منها اثنان كما ذكر فتتركب منها
مائة الخلق كافي المثال المذكور ولو قال لانها ابدان كسبة من تفاضل اجزاء مائة الجمع وقدرتها
تركب من اجزاء كثيرة فلنكتفي ايضا كذلك لكان اوضح (قوله لا يصح اجتماعه الخ) فلا يصح
اجتماع الانسان مع الفرس او غيره وهكذا في كل جزء منها لم يثبت معه غيره من باقي الاجزاء بل
ثبت معه تفاضل ذلك (قوله اثنان) اي فاقتر (قوله اذلا واسطة الخ) اي ذلك للتوضيح لان
المفرد عليه علة في التفرع وسار الى دليل الخلف وقد تقدم اما اثبات المذهب باطل تفيضه
فالمدعى هنا يزعم ان لا يفتني اثنان منها من الوجود وتفيضه هو عدم ذلك المعبر عنه بقوله اذ
لو حل الخ اللازم له وجود تفيضهما من اجزاء مائة الجمع وقد باطل ذلك بقوله هذا خلف واذا باطل
هذا باطل ما دى اليه وهو خلو الوجود عن تفيضين منها معا واذا باطل ذلك ثبت تفيضه وهو لازم ان
لا يفتني اثنان منها من الوجود (قوله هذا) اي وجود تفيضهما من اجزاء مائة الجمع (قوله فاذا)
اي فاذا كان لو خلو الوجود عن تفيضين معا منها لو يعدم تفيضها معا الخ (قوله ان يعدم) فيه ان المطالبة
لا تكون الا في باقية علاج كالتفسير في ذلك قال بعضهم هو لم يجرى على السنة التي تكلم فيها وقوله اثنان اي
فاكثر (قوله وذلك) اي وجود اثنين كما ذكرتها (قوله حيث يعدم اثنان) اي فاقتر (قوله فقد
صح اذا) اي اذا جاز ان يوجد اثنان فاكتر منها اي من تفاضل اجزاء مائة الجمع (قوله وقد تفسر الخ)
اشار به الى فلهذا التفسير لان المتبادر ان التفاضل لا يقتضي (قوله اهم) اي مجموعا مطلقا كما
سيوضحه في الشرح (قوله بالعكس) اي وهو لا يجمع طرفها على الكذب اجتماع طرفها على
المصدق لا (قوله فتصدق الخ) تفرع على مجموع التفسيرين المذكورين (قوله هذا التفسير
الاصح) الباء للابتناء وكذا ما بعد (قوله وتباينهما في بيانها) فيه طرفه في الخاص في العام والمعنى
وتباينهما في النسبة التي بينهما فاقتر (قوله وذلك) اي وجه ذلك (قوله كلمة فقط) الاضافة
البيان (قوله في المصدق) متعلق بالتنافي وقوله في تفسيره متعلق بزيادة (قوله اذ ليس الخ) علة لقوله

فوجب
يجب ان تراجع الحقيقة من ذلك واحدة منها اذ ليس التنافي في طرفها في المصدق فقط لان الكذب فقط

بل في الصدق والكذب معا

ووجه ما مضى انك الزيادة خارج
على واحدة منهما من حد الأخرى
لان تلك الزيادة في مائة الجع
تقتضى أن لاتتافى بين طرفيها
الآن وبذلك يتألف مائة الخلو
الثبوت للتألف بين طرفيها في
الآن وبذلك وكذا تلك الزيادة
في مائة الخلو تقتضى أن لاتتافى
بين طرفيها في الصدق وذلك
يتألف مائة الجع الثبوت
التألف بين طرفيها في الصدق
والتفسير الثاني لكل واحدة
من مائة الجع والخلو أن
تحتل كل فضاء من حيز
واحدة منهما فاعتبر على واحدة
منهما في هذا التفسير أن
الحقيقة وتصير الحقيقة
حيثما قد قسم كل واحد
منهما فتقسم مائة الجع على
هذا التفسير إلى حقيقة وإلى
ما سمي بمائة الجع فقط ومائة
الخلو فتقسم إلى حقيقة وإلى
ما سمي بمائة الجع فقط وبين
مائة الجع ومائة الخلو على
هذا التفسير الأول عموم
من وجه يجتمعان في الحقيقة
وتنفر مائة الجع بما إذا كان
بين طرفيها مائة الجع فقط ومائة
الخلو بما إذا كان بين طرفيها
الخلو فقط وبين مائة الجع في
هذا التفسير الثاني ومائة الجع
في التفسير الأول عموم وخصوص
باطلاق وكذا بين مائة الجع
التفسيرين والتفسير الأول
لكل واحدة منهما هو الخاص
مطلقا والثاني هو الأعم مطلقا

[illegible]

فسمان وانتشكّل السعد الاول بان افظ هو متلاق قولنا زيد هو قائم فغير ما تدعي زيد فهو دال عليه ولا دلالة له على النسبة أصلا عند أهل العربية فإن أرادوا به ما يسمى فغير الفصل فعولا بكون الالين جزئيا ابتداء معرفتين أو كالعرفتين في امتناع الحق أو فلا يكون في منسل ذلك وعلى فرض أن يكون فلا دلالة له على النسبة وإنما يدل على التاكيد والمصر وتحققة أن ما بعده خبر لا نعت واجب عنه الشيخ أو نصير الفارابي بأن المراد أن أهل هذا الفن نقلوا ذلك للدلالة على النسبة وليس المراد أنه موضوع لها في اللغة العربية واختار بعضهم أن المراد خبر الفصل قال وقوله لا يكون الخ يمكن الفصل منه بأن يقال انما قصره الفاعلة على ذلك لأن المقصود أهم به عندهم الفرق بين الخبر والتابع فلا حاجة إلى ذكره إذا كان المحكوم به لا يتلبس بالتابع على أن بعض الفاعلة يجوز الفصل بين التكررات مطلقا وأما المناطقة فلا يبعد أن يلزموه في كل موضوع ولو لونية لأن مقصودهم بهما زبد من ذلك وهو الربط أيضا فلم يمس بها اهتمام وقوله وعلى فرض الخ غير مسلم انتهى به ما يتحقق أن ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع أذ لم ما فاد أن هذا الشيء خبر أن ما بعده من ذلك موضوع واستشكّل الثاني أبو عبد الله الشتر فيمن وجهن الاول أنها قد تختصم مع الضمور الربطة كقوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم وهذا يمنع كونها ربطة الثاني أنها وضعت لمعنى آخر غير الربط كقوله تعالى على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها وأجاب ابن مزيق عن الاول بأنها لم بقوله بأنها على كل مكان للربط بل يصح الربط بها كأن الضمائر كذلك ولك أن تجعل كلها للربط تاكيدا فكأن كل واحد من الطرفين يجوز تاكيد كذا ما يدل على النسبة وعن الثاني بأن كونها وضعت لمعنى آخر غير الربط لا ينافي كونها ربطة وأيضا انما سميت ناقصة لانها لا تكتفي بالموضوع بل تطلب معه المحمول وهذا شأن النسب قائما تستلزم المنقسين اهـ للمصنف حاشية شيخنا على المولى بتصريف زيادة (قوله الدال عليها) أي على النسبة وهذا يقتضي بناء على ظاهره أن اللفظ المعنى ربطة دال على النسبة تشبها مع أفعال على وقوعها أو لا وقوعها وأما على ما مر من أن المراد بالنسبة ما ينحل الخبر به والخارجية فتجاهلان المراد الدال عليها بطريق الالتزام بالنظر ولولا بطريق المطابقة بالنظر الثانية كما صرح به السعد في شرح النسبة (قوله ويسمى الثاني الخ) أي في اصطلاح أهل المنطق وكذا ما بعده كذا ذكره في الاول فنه حذف من غير الاول لانه لا تشبه (قوله فلو قلت الخ) مفرغ على ما قبله على ترتيب القف والنشر (قوله قدمته) أو آخرته فوضيغ لماعلم من تكرير المثال قبله وكذلك قوله تقدم أو تأخر (قوله لانه المحكوم عليه) أي وقد تقدم أن المحكوم عليه هو الموضوع وقوله لانه المحكوم به أي وقد تقدم أن المحكوم به هو المحمول (قوله ولوقلت على انسان الخ) غرضه بذلك دفع ما قد يتوهم من ظاهر التركيب أن اللفظ على أو بعض هو الموضوع كما هو ظاهر (قوله اذ علمنا الخ) أي لاهل اللفظ على أو بعض ربما استعسر والاسورة إذا كان كذلك فلم أتى بلفظ على أو بعض قال ما لفظ على الخ (قوله ما لفظ على وبعض) الاضافة فيها للسببان كما هو واضح (قوله لانه لا معنى لها الخ) هذا صريح في أن المراد أنه دال على النسبة الخبرية فقط لانها مقيدة بالاجاب أو السلب وفيه ما مر (قوله بالاجاب) الباء للإدسية متعلة بفعل دون وقوع النسبة أي حال كون تلك النسبة ملتزمة بالاجاب والخ والمراد من الاجاب والسلب هنا وقوع النسبة ولا وقوعها الا باليقاع والاتزاع اللذين هما دارك الوقوع ودارك الازدوق (قوله الان هذا الخ) أي لكن هذا الخ وهو استدراك على ما يفهم محاسبي أنه مصرح به دائما كالموضوع والمحمول (قوله في اللغة العربية) أي بخلاف غيرهما من اللغات لانه قبل ان لغة اليونان توجب ذكر الربطة الزمانية دون غيرها ولغة الهم لا تستعمل القضية خالية عنها واعترض على المؤلفان بان كماله ينقض أن العرب قد تستعمل هذا الضمير الربط مع أنه ليس كذلك كما مر وأجيب بان المراد باللغة العربية التي عبروا بها هذا الفن لا اللغة التي ينطق بها العرب وذلك أن أهل هذا الفن كانوا شيعوا باللغة الفارسية واليونانية وكانوا يعبرون عن الربطة بما وافق لغتهم كهمس في

الدال عليها ربطة ش

يعني أن القضية الخالية تتركب من ثلاثة أمور محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما ويسمى الاول في اصطلاح أهل المنطق موضوعا ويسمى الثاني محمولا ويسمى اللفظ الدال على النسبة بينهما ربطة فلو قلت زيد قائم أو قلت قائم زيد فزيد هو الموضوع قدمته أو آخرته لانه المحكوم عليه وقائم هو المحمول فتقدم أو تأخر لانه المحكوم به ولو قلت على انسان حيوان أو بعض الحيوان انسان فان الانسان في المثال الاول والحيوان في المثال الثاني هما الموضوع اذ عليهما وقع الحكم أما لفظ على ولفظ بعض وما في متناهيا فاعا سمي بهما لبيان الافراد المحكوم عليهما هل هي جميع افراد الموضوع أو بعضها وإذا قلت زيد هو قائم فلفظه هو يسمى ربطة لانه لا معنى لها الدلالة على نسبة المحمول الى الموضوع بالاجاب أو السلب لان هذه الربطة كغيرها من صفات اللغة العربية اكتشفتها بالاعراب

اللغة الفارسية ثم اتهم عرو وفعبو اعته بلغة العرب وهي المرادة بقوله في اللغة العربية فتأمل (قوله
والربط اللفظي) عطف مسبب على سبب وجعله بعضهم من عطف المراق وانما كان ذلك رابطة
لانه لو قلنا زيد قام زيد قائم على سبيل التعادل بالاعراب وربط لفظي ليقع منه استناد وربط فاذا
تبين ذلك فاعلم ان زيد قائم بالا عراب الربط اللفظي فهم ذلك فتأمل (قوله تسمى الجملة عند سادس
الرابعة) أي كان قبل زيد قائم أقوام بدوقه ثنائية أي لانه لم يصرح فيها بالجزئين (قوله وعند
التصريح بها) أي كان يقال زيد قائم وقوله ثنائية أي لانه لم يصرح فيها بثلاثة أجزاء (قوله وعند
التصريح معها) أي مع الرابطة وقوله بالجهة وذلك كان يقال الله هو موجود بالضرورة وقوله
رباعية أي لانه لم يصرح فيها بأربعة أشياء وان لم يكن الرابع بوا (قوله مع ذلك) أي المذكور من
الرابعة والجهة وقوله بالسور أي كان يقال على انسان هو حيوان بالضرورة (قوله اذ ليس معنى
الخ) علة لقوله ولا يسمى الخ وقوله دليل أن الشخصية الخ استدلال على العلة فيه واعلم أن القضية
الشخصية ما كان موضوعها متشخصا معينا كقولك زيد قائم وليس زيد قائم كالتقديم بين ذلك مع
بيان باقي أقسام القضية الجملة في الكلام على السبعة (قوله معنى الكسور) أي التي هو الاطاعة
بكل الأفراد أو بعضها (قوله بخلاف معنى الجملة ومعنى الرابطة) يعني أن كل قضية لا بد لها من
القبة التي هي معنى الرابطة ولا بد لتلك القبة من الصفة التي هي معنى الجهة وتلك الصفة هي اما
الوجوب أو الاستحالة أو الجواز كإسباني أو توشيه ان شاء الله تعالى (قوله فانها لا زمان الخ) هذا تصريح
بفاد قوله بخلاف الخ وقوله كوضوعها الخ تنطفي في القزوم (قوله تنبيهات) أي ثلاثة (قوله اختلفوا
الخ) أي على أقوال ثلاثة الأول أن كيفية صدق الموضوع على افراد المحكوم عليها لا يمكن الثاني
انهما الفعل الثالث انها تابعة لكيفية صدق المحمول فان كانت الامكان فهي هو وان كانت الفعل فهي
هو مثلا اذا قلنا كل كاتب انسان فالوضع فيه يصدق على افراد أي يجعل عليها بمعنى أنه يغيره عنها
وكيفية صدقه عليها لا يمكن على القول الأول بان يقال زيد كاتب بالامكان ومحرر كاتب بالامكان
وخلافه كاتب بالامكان وهكذا والفعل على القول الثاني بان يقال زيد كاتب بالفعل ومحرر كاتب بالفعل
وطالب كاتب بالفعل وهكذا وعلى القول الثالث فان أريد ما عدا ان كان بالامكان فكيفية صدق الموضوع
على أفراد الامكان وان أريد ان كان بالفعل فكيفية ذلك بالفعل فتأمل (قوله في كيفية صدق
الخ) أي في صفة صدقه عليها بمعنى الاخبار بعضها على الامكان أو بالفعل أو تابعة لكيفية صدق المحمول
كما علمت (قوله عند الاطلاق) ظرف لقوله صدق الموضوع أي أو ما عدا ان كان بالامكان كان يقال
كل كاتب بالامكان انسان أو بالفعل كان يقال كل كاتب بالفعل انسان فلا خلاف فيها حيث شذل هي
الامكان في الأول انتفاء الفعل في الثاني كذلك (قوله تقبل الخ) هذا مع بيان تفصيل الخلاف
وقوله يجعل أي صدق الموضوع على افراد المذكورة (قوله بالامكان) أي الذي هو أهم من الفعل
لانه يشهد ويشمل القوة كما أشار به بقوله صدق عليها الخ ويشير اليه في الكلام على القول الثاني أيضا
فأراد بما قابل الانتفاع بما قابل الفعل (قوله فقوله الخ) مفرع على قوله يجعل الخ وقوله على
كاتب انسان قال بعضهم هذا المثال لا يصح الا على مذهب الفلاسفة الناقين بالجن والمالك اه وهو
مبنى على أن الانسان مأخوذ من الأتس فيكون خاصا بين آدم وأما على أنه مأخوذ من ناس اذا تحرك
فيكون عاما لأنواع العقلاء الثلاثة فالتمس جميع على مذهب المسلمين المثبتين ذلك (قوله كلما يصدق
الخ) أي على فرد فرد يصدق الخ كالم (قوله كتب بالفعل الخ) هذا تصريح بمقدار الامكان (قوله
عند الاطلاق) لا حاجة لانه فرض الكلام كما هو ظاهر (قوله من غير تفصيل الخ) هذا نصير لقوله
المطلق (قوله ولا غيرهما من سائر الجهات) نظريه بان الفعل من الجهات فيقتضي ذلك انه ليس
مقيدا بواجب بان المراد اني غيره لانه هو الغرض فلا يشترط فيه (قوله فقوله الخ) مفرع على قوله
وتيسر يحصل الخ (قوله على هذا) أي على هذا القول (قوله الذي هو أهم من الفعل) فالفعل

والربط اللفظي وتسمى الجملة
عند سادس الرابطة ثنائية وعند
التصريح بها ثلاثية وعند
التصريح معها بالجهة رباعية
ولا تسمى عند سادس التصريح مع
ذلك بالسور رباعية اذ ليس
معنى السور ولا زمانى القضايا
بدليل أن الشخصية لا تفصل
معنى السور بخلاف معنى الجهة
ومعنى الرابطة فانها لا زمان
لكل قضية كوضوعها ومحمولها
(تنبيهات) الأول اختلفوا في
كيفية صدق الموضوع على
أفراد المحكوم عليها عند
الاطلاق فعمل يجعل على صدقه
عليها بالامكان صدق عليها
بالفعل أم لا فقوله متلائم كاتب
انسان معناه كلما يصدق عليه
انه كاتب بالامكان كتب بالفعل
أم لا فهو انسان وهذا القول
مذهب الفارابي وقيل يجعل
هذا الاطلاق على صدقه عليها
بالفعل المطلق من غير تفصيل
بدوامه لا ضرورة ولا غيرها
من سائر الجهات فقولنا كل كاتب
محرر لا الاصابع معناه على
هذا كما بينته الكتابة
بالفعل لا بالامكان الذي هو اعم
من الفعل فهو محرر الاصابع
والى هذا القول ذهب ابن سينا
وتبعه عليه المتأخرون وعليه
حل الاسكندر

أخص من الامكان وكذلك القوة فهو اخص منهما وهما متباينان (قوله كلام المعلم الاول) أي
 المدون لهذا الفن ألا وقوله ارسطاطاليس يفتح الحمد وضم الراء وسكون السين وبطائين مهملتين
 بينهما وبعدهما ألف وبلام مكسورة قياسا كنه فسين مهمة وقد ينصرف. وقال ارسطو بكسر
 الحزة وقفتين بعدهما وقد ينصرف منه خلافا لمن قوهم انهما اسمان لشخصين مختلفين وتغير الشكل
 لا يقتضي ذلك وكان بل من الاسكندر والمعلم الاول قبل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وهو) أي هذا القول الثاني وقوله الذي يدل عليه الخ وجه الدلالة انه لا يصح أن يجعل صدق
 الموضوع على افراد المحكوم عليها في الايتين المذكورتين وتصورهما على الصدق بالامكان لانه يصح
 المعنى في الآية الاولى وكل فرد فرد يصدق عليه السارق والسارقة بالامكان سواء سرق بالفعل أم لا
 فافطروا أي دماوى الآية الثانية وكل فرد فرد يصدق عليه الزاني والزانية بالامكان سواء زنى بالفعل
 أم لا فافطروا وهذا ليس بصح اتفاقا فثبت أن يجعل على الصدق بالفعل تأمل (قوله ونحو ذلك)
 أي المذكور من الايتين (قوله بلغة صدق الخ) كان الاظهر أن يقول لصدق المحول في جمته
 كما لا يخفى على المتأمل (قوله لم يصدق الخ) ذكر البرسي انه ليس منفردا به لانه مذهب قوم آخرين وهو
 من علماء المالكية (قوله الموضوع يحتمل الخ) هذا قد يخالف جمه في صدور التنبيه الاول بان
 الافراد محكوم عليها ولعله مبنى على الاحتمال الرابع لانه هو المراد من الموضوع على ما سطر عليه
 أهل المنطق على ما فيه كاسأني أو سبي على الاحتمال الثاني وهذا هو الاظهر فليهر (قوله ذاته
 رحيته) العطف للتعريف والذات والحقيقة بمعنى هذا هو المتعارف لكن القى في شروح التسمية
 ان ذات الموضوع عند المناطقة افراده وأما حقيقة فهي مفهومه وسعى عندهم وصف الموضوع
 وعنوانه عليه فكان على المؤلفان يحذف الذات ويقتصر على الحقيقة لكنه قد جرى على المتعارف
 كما علمته (قوله الثاني افراده) سأقن ان هذا هو القريب للتحقيق فثبته (قوله الثالث الموضوعية)
 أي بالموصوف أي مفهومه وحقيقته والمراد به معنى كل موجود في الذهن وان كان في الخارج هو
 الافراد فتحصل ان الموضوع ثلاثة أمور الحقيقة والافراد الموضوعية مثلا اذا قلنا على انسان حيوان
 فال موضوع الانسان وهو محتمل لان راد به ذاته وحقيقته التي هي الحيوان الناطق ولان راد به افراده
 كزهره ورو وكذا ولان راد به الموضوع بالانسانية أي الشيء المنصف بها أي هذا المعنى الكلي
 المعقول في الذهن وان كان في الخارج هو الافراد المذكورة (قوله ما صدق) أي الموضوع فالصحة
 على غير من هي ولم يبرز لان ليس والضمير في قوله عليه لما وكذا الضمير في قوله الى كونه وأما الضمائر
 الثلاثة التي بعدها في موضوع (قوله حتى يدخل) أي فيدخل حتى تغرب عنه على قوله من غير التفتات
 الخ (قوله اذ هو صادق الخ) علة لقوله حتى يدخل الخ وفيه ان المقرب عليه علة في التفرع كما مر غير
 مرة ويجب علمي ايضا من أنه قد يأتي ذلك لتوضيح وان علة العلية (قوله وهذا الاحتمال الرابع)
 هو المراد الخ اعترض بانه يقتضي ان هذا متفق عليه عند أهل المنطق مع انه انما هو طرقة لبعضهم
 يرى علميا في الجدل وقال بعضهم ان كان المحكوم عليه نوعا أو ما يوايه من الفصل والخاصة فالحكم على
 الافراد الشخصية فقط بخلاف انسان أو رجل فاطن أو رجل شاحل حيوان وان كان المحكوم عليه جنسا أو
 عرضا ما فالحكم على كل من الافراد الشخصية والحقائق النوعية من الانسان والفرس وتصورهما
 تصور أن يقال على حيوان جسم أو على ماش جسم ومن الافاضل كقوله المقطب من قصر الحكم على الافراد
 الشخصية مطلقا قال وهو قريب الى التصديق لان اخصاف الحقيقة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال
 بل لا لاصناف شخص من أشخاصها أو يجب بان المراد بأهل المنطق أهل تلك الطرقة فقط لا جميع
 أهل هذا الفن (قوله وعلى هذا) أي الاحتمال الرابع وهو كون المراد من الموضوع في اصطلاح أهل
 المنطق ما يشمل الحقيقة والافراد (قوله لانه يدخل الخ) علة لقوله فلا يصح (قوله بل هي الخ) اضراب

كلام المعلم الاول
 ارسطاطاليس وهو الذي يدل
 عليه القرآن قوله تعالى
 والمارق والسارقة فاقطعوا
 ايها و قوله جل وعلا الزانية
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
 مائة جلدة ونحو ذلك في القرآن
 والسنة كثير وقيل ان صدق
 الموضوع على افراده تابع
 بلغة صدق المحول وهذا القول
 للفسقدين رشذ عن انه مراد
 المعلم الاول (الثاني) الموضوع
 يحتمل المراد منه اربع مفهومات
 الاول ذاته وحقيقته الثاني
 افراده لا حقيقته الثالث
 الموضوعية الرابع مصادق عليه
 من غير التفتات الى كونه حقيقة
 له أو افراد له أو موضوعا له حتى
 يدخل تحت الحكم عليه حقيقته
 أو افراده وهو صوابه اذ هو صادق
 على جميعها وهذا الاحتمال
 الرابع هو المراد من الموضوع
 على ما سطر عليه أهل المنطق
 وعلى هذا فلا يصح قولك بل
 انسان شخص جزئي لانه يدخل
 تحت هذا الحكم حقيقة الانسان
 وليست شخصا بل لا يدخل في كلى
 ولا يصدق عليه

انتقال (قوله ايضا) أي كلابصدق قولك على انسان شخصي حتى (قوله لان الافراد الخ) على
لقوله ولا يصدق ايضا (قوله وهذا المثال في موجب الكذب الخ) وذلك لان سبب الكذب في المثال
الاول الحكم على الحقيقة بحكم الانضمام وفي المثال الثاني الحكم على الافراد بحكم الحقيقة (قوله
وهما قولنا الخ) فيه مع ما قبله انه وشتر متبعا لاول الاول والثاني الثاني (قوله وانما متعوان
براد الخ) هذا شروع في بيان وجه منعهم لارادة افراد الاحمال الرابع لكنه يبين ذلك في الاحتمال
الثاني وكما ترك ذلك فيه لكونه غير مسلم (قوله لان ذلك) أي كون المراد من الموضوع ذاته حقيقته
وقوله منع أي أي قد منع الخ اخذ من قوله لجواز الخ وقوله في القياس الخ نظمه هكذا على انسان حيوان
والحيوان فرس فالاصغر الذي هو موضوع الصغرى لم يندرج في الاوسط الذي هو موضوع الكبرى
لان المراد به حقيقة محصورة وهي الحيوان الصالح بل دليل الاختيار عن ذلك بالفرس (قوله فلا يتعدى
الخ) مفرغ على منع اندراج الاصغر تحت الاوسط وقوله منه اليه على من جعله متعلقا يتعدى والغير
الاول للاوسط والثاني للاصغر أي فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر (قوله لجواز الخ) قبل
ان هذا لا يصلح على ذلك وانما علمته عدم اندراج وفيه نظرا لانه منشأ عدم اندراج فهو قوله
ظاهرة كما قاله خضا (قوله باحدى الحقيقتين) أي التي هي حقيقة الاوسط وقوله دون الاخرى أي
التي هي حقيقة الاصغر (قوله كقولنا ما حقيقة الخ) هذا اشارة الى القياس المذكور ببيان المراد
منه ولو ارد القياس على نظمه الاصل لكان وضع واخصر وما هم موصول مبتدا وحقيقة خبر مبتدا
محدرف والجسمة ملتها وحيوان خبرها في القضية الاولى وفرس خبرها ايضا الثانية والتمني الذي هو
حقيقة الانسان حيوان والذي هو حقيقة فالحيوان فرس والكبرى مشكلة لجل الاخ فها على
الاعم ويحجب بان المراد بالحيوان فيها الصالح لكن القياس يكون حقيقته هذا الصورة لعدم كلفة
الكبرى تأمل (قوله ان يراد به) أي بالموضوع (قوله علبه) أي على كونه المراد بالموضوع
موصوفه (قوله ان يكون لكل موضوع موضوع اخر متبعا به) يبين ذلك انها قابل مثلا على انسان
حيوان فال موضوع فيه انسان فلأول يمينه موصوفه كان موضوعا وهذا الموضوع يراد منه موصوفه
فيكون موضوعا وهذا الموضوع يراد منه موصوفه فيكون موضوعا فيسلسل قائل (قوله قد يقصد
الخ) غرضه بذلك بيان القضية الخارجية والحقيقة كلاب يعني لكن لا حاجة لذلك فكتبت ان لانه
سيد كوفي المتن فبأي (قوله في نفس الامر) المراد به علم الله تعالى واداته كما يرد خذ ما بعده (قوله
وقد اوضح الخوحي الخ) أي حيث ذكر ما يقرب على كل منهما (قوله الكشف) يدل عما قبله
(قوله وانعكس الصدق والكذب الخ) أي فصدق بهذا الاعتبار ما كان قد كذب باعتبار الاول
وهو قولك على بياض لون ويكذب بهذا الاعتبار ما كان قد صدق بالا اعتبار الاول وهو قولك على لون
سواد (قوله وذلك) أي الفرق الذي اوضحه الخوحي (قوله وتسمى الخ) هذه التسمية اصطلاحية
والا فاذن الشيء متركب منه ذلك الشيء وكيفية النسبة ليست كذلك كما تسمى بذلك تسمى عنصر
القضية واسأل القضية كما قاله الغنيمي وقد فرض المواقف كلامه كما ترى في الجسمة ولقد تركت في
الشرطية مع انها تكون موجهة ايضا اذ في اللفظ الدال على كيفية تعلقها بالاعتقاد هما الزوم
او الاتفاق في التمسك كما يقال كلما كان الشيء انسانا كان حيا وانما وكلما كان الانسان انسانا لاطقا
كان الحمار حمارا لاطقا اوعلى كيفية التعاديلين طرفيها من كونه عقلا وانما عقلا كما يقال العدد
اعاز و ج او فرد عقلا ويقال في شخص اسود كالب ما لان يكون هذا ايضا او كاتبا اتفاقا لانه الملقى في
مرجهاته (قوله بالضرورة الخ) الباطن بصور وكذا ما بعد المراد من الضرورة والوجوب العقلي
كما يشير اليه في الشرح واعلم ان الضرورة اخس من الدوام وهو اخس من الاطلاق وهو اخس من

الانسان لا افراد وهذا المثال
في موجب الكذب يمكن ما قبله
واذا كذبت الكلمتان في هذين
المثالين موجب صدق بربطهما
وهما قولنا بعض الانسان شخص
يقرن وقولنا بعض الانسان نوع
وانما متعوان ايراد موضوع
ذاته وحقيقته لان ذلك يمنع في
القياس اندراج الاصغر تحت
الاوسط فلا يتعدى الحكم منه
اليجواز أن يكون الحكم خاصا
باحدى الحقيقتين دون الاخرى
كقولنا ما حقيقة الانسان
حيوان وما حقيقة الحيوان فرس
وانما متعوان ايراد موصوفه
لانه يلزم علمه ان يكون لكل
موضوع موضوع على غير متبعا به
(الثالث) قد يقصد في الجسمة
ان ما وجد من افراد الموضوع
او وجد بيبث له المحمول كقولنا
كل مؤمن فهو مخلد في الجنة أي
كل من وجد من افراد المؤمنين
او وجد فهو مخلد في الجنة
وقد يقصد فيها ان الافراد التي
لوقد وجدها فكانت من
افراد الموضوع لكان المحمول
ثابتا لها لكانت تلك الافراد
أو بعضها لم يجدوا لولا جدي
نفس الامر كما اذا اردنا ان نقولنا
كل مؤمن فهو مخلد في الجنة على
من لوقد وجد مكان مؤمنا
جدي في علم الله وادانه أن وجد
أولا يوجد فهو مخلد في الجنة
وتسمى القضية الاولى في
اصطلاحهم خارجية والثانية
حقيقية وقد اوضح الخوحي
في كتابه الكشف الفرق بينهما
بان الله لوقد رشتا أنه لم يجد لولا
يوجد من الانواع الا السوداء لصدق بالاعتبار الخارجي على لون سواد بل يصدق بالاعتبار الخارجي على بياض لون وانعكس الصدق والكذب
بالاعتبار الحقيقي وذلك لظاهر والله تعالى العزيم

الامكان فهو أحدها وقد جعل تحت كل من هذه الأربعة قسمين مطابقاً بمقدور كون الجملة ثمانية وقد
دخل تحت الضرورة مطلقة ومقدور فضاء بالضرورة المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة
الخاصة والوقعية المطلقة والوقعية غير الموصوفة بالاطلاق والمنشئة المطلقة والمنشئة غير الموصوفة
بالاطلاق ودخل تحت الدوام مطلقاً ومقدور ثلاث قضايا بالدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية
الخاصة ودخل تحت الامكان المطلقة والمقدور بمقدور قضايا بالممكنة العامة والممكنة الخاصة والممكنة
الوقعية والممكنة الدائمة والممكنة الحسية ودخل تحت الاطلاق مطلقاً ومقدور أربع قضايا المطلقة
العامة والوجودية الدائمة والوجودية اللازمة والوجودية الحسية المطلقة بالمجموع تسع عشرة كما
سيذكر في الشرح مفصلاً وهي غير مختصرة في ذلك لا تنصرف في عدد كافها القطب (قوله بضم
المهمول) أي كوصف الموضوع وكقوته المعين أو المهيمن كاسمعي مان شاء الله تعالى (قوله أو عقابيلها)
فقابل بالضرورة الامكان ومقابل الدوام الاطلاق كاسمائي وقوله كذلك أي مطلقاً أو مقيداً بغير
المهمول وقوله مادة مفحول ثمان تسمى (قوله ويسمى اللفظ الخ) هذا ظاهري القضية بالمفردة أما
في المقولة فالهية اسم لحكم العقل بتكليف النسبة بالكيفية كإلى القطب وذلك أن تحمل اللفظ على
ما هي بالمفردة بحقيقة أو حكمياً فيكون ظاهراً فيها (قوله ويدخل الخ) هذه العبارة من هنالك إلى أول
كلام الشرح أعني قوله قد صرفته الخ ليست في أكثر النسخ ومقتضاهم البت من أصل التأليف بل
مخلفه وهو كذلك فيما ينظر لأنها تختلف كلامه إلا في الشرح حيث جعل الموجهات تسع عشرة
بجعل الممكنات خساوي ليس فيها الاست عشرة يجعلها ثنتين فتأمل (قوله فيما ذكر) أي متعلق
ما ذكر لأن ما ذكره كقضية النسبة المصورة بالضرورة والخ لا خفاء أن ما سيذكره لا يدخل في ذلك وإنما
يدخل في متعلقه وهو القضية ويصح أن يقدّر فيها بعد بيان يقال ويدخل فيما ذكره كقضية نسبة
الضرورة الخ وكذا ما يأتي لكن الأول أقل تكلفاً (قوله الضرورة المطلقة) سميت ضرورية
لأن مسقة نسبتها للضرورة ومطلقة لعدم التشديد فيها وصف أو وقت ولا فوق فيها بين أن يكون
موضوعها أزلياً وألاً كإثباته الجوهري الأولي فهو قوله الله بالضرورة والثانية فهو قوله الله بالانسان
حيوان بالضرورة وعند بيان سبيلها على ما قبل إنما إذا أطلقت فهي خصوصاً الأولى وأما الثانية فتقيد
بدوام ذات الموضوع وكلام المصنف على البهوهي بسيطة لعدم تركها من جزئين كاسمائي (قوله
وهي ما يجب الخ) أي قضية يجب الخ أي ثبوتاً ونفيًا مثال الأول ما ذكره المصنف ومثال الثاني قولك
لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة (قوله والمشرطة العامة) أي يدخل فيه المشرطة العامة
سميت مشرطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة لأنها أعم من المشرطة الخاصة فإنها
لم تقيد ببيان أي احتمال دوام الوصف وهو قولنا لا دائماً هي بسيطة كالتي قبلها (قوله وهي ما يجب
الخ) أي ثبوتاً كإثبات المثال الذي ذكره أو نفيًا كإثبات قولك لا شيء من الكلاب يساكن الاصابع بالضرورة
مادام كاتباً وقوله بالوصف الذي الخ أي الذي هو في المثال كاتب وقوله عبر به أي بالوصف وقوله عنه أي
عن الموضوع وقوله من غير تقيد الخ أحرز به من المشرطة الخاصة كاستضعاف شاء الله تعالى وأعلم
أن المشرطة العامة تطلق على معنيين أحدهما ما حكم فيها بالضرورة النسبة بشرط دوام الوصف الذي
أولاً لم تكن الضرورة كالتمثال الذي ذكره المصنف فإن تحرك الاصابع مشروط بدوام الكتابة ولو لا
ذلك لم تكن الضرورة وثانيهما ما حكم فيها بالضرورة النسبة مادام الوصف سواء توقفت الضرورة على
ذلك الوصف أم لا فالأول كإثبات المثال المذكور والثاني كقولك كل كاتب انسان بالضرورة ومادام كاتباً
فإن الانسانية ثابتة مادامت الكتابة بل في غير وقت ودوامها ولا تتوقف الضرورة عليها وهذا هو
التميز من كلام المصنف وإن لم يشأ إلا لما توقفت الضرورة فيها على الوصف فتأمل (قوله
والمشرطة الخاصة) أي يدخل فيه المشرطة الخاصة سميت مشرطة لما فيها من اشتراط دوام الوصف
من المشرطة العامة فإنهم متباعدان في احتمال دوام الوصف وهو قولنا لا دائماً هي مركبة فإن

بغير المهمول أو عقابيلها كذلك
مادام يسمى اللفظ الدال عليها
جهد ويدخل فيما ذكر بالضرورة
المطلقة وهي ما يجب مجموعها
لموضوعها مادامت ذاتة كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة
والمشرطة العامة وهي ما يجب
مجموعها لموضوعها مادام موضوعاً
بالوصف الذي عبر به عنه من غير
تقييد بدني الدوام كقولنا كل
كاتب مشرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتباً والمشرطة الخاصة

كانت موجبة كافي المثال الذي ذكره المصنف كانت مركبة من مشروطة عامة موجبة مطلقة عامة
سالبة فالأولى هي الجزاء الأول أعني قولك مثلا كل كاتب مضطرب الأصابع بالضرورة معلاد كاتب
والثانية هي الجزاء الثاني أعني قولك لا دائما فافق قوة أن يقال لاشئ من الكتاب مضطرب الأصابع
بالإطلاق العام أي بالفعل في بعض الأوقات وذلك عند التجرد عن الكتابة كالمضطرب له الشرح وإنما
كان ذلك في قوة ما ذكرنا لأن إيجاب المحمول للوضع إذا لم يكن دائما كان السلب مقصفا في الجهة وهذا هو
معنى السالبة المطلقة العامة وأن كانت سالبة كافي قولك لاشئ من الكتاب يساكن الأصابع بالضرورة
مادام كاتب لا دائما كانت مركبة من مشروطة عامة سالبة وهي الصدر فوجبة مطلقة عامة وهي
الجزء الثاني في قوة أن يقال كل كاتب يساكن الأصابع بالإطلاق العام أي بالفعل في بعض الأوقات وذلك
عند التجرد عن الكتابة كما علمت وإنما كان في قوته لأن سلب المحمول عن الموضوع إذا لم يكن دائما كان
الإيجاب متصفا في الجهة وهذا هو معنى الموجبة المطلقة العامة (قوله وهي مثل المشروطة العامة)
أي في تعريفها السابق ولما كان ذلك بهم أنه يعرفها بعدم التقيد بنفي الدوام استدل عليه بقوله
لكن مع التقييد بالخ (قوله بحسب ذات الموضوع) متعلق بنفي الدوام أي لا بحسب الوصف الذي
انصبت به الموضوع وقوله عند تجرد الخ طرف لنفي الدوام فتنفي الدوام انما هو بالنظر لذلك (قوله
والوقتية المطلقة) أي يدخل فيه الوقتية المطلقة سميت ووقتية للتقييد بنفي الوقت ومطلقة
لأطلاقها عند التقييد بقولنا لا دائما وهي بسيطة لعدم تركها مثل ما هي (قوله وهي ما يجب الخ) أي
ثبوتا كافي مثال المصنف أو نفيًا كافي قولك لاشئ من الإنسان يساكن الأصابع وقت الكتابة بالضرورة
وقوله في وقت معين أي كقولنا وقت الكتابة في المثال المذكور (قوله باعتبار ذات الموضوع) أي لا
باعتبار الوقت المعين المتبدد بقوله عند مفارقة الخ طرف لعدم الدوام (قوله سميت ووقتية غير موسوفة
بالإطلاق) انما سميت ووقتية لما هي غير موسوفة إلا أنها مبقية بقولنا لا دائما وهي مركبة فإن كانت
موجبة كافي قولك كل إنسان مضطرب الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما كانت مركبة من وقتية
مطلقة موجبة وهي الصدر فطلقة عامة سالبة وهي الجزء الثاني في قوة أن يقال لاشئ من الإنسان مضطرب
الأصابع بالإطلاق العام وإنما كان في قوته لما هي من الإنسان يساكن الأصابع بالضرورة وقت
الكتابة لا دائما كانت مركبة من وقتية مطلقة سالبة وهي الصدر فطلقة عامة موجبة وهي الجزء
الثاني في قوة أن يقال كل إنسان يساكن الأصابع بالإطلاق العام وإنما كان في قوته لما هي من الإنسان يساكن
الموضوع إذا لم يكن دائما كان الإيجاب متصفا في الجهة (قوله والمنشرة موسوفة الخ) أي يدخل
المنشتر الخ سميت منشرة لا انتشار وقته وهم تعيينه وقوله موسوفة بالإطلاق أي لعدم تعيينها
بقولنا لا دائما فلهذه بسيطة لا مية وقوله وغير موسوفة أي لأنها مبقية بقولنا لا دائما هي مركبة
فإن كانت موجبة كافي مثال المصنف كانت مركبة من منشرة مطلقة موجبة وهي الصدر فطلقة
عامة سالبة وهي الجزء الثاني في قوة أن يقال لاشئ من الحيوان معلوم بالاطلاق العام أي بالفعل في بعض
الأوقات وذلك في حال وجوده ولما هي وأن كانت سالبة كافي قولك لاشئ من الممكن معلوم وقتنا بالضرورة
لا دائما كانت مركبة من منشرة مطلقة سالبة وهي الصدر فطلقة عامة موجبة وهي الجزء الثاني في قوة
أن يقال فيمكن معلوم بالاطلاق العام لما تقدم (قوله وهي كالوقتية) أي في التعرّف نفسا لما كان يتوهم
من ذلك اعتبار أن الوقت معين استدل عليه بقوله إلا أن الوقت الخ المنشرة المطلقة ما يجب مجوهرها
للموضوعها في وقت غير معين من غير تقييد بعدم الدوام ٢ والظاهر أن المراد ما يجب مجوهرها للموضوعها
ثبوتا كافي مثال المصنف أو نفيًا كافي قولك لاشئ من الممكن معلوم وقتنا بالضرورة والمنشرة غير
المطلقة ما يجب مجوهرها للموضوعها في وقت غير معين مع التقييد بقولنا لا دائما المراد ما يجب مجوهرها
للموضوعها ثبوتا أو نفيًا كما يعلم بما هي (قوله والدائمة المطلقة) أي يدخل تحتها الدائمة المطلقة سميت

وهي مثل المشروطة العامة
لكن مع التقييد بنفي الدوام
بحسب ذات الموضوع عند
تجريد من الوصف الذي قيدت
بالضرورة كقولنا كل كاتب
مضطرب الأصابع بالضرورة ما
كاتب لا دائما والوقتية المطلقة
وهي ما يجب مجوهرها للموضوعها
في وقت معين من غير تقييد بعدم
الدوام كقولنا كل كاتب مضطرب
الأصابع بالضرورة وقت الكتابة
فإن قيدت بعدم الدوام باعتبار
ذات الموضوع عند مفارقة
الوقت المعين سميت ووقتية غير
موسوفة بالإطلاق والمنشرة
موسوفة بالإطلاق وغير موسوفة
بعدم كافي وقتية إلا أن الوقت
فيها غير معين كقولك على عكس
معدوم بالضرورة وقتنا أو
وقتنا لا دائما والدائمة المطلقة

داغة لان صفة نسبتها للدوام ومطلقة لعدم التقيد فيها بوصف أو وقت وهي بسيطة لأمركية (قوله
 وهي ما يدوم مجرولها الخ) أي ثبوته كاف في مثال المصنف أو نقيا كاف في قولك لا شيء من الانسان بمجرد ثبوتها
 (قوله بحسب ذاته) أي لا بحسب الوصف الذي عبر به عن الموضوع (قوله فلان دام المحمول الخ) هذا
 مقابل لقوله بحسب ذاته كاهو ظاهر (قوله بدوام الوصف الذي عبر به الخ) أي كالكاتب في المثال
 الاتي وقوله بحسب الذات متعلق ببنى الدوام (قوله سميت عرصة عامة) انما سميت عرصة لانفعال
 التقيد فيها بدوام الوصف عرفا ولو اصرح به وعامة لانها أعم من العرصة الخاصة فانها لا تقيد بزمان
 احتمال الدوام وهو قولنا لا دائما لمخالفتها مقيدة به كإسائي وهي بسيطة لأمركية وتوخيها ذكر
 أن العرصة العامة لا يدوم فيها المحمول لموضوع بدوام الوصف الذي عبر به عنه من غير تقييد ببنى
 الدوام بحسب الذات ومعلوم أن المراد ما يدوم المحمول للموضوع ثبوته أو نقيا لا في قولك على كاتب
 متحرك الا صاحب ادغام ادم كاتبه والثاني كاف في قولك لا شيء من الكاتب ساكن الا صاحب ادغام ادم
 كاتبه (قوله وان قيدته به) أي ببنى الدوام بحسب الذات وهذا مقابل لقوله من غير تقييد ببنى الدوام
 وقوله سميت عرصة خاصة ووجهه معلوم مما تقدم وهي مركبة فان كانت موجبة كاف في قولك على كاتب
 متحرك الا صاحب ادغام ادم كاتبه لا دائما كانت مركبة من عرصة عامة موجبة وهي الجزء الاول فخلقة
 عامة سالبة وهي الجزء الثاني لانه في قوة أن يقال لا شيء من الكاتب متحرك الا صاحب بالاطلاق العام
 أي بالفعل في بعض الأوقات وذلك عند التقييد عن الكتابة كما هو ان كانت سالبة كاف في قولك لا شيء من
 الكاتب ساكن الا صاحب ادغام ادم كاتبه لا دائما كانت مركبة من عرصة عامة سالبة وهي الجزء الاول
 فخلقة عامة موجبة وهي الجزء الثاني لانه في قوة أن يقال على كاتب ساكن الا صاحب بالاطلاق العام
 أي بالفعل في بعض الأوقات وذلك عند التقييد عن الكتابة كما علمت (قوله ومثالها ابدأ كاشتر وطنين)
 وقد تقدم القبول لمقابل ولما كان ذلك موهبا أنه يؤتى فيه باقتضا الضرورة استدرك عليه بقوله
 لكن الخ (قوله والمطلقة العامة) أي ويدخل فيه المطلقة العامة سميت مطلقة مع أن المطلقة في
 الأصل ما لا تقيد بجهة من الجهات لان صفة نسبتها بالاطلاق أي الفعل وعامة لانها أعم من الوجوديين
 المذكورين بعد عدم تقييدها ببنى الدوام أو نفي الضرورة لمخالفتها وهي بسيطة لأمركية وقوله
 فيها أي فيما يثبت مجرولها بالفعل لموضوعها أو ببنى وقوله لا أكثر من ذلك أي كالنقد ببنى الدوام
 أو نفي الضرورة وناسم الإشارة عند تلبس المحمول بالفعل لموضوع أو انتفاء عنه (قوله كمثال
 انسان الخ) هذا يقتضي لاشي الاول ومثال الشئ الثاني نحو قولك لا شيء من الانسان سميت بالاطلاق
 العام أي بالفعل وذلك في حال حياته (قوله فان قيدتها) أي فيما يثبت مجرولها بالفعل لموضوعها
 أو ببنى عنه وهذا مقابل لقوله من غير تعرض فيها لا أكثر من ذلك وقوله الثبوت الغلي أي أو الانتفاء
 لتكون شاملة لكل من الموجبة والسالبة وقوله سميت وجودية لادامتها سميت وجودية لوجوده لوجود
 نسبتها أو سلمها بالفعل ولادامتها لتقييدها بقولنا لا دائما وهي مركبة فان كانت موجبة كاف في مثال
 المصنف كانت مركبة من مطلقة عامة موجبة وهي المصدر فخلقة عامة سالبة وهي الجزء الثاني في قوة
 أن يقال لا شيء من الانسان سميت بالاطلاق العام أي بالفعل ودفع في حال حياته وان كانت سالبة كاف
 في قولك لا شيء من الانسان سميت بالاطلاق لا دائما كانت مركبة من مطلقة عامة سالبة وهي المصدر
 فخلقة عامة موجبة وهي الجزء الثاني في قوة أن يقال على انسان سميت بالاطلاق العام لما سبق (قوله
 وان قيد) أي الثبوت الغلي أو الانتفاء كما مر في الاول ما ذكره المصنف ومثال الثاني قولك لا شيء
 من الانسان سميت بالاطلاق لاضرورية (قوله سميت وجودية لاضرورية) انما سميت وجودية
 لما هي لاضرورية لتقييدها بقولنا لاضرورية وهي مركبة فان كانت موجبة كانت مركبة من
 مطلقة عامة موجبة فممكنة عامة سالبة فالأولى هي المصدر الثانية هي الجزء الثاني في قوة أن يقال لا شيء
 من الانسان سميت بالامكان العام وان كانت سالبة كانت مركبة من مطلقة عامة سالبة فممكنة عامة

وهي ما يدوم مجرولها لموضوعها
 بحسب ذاته كمثالنا من جوزي
 بدخول الجنة فهو متعمد انما كان
 دام المحمول بدوام الوصف الذي
 عبر به عن الموضوع من غير تقييد
 ببنى الدوام بحسب الذات سميت
 عرصة عامة وان قيدته به سميت
 عرصة خاصة ومثالها ابدأ
 كاشتر وطنين لكن يحدف
 الضرورة والمطلقة العامة
 وهي ما يثبت مجرولها بالفعل
 لموضوعها أو ببنى عنه من غير
 تعرض فيها لا أكثر من ذلك كمثالنا
 على انسان سميت بالاطلاق العام
 فان قيدتها بالثبوت الغلي
 بنسب الدوام سميت وجودية
 لادامتها كمثالنا في هذا المثال
 على انسان سميت لادامتها وان
 قيدت ببنى الضرورة سميت
 وجودية لاضرورية كمثالنا
 على انسان سميت بالاضرورية

موجبة فالأولى هي المصدر والثانية هي الهزل لأنني قوتان يقال كل إنسان ميت بالامكان العام
(قوله والحشية المطلقة) أي يدخل فيه الحشية المطلقة سميت حشية لما فيها من التعميد بحين
وصف الموضوع ومطلقة لأن صفة نسبتها بالإطلاق هي بسيطة لأمر كنه (قوله وهي التي قدمت
نسبتها الخ) أي على وجه الأثبات كإثبات المثال الذي ذكره المصنف وأهمل وجه الذي كلف قولك لاشئ
من الكتاب يسكن الأصابع والإطلاق حين الكتابة وقوله يحين وصف الموضوع قال بعضهم افرق
بين الحين والوقت في هذا المقام ناذا قلنا وقت الكتابة مثلا فالمراد جميع أوقاتها وإذا قلنا حين الكتابة
فالمراد وقت من أوقاتها وفيه تحكم (قوله والممكنة العامة) أي يدخل فيه الممكنة العامة
سميت ممكنة لأن صفة نسبتها بالامكان عامة لأنها أعم من الممكنة الخاصة فاتها تصق بها بالضرورة
وهي بسيطة لأمر كنه (قوله وهي التي حكم فيها الخ) وإن شئت قلت هي التي حكم فيها بسلب
الضرورة من الجانب المخالف لما نطق به كاشتر ومثاله ما ذكره المصنف ومثاله ما سألنا
لاشئ من الإنسان يحصر بالامكان العام (قوله كقولنا كل إنسان حيوان الخ) غشيل التي نسبتها
واجبة وقوله وكقولنا كل إنسان كاتب الخ غشيل التي نسبتها جائزة وفي جميع ما قبله تلف وتشرع رب
(قوله والممكنة الخاصة) أي يدخل فيه الممكنة الخاصة سميت ممكنة لأمر وخاصة لأنها انحص
من الممكنة العامة وقد تمثل المصنف فهم وجبة ومثاله ما سألنا لاشئ من الإنسان يكلف بالامكان
الخاص وهي مر كنه سواء كانت موجبة أو سالبة من محنتين عامتين أحدهما موجبة والآخر سالبة
لأن قولنا كل إنسان مكلف بالامكان الخاص في قوة أن يقال كل إنسان مكلف بالامكان العام وأن يقال
لاشئ من الإنسان يكلف بالامكان العام وكذا قال في مثال السالبة وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنها
مر كنه لفظا بل المراد أنها في قوة قضيتين فتأمل (قوله وهي التي نسبتها الخ) وإن شئت قلت هي
سلب الضرر ورع من كل من الطرفين المخالفين للطرف الموافق (قوله لا واجبة ولا مستحيلة) تفسر
لنقوله جائزة (قوله وهذه الوجهات) أي الست عشرة المذكورة وقوله تنقسم الخ وقد أشار
بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من القضايا بالكذا • أو خاص إمكان مر كباخذ

وما خلا من ذين بالبسيط • فادع لن ألف باثسب

(قوله وهي ما ليس في آخرها الخ) وجه ذلك تسع الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقنية
المطلقة والمنشئة المطلقة والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والحشية المطلقة
والممكنة العامة وقوله وهي ما فيها التعميد الخ وجه ذلك سبع المشروطة الخاصة والوقنية غير
المعروفة بالإطلاق والمنشئة كذلك والعرفية الخاصة والوجودية الدائمة والوجودية بالضرورة
والممكنة الخاصة (قوله وفي النواع يدل الخ) أي أن إيجاب المحمول للوضع إذا لم يكن دائما كان
السلب مضمعا في الجاهة وهو معنى المطلقة العامة السالبة وسلبه عنه إذا لم يكن دائما كان الإيجاب
مضمعا في الجاهة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة كما تقدم (قوله وفي الضرورة يدل الخ) أي لأن
إيجاب المحمول للوضع إذا لم يكن بالضرورة كانت النسبة في الطرفين الآخرة ليست بمضمعة وهو معنى
الممكنة العامة الموجبة تأمل (قوله والامكان الخاص يدل الخ) أي لا temel على أن النسبة الطرفين
المنطوق به ليست مضمعة وهو معنى الممكنة العامة وعلى أن نسبة الطرفين الثاني كذلك وهو معنى
الممكنة العامة الأخرى فتأمل (قوله فكل مر كنه الخ) مفرع على ما قبله وقد تقدم توضيحه
مفصلا (قوله في الكم) أي الكلية مثلا وقوله في الكيف أي في الإيجاب أو السلب (قوله قد
عرفت أن القضية الخ) أي من قوله فيما مضى والقضية الكلية لا بد فيها الخ (قوله إيجابية أو سلبية)
أي واقعة أو غير واقعة هذا هو المراد وهو من نسبة المتعلق بالكسر لتعلق بالفتح (قوله وإنما لا تتم
الخ) أي كإقيده قوله لا بد فيها الخ والتعريف قوله وإنما القضية والشأن يصح أن يكون القضية

والحشية المطلقة وهي التي قدمت
نسبتها الفعلية بحسن وصف
الموضوع كقولنا كل كاتب مغرل
الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب
والممكنة العامة وهي التي نسبتها
ليست مستحيلة سواء كانت واجبة
أو جائزة كقولنا على إنسان حيوان
بالامكان العام وكقولنا على
إنسان كاتب بالامكان العام
والممكنة الخاصة وهي التي نسبتها
جائزة ولا واجبة ولا مستحيلة
كقولنا لكل إنسان مكلف
بالامكان الخاص وهذا الوجهات
مزيدة تظهر في فصل التناقض
وهذه الوجهات تنقسم إلى
بسيطة وهي ما ليس في آخرها
التعميد بنسب الدوام أو في
الضرورة أو بخصوص الامكان
والمر كنه وهي ما فيها
التعميد باحدا ثلاثه وفي
الحوام يدل على مطلقة عامة
وفي الضرورة يدل على ممكنة
عامة والامكان الخاص يدل على
محنتين عامتين فكل مر كنه فيها
وجهتان متفتحتان في الكم
مختلفتان في الكيف (ش)

تدعرون أن القضية الكلية
توكب من موضوع ومحمول
ونسبة بينهما إيجابية أو سلبية
وانها لا تتم قضية الألف

فحينئذ ان النسبة لا يدعى في نفس الامر من (٩٠) كيفية تشكيكها بالضرورة أي وجوب بحيث يجعل العقل خلافها كقول

الرجوع للاربع بوسيل الفردية
هنا مثلا وما غير ضرورة أي
تكون النسبة غير واجبة يجوز
العقل خلافها كقول الكاتب
للانسان ونفيها عنه مثلا وهذه
النسبة انما تشرع عند الجمهور في
نسبة المهور الى الموضع لا في
عكسه وعكس الامام في النفس
وذهب في شرح الاشارات الى
ما عليه الجمهور وهو الحق فان
نفس الحاكم الغالب ذاهلة
عن نسبة الموضوع الى المهور
فضلا عن كيفياتها لاشك ان
بين الكيفيتين احدى كيفية
نسبة المهور الى الموضع وكيفية
نسبة الموضوع الى المهور عموما
وخصوصا من وجه فتتفق
الكيفيتان فيما اذا قلنا مثلا
الكاتب ضاحك فان نسبة
الفصل الى ماصدق عليه الكاتب
أمر يمكن ضروري كان
نسبة الكتابة الى ماصدق عليه
الضاحك كذلك كقول الانسان
ناطق فان نسبه متفقة أيضا
بالضرورة فهما ومنه الانسان
حيوان وقد تختلف الكيفيتان
كقولنا الانسان كاتب فان نسبة
الكتابة الى الانسان أمر يمكن
غير ضروري ونسبة الانسانية
الى الكاتب أمر ضروري وعكسه
الكاتب انسان فنسبة المهور
الى الموضوع أمر ضروري
ونسبة الموضوع الى المهور أمر
غير ضروري بعكس الذي قبله
وأما في السلب فقد يكون السلب
تكتفي في نسبة المهور الى الموضوع
مختلفا في نسبة الموضوع الى
المهور كقولنا الانسان ليس
كاتب لا مكان ويعتبر ان قول
ليكن ليس بإنسان (واحد)

ويكون في قوله لا تمت قضية اظهار في مقام الامتراك لكن الاول أظهر وقوله لا يذك أي المذكور من
الموضوع والمحمول والنسبة بينهما (قوله فبين هنا الخ) لوقال قديمن الخ كان أظهر لان ذلك لا يسبب
عكائيه (قوله تشكيكها) أي تنصفا (قوله بالضرورة الخ) هذا تفصيل للكيفية (قوله
بحيث يجعل الخ) فاذ بذلك أن الوجوب ليس ماد يابل عتلى (قوله كقولنا الزوجية للاربع)
مثال النسبة المتكيفة بالضرورة وقوله وسلب الفردية عنها عطفت لانه على ملزوم (قوله مثلا)
لا حاجة اليه مع الاتيان بالكافي وانما اتي به للتوضيح (قوله واما غير ضرورية) دخل تحت ذلك
الهوام والاطلاق والامكان (قوله ان تكون النسبة الخ) لوقال أي غير واجبة بحيث يجوز العقل
الخ لكان أحسن (قوله مثلا) لا حاجة اليه (قوله وهذه النسبة الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول
وهذه الكيفية الخ وقوله انما تشرع الخ محصلا أنه اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك كان فيه نيتان نسبة
مفهوم المهور الى افراد الموضوع ونسبة مفهوم الموضوع الى افراد المهور لكن الكيفية انما تعتبر
في النسبة الاولى لا في الثانية خلافا لالامام في المنص حيث قال بعكس ذلك لكنه ذهب في شرح
الاشارات الى الاول فتأمل (قوله لا في عكسه) أي لا في نسبة الموضوع الى المهور (قوله وعكس
الامام) أي حيث قال بأنها انما تعتبر في نسبة الموضوع الى المهور لا في عكسه (قوله فان نفس الحاكم
الخ) على ما قبله (قوله فضلا) عن كيفيتها اعلم انه يوفق بلفظ فضلا للدلالة على اولوية ما بعدها
بالحكم عما قبله كافي قهوه لا يملك درهما فضلا عن دينار وهو منصوب بفعل محذوف والتقدير فضل
هذا الحكم فضلا أي زاد زيادة النسبة لما بعده (قوله ولا شأن بيننا الخ) هذا مجرد فائدة ليس من
محل الخلاف في شيء بل به على أن كيفية نسبة الموضوع الى المهور وان لم تكن ملاحظة فتوافق
كيفية نسبة المهور الى الموضوع وقد تختلفان (قوله فتتفق الخ) مفرع على جعله بينهما عموما
وخصوصا من وجه (قوله فيما اذا قلنا مثلا الكاتب ضاحك) أي اوردنا الكاتب والقول والضحك
كذلك حتى يصح جعل النسبة غير ضرورية اذ اوردنا الكاتب والضاحك ولو بالقوة كانت ضرورية
(قوله فان نسبة الفصل الخ) لتعليل لقوله فتتفق الخ (قوله وقولنا الخ) معطوف على مدحولي في
من قوله فيما اذا قلنا الخ أي وتتفق الكيفيتان في قولنا الخ (قوله فان نسبته الخ) أي فان جلس
نسبته المتحقق في القودين فلا يراد ان الاتفاق لا يكون الا بين اثنين والنسبة أمر واحد ولوقال بان
نسبته متفتتان الخ لكان أظهر ولا يخفى أن محل ذلك اذ اوردنا الناطق ولو بالقوة وأما اذا اوردنا الناطق
بالفعل فليس بمشتا متفتتن لان نسبة المهور الى الموضوع غير ضرورية بخلاف نسبة الموضوع الى
المهور فانها ضرورية وقوله أيضا أي كأنها متفقة في ذلك المثل (قوله ومثله الانسان حيوان)
أي فان نسبته متفتتان في الضرورة ونظرفه بان نسبة انسان الى الحيوان ليست بالضرورة بل
بالامكان ونسبة الحيوان الى الانسان بالضرورة فهما مختلفتان لا متفتتان وأجيب بان قولك
الحيوان انسان في قوة الجزئية احدى بعض الحيوان انسان وهو ضروري فبنسبة الانسان الى الحيوان
أي بعضه ضرورية (قوله وقد تختلف الخ) معطوف على قوله فتتفق الخ (قوله كقولنا الانسان الخ)
هذا لتعليل لما اختلف فيه الكيفيتان لاختلافهما كما هو ظاهر تعبيره فلو قال كافي قولنا الخ لكان
أولى (قوله فنسبة المهور الخ) تفسير لقوله وعكسه الخ وقوله بعكس الخ مستغنى عنه (قوله واما في
السلب فقد يكون الخ) هذا ما قبل لخصوف والتقدير والواجب لا يكون عكسا في أحدهما فمختلفة في
الآخر واما في السلب فقد يكون الخ وكان الاولى أن يقول وأما السلب فقد يكون عكسا في كلاهما
(قوله فقد يكون السلب الخ) أي قد يكون عكسا فيهما كافي قولنا الكاتب ليس بضاحك وقد يكون
مختلفا فيهما كافي قولنا الانسان ليس بناطق اذا كان المراد الناطق بالقوة (قوله كقولنا الخ) الاولى
كافي قولنا الخ (قوله ويعتبر أن قولنا الخ) في قوة التعليل لاعتبار كفايته قال انما يصح التمثيل بذلك
لما فيه السلب فكنا في نسبة المهور الى الموضوع مختلفا في نسبة الموضوع الى المهور لانه يمنع أن نقول

في الضرورة ومقابلها أو الدوام
ومقابلها فاحدهما يمكن في
المحصور اذ على معقول فهو متعصر
بين الشيء ومقابلها ولا واسطة بين
التفصيلين وانما لم تستغن في
الاسم بأحد معانيه الا لئلا
اردنا التخصيص على جميع انواع
الكيفيات لتعريف منها جميع
القضايا الموجهة فذكرنا
الضروريات والدوامات والممكنات
والمطلقات فالضروريات
والممكنات متغابضة والدوامات
والمطلقات متغابضة وذكرنا انها
تكون مطلقة ومقيدة بشئ
المحمول فدخل في ذلك جميع
القضايا الموجهة اما الضروريات
المطلقة والمقيدة بغير المحمول
فدخل فيها سبع قضايا *
الاولى الضرورية التي تقصد
ضرورتها بقيد زائد على ذات
الموضوع كقولنا ان انسان
حيوان والضروريات تسمى هذه
في الاصطلاح ضرورية مطلقة
الثانية ان تقيد بوصف
الموضوع من غير تعرض لنسب
الدوام عند مقارفة ذلك الوصف
كقولنا كل كاتب مضرك الاسباب
بالضرورة ملاذم كاتب وتسمى
هذه في الاصطلاح ضرورية
عامة * الثالثة مثلها لكن
مع التعرض فيها للنسب الدوام عند
مقارفة الوصف وبسائر ذلك
انه لا بد من مقارفة الوصف
للموضوع كقولنا كل كاتب مضرك
الاسباب بالضرورة ملاذم كاتب
لادنا تسمى هذه في الاصطلاح
مشروطة خاصة * الرابعة
ان تقيد ضرورتها بوقت معين
من غير تعرض لنسب الدوام المحمول
للموضوع في غير وقت الوقت
كقولنا كل كاتب مضرك الاسباب
بالضرورة وقت الكتابة

الخ واستماع ذلك اذ اها على رأي من ينفي الملائكة والجن وهم القلاسة اولى رأى من ينهم ويقول
بان الانسان معشود من ناس اذا تحركوا امان قلنا ما هو ذلك من الناس فلا يكون ذلك متنعنا (قوله في
الضرورة ومقابلها) أي التي هي لا ضرورة وقوله أو الدوام ومقابلها أي التي هي لا دوام (قوله
فاحدهما الخ) مفرغ على التعصير وانما لا احدا لثبوت وقوله يمكن في المحصور أي لان مقابل الضرورة
لا ضرورة فاصدق بالدوام والافتقار الى الامكان ولا شئنا على معقول لا يخرج عن الضرورة ومقابلها
المذكور وكذا مقابل الدوام لا دوام وهو صادق للضرورة وبالافتقار الى الامكان ولا شئنا على معقول
لا يخرج عن الدوام ومقابلها المذكور كور كوضع الشارح بقوله اذ على معقول الخ (قوله اذ كل معقول
الخ) علة لقوله فاحدهما الخ وان كان مفرغ على مقابلته وقوله اذ لا واسطة الخ علة لهذه العلة ولما
استشعرنا الاصوله اذا كان احدهما كافيا في المحصور لم يجع بينهما ولم تستغن بأحد معانيه الا لئلا
اجاب عنه بقوله وانما لم تستغن الخ (قوله لا لاردنا التخصيص الخ) أي ولا بدنا في ذلك الا بالجميع بينهما
فكل منهما وان كان كافيا في المحصور لا يستفاد منه جميع انواع الكيفيات على سبيل التخصيص وانما
يستفاد ذلك بالجميع بينهما (قوله لتعرف منها الخ) علة لتعريف بقوله (قوله قد ذكرنا الضروريات الخ)
أي لموارد الافروليد ذكرنا الكيفيات بدنا على العبارة السابقة أي قوله ويدخل فيها قد ذكرت
من الاصل وانما هي مطلقة بعد وانما هي انها متعين فيكون قوله قد ذكرنا الخ تظاهرا وهو مفرغ على قوله
اردنا التخصيص (قوله فالضروريات الخ) الغاء الافتصاح عن شرط تقديره اذا اردت النسبة بين
هذه المذكورات هكذا تظاهروا وجه الضروريات والممكنات متغابضة والدوامات والمطلقات متغابضة
لا بدنا في ما مر من ان الضرورة يقابلها الا ضرورية وان الدوام يقابلها لا دوام وان كل منهما كافيا في المحصور
لان هذا التماهي بحسب الظاهر بعد الجميع بينهما التخصيص ولا فتدنا نامل نجد متقدم هو الواقع
(قوله وقد ذكرنا انها تكون الخ) مفرغ على قوله قد ذكرنا الضروريات الخ والضروريات انها علة لذلك كورات
من الضروريات والممكنات والدوامات والمطلقات واذا كانت هذه المذكورات تنقسم الى مطلقة
ومقيدة بغير المحمول كان المحصور غائبة كما تقدم (قوله فدخل الخ) مفرغ على التسميم بقوله وقوله في ذلك
أي في المذكور من الضروريات والممكنات والدوامات والمطلقات ثم فصل ذلك بقوله اما الضروريات الخ
(قوله قد يدخل فيها سبع قضايا) وجه كونه اسما على الضرورة اما ان تكون لذات الموضوع ولما ان تكون
لوصفه من غير تقييد بلا دافعا ومعه واما ان تكون لوقته المعين كذلك لوقته المعين كذلك نامل واعترض
بان فيه دخول الشيء في نفسه فكان عليه ان يقول فهي سبع تفصيليا واجيب بانها كانت الضروريات
باعتبارها بمجموع غير ما باعتبارها بمفصلة تحت الظرفية هذا الاعتبار وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله
الاولى الضرورية التي تقيد الخ) وقد مثل لها موجهة ومثلها سلبية قولنا لا شئ من الانسان يجبر
بالضرورة كامر (قوله وتسمى هذه) أي الضرورية التي لم تقيد بضرورتها بقيد زائد على ذات
الموضوع (قوله الثانية ان تقيد الخ) وقد مثل لها موجهة ومثلها سلبية قولنا لا شئ من
الكاتب يسكن الاسباب بالضرورة ملاذم كاتب (قوله عند مقارفة الخ) ظرف لقوله في الدوام
وقوله ذلك الوصف أي الذي هو وصف الموضوع (قوله وتسمى هذه) أي التي قبلت ضرورتها بوصف
الموضوع من غير تعرض لنسب الدوام (قوله الثالثة مثلها) وقد مثل لها موجهة ومثلها سلبية قولنا
لا شئ من الكاتب يسكن الاسباب ملاذم كاتب (قوله لكن مع التعرض الخ) استدراك
على قوله مثلها لانها مع انها لا يتعرض فيها لذلك (قوله عند مقارفة الخ) ظرف لقوله في الدوام (قوله
وبسائر ذلك) أي في الدوام وقوله انه لا بدنا أي لا محمول بمقارفة بان كان ذلكا لكن انما هو المحمول
دائما لذات الموضوع لا لغايات بديوم وصفه والتعرض انما ليس دائما هذا خلف (قوله وتسمى هذه) أي
التي قبلت ضرورتها بوصف الموضوع مع التعرض فيها للنسب الدوام (قوله الرابعة ان تقيد الخ) وقد
مثل لها موجهة ومثلها سلبية قولنا لا شئ من الانسان يسكن الاسباب مع وقت الكتابة بالضرورة

وأعم بأقسام أن يكون نقبض نسبتها كنهنا أودالها أو ممتنعاً ولا يكون ضرورياً ولا كان نسبتها هي ممتنعة فلا تكون ممكنة فمن الضرورة إذا نقبض نسبتها لازم لها كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان العام أولاً ثم من الإنسان (٩٣) بكاتب بالامكان العام وكقولنا كل

إنسان حيوان بالامكان العام
وتسمى هذه في اصطلاح ممكنة عامة . الثانية الممكنة التي أريد بها أن نثبت أن غير ممتنعة ونقبض نسبتها أيضاً غير ممتنعة فلا ضرورة فيها معاً بل كلاً النسبتين امر يمكن ثبوته ونفيه كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة خاصة . الثالثة الممكنة التي قصدنا مكاتها بوقت معين كقولنا **كل** إنسان فهو حي بالامكان العام وقت مقارفة الروح له أي لا يمنع عقلان معه الله تعالى بالحياتوان ذهبت عنه الروح اذ ليس لمشاكلة الروح أثر في حياته والمخارج عادت المولى جل وعز لا يخلق الخيافة في الجسوم عند مشابكة الأرواح لها وخلق الموت فيها عند مفارقة الأرواح ولو أراد جل وعز لا يخلق ذلك لكان وقد أسد ثابرك وتعالى الأرواح بالحيات بعد مفارقتها الأبدان من غير مشابكة الأرواح لها وخلق جلا ولا الحياة في كسب من الجادات مهجرة أو كرامة من غير ثبوت أرواح لها وتسمى هذه القضية في اصطلاح ممكنة وقتية . الرابعة الممكنة التي قصدنا مكاتها بالأمم كقولنا كل جسم فهو معروف بالامكان دائماً وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة دائماً . الخامسة الممكنة التي قصدنا مكاتها بجهن وصفه الموضوع كقولنا كل آكل لقنات عاده فهو حرام بالامكان

أن تكون النسبة ضرورية بنسبها القليل بقولنا كل إنسان حيوان بالامكان العام وبمعنى أيضاً أن يكون مثلاً لقوله أودافقة وقوله أو غيرهما أي غير الضرورية وغير الدافقة وقدمته المصنف بقوله كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان العام أولاً ثم الخ (قوله وأعم أيضاً) أي كأي أسم من أن تكون نسبتها ضرورية الخ وقوله أن يكون نقبض نسبتها ممكنة أي كأي الممكنة التي يكون نقبض نسبتها ممكنة بقوله كقولنا كل إنسان كاتب الخ وقوله أودافقة مثلاً الممكنة التي يكون نقبض نسبتها ممكنة بقوله كقولنا كل إنسان حيوان الخ (قوله ولا كات الخ) أشار بذلك إلى دليل الخلف وهو إثبات المدعي بإبطال نقبضه كأي فلا بد أن لا يكون النقبض ضرورياً ونقبضه كونه ضرورياً لا يلزم كونه النسبة ممتنعة اللازم كونه البتة ممكنة وقوله فلا تكون ممكنة أي وهو خلاف الغرض فيكون باطلاً وأباطل وهو بطل ما دى البس وهو كون نسبتها ممتنعة وإذا بطل ذلك بطل ما دى البس وهو كون نقبضها ضرورياً فأثبت نقبضه وهو المطلوب (قوله فتنى الضرورة إذا) أي إذا كان يلزم من كونه ضرورياً انتفاء كونها ممكنة وهذا انقربح على قوله والا كانت الخ (قوله كقولنا كل إنسان كاتب الخ) قد علمت بحسب أن هذا تمثيل للممكنة التي نسبتها غير ضرورية وغير دافقة والممكنة التي يكون نقبض نسبتها ممكنة وقوله أولاً ثم الخ أي بذلك لجمع بين مثالي الموجبة والسالبة وقوله كقولنا كل إنسان حيوان الخ تقدم أن هذا المثال يصح أن يكون مثلاً للممكنة التي نسبتها ضرورية ويصح أن يكون مثلاً للممكنة التي نسبتها دافقة ومع ذلك فهو مثلاً للممكنة التي يكون نقبضها ممتنعاً فأسئل (قوله تسمى هذه) أي الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة أي لم يقصد مكاتها بوقت معين بالأمم والامم لا يحسن وصف الموضوع كأي (قوله التي أريد بها أن نسبتها الخ) أعلم أن كل مادة صلي فيها بالامكان الخاص بأن كان كل من الطرفين غير ممتنع صلي فيها بالامكان العام ولا عكس لا أفراد فيما إذا كانت النسبة غير ممتنعة ونقبضها ممتنع كالإختي وهذا يظهر وجه العموم والخصوص (قوله فلا ضرورة فيها معاً) مفرغ على كون النسبة غير ممتنعة وكون نقبضها غير ممتنع وجه التفرغ أنه يلزم من كون النسبة غير ممتنعة أنه لا ضرورة في نقبضها ويزم من كون النقبض غير ممتنع أنه لا ضرورة في النسبة (قوله بل كلنا النسبتين الخ) اضربا امتثال (قوله وتسمى هذه) أي الممكنة التي أريد بها أن نسبتها غير ممتنعة ونقبض نسبتها غير ممتنع (قوله بوقت معين) أي كوقت مفارقة الروح في المثال المذكور (قوله أي لا يمنع الخ) نفس قوله فهو حي الخ (قوله اذ ليس الخ) علة لقوله أي لا يمنع الخ وقوله لمشاكلة الروح أي مخالطة البدن ولا يشتر بذلك إلى قول بعضهم أن الأرواح اجسام لطيفة تشبه الأجسام الكثيفة أشبه الماء بالعود الأخضر وهو أصح الأقوال عند من تكلم عليها (قوله وخلق الموت) معطوف على خلق الحياة (قوله خلاف ذلك) أي المذكور من خلق الحياة في الجسوم عند مشابكة الأرواح لها من خلق الموت فيها عند مفارقتها وقوله لكان أي وجدتهى نامة لا أقصة (قوله وقد أمنا الخ) هذا كاستدلال على قوله ولو أراد جل وعز الخ (قوله وتسمى هذه القضية) أي التي قصدنا مكاتها بوقت معين وقوله تسمى هذه أي التي قصدنا مكاتها بالأمم (قوله) متعلق بالثبات وقوله عادة أي في العادة فهو ظرف لفئات (قوله وتسمى هذه) أي التي قصدنا مكاتها بجهن وصف الموضوع (قوله التي هي مقابلة الفواتم) يأتي فيه مثل ما تقدم بصواب جواباً نظره (قوله مجرد كون الخ) من إضافة الصفة للوصف والمراد بكون النسبة ناطقة أنها متصفة بالفعل ولو في المستقبل (قوله من غير تعرض الخ) هذا كاستيفاء لقوله مجرد كون نسبتها الخ

حين هو كل وتسمى هذه في اصطلاح ممكنة حينية (وأما المطلقات التي هي مقابلة الفواتم فبدل فيها أربع قطعاً) الأولى المطلقة التي أريد بها مجرد كون نسبتها فاعلية من غير تعرض للضرورة ولا إلهام ولا سلمها كقولنا كرام إنسان فهو مست لا يطلق العام

الثانية مثلها في إرادة أن النسبة فعلية مع التعرض لنفي دوامها كقولنا في هذا المثال بعينه كل إنسان فهو ميت لادامتها ونمى هذا في الاصطلاح وجودية الذاكرة الثالثة مثلها أيضاً مع التعرض لتكون النسبة غير ضرورية بأي غير واجب عقلاً كقولنا في هذا المثال أيضاً كل إنسان فهو ميت بالضرورة (٩٤) ونسمى هذه في الاصطلاح وجودية الأضرورية. والرابعة المطلقة التي قيدت إطلاقها أي

فثبتها النعيلة بحسن وسف
الموضوع كتولا شكل كاتب
فهو مضمرة الاصابع بالاطلاق
حين هو كاتب ونهى هذه
الاصطلاح حبيبة مطلقة
مجموع القضايا الموجبة تسعة
فتميزوها مستعملة محتاج
اليها الا انها لا تسمى في الاصطلاح
موجهة الا عند التصريح
بالفظ الدال على كيفية النسبة
ويسمى ذلك الفظ الدال على
كيفية النسبة موجهة وهو قد
يكون موافقا لماذا القضية وهي
كيفية نسبتها في نفس الامر
فتكون القضية الموجهة صادقة
كقولنا الله عالم بالاضرورة
وهو ويكون مخالفا لماذا فتكون
القضية كاذبة كقولنا المؤمن
مختلف في الجنة بالضرورة فان مادة
هذا القضية الامكان الخاص
لان تخليد المؤمن وعدم تخليده
ل واحد منهما امر ممكن بالضرورة
فيكون لا امتناع اذ لاحق لاحد
بما هو موطنه على المولى الغنى
بما له وتعالى واما تخليد المؤمن
من الجائز ان الممكنة التي تفضل
المولى الكريم جل وعلا فلا
تستحقان عليه ولا وجوب وانما
يقول بصدق هذه الموجهة
مقررة ذم الله تعالى لاعتقادهم
ستحقاق العقلي بالاجاب والطاعة
الى المولى تبارك وتعالى عما يقول
المنافقون عداكم يا كافرين

الاحول الى الجهة لا يتعدى المحمول اشارة الى أن الضرورة اللاحقة من جهة المحمول غير معتبرة كقولنا العالم
موجود بالضرورة بل قدام موجود لان هذا وان كان حقا الا انه معلوم أن الشيء لا يمتنع مع نفسه وأضيقا يوم هذا التقييد أن الجواز
الذي قد يقارن الممكن في بعض الاحوال كيث وجواز العدم مثلا لا يفارق الممكنات ولو في ازمة وجودها يعني انه لو قدر عدمها لا
يمن وجودها بل يلزم منه محال وهذا معنى الجواز العقلي

أشار بذلك إلى أن الجواز الذاتي هو عين الجواز العقلي وأورد عليه أن المشار إليه أحسن من معنى الجواز العقلي لأن اسم الإشارة عائد لقوله أنه لو قدر الخ ومعنى الجواز العقلي أنه لو قدر العدم بدلا عن الوجود أو الوجود بدلا عن العدم لم يلزم منه محال وأجيب بأن المراد هو هذا معنى الجواز الذاتي باعتبار أحد شقيه وهو جواز العدم (قوله وإغمايقايله الخ) لما استشعر من جانب الخصم ما قد يقال كيف تقولون بأن الجواز العقلي لا يفارق الممكنات ولوقى أن منسحق وجودها مع أن وجودها قائم واجب وجوب الوجود لا يجمع الجواز العقلي لا معقابله دفع ذلك بقوله وإغمايقايله الخ فكانه قال وما ربحه الخصم من أن الجواز الذاتي يقابله وجوب الوجود ليس مبدل على المسئلة وإغمايقايله الخ فتأمل (قوله وهو) أي الوجوب الذاتي (قوله فكانه) أي لا تقرب وذلك معنى ذاتها واحتز بذلك عن الوجوب العرضي فانه كون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال عقلا بالنظر فيه لانه فانه وذلك كوجوب وجود الممكنات في وقت علم الله وجودها فيه كما يؤخذ مما تقدم (قوله وذلك) أي الشيء الذي يكون بحيث لو قدر الخ ويحتمل أن الإشارة عائدة للوجوب الذاتي وعليه فلا بد من تقدير مضاف بأن يقال ذلك كوجوب وجوده مولا الخ والاول أولى (قوله كوجوبه مولا) كان الظاهر أن يقول كذا مولا تأمل (قوله ويقابله أيضا) منه يؤخذ أن المحصر في قوله وإغمايقايله الخ أي بالنسبة للوجوب العرضي وقوله الامتناع الذاتي أي لا الامتناع العرضي وهو أن يكون الامتناع العرضي بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال لانه بل لا غير وذلك كامتناع وجود الممكن في الوقت الذي علم الله عدمه فيه (قوله وهو) أي الامتناع الذاتي وقوله ان يكون الامتناع الخ اتفاقا لانه الامتناع وفيما قبله الشيء الذي لا يتحقق بالوجود عند أهل السنة والفرق هنا أن الأمر معدوم (قوله فكانه) احتز به عن الامتناع العرضي وقد تقدم (قوله كوجوبه الشرطي) تمثيل للأمر الذي يكون بحيث لو قدر الخ ويحتمل أنه تمثيل للامتناع الذاتي وعليه فلا بد من تقدير مضاف بأن يقال كامتناع وجود الشرطي الخ والاول أولى وقوله في الوهية متعلق بالشرطي (قوله وإغمايقايله هذا الوجوب الخ) أي لأهل الاسلام فلا يمتنعون ذلك وإغمايقايله يرون الوجوب الذاتي والامتناع الذاتي والظاهر أن الوسطانية لا يصحون الوجوب العرضي ولا الاختصاصية بالعرضية وان أوهمته العبارة يسمع الجواب الاتي (قوله بذلك) أي باعتبارهم الوجوب العرضي والاختصاصية العرضية (قوله لانها عندهم الخ) هذا إشارة إلى قياس نظمه هكذا العوازم المستحيلة الوجود أو واجبه وكل ما كان كذلك غنى عن القائل المختار ينتج أن العوازم الغيبية عن القائل المختار فإشارته إلى الصغرى بقوله لانها عندهم الخ وإلى الكبرى بقوله والمستحيل والواجب الخ وهذا في التبعة كما هو الغالب عليهم ما منشأ الصغرى اتم فهموا أن الجواز العقلي أن يمكن بوجوده مع استمرار عدمه أو يمكن عدمه مع استمرار وجوده وهذا مستحيل وإذا استحال هذا فقد انحصرت العوازم القياسية (قوله اما مستحيلة الوجود حال عدمها) أي لان اسفالة الوجود عندهم يعني أن يكون الشيء بحيث لا يمكن وجوده مع استمرار عدمه وقوله أو واجبة الوجود أي لان وجوب الوجود عندهم يعني أن يكون الشيء بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده (قوله وجوابهم أن يقال الخ) هذا جواب عن الصغرى وإبطال ما نشأت منه وسأتي جواب عن الكبرى على تقدير تسليم الصغرى فتأمل (قوله لانه يمكن الوجود الخ) وبينه فخطب اسفالة الوجود حال العدم وقوله وهو أيضا يمكن العدم الخ وبينه فخطب وجوب وجوده حال الوجود (قوله وليس معنى الجواز الخ) هذا إبطال لما نشأ للصغرى (قوله وهو ما قد دلخ) فيه تعميم أذا ليس الجواز العقلي هو نفس ما لو قدر اجتماع الخ فكان الاول أن يقول وهو أن يكون الشيء بحيث يمكن اجتماع وجوده مع عدمه اذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده اذا كان موجودا (قوله لا امتناع فيه) تفسير لما قبله (قوله فقد قلتم الخ) مفرع على ما تقدم اما بالنظر لعنى الجواز العقلي فظاهر واما بالنظر لعنى الوجوب والاختصاصية فلا يفتهم من قوله قياس لانها عندهم اما مستحيلة

وإغمايقايله الوجوب الذاتي وهو أن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لزم المحال عقلا فكانه ذلك كوجوب مولانا جلال وعز وصفاته ويقابله أيضا الامتناع الذاتي وهو أن يكون الأمر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لزم منه المحال عقلا فكانه كوجوب الشرطي للولا بل وعلا في الأوهية وإغمايقايله هذا الوجوب العرضي والاختصاصية العرضية الوسطانية الموهومين ذلك غنى العوازم عن القائل المختار لانها عندهم اما مستحيلة الوجود حال عدمها أو واجبة الوجود حال وجودها والمستحيل والواجب كلاهما لا تتلعن ما القدرة وجوابهم أن يقال لهم كذبت فيما أثبتتم من الاستحالة والوجوب العاقل لانه يمكن الوجود في حال عدمه يعني انه لو زال عدمه وانعدم بالوجود لم يكن في ذلك امتناع عقلي وهو أوضح يمكن العدم في حال وجوده اذ لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لم يكن فيه أيضا امتناع عقلي وليس معنى الجواز العقلي ما فهمتم وهو لو قدر اجتماع الوجود وعدمه مع عدمه اذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده اذا كان موجودا (قوله فقد قلتم معنى الجواز والوجوب والاختصاصية

الوجود الخان الاحتمال عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن وجوده مع استمرار عدمه
 وأن الوجوب عندهم بمعنى أن يكون الشيء بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده كما مر (قوله
 وقسرها الخ) ففسر بقوله فقد قدم الخ والحاصل أن مدلولها عند أهل الاسلام أن يكون
 الشيء بحيث لو قدم وجوده بدلا عن عدمه أو عدمه بدلا عن وجوده لم يلزم محال في الأول وهو الجواز
 العقلي وأن يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لم يلزم المحال فانه في الثاني وهو الوجوب
 وأن يكون الشيء بحيث لو قدر وجوده بدلا عن عدمه لم يلزم المحال فانه في الثالث وهو الاحتمال فغير
 السوفسطائية هذه المدلولات وفسر الأول بأنه أن يكون الشيء بحيث يمكن اجتماع وجوده مع
 عدمه إذا كان معدوما أو اجتماع عدمه مع وجوده إذا كان موجودا والثاني بأنه أن يكون الشيء
 بحيث لا يمكن عدمه مع استمرار وجوده والثالث بأنه أن يكون الشيء بحيث لا يمكن وجوده مع
 استمرار عدمه فتأمل (قوله وعلى تقدير أن نسلّم لكم الخ) هذا شروعي أبطال الكبرى على فرض
 تسليم الصغرى ومحصله عدم تسليم أن كل واجب على متقبل غنى عن الفاعل ولا يتعلق به القدرة بل
 ذلك خاص بالواجب الذاتي والمتقبل الذاتي وليس العالم واحدا منهما لأن وجوده حالة استمرار وجوده
 عرضي وامتلاكه حالة استمرار عدمه عرضية وعلى منها ليس مناقدا للافتقار للفاعل (قوله فهو
 لا يتأني الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فكل منهما ليس لا يتأني الخ ويكون المضمرة تأني الوجوب
 والاحتمال وقد يقال أفرد المضمرة على تأويل أنه لكل منهما وكذا يقال في قوله لأنه ويمكن التراجع
 للإطلاق أو لمعنه وقد كبر المضمرة على هذا لاكتساب المضائق لئلا يكون المضائق إليه (قوله
 عرضي لاحق) الثاني تفسير الأول وقوله مقيد أي وصف المضمول (قوله هو المحقق) بصيغة اسم
 المفعول (قوله دائما) تأكيد لقوله ضروريا (قوله أن مواد القضاء) أي كفيها التي هي
 الضرورية والأمكنة والمواد والأطلاق مطلقة ومقيد بغير المضمول والامتناع وإن لم يذكر كفيها تقدم
 للاقتصاص على غير المنتع (قوله وجوب الوجود) أي كافي قولنا كل إنسان حيوان وقوله وامتناعه
 أي كافي قولنا كل إنسان مجرور وقوله وامكان خاص أي كافي قولنا كل إنسان كاتب (قوله وهذه الثلاثة)
 أي التي هي وجوب الوجود وامتناعه والأمكنة الخاصة وقوله هي أقسام الحكم العقلي أي أقسام
 كيفية متعلق الحكم العقلي وإنما اشيع لتقدير هذين المضائق لأن الحكم العقلي إدراك أن النسبة
 واجبة كافي الأول وأنها ائتمت نسبة كافي الثاني وأمكنة كافي الثالث فليس عين الوجوب والامتناع
 والأمكنة وإنما هو متعلق بالنسبة المتكيفة بالوجوب أو بالامتناع أو بالأمكنة فهي أقسام لكيفية
 متعلقة لا فاعل (قوله والجهات) أي التي هي الاغاطة الدالة على المواد فقطعة على ما قبله من
 عطف الحال على المدلول ولو أسقطه ما ضره (قوله متفرعة عن هذه الثلاثة) لا يقال يلزم من ذلك
 تفرع الشيء على نفسه لا تفرع على المراد المواد التي هي الجزئيات المفصلة كالضرورة المطلقة والضرورة
 المقيدة بذات الموضوع والمقيدة بصفة إلى غير ذلك فغير بها على ذلك من تفرع الجزئيات على
 كليتها (قوله أما وجوب الوجود الخ) ليس الغرض من ذلك تفصيل قوله والمواد كلها والجهات متفرعة
 الخ كما قد يفهم وإنما الغرض منه انضمام الكلام على كل من الثلاثة أنواع التي أجملها أولا لا يفتني
 ومحصله أنه ذكر الحقيقة وجوب الوجود ثلاثة مفاهيم متلازمة متعاكسة فيلزم من وجوب الوجود
 امتناع عدمه وبالعكس ويلزم من كل منهما سلب الأمكنة العام عن عدمه وبالعكس وبالطبعة
 امتناع الوجود ثلاثة كذلك فيلزم من امتناع الوجود وجوب عدمه وبالعكس ويلزم من كل منهما
 سلب الأمكنة العام عن الوجود وبالعكس وبالطبعة الأمكنة الخاص اتساع كذلك فيلزم من كونه
 ممكنًا وجوده كونه ممكنًا عدمه وبالعكس (قوله أن وما متعاكسا) ظاهره أن يلزم امتناع
 عدمه لوجوب الوجود يسمى لزوما متعاكسا وليس هو إذا لا يسمى بذلك إلا لزوما بينهما من
 حيث هو ينقطع النظر عن نسبتة لأحدهما بعينه فلو قال فيلزمه امتناع عدمه وبالعكس لسكان

وقسرها بغير مدلولاتها على
 تقدير أن نسلّم لكم صحة إطلاق
 الوجوب والاحتمال على ما ذكرتم
 فهو لا يتأني الافتقار إلى الفاعل
 لأنه عرضي لاحق مقيد وإنما
 يتأني الوجوب الذاتي المطلق
 والاحتمال الذاتي المطلقة
 ويحققه الامكان الذاتي ولا شأن
 أن هذا الثالث هو المحقق
 للعالم والوجوب والاحتمال
 الذاتيان متغيبان عنه فوجب
 افتقاره إلى الفاعل افتقارا
 ضروريا دائما والله التوفيق
 (فائدة) اعلم أن مواد القضايا
 كلها متضمنة في ثلاثة أنواع
 وجوب وجود وامتناعه وهو
 الاستصالة وامكان خاص وهو
 الجواز العقلي وهذه الثلاثة هي
 أقسام الحكم العقلي والمواد
 كلها والجهات متفرعة عن هذه
 الثلاثة أما وجوب الوجود
 فيلزمه امتناع عدمه لزوما
 متعاكسا

أولى تأمل وكذا يقال في نظيره بعد (قوله أيضا) أي كالزم من وجوب الوجود امتناع العدم لزوما متعاكسا (قوله بل واحد) لا يخفى أنه مفعول مقدم وقوله سلب الامكان الخ تعاضل مؤثر وقوله منهما أي من وجوب الوجود وامتناع العدم (قوله سلب الامكان العام عن العدم) أي سلب أن ثبوت العدم غير ممكن ولا يخفى أن مقاد ذلك أنه ممكن فهو يرجع في الحقيقة إلى امتناع العدم وهذا تعلم أن ما يفهم من كلام المؤلف أنها متعارضان إنما هو بحسب الظاهر والافهام أي واحد (قوله أي لا يمكن الخ) نفسوا لزوم سلب الامكان العام عن العدم لكل من وجوب الوجود وامتناع العدم وقوله فيها أي معها وقوله بوجه متعلق يمكن الخ والمعنى أي لا يمكن بوجه من أوجه الامكان التي هي الضرورية والواجبة والواجب العدم معها (قوله فقد صار الخ) فخرج على قوله أما وجوب الوجود فيلزمه الخ وقوله في طبقة وجوب الوجود أي في مرتبته (قوله متعاكسة اللزوم) أي متعاكسة فلازمها (قوله وجوب الوجود الخ) يدل من قوله ثلاث مفهومات (قوله مثل ذلك) أي المذكور من الثلاثة ففهم قوله في طبقة العدم لوقال في طبقة امتناع الوجود لكان أنسب بصدركلامه (قوله فأنها امتناع الخ) الأنسب بصدقه السابق بأن فيها امتناع الخ (قوله وسلب الامكان العام عن الوجود) أي سلب أن ثبوته غير ممكن ومقاد ذلك أنه ممكن فهو راجع في الحقيقة إلى امتناع الوجود لتعارض بينهما إنما هو بحسب الظاهر نظير ما تقدم (قوله فقد صار هذه الطبقات الخ) مفرغ على مجموع ما تقدم (قوله ولكل واحد منها) أي من الثمان مفهومات (قوله وقد وضح) أي أهل هذا الفن (قوله لوما مشكلا) بضم الميم وفتح الشين المججمة وتشديد الكاف مفتوحة أي مصورا بشكله أي صورة وقوله كآثر أي كالشكل الذي رآه ومحصله أنه ست طبقات ثلاثة عينية وهي التي تكون جهة بين الناطق وثلاثة يسارية وهي التي تكون جهة يسارية للطبقة الأولى من الجانبية هي طبقة وجوب الوجود والطبقة التي بإزائها من اليسارية هي طبقة نقض وجوب الوجود والطبقة الثانية من الجانبية هي طبقة امتناع الوجود والطبقة التي بإزائها من اليسارية هي طبقة نقض امتناع الوجود والطبقة الثالثة من الجانبية هي طبقة الامكان الخاص والطبقة التي بإزائها من اليسارية هي طبقة نقض الامكان الخاص (قوله وهذه صورة)

وكيفية قراءته أن تأتي بالمفهوم الأول من الطبقة الأولى من الطبقات الجانبية ثم يقيسه من الطبقة الأولى من الطبقات اليسارية وبالتالي من تلك الطبقة من الطبقات الجانبية ثم يقيسه من تلك الطبقة من الطبقات اليسارية وهكذا (قوله لوح طبقات المواد) هذه ترجمة لمجموع ما ذكره بعد وأما قوله طبقة وجوب فهو ترجمته لثلاثة مفاهيم التي ذكرها بعد وأما قوله قوله طبقة نقض وجوب وقوله طبقة الامتناع وقوله طبقة نقض الامتناع وهكذا كالأخفى (قوله معها أخذت مفهوما الخ) فإذا أخذت الأولى من الطبقة الأولى من الطبقات الجانبية وهو واجب أن يوجد وأخذت معه الأولى من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وهو واجب أن لا يوجد فوجدتها لا يجتمعان على الصدق إذ لا يتأتى أن يكون الشيء الواحد واجب الوجود وواجب العدم وقد يجتمعان على الكذب بسبب صدق الطبقة الثالثة من تلك الطبقات فالجواب ليس

جانبية (لوح طبقات المواد)	يسارية
طبقة وجوب الوجود	طبقة نقض وجوب الوجود
واجب أن يوجد	ليس واجب أن يوجد
ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
ليس يمكن عام أن لا يوجد	ممكن عام أن لا يوجد
طبقة امتناع الوجود	طبقة نقض امتناع الوجود
واجب أن لا يوجد	ليس واجب أن لا يوجد
ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
ليس يمكن عام أن يوجد	ممكن عام أن يوجد
طبقة الامكان الخاص	طبقة نقض الامكان الخاص
يمكن خاص أن يوجد	ليس يمكن خاص أن يوجد
يمكن خاص أن لا يوجد	ليس يمكن خاص أن لا يوجد

واعلم أن هذه أخذت مفهوما من طبقة من الطبقات الجانبية وتأخذ مفهوما آخر من طبقة أخرى من الطبقات

(١٣ - متعلق)

بواجب الوجود ولا واجب العدم وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما وتكذب الآخر كافي
 المولى تبارك وتعالى فانه واجب أن يوجد وليس بواجب أن لا يوجد وكافي الشر بلفظه ليس بواجب
 أن يوجد وواجب أن لا يوجد وإذا أخذت الأولى من الطبقة الأولى من تلك الطبقات وأخذت
 الأولى من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وهو ممكن خاص أن يوجد وجدهما كذلك فلا يجتمعان
 على الصدق إذ لا يتأتى أن يكون الشيء الواحد واجب الوجود وممكنه إمكانا خاصا وقد يجتمعان
 على الكذب بسبب صدق الطبقة الثانية كافي الشر بلفظه ليس بواجب أن يوجد وليس يمكن خاص
 أن يوجد بل هو أنه واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما وتكذب الآخر كما
 في المولى تبارك وتعالى فانه واجب أن يوجد وليس يمكن خاص أن يوجد وكافي الممكن فانه ليس بواجب
 أن يوجد ويمكن الخاص أن يوجد وإذا أخذت الأولى من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وأخذت
 معها الأولى من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وجدهما كذلك أيضا فلا يجتمعان على الصدق إذ
 لا يتأتى أن يكون الشيء الواحد واجب العدم وممكن الوجود إمكانا خاصا وقد يجتمعان على الكذب
 بسبب صدق الطبقة الأولى كافي المولى تبارك وتعالى فانه ليس بواجب أن لا يوجد وليس يمكن خاص أن
 يوجد بل هو واجب أن لا يوجد وليس يمكن خاص أن يوجد وكافي الشر بلفظه ليس بواجب أن يوجد
 خاص أن يوجد وعلى هذا القياس (قوله البائية) نسبة البيان لغة في البنية كان السارية نسبة
 للسارية في المسمى (قوله وجدهما لا يجتمعان على الصدق) أي لانهما متنافيان وقوله وقد
 يجتمعان على الكذب أي وقد لا يجتمعان عليه كاتقدم أيضا (قوله وذلك) أي اجتماعهما على
 الكذب وقوله يصدق الخ أي بمعنى ذلك فالباستدسية كالمرة الإشارة إليه (قوله وإذا أزم هذا) أي
 أنه لا يجتمعان على الصدق وقد يجتمعان على الكذب وقد لا يجتمعان عليه وقوله أزم يحكي أي
 وهو أنه أخذت مفهوم من طبقة من تلك الطبقات وأخذت معه مفهوم من طبقة أخرى من تلك
 الطبقات وجدهما لا يجتمعان على الكذب وقد يجتمعان على الصدق وقد لا يجتمعان عليه فإذا
 أخذت الأولى من الطبقة الأولى من الطبقات السارية وهو ليس بواجب أن يوجد وأخذت معه الأولى
 من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وهو ليس بواجب أن لا يوجد وجدهما لا يجتمعان على الكذب
 البنية إذ لا يتأتى أن يكون الشيء واجب الوجود وواجب العدم كاعتلت فيما مر وقد يجتمعان على
 الصدق بسبب كذب الطبقة الثالثة من تلك الطبقات فالممكن ليس بواجب أن يوجد وليس بواجب
 أن لا يوجد بل يمكن خاص أن يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما وتكذب الآخر كما
 في الشر بلفظه فانه يصدق فيه الأول وتكذب فيه الثاني وكافي المولى تبارك وتعالى فانه يكذب فيه الأول
 ويصدق فيه الثاني وإذا أخذت الأولى من الطبقة الأولى من تلك الطبقات وأخذت معه الأولى من
 الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وهو ليس يمكن خاص أن يوجد وجدهما كذلك فلا يجتمعان على
 الكذب البنية إذ لا يتأتى أن يكون الشيء واجب الوجود وممكنه إمكانا خاصا كاتقدم وقد يجتمعان على
 الصدق بسبب كذب الطبقة الثانية من تلك الطبقات كافي الشر بلفظه ليس بواجب أن يوجد وليس
 يمكن خاص أن يوجد بل هو واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما وتكذب
 الآخر كافي الممكن فانه يصدق فيه الأول وتكذب فيه الثاني وكافي المولى تبارك وتعالى فانه يكذب فيه
 الأول ويصدق فيه الثاني وإذا أخذت الأولى من الطبقة الثانية من تلك الطبقات وأخذت معه الأولى
 من الطبقة الثالثة من تلك الطبقات وجدهما كذلك فلا يجتمعان على الكذب البنية إذ لا يتأتى أن
 يكون الشيء واجب العدم وممكن الوجود إمكانا خاصا كما مر وقد يجتمعان على الصدق بسبب كذب
 الطبقة الأولى من تلك الطبقات كافي المولى تبارك وتعالى فانه ليس بواجب أن لا يوجد وليس يمكن
 خاص أن لا يوجد بل هو واجب أن لا يوجد وقد لا يجتمعان عليه بأن يصدق أحدهما وتكذب الآخر

البائية وجدهما لا يجتمعان
 على الصدق وقد يجتمعان على
 الكذب وذلك يصدق الطبقة
 الأخرى التي لم تأخذ منها شيئا
 أعني الطبقة البائية من
 الطبقات البائية وإذا أزم هذا
 في الطبقات البائية لم يحكه
 في السارية

كافي الممكن فانه يصدق فيه الاول ويكذب فيه الثاني وكافي الشرط فانه يكذب فيه الاول ويصدق فيه
 الثاني وعلى هذا القياس (قوله اذ هي نقائصها) أي واذا كانت نقائصها ثبت لها نقائص ماثبت
 لذلك (قوله فجمعا أخذت الخ) مقرر على قوله لزم عكسه وقد قدم لك ابداحه (قوله ألقيتها)
 أي وجدتها (قوله وقد يجتمعان الخ) أي وقد لا يجتمعان عليه كاعلم عاصم (قوله وذلك) أي
 اجتماعهما على الصدق (قوله يكذب الخ) أي بسبب كذب الخ كأتقدم (قوله ومهما أخذت أيضا
 الخ) فإذا أخذت الأول من الطبقة الأولى من الطبقات البانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه
 وبين الأول من الطبقة الثانية من الطبقات البانية وعولس واجب أن لا يوجد حدث المفهوم
 الباني خاص من المفهوم الباري لأنه يشمل واجب الوجود وجزاءه بخلاف ذلك فانه خاص بالأول
 فينبغي عدمه وواجب الوجود لا يمتنع في المولى تبارك وتعالى فانه يصدق عليه أنه واجب أن
 يوجد وأنه ليس بواجب أن لا يوجد ونفرد الباري في الممكن فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب
 أن لا يوجد لا يصدق عليه أنه واجب أن يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقة الأولى من الطبقات
 البانية وهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين الأول من الطبقة الثالثة من الطبقات البانية
 وهو ليس بممكن خاص أن يوجد حدث المفهوم الباني كذلك لأن المفهوم الباري يشمل واجب
 الوجود وواجب العدم بخلاف ذلك فانه خاص بالأول فينبغي مامان من النسبة فينبغي أن في المولى
 الكريم تبارك وتعالى فانه يصدق عليه أنه واجب أن يوجد يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن
 يوجد ونفرد الباري في الشرط فانه يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد لا يصدق عليه
 أنه واجب أن يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقات البانية فهو واجب أن يوجد وقابلت بينه وبين
 الأول من الطبقة الأولى من الطبقات البانية وهو واجب أن يوجد كذلك لأن المفهوم
 الباري يشمل واجب الوجود وجزاءه بخلاف ذلك فانه خاص بالأول فينبغي مامان تقدم من النسبة
 فينبغي أن في الشرط فانه يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد يصدق عليه أنه ليس بواجب أن
 يوجد ونفرد الباري في الممكن فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن يوجد لا يصدق عليه أنه
 واجب أن لا يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقة الثانية من الطبقات البانية وهو واجب أن يوجد
 وقابلت بينه وبين الأول من الطبقة الثالثة من الطبقات البانية وهو ليس بممكن خاص أن يوجد
 حدث المفهوم الباني كذلك أيضا لأن المفهوم الباري يشمل واجب الوجود وواجب العدم
 علت بخلاف ذلك فانه خاص بالأول فينبغي مامان من النسبة فينبغي أن في واجب العدم فانه يصدق
 عليه أنه واجب أن لا يوجد يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد ونفرد الباري في واجب
 الوجود فانه يصدق عليه أنه ليس بممكن خاص أن يوجد لا يصدق عليه أنه واجب أن لا يوجد
 وإذا أخذت الأول من الطبقة الثالثة من الطبقات البانية فهو ممكن خاص أن يوجد وقابلت بينه وبين
 الأول من الطبقة الأولى من الطبقات البانية وهو ليس بواجب أن يوجد حدث المفهوم الباني
 كذلك أيضا لأن المفهوم الباري يشمل واجب الوجود وجزاءه بخلاف ذلك فانه خاص بالثاني فينبغي
 مامان من النسبة فينبغي أن في الممكن فانه يصدق عليه أنه ممكن خاص أن يوجد وأنه ليس بواجب أن
 يوجد ونفرد الباري في واجب العدم فانه يصدق عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد لا يصدق عليه
 أنه ممكن خاص أن لا يوجد وإذا أخذت الأول من الطبقة الثالثة من الطبقات البانية وهو ممكن خاص
 أن يوجد وقابلت بينه وبين الأول من الطبقة الثانية من الطبقات البانية وهو ليس بواجب أن لا
 يوجد حدث المفهوم الباني كذلك أيضا لأن المفهوم الباري يشمل واجب الوجود والممكن
 بخلاف ذلك فانه خاص بالثاني فينبغي مامان من النسبة فينبغي أن في الممكن فانه يصدق عليه أنه
 ممكن خاص أن يوجد وأنه ليس بواجب أن لا يوجد ونفرد الباري في واجب الوجود فانه يصدق
 عليه أنه ليس بواجب أن لا يوجد لا يصدق عليه أنه ممكن خاص أن لا يوجد وعلى هذا القياس

اذ هي نقائصها فجمعا أخذت
 من طبقتي منها مفهومين
 واحدا من كل واحدة ألقيتها
 لا يجتمعان على الكذب
 البنية وقد يجتمعان على الصدق
 وذلك يكذب الطبقة الباقية
 الباري بقومهما أخذت أيضا
 مفهوم من طبقة بانية وعرضته
 مع مفهوم من طبقة بارية

(قوله ليست نقبضه الخ) وأما إذا كانت تلك الطبقة نقبضا للطبقة التي أخذت منها فلا يكون المفهوم اليانعي أخص من المفهوم اليساري لانه نقبضه أولا ثم نقبضه فإذا أخذت الأولى من الطبقة الأولى من الطبقات اليجانية وهو واجب أن يوجد لتجد اليانعي أخص من اليساري لانه نقبضه وان تأملت اليسارية وهو ليس بواجب أن يوجد لتجد اليانعي كذا لأن اليساري لازم نقبضه وهكذا ينشأ وبين الثاني أو الثالث من تلك الطبقة لم تجد اليانعي كذا لأن اليساري لازم نقبضه وهكذا يقال في الباقي فتأمل (قوله ثم القضية الخ) لا يخفى أن الترتيب اخباري (قوله ان كان موضوعها جزئيا الخ) ان قيل ان كان المراد انه جزئي باعتبار الوضع ورد ان نحو هذا كاتبا أو ناطقا ثم سمي قضية شخصية مع أن الموضوع في ذلك ليس جزئيا باعتبار الوضع لانه انما وضع لمعنى كلي وان كان لا يستعمل إلا في معنى جزئي وان كان المراد انه جزئي باعتبار ما صدق عليه في الاستعمال ورد ان نحو كل انسان حيوان لا يسمى بذلك مع أن الموضوع في ذلك جزئي باعتبار ما صدق عليه في الاستعمال فلا لانه على كل فرد أجب ما تختار الثاني ولا يرد ما ذكر ان المراد أنه يكون بحيث يفهم منه جزئي مع كذا يؤخذ من كلام السعد وانت خبير بان ما أورد على الشق الأول انما هو على ما ذهب اليه من أن كلا من اسم الإشارة والضمير ونحوهما كلي وضعيا جزئيا استعمالا واماعلى التعيين من أنه جزئي وضعيا واستعمالا فلا يرد كالأخفى (قوله هي قضية شخصية ومخصوصة) انما سميت شخصية لأن موضوعها شخصي ومخصوصة لأنها شئ مخصوص ونص المولى في شرح السلم الكبير على أنه يمنع إطلاق الشخصية على نحو قولك الله تعالى قادر لانه وان أريد بمعنى صحيح وهو ان المنسوب اليه معين فهو الشخص الجسماني (قوله موجبة) بفتح الجيم على أنه دخله الحذف والإيصال والاصل موجب فيها وبكسرهما على أنه من باب الاستاذ الجازي وهذا هو المناسب للقبالة بالسالبة (قوله كقوله الخ) فيه مما يوافقه لنحو ونشر مرتب (قوله بما يدل على تعميم الحكم) أي وهو اسرور الكلي وسياق بيانه في كلام المصنف والاشارة في قوله تعميم الحكم من اضافة المصدر لقوله بعد حذف الفاعل والاصل على تعميم المتكلم الحكم أو نحو ذلك لا يحتمل أن المراد بالتعميم العموم وعليه فالاشارة من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو تبعضه أي تخصيصه وفيه الاحتالان المذكوران (قوله سميت مسورة ومخصوصة) انما سميت بذلك لاشتمالها على السور وسهر الافراد الحكم عليها به وظاهر انما تسمى كلية ان كان السور يدل على تعميم الحكم وجزئية ان كان يدل على تبعضه (قوله موجبة كانت الخ) فتال المرجبة بالنسبة للكلية نحو قولك كل انسان حيوان وبالنسبة للجزئية بعض الحيوان انسان ومثال السالبة بالنسبة للكلية نحو قولك ليس كل انسان بحجر وبالنسبة للجزئية ليس بعض الحيوان بحجر وقوله فيهما أي في الشقين المذكورين (قوله وان لم يفقر موضوعها الخ) دخل في ذلك القضية الطبيعية وهي ما حكم فيها على الطبيعة نحو قولك الانسان نوع والحيوان جنس فهي قسم من المهملات وقبل ان تقسم من الشخصية لان الحكم فيها على شئ معين في الذهن وقبل ان تقسم برأسها فليست من المهملات ولان الشخصية (قوله سميت مهملات) انما سميت بذلك لاهمالها في الاستعمال وقيل لاهمال السور فيها وعليه فهو من باب الحذف والإيصال والاصل مهمل فيها (قوله أيضا) أي كان كلاما من القضايا السابقة موجبة وسالبة وقوله موجبة أو سالبة مثال الأولى نحو ان تقول الانسان حيوان ومثال الثانية نحو ان تقول ليس الانسان بحجر يصل إل في الموضوع في المثالين للتحقق في ذهن الافراد لا يفيد كمالا ولا يقيد بعضها فلا يقال انما جعلت استغراقية فالقضية كلية أو عدية عدا خارجا فتخصيصها أو جزئية أو جنسية بأن جعلت الحقيقة من حيث هي قطعية كذا المعظم واعترض بانهم لم يذكرها من أقسام ال ما ذكره أو لا بل حصرها فيما ذكر بعده وأجيب بأنه قد ذكر ذلك فحسب السعد في حواشي الطول والمختصر حيث قال قد يعتبر في المعرفة بلام الجنس وجود الحقيقة في ذهن الفرد غير متقيد بالعضية أو الكلية كافي المهمل اه (قوله حاصله) أي يحصل قوله ثم القضية الجملية الخ قوله إذا

ليست نقبضا للطبقة التي أخذت منها فالتجد المفهوم اليانعي أخص من المفهوم اليساري سبحانه تعالى التوفيق (ص)

في القضية الجملية ان كان موضوعها كبريتا سميت شخصية ومخصوصة وموجبة كانت أو سالبة كقولك كذا يد فاعلم وعمر وليس بضاحك وان كان موضوعها كليا وقرن ايما يدل على تعميم الحكم أو تبعضه سميت مسورة ومخصوصة موجبة كانت فيها أو سالبة وان لم يقرن موضوعها بما يدل على التعميم أو التبعض سميت مهملات وهي أيضا موجبة أو سالبة (ش)

لم يشترطه اعدول الخ اعلم ان المدلول ان يجعل اداة السلب جزأ من المحمول وقد يطلق على جعلها جزءاً من الموضوع وعلى جعلها جزءاً منها معا وتسمى القضية في الاول معدولة للمحمول وهي المرادة عند الاطلاق وفي الثاني معدولة للموضوع وفي الثالث معدولتها معاً فاقسامها ثلاثة واما التحصيل فهو ان لا يجعل اداة السلب جزأ من ذلك فتسمى القضية في الاول محصلة للمحمول وفي الثاني محصلة للموضوع وفي الثالث محصلتها معاً فاقسامها ثلاثة ايضاً وانما قد يقول انه اذا لم يعتبر فيها الخ لان ان اعتبر فيها كان لها اعتبار فيها اقول المدلول والتحصيل وهي ستة كما علمت والجهات السابعة وهي تسع عشرة جهة واحدة وعشرين على ما تقدم زاد العدد كثيراً لاختلاف (قوله لانها) أي القضية الخلية وان كان المتبادر انه راجع للجمع لينظر قوله اما متضمنة الخ (قوله وحكم فيها بالنعيم) ظاهره ان الباء المتعدي وليس مرادوا انما هي للالسة وكذا يقال فيما بعد (قوله وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئ الخ) دخل في ذلك جميع ما تصور من القضايا المتفرقة وهي مائة واثنان عشرة قضية كاسياني لان قرن السور بالمحمول يشمل ستاً وتسعين وقتره بالجزئ يشمل ست عشرة واما الاول فلان المحمول اما كلي أو جزئ وعلى كل حال ان يكون السور كلياً أو جزئياً فهذه أربعة وعلى كل منها اما ان يكون الموضوع كلياً أو جزئياً وعلى كل منهما اما ان يكون سوراً بالـ السور الكلي أو بالجزئ أو مهملًا فهذه أربعة وعشرون فاقسمه من ضرب ستة في أربعة وعلى كل منها اما ان يقتصر الطرفان بحرف السلب أو لا يقتصر أو يقتصرن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة وتسعون فاقسمه من ضرب أربعة في أربعة وعشرين واما الثاني فلان الجزئ والمراد به خصوص الموضوع أخذ من العطف اما ان يكون سوراً بالـ السور الكلي أو بالجزئ وعلى كل حال ان يكون المحمول ولا يكون الا مهملًا لثلاثين كرمع سابق كلياً أو جزئياً فهذه أربعة فاقسمه من ضرب اثنين في اثنين وعلى كل منها اما ان يقتصر الطرفان بحرف السلب أو لا يقتصر أو يقتصرن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة عشر فاقسمه من ضرب أربعة في أربعة ولا تقتصر برأى من المتن وهو ان تحمل المحمول فيه على خصوص الكلي وتعمق قوله أو بالجزئ فتعلم اهم من أن يكون هذا الجزئ محمولاً أو موضوعاً وتدخل في كلامه الصور المذكورة على هذا التفرع ايضاً ويؤيد التفرع بالاول قوله في الشرح لان القضية المتفرقة ان دخل السور الخ ويؤيد الثاني قوله فيه ايضاً فاذا دخل السور على ماله افراداً فتأمل (قوله حيث متفرقة) انما سميت بذلك لان تعريف السور فيها من موضوعه اللاتقيه كما يؤخذ من كلامه بعد فهو من باب الحذف والايصال والاصل متصرف فيها (قوله وتكتب الخ) أي حيث كانت موجبة أو في قوتها كالتجسّد كره وقوله مهما أثبت الجزئ افراداً أي كان قسماً كل زبد عمر وأزيد كل عمر وقد أثبت لوضوح في الاول وللمحمول في الثانية افراداً وقوله وأحكامه بإجتماع افراد في فرد واحد أي كان يقال زبد كل انسان فقد حكمت بان افراد الانسان اجتمعت في زبد وهو فرد واحد وقوله والاكتفاء أي في أنهم انصدق تارة كان يقال زبد بعض الانسان وتكتب أخرى كان يقال زبد بعض الجرف فتأمل (قوله اعلم ان السور لما كان الخ) لما كان بيان التفرع السور وموقفه في بيان موضوعه اللاتقيه ذكره مسبقاً حكماً ذلك بقوله اعلم ان السور الخ (قوله على كمية الافراد) أي على قسمتها النسبية للحكم وهو العدد والمراد بصفتها شمولها أو عدم شمولها (قوله وكان المقصود الخ) معطوف على قوله كان هو اللفظ الخ (قوله من متعدد أو مفرد) بيان لما سدن عليه الموضوع وظاهره ان الاول اذا كان الموضوع كلياً والثاني اذا كان جزئياً (قوله لأن يحكم الخ) أي لان الافراد لا يصح الحكم بها (قوله كان الواجب الخ) جواب لما (قوله على ماله افراد الخ) أي ولو ذهنية (قوله وهو الموضوع الكلي) أي لا المحمول جزئياً كان أو سلباً ولا الموضوع الجزئ (قوله فاذا دخل الخ) مفرع على قوله كان الواجب في السور الخ (قوله وهو) أي ماله افراد غير مقصودة في الحكم (قوله فقد انخرط الخ) جواب اذا وقوله عن موضعه اللاتقيه أي الذي هو الموضوع الكلي (قوله وجوب أن تسمى الخ) معطوف على قوله انخرط الخ (قوله وعصداً بتصور في ذلك) أي في

حاشاه ان القضايا الخلية اذا لم يعتبر فيها اعدول ولا تحصيل ولا جهة عددها لانها ليست بالثابتة واما متضمنة وهي مائة وعشرون جهة واحدة وعشرين على ما تقدم زاد العدد كثيراً لاختلاف (قوله لانها) أي القضية الخلية وان كان المتبادر انه راجع للجمع لينظر قوله اما متضمنة الخ (قوله وحكم فيها بالنعيم) ظاهره ان الباء المتعدي وليس مرادوا انما هي للالسة وكذا يقال فيما بعد (قوله وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئ الخ) دخل في ذلك جميع ما تصور من القضايا المتفرقة وهي مائة واثنان عشرة قضية كاسياني لان قرن السور بالمحمول يشمل ستاً وتسعين وقتره بالجزئ يشمل ست عشرة واما الاول فلان المحمول اما كلي أو جزئ وعلى كل حال ان يكون السور كلياً أو جزئياً فهذه أربعة وعلى كل منها اما ان يكون الموضوع كلياً أو جزئياً وعلى كل منهما اما ان يكون سوراً بالـ السور الكلي أو بالجزئ أو مهملًا فهذه أربعة وعشرون فاقسمه من ضرب ستة في أربعة وعلى كل منها اما ان يقتصر الطرفان بحرف السلب أو لا يقتصر أو يقتصرن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة وتسعون فاقسمه من ضرب أربعة في أربعة وعشرين واما الثاني فلان الجزئ والمراد به خصوص الموضوع أخذ من العطف اما ان يكون سوراً بالـ السور الكلي أو بالجزئ وعلى كل حال ان يكون المحمول ولا يكون الا مهملًا لثلاثين كرمع سابق كلياً أو جزئياً فهذه أربعة فاقسمه من ضرب اثنين في اثنين وعلى كل منها اما ان يقتصر الطرفان بحرف السلب أو لا يقتصر أو يقتصرن الموضوع فقط أو المحمول فقط فهذه ستة عشر فاقسمه من ضرب أربعة في أربعة ولا تقتصر برأى من المتن وهو ان تحمل المحمول فيه على خصوص الكلي وتعمق قوله أو بالجزئ فتعلم اهم من أن يكون هذا الجزئ محمولاً أو موضوعاً وتدخل في كلامه الصور المذكورة على هذا التفرع ايضاً ويؤيد التفرع بالاول قوله في الشرح لان القضية المتفرقة ان دخل السور الخ ويؤيد الثاني قوله فيه ايضاً فاذا دخل السور على ماله افراداً فتأمل (قوله حيث متفرقة) انما سميت بذلك لان تعريف السور فيها من موضوعه اللاتقيه كما يؤخذ من كلامه بعد فهو من باب الحذف والايصال والاصل متصرف فيها (قوله وتكتب الخ) أي حيث كانت موجبة أو في قوتها كالتجسّد كره وقوله مهما أثبت الجزئ افراداً أي كان قسماً كل زبد عمر وأزيد كل عمر وقد أثبت لوضوح في الاول وللمحمول في الثانية افراداً وقوله وأحكامه بإجتماع افراد في فرد واحد أي كان يقال زبد كل انسان فقد حكمت بان افراد الانسان اجتمعت في زبد وهو فرد واحد وقوله والاكتفاء أي في أنهم انصدق تارة كان يقال زبد بعض الانسان وتكتب أخرى كان يقال زبد بعض الجرف فتأمل (قوله اعلم ان السور لما كان الخ) لما كان بيان التفرع السور وموقفه في بيان موضوعه اللاتقيه ذكره مسبقاً حكماً ذلك بقوله اعلم ان السور الخ (قوله على كمية الافراد) أي على قسمتها النسبية للحكم وهو العدد والمراد بصفتها شمولها أو عدم شمولها (قوله وكان المقصود الخ) معطوف على قوله كان هو اللفظ الخ (قوله من متعدد أو مفرد) بيان لما سدن عليه الموضوع وظاهره ان الاول اذا كان الموضوع كلياً والثاني اذا كان جزئياً (قوله لأن يحكم الخ) أي لان الافراد لا يصح الحكم بها (قوله كان الواجب الخ) جواب لما (قوله على ماله افراد الخ) أي ولو ذهنية (قوله وهو الموضوع الكلي) أي لا المحمول جزئياً كان أو سلباً ولا الموضوع الجزئ (قوله فاذا دخل الخ) مفرع على قوله كان الواجب في السور الخ (قوله وهو) أي ماله افراد غير مقصودة في الحكم (قوله فقد انخرط الخ) جواب اذا وقوله عن موضعه اللاتقيه أي الذي هو الموضوع الكلي (قوله وجوب أن تسمى الخ) معطوف على قوله انخرط الخ (قوله وعصداً بتصور في ذلك) أي في

وان قرن السور بالمحمول أو بالجزئ سميت متفرقة وتكتب معها أثبت للجزئ افراداً أو حكمت باجتماع افراد في فرد واحد لا لاكتفاء (ش)

اعلم ان السور لما كان هو اللفظ الدال على كمية الافراد وكان المقصود من القضية الخلية أن يحكم بحقيقة شمولها على ما سدن عليه موضوعها من متعدد أو مفرد لا ان يحكم بافراد المحمول على الموضوع كان الواجب في السور ان يدخل على ماله افراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي فاذا دخل السور على ماله افراد الاتية مقصودة في الحكم وهو المحمول الكلي أو دخل على ماله افراد له أسس له والجزئ موضوعاً كان أو محمولاً فقد انخرط السور عن موضعه اللاتقيه وهو وجب أن تسمى القضية التي انخرط السور فيها عن محله متفرقة وعصداً بتصور في ذلك من القضايا مائة واثنان عشرة قضية

ذلك المقام وهو مقام الانحصار لوقال وعند ما يتصور فيه ذلك الخ كان أوضح (قوله لان القضية
المضروبة الخ) محصلة أن المحمول له أربع أحوال والموضوع له ستة فإذا ضربت الاربعة التي للمحمول
في الستة التي للموضوع كان الحاصل أربع وعشرين ثم إن لهما أربع أحوال أخرى فإذا ضربت الاربعة التي للبرهان
والعشرين كان المحصل ستا وتسعين وإذا ضمت ذلك الست عشرة السابقة كان المجموع مائة واثني
عشرة كذا في قبل (قوله ان دخل السور الخ) انما يفيد بذلك وجه موضوع التفصيل لانه هو الذي تكلم
عليه صاحب الجدل وغيره وسأيت عقب المستغنى به فتفطن (قوله أيضا) مقدمة من تأخير والاصل
والسور اما كلي واما جزئي أيضا أي كان المحمول اما كلي واما جزئي (قوله مع كل واحد منهما) أي
من هذه الاربعة (قوله فهذه ستة أقسام الخ) كان مقتضى الظاهر ان يقول فهذه أربعة وعشرون
حاصلة من ضرب أربعة في ستة نعم لو أسقط قوله فيعبر مع كل واحد منها وقال والموضوع اما كلي
أو جزئي الخ لكانت هذه العبارة محتاجة إليها (قوله يخرج أربعة وعشرون) وهي أربعة أقسام ستة
في حل الجزئي على الجزئي وهي أن يكون المحمول مسورا بالسور السكلي أو الجزئي وعلى كل منهما اما أن
يكون الموضوع مسورا بالسور السكلي أو الجزئي أو مهملًا وقد علمت أن الغرض أن كل من المحمول
والموضوع جزئي وستة في حل السكلي على السكلي وهي مثل ما ذكرنا لأن كل من المحمول والموضوع كلي
وستة في حل السكلي على الجزئي وهي مثل ما ذكرنا أيضا لأن المحمول جزئي والموضوع جزئي وستة في حل
ذلك أي حل الجزئي على السكلي وهي مثل ما ذكرنا أيضا لأن المحمول جزئي والموضوع كلي فإذا ضربت
في كل ستة منها الاربعة أحوال الاربعة صلا كل منها أربعة وعشرين بهذا الظاهر وجه قوله الا في
أربعة وعشرين منها في كذا وأربعة وعشرون منها في كذا الخ (قوله في جميعها) أي الاربعة والعشرين
(قوله فهذه أربع حالات) كان مقتضى الظاهر ان يقول فهذه ستة وتسعون نعم لو أسقط قوله قبل في
جميعها وقال والظرفان اما أن يقتريا الخ لكان ذلك محتاجة اليه نظرية ما تقدم (قوله وهذه) أي الستة
والعشرون (قوله أربعة وعشرون منها في حل الجزئي على الجزئي) وهي أن يكون المحمول مسورا
بالسور السكلي أو الجزئي وعلى كل منهما اما أن يكون الموضوع مسورا بالسور السكلي أو الجزئي أو
مهملًا فهذه ستة وعلى كل منها اما أن يقتريا الطرفان بحرف السلب أولا يقتريا أو يقتريا الموضوع
فقط أو المحمول فقط فالجميع ما ذكرنا من أمثلة ذلك ان تقول ليس كل زيد ليس كل عمرو وليس بعض زيد
ليس كل عمرو وليس زيد ليس كل عمرو وليس كل زيد ليس بعض عمرو وليس بعض زيد ليس كل عمرو
ليس زيد ليس بعض عمرو فهذه الاربعة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب ثم تقول كل زيد
كل عمرو وبعض زيد كل عمرو وكل زيد بعض عمرو وبعض زيد بعض عمرو وليس بعض زيد ليس بعض
فهذه الاربعة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب ثم تقول ليس كل زيد كل عمرو وليس بعض
زيد كل عمرو وليس زيد كل عمرو وليس كل زيد بعض عمرو وليس بعض زيد ليس بعض زيد ليس بعض
عمرو فهذه الاربعة الستة لما اقترن فيه الموضوع فقط بحرف السلب ثم تقول كل زيد ليس كل عمرو
بعض زيد ليس كل عمرو وليس زيد ليس كل عمرو وليس كل زيد بعض عمرو وليس بعض زيد ليس
بعض زيد ليس بعض عمرو فهذه الاربعة الستة لما اقترن فيه الموضوع كلي واما مثله ذلك أن
تقول ليس كل انسان ليس كل حيوان ليس بعض الانسان ليس كل حيوان ليس بعض الحيوان ليس الانسان ليس
بعض الحيوان فهذه الاربعة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب ولا يخفى غلظت بقية الاربعة
وقوله وأربعة وعشرون منها في حل السكلي على الجزئي وهي مثل ما تقدم لأن الألفاظ السكلي والموضوع
جزئي واما مثله ذلك أن تقول ليس كل زيد ليس كل انسان ليس بعض زيد ليس كل انسان ليس زيد ليس
كل انسان ليس كل زيد ليس بعض الانسان ليس بعض زيد ليس بعض الانسان ليس زيد ليس بعض

لان القضية المضروبة ان دخل
السور على مجهولها فقد يكون
المحمول كلياً وجزئياً والسور
أيضاً كلياً أو جزئياً فهذه
أربع أحوال في المحمول
والموضوع مع كل واحد منهما اما
كلي أو جزئي وكل منهما اما
مسور بالسور السكلي أو الجزئي
أو مهمل من السور فهذه ستة
أقسام في الموضوع اضربها في
أربعة أحوال المحمول يخرج
أربعة وعشرون ثم الطرفان في
جميعها اما أن يقتريا معا بحرف
السلب أولا يقتريا أو يقتريا
الموضوع فقط أو المحمول فقط
فهذه أربع حالات مضروبة في
الاربعة والعشرين ستة وتسعون
وهذه هي التي اقتصر عليها
صاحب الجدل وغيره أربعة
وعشرون منها في حل الجزئي
على الجزئي وأربعة وعشرون
منها في حل السكلي على السكلي
وأربعة وعشرون منها في حل
السكلي على الجزئي وأربعة
عشرون منها في حل الجزئي
على السكلي ويجب أن يراعى

عليها ستة عشر أخرى من أجل أن الانحراف قد يكون بسبب دخوله السور على الموضوع الجزئي فقط ولا بدخل على الموضوع أصلا
فحينئذ إما أن يكون السور الداخلة على الموضوع الجزئي كليا أو جزئيا (١٠٣) فهذه حالتان في الموضوع

والمحمول مع كل واحدة منهما

أما كليا أو جزئيا فهذه أربع

من شعبتين اثنين في اثنين وكل

واحدة من هذه الأربع إما أن

يقترن الطرفان فيها بحرف السلب

أو لا يقترن أو يقترن الموضوع

فقط أو المحمول فقط فهذه ستة

عشر من ضرب أربع في أربع

فهذه الستة وتسعين فنتسبع مائة

واقترعنا عشرة فجميع المنعرجات

على ما مر بنا عليه في الأصل مائة

واقترعنا عشرة فخصبة ولما كان

انحراف السور عن موضوعه

أوجب الكذب في بعض هذا

العدول وبوجه في بعضه ذكرنا

في الأصل ضابطا يعرف بالكاذب

من هذا العدو بسبب الانحراف

والصادق الذي يفسره الانحراف

وتركنا التخليط ذكره موجب

الكذب غير الانحراف كما ذكره

الخروجي في الجمل أفراد كون

المادة مختصة وما وافقها من

الممكنات في عدم الوقوع وذلك

تخليط على المتعلم لاشك فيه إذ

كل قضية موجبة تكذب

بوجود هذا السبب مقترفة

كانت أو غير مقترفة إذ لو قلت في

المادة المختصة من غير تحريم

السور زيد حمار أو بعض

الحمار زيد لكانت كاذبة كما

لو قلت من غير تحريم زيد بعض

الحمار وكذلك إذا قلت في زيد

الأي من غير تحريم في السور زيد

كاتب الفيل لا لا إمكان أو الكاتب

زيد أو بعض الكاتب زيد لكانت

كاذبة كما لو قلت مع التحريم

زيد بعض الكاتب زيد

كاذبة كما لو قلت مع التحريم

زيد بعض الكاتب زيد

كاذبة كما لو قلت مع التحريم

زيد بعض الكاتب زيد

كاذبة كما لو قلت مع التحريم

زيد بعض الكاتب زيد

كاذبة كما لو قلت مع التحريم

زيد بعض الكاتب زيد

كاذبة كما لو قلت مع التحريم

زيد بعض الكاتب زيد

كاذبة كما لو قلت مع التحريم

الإنسان فهذه الأمثلة الستة لما اقترن فيها الطرفان بحرف السلب وباقي الأمثلة واصلت كما هي ومثله

وأربع عشرة منها في جمل الجزئي على الكلي وهي مثل ما مر إلا أن المحمول جزئي في الموضوع على

وأمثلة ذلك أن تقول ليس كل إنسان ليس على زيد ليس بعض الإنسان ليس كل زيد ليس الإنسان ليس كل

زيد ليس على إنسان ليس بعض زيد ليس بعض الإنسان ليس بعض زيد ليس الإنسان ليس بعض زيد

فهذه الأمثلة الستة لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب واصلت كما هي وتقدم باقي الأمثلة فأنما مل (قوله

عليها) أي على الستة والتسعين (قوله من أجل أن الانحراف الخ) علة لقوله ويجب أن يرد الخ

(قوله فقط) أي دون المحمول وقوله ولا بدخل الخ تفسير لذلك (قوله فحينئذ) أي غن إذ كان السور

داخلا على الموضوع الجزئي فقط وقوله أما أن يكون الخ محصاه أن المحمول في حالتان الموضوع له حالتان

فاذا ضربت اثنين في اثنين تحصل أربع ثم انهما أربع أحوال فإذا ضربت أربع في أربع تحصل

ستة عشر وأمثلة أن تقول ليس كل زيد ليس بإنسان ليس بعض زيد ليس بإنسان ليس كل زيد ليس

بعض زيد ليس بعض زيد ليس بعض زيد ليس بعض زيد ليس بعض زيد ليس بعض زيد ليس بعض زيد

فهذه الأمثلة الستة الأربع لما اقترن فيه الطرفان بحرف السلب وبقي

الأمثلة ظاهرة كالمحتمل (قوله ولما كان انحراف السور الخ) شرهه الدخول على شرح قوله

وتكذب بهما أمثلة الخ مع بيان التمسك في ذلك في المتن لكن في عبارته بعض حرازة فلو قال ولما

أوجب انحراف السور عن موضوعه الكذب الخ لكان أولى (قوله ضابطا) أي الذي هو قوله وتكذب

بهما أمثلة الخ (قوله بسبب الانحراف) أي وأما الكاذب بغير هذا السبب ككون المادة مختصة

فلا حاجة لتأنيده في انحرافات بخصوصه بل هو مضمحل كما سيذكره (قوله والصادق الذي الخ) فيه

أن الضابط الذي ذكره المحققين أن المنعرجة إذا دخلت على السببين المذكورين كانت كغيرها في

المصدق نارة والكذب أخرى كما مر لأنها جند سدادة ولا بد فكان الأولى أن يقول بدل ذلك وغير

الكاذب بسبب الانحراف المهم الآن يقال أراد الصادق ما لا يلزم كذبه بالسبب المذكور ولو لم

يصدق لسبب آخر كما يشعر بذلك قوله الذي يفسره الانحراف (قوله وتركنا الخ) ظاهره أنه مرتب

أيضا على قوله ولما كان الخ وفي رتبته على ذلك في المتن (قوله كما ذكره الخ خروجي في الجمل) أي بالقوة

لأنه انما يثبت ذلك من كلامه بطريق المجهول لا بطريق التصريح كما يلزم بالوقوف على عبارته (قوله

فإذا دخل الخ) معطوف على قوله ذكره وقوله كون المادة أي كيفية النسبة وقوله مختصة كل مقتضى

الظاهر أن يقول الامتناع لنسب قوله المادة ذاهي امتناع النسبة لا مختصة المهم الآن يقال أراد

بالمادة النسبة فحينئذ نصح الوصف بجميعة (قوله وما وافقها الخ) كان الأنسب أن يقول وكون

غيرها من الممكنات موافقا لما في عدم الوقوع بالخ (قوله وذلك) أي المذكور من زيادة كون

المادة مختصة وما وافقها الخ وقوله إذ كل قضية الخ علة لقوله وذلك تخلط على المتعلم (قوله يوجد

هذا السبب) أراد بالجميع ما فوق الواحد لأنه لا كذا السببين (قوله إذ لو قلت الخ) تعليل للمادة

(قوله زيد حمار أو بعض الحمار زيد) انما كرر التمثيل إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الموضوع

جزئيا أو كليا مسورا أولا وكذا يقال فيما بعد (قوله الأي) هو الذي لا يفرق ولا يكتب معنى بذلك لأنه

كبروم ولأنه أنه نسبة للأهم (قوله ذلك) كان الأولى إسقاطه كما هو واضح (قوله فقد ظهر

للاستغناء عنه بقوله بالفعل) قوله لكانت كاذبة كان الأولى إسقاطه كما هو واضح (قوله فقد ظهر

الخ) أي من قوله إذ كل قضية الخ (قوله من ذلك الخ) بيان لما (قوله موهوم) أي لآله بهم أن

الكذب يرجع من هذه الأسباب وحدها أو غيرها بواسطة انها مبالغة إلى الانحراف كما سيذكره (قوله

بل هو مضمحل الخ) لا فائدة لهذا الضرب بصدقه موهوم لأنه قد فهم منه الآن يقال ذكره وإن كان

السور زيد بعض الكاتب بالفعل وهذه من الممكنات التي توافق المادة المختصة في عدم الوقوع فقد ظهر أن

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

من ذكره هذا السبب في انحرافات تخلط موهوم لا فائدة له بل هو مضمحل لما مر منه إذا تكذب

انتفاءها أي انحراف القضية
وهذا تعرف أن صاحب الجدل
ومن تبعه قد زاد في المخروقات
ملا حاجة السمع ونقص ما به
الحاجة وهو أقسام ما إذا دخل
السور على الموضوع الجزئي ولم
يدخل على المحمول أصلاً فإن هذا
تصرف بلاشك للسور عن
موضوعه اللاتني به إذ موضوعه
اللاتني به إنما هو الموضوع الكلي
للاطلاق الموضوع فقد أخذوا
بسبب ما بهما هذا القسم يست
عشرة قضية من المخروقات
فلاجل هذا المخلل والفتيل
الذين رأيناها في الجدل ونحوه
ذكرنا في الأصل ما أدخلناه في
المخروقات هذه الستة عشر
قضية وتركنا التعليل بذكرها
بكن وجوب الكذب فيه انحراف
السور والحاصل أن سابط
معرفة الكذب من هذه المخروقات
بسبب انحراف السور عن موضوعه
أن كل قضية أثبتت أفراداً
الجزئي موضوعها كان أو محمولا
فهي كاذبة كقولنا كل زيد محمور
أو زيد محمور أو كل زيد إنسان
وتحمولها عن هذه القضايا بطل
على أن زيد الجزئي أو عمر الجزئي
لها أفراد وقد عرفت أن الجزئي
لا يتعد دقيسه وكذلك تكذب
المصرفه ما دلت على اجتماع
أفراد في فرد واحد كقولنا زيد
إنسان وإنما كانت كاذبة لاستحالة
اجتماع الجزئيين في جزئي واحد
بما علمنا من هذه المبادئ الموجبة
لكذب القضية المخترقة إنما
يكونان حيث تكون المخترقة
موجبة كقوله الأمثلة السابقة
لاقتضاء الموجبة وجود
موضوعها ومحمولها
عليه والبيان المذكور أن

مفهوم من ذلك لبيان ما أروهم بقوله لما يوهمن أن الكذب الخ (قوله إنما جاز الخ) أي لم يمت منها
فإنهم لو وجدوا لانتفاء ما مع الانحراف أي والواقع أن الكذب جاء منها لانتفاء ما به دليل أنه
لو كان في مناهي القضية كانت كاذبة فإن لم يكن فيها انحراف كما تقدم (قوله وهذا تعرف الخ) اسم
الإشارة فاعلمنا تقدم من قوله ويجب أن يزاد على ما ستعرفه من أن هذا حق يتم قوله تعرف الخ
(قوله ما لا حاجة إليه) أي الذي هو الأسباب المتقدمة (قوله فإن هذا تصرف الخ) لتعليل كون
ما ذكرناه من الحاجة وقوله إذ موضوعه الخ علة لهذا التعليل (قوله فقد أخذوا الخ) في هذا التفرع
خفاء فكان مقتضى الظاهر أن يعبروا بالواو (قوله هذا القسم) كان الأنسب بقوله وهو أقسام الخ أن
يقول هذه الأقسام (قوله فلاجل هذا المخلل الخ) لا يخفى أن هذا علة مقدمة على معلولها وهو قوله
ذكرنا في الأصل الخ وفيه أن العلة لا تنفع العمل المهم الآن يقال إن المعنى أنه لاجل ذلك لم نصنع مثل
صنيعهم ولم نجعل على عظمهم بل ذكرنا في الأصل (قوله ونحوه) كان مقتضى الظاهر أن يقول ونحوها
بضمير التانيث وأجيب بأنه ذكر الضمير باعتبار كون الجدل كتاباً (قوله والحاصل الخ) أي حاصل معنى
كلام المتن فليس المراد حاصل الكلام السابق كقوله يوم ينادي الرأى (قوله كقولنا الخ) مثل
القضية التي أثبتت الموضوع الجزئي أفراداً متساوياً وللقضية التي أثبتت المحمول الجزئي أفراداً متساوياً وإنما
ذكرنا في الأصل ما أشارنا إلى أنه لا فرق بين أن يكون المحمول جزئياً كلياً وقوله ونحوه لا حاجة إليه بعد
التعبير بالسكان كما لا يخفى (قوله فإن هذه القضايا الخ) علة التعليل بما ذكرنا وقوله وقد عرفت الخ من
جهة التعليل بل هو روحه (قوله كقولنا زيد كل إنسان) أي فإن هذه القضية دلت على أن أفراد
الإنسان اجتمعت في فرد واحد هو زيد (قوله وأعلم أن هذين السببين الخ) بمصلحة أن كون القضية
ثبتت للجزئي أفراداً أو كونها قبل على اجتماع أفراد في فرد واحد لا يكون على مناهي لا يتحقق إلا إذا كانت
القضية المخترقة موجبة بأن يدخل على كل من طرفيها حرف سلب كإني قولنا كل زيد محمور أو زيد
كل محمور أو قولنا زيد كل إنسان أو في قوة الموجبة بأن دخل حرف السلب على كل من طرفيها ولم
نفعيل . علة كقولنا ليس كل زيد ليس كل عمر بخلاف ما لو لم تكن القضية المخترقة موجبة أو في
قوتها بأن كانت سالبة أعطاء معنى وذلك حيث يكون حرف السلب داخل على أحد طرفيها فقط والفرق
بين الموجبة والسالبة أن الموجبة تقتضي وجود موضوعها خارجاً عما به حمل مجموعها على موضوعها
والسلب الأول يمنع من وجود موضوعها في المثال الأول ومن صحة الجدل في المثال الثاني والسلب الآخر
يمنع من صحة الجدل فقط فلا تكون مع واحد منهما مصادقة بخلاف السالبة فإنها لا تقتضي وجود موضوعها
خارجاً لآلان المدار فيها على انتفاء المحمول وعدم انحصار الموضوع به ولا شك أن هذا أصاق مع انتفاء
الموضوع مثلاً إذا قلت ليس كل زيد إنسان أو كل زيد ليس إنساناً فالمعنى انتفتت الإنسانية عن
الأفراد زيد ولا خفاء أن هذا صادق مع انتفاء تلك الأفراد وهذا ما ظهر فيها إذا كانت القضية ثبتت
للجزئي أفراداً قبل السبب وما إذا كانت تدل على اجتماع أفراد في فرد قبل ذلك نحو أن نقول ليس زيد
كل إنسان أو زيد ليس كل إنسان فلا السلب قد سلب ذلك فيها ولا شك في أن انتفى سبب كذبها
صحت فتأمل (قوله تكون حيث المخترقة موجبة) أي أو في قوتها أخذاً بما به (قوله لاقتضاء
الموجبة الخ) علة لكون السببين المذكورين وجبان الكذب في المخترقة الموجبة وما يقاد
من صديقه من أن ذلك علة لغيره فظاهر وقوله وجود موضوعها أي خارجاً في أحد الأزمنة
الثلاثة والمراد وجود موضوعها ولو تقدر إني كإني قولهم كل عتقا طائر فإن مناهي أن العتقا
لو وجدت يكون كل فرد منها طائر وإنما ثبتت بقول أي خارجاً لآلان وجود الموضوع الخال رسي والذي
اختص باقتضائه الموجبة وأما وجوده الذي لا يختص باقتضائه بل كل قضية تقتضي وجود
موضوعها وهذا حال إيقاع النسبة بين الطرفين ضرورة أن كل ما تحكم على الشيء به حكم إيجاب
أو سلب لا يبعد استحضاره في ذهنت فقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع أي خارجاً كما لا يخفى

يُمنعان من ذلك فلا تكون الموجبة مع واحدة مما صادقة وفي حكم الموجبة (١٥) أن يقتزن السلب بكل واحد من الطرفين

ففرع الى الموجبة لان السلب السلب ايجاب فتوكل ليس على زيد ليس كل عمر ومثلا لا تخرج في المعنى فيقول كل زيد كل عمر وهو كذب قطعا فكلنا ماني فزعمه كذلك فقلت ليس بزيد ليس كل انسان لكان كاذبا لان قوة توكل زيد كل انسان فلو لم تكن المعرفة موجبة لولا قوة الموجبة لكانت صادقة وذلك حين تكون سالبة انظما ومعنى بأن يقرن سرف السلب باحد طرفها كما اذا قلت مثلا ليس كل زيد انسانا أو كل زيد ليس انسانا أو تقول ليس زيد كل انسان أو زيد ليس كل انسان أو جرحه سدا السالبة في المثالين الاولين فانه لا استحال أن يكون زيدا بل في أفراد ادعى ان ذلك الأفراد المحضية ليست بانسان اذ لا يكون انسانا الا بالفردي الممكن الموجود في الخارج وإذا كانت السالبة تصدق عند عدم موضوعها الممكن فتحدهم موضوعها السخيل أو كبري في هذه الفقرة السالبة من الموجبة لان الموجبة تنفي وجود موضوعها ليعبر انصافه بمجموعها لانها ثبت انصاف الموضوع بالمجموع فثبت كان الموضوع معدوما وأرى اذا كان مصحلا بطل الاتصاف الذي ابتنته فكانت كاذبة وأما السالبة فلا تنفي وجود موضوعها لأنها لا تعترف انصاف موضوعها بمجموعها فثبت كان موضوعها معدوما وأرى اذا كان مصحلا فثبت عدم الاتصاف لان المعدوم لا يتصف بصفة ثبوتية فان قلت

(قوله نعمتان من ذلك) أي المذكورين وجود موضوعهما وجهه محل محمولهما عليه وقد عرفت أن السلب الأول ينجم عن الأول والثاني وأن السبب الآخر لا يمنع الأمن الثاني فلا تنقل (قوله فلا تكون الموجبة الخ) مفرغ على قوله والسببان المذكوران نعمتان من ذلك (قوله فترجع الخ) أي قوة التعليل لقوله وفي حكم الموجبة الخ ولوقال لأن القضية حينئذ ترجع إلى الموجبة لكن أوضح وقوله لأن سلب السبب الخ لتعليل لقوله فترجع إلى الموجبة (قوله مثلاً) لأجابه إليه (قوله لا يترجم الخ) علة للفتيل ذلك (قوله السكان كاذبا) الأولى اسقاطه كما مر نظيره وقوله لأنه في قوة الخ علة لقوله وكذلك لو قلت الخ (قوله فلو لم تكن المخضرة الخ) محذور زعمه فيما تقدم حيث تكون المخضرة موجبة مع قوله وفي حكم الموجبة الخ وقوله كانت صادقة كان مقتضى الظاهر في المقابلة أن يقول بل يتحقق هذان السببان وأيضا فليست بلازمة الصدق بل هي كغير المخضرة في كونها قد تصدق وقد تكذب كما يؤخذ من المتن (قوله وبذلك) أي انتفاء كون المخضرة موجبة أو في قولها (قوله بأن يمتنع الخ) تصور لكون المخضرة سالبة لفظا ومعنى (قوله كما إذا قلت الخ) المثالان الأولان للقضية التي ثبت لغير أفرادها قبل السلب والمثالان الآخران للقضية التي عدل على اجتماع أفرادها في فرد قبل ذلك (قوله مثلاً) لأجابه إليه (قوله لما استحال الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فهو اهمل استحال الخ (قوله اذ لا يكون الخ) علة لقوله صدق أن تلك الأفراد الخ (قوله وإذا كانت السالبة الخ) هو في قوة تعليل ثان لقوله صدق أن تلك الأفراد الخ فكأنه قال ولما إذا كانت الخ وقوله عند عدم موضوعها الممكن أي نحو قولنا لا شيء من العنقاء بطائر (قوله وبهذا) أي كونهما تصدق عند عدم موضوعها الممكن دون صدقها عند عدم موضوعها المستحيل أخرى (قوله فإن الموجبة الخ) بيان لوجه الاقتراح (قوله لبعص الخ) متعلق بقوله وجود موضوعها وقوله لأنها ثابتت على علة لقوله فإن الموجبة تنقضي وجود موضوعها (قوله فثبت كان الخ) تقر بعلى قوله فإن الموجبة الخ وقوله فكأن كاذبة فترجع على قوله بطل الاتصاف الخ (قوله وأما السالبة فلا تنقضي وجود موضوعها) أي خارجا والأهوى تنقضي وجوده هنا كما مر (قوله لأنها الخ) علة لقوله فلا تنقضي وجود موضوعها (قوله فثبت كان موضوعها الخ) مفرغ على قوله لأنها الخ الخ (قوله لأن المدعوم الخ) تعليل لقوله بمحقق عدم الانصاف وان كان مقتضى كونه مفرغا على مقابلة عدم الاحتياج إلى ذلك لما تقدم من أنهم قد بعطون ذلك للتوضيح (قوله فإن قلت الخ) يحصل هذا السؤال إلا بأنه على ما تقدم من أن السالبة صادقة فيما ذكرنا لا فلا تنقضي وجود موضوعها الخ المخوفة التي اقترن فيها سرف السلب بالطرفين نحو ليس زيد ليس على إنسان صادقة لقياس تنظيره هكذا هذه سالبة معدولة صادقة ينتج أن هذه صادقة كذلك في بعض كلام المؤلف ولا يخفى أنه يتفهمن قوة التي اقترن فيها سرف السلب بالطرفين أن سرف السلب ليس جزأ من طرفها وبين ذلك لا تكون معدولة وهذا بنا على قوله بعد هذه سالبة لأنها معدولة على أن هذا لا يرد بعد قوله فيما تقدم لأن سلب السلب إيجاب لأنه لا نعم منه أنها ليست معدولة إذ المعدولة ليس فيها سلب سلب وإنما فيها سلب إيجاب كما سيبر إليه ولهذا قال بعضهم لا يرد وهذا الإشكال حتى يحتاج الجواب عنه بعد قوله فيما تقدم لأن سلب السلب الخ اه والوجه لا يخفى وهذا السؤال من غفيل يتأمل (قوله على هذا) أي ما ذكر من كون السالبة لا تنقضي وجود الموضوع ولو حذف ذلك لكان أولى بالسقم فقه بعد بعطل ذلك الخ في الجمع بينهما سرف أن قوله قال بعضهم لوقال أي على ما ذكر الخ لكان أولى بكون نفسا لقوله على هذا (قوله لوجود السلب الخ) هذا يقتضي أنه في وجد السلب في محورها كانت معدولة فإس كذا لما تقدم من أنها لا تكون معدولة لأن جعل السلب جزأ من المجهول (قوله وبذلك) أي كونه سالبة معدولة وقوله ما تقر رأي هند

الموجبة المحضة فالجواب ان هذه ليست سالبة معدولة لان السالبة المعذولة ليس فيها سلب سلب وانما فيها سلب محمول هدى والسلب
دخل فيها على موجبة الاتهام معدولة واما هذه السالبة التي فيها سلب السلب فقد دخل فيها السلب على قضية سالبة لا على موجبة معدولة
ففي هذا السلب الثاني ما كان فيها قبل من الحكم المجري بالضرورة ان سلب الحكم السليبي ايجاب فقف على هذا الفرق الحسن
اللطيف فانه قد تصور بعدم التنبية كثير واما وجه صدق السالبة في المثالين الآخرين فظاهر لان موجب الكذب في موجبهما حمل الفرد
الواحد افرادا وذلك مستحيل فاذا دخل (١٠٦) هذا السلب في هذا المستحيل وفي المستحيل صدق وانما السلب اثباته وايضا

فوجب الكذب في هذا الموجبة
ما اوجب فيها من المحمول
الكلي فاذا دخل السلب زال
ذلك ورجع الى السلب الجزئي
والتعديل الاول اقرب وأوضح
والى ضابط الكذب والصدق
في المخرقات اثرتا يقولنا في
الاصل ونكذب أى المخرقة
مهما اثبتت الجزئي افرادا يعنى
حيث يدخل السور الكلي
أو الجزئي على النقص الموضوع
أو المحمول وتكون المخرقة
موجبة لانها التي تنقض ثبوت
نفي الافراد المستحيلة في الخارج
وذلك كذب ضروري وقولنا أو
حكمت باجتماع افراد في فرد
واحد أى حيث يكون المحمول
كلياً يدخل عليه السور الكلي
وذلك لا يكون الا في القضية
الموجبة وما في حكمها كقولك
زيد كل انسان وقولك ليس زيد
ليس كل انسان في قولنا اولي
وهو معنى فوهم ان يكون
المحمول ايجاباً كلياً وقولنا أو
كثيراً أى وانما يوجد واحد
من السبين في القضية المخرقة
كانت كثرها من القضايا التي
لا انحرف لسورها أى لا تنكذب
حينئذ بسبب انحراف سورها
واثباتها كذب بسبب
كذب مادتها كقولك زيد بعض

المناطقة وبيان ذلك أنه لو قلت مثلاً زيد هو قائم كانت موجبة محضة وهى خاصة لانه لا بد ان يكون
موضوعها موجوداً ولو قلت ليس زيد هو قائم كانت سالبة معدولة وهى اعم من نفي لانها تضمن
ان يكون موضوعها موجوداً ولا فقد انقضت لان السالبة المعدولة ليست في حكم الموجبة المحضه
(قوله فالجواب الخ) هذا جواب يمنع سفرى القياس المار وقوله ان هذه هى التي اقترن فيها سرف
السلب الطرفين (قوله ففى هذا السلب الثاني) المراد به الداخل على الطرف الاول فالمراد الثاني في
الاثبات وان كان هو الاول في الذكر بالقضية (قوله فقف على هذا الفرق) محضه ان السلب في المعذولة
انما سلب ايجاباً وهذا لا يعمل القضية في حكم الموجبة بخلافه في هذه القضية فانه قد سلب السلب
الذى كان فيما قبل وهذا يجعله في حكم الموجبة (قوله واما وجه الصدق الخ) مقابل لقوله فيما
ما وجه صدق السالبة في المثالين الاولين الخ (قوله لان موجب الكذب الخ) أى لان سبب
الكذب في موجبهما قبل دخول السلب (قوله وذلك) أى الجمل المذكور (قوله وفي المستحيل
صدق) أى انحرافاً الى الفرد في المستحيل صدق لما هو معلوم من أن الصدق انما هو من أوصاف الخبر
كا ان الكذب كذلك وهذا تعلم ان قوله وانما الكذب اثباته معناه وانما الكذب الخبر المقيده اثباته
(قوله فوجب الكذب الخ) وانما كان ذلك موجباً للكذب لانه يستلزم اجتماع الافراد في فرد واحد
وذلك باطل بالضرورة وقولنا ما كان في هذا التحليل خفاء قال والتعديل الاول اقرب وأوضح (قوله زال
ذلك) أى الايجاب الكلي وقوله ورجع الخ أى لان القاعدة انما اذا انتفى الايجاب الكلي يرجع الى
السلب الجزئي فالاجاب في المثالين المذكورين زيد كل انسان فاذا انتفى هذا حل على السلب الجزئي
فهو في قوة ان يقال ليس زيد بعض الانسان وهل هو البعض الآخر ولا شئ يسكون عنه (قوله والى
ضابط الكذب والصدق الخ) كان مقضى الظاهر ان يقول والى ضابط الكذب بسبب الانحراف
وهذا الكذب بسببه الخ ولعل مراده ما ذكرنا من (قوله اثرتا يقولنا الخ) سبباً أنه يعطف عليه
قوله بعد وقولنا أو حكمت الخ وقولنا أو لا فكثيرها كالايجنى (قوله وتكون المخرقة الخ) معطوف
على قوله يدخل السور الخ (قوله موجبة) أى حقيقة أو حكماً لتدخل سالبة الطرفين (قوله وذلك)
أى ثبوت نفي الافراد (قوله ويدخل عليه الخ) معطوف على قوله يكون الخ (قوله وذلك) أى
الحكمة باجتماع افراد في فرد واحد (قوله وهو معنى الخ) الضمير عائذ لقوله أو حكمت باجتماع الخ
(قوله ان كذبت) أشار بذلك الى أنها ليست بلازمة الكذب (قوله فانهما الخ) فوجبه لتقبل
بذلك (قوله فانهما) أى لكون كذبهما ليس من أجل انحراف السور بل من أجل المادة (قوله
لكانت صادقة) كان الاولى اسقاطه كتظهير السابق (قوله جامع) أى لصور المخرقات وقوله
مانع أى لغيرها (قوله فيشمل الخ) تفريع على قوله جامع وترك التفريع على قوله مانع (قوله وما
اعتبر الخ) أى والقضية التي اعتراخ فإدراقة على القضية ومعنى اعتبر خط على سبيل الاشتراك
وهذا شروع في تقسيم القضية الى خارجي وحقيقية مع بيان ضابط كل منهما ولو سئذ كقضايا أى فما

الجار زيدا أى بعض الكاتب فلهما كذبتان لان من أجل انحراف السور بل من أجل المادة فلهذا فكذبان وان لم
يعرف فيهما السور من موضعه كقولك بعض الجار زيد أو بعض الكاتب زيد أى أول يدخل فيهما السور أصلاً كقولك زيد جار زيد
الذى كاتب فلهما تنكذب المادة وقلت مثلاً زيد بعض الانسان لكانت صادقة وان وجد فيها انحراف السور وكذلك دخل السلب على
الموجب ان الكذب بسبب الانحراف لكانت صادقة اذ لم تثبت المحال بل بنفيه تحقيق صدقها ولو هذا الضابط الذى ذكرناه جامع مانع يشمل جميع
المائة والاثني عشر عند انحرافها عن الله تعالى والفريق (من) ومما اعتد

آخر زاده الأثر وهو القضية الذهنية وعليه فالقضية ثلاثية وكثير من المناطقة لا يعتبرون تلك الزيادة لعدم استعمالها في العلوم فيقولون القضية ثنائية مع اعترافهم بأن القضية غير ماصصة وقد اعتبر بعضهم خاطبا يجمع ماذ كقائمه السعدوه وأن كلاً صادق عليه (ج) في الخارج محققاً وأما مقدار أرفق المذهب فهو (ب) (قوله في صدق عنوانها) كتب بعضهم أن المراد بالصدق في كلامه الصدق التوسعي الذي انتصاه الموضوع وبالعنوان مفهوم الموضوع لانه عنوان على الأفراد وعلماء عليها أقوله عنوانها أي عنوان موضوعها والمعنى في صدق مفهوم موضوعها على أفرادها صدقها عن صيغها والتي يظهر أن الإضافية في قوله عنوانها البيان للعنصر في صدق عنوانها وهي لو قال في صدقها المكان أو وضع (قوله وجود موضوعها) أي خارجاً (قوله في أحد الأزمنة الثلاثة) أي التي هي الزمن المكان والماضي والمستقبل سواء كان ذلك أحد معيناً كقولك على كتاب انسان على معنى كل كتاب في الماضي فقط أرفق الحال فقط أرفق الاستقبال فقط فهذا انسان أو ميمها كالأول لاحظت في المثال المذكور وجود الكاتب في أحد الأزمنة الثلاثة جميعاً وهذا اقتصاص على أقل ما يتحقق به الخارج جسيمة ولا يفقد يكون وجود موضوعها باعتبار في اثنين منها أرفق جميعها (قوله تسمى قضية خارجية) حيث بذلك لانه قد اعتبر في الموجود الخارجي (قوله وما اعتبر فيها) كانا لا نسب بسايشه أن يقول وما اعتبر في صدق عنوانها لكن الخطيب يسير وقوله تقدير وجوده الخ أي بشرط أن يكون ممكنًا في المكان العام كما يصرح به في شرح قوله وقد نؤخذ القضية باعتبار وجود الذهني الخ الثلاثي لاجل المنع كقولك شيء الباري معدوم فان هذه قضية ذهنية وهي تسمى ثالثاً غير الخارجية والحقيقة كإسبا أن شاء الله تعالى (قوله وان لم يوجد الخ) أي سواء وجد في زمن من تلك الأزمنة أرفق وجد في ذلك فليس خاصاً بالوجود كما قد قدسوه وقوله في زمن الخ يرجع لكل من المصدر والفعل قبله (قوله تسمى قضية حقيقية) حيث بذلك لانه قد اعتبر فيها الحقيقة من غير نظر للوجود الخارجي في ذلك نسبت الحقيقة كما يصرح في ذلك في الشرح بقوله وقد تعتبر بحسب الحقيقة ولو قال وما اعتبر فيها الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجي لكان أنسب (قوله مثلاً) أي أو قولنا أو ل (د) أو لوجود ذلك وانما جرت عادتهم بالتعبير بما ذكر طلب الاختصاص وقد فعلوا تفهم القصور على مادة مخصوصة لكن لا يتناولون شفاء بالنسبة لبعض القاصر من فن أراد البيان مثل بالمواد لوضوحها (قوله على ج ب) أي على انسان حيوان مثلاً للحرف الأول كناية عن الموضوع والثاني كناية عن المجهول (قوله قد يعتبر بحسب الخ) أي قد يعتبر الصدق في قوله بعد وقد يعتبر الخ وهذا يؤيد ما قدمته من أن الإضافية في عنوانها البيان (قوله بحسب الحقيقة) أي المجرى عن اعتبار الوجود الخارجي (قوله أما الأول) أي التي اعتبر فيها الصدق بحسب الوجود الخارجي وقوله وأما الثاني أي التي اعتبر فيها الصدق بحسب الحقيقة بقطع النظر عن الوجود الخارجي وانما فسرنا ذلك بأن كان للتبادر أن المراد أما الاعتبار الأول وأما الاعتبار الثاني ليستقيم قوله في الأول نعمنا الخ وقوله في الثاني فليس المراد الخ ويحتمل أن يبق على ظاهره ولا يتناول حدث عن التسام (قوله ماصدق) أي أو يصدق ليشمل الحال والمستقبل ويحتمل أنه استعمال الفعل فيما يعم ذلك فيكون مستعملاً في حقيقته وبجازه (قوله ويشترط الخ) المقام للتفريع كالأخفى (قوله والباقية) لأماجية إليه لان المحدث عنه الماهو وجود الموضوع لكن المجهول تابع له وقوله المصدق عليها أي التي وقع الصدق عليها في القضية وقوله في الخارج متعلق بقوله صدق الجسيمة وقوله سواء كان أي صدق الجسيمة في الخارج (قوله بل المراد الخ) اشتراب انتقالي وقوله كماله ووجدنا الخ اختلفت هذه العبارة على شرطتين وقعت الأولى في موضع الموضوع والثانية في موضع المجهول والمعنى على ما قد قدس وجوده تصغير صف الموضوع لثبته هذه الجسيمة على ما بان (قوله فهو بحيث لو وجدنا الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فهو (ب) للاستثناء عن تلك الجسيمة كما هو واضح (قوله وأمتنع) كان عليه أن يسقط ذلك لانه ان كان مراده بالمتنوع

في صدق عنوانها لوجود موضوعها
في أحد الأزمنة الثلاثة
تسمى قضية خارجية وما اعتبر
فيها تقدير وجوده وان لم يوجد
في زمن من الأزمنة الثلاثة
تسمى قضية حقيقية (ش)

بمعنى ان قولنا مثلاً (ج)
(ب) قد يعتبر بحسب الوجود
الخارجي نأز قد يعتبر بحسب
الحقيقة نأز أخرى أما الأول
فمعنا أن كل ما صدق عليه انه
(ج) في الخارج فهو (ب)
ويشترط فيه صدق الجسيمة
والباقية على وقت الأفراد
المصدق عليها في الخارج سواء
كان في الحال أرفق الماضي أرفق
الاستقبال وأما الثاني فليس
المراد منه كل ما دخل في
الوجود في الخارج بل المراد كل
ما لوجوده كان (ج) فهو بحيث
لوجوده كان (ب) سواء كان
موجوداً في الخارج أو لم يكن
وسواء كان واجباً أو ممكناً
أو متعدياً والفرق بين الاعتبارين
ظاهر

فأقول قدرنا المحصور بالالوان الخارجية في السواد صدق بالاعتبار الثاني كل بياض لون لان معناه كل مالو وجد كان بياضا فهو بيض
لو وجد كان لونا فانه صادق وان لم يكن للبياض وجود في الخارج وكتب بهذا الاعتبار كل لون سواد لان معناه كل مالو وجد كان لونا فهو
بيض لو وجد كان سوادا وذلك باطل وأما بالاعتبار الاول فبالعكس من ذلك لانه يكتب قولنا على بياض لون لان معناه على ما هو بياض
في الخارج فهو لون في الخارج وان لم يكن للبياض وجود في الخارج كان كاذبا وصدق قولنا على لون سواد لان معناه على لون في الخارج فهو سواد
في الخارج صدق الحقيقة والخارجية كافي قولنا على انسان حيوان فظهر بهذا ان بين
في الخارج صدق حقيقة ظاهر وقد يتجمع (١٠٨)

الموجبتين الكليتين اذا كانت
احدهما عاما وقضية والاخرى
خارجية عموما وخصوصا من
وجه والى هذا أثرنا بقولنا (ص)
وبينا وبين الخارجية عموم
وتخصص من وجه اذا كانتا
موجبتين كليتين أو جزئيتين
سالبتين (ش)
أما وجه العموم والتخصص
من وجه في الكليتين الموجبتين
فهو ان الكلية الحقيقية الموجبة
تصدق بدون الخارجية حيث
لا يكون الموضوع موجودا أصلا
كقولنا كل عنقا طائر قولنا
كل بياض لون في المثال السابق
وتصدق الخارجية دون
الحقيقية حيث يكون الموضوع
موجودا وصدق الحكم على
جميع الأفراد الموجودة منه
دون المقدرة كقولي يوجد من
الاشكال الامثلة فانه يصدق
على شكل مثل باعتبار الخارج
دون اعتبار الحقيقة فبمنه كل لون
سواد في المثال السابق تصدق
الحقيقية والخارجية معا حيث
لا يكون الموضوع موجودا والحكم
صادق على جميع افراد
الموجودة والمقدرة كقولنا كل
انسان حيوان وأما وجه العموم
والخصوص من وجه في الجزئيتين

السالبتين فلاتهما نقض الكليتين الموجبتين السابقتين اللتين ثبت بينهما العموم من وجه ونقض الاعم من وجه
لا يكونان الاشباة أو بينهما عموم من وجه وهاتان السالبتان ليستا متباينتين فثبت ان بينهما عموم وان وجه قصدها ان معنى قولنا مثلا
بعض الحيوان ليس يفرس وتصدق الحقيقة دون الخارجية في المثال السابق حيث تقفرا المحصور بالالوان الخارجية في السواد بعض اللون
ليس سوادا تصدق الخارجية دون الحقيقة اذا قلنا على تقدير هذا الاحصار السابق بعض البياض ليس بلون وبالله تعالى التوفيق (من)
فان كانتا موجبتين جزئيتين

عقلا كما هو المتبادر فلا يصح لانه يشترط في الحقيقة ان يكون موضوعها ممكنا بالامكان العام كما مر وان
كان مراده المتعنع عادة فهو بعيد جدا مع كونه مستغنى عنه حقيقة بما قبله فتأمل (قوله فاما قولنا
الخ) علة لكون الفرق المذكور ظاهرا (قوله بالاعتبار الثاني) أي وهو ان يعتبر الصدق في القضية
بحسب الحقيقة من غير اعتبار الوجود الخارجي (قوله فهو بحيث الخ) قد علمت انه لا حاجة الى هذه
الحقيقة وقوله وان لم يكن الخ الاول لعل بالاعتراض الفرض السابق (قوله وكتب الخ) معطوف على
قوله صدق الخ (قوله لانه يكذب الخ) لتبديل لقوله فبالعكس (قوله كان كاذبا) أي لان القضية
الموجبة تنقض وجود الموضوع وقوله وقد يتجمع الخ معطوف على محذوف معلوم مما تقدم والتقدير
قد انفراد صدق على متما وقد يتجمع الخ (قوله فظهر الخ) تفرع على ما تقدم وقوله بهذا أي بقوله
وقد يتجمع الخ مع ملاحظة ما تقدم (قوله والى هذا أثرنا بقولنا) ليس من المشار به قوله أو جزئيتين
الخ كالاتي (قوله وبيننا وبين الخارجية الخ) اهل علم الحقيقة ما ان تكون موجبة أو سالبة وعلى
على امكانية أو حتمية فهذه أربعة في الحقيقة ويجري مثلها في الخارجية فاذا ضربت أربعة في مثلها
تحصل ستة عشر والمؤاخذ على ما ذكرنا سابقا في الكم والكيف ولا يدخل تحت ذلك أربعة
وهي ان يكونا موجبتين كليتين أو جزئيتين سالبتين والنسبة بينهما في هاتين الصورتين العموم
والخصوص من وجه أو يكونا موجبتين جزئيتين أو سالبتين كليتين والنسبة بينهما في هاتين الصورتين
العموم والتخصص بالاطلاق لانه في أولاهما الحقيقة أهم في ثابتهما الخارجية أهم وتكلم على ما اذا
اختلف في الكم والكيف أو في أحدهما تانما يدخل تحت ذلك ثمانية عشر كسأني (قوله كقولنا على عنقا
طائر) هذا المثال انما ينشئ على قول من أنكر وجودها وانما ضرب بها المثل للامر العيب لاهي قول
من أهتم بذلك ان العنقا كانت طائرا في بني اسرائيل وكان منها الذكر والانثى وكانت من أحسن الحيوان
شيلة فانتقل نسلها الى بلاد قيس غيلان ثم آذى الصبيان فشكوا ذلك الى خالد بن سنان وكان من أهل
الفرقة قبل بنبوته فلعنا الله أن يقطع نسل العنقا فقطع (قوله ومنه) أي بما يكون الموضوع فيه موجودا
وصدق الحكم فيه على جميع الأفراد الموجودة منه دون المقدرة (قوله فلاتهما نقضا الكليتين الخ)
فنقض الموجبة الكلية الحقيقية السالبة الجزئية الحقيقية ونقض الموجبة الكلية الخارجية السالبة
الجزئية الخارجية (قوله ليستا متباينتين) أي لانهما مقيدان بتقدير بعض المواد كانه سبكه
والتبانيان لا يتصادقان ويؤخذ من ذلك قياس نظيره هكذا الجزئيتان السالبتان يتصادقان ولائتي
من المتباينتين يتصادقان ينتج لائتي من الجزئيتين السالبتين متباينتين (قوله فتصدقان معا) أي
حيث كان الموضوع موجودا والحكم مسلوب عن بعض افراده الوجودية والمقدرة كقاي المثال الذي
ذكر وهو وقوله بعض الحيوان ليس يفرس ووجه صدقهما معا في هذا المثال انه يصح أن تقول بعض
افراد الحيوان في الخارج ليس يفرس وبعض افراد المقدرة بحيث لو وجد وكان حيوانا فهو ليس
بفرس وقوله وتصدق الحقيقة دون الخارجية أي حيث لا يصح سلب الحكم الا عن الافراد المقدرة

في هاتين الجزئتين أهم مطلقاً من الخارجية لأعمق صدق الحكم على بعض الأفراد الخارجية صدق على بعض الأفراد المقدرة من غير عكس وبالله تعالى التوفيق (ص)

وإن كانتا سالتين كليتين فالخارجية أهم مطلقاً من الحقيقية (ش)

أما كانت الخارجية هنا أهم مطلقاً من الحقيقية لما ثبت أن نقض الخاص أهم مطلقاً من نقض العام والسالبة الكلية الخارجية هي نقض الجزئية الموجبة الخارجية التي هي خاص من الجزئية الموجبة الحقيقية فتكون أهم من السالبة الكلية الخارجية الحقيقية ولا تعني صدق السلب على جميع الأفراد المقدرة صدق على جميع الأفراد الخارجية ولا ينكس لأن صدق السلب الحقيقي أن أمقداً الموضوع محققاً كان أمقداً وأما عدم ثبوت المحمول لوجوده فانهما لوانتفا معاً صدق الایجاب وأما أن يلزم صدق السلب الخارجي بخلافه فإن صدقهما كان انتفا الموضوع محققاً ولا يلزم منه صدق السلب الحقيقي أي بحسب تقدير وجود الموضوع وبالله تعالى التوفيق (ص)

هذا حكم الاتحاد بينهما في السلب والكيف (ش)

يعني أن هذا الذي تقدم عرف منه ما بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية إذا قلنا متقدمين في الكيف وهو السلب

كأن المثال الذي ذكره وهو قوله بعض اللون ليس بسواد فإنه لا يصح سلب السواد عن بعض الأفراد الموجودة ويصح سلبه عن الأفراد المقدرة وقوله تصدق الخارجية دون الحقيقية أي حيث لا يصح سلب الحكم إلا باعتبار الخارج كأي المثال الذي ذكره وهو قوله بعض البياض ليس بلون فإنه لا يصح سلب اللون عن البياض إلا باعتبار الأفراد الخارج لا باعتبار الأفراد التقدير (قوله بالحقيقة أهم مطلقاً من الخارجية) فيصدقان معاً حيث كان الموضوع موجوداً والحكم ثابتاً للأفراد الموجودة والمقدرة كأي نحو قولنا بعض الحيوان إنسان وتنفرد الحقيقية حيث كان الموضوع معدوماً والحكم ثابتاً للأفراد المقدرة كأي نحو قولنا بعض العنقا طائر (قوله من غير عكس) أي فلا يقال متى صدق الحكم على بعض الأفراد المقدرة صدق على بعض الأفراد الخارجية إذ قد يحكم على بعض الأفراد المقدرة دون بعض الأفراد الخارجية لعدم جدتها كأي العنقا (قوله الخارجية أهم مطلقاً من الحقيقية) فيصدقان معاً حيث كان الموضوع موجوداً والحكم مطلوب عن كل من الأفراد الموجودة والمقدرة نحو قولنا الشيء من الإنسان صحيح وتنفرد الخارجية حيث لا يصح سلب الحكم إلا باعتبار الخارج كأي المثال الذي ذكره وهو قوله بعض العنقا بطائر (قوله لما ثبت الخ) فذلكم بيان ذلك فتنه (قوله لأن صدق الخ) علمته وقوله ولا تعني صدق الخ (قوله ما لا انتفا الموضوع الخ) أي كأي نحو قولنا الشيء من شريك الباري وجوده وقوله محققاً كان أمقداً أي الحق والمقدور ولو أن ذلك كان لكان أرضه وقوله وأما عدم ثبوت المحمول الخ أي كأي نحو قولنا الشيء من الحيوان بصر (قوله فانهما لوانتفا الخ) أي بأن يوجد الموضوع وينتبه له المحمول وهذا لتعليل العسر المستفاد من قوله لأن صدق السلب الحقيقي ما لا انتفا الخ والضمير راجع لانتفا الموضوع الحق والمقدور وعدم ثبوت المحمول لوجوده وقوله صدق الایجاب أي كأي نحو قولنا كل إنسان حيوان (قوله وأما كان الخ) أي ولا شيء وجد من هذين التقديرين أي انتفا الموضوع وعدم ثبوت المحمول لوجوده يلزم الخ فالواو اختاره على قوله يلزم الخ وأما منصوب بنوع الناض وكان ثمة لا ناقصة وإن أومته عبارة بعضهم (قوله بخلافه هو) أي فإنه ليس ما لا انتفا الموضوع الحق والمقدور وأما عدم ثبوت المحمول لوجوده كأي وضع ذلك بقوله فإن صدق الخ فهو في المعنى تعليل لقوله ولا ينكس نقول بعضهم انه من قوله ولا ينكس أعاده توطئة لقوله فإن صدق الخ فيه نظر (قوله هذا) أي ما تقدم من قوله وبينها وبين الخارجية الخ وقوله حكم الاتحاد أي يعرف منه ذلك كانه عليه في الشرح إذا لفظ المذكورة ليست نفس حكم الاتحاد وإنما يعرف منها المراد بالحكم الانتفا السابقة والأضافة في قوله حكم الاتحاد لا في ملاسة إذا مراد حكم القضيتين عند الاتحاد وقوله بينهما أي بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية وقوله في السلب أي السلب والأيجاب وقوله والكيف أي الكلية الجزئية كافر في الشرح (قوله وذلك) أي كونهما متقدمين في الكيف والكيف وقوله وهي أي القضايا المذكورة التي هي الكليتان موجبتين أو سلبتين والجزئيتان موجبتين أو سلبتين (قوله فهذه) أي المحصورات الأربع من الحقيقية مع المحصورات الأربع أمثالها من الخارجية وقوله أربعة أقطار أي محل أربعة أقطار فهو على تقدير مضاف لأن القضايا المذكورة ليست نفس الانتفا بل هي مجملها ولو قال في هذه أربعة أقطار لكان أوضو وأنبع عابده (قوله فإن اختلفت في الكيف والكيف) وذلك بأن تأخذ الكلية الخارجية الحقيقية مع الجزئية السالبة الخارجية أو تأخذ الجزئية السالبة الحقيقية مع الكلية الموجبة الخارجية أو تأخذ السالبة الكلية الحقيقية مع الموجبة الجزئية الخارجية أو تأخذ الجزئية الموجبة الحقيقية مع الكلية السالبة الخارجية فهذه أربعة داخلية تحت قوله فإن اختلفت في الكيف والكيف وأما الثانية الباقية فهي داخلية تحت قوله أو في أحدهما أي وأختلفت في الإيجاب والكيف وهو الكلية والجزئية وذلك بأن تكونا كليتين موجبتين أو سلبتين أو جزئيتين موجبتين أو سلبتين معاً فلهذا أربع أمثلة من الخارجية فهذه أربعة أقطار فإن اختلفت في الكيف والكيف أو في أحدهما ففي ذلك الأربع من الحقيقية مع المحصورات الأربع أمثالها من الخارجية

الفرض السابق في هذا المثال قد صدقت الموجبة الجزئية الخارجية لأن العنصر بعض أفراد الشكل الموجود في الخارج مثلث دون الموجبة الكلية الحقيقية، إذ لا يصح أن يقال على فرد من أفراد الشكل المقدرة مثلث لأن منها غير المثلث كالربع والمخمس والمسدس وإتباعاً بمبدأه فإن معاشيت يكون الموضوع موجوداً في الخارج ويكون الحكم صحيحاً على الأفراد الموجودة والمقدرة وذلك كافي مادة الإنسان حيوان كأن يقال كل إنسان حيوان في هذا قد صدقت الكلية الموجبة الحقيقية أو يقال بعض الإنسان حيوان في هذا قد صدقت الموجبة الجزئية الخارجية فلتأمل (قوله) السالبتين الخارجيةتين أي الكلية والجزئية (قوله) فقد صادقنا الجميع عند افتراض الموضوع وذلك كافي مادة النعفاء طائر كان يقال على نعفاء أي التقدير طائر في هذا قد صدقت الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال بعض النعفاء أي في الخارج ليس طائر في هذا قد صدقت السالبة الجزئية الخارجية وقوله وقد صدقوا السالبتين الحيوانيتين دون الموجبة الكلية الحقيقية وقوله كقولنا لا شيء من المحتتم الخ أي وكقولنا بعض المحتتم ليس موجود فهو قد ذكرنا السالبة الكلية الخارجية وترك القيد للسالبة الجزئية الخارجية وقوله أوجبنا لبثنا الخ معطوف على قوله حيث لا يكون للوضع الخ وقوله وكقولنا لا شيء من الحيوان الخ تقمیل للسالبة الكلية الخارجية وقد ترك القيد للسالبة الجزئية الخارجية وذلك كان يقال بعض الحيوان ليس بحجر (قوله وما كون السالبة الخ) معطوف على قوله أما وجه كون الكلية الموجبة الخ وقوله فلحق العموم الخ أنه قد مضى العموم من وجهه بذلك ويكون بين تبعضهما التباين كما يعلم مما سبق في الفائدة التي قدمها المصنف فيها وجب بيان الكلام حدثاً والتقدير فلفظ العموم نقاضاهم انتفاء التباين من الأصول لمشاهدة اجتماعها ولأنه لا يكون بينهما حينئذ العموم من وجه وقوله فنقضناه أي السالبة الجزئية الحقيقية والخارجيات المخالفة لها ونقضناها أي التي تقرر في صدر هذه العبارة بظاهرها لتكامل (قوله) لذا أخذنا السالبة الخ) هذان بيان وتفصيل لما فيه وقوله فالسببية بينهما العموم من وجه فبتمعن في مادة نحو اللون سواد على الفرض المشار كان يقال بعض اللون أي في التقدير ليس سواد في هذا قد صدقت السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال لولون أي في الخارج سواد في هذا قد صدقت الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الإنسان هو كان يقال بعض الإنسان أي في التقدير ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الكلية الخارجية وتنفرد الموجبة الكلية الخارجية في نحو مادة الإنسان طائر كان يقال كل إنسان أي في الخارج طائر فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الخارجية تنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الإنسان طائر كان يقال كل إنسان أي في الخارج طائر فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال في بعض النعفاء أي في الخارج ليس طائر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الخارجية وتصديق الموجبة الكلية الحقيقية دون السالبة الجزئية الخارجية (قوله في مادة الإنسان حيوان) كان يقال كل إنسان حيوان فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الحقيقية ودون السالبة الجزئية الخارجية والعكس كافي قولنا بعض المحتتم ليس موجود فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الخارجية ودون الموجبة الكلية الحقيقية (قوله) وكذلك إذا أخذنا مع الموجبة الجزئية الخارجية (أعلم أن مادة الأجسام والأفراد ذات كلاً للأجسام والأفراد من السالبة

من السالبيين الخار جسيبن
فلتصادق الجميع عند انتفاء
الموضوع في الخارج مع صحة
ثبوت المحمول له بقدر الوجود
وصدقها بدون السالبيين
عند وجود الموضوع وثبوت
الحكم لجميع الافراد الموجودة
والمقدور العكسي حيث لا يكون
للموضوع فرد لا يهتق ولا مقدر
كقولنا اني من المتنجع مع رجوع
اوجبت ثبوت المحمول للموضوع
في نفس الامر كقولنا اني من
الجسوان بهجر واما كون
السالبة الخيرية الحقيقية اهم
من وجهه من كل واحدة من
الخارجيات المختلفة لما يظن
العموم من وجهه في ثباتها
فاذا اخذنا الموجة الخيرية
الحقيقية مع الموجة الكلية
الخارجية فالبس بينهما العموم
من وجهه لان في تقضييهما لوجه
الموجبة الكلية الحقيقية
والسالبة الخيرية الخارجية
محمولان من وجه

الجزئية الحقيقية والواجبة الكلية الخارجية فتصادق السالبة الجزئية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية في نحو مادة اللون سواد على القرض السابق كان يقال بعض اللون أي في التقدير ليس سواد فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال بعض اللون أي في الخارج سواد فقد صدق في هذا الموجبة الجزئية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الإنسان حجر كان يقال بعض الإنسان أي في التقدير ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الجزئية الخارجية وتنفرد الموجبة الجزئية الخارجية في نحو مادة الإنسان طائر كان يقال بعض الإنسان أي في الخارج سواد فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية (قوله فالتسليم الخ) مفرغ على قوله وكذا إذا أخذناها الخ قوله أيضا لجمع بينه وبين قوله كذلك للتوكيد كما هو واضح (قوله لأن بين تقضيها) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الكلية الخارجية هما من وجه قد عرفته قدام وهو معلوم أيضا كما ذكرناه قبل فتصادقان في نحو مادة العنقا طائر كان يقال على عتقا أي في التقدير طائر فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الحقيقية أو يقال لائى من العتقا أي في الخارج طائر فقد صدق في هذا السالبة الكلية الخارجية وتصدق الكلية الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية كأي مادة الإنسان حيوان كان يقال على إنسان أي في التقدير حيوان فقد صدق في هذا الكلية الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية والعكس كما في قولنا لائى من الممتنع وجود فقد صدق في هذا السالبة الكلية الخارجية دون الموجبة الكلية الحقيقية (قوله وكذا لو أخذناها مع السالبة الكلية الخارجية) فببتمعان في نحو مادة الإنسان حجر كان يقال بعض الإنسان أي في التقدير ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية أو يقال لائى من الإنسان أي في الخارج ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الحقيقية في نحو مادة الحيوان فرس كان يقال بعض الحيوان أي في التقدير ليس بفرس فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الحقيقية دون السالبة الكلية الخارجية وتنفرد السالبة الكلية الخارجية في نحو مادة البياض لون كان يقال لائى من البياض أي في الخارج بلون فقد صدق في هذا السالبة الكلية الخارجية دون السالبة الجزئية الحقيقية فتأمل (قوله فبينهما الخ) مفرغ على قوله وكذا الخ وقوله أيضا أي كان بين ما تقدم هو من وجه (قوله لأن بين تقضيها) وهما الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية هما من وجه كما مر أي في صدر عبارة الشرح فانظر ما قدمناه هناك (قوله وإذا كانت الموجبة الخ) هذا بيان لقوله في المتن فهم إذا الخ (قوله والسالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية) أي مطلقا فببتمعان في نحو مادة الإنسان حجر كان يقال لائى من الإنسان أي في التقدير ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الكلية الحقيقية أو يقال بعض الإنسان أي في الخارج ليس بحجر فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الخارجية وتنفرد السالبة الجزئية الخارجية في نحو مادة الحيوان إنسان كان يقال بعض الحيوان أي في الخارج ليس بإنسان فقد صدق في هذا السالبة الجزئية الخارجية دون السالبة الكلية الحقيقية وقوله لأنها أي السالبة الكلية الحقيقية وقوله أخص الخ أي كانت قد في النظر عند الاتحادين السالبيين الكليتين ومعنا أن السالبة الكلية الخارجية أخص من السالبة الجزئية الخارجية وهو هو أي السالبة الكلية الحقيقية وقوله لوجبتين الخارجيتين أي الكلية والجزئية (قوله يعني أن السالبة الكلية الحقيقية فلا كانت الخ) أشار بذلك إلى قياس المساواة ونظمه هكذا السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الخارجية أخص من السالبة الجزئية الخارجية بنتج السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية ولما كان قياس المساواة يتوقف صدقه على صدق مقدمه غربية أشار إليها بقوله لأن الأخص من

وكذلك إذا أخذناها مع الموجبة الجزئية الخارجية فالتسليم أيضا بينهما كذلك لأن بين تقضيها وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة الكلية الخارجية هما من وجه كما مر وكذا إذا أخذناها مع السالبة الكلية الخارجية فبينهما أيضا عموم من وجه لأن بين تقضيها وهما الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة الجزئية الخارجية عموما من وجه كما مر وإذا كانت الكلية الموجبة الحقيقية والجزئية السالبة الحقيقية على واحدة منهما أهم من وجه من كل ما بينهما من الخارجيات وقد سبق أنهما أيضا أهم من وجه مما بينهما من الخارجيات لأنهما يكونان أهم من وجه من جميع المحصورات الخارجية والله تعالى التوفيق (ص)

والسالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لأنها أخص من سالبها الكلية وهي مباينة للوجبتين الخارجيتين (ش) يصح أن السالبة الكلية الحقيقية لما كانت أخص من السالبة الكلية الخارجية

الأخص من شئ الخ (قوله التي هي أخص من سالبها الجزئية) أي لأن كل قضية كلية أخص من جزئيتها وقوله لأن الأخص الخ الأخص الأول هنا هو السالبة الكلية الحقيقية والأخص الثاني هنا هو السالبة الكلية الخارجية والتي هنا هو السالبة الجزئية الخارجية وقد انطبق هذا التعليل على ما هنا لأن السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الكلية الخارجية وهي أخص من السالبة الجزئية الخارجية فتتكون السالبة الكلية الحقيقية أخص منها فقد صدق عليها أنها أخص من الأخص من شئ فتتكون أخص من ذلك الشيء فتفطن (قوله وأيضاً) أي وأرجع إلى تعليل ذلك رجوعاً بقول فلان الموجبة الخ وقوله أهم مطلقاً الخ فيجتماع كسباني في فهم مادة الإنسان حيوان كان يقال كل إنسان أي في الخارج حيوان فقد صدق في هذا الموجبة الكلية الخارجية وأما بعض الإنسان أي في التقدير حيوان فقد صدق في هذا الموجبة الجزئية الحقيقية وتنفرد الجزئية الموجبة الحقيقية في فهم مادة النعقاه ما كان يقال بعض النعقاه أي في التقدير طائر فقد صدق في هذا الموجبة الجزئية الحقيقية دون الموجبة الكلية الخارجية ولا تنفرد عنها السالكاني وقوله ونقيض الأعم الخ النقيض الأول هنا هو السالبة الكلية الحقيقية والأعم هنا هو الموجبة الجزئية الحقيقية والنقيض الثاني هنا هو السالبة الجزئية الخارجية والأخص هنا هو الموجبة الكلية الخارجية فالسالبة الكلية الحقيقية تنقيض الموجبة الجزئية الحقيقية التي هي أخص من الموجبة الكلية الخارجية فتتكون السالبة الكلية الحقيقية أخص من نقيض الموجبة الكلية الخارجية وهو السالبة الجزئية الخارجية فالأخص قد صدق على السالبة الكلية الحقيقية أنها تنقيض الأعم فتتكون أخص من نقيض الأخص كأهم والقاعدة كما تقدمت فوضعها سابقاً فتفطن (قوله فلان صدق كل واحد منهما الخ) مثلاً إذا قلنا كل إنسان أي في الخارج حيوان أو بعض الإنسان أي في الخارج حيوان فقد صدق في هذا على واحد من الموجبة الكلية الخارجية والموجبة الجزئية الخارجية ولزم من ذلك صدق قضية فائدة بعض الإنسان حيوان باعتبار الأفراد المقدرة وهي الموجبة الجزئية الحقيقية ومضى صدق هذه ارفع نقيضها وهو السالبة الكلية الحقيقية ونؤخذ من ذلك قياس من الشكل الأول أن قلناه هكذا كلما صدق واحد من الموجبتين الخارجية الصدق الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية ينتج أنه كلما صدقت واحدة من الموجبتين انطارت جيتن ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية وهذا القياس كآثر انما أثبت المباني من أحد الطرفين ونظم القياس على شئوهم من الطرفين الآخر أن تقول كلما ارتفعت السالبة الكلية الحقيقية صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية وكلما صدقت الموجبة الجزئية الحقيقية صدقت كل واحدة من الموجبتين انطارت جيتن ينتج أنه كلما ارتفعت السالبة الكلية الحقيقة صدق على واحدة من الموجبتين انطارت جيتن فتأمل (قوله يستلزم صدق الموجبة الخ) أمّا صدق الموجبة الجزئية الخارجية فلما تقدم في النظر عند الاتحاد بين الموجبتين الجزئيتين من أنها أخص من الموجبة الجزئية الحقيقية ومعلوم أن صدق الأخص يستلزم صدق الأعم وأما صدق الموجبة الكلية الخارجية فلأنه يستلزم صدق الموجبة الجزئية الخارجية الحقيقية فثبت من هذا أن قوله يستلزم صدق الموجبة الخ أي من غير واسطة بالنظر لصدق الموجبة الجزئية الخارجية ومع واسطة بالنظر لصدق الموجبة الكلية الخارجية (قوله فيكون الخ) مقرر على قوله يستلزم الخ وقوله تنقضها أي وهو السالبة الكلية الحقيقية وقوله لأن نقيض اللازم الخ عمله لقوله فيكون نقيض الخ كان كان مقرر على ما قبله لما تقدمت في مقررته ووجه تطبيق هذا التعليل على ما هنا أن السالبة الكلية الحقيقية تنقيض الموجبة الجزئية الحقيقية وهي لازمة لكل من الموجبتين انطارت جيتن فوما ملزومان لما فقد صدق على السالبة الكلية أنها تنقيض اللازم فتتكون مباينة للزوم فتنبه (قوله والجزئية الموجبة الحقيقية أخص الخ) يحصل أن بينهما وبين السالبتين انطارت جيتن

التي هي أخص من سالبها الجزئية لزم أن تكون السالبة الكلية الحقيقية أخص من السالبة الجزئية الخارجية لأن الأخص من الأخص من شئ أخص من ذلك الشيء ضرورة وأيضاً فلان الموجبة الجزئية الحقيقية على ما يأتي أهم مطلقاً من الموجبة الكلية الخارجية ونقيض الأعم أخص من نقيض الأخص وأما وجه كون السالبة الكلية الحقيقية مباينة للموجبتين انطارت جيتن فلأن صدق كل واحد منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فتتكون نقيضها مباينة للموجبتين انطارت جيتن لأن نقيض اللازم مباين للزوم ضرورة وبالله تعال

(ص)

والجزئية الموجبة الحقيقية أخص من مخالفتها الخارجية من وجه الاستلزام الموجبة الخارجية فهي أخص منها مطلقاً (ش)

أما كون الجزئية الموجبة الحقيقية أخص مطلقاً من الموجبة الكلية الخارجية فلان الحكم على جميع الأفراد الخارجية حكم على بعض الأفراد المقدرة

مجموع من وجه فبمصادق الجميع في نحو زيادة العنقاء طائر اذ يصدق أن يقال بعض العنقاء أي في التقدير طائر وان يقال لا شيء من العنقاء أي في الخارج طائر وان يقال بعض العنقاء أي في الخارج ليس بطائر فقد صدق في هذه المادة الموجبة الجزئية الحقيقية والسالبة الكلية الخارجية والتقدير الجزئية الخارجية وتصدق الموجبة الجزئية الحقيقية بدون السالبة الخارجية جيتن في نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن يقال بعض الانسان أي في التقدير حيوان ولا يصدق على من السالبة جيتن الخارجية جيتن كالايجتي ويصدق على من السالبة جيتن في نحو ان يقال لا شيء من المتعنع موجود أو بعض المتعنع ليس موجود وان يدعى من الموجبة الكلية الخارجية مجموعها مطلقا فيصداقان في نحو مادة الانسان حيوان اذ يصدق أن يقال بعض الانسان أي في التقدير حيوان وان يقال على انسان أي في الخارج حيوان فقد صدق في هذه المادة على من الموجبة الجزئية الحقيقية والموجبة الكلية الخارجية وتصدق الموجبة الجزئية الحقيقية بدون الموجبة الكلية الخارجية في نحو مادة الحيوان انسان اذ يصدق أن يقال بعض الحيوان أي في التقدير انسان دون أن يقال على حيوان انسان ولا تنفرد الموجبة الكلية الخارجية لماسد كرم المؤلف فلا تغفل (قوله بخلاف العكس) أي أنه ليس الحكم على بعض الافراد المقدس حكما على الافراد الخارجية (قوله فلما سبق تقريره) يعني قوله في عامر فتمصادف الجميع عند انتفاء الموضوع الخ (قوله وقد تؤخذ القضية الخ) لوقال وما عارض في صدق عنوانها وجود موضوعها ذاتي تسمى قضية ذهنية لكان أو وضع أو نسب بصبغة السابق ولعله أشار بذلك الى قائله العدم استعمالها في العلوم وقوله باعتبار الوجود الذهني أي فقط فلا ينافي أن الذي تقدم فيه اعتبار الوجود الذهني أيضا والبالا بلا بسبب أي حال كونها متعلقة باعتبار الخ والمراد الوجود الذهني لموضوعها كالايجتي (قوله كقولنا الخ) هذا تمثيل للقضية المأخوذة باعتبار الوجود الذهني (قوله فهي قسم ثالث) مفرع على قوله وقد تؤخذ القضية الخ وقوله ليست بحقيقة الخ توضيح والافهوسه فتعي عنه بقوله فهي قسم ثالث (قوله هذه القضية زادهالان) على القسمين السابقين الذين ذكرهما الجهر والقضية عنده ثلاثة وعنده ثمانية ومع ذلك لا يتكرونها لانها لا بد من تغير فقولنا بان القيمة غير حاضرة (قوله لان ضابط الخ) تبديل لقوله زادهالان يعني أن هذا التعليل له شأن وقد جعل المصنف كلامه ما فعله الاول بقوله لعدم وجود الخ والثاني بقوله لان الافراد الخ (قوله لعدم وجود افراد هذه في الخارج) أي لعدم وجود افراد موضوع هذه في الخارج يعني وضابط الخارجية أن يعتبر وجود افراد موضوعها في الخارج كما يعلم عامر (قوله وضابط الحقيقة الخ) من تعلق التعليل لزيادة هذه القضية كاحلت وقوله أيضا أي كان ضابط الخارجية لا يتناولها (قوله في موضوع الحقيقة) أي لموضوعها في معنى القام وان شئت قلت السند درجة في موضوع الخ تتكون في فعل يلها (قوله بالامكان العام) انما قيد بالعام لتعمل كلاما من الافراد الجازمة والافراد الواجبة وقوله افراد هذه القضية الخ من تعلق التعليل الشئ الثاني من تعليل زيادة هذه القضية في الكلام مضاف محذوف والتقدير وافراد موضوع هذه القضية الخ (قوله فوجب أن زاد الخ) هذه نتيجة تعليل زيادة القضية المذكورة وقوله لان تقسم الخ على لتفرع قوله فوجب الخ على التعليل المشار وكان الاولى أن يسدل الخ على معنى قوة القضايا المفردة وهو القضية لان التقييم لا للبع (قوله وانما قيد بالانوار الخ) أي حيث قال الحقيقة هي التي قدر وجود افراد موضوعها الممكنة المحصول بالامكان العام واعترض بأنه لا حاجة لتلك التقييم بعد قولنا في قدر وجود الخ لان التقدير بمعنى الامكان وأوجب بأن المراد بالتقدير الفرض وهو لا يستلزم الامكان وقوله ممكنة المحصول أي بالامكان العام كاحلت (قوله لانه لو اذلك) أي لو لا هذا التقدير وقوله لما صدقت الخ أي لصدق تقيدها حيث تنزهوا بالنسبة للسالبة القائلة لا شيء من الحيوان بجميع على الفرض إلا في بعض الحيوان مجرورا بالنسبة لوجبة القائلة في انسان حيوان على الفرض

بخلاف العكس وأما كونها أعم من وجه من السالبة جيتن الخارجية فلما سبق تقريره في الكلية الموجبة الحقيقية معهما والله تعالى التوفيق (ص)

وقد تؤخذ القضية باعتبار الوجود الذهني كقولنا شئ من الالهة معتم في قسم ثالث ليست بحقيقة ولا خارجية (ش)

هذه القضية زادهالان ضابط الخارجية لا يتناولها العلم وجود افراد هذه في الخارج وضابط الحقيقة لا يتناولها أيضا لان الافراد المقدرة في موضوع الحقيقة لا بد أن تكون افرادا ممكنة المحصول بالامكان العام وافراد هذه القضية المزمدة متعينة المحصول في الخارج فوجب أن زاد في تقسيم القضايا لان تقسيم القضايا الى الخارجية والحقيقية غير حاصر وانما قيد بالانوار الحقيقية بأن تكون افرادها ممكنة المحصول لا لتولوا ذلك لما صدقت كلية حقيقة سالبة كانت أو موجبة

أما السالبة فلا اعتبار بالحقيق مثلا لشي من الحيوان يصح وفرقتنا أنه يدخل في أفراد الحيوان المعقولة الفرد المستحيل وهو النحوي يكون منها جوازا فلا نه بالزم أن تكون هذه الكلية السالبة كاذبة لأن هذا الفرد (١١٥) المستحيل إذا صح تقديره في موضوع هذه

السالبة الكلية فانه يلزم أن لا يوجد مكان حيوانا غير اصيله اذا بالاعتبار الحقيقى بعض الحيوان جبر ومزجيا بعض ذلك الفرد المستحيل وهو الذى يكون من أفراد الحيوان جبرا وذلك نفى الكلية السالبة وأما الموجبة فلا اعتبار بالحقيقة مثلا لشي من حيوان فرقتنا أنه يدخل في أفراد الإنسان المقتر الفرد المستحيل ونقره الفرد الذى يكون انسانا وليس بحيوان فليزم أن يصدق بالاعتبار الحقيقى بعض الإنسان ليس بحيوان ومنه البعض ذلك الفرد المستحيل وهو الذى ليس بحيوان وإذا صدقت هذه الجزئية السالبة لزم كذب نفى بعضها وهي الكلية الموجبة فالحق إذا أن يترادف القسم قضية أخرى تؤسلى باعتبار الفهم لا باعتبار الظاهر ولا باعتبار التقدير الممكن كقولنا مثلا نرى بذا الله الحق مجتمع وقولنا مثلا لعل مجتمع مدور والحق في ذلك أن كل واحد مدور عليه في الذهن أنه شر بذا الله الحق صدق عليه في الذهن أنه مجتمع وقس عليه وبالله تعالى التوفيق

من

وسور الكلية الموجبة في الجبر على وجع ومافى معناها كقولك على جرم متغير جميع المتغير حاد وسور السلب الكللى لاشئ ولا واحد وما فى معناها كقولك لاشئ من الجرم يقدم ولا واحد

اللاتى بعض الانسان ليس بحيوان ومضى صدق نفى شئ كذب ذلك الشئ بلزم من صدق النفي بعض المذكور من عدم صدق نفى القضية كاستغنى كشمس يد كره فتفطن (قوله أما السالبة الخ) أى وأما وجه عدم صدق السالبة حينئذ فهو أنه إذا قلنا الخ ومثل ذلك يقال في قوله الاتى بذا الله الحق (قوله مثلا) راجع لقوله قلنا لا نقوله بالاعتبار الحقيقى كإنديتوهم (قوله وهو) أى ذلك الفرد المستحيل وقوله مثلا أى أوجزا أو تحوزك (قوله فانه يلزم الخ) جواب الشرط وقوله لأن هذا الفرد الخ تعليل لذلك الجواب وقوله في موضوع الخ أى منسدر جاني موضوع الخ وقوله فانه يلزم الخ جواب الشرط الثانى (قوله فيصدق الخ) مفرع على قوله فانه يلزم أنه لو وجد الخ وقوله إذا أى إذا لزم أنه لو وجد كان حيوانا جبرا (قوله وهو) أى ذلك الفرد المستحيل (قوله وذلك) أى قولنا بعض الحيوان جبر (قوله وأما الموجبة الخ) معطوف على قوله أما السالبة الخ وقد عرفت أن المعنى وأما وجه عدم صدق الموجبة حينئذ فهو أنه إذا قلنا الخ (قوله مثلا) راجع أقوله قلنا كما نرى (قوله فليزم أن يصدق الخ) جواب الشرط (قوله وهو) أى الفرد المستحيل (قوله فالحق إذا الخ) هذا مفرع على تعليل الزيادة فيما ينظر لاعى ما قبله والاقال فالحق إذا أن تعقيد الحقيقة بأن تكون أفرادها ممكنة الحصول بالمكان العام (قوله والمعنى في ذلك) أى في المثال الاول أصنى قولنا شر بذا الله الحق مجتمع (قوله وسور الكلية الخ) هذا شرع في بيان سور الحلية وسبأى بيان سور الشرطية فتنبه (قوله في الجبر) أى الخارجية والحقيقة والاعنية كما ذكره (قوله ومافى معناها) أى من كل ما دل على الأحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب ذلك كعامة وطرا وطايه وكافة وال الاستغرافية (قوله كقولك على جرم الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ على والثانى للقضية المسورة بلفظ جميع وقد انتظم منهما قايما من الشكل الاول كما سأتى التنبيه على ذلك (قوله وسور السلب الخ) لو قلنا وسور الكلية السالبة لكان أنسب عما قبله وكذا يقال فيما بعد (قوله ومافى معناها) أى من كل ما يدل على الأحاطة بجميع الأفراد في السلب كالإنسان أولا ديارا ولا رجل وسائر اشكرات في سابقا التنى على ما أطلقه أهل هذا الفن وإن كان عند أهل العربية التفصيل بين أن تكون مخصصة بالثنى كاحد ديارا أو مع من ولو مفسدة فتسكون تصافى العموم وبين أن تكون ليست كذلك فتسكون ظاهرة في الانصاف حيث تدعى بالمراد بالقرائن (قوله كقولك لاشئ من الجرم الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلاشئ والثانى للمسورة بلا واحد (قوله ونحوه) أى نحو قولك المذكور وقوله لا تنصى أعينم الله سبحانه أن المراد بالقرينة المشتقة في ذلك الله تعالى لا زها وهو سورة أرقاب الحرمات وشدة العقوبة دينا أخرى من أوتيكهم الآن المعنى الاصلى وهو التغير والانحراف على الفاعل مستقبل عليه تعالى وسبأى أيضا أنه لا يؤخذ من هذا الحديث جواز إطلاق النقص عليه تعالى خلافا لذكر كفى فتنبه (قوله بعض واحد) أى ومافى معناها محال على الأحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب كاشئ وثلاثة (قوله كقولك بعض الثالث الخ) المثال الاول للقضية المسورة بلفظ بعض والثانى للمسورة بلفظ واحد (قوله ليس على وبعض ليس وليس بعض) الفرق بين ليس على وما بعده أن ليس على يدل على رفع الإيجاب الكللى مطابقة وعلى السلب الجزئى التزاما وما بعده بالعكس أما الاول فلأننا إذا قلنا ليس على حيوان يفرس كان معناها ليست القرينة ثابتة لكل فرد من أفراد الحيوان فهذا مدلوله المطابق وهو محتمل لأن لا تكون القرينة ثابتة لشي من تلك الأفراد فيكون سلبا كما ولا أن لا تكون ثابتة لبعضها مع ثبوتها لبعض الآخر فيكون سلبا جزئيا لكن لما كان السلب الجزئى متحققا

من الجائز ترفيعه عن الفاعل ونحوه مافى الحديث لا تنصى أعينم الله وسور الإيجاب الجزئى بعض واحد كقولك بعض الثالث جرم واحد من الصفات عرض وسور السلب الجزئى ليس على وبعض ليس ليس بعض

حتى على الاحتمال الاول لانه اذا انسلب الحكم عن الجميع فقد انسلب عن البعض جلوه عليه أخذنا
 بالمحقق وتر كالتسكوك فيه وأما الثاني فلا نعلم انما انشأه في بعض على البعض دل صريح على سلب الحكم
 عن البعض الذي هو السلب الجزئي والتزاما على أن الحكم ليس تاما لكل فرد لا ماذا انشأه عن بعض
 الافراد صدق أنه ثبت لكل الافراد فيكذب الایجاب الكلّي والفرق بين بعض ايس وليس بعض من
 وجهين أحدهما أن الاول لا يستعمل السلب الكلّي أصلا بخلاف الثاني فإنه قد يستعمل كما
 سيذكره المصنفان لفظ بعض من التسكرات فاذا وقع بعد الثاني صح أن يعنى بخلاف ماذا وقع فيه
 ثانيهما أن الاول قد يستعمل للإيجاب الجزئي فتكون القضية موجبة معدولة كان يقال بعض
 الانسان ليس بجبر على اداء السلب جزء من المحمول فيكون قد وصف الانسان بالاجبر به بخلاف
 الثاني فإنه لا يكون الا للسلب في ان القضية المسورة بلفظ ليس على اذا كانت محفلة للسلب الكلّي
 وللسلب الجزئي لم يكن فرق بينهما وبين المهضمة لعدم وضوح المراد منها امثلة الا يقال هذه يصدق فيها
 السلب الجزئي فعملوا عليه لانا نقول ذلك أيضا كذلك وذلك كانت في قوة الجزئية كذا البعض
 وأجاب بعضهم بما يجزئ (قوله كفولك ليس على حيوان الخ) المثال الاول والقضية المسورة بلفظ
 ليس على والثاني المسورة بلفظ بعض ليس والثالث المسورة بليس بعض (قوله وقد يستعمل هذا

الآخر الخ) أي انما تقدم من أن لفظ بعض منكره وهو بعد الثاني يصح أن تعم (قوله من ابعاضه)
 أي من أفراد (قوله فهذه) أي المسورات المذكورة التي هي المسورة بالسور والكلّي أو الجزئي
 ايجابا أو سلبا وعلى كل ما أن تكون القضية خارجة او حقيقة فصح قوله قضائية عامة وكان مقتضى
 صدر كلامه أن يعتبر الذهنية أيضا ويجعل القضايا التي عشرة لا خمسة كما لم يعتبر الذهنية هنا قلنا
 استعما لها اجمالا وقبل ان المراد فهذه عامة في اداء المهضمة والنضبة موجبتين والسلب وفيه
 عدلا يجزئ (قوله الدال على التعميم) أي في الايجاب أو السلب وقوله أو البعض أي في الايجاب
 أو السلب فدخلت أقسام السور الاربعة (قوله فهو مجاز لغوي) أي باعتبار الأصل وقوله وحقيقة
 عرفية أي باعتبار الاصطلاح الا أن (قوله والعلاقة فيه الاحاطة) فيه تميم لان العلاقة انما هي
 المشاهدة في الاحاطة لا تنس الاحاطة (قوله واهل علم الكل الخ) نفاذه ان لفظه هو الذي يطلق
 على هذه المفهومات الثلاثة وليس مرادنا عما المراد أن مدخول ذلك هو الذي يطلق عليه ولذلك قال
 بعضهم في العبارة حذوق الأصل أن مدخول لفظ كل الخ والمراد ما شأنه أن يكون مدخولا لذلك ولو في
 الجهة فلا يراد أن الاطلاق الاول لا يصح معه أن يكون اللفظ مدخول على لان مفهومه حذو شيء واحد
 وعصمه أن مدخول كل ولو باعتبار الشأن يطلق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة والمعتبر منها في
 مدخول كل المستعمل في أسوار القضايا المعنى الثالث وهو الكلية دون المعنيين الأولين وهما الكلّي
 الطبيعي والكل المجعول لانه لو اعتبر احدهما لم يعدم الانتاج في الاقيسة لعدم تعدى الحكم من الحد
 الاوسط وهو موضوع الكبرى الى الحد الاوسط وهو موضوع الصغرى بخلاف ما لو اعتبر المعنى الثالث
 فإن الانتاج حاصل حيث دل على الحكم من الحد الاوسط الى الحد الاوسط فتأمل (قوله المستعمل في
 أسوار القضايا) أي المستعمل في معناه حال كونه متدرجا في أسوار القضايا فليس الجار والمجرور صلة
 للمستعمل كانه ذو معنى كذا يقال في نظيره بعد وقوله عندهم أي عند أهل هذا الفن وقوله بحسب
 الاشتراك أي لا بحسب الحقيقة والمجاز (قوله الكلّي) بدل من قوله ثلاثة واعلم أن الكلّي ثلاثة
 أقسام كل منطقي وهو الذي ذكره المناطقة أعني ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة
 فيه وكنى طبيعي وهو ما صدق ذلك من غير اعتبار انه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه
 كحقيقة الانسان وحقيقة الحيوان من غير ذلك الاعتبار وكل عقل وهو كذا في قوله لكن مع اعتبار
 أنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه والمراد هنا الثاني اذا علمت ذلك علمت أن قوله وهو ما لا

لولاك ليس على حيوان انشأنا
 وبعض الحيوان ليس انشأنا
 ليس بعض الحيوان انشأنا
 قد يستعمل هذا الأخير للسلب
 كلّي كفولك ليس بعض
 الحيوان جريا أي لا شيء من
 ابعاضه بجبر فهذه قضائية عامة
 (ش)

علماء بالجميع القضية الخارجية
 القضية الحقيقية والقضية
 الذهنية وانما هي اللفظ الدال
 على التعميم أو التبعية سور
 احاطته بجميع الافراد أو
 بعضها كاحاطة السور الحسنى
 بكل المدينة أو بعضها فاته
 أيضا معنى سور وان لم يحط
 بجميعها فهو مجاز لغوي والعلاقة
 فيه الاحاطة وحقيقة عرفية
 وأصل أن الكل المستعمل في
 أسوار القضايا يطلق عندهم
 بحسب الاشتراك على مفهومات
 ثلاثة الكلّي وهو ما لا يمنع نفس
 صور مفهومه من وقوع الشركة فيه
 كحقيقة الانسان

وهو كونه حيوانا ناطقا والكل
 المجموعى والكلية والمعتبرين
 هذه المعاني الثلاثة في معنى كل
 المستعمل في صور القضايا المع
 الثالث وهو الكلية دون
 المعنيين الأولين وهما الكل
 والكل المجموعى والمعنى في ذلك
 أن المعنى القياسات والعلى
 هو المعنى الثالث لأنه لو كان
 المعنى أحد المعنيين الأولين لزم
 أن لا يتبع الشكل الأول الذى
 هو أن لا يتبع الأشكال فضلا عن غيره
 لأنه لا يتبعدى الحكم من الأول
 إلى الأصغر حيث أن ما إذا استنبطنا
 الكل من النعمان من الكليات العامة
 والوسط والحكم على أحطل النعمان
 لا يتبع الحكم على الاستمر الكلى
 كقولنا الإنسان حيوان
 والحيوان جنس طبيعي أو عقل
 ولا يلزم النتيجة وأما إذا استنبطنا
 الكل المجرى فليجوز أن
 يكون الوسط أهم من الأصغر
 والحكم على مجموع أفراد
 الأعم لا يجب أن يكون حكم على
 مجموع أفراد الأخص فأننا إذا
 قلت مجموع الإنسان حيوان
 ومجموع الحيوان فرس وجار
 وغيرهما لم يصح أن يكون
 مجموع الإنسان كذلك وأما
 لو اعتبرنا في معناه المعنى الثالث
 لزم أن يتبع الحكم من الأوسط
 إلى الأصغر لكون الأصغر من
 أفراد الأوسط حيث
 كلامنا واضع لا يحتاج إلى شرح
 سوى التطوع بالنتيجة على بعض
 ما ذكرناه من الأمثلة بما هو
 أجنى من فن المنطق لكنه
 يحسن المتعلم فقولنا في مثال
 الكلمة الموجبة على جموع متغير
 أى على ما له مقدار يشغل فرافة
 فهو متغير بمعنى ما بالحصول
 المتأخر كنه بعض

يتم الخ على حقيق مضاف والتقدير وهو ما صدق ما لا يتبع الخ ويؤيد ذلك التفسير بقوله كنهية في الإنسان
 وهذا التقدير يرفع ما به ضمه من أن الاشكال (قوله وهو كونه الخ) كان مقتضى الظاهر أن
 يقول وهو حيوان ناطق إذ حقيقة الإنسان هي ذلك كونه كذلك في عبارة تسبح (قوله والكل
 المجموعى) وهو الأفراد بقيد الاجتماع وقوله والكل هي الأفراد لذلك القيد (قوله في معنى كل) أى
 في معنى مدلول كل كالمطلوب واسطة معنى لكان أوضح (قوله والعلى) بمعنى أن المراد من العلى
 الحكيمية وهي التي يثبت فيها من أحوال الموجودات قديما وحديثا وهو مقتضى أن المراد من النتائج
 التي تتبعها الأقيسة والأقرب الأول (قوله فضلا عن غيره) راجع لقوله لزم أن لا يتبع الشكل الأول
 وقوله لأنه لا يتبعدى الحكم الخ هذه لقوله لزم أن لا يتبع الخ (قوله حديث) أى حين إذا كان المعنى أحد
 المعنيين الأولين (قوله أما إذا اعتبرنا الخ) أى ما عدا معنى الحكم من الأوسط إلى الأصغر إذا اعتبرنا
 به الكلى فثبت أن الخ والفرق بينهما الشكل أى مدلوله (قوله والحكم على أحد المتغيرين
 الخ) من ثمة التعليل بل هو روحه أو قوله لا يتبع الحكم الخ أى لو اتفق اتحادهما في الحكم في نفس
 الأمر كافي قولنا الإنسان حيوان والحيوان جسم فإن الحكم على الحيوان بأنه جسم على ذلك الاحتمال
 لا يضمن الحكم على الإنسان بذلك لأن كان حكمه كذلك في نفس الأمر (قوله كقولنا الإنسان حيوان)
 أى حقيقة الإنسان حيوان وقوله والحيوان جنس طبيعي أو عقل أى حقيقة الحيوان الخ واعلم أن
 الجنس ثلاثة أقسام كالأقسام المذكورة في الكلى جنس منطقي وهو الذي ذكره المناطقة أعنى المقول
 على كثيرين مختلفين بالحقيقة وخرس طبيعي وهو ما صدق ذلك من غير اعتبار أنه مقول على كثيرين
 مختلفين بالحقيقة كنهية الحيوان وحقيقة الجسم وخرس عقلي وهو الذي فيه لأنه مع اعتبار أنه
 مقول على كثيرين الخ والمراد هنا أحد المعنيين الأخيرين كما أشارنا ذلك بقوله جنس طبيعي أو عقل
 ويجرى قطرة تلك الأقسام في النوع والفصل والخاصة (قوله ولا يلزم النتيجة) كان لا نسب التفرع
 كافي بعض التسج (قوله وأما إذا اعتبرنا الخ) أى ما عدا معنى الحكم إذا اعتبرنا به المجموعى فثبت
 الخوازا الخ (قوله والحكم الخ) من ثمة التعليل بل هو روحه وقوله لا يجب الخ أشار بذلك التعبير
 أنه قد يكون الحكم على مجموع أفراد الأعم كالحكم على مجموع أفراد الأخص كافي قولنا مجموع الإنسان
 حيوان ومجموع الحيوان جسم (قوله فأننا إذا قلنا الخ) لتبطل لقوله فليجوز أن يكون الخ وقوله
 مجموع الإنسان حيوان ومجموع الحيوان فرس وجار وغيرهما بهذا بيان المراد من نظم القياس لأنه
 بعينه إذا حصل القياس الإنسان حيوان والحيوان فرس وجار وغيرهما في ذلك المانع آخر وهو عدم
 صدق الأصغر إذا لمجموع ليس الحيوان وإنما الحيوان على فردنا مل (قوله كذلك) أى فرس وجار
 وغيرهما (قوله وأما لو اعتبرنا الخ) قال بعضهم لوقال قسما باعتبار المعنى الثالث في مدلول كل لكان
 انظر وهو كذلك لكن في منبه حسن وله وجه أيضا كالأجنى (قوله لكون الأصغر الخ) قال
 بعضهم لوقال لكون الحكم على جميع أفراد الأوسط من جملة أفراد الأصغر لكان على ما يتبين وهو
 معنى ما ذكره كالأجنى أيضا وقوله سببنا أى حين إذا كان المعنى المعنى الثالث (قوله على بعض الخ)
 أى على ما يتعلق ببعض الخ (قوله لكنه مما يجب الخ) استدلال على قوله بما هو أجنى الخ الموهوم
 أن التعليل لا يرغب فيه وفي بعض النسخ كونه مما يجب الخ وعليه فهو تعليل للنتيجة على ذلك (قوله
 فقولنا في مثال الخ) أى إذا أردت ذلك فقولنا الخ فالأخص فصحة (قوله أى لكه الخ) هذا التفسير
 لكل من يرى القضية وقوله فرافة سميت بذلك لأنها باعتبار وهم التنصص والافهم على ما هو في
 نفس الأمر لكن لطافة استزائه نضر بعضها إلى بعض إذا زاحها فيه ثم آخر هذا مذهب أهل السنة
 وذعب الحكماء أنه لا فراغ يحقق (قوله أما بالحصول) أى الثبوت والحق وقوله والمشاهدة المراد
 بما يشتمل المشاهدة بالحواس الظاهرة والمشاهدة بالحواس الباطنة أخذ من قوله كتغير بعض

الاجرام الخ) فان بعض ذلك مشاهد بالحواس الظاهرة وبعضه مشاهد بالحواس الباطنة فتأمل (قوله ثم كذلك) أي ثم من مضغة الى صورة مختلفة (قوله وتغيرها) معطوف على معقول الكاف في قوله كتغير بعض الاجرام والضمير اما قد دلل الاجرام عليه فتأمله ناهرا وما لبعض الاجرام وعليه فتأمله لاكتساب المضاف للتأني من المضاف اليه (قوله الى غير ذلك) أي واثمة الى غير ذلك (قوله واما بالحصول من غير مشاهدة) معطوف على قوله واما بالحصول والمشاهدة (قوله بعض الجبال) كان الاولى والانسب بسابقه أن يقول كتغير بعض الجبال وقوله فان التغير الخ لتعديل القبول (قوله على القطع) أي التل قطع فعل يعنى البناء فبما يظهر (قوله لا نعدم الخ) علة لقوله فان التغير الخ وقوله من اعراض الاجتماع الخ بيان لما لا الاضافة لليمان أي من اعراض هي الاجتماع أي اجتماع بعض اجزائها البعض والالوان وغيرهما وجعله الاجتماع من الاعراض انما ينشئ على مذهب الحكماء الفالسين بعدم اشتراط كون العرض أمر او وجودا دون مذهب أهل السنة القائلين باشتراط ذلك وعليه فالاجتماع أمر اعتباري لا عرض وقوله في كل لحظة متعلق بقوله لا نعدم الخ وقوله لما قام عليه الخ لتعديل لقوله لا نعدم الخ وتفسيرى المؤلف في ذلك على قول الاشعرى وهو أحد قولين في المسألة الثانية عاروه التصديق انما تبقى زمانين فاكثر الاول خلاف التصديق بل قال بعضهم انه تزعم من زفات الفلاسفة وعليه فالصحيح أن الله تعالى يخلق عند انقضاءها أمثلا لها خلافاً لما قال يجددها باصباحها (قوله الا انا لا نأشاهد الخ) استند الى قوله فان التغير الخ وقوله ذلك أي التغير وقوله باصباح أي ولا يبرهان من الحواس الباطنة والظاهرة وانما أثبتناه لقيام البرهان عليه (قوله وايضا فهي الخ) كان الاولى أن يقول عطف على ما تقدم واما بالقبول كبعض الجبال والارضين قاله قبل المشرهد في غيره من التغيرات الحسية (قوله فكل جرم الخ) قال بعضهم هذا التفرع عن ما قبله فلو أسقطه لكان أولى لانه يلزم على ذكره تفرع الشيء على نفسه اهـ وقد يقال يكفي الاختلاف بين التفرع والمفرع عليه بالاجمال والتفصيل وقوله اذا أي ذعننا لما ذكره فقولهم فهو متغير بالحصول أي مع المشاهدة أومع غير مشاهدة كما علم (قوله انتظم منهما) أي تركيب من المائتين المذكورين وقوله من الضرب الاول الخ أي الذي هو ان يكون على من الصغرى والكبرى كلياً (قوله فيضيان) أي المائلان ولو قال فيضج لكان أولى وعليه فالصغير راجع لقياس المنتظم منهما (قوله ودليل الكبرى الخ) هذا الدليل يضمن قياسين أحدهما يتحقق حدوث الاجرام وثانيهما ينتج حدوث صفاتها ونظم الثاني هكذا الصفات القائمة بالاجرام تقبل الوجود والعدم وكلما كان كذلك فهو حادث ينتج أن هذه الصفات حادثه فاشارة الى الصغرى بقوله التي تقبل الوجود والعدم والى الكبرى بقوله وكلما يقبل الخ على ما يأتي والى النتيجة بقوله فذلك الصفات الخ ونظم الاول هكذا الاجرام ملازمة للصفات الحادثة وكلما كان كذلك فهو حادث ينتج أن الاجرام حادثه فاشارة الى الكبرى بقوله والاجرام الخ وحذف الكبرى واثار الى النتيجة بقوله فتعني الخ على ما يأتي ولما كان القياس الاول متوقفاً على القياس الثاني أخرجه عنه فتأمل (قوله مشاهدة ذلك) أي الوجود والعدم وقوله أن الوجود والعدم لا يشاهد على منهما وقد يجب بان المراد بالمشاهدة بالمشاهدة بالحواس الباطنية (قوله فهو جائز الخ) كان الاولى أن يقول فهو حادث كما هو عندنا بتقديمه وذلك قال بعضهم ان قوله فهو جائز الخ في قوة التعليل الكبرى أي ويجوز لها قوله فلا يكون الا حادثا ولا يفتن ما فيه من الجسد والتكليف (قوله برجه) أي الوجود وقوله على ما يساويه الخ جرى في ذلك على القول بان المعدوم الممكن يستوي نسبتا للوجود والعدم اليه وهو المشهور وويل نسبة لعدم أريج لاسبقته فلا يصلح بقاؤه (قوله فلا يكون الخ) مفرع على قوله فهو جائز الخ ان جعل ذلك هو محمول الكبرى وهو الذي يظهر وما كان جعل تعليلها مقدما كما قاله بعضهم على ما فيه فيكون قوله فلا يكون الخ هو محمول الكبرى (قوله لا يمكن اذا) أي اذا كانت تقبل الوجود والعدم (قوله والاجرام الخ) قد عرفت انها اشارة للصغرى لقياس الاول الممكن قد يقال لا حاجة لهذا بعد قوله ان كل جرم لما كان ملازما الخ

لاجرام من نقطة الى حلقه ومن نقطة الى مضغة ثم كذلك وتغيرها من حركة الى سكن وعكسه ومن علم الى جهل وعكسه الى غير ذلك من التغيرات التي لا تقتصر واما الحصول من غير مشاهدة لبعض الجبال والارضين فلا فلا فان التغير حاصل فيها على القطع لا نعدم ما قام به من اعراض الاجتماع والالوان وغيره مما في كل لحظة لما قام عليه فالمرهان من عدم بقاء الاعراض فالأنا لا نأشاهد ذلك باصباحنا أو ايضا فهي تقبل من التغيرات الحسية ما شوهد في أمثاله فكل جرم اذا فهو متغير بالحصول بل بالقبول وقولنا جميع المتغير حادث هذا الثالث مع ما قبله انتظم منهما قياس من الضرب الاول من الشكل الاول فينتج ان كل جرم فهو حادث ودليل الكبرى أن كل جرم لما كان ملازما للصفات التي تقبل الوجود والعدم بدليل مشاهدة ذلك فيها لو لم ياتقبل الوجود والعدم فهو جائز متصرف في وجوده الى مرجع برجه على ما يساويه في القبول فلا يكون الا حادثا فذلك الصفات التي لازمت الاجرام لا يمكن اذا أن تكون دعة فتعني اذا أن تكون حادثه والاجرام ملازمة لها لا تفارقها تعني أن تكون حادثه مثلها واذا علم الحادث

جبهتها وجب افتقارها الى الحق

بجدها ويرجع ما شاء فيها من
الجائزات على ما يقابلها ويجب أن
يكون تعالى واجب الوجود
مخالفا لجميع الحوادث عام
القدرة والارادة والعلم واحدا
غنيا متزها عن جميع النقص
واللزوم عجزه وعدم صلاحيته
للذوئية وقولنا في مثال السالبة
الكلية لا شيء من الجرم يقدم
يعني لو كان قدعا للكان مجردا
عن كل ما يقتضي الفاعل وهو
المقدار المخصوص والحيز
المخصوص والصفة المخصوصة
من حركة وسكون وغيرها وذلك
لا يعقل وقولنا ولا واحدا من
الجائز يقتضي عن الفاصل لانه
لو استغنى جائز من الجائزات عن
الفاصل لزم ترجيح أحد
الجائزين الذين يقابلها من غير
تفاوت على مساوئه بل اخرج
وذلك لا يعقل وقولنا ونحوه على
الحديث لا ينص أغبر من الله
لاشأن هذه سالبية كلية والمراد
بالقوة التي انتضت هذه السالبة
ثبوت المولى تبارك وتعالى لازمه
من تحريم التسود على المحلوم
وبغرض من المولى تبارك وتعالى
شدته العقوبة ذنبا وأخرى لمن
اتهمكها بمعاذن وأما العسرة
بمعنى الانتفاة والافتراء والتغير
في الذات بسبب انتهالك أمر يعز
اتهامك على الفاعل فخصلة على
المولى تبارك وتعالى ولا يؤخذ
من هذا الحديث إطلاق التخصيص
على الله تعالى كأخذ الزركشي
رحمة الله وهي غفلة منهم بالاعتزام
بقول الصوريين أن الموصوف
بافعل التفضيل لا بد وأن يكون
بعض ما يضاف اليه وذلك

وقوله تعين الخ جبهه بعضهم جواب لما دللنا عليه من حيث دللنا أن لا يقترب بقاء فعله أشار للنتيجة وركون
المصنف قد حذف الجواب العلم به من ذلك بالجمله لا يفتي في ماني هذه العبارة من الزكاة (قوله جميعها)
أي جميع الاجرام ورجع بعضهم الضمير للاجرام والصفات والاول أظهر لئلا ينسب ما بعده (قوله
ما شاء فيها من الجائزات الخ) وعلته هي الممكنات المتقابلات المنطوقة في قوله بعضهم

الممكنات المتقابلات • وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات • كذا المقدور وروى النفاث

(قوله ويجب الخ) معطوف على قوله وجب افتقارها الخ وقوله واجب الوجود أي وجودا ذاتيا مطلقا
فليس وجوب وجوده تعالى بغيره ولا لقائه مقبدا والحاصل أن واجب الوجود له ثلاثة أقسام واجب
الوجود وجوبا ذاتيا مطلقا وذلك كولا تبارك وتعالى واجب الوجود وجوبا ماعرضا وذلك كمن
تعلق علمه تعالى بوجوده من الممكنات واجب الوجود وجوبا ذاتيا مقبدا كالتصور للعلم فاعلم واجب
العلم لجميع الامور ممكناتها وغيره وموجودها وغيره وكلها واجب وغيره وقوله واحدا أي ذاتا صفة وقوله والعلم أي عام
موضع في محله وقوله غنيا أي غنى مطلقا وهو انتفاء الحمايات كلها بخلاف غيره تعالى فاقه في غنى مقبدا
وهو انتفاء بعض المراتب فخصص ذلك أن الغنى شمان مطلق ولا يكون الا بغير مقيد وهو الثابت لغيره
تعالى كما صرح به شارح القاموس (قوله والازم الخ) أي لا يمكن تعالى واجب الوجود الخ لزم الخ
(قوله بعضي لو كان الخ) لو قال بعضي لا نه لو كان للكان أولى وأشار بذلك الى قياس مركب من شرطية
وجلية نظمه هكذا لو كان قدعا للكان مجردا عن كل ما يقتضي الفاعل وكونه مقبدا عن ذلك لا يعقل
بنتج أن كونه قدعا لا يعقل تعين حيث دللنا أن يكون مادنا فاشارة الى الشرطية ببقوله لو كان الخ والى
الجلية ببقوله وذلك لا يعقل وحذف النتيجة في محتمل أنه مركب من شرطية راسخائية نظمه هكذا
لو كان قدعا للكان مجردا عن ذلك لكن كونه مجردا عن ذلك باطل فيكون ما أدى اليه وهو كونه قدعا
باطلا واذا بطل ذلك ثبت كونه مادنا وهو المطلوب فتأمل (قوله وهو) أي ما يقتضي الفاعل وقوله
المقدار المخصوص أي كالطول أو القصر وقوله الحيز المخصوص أي مكان الغرض المخصوص وهو أحد
الجرم قدران الفراغ وقوله وغيرهما أي كالبياض والسواد وقوله وذلك أي تجرده عن كل ما يقتضي
الفاعل (قوله لانه لو استغنى الخ) ما تقدم في قوله لو كان قدعا الخ من الاحتمال المذكور ين باتي
هنا فنظمه على الاول لو استغنى جائز من الفاصل لزم ترجيح أحد الامر بين الجائزين المتساويين على
مساوئهم غير محرم ورجحهم من غير محرم لا يعقل ونظمه على الثاني هكذا لو استغنى جائز من
الفاعل لزم ترجيح أحد المساوئ بين من غير محرم لكن ترجيح ذلك باطل واذا بطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو
استغناؤه عن الفاعل واذا بطل ذلك ثبت نقصه وهو المطلوب (قوله لزم ترجيح) هكذا بصيغة التفضيل
لا بصيغة التفعيل وقوله وذلك أي ترجيح أحد الجائزين الخ (قوله وقولنا ونحوه ما في الحديث الخ) لو
قال وقوله في الحديث لا تخصص الخ فكان أنسب بقوله لاشأن هذه السالبة الخ فتأمل (قوله من تحريم
الخ) بيان اللازم وقوله التسود أي الاقصاء والارتكاب وقوله على المحارم أي المحرمات وقوله بغیراذا
هو بيان الواقع كذا في بعده (قوله وشدة العقوبة) معطوف على قوله تحريم التسود الخ وقوله لمن
اتهمكها أي ارتكبها (قوله بمعنى الانتفاة الخ) الاضافة للبيان والانتفاة معناها الاستنكاف والاستغنام
وقوله والتغير عطف تفسير وقوله في الذات أي لما هو وقوله بعض أي بشئ (قوله وهي) أي أخذ ذلك وأنت
الضمير امرأه للشر (قوله سبها بالاعتزام الخ) كيف بنات ذلك مع قولهم بعض ما يضاف اليه الاله لا
أن يكون الزركشي حمل الاضافة على المعنى الغرضي وهو مطلق النسبة واليه يشير قول المؤلف وذلك
خاص الخ (قوله وذلك) أي كونه لا بد أن يكون الموصوف بافعال التفضيل بعض ما يضاف اليه

خاص بالفضل التفضيل حيث يكون مضافا أما إذا لم يكن مضافا ذكر بعده المفضل عليه مجردا ومن لم يلزم تبليغا أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه ولهذا تقول زيد أجري من الخيل ولا يجوز أن تقول زيد أجري الخيل وتقول يوسف أحسن من أخوته ولا يجوز أن تقول يوسف أحسن أخوته لأن إضافة أخوته إليه تستلزم نروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت يوسف أحسن

(١٢٠)

والأخوة من غير إضافة لأخوة إليه لجاز لأنه بعض الأخوة والمحدث وقع فيه أفضل التفضيل غير مضاف فلا يقتضي المجانسة بين موصوفه وبين المبرور ومن قولنا في مثال الموصبة الجزئية بعض الفات يوم يعني أن الفات عند أصل الحق أهم من المبرور لأنها حادثة على الفوات الحادثة وهي الأجرام وعلى الفات العلية القلبية وهي ذات مولانا تبارك وتعالى فلها ذات موصوفة بالسفاهة وليست برأوا والأزمن أن تكون حادثة ولاصة والأزمن أن لا تنصف بصفات المعاني من القدرة والآراء والعلم والحنان والسمع والبصر والكلام لاستحالة قيام الصفة بالصفة وفيه تنبيه على قسامة مذهب المشبهة القائلين بموافقة الذات للجرم فكل ذات عندهم بمرم والعكس فذلك حكوما بالقسم في حق الذات العلية تعالى الله عن قولهم بمرم مذهب الماظمة والنصارى القائلين بمثل قول المشبهة في موافقة الذات للجرم الاتهم ظهورهم حدوث جميع الأجرام فحكموا على الذات العلية بأنها صفة من الصفات تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وقولنا واحد من الصفات عرض يعني أن الصفة صادقة على الصفة القلبية وهي صفات مولانا تبارك وتعالى وعلى الصفة الحادثة التي يستعمل عليها البقاء وهي العرض سميت عرضا لأنه لا يبقا لها فعرض الجرم ثم تقدمت أروجها وتقربت انصرام الدنيا وسرعان وانماها ما لا تابدل وعلا عن إضافة تبارك وتعالى تردون عرض الدنيا والله رب الأترة وبالله تعالى التوفيق (ص) وكل واحد منها الماخضلة أو معدولة بالجمع ستة عشر قضية وسقيقة الفصل أن يكون المحمول هو وبالعدل الباطلة ليس سلبيا والعدل أن يكون سلبيا (ش) يعني أن كل واحد من القضايا الالهائية

وقوله خاص الخ أي كائنته قولهم بعض مضاف إلى (قوله لم يلزم حينئذ) أي حين اذ لم يكن مضافا وذكر بعده الخ (قوله ولهذا) أي لما تشدد من أنه لا بد أن يكون الموصوف بأفضل التفضيل إذا كان مضافا بعض مضاف إليه وأما إذا لم يكن مضافا لم يلزم ذلك تأمل (قوله تستلزم نروجه منهم) أي ضرورة أن المضاف غير المضاف إليه (قوله يعني أن الذات الخ) أي بطريق المفهوم وتقرر فيه بيان مفهوم الإيجاب الجزئي الذي هو السلب الجزئي غير لازم تحققه إذ قد يصدق الجزئي مع صدق الكل كما في قولنا بعض الإنسان حيوان وعلى فرض لزوم تحققه فهو غير معتبر عندهم (قوله عند أهل الحق) أي بخلافه عند غيرهم ممن يأتي (قوله على الذات الحادثة) أي على الفوات الحادثة قال الفلاس المتحقق في الجمع أخذ من قوله وهي الأجرام (قوله فإني ذات الخ) تعليل لقوله وعلى الذات العلية (قوله والأيان) أي أن كانت حروما وقوة ولاصة معطوف على قوله وليست حروما ولا أيان كانت صفة (قوله لاستحالة قيام الصفة بالصفة) المراد لاستحالة قيام الصفة التي هي أحد المعاني أو المعشورة وأما التي هي أحد الصفات النسبة كالوجود والسلبية كالقدم فلا تثلث في صحة قيام ذلك بالاعتراض ووجهها إماضال قيام صفة من صفات المعاني أو المعشورة بالصفة لأنه يلزم عليه قيام المعنى بالمعنى أماني الأولى فواضع وأما الثانية فلا تها ملازمة لصفة المعنى فيلزم من قيامها بغيرها قيام صفة المعنى بها وأيضا يلزم عليه ثبوت الحكم لها بكونها فاعادة أو مألومة أو مستكاملة إلى غير ذلك أماني الثانية فظاهر وأما الأولى فلا تها ملازمة للصفة المعنوية وهذا كله بدعي البطلان (قوله وفيه) أي قولنا بعض الفات بمرم باعتبار مفهومه وقد ثبت عاينه (قوله فكل ذات الخ) مفرع على قول القائلين بموافقة الخ (قوله فذلك) أي لتوهم بموافقة الذات للجرم (قوله وفساد مذهب الخ) معطوف على مدخول على في قوله على فساد مذهب المشبهة (قوله في موافقة الخ) لعل الأولى أي موافقة الخ وقوله الاتهم ظهورهم الخ استندوا على قول القائلين بمثل الخ (قوله بأنها صفة) ومع ذلك صرحوا بأن معبودهم جوهر فقبل لهم كيف وأنت تقولون بأنه صفة فقالوا مرادنا بالجوهر الشيء النقيض (قوله يعني أن الصفة الخ) فيه ما تقدم من النظر السابق عند قوله يعني أن الذات الخ (قوله لأنه لا يبقا لها الخ) المحفوظ في التعليل والمعلول عليه انما هو قوله فعرض للجرم وعلى هذا يشكل قوله وتقرت انصرام الدنيا الخ لكن الشارح لاحظ أن الدنيا أضيفت للعرض في عدم البقاء وسرعة الزوال (قوله اثر) أي عقب فهو بكسر الميم وتسكون المثناة (قوله وسرعة زوالها) عطف بنفسه (قوله فقال الخ) معطوف على قوله ساء الخ وقوله والله يريد الأترة أي ذلك التهم الالهية فقط كالأخفى (قوله وعلى واحدة منها) أي من القضايا الالهائية كما أشار به في الشرح وقوله الماخضلة أو معدولة فتقدم أن كلا من الماخضلة والمعدولة ثلاثة أقسام الماخضلة بعين ذلك وانما اعتبر محصلة المحمول ومعدولته وانما انصهر عليهما لانها الاعتبار عندهم حتى اتفق أطلق لفظ المحصلة والمعدولة انصرف لهما (قوله بالجمع الخ) مفرع على قوله وكل واحدة الخ وقوله ستة عشر قضية وهي قائمة من ضرب ثمانية في اثنين كما ذكر في الشرح (قوله وسقيقة الفصل) أي لعمول كالمثل وكذلك قوله والعدل وقوله بعدل الرابطة أي المفروطة والمقدرة وقوله ليس سلبيا أي ليس عدميا بل ثبوتيا سواء كان هناك سابقا قبل الرابطة أولا أنذامن تعدد المثالي في الشرح (قوله والعدل) أي وسقيقة العدل وقوله أن يكون سلبيا أي أن

وعز تبارك وتعالى وعلى الصفة الحادثة التي يستعمل عليها البقاء وهي العرض سميت عرضا لأنه لا يبقا لها فعرض الجرم ثم تقدمت أروجها وتقربت انصرام الدنيا وسرعان وانماها ما لا تابدل وعلا عن إضافة تبارك وتعالى تردون عرض الدنيا والله رب الأترة وبالله تعالى التوفيق (ص) وكل واحد منها الماخضلة أو معدولة بالجمع ستة عشر قضية وسقيقة الفصل أن يكون المحمول هو وبالعدل الباطلة ليس سلبيا والعدل أن يكون سلبيا (ش) يعني أن كل واحد من القضايا الالهائية

يكون المحمول وهو ما بعد الرابطة عدم ما هو. كان هنالك سلب قبل الرابطة أولاً لأخذاً من تعداد المثل
 أيضاً فاشتمل (قوله أمان أن يكون فيها) أي في كل واحد من أماناً أنت الضمير مرعاة للعتق وقوله مع
 ما ضيف إليه أي حال كونه مع ما. باب إليه فهو حال من الضمير في قوله يندبته والمراد بالإضافة القوية
 وهي مطلق الندة بقوله إيجاباً وأولاً أي سوا. كانت القسبة على سبيل الإيجاب أو على سبيل السلب
 وقوله إلى الموضوع منتهى بقوله نيسبته (قوله كقولك زيد هو الخ) فيه مع ما قبله فاقترن مترتب
 فتنبيه (قوله وتسمى هذا الخ) انما سميت بذلك لتعديله فيها بأداة السلب عن أصل وضعه أو هو وقع
 النسبة فهو من باب الحذف والإصالة والأصل معدول فيها (قوله وأمان أن لا يكون الخ) معدول على
 قوله أمان أن يكون الخ وقوله فيها أي في كل واحد من أنت الضمير مرعاة وقوله ذلك أي السلب الذي حكم
 بنسبته مع ما ضيف إليه الخ وحينئذ فيصدق الثاني بأن لا يكون فيها سلب أصلاً أو فيها سلب يحكم
 بنسبته مع ما ضيف إليه إلى الموضوع وقوله سلب لكل من ذلك (قوله وتسمى هذا الخ) انما سميت
 بذلك لأنه بل المحمول فيها محصلاً أي ليس سلباً بل ثبوتاً فهو من باب الحذف والإصالة والأصل
 محصل فيها كما ظهر (قوله والجوهر وان كل قضية الخ) أي على أن كل قضية الخ وهذا شرع في
 الخلاف في العدول وهو على أقوال ستة كما بعلم من استقصاء كلامه وقوله سوا. كان الخ أي سوا. كانا
 مشتركين في النوع السافل وأولاً سوا. انصاف الموضوع بالمحمول هو ما ولا سوا. كان الموضوع قابلاً
 للاتصاف بالمحمول أولاً أخذاً من باقي كلامه (قوله فعلى هذا) أي على هذا القول وهو ان كل قضية
 كان السلب الخ وقوله فتكون أي قوله الجوهر الخ وأنت الضمير مرعاة للآخر (قوله وان لم يشترك الخ)
 أي والحال انه لم يشترك الخ قالوا والحال كما هو ظاهر (قوله ان يكون الموضوع والمحمول داخلين تحت
 جنس الخ) خرج ذلك نحو ان يقال الجوهر هو ليس بعرض فلا عدول فيه على هذا وقوله ولو كان أعلى
 الأجناس أي كافي قولنا المركب هو لا جوهر فرد (قوله فيه) أي العدول وكذا ما بعد وقوله ودخلها
 تحت الجنس السافل أي نحو قولنا الإنسان هو لا فرس فان الموضوع والمحمول في هذا المثال قد دخلا
 تحت الجنس السافل القريب وهو الحيوان وخرج بذلك ما يدخل تحت الجنس السافل ولو دخل تحت
 ما فوقه نحو ان يقال الإنسان هو لا جوار تأمل (قوله ودخلها تحت النوع السافل) أي نحو ان يقال
 الرجل هو لا امرأتان الموضوع والمحمول في هذا المثال قد دخلا تحت النوع السافل وهو الإنسان
 وخرج بذلك ما يدخل تحت ما ذكره ولو دخلا تحت الجنس السافل نحو قولنا الإنسان هو لا فرس (قوله
 انصاف الموضوع الخ) أي ما فعلت تلوه ما بعده وقوله وما ما أي أي يوم كان ولو غير من الجمل وذلك نحو
 ان يقال زيد هو لا ميت وزيد هو لا قائم إلى غير ذلك وخرج عما ذكرنا إذا لم ينصف الموضوع بالمحمول وما ما
 كافي قولنا زيد هو لا أمي إذا لم ينصف بالعمى أبداً (قوله لا يجب أن يكون الخ) أي نحو قولك زيد هو
 لا أمي وخرج بذلك ما لا يمكن الموضوع قابلاً للاتصاف بالمحمول كافي قولك زيد هو لا حائض وقوله
 قابلاً للاتصاف الخ أي وان لم ينصف بالفعل وقد علمت مثاله والمراد قابلاً لاجمال نخرج ما لم يكن
 كذلك في هذه الحالة وان كان بصرفه قابلاً لذلك بعد هذا ذلك كافي قولك هندي لا حائض في حالة كونها بنت
 ستين مثلاً (قوله وهذا الخلاف) أي المذكور في قوله والجوهر الخ وقوله في هذه الأقوال فيه نظرية
 الشئ في نفسه الآن يقال بتعار المظروف والظرف بالأجل في الأول والتفصيل في الثاني وبالجملة
 لو لم يضره وقوله خلاف في الاصطلاح فقول الجوهر واسطلاح لهم وهكذا (قوله ولما ضابط مع كل
 الخ) أي فلا ضربت على كلام الجوهر في كلاماً فأت فيه معدولة على كلامهم وأذا ضربت على كلام
 من بعدهم فيه فأت فيه بالمعدولة على كلامه وهكذا (قوله والموجبة سوا كانت الخ) ان قلت كان
 المناسب أن يذكر في المتن ما هو الحق عند قولك ما قاله فيه قلت لما كان ذلك انما هو أمر نظري ولم يأخذ
 من القواعد المقررة عند هذه كرماء كروم اعترضه بما ظهره وقوله سبه إلى هذا الاعتراض العلامة
 العقباني في شرح الجمل والحق سعد الدين التفتازاني لا يقال كان الأولى به حينئذ أن ينسبها لانا

اما أن يكون فيها سلب حكم
 بنسبته مع ما ضيف إليه إيجاباً
 أو سلباً إلى الموضوع كقولك
 زيد هو لا قائم وزيد هو لا حائض
 وتسمى هذه في الاصطلاح
 معدولة وأمان أن لا يكون فيها
 ذلك كقولك زيد هو ما لا يزيد
 ليس هو بالمراد تسمى معدولة
 الاصطلاح محصلة فترجع
 القضايا الثابتة باعتبار العدول
 والتفصيل في مجملها إلى الستة
 عشر من ضرب ثمانية في اثنين
 والجوهر وان كل قضية كان
 السلب سوا. كان موضوعها
 معدولة سوا. كان موضوعها
 ومجملها مشتركين في جنس أم
 لا على هذا يصح قولك الجوهر
 هو ليس بعرض فتكون معدولة
 وان لم يشترك الجوهر والعرض
 في جنس قريب ولا بعيد ومنهم
 من شرط في المعدول أن يكون
 الموضوع والمحمول داخلين تحت
 جنس ولو كان أعلى الأجناس
 ومنهم من شرط فيه دخولها
 تحت الجنس السافل القريب
 ومنهم من شرط فيه دخولها
 تحت النوع السافل ومنهم من
 شرط فيه اتصاف الموضوع
 بالمحمول المعدول وما ما ومنهم
 من قال لا يصح العدول لا يجب
 أن يكون الموضوع قابلاً للاتصاف
 بالمحمول المتن وهذا الخلاف في
 هذه الأقوال خلاف في الاصطلاح
 ولما ضابط مع كل باسطلاحهم
 وبالله تعالى التوفيق (ص)

والموجبة سوا. كانت محصلة أو
 معدولة

في الكسوف وتوافقا في التصديق
أو العدول تناقضتا وبالعكس
تصادفان الصدق موجبتين وفي
الكذب سالبتين وإن اختلفتا
فيهما كانت الموجبة أخص من
السالبة (ش)

لاشك أن الذي اشتهر بين المتأخرين
على سبيل الإطلاق من غير
تقييد أن الموجبة محصورة
كانت أو معدولة تقتضي وجود
الموضوع وإذا أرادوا في مجالس
الآقراء أن يفروا بين الموجبة
المعدولة والسالبة المحصورة في
قولنا لا زيد هو لا عالم وقولنا
زيد ليس هو بعالم يقولون معنى
الأولى التي هي موجبة معدولة
زيد وجديصة غير العلم ومعنى
الثانية التي هي سالبة محصورة
زيد هو جديصة العلم ولا شك
أن هذا التفسير يقتضي وجود
الموضوع في الموجبة المعدولة
وهو مع وجوده والمعدول في
السالبة المحصورة وهذا التفسير
أن فهموه من الأقدمين وحصل
باجتماع السمع والطاعة والافتقار
تبادر إلى الذهن أن معنى العدول
في قولنا زيد هو لا عالم مثلان
زيد لا يصح بكونه لا عالم ومعنى
السلب في قولنا زيد ليس هو بعالم
أن زيدا لا ينصف بكونه عالما
فإذا كان هذا معنى المعدولة
والسالبة فليس في قولنا في
المعدولة أن زيدا منتصف
بكونه لا عالما يقتضي أن زيدا
لا بد أن يكون موجودا فإن
المحمول إذا كان عديميا أو مشترك
بين الموجود والمعدوم مع أن

نقول لهم بطلع على قولهما وانما وافق كلامهما (قوله تقتضي وجود الموضوع) أي خارجا
في أحد الأزمنة الثلاثة وانما قيد بذلك لأن وجود الخارجي هو الذي اختلفت الموجبة باقتضائه
وأما الوجود الذاتي فلا يختص باقتضائه بل على قضية تقتضيه ضرورة أنه لا يصح الحكم على الشيء
إلا بعد احتضاره وهذا ذلك يقولون الحكم على الشيء فرع عن تصوره كالتقدم (قوله والسالبة فيهما)
أي في المحصورة والمعدولة وقوله لا تقتضيه أي لا تقتضي وجود الموضوع (قوله ومن ثم كانت الخ) أي
من أجل أن الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه كانت التخصيصتان الخ وهذا
التعليل لا يظهر بالفسلفة بل من مبادئ كره فتأمل ومحصلة أن في هذا المقام ستة آثار وهي التي وضعوا
لها ألواح الآتي النظر الأول بين المختلفتين في الكسب أن كانت أحدهما موجبة والأخرى سالبة
المتفقتين في التصديق وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو النظر الأول من ألواح
النظر الثاني بين المختلفتين في الكسب أيضا المتفقتين في العدول وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد
ليس هو لا عالم وهذا هو النظر الثالث من ألواح وقد أشار إلى هذين النظرين هنا بقوله إذا اختلفتا في
الكسوف وتوافقا في العدول أو العدول تناقضتا في النظر الثالث بين المتفقتين في الكسب أن كانتا
موجبتين المختلفتين في العدول والتصديق وذلك نحو أن يقال زيد هو عالم زيد هو لا عالم وهذا هو النظر
الثالث من ألواح النظر الرابع بين المتفقتين في الكسب أن كانتا سالبتين المختلفتين في العدول
والتصديق أيضا وذلك نحو أن يقال زيد ليس هو بعالم زيد ليس هو لا عالم وهذا هو النظر الرابع من
ألواح وقد أشار هذين النظرين هنا بقوله وبالعكس تصادفان الصدق موجبتين وفي الكذب سالبتين
النظر الخامس بين المختلفتين فيهما ما كان أحدهما موجبة محصورة والأخرى سالبة معدولة وذلك
نحو أن يقال زيد هو عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو النظر الخامس من ألواح النظر السادس بين
المتفقتين فيهما ما كان أحدهما موجبة معدولة والأخرى سالبة محصورة وذلك نحو أن يقال زيد هو
لا عالم زيد ليس هو بعالم وهذا هو النظر السادس من ألواح وقد أشار هذين النظرين هنا بقوله وان
اختلفتا فيهما ما كانت الموجبة أخص من السالبة فتأمل (قوله تناقضتا) أي لم يجتمعا على صدق
ولا كذب كما سبذ كره في الشرح (قوله في الصدق) أي دون الكذب وقوله وفي الكذب أي دون
الصدق (قوله فيهما) أي في الكسوف والعدول أو التصديق وقوله كانت الموجبة أي سواء كانت محصورة
أو معدولة وقوله أخص من السالبة أي سواء كانت معدولة أو محصورة (قوله من غير تقييد) تقييدنا
فيه والمراد من غير تقييد يكون القضية تقتضي قيام صفة وجودية بالموضوع كشذا بما يأتي وفي
بذلك الإشارة إلى الاعتراض ويصرح به فيما بعد (قوله وإذا أرادوا في مجالس الآقراء) أي في مجالس
التدريس للطلبة (قوله أن يفروا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصورة الخ) وانما أصبح للفرق
بينهما من الأشياء ظاهر المسببهما فإنه قد نبههم اتحادهما في المعنى كما لا يخفى (قوله أن هذا التفسير)
أي الذي كرهه إذا أرادوا في مجالس الآقراء أن يفروا بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصورة (قوله)
وحصل به) أي عليه وقوله فالسمع والطاعة أي لزمان في مثاله ما مبتدأ وبالجملة حذف وقوله والا
فأني تبادر الخ أي لا يكونوا فهموه من الأقدمين وحصل به الإجماع فلا تسلم وذلك لأن الذي تبادر
الخ (قوله أن معنى المعدول الخ) هذا هو محل المخالفة لتفسيرهم وأما قوله ومعنى السلب الخ فلا
مخالفة فيه ذلك فليتأمل (قوله فإن المحمول الخ) تعليل لقوله فليس في قولنا الخ وقوله إذا كان
عديميا أي كاهنا وقوله أو مشترك الخ أي كان يكون من مادة الامكان كما يؤخذ مما بعد (قوله ولهذا)
أي لهذا التعليل وقوله من الصفات العدمية أي كعدم وجود غيره من صفته وقوله والمنفعة
هكذا بتقديم القافي على اللام وما في بعض النسخ من تقديم اللام على القافي بخلاف المتبادر وتلك

بل قد يكون المحمول في بعض القضايا الموجبة لا ينصت به إلا المعلوم نحو قولنا المستقبل مقدم وغير موجود وقولنا بحر من زئبق
 عن كعدمه وهذا كله مما يهل على خلاف ما ذكره وأن الموجبة لا تقتضي وجودا لموضوع كالسابقة والمحمول في التفصيل في القضايا بان يقال
 كل قضية انتزعت قيام صفة وجودية بالموضوع وجب أن يكون موضوعها موجودا لاستقام قيام الصفة الوجودية بالمعلوم كقولنا
 زيد قائم أو جالس أو طائر أو أبيض أو أسود أو مغمر أو ساكن وكل قضية لا تقتضي ذلك يجب لموضوعها أن يكون موجودا كقولنا زيد مغمر
 أو معلوم أو مذكور أو زيد غير واجب الوجود أو غير مستقبل ونحو هذا مما هو كثير (١٢٣) فنقولنا ومن ثم أي من أجل انقضاء الموجبة
 مطلقا وجود الموضوع والسالب

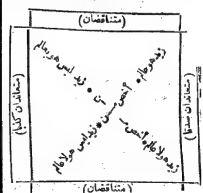
لأن قضيته كانت الشك في
 القضيةان اللتان موضوعهما
 جزئي إذا اختلفتا في الكيف أي
 في الإيجاب والسلب أو افتتقي
 التفصيل أي في كون موضوعهما
 ليس سلبيا أو العدول أي في
 كون موضوعهما سلبيا فانقضت أي
 لا يجتمعان على صدق ولا كذب
 مثال المتفقتين في التفصيل
 المختلفتين في الكيف قولنا زيد
 هو عالم أو ليس هو عالم ومثال
 المتفقتين في العدول المختلفتين في
 الكيف قولنا زيد هو عالم زيد
 ليس هو عالم ولا يجتمعان على
 التناقض في هذين المثالين هو
 ما ذكره من انقضاء الموجبة
 وجودا لموضوع وعدم انقضاء
 السالبة لوجوده وقولنا بالعكس
 وهو أن تتفق الشك في
 الكيف وتختلف في التفصيل
 والعدول وقولنا فتعاند في
 الصدق موجبتين متاهما
 الشك في السابقين وهما زيد
 عالم زيد هو عالم أو لا تعاند في
 الصدق لأنه أن زيد هو عالم
 لا يجتمعان في الصدق وإن كان
 معدوما فكذلك بل هما جيتن

الصفات نحو المعلوم والمذكور (قوله بل قد يكون الخ) هذا الضراب انتقالي عن قوله فإن المحمول
 إذا كان علميا بالخ وهذا كله أي قولنا فإن المحمول الخ وقوله وأن الموجبة الخ عطف فسر على قوله
 خلاف ما ذكره (قوله بأن يقال الخ) تصور للتفصيل (قوله فنقولنا الخ) الغالبه فصاح
 لا تفر بع وهذا رجوع لشرح كلام المذنب الذي سري فيه على ما قاله (قوله مطلقا) أي سواء كانت
 محصلة أو معدولة (قوله والسالبة لا تقتضي) أي من أجل كون السالبة لا تقتضي لكن في هذا
 العطف سمع لا يجتمع (قوله أي لا يجتمعان الخ) أي بل متى صدقت أحدهما كذبت الأخرى ومتى
 كذبت أحدهما صدقت الأخرى وبين ذلك أنه من وجد صدق بمتصف بالعلم صدق قولنا زيد هو عالم
 وكذب قولنا زيد ليس هو عالم وإن وجد متصف بغير العلم أولو وجد أصلا بالعكس وهذا بالنظر لثالث
 الأول وأما بالنظر لثالث الثاني فإن وجد متصف بغير العلم صدق قولنا زيد هو عالم وكذب قولنا زيد ليس
 هو عالم وإن وجد متصف بالعلم أولو وجد أصلا بالعكس بناء على ما ذكره ومن أن الموجبة مطلقا
 تقتضي وجود موضوعها وأما لو يتناول ما اختاره المؤلف فيجتمعا على الصدق فبما إذا كان زيد
 معدوما فتأمل (قوله أن مع ما ذكره الخ) هذا التقييد غير ظاهر في المثال الأول لأن بين القضييتين
 فيه التناقض افتتاقا حتى على ما اختاره المؤلف وأما في المثال الثاني فظاهر كما تقدمت الإشارة إليه
 فليتأمل (قوله في التفصيل والعدول) أو يعني الواو إذا لم يكن اختلافهما في أحد الشكيتين دون
 الآخر (قوله الأوليان من المثالين الخ) فالأوليان المثال الأول قولنا زيد هو عالم والأول من المثال
 الثاني قولنا زيد هو عالم كما يعلم من قوله وهما الخ (قوله لا تعاند الخ) ويجعل ذلك أنه وجد
 بصفة العلم صدق قولنا زيد هو عالم دون قولنا زيد هو عالم وإن وجد بصفة العلم بالعكس وقوله وإن
 كان معدوما وجهه أن كلام من معنى قولنا زيد هو عالم وهو أنه وجد متصف بالعلم ومعنى قولنا زيد هو
 لا عالم وهو أنه وجد متصف بغير العلم بناء على ما ذكره بل يتحقق لأن الفرض أنه معدوم فقد صدق
 حينئذ أنه لم يجتمع مع على الصدق بل اجتمع على الكذب وأما لو يتناول ما اختاره المؤلف فلم يجتمعا
 على الكذب أيضا الصدق قولنا على هذا زيد هو عالم وإن كان معدوما فلا تغفل وقوله فكذلك
 أي لا يجتمعان على الصدق وقوله بل هما الخ ضربا انتقالي عن قوله فكذلك وقوله حيث ذ أي حين
 إذا كان معدوما وقوله لا يجتمع الخ فتأمل لذلك الضراب وقوله فهما لا يعدوان الاعتناف أي بناء على
 ما ذكره كما علمت (قوله الأخيرين من المثالين الخ) فالأخير من المثال الأول قولنا زيد ليس هو
 عالم والأخير من المثال الثاني قولنا زيد ليس هو عالم كما وضع ذلك بقوله وهما الخ (قوله لأن زيدان
 كان موجودا الخ) وجه ذلك أنه كان موجودا بصفة غير العلم صدق قولنا زيد ليس هو عالم دون
 قولنا زيد ليس هو عالم وإن كان موجودا بصفة العلم بالعكس فلم يجتمعا على الكذب حيث ذ وقوله
 وإن كان معدوما وجهه أن كلام من معنى قولنا زيد ليس هو عالم وهو أنه لم يتصف بالعلم ومعنى قولنا زيد

كاذبان معالهما كما كانا موجبتين فهما لا يعدوان الاعتناف وجودا لموضوعهما فإذا فرض عدمه كذبتهما وقولنا في الكذب
 سلبين أي وتعاند في الكذب أي لا يجتمعان على الكذب في حال كونهما سالبين ومثالهما الشك في الآخرين من المثالين
 السابقين وهما قولنا زيد ليس هو عالم أو لا تعاند في الكذب لأن زيدا أن كان موجودا فهما لا يجتمعان على
 الكذب بل لا بد من صدق أحدهما وإن كان معدوما فلم يجتمعا أيضا على الكذب بل هما جيتن صدق أحدهما لأن السالبة لما كانت
 لا تقتضي وجودا لموضوع مع صدقها فتعدهم موضوعها وأما صدقها فتعدهم زيد بل لأن معنى السالبة المحصلة أن زيد لا يوجد بصفة

ليس هو لا عالم هو عالم لم يتصف بعدم العلم متحقق حينئذ فصدق أنهم عالم بحقيقة ما يدعى الكذب بل اجتمع على الصدق كأوضحه المؤلفات وقوله أيضاً أى فى كذبهم عليه أن كان موجوداً وقوله بل هما الخ اشراباً انتقالي عن قوله فلم يحتمل الخ وقوله حينئذ أى من إذا كان معدوماً وقوله لأن السالبة الخ تعادل تلك الأشراب (قوله وفى التصديق) أو العدول أو يجمع الوائتظير ما من (قوله الشخصية الأولى مع الشخصية الأخيرة الخ) هذا صادق بالشخصية الأولى من المثال الأول والشخصية الأخيرة من المثال الثانى وبالشخصية الأولى من المثال الثانى مع الشخصية الأخيرة من المثال الأول فالشخصية الأولى من المثال الأول قولنا زيد هو عالم والشخصية الأخيرة من المثال الثانى قولنا زيد ليس هو عالم كما أرى ذلك بقوله وهما قولنا الخ والشخصية الأولى من المثال الثانى قولنا زيد هو عالم ولا عالم والشخصية الأخيرة من المثال الأول قولنا زيد ليس هو عالم كما أرى ذلك بقوله وهما قولنا الخ والشخصية الأولى من المثال الثانى قولنا زيد هو عالم ولا عالم (قوله وإنما كانت) أى الموجبة من حيث هى أهم من أن تكون محصلة أو معدولة لقوله أنص من السالبة أى من حيث هى أهم من أن تكون معدولة أو محصلة وقوله ولا تصديق الموجبة الأولى أى التى هى المحصلة وقوله الاحتمال وجد الخ أى لأنها تقتضى وجود الموضوع وقوله والثانية أى ولا تصديق الموجبة الثانية التى هى المعدولة وقوله الاحتمال وجد الخ أى لأنها تقتضى وجود الموضوع بناء على ما ذكره فلو بينا على ما ذكره المؤلف لصدق أن كان معدوماً فتأمل (قوله فى لوح مشكل) أى مصوره بهذا الشكل وقوله على سبيل التقرّب متعلق بوضع وكذا قوله لينظر وقوله طولا أى من جهة الميمنة الى جهة اليسرى من أعلى وأسفل والقسمان الذين فيه النظر بين المختلفتين فى الكيفية المختلفتين فى القسطن وذلك كفى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو عالم وهذا هو الذى فى الجانب الأعلى من الطول والنظر بين المختلفتين فى الكيفية أيضاً المختلفتين فى العدول وذلك كفى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو عالم وهذا هو الذى فى الجانب الأسفل من الطول وقوله وعرض أى من جهة الأعلى الى الأسفل من الجانب الأيمن والأيسر والقسمان الذين فيه النظر بين المختلفتين فى الكيفية وهو الجانب المختلفتين فى القسطن والعدول وذلك كفى قولنا زيد هو عالم زيد هو عالم وهذا هو الذى فى الجانب الأيمن من العرض والنظر بين المختلفتين فى الكيفية وهو السلب المختلفتين فى التصديق والعدول وذلك كفى قولنا زيد ليس هو عالم زيد ليس هو عالم وهذا هو الذى فى الجانب الأيسر من العرض وقوله فقطر أىضم القاف وسكون الطاء أى ناحية من جهة الميمنة العليا مع جهة اليسرى السفلى وبالعكس والقسمان الذين فيه النظر بين المختلفتين فى الكيفية والعدول والتصديق بأن كانت الموجبة محصلة والسالبة معدولة وذلك كفى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو عالم وهذا هو الذى فى جهة الميمنة العليا مع جهة اليسرى السفلى من القطر والنظر بين المختلفتين كذلك بأن كانت الموجبة معدولة والسالبة محصلة وذلك كفى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو عالم وهذا هو الذى فى جهة الميمنة السفلى مع جهة اليسرى العليا وهذا التفرع اضعف لك قوله على واحد الخ وقوله فجميع الخ مفرع على ما قبله (قوله وهذه صورته) قد علمت مما سبق أنه على التقرب المذكور فى المتن والمشرع فكيفية قراءته أن تقول متناقضان الذى هو مكتوب فى الطاقة العليا ثم غش لك بما تحتته أعنى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو عالم ثم تقول متناقضان الذى هو مكتوب فى الطاقة السفلى يقال لك الطاقة ثم غش لك بما عا فوقه أعنى قولنا زيد هو عالم زيد ليس هو عالم ثم تقول متعادنان صدق الذى هو مكتوب فى الطاقة التى فى جهة الميمنة ثم غش لك بما عاها فى جهة الميمنة من الأعلى والأسفل أعنى قولنا زيد هو عالم زيد هو عالم ثم تقول متعادنان كذا الذى هو مكتوب فى الطاقة التى

أبين وهما قولنا زيد هو عالم مع قولنا زيد ليس هو عالم ولا عالم قولنا زيد ليس هو عالم قولنا زيد ليس هو عالم قولنا كانت الموجبة أنص من السالبة أى كانت الموجبة محصلة أو المعدولة أنص من السالبة لأنها كانت قد صدقت معها السالبة تصديق الموجبة الأولى أى لا يوجد بل عالم والثانية أى لا يوجد زيد هو عالم ولا



وأما الشرطيات فهي كالحليات

تكون مخصوصة وهي أن يخص
فيها الزوم والعناد بحالة معينة
أو زمن معين فتكونان جنقي
اليوم ماضيا أو آتيا كإبراهيم
وتكونان أمانا أن تكونا إذا كانت
حدا عاليا أو جاهلا وغير مخصوصة
وهي مالم يخص فيها الزوم ولا
العناد ذلك وتكون مهولة
ومسورة كلية وجزئية موجبات
بأشياء الزوم والعناد ومالبات
برفعهما (ش)

بأن الشرطية أقسامها
كأقسام الحلية فتكون مخصوصة
كأن تكون الحلية مخصوصة إلا أن
خصوص الحلية يكون موضوعها
جزئيا أو خصوص الشرطية بأن
يخص الزوم في المنفصلة والعناد
في المنفصلة بحالة معينة أو زمن
معين مثال المنفصلة المخصوصة
قولنا كليات شخص وهو كافر
فهو بخلاف النار ومثله أن تقول
كليات شخص وهو مؤمن فأسبق
لرب من فسقه فهو في مشيئة الله
يسبق العقوب بشرها إلا يعفو
المولى الكريم تبارك وتعالى عنه
يفضله ومثال المنفصلة المخصوصة
قولنا مثلا أمان أن يكون الإنسان
وهو مكلف مطيعا وأما أن يكون
عاصيا من أجل مغارقة خصوص
الشرطية لمخصوص الحلية في
أن خصوصها لا يرجع إلى
تخصيص مقدمها قبلت المخصوصة
الشرطية سنة أحوال وهي الكلية
والجزئية والأعمال مع الإيجاب
في كل واحد من هذه الثلاث
أو السلب فتقولنا في الأصل
وتكون مهولة أو مسورة
الشرطية كانت مخصوصة أو غير

في الجهة المسرة بقبال تلك الطاقة ثم غفلت تلك الطاقة لما في قلوبها من الآخرة من الأسفل أعني قولنا
زديس هو عالم زديس هو عالم ثم تقول زديس هو عالم الذي هو مكتوب
في الجهة المجهة للعالم مع الجهة المسرة السفلى ثم تقول زديس هو عالم الذي هو مكتوب
فلتأمل (قوله) وأما الشرطيات (الخ) هذا مقابله لقوله في السابق والحلية تكون شخصية الخ لكن ليس
المقام المقابلة بديس قوله فهي كالحليات فكان الأولى أن يقول والشرطيات كالحليات فتأمل (قوله)
تكون مخصوصة (الخ) محصلة أنها تارة تكون مخصوصة وتارة تكون غير مخصوصة وعلى كل منها أمان
تكون مهولة أو مسورة بالسور الكلية أو مسورة بالسور الجزئية فالجهة سنة فله من ضرب اثنين في
ثلاثة وعلى كل منها أمان أن تكون موجبة أو سالبة فالجميع اثنا عشر كما سيذكره في الشرح فإن اعتبر
مع ذلك أنها تارة تكون منفصلة أو منفصلة كان المجموع أربعة وعشرين وإن زدت على ذلك أنها أمان
تكون مركبة من طرفين موجبين أو سالبين أو الأولى موجب والثاني سالب أو بالعكس كانت الجهة
سنةا وتسعين فاقمة من ضرب أربعة في أربعة وعشرين وإن اعتبر مع ذلك كون طرفيها أمانا يكونا
صادقين أو كاذبين أو الأولى صادقا والثاني كاذبا أو بالعكس زادت الصور كثيرا فقلبه وهذا أعني قوله
تكون مخصوصة الخ كالغير لقوله فهي كالحليات لكن الخصوص هنالك كالتخصص ثم كما سيوضحه
في الشرح (قوله وهي أن يخص الخ) أي ذات أن يخص الخ تساهل ولو قال وهي ما يخص الخ لكان
أولى وأنسب بما بعده أعني قوله وهي ما يخص الخ وقوله الزوم أي في المنفصلة وقوله والعناد أي في
المنفصلة وقوله بحالة معينة أو زمن معين أو مائة خلو فتوز الجع كافي قولنا أن جنقي زديس اليوم
أكرمك (قوله) أكرمك أن جنقي (الخ) هذا تقبل لقوله أي يخص فيها الزوم بحالة معينة أو زمن معين
وقوله اليوم زديس كما يفهم مع ما قبله أعني قوله بحالة معينة أو زمن معين لفرض مؤمن وقوله وكذلك
أمان أن تكون الخ هذا تقبل لقوله أو العناد الخ لكن لا يثبت إلا في خص العناد فيها زمن معين ولو ثبت في
خص العناد فيها بحالة معينة ومثالها نحو أن يقال أمان أن تكون وانت حي طالما أو جاهلا (قوله) وغير
مخصوصة (مطوف على قوله مخصوصة) (قوله مالم يخص فيها الزوم) أي في المنفصلة وقوله والعناد أي
في المنفصلة وقوله بذلك أي الحالة المعنية أو الزمن المعين (قوله وتكون) أي الشرطية سواء كانت
مخصوصة أو غير مخصوصة كما سيذكره (قوله كلية وجزئية) تعميم في المسورة فقط كالأجنبي وقوله
موجبات أي هذه الثلاثة التي هي المهمة والمسورة والكلي والجزئية وقوله باليات الزوم أي في
المنفصلة وقوله والعناد أي في المنفصلة وكذا قوله ومالبات برفعهما فلا تغفل (قوله فتكون مخصوصة
الخ) أي وتكون غير مخصوصة وتكون مهولة ومسورة الخ وانما حذف ذلك للعلم به (قوله إلا أن
خصوص الخ) استدراك على قوله كأن تكون الحلية مخصوصة الموهوم أن الخصوص فيها معين (قوله)
مثال المنفصلة المخصوصة أي بحالة معينة وقوله ومثله أن تقول الخ أي مشيئة في أنه مثال لتفصلة
المخصوصة بصفة كاهل (قوله لرب من فسقه) قد يقال لأحاجة ذلك بعد قوله فأسبق إلا أن يقال
أن به لا تقع فهم أن راد فأسبق ولو فيما مضى (قوله إلا أن يعفو المولى الخ) استتمت من محذور
والنفذ بر ما قبله على فسقه إلا أن يعفو الخ (قوله ومثال المنفصلة المخصوصة) أي بحالة معينة
الخ (قوله في أن خصوصها) كان الأولى أن يقول في أمثالها للاضمار وفي سببية أي بسبب أنه
الخ (قوله أو السلب) أي على كل واحد من هذه الثلاثة أخذ بما قبله ففيه الخلف من الشافعية لعلالة
الأول (قوله فتقولنا في الأصل الخ) مفرع على قوله قبلت المخصوصة الخ مع ما هو معلوم من أن غير
المخصوصة تقبل تلك الأحوال بالأولى وقوله فتكون الخ مفرع على هذا التفرع وقوله فالجميع
الخ مفرع على هذا التفرع وقوله اثنا عشر سنة مخصوصة وست غير مخصوصة وانما اعتبر الاتصال
والانفصال كانت أربعة وعشرين إلى آخر ما مر فلا تغفل (قوله ومعنى كلية الشرطية) أي سواء
كانت مخصوصة أو غير مخصوصة فإن كانت كونها مخصوصة بنافي كليتها أي التعميم المذكور قلت

لأننا إذا دللنا المراد بالكلية حيث تدغم الأحوال الممكنة مع تلك الحالة التي وقع التفصيل بها أو مع ذلك
 الزمن الذي وقع التفصيل به (قوله تعميم لزومها) أي التي المتصله وقوله أو عنداها أي في المنفصلة
 وقوله في جميع متعلق بتعميم وقوله الأحوال الممكنة أي الممكنة الاجتماع مع المقدم مثلا إذا قلنا كلما
 كان زيد انسانا كان حيوانا فاعتناه أن لزوم حيوانية زيد لا انسانيته ثابت مع كل الأحوال الممكنة
 الاجتماع مع الانسانية من كونه قائما أو قاعدا أو ساحكا أو كاتبيا أي غير ذلك إذا قلنا دائما ما إن يكون
 العدد زوجيا أو فردا فاعتناه أن العناديين الزوجية والفردية ثابت مع كل الأحوال الممكنة الاجتماع مع
 الزوجية وعلى هذا القياس والحاصل أن الأحوال في الشرطية كالأفراد في الحلية فبمعنى اعتبارها في
 الحلية تكون كلية وببعضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهمة وكذلك الأحوال في الشرطية
 فبمعنى اعتبارها تكون كلية وببعضها تكون جزئية وباطلاقها تكون مهمة وإعنا قيد بالممكنة لأنه لو اريد
 الأحوال لا غير ممكنة لما صدقت شرطية كلية لا متصلة ولا منفصلة أما الأولى فلا نألو اعتبارنا في قولنا
 مثلا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فبمعنى الأحوال المشبهة حتى نشعل كون زيد جادا أو يصح استلزام
 المقدم للتالي حيث إذا لا يجمع كونه حيوانا مع كونه سجادا وإذا لم يصح استلزامه لم تصدق تلك الكلية
 لكذب لزومها وأما الثانية فلا نألو اعتبارنا في نحو قولنا ما إن يكون هذا الشيء انسانا وما إن يكون
 فرسا تلك الأحوال حتى كونه صاحلا لم يصح العناديين المقدم والتالي حيث إذا لا تعالدين كونه صاحلا
 وكونه فرسا وإذا لم يصح العناديين لم تصدق تلك الكلية لكذب عنداها فليتأمل (قوله اثبات
 لزومها أو عنداها) أي أن كانت موجبة وقوله أو سلبيها أي أن كانت سالبة وقوله في بعض الأحوال
 راجع لكل من قوله اثبات لزومها الخ وقوله أو سلبيها وقوله من غير تعيين أي تلك النسخ (قوله على
 وجه الخ) راجع لكل من قوله اثبات الخ وقوله أو سلبيها (قوله ولا عبرة بطرفي الشرطية) أي بل
 العبرة بآثار لزومها أو العناد أو سلبيها فبمعنى النسبة الحكمية في الحلية (قوله موجبين كانا) أي
 كما في نحو قولنا ليس كلما كان الشيء حيوانا كان جبارا فإن طرفي هذه القضية موجبان وقوله أو سالبين
 أي كما في نحو قولنا كلما لم يكن الشيء انسانا لم يكن حيوانا فإن طرفي هذه القضية سالبان وقوله أو مختلفين
 أي بأن كان الأول موجبا أو لا غير سالب أو بالعكس فالأول كما في نحو قولنا كلما كان الشيء حيوانا لم يكن
 جادا فإن الطرف الأول من هذه القضية موجب والآخر منها سالب والثاني كما في نحو قولنا كلما
 لم يكن الشيء حيوانا لم يكن جادا فإن الطرف الأول من هذه القضية سالب والآخر منها موجب (قوله
 وكذلك صدق الشرطية) أي مثل ما ذكر من الإيجاب والسلب في اعتبار لزومها أو عنداها لا كلاهما
 هو الحكم بصدق الشرطية (قوله إنما هو الخ) هو تفسيره وقوله كذلك وقوله بصدق المعنى الخ أي فإن
 كان مطابقا للواقع كانت صادقة ولو كان الطرخان أو أحدهما كاذبا (قوله على العموم أو الخصوص)
 راجع لجميع ما قبله قال بعضهم كان عليه أن زيد أو على وجه يقتضي العموم والخصوص يشمل
 المهمة أنه ولكن أن تقول المراد على العموم أو الخصوص على سبيل التعميم أو الاحتمال فلا حاجة إلى ذلك
 الزيادة (قوله ولا عبرة في ذلك الخ) أي ولا عبرة في صدق الشرطية بصدق آخرائها أي لا تأخذ تتركب من
 جزئين كاذبين أو من جزء كاذب وجزء صادق ومع ذلك تكون صادقة وذلك كما في قولنا في المتصلة الموجبة
 أن كان زيد فرسا كان صاحلا أو أن كان زيد جبارا كان حيوانا وفي المتصلة السالبة ليس أن كان زيد جبارا
 كان جبارا أو ليس أن كان زيد حيوانا كان جبارا في المتصلة زيد ما إن يكون جبارا أو غير أو زيد ما
 أن يكون انسانا أو جبارا فإن قلت كيف توصف أجزاء الشرطية بالصدق والكذب مع أنه لا وصف
 بها إلا القضية قلت المراد وصفها بما عند التحلل لا عند التركيب ولا شأن أنهما عند التحلل
 تكون قضيات كإثباته عليه الصدوق أو كذبها الحاجة إليه لعدم فهم أن يعتبر في صدق الشرطية
 كذب أجزائها (قوله ولهذا كانت الشرطية الخ) أي ولا حيل كون صدق الشرطية إنما هو لصدق
 المعنى الذي دلت عليه لا لصدق أجزائها كانت الخ (قوله قطعية الصدق) هذا ما ذهب إليه الجمهور

لعمري لزومها أو عنداها في جميع
 الأحوال الممكنة أن كانت
 موجبة وتعميم سلب لزومها
 أو عنداها في جميع تلك الأحوال
 أن كانت سالبة ومعنى جزئيتها
 اثبات لزومها أو عنداها
 أو سلبيها في بعض الأحوال من
 غير تعيين أصلا ومعنى اعتبارها
 اثبات لزومها أو عنداها
 أو سلبيها على وجه يقتضي
 التعميم في جميع الأحوال الممكنة
 أو التفصيل ببعضها ومعنى
 إيجابها اثبات لزومها أو العناد
 ومعنى سلبيها دفع الزوم أو العناد
 لا عبرة بطرفي الشرطية موجبين
 كلا أو سلبين أو مختلفين وكذلك
 صدق الشرطية إنما هو بصدق
 المعنى الذي دلت عليه من اثبات
 لزومها أو عنداها أو تفصيلها على
 العموم أو الخصوص ولا عبرة
 في ذلك بصدق أجزائها أو كذبها
 ولهذا كانت الشرطية في قوله
 تبارك وتعالى لو كان فيها آفة
 ألا الله لصمد ناقصية الصدق

لان الذي دل عليه من لزوم الفساد في السموات والارض عند تعدد الاله حق وقول صدق طرف هذه الشبهة هما بعد ذلك وسور
السموات والارضين لسانا بنين والله تعالى التوفيق (ص) وسور الاحجاب الكلي في المتصلة كلها وفي المتصلة والافعال وسور
السلب الكلي فيها ليس آية وسور الاحجاب الجزئي قد يكون وسور السلب الجزئي ليس كالمواضع والافعال ولا يكون والافعال بالاطلاق
ان ولو اذ في المتصلة ولقطة امان في المتصلة قد يكون في الموجبة المتصلة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وفي السالبة ليس اذا كان الشيء
حيوانا كان انسانا وقولك في الموجبة المتصلة امانا ان يكون الشيء حيوانا واما ان لا يكون انسانا في ما ليس امانا ان يكون الشيء حيوانا
واما ان لا يكون انسانا (ش) مثال الموجبة الكلية المتصلة قولنا مثلا (١٢٧) اومهما كان الموجود جازا كان مادنا متفترقا

الى القاصد المختار ومثال
الموجبة الكلية المتصلة قولنا
مثلا دائما امان ان يكون الموجود
فعليا واما ان يكون مادنا ومثال
الكلي السالبة فيها قولنا مثلا
في المتصلة ليس آية كلما كان
الموجود جازا كان غيبا عن
الفاعل المختار وفي المتصلة ليس
آية امان ان يكون الموجود
جازا واما ان يكون مفترقا الى
الفاعل المختار ومثال الموجبة
الجزئية قولنا مثلا في المتصلة
قد يكون اذا مات المؤمن بها
من عذاب القبر وقتته وفي
المتصلة قد يكون لا يخلو امان
يكون الانسان مطعما واما ان
يكون مطعما ومثال الجزئية
السالبة قولنا مثلا في المتصلة
ليس كلمات المؤمنين نجما
عذاب الله تعالى او قد لا يكون
اذا مات المؤمن نجما من عذاب الله
وفي المتصلة ليس دائما امان
ان يكون الانسان مطعما واما
ان يكون حيا او قد لا يكون امان
ان يكون الانسان الخ فقولنا في
الاصل وسور السلب الجزئي ليس
كلما يعني في المتصلة وتغيره ليس

وهذا السعد الى انها اقنعة لا قطعية (قوله لان الذي دل عليه الخ) علة للعلية او اني بالتوضيح
كأن تقدم غمرة فلا يقال لاحاجة لهذا التعليل بعد قوله وهذا كانت الخ (قوله وقول صدق) أي
ومتعلق قول صدق لان لزوم ليس نفس القول الصدق كاهو ظاهر (قوله وسور الاحجاب الخ) محصله
ان السور في الاحجاب الكلي له ثلاثة ألقاها اثنان منها في المتصلة وهما كالمواضع والافعال الخ في المتصلة
وهو القائلان السور في السلب الكلي له لفظ واحد هو ليس آية وهو مشترك بين المتصلة والمتصلة
وان السور في السلب الجزئي له لفظ واحد أيضا هو قد يكون وهو مشترك بين المتصلة والمتصلة
وان السور في السلب الجزئي له أربعة ألقاها اولها ان لا يكون كذا رابع في المثال نسبة عليه في الشرح اثنان
منها في المتصلة وهما ليس كالمواضع والافعال الخ في المتصلة وهما واحد في المتصلة وهما واحد في الشرح اثنان
وهو قد لا يكون وان الاله بالاطلاق ان ولو اذ اذن السور في المتصلة وبالاطلاق امان ذلك
في المتصلة فافهم (قوله فيهما) أي في المتصلة والمتصلة (قوله ليس كلما) أي في المتصلة ومثل
ذلك ليس مهما كالمسبب كرو قوله وليس دائما أي في المتصلة وقوله قد لا يكون أي فيها كما يستفهم
(قوله ما بالان ان الخ) أي يصدق بالاطلاق ان الخ من غير تنوين اطلاقا المضاف لما بعده وقد علمت ان
المراد اطلاق هذه النكح كوراث من السور (قوله قد لا يكون الخ) هذه الامة لهجة المتصلة بغيرها
الموجبة والسالبة والمتصلة كذلك وهذه الامة من مواد الجزئية وانما مثلها في الامة لانها في قولها
كالمسبب كرو فقولنا اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا في قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
انسانا وقولنا ليس اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا في قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا
كان انسانا وهكذا (قوله مثلا) لاحاجة اليه كاهو ظاهر وكذا ما بعده (قوله لا يخلو الخ) لوحده
ما ضره (قوله وليس دائما) امانا ان يكون الانسان مطعما واما ان يكون حيا او قد لا يكون امان
الاحوال لا اجتماعهما اذ اصل في مكان معصوب فانه مطعوم من جهة وقاص من جهة أخرى وارفعاهما
عند عدم التكليف فقولنا في الاصل الخ تفريع على ما قبله (قوله لان المهمة الخ) علة لمحدرق
تقديره صحيح وهو خبر عن قوله وقول (قوله ولا ليس في كلامنا الخ) دفعه ذلك ما قد يقال في كلام
المصنف ليس لان لا يعلم منه ما هو مختص بالمتصلة او بالمتصلة وما هو مشترك وجه الدفع ان ذلك يعلم
بالنظر للاصل قبل السلب (قوله فلذا امثلت الخ) كان عليه يتفق الظاهر ان يتخذ قوله فلذا
ويجعل قوله مثلت الخ جوابا لما يصح جعل الجواب محذورا قد تدرج مع التثنية الجزئية وقوله في
مادة الجزئية أي بجاءها (قوله لان الحيوان الخ) علة لما تضمنه قوله في مادة الجزئية فكانه قال
وانما كان ذلك من مادة الجزئية لان الحيوان الخ (قوله فيكون ثبوت الخ) لو قال كان ثبوت الخ كان

مهما وقولنا وليس دائما يعني في المتصلة وقولنا قد لا يكون يعني في المتصلة والمتصلة ولا ليس في كلامنا المسبق ان كالمواضع دائما
هما من اسرار الاحجاب الكلي في المتصلة لاق المتصلة ودالها سور الاحجاب الكلي في المتصلة لاق المتصلة من المعلوم ان السلب اذا
دخل على سور الاحجاب الكلي صير جزئيا لا سلبا محسوسا وسلب العموم جزئي واما قد لا يكون فالدال على اشتراك بين المتصلة والمتصلة
ان أصلها الذي هو قد يكون سور الاحجاب الجزئي مشترك بين المتصلة والمتصلة فاذا دخل فيه التي صار السلب الجزئي مشتركيا كما هو
وقول في غيب المتصلة موجبة اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا والسالبة ليس اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا لان الامة لم تكن
في قول الجزئية فلذا امثلت لها في مادة الجزئية لان الحيوان كالمواضع اعم من الانسان فبكون ثبوت لزوم الانسان الحيوان وثبوت لزوم
جزئيا لا كالمواضع

وهذا تعرف أيضا أن ثبوت
العناد بين الحيوان وسلب
الإنسان انما يكون جزئيا في
بعض مواد أنواعه وهوادة
الحيوان الناطق فقط وسلب
العناد بين الحيوان وسلب
الإنسان سلبا جزئيا أيضا ذلك
في مادة سائر أنواع الحيوان غير
الإنسان فإنه لا عناد فيها بين
الحيوانية وسلب الإنسانية بل
هما متلازمان والله تعالى
التوفيق (ص)

(فصل) التناقض في القضايا
هو اختلاف قضيتين بالاجاب
والسلب على وجه يقتضي مجرد
ذلك الاختلاف لزوم صدق
احدهما وكذب الأخرى (ش)
قوله اختلاف جنس في الحد
وقوله قضيتين يخرج اختلاف
المضدرات كقولك حيوان
لا حيوان ويخرج اختلاف غير
القضايا بين المركبات الانشائية
وغيرها وقوله بالاجاب والسلب
يخرج كثيرا من أنواع الاختلاف
كالاختلاف بكون القضية
جملة أو شرطية أو نحوهما
وكالاختلاف بالدول والفصل
وكالاختلاف باطراف القضايا
من موضوع ومحمول الى مالا
تخصر احدهم من أفرام الاختلاف
وقوله على وجه يقتضي مجرد
ذلك الاختلاف لزوم صدق
احدهما وكذب الأخرى يعني
أن الاختلاف المذكور ليس
المراد به كل اختلاف بالاجاب
والسلب بل اختلاف يوجب
لقضيتين مختلفتين مجرد أن
تكون احدهما صادقة
والأخرى كاذبة

أولى (قوله وهذا) أي هذا التعليل وقوله أيضا أي كعرفت أن ثبوت لزوم الإنسان الحيوان ونفي
لزومه جزئيا (قوله وسلب العناد إلخ) المناسب لما قبله أن يقول وان سلب العناد بين الحيوان
وسلب الإنسان انما يكون جزئيا أيضا إلخ

(فصل) لما فرغ من الكلام على القضية واقسامها شرع الآن يتكلم على احكامها من التناقض
والعكس وتلازم الشرطيات وانما قد تم التناقض لانهما اذ عليه مدار برهان المقدم وهو طالب
استدلال العلماء في كل مطالعته وهو صدق تناقض الكلام أي تخالف قولك أ ب وتختلف قولك أ ب
التناقض في القضايا هو اختلاف (قوله هذا التعريف على جنس وهو قوله اختلاف وأربعة
فصول على ما سبق الأول قوة قضيتين والثاني قوة بالاجاب والسلب والثالث قوة على وجه يقتضي
لزوم صدق إحداهما والرابع قوة لجبر ذلك الاختلاف (قوله بالاجاب والسلب) أي بالاجاب في احدهما
والسلب في الأخرى وهو متعلق بقوله اختلاف وكذا قوله على وجه (قوله على وجه يقتضي إحداهما
الوجه الذي يقتضي ماذ كرهوا الاتحاد في الوحدات التامة لا التامة مطلقة والاختلاف في الحكمي
المسورات وفي الجهة في الموجهات كما يؤخذ مما يأتي (قوله لجبر ذلك الاختلاف) أي لئلا الاختلاف
المجرد من ملاحظة غيره كما يشتمل على ما يأتي (قوله لزوم صدق إحداهما) لوحدة ذلك لزوم إمكان أول
اذا حاجة اليه وأما قوله وانما قلنا لزوم صدق إحداهما في نسبة ما قبله فتنبيه (قوله اختلافا جنس) أي
وما بعده فصول كما اشارنا ذلك بقوله وقوله قضيتين إلخ (قوله يخرج اختلاف المفردات) فيه أن ذلك
لم يدخل في موضوع الكلام تنقيده أولا بقوله في القضايا وكذا يقال في قوله ويخرج اختلاف غير
القضايا وقد يقال إن ذلك يقع النظر من الموضوع كما هو ظاهر (قوله من المركبات الانشائية) أي
كان يقال لم لا تميز قوله وغيرهما أي كالمركبات الإضافية كان يقال غلام زيدا لا غلام زيد (قوله
الاختلاف بكون القضية جملة وشرطية) أي كافي قولنا لو كان هذا إنسانا كان حيوانا هذا إنسان
وما في بعض النسخ من التعديل يا زيد الوافي قوله جملة وشرطية يعني الواف وقوله أو نحوهما أي
كالنقصية والكلمة كافي قولنا زيد حيوان على إنسان حيوان وقوله وكالاختلاف بالدول والفصل أي
كان يقال زيد هو قائم زيد هو قائم وقوله باطراف القضايا أي بسبب اختلاف أطراف القضايا فهو
على تقدير هذا المضاف وقوله من موضوع أي كافي قولنا زيد قائم غير قائم وقوله ومحمول أي كافي قولنا
زيد قائم زيد ضاحك (قوله الى مالا تخصر إلخ) أي انتم الى مالا تخصر إلخ (قوله يعني أن الاختلاف
المذكور ليس المراد به إلخ) هذه الجهة خرج عن قوله وإلا رابط محذوف أي يعني به وما سلفه أن في هذا
المقام أربع اختلافات بالاجاب والسلب كسأيت في الأول ما يقتضي صدق إحدى القضيتين وكذب
الأخرى وهو المراد في التناقض الثاني ما لا يقتضي صدق احدهما ولا كذب الأخرى وذلك كافي قولنا
زيد قائم غير قائم كسأيت في الثالث ما يقتضي كذب احدهما ولا يقتضي صدق الأخرى وذلك كافي
الموجبة الكلية مع سألها فإن الاختلاف فيما يقتضي كذب احدهما ولا يقتضي صدق الأخرى
لانهما أن يصدق المحمول على كل فرد من أفراد الموضوع فتصدق الموجبة الكلية دون السالبة
الكلمية كافي مادة الإنسان حيوان فيصدق أن يقال على إنسان حيوان ولا يصدق أن يقال لا شيء من
الإنسان بحيوان وأما أن لا يصدق على شيء من أفرادها فيعكس كافي مادة الإنسان حجر فيصدق أن
يقال لا شيء من الإنسان بحجر ولا يصدق أن يقال على إنسان حجر وأما أن يصدق على بعض الأفراد
دون بعض فيمكنها معا كافي مادة الحيوان إنسان فلا يصدق أن يقال على حيوان إنسان ولا أن يقال
لا شيء من الحيوان بإنسان إلا انما يقتضي صدق احدهما ولا يقتضي كذب الأخرى وذلك كافي
الموجبة الجزئية مع سألها فإن الاختلاف فيما يقتضي صدق احدهما ولا يقتضي كذب الأخرى لانه
أما أن يصدق المحمول على شيء من أفراد الموضوع فتصدق الموجبة ثم إن كان المحمول أخص من
الموضوع صدقنا بالسالبة أيضا وذلك كافي مادة الحيوان إنسان فيصدق أن يقال بعض الحيوان إنسان

واحد ز ذلك من الاختلاف
بالاجاب والسلب الذي لا يمتنع
اجتماع القضيتين على الصفة
ولا على الكذب فلا يوجب صدق
احدهما او كذب الاخرى ومثلا
ذلك قولنا زيد قائم فهو امر
بقائم او ليس بقاعد فهما تارة
القضتان يصح صدقهما معا
وكذبهما معا وصدق احدهما
وكذب الاخرى امع ما قفا
اختلافنا بالاجاب والسلب واحد
أيضا ذلك القديم من الاختلاف
الذي يمنع اجتماع القضيتين على
الصدق ولا يمنع اجتماعهما على
الكذب فيقتضي حينئذ كذب
احدهما ما لا يقتضي صدق
الاخرى لانه اما ان يصدق
المحمول على كل فرد من افراد
الموضوع فتصدق الكليبة
الموجبة أولا يصدق على نحو
من افراد الموضوع فتصدق
السالبة الكلية وان صدق
المحمول على بعض افراد الموضوع
واتقن عن بعضه كذبنا معا
ومثاله على قضية موجبة كلية
سالبها الكليبة فكقولنا
حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
انسان او قولنا كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان حيوان
واخر زنا أيضا من الاختلاف
الذي يمنع اجتماعهما على الصدق
ولا يمنع اجتماعهما على الكذب
فتقتضي حينئذ صدق احدهما
ولا يقتضي كذب الاخرى ومثلا
ذلك الجزئية الموجبة وسالبها
فهما لا يمكن كذبنا معا البتة لانه
اما ان يصدق المحمول على نحو
من افراد الموضوع فتصدق
الموجبة أولا فيجب صدق
السالبة

وان يقال بعض الحيوان ليس بانسان والآن تصدق وذلك كافي مادة الانسان حيوان فيصدق ان يقال
بعض الانسان حيوان ولا يصدق ان يقال بعض الانسان ليس بحيوان واما ان لا يصدق على شيء منها
فتصدق السالبة دون الموجبة فذلك كافي مادة الانسان بغيره فيصدق ان يقال بعض الانسان ليس
ببغير ولا يصدق ان يقال بعض الانسان بغيره فتأمل (قوله بذلك) أي بقوله يقتضي بغير ذلك
الاختلاف ولم يخ على ما يقتضيه ظاهر السباق لكن الظاهر ان في قوله بغير ذلك الاختلاف ليس
المقصود الاحتراز به الا ان قتأمل (قوله الذي لا يمنع اجتماع الخ) كان الاوضع والانسب ان يقول
الذي لا يقتضي صدق احدهما ولا كذب الاخرى (قوله فلا يوجب صدق احدهما ولا كذب
الاخرى) مفرغ على قوله لا يمنع اجتماع القضيتين الخ (قوله ومثال ذلك) أي الاختلاف المذكور
لكن على حذف مضاف والتقدير ومثال حمل ذلك الخ وذلك الحمل هو القضية انما احتملنا تقدير
هذا المضاف بصح قوة قولنا الخ وان شئت قلت ومثال ذلك أي القضيتين المختلفتين في هذا الاختلاف
(قوله او ليس بقاعد) أشار بذلك الى أنه لا فرق بين أن يكون مع اختلاف الموضوع اختلاف المحمول
أولا (قوله يصح صدقهما معا) أي بان فرض أن زيدا قائم في الواقع وان عمر غير قائم أو غير بقاعد
كذلك وقوله وكذبهما معا أي بان فرض أن زيدا غير قائم في الواقع وان عمر قائم أو قاعد كذلك وقوله
وصدق احدهما وكذب الاخرى أي بان فرض ان زيدا قائم في الواقع وان عمر قائم أيضا أو قاعد كذلك
أو فرض ان زيدا غير قائم في الواقع وان عمر غير قائم أيضا أو غير بقاعد كذلك (قوله الذي يمنع اجتماع
القضيتين على الصدق الخ) كان الاوضع والانسب ان يقول الذي يقتضي كذب احدي القضيتين
ولا يقتضي صدق الاخرى (قوله فيقتضي حينئذ) أي حين اذ منع اجتماع القضيتين على الصدق
(قوله لانه اما ان يصدق الخ) لو اخرجنا التعديل بصدق قوله ومثاله على قضية الخ لكان أولى وأوضح
ويؤخذ بما ذكره ان المحمول له ثلاث حالات الأولى ان يصدق على كل فرد من افراد الموضوع وحينئذ
تصدق الموجبة الكلية دون السالبة الكلية وذلك كافي مادة الانسان حيوان فيصدق ان يقال كل
انسان حيوان ولا يصدق ان يقال لا شيء من الانسان بغيره لان الثانية ان لا يصدق على شيء منها وحينئذ
تصدق السالبة الكلية دون الموجبة الكلية وذلك كافي مادة الانسان بغيره فيصدق ان يقال لا شيء من
الانسان ببغير ولا يصدق ان يقال كل انسان بغيره الثالثة ان يصدق على بعضها دون بعض وحينئذ
يكذبنا معا وذلك كافي مادة الحيوان انسان فلا يصدق ان يقال كل حيوان انسان ولا يقال لا شيء من
الانسان بغيره ان تقدم (قوله فتصدق الكلية الموجبة) أي دون الكلية السالبة وقوله فتصدق
السالبة الكلية أي دون الموجبة الكلية (قوله وان صدق المحمول الخ) الانسب ان يقول
عطفاني ما تقدم أو يصدق على بعض افراد الموضوع يقتضي عن بعضها الاخر فيكذبنا معا (قوله
ومثاله) أي مثال ذلك الاختلاف على تقدير المضاف للمارويان فيهما بقا ما تنقسم (قوله كقولك كل
حيوان الخ) هذا مثال لقوله وان صدق المحمول على بعض الخ وقوله وتكون كل انسان الخ هذا مثال
لقوله اما ان يصدق المحمول على كل فرد الخ وتكون التعديل لقوله أولا يصدق على شيء منها ومثاله على انسان
بغير ولا شيء من الانسان ببغيره فتأمل (قوله الذي يمنع اجتماعهما على الكذب الخ) الانسب
والاوضح ان يقول الذي يقتضي صدق احدهما ولا يقتضي كذب الاخرى (قوله فيقتضي حينئذ) أي
حين اذ منع اجتماعهما على الكذب (قوله ومثال ذلك) أي الاختلاف على ما مر (قوله لا يكذبنا
معا البتة) سيقول عطف على ذلك يجوز صدق احدهما فقط وقول ايضا يجوز صدقهما معا
(قوله لانه اما ان يصدق الخ) تعادل لقوله فاما لا يكذبنا الخ وقوله فتصدق الموجبة أي راما السالبة
فتارة تصدق أيضا كافي مادة الحيوان انسان وتارة لا تصدق كافي مادة الانسان حيوان كما مر فوجه
(قوله أولا) أي ولا يصدق على شيء من افراد الموضوع وقوله فتصدق السالبة أي دون الموجبة وذلك

يجوز صدق أحدهما فقط ذلك حيث يكون الموضوع خاص من المجهول فيكذب أني المجهول الأعم من شيء من أفراد الموضوع الأخص ويصدق إثباته لكليهما أو بعضهما فتقولنا بعض الإنسان حيوان بعض الإنسان ليس بحيوان ويجوز صدقهما معا وذلك حيث يكون الموضوع أعم من المجهول فيثبت المجهول لبعض أفرادها ويقتضي عن بعضها كقولك بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان ليس بإنسان فهذه أربع اختلافات بالإيجاب والسلب لا يعتبر منها في التناقض سوى الأولى وهو الاختلاف بالإيجاب والسلب الغشقي لزوم صدق أحدي القضيتين وكذب الأخرى والثلاثة الباقية (١٣٠) غير معتبرة وانما قلنا لزوم صدق أحدهما وكذب الأخرى احترازاً عما إذا

جمعهما صدق أحدهما وكذب الأخرى اتفاقاً بين غير لزوم كما صرح ذلك في الأمثلة الثلاثة المحترزة منها وقوله لجزء ذلك الاختلاف أشار به إلى أن القضايا المقسمة لصدق والسلب بسبب اختلافهما بالإيجاب والسلب منها ما يمكن مجرد تعقل الإيجاب والسلب في حكم العقل وجوب صدق أحدهما وكذب الأخرى كقولك زيد قائم زيد ليس نفس قائم زيد إنسان زيد ليس إنسان ومنها ما لا يمكن مجرد تعقلهما في الحكم بذلك بل لابد من استدلال زائد على تعقلهما مثل ذلك كقولك زيد إنسان زيد ليس بناطق فهاتان القضيتان يقتسمان الصدق والسلب لكن لا يعلم ذلك لجزء اختلافهما بالإيجاب والسلب بل حتى يعلم تساوي محمولهما وهما الإنسان والناطق والافتقار أولاً للذهن عند اختلافهما انهما كقولك زيد قائم زيد ليس بضابط لا يلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ولا يثبت نفي الآخر ولا يثبت نفي العلم بتساويهما في المسدوقية فحينئذ يحكم العقل بأن ثبوت أحدهما يبطل نفي الآخر بالعكس وأهم مثل هذا إذا اتحد المجهول في القضيتين واختلف الموضوعان فهم جميع تساويهما كقولك مثلاً كل قشربية إنسان زيد بن بشر الناطق ليس زيد أو فقار المجهولان والموضوعان لكن المجهولان متساويان والموضوعان كذلك كقولك كل إنسان حيوان بعض الناطق ليس بعضا وسلك المتأدقين حكم المتساويين فمن هذه الأوجه الثلاثة في المتساويين والمتأدقين أحترز بقوله لجزء ذلك الاختلاف وبالله تعالى التوفيق (ص) فإن كانت القضية مخصصة كان نقضها الغشقة التي تخالفها في كيفها من إيجاب أو سلب وتقدم معها فهماسوي ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والأضافة (ش) يعني أن القضية المخصصة الجلية وهي مأمورة بها في شرطها ان يخالفها نقضها في أمر واحد

بالعكس وأهم مثل هذا إذا اتحد المجهول في القضيتين واختلف الموضوعان فهم جميع تساويهما كقولك مثلاً كل قشربية إنسان زيد بن بشر الناطق ليس زيد أو فقار المجهولان والموضوعان لكن المجهولان متساويان والموضوعان كذلك كقولك كل إنسان حيوان بعض الناطق ليس بعضا وسلك المتأدقين حكم المتساويين فمن هذه الأوجه الثلاثة في المتساويين والمتأدقين أحترز بقوله لجزء ذلك الاختلاف وبالله تعالى التوفيق (ص) فإن كانت القضية مخصصة كان نقضها الغشقة التي تخالفها في كيفها من إيجاب أو سلب وتقدم معها فهماسوي ذلك من الطرفين والزمان والمكان والشرط والكل والجزء والقوة والفعل والأضافة (ش) يعني أن القضية المخصصة الجلية وهي مأمورة بها في شرطها ان يخالفها نقضها في أمر واحد

وهو الایجاب أو السلب المعبر عنهما بالسكوت ويجب أن يوافقهما في ما روي ذلك من ثمانية أمور الأول الموضوع الثاني المحمول واما المثل
بالطرفين الثالث الزمان لانهما اختلفا ما صدق القضية من كذبهما مثال صدقوا قولنا ملائكة الله ولا تأمجدوا الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
بيت المقدس وتريد قبل أن يؤثر بالتوجه الى الكعبة فينبأ أو لا تأمجدوا الله عليه وسلم لم يصل الى بيت المقدس وتريد في الزمان الذي نسمي
فيه التوجه بالصلاة الى بيت المقدس وأمر بالتوجه الى الكعبة (١٣١) ومثال كذبهم هو الوانكست الارادة

هذين المثالين الرابع السلب لا
اذا اختلف بازدهما
وكذبهما مثال صدقوا قولنا
مثلا نينامولا تأمجدوا الله عليه وسلم
عليه وسلم فرض عليه الجهاد
وتريد في المدينة نينامولا
محمد صلى الله عليه وسلم لم يفرض
عليه الجهاد وتريد في مكة
وكقولنا زيد جالس أي في الدار
زيد جالس بجالس أي في السور
فيجوز صدقهما وكذبهما
لأنه ليس الشرط فلما اختلفا
صدقهما أو كذبهما وعنده
ذلك بقولهم اللون مغرق البصر
أي بشرط كونه بيضا اللون
ليس مغرق البصر أي بشرط كونه
سوادا فقد صدقنا لاختلاف
الشرط في ما ولو عكس الشرط
فيه ما لكذبنا السلبين السكوت
والجزء فلما اختلفا في ما يحصل
تناقض كقولنا الثلاثة عدد
فرد وتريد المجموع الثلاثة ليست
بعدد فرد وتريد بعضها هو
الاثنتان مثلا فقد صدقنا ولو
عكس في الارادة لكذبنا السلب
تناقض حتى يصدق الكل أي
البعض ويكون البعض في ذاته
عين البعض في الأولى لا بعضا
بهما والأجزاء كقولنا
السابع القوة الفعل فلما اختلف
فيه ما يحصل تناقض وساملا
ذلك بقولهم انخر في الدن مسكرا

لشريطة والجابة ليس مراد (قوله وهو) أي الأمر الواحد وقوله الایجاب والسلب الخ قولنا الكيف
من الایجاب وسلب كان أولى (قوله وهو) أي مسمى ذلك (قوله وهما) أي الموضوع والمحمول (قوله
جاز صدق القضية من الخ) أي يلق مع ذلك جاز صدق أحدهما وكذب الآخر مع فاق ذلك لأن الضار انما
هو جواز ما ذكره اصدق أحدهما وكذب الآخر شأن التناقض (قوله مثلا) لاجابة اليه (قوله
لوانكست الارادة الخ) أي بان أريد في المثال الأول في الزمان الذي نسمي فيه التوجه الى بيت المقدس
وفي المثال الثاني في الزمان الذي قبل الأمر بالتوجه الى الكعبة (قوله مثلا) لاجابة اليه (قوله وعملون
ذلك الخ) الخنازير من ذلك لأن هذا المثال يجهت فيه بأن القضية فيه مهمة والسكلام فيها هو في
المخصوصة وكذا يقال فيما يأتي في قوله في مثال الاختلاف في القوتوا الفعل وهو قولنا زيد جالس الخ وفذلك
قال الجرمي بعض أنهم لا يختلف في هذه الأمور مختلف كقولهم لا يختلف في الشرط بقولهم اللون
مغرق البصر اللون ليس مغرق البصر اه بتصرف ويجاب يجعل في ذلك لهما دخل ضروري فتكون
القضية حينئذ مخصوصة (قوله ولو عكس الشرط) أي بأن شرط في الأول أن يكون سوادا وفي الثاني
أن يكون بيضا (قوله مثلا) كان عليه يقتضي الظاهر أن يصدق ذلك (قوله ولو عكس في الارادة) أي
بان أريد في الأول بعضها وهو اثنتان وفي الثاني المجموع (قوله والا) أي والا يكن ليس بعضا آخر بان كان
بعضا آخر جاز الخ مثلا اذ قبل السنة عدد فرد وتريد البعض وهو ثلاثة السنة عدد ليس فردا وتريد
البعض وهو اثنتان فقد جاز صدقهما هنا وقوله كالجزمين أي كافي فلو كانا بعض السنة عدد فرد وبعض
السنة ليس عدد فردا (قوله والا كذبنا) أي والا يكن ابنه العمر والخال اثنان بخلاف ما هو ظاهر وان
كان كلامه لا يصدق ذلك (قوله ومنهم من اختصر الخ) يعني أن ما تقدم كلامه لا يقدم من المنطقة
واختصر ذلك بعضهم كما ذكر فردا الخفري ثلاثة فجعل وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء اختلفين
في وحدة الموضوع وجعل وحدة المكان ووحدة القوة والفعل ووحدة الاضافة داخلية في وحدة المحمول
أي الأولى فلا نه اذ قلنا مثلا اللون مغرق البصر أي بشرط كونه بيضا اللون مغرق البصر أي بشرط
كونه سوادا أو قلنا الثلاثة عدد فردا أو قلنا المجموع الثلاثة ليست عدد فردا أو قلنا بعضها هو اثنتان
فلا نسلك أن وحدة الموضوع لم تتحقق اذ اللون اذا كان بيضا غيره اذا كان سوادا والكل غير الجزء
وأما الثاني فلا نه اذ قلنا مثلا نينامولا تأمجدوا الله عليه وسلم لم يفرض عليه الجهاد وتريد في المدينة نينامولا تأمجدوا
لم يفرض عليه الجهاد وتريد في مكة أو قلنا الخفري الدن مسكرا وتريد بالقوة الخفري الدن شعرة مسكرا وتريد
بالفعل أو قلنا زيد بان وتريد لعمرو زيد ليس ابنه أو قلنا زيد فلان فلا نسلك أن وحدة المحمول لم تتحقق اذ القوتوا
في المدينة شعرة في مكة والأجزاء بالقوة شعرة بالفعل وبنو زيد لعمرو وشعره حاله في الزمان الخفري انخر
وحدة الزمان الوحدة المحمول كوحدة المكان ولذا ذكر كثر من المناقض بين الجميع الى وحدة الموضوع
وحدة المحمول كما أشارنا ذلك المؤلف بقوله ومنهم من رد هاتين (قوله ومنهم من رد هاتين) (قوله
وجه ذلك أنهما اختلفا في مقامه من راس قائم فلا نسلك أن وحدة السلب لم تتحقق وهي هذا القياس (قوله
وان كانت) أي القضية وقوله مسورة أي بالسور الكلي أو الجزئي وقوله أو ما في قوتها أي التي هي

أي بالقوة الخفري الدن ليس مسكرا أي بالفعل فهما صدقنا وتناقضت فرددت الفعل الى الأولى والقوة الثانية لكذبنا الثامن الاضافة
فلما اختلفا فيها لم يحصل تناقض كالقوتات زيد بن وتريد لعمرو زيد ليس ابنه أو قلنا زيد فلان فلا نسلك أن وحدة المحمول لم تتحقق اذ القوتوا
اختصر هذه المثابة فرد هاتين الى ثلاثة اتحاد الموضوع واتحاد المحمول واتحاد الزمان ومنهم من رد هاتين ومنهما اتحاد الموضوع
واتحاد المحمول ومنهم من رد هاتين الى واحد واتحاد النسبة والأمر في ذلك قريب فلا نطيل به (ص) وان كانت مسورة أو ما في

السور الكلى أو الجزئى؟ وكانت في حكم المسورة (١٣٢) وهى أن تكون مهمة فاعلم ان قوة الجزئية موجبة كانت أو سالبة شرط مع ما تقدم

المهمة كالمسورة وقوله مع ذلك أى مع كونه مخالفا لخاصية كيفية ما تجددها فى الأمور الخاصة المتقدمة كالمسورة كالمسورة؟ وبما وقوله فى كمالها أى فى الكلية أو الجزئية وقوله فإذا كانت الخ مفرع على ما قبله (قوله وهى أن تكون مهمة) لوقال وهى المهمة لكان أوضح وقوله فاعلم الخ توجبه لكون المهمة فى حكم المسورة وقوله موجبة كانت الخ تعميم فى المهمة وقوله شرط الخ جواب الشرط وقوله من وجوب الخ بيان لما (قوله فإذا كانت الخ) تفرع على ما قبله (قوله وذلك) أى جواز كنه مائة وقوله حيث يمكن الحصول أخص من الموضوع أى كفى قولنا بل حيوان إنسان لاشئ من الحيوان بانسان (قوله وذلك) أى جواز مائة مائة وقوله فى الموضوع الخ وهو الموضوع الأهم من المحمول كفى قولنا بعض الحيوان إنسان بعض الحيوان إنسان (قوله وإذا عرفت هذا) أى أنه بشرط مع ما تقدم أن يحتل فى السور (قوله وبالعكس) أى نقيض الجزئية السالبة كلية موجبة وقوله وبالعكس أى ونقيض الجزئية الموجبة سالبة كلية (قوله فإذا قلت فى الكلية الموجبة الخ) راجع لقوله فنقيض الكلية الموجبة الخ وقوله وإذا قلت فى الكلية السالبة الخ راجع لقوله ونقيض الكلية السالبة الخ فسيه مع ما قبله نشر على ترتيب ألف (قوله ونقيضها) الكاذب بعض الحوادث الخ) فيعود على المعقولة القائمين بصدد ذلك القولهم بان العبد يحتل أفعال نفسه (قوله كان ذلك الممكن الخ) تعميم وليس جواب الشرط بل جوابه كانت كلية صادقة كالألغى (قوله وهو) أى ذلك البعض وذلك واضح فى وجه (قوله وان كانت موجبة) أى ذكر كنهها للجهة وهى افتقد الدال على المادة كالمسورة عليه فى النسخ (قوله مع ذلك) أى مع كونه مخالفا لخاصية كيفية ما تجددها فى الأمور الثمانية المتقدمة ونخالفها فى السور كالألغى وقوله أن يخالفها فى جهتها أى على الوجه الذى نطيس المراد مطاق الخافعة فيها (قوله فيقابل الخ) مفرع على ما قبله والمراد أن الضرورة يقابلها الامكان على التفصيل الاق من أن الضرورة المطلقة يقابلها الممكنة العامة والمشرطة العامة يقابلها الممكنة الجزئية وهكذا ومثل ذلك يقال فى قوله والدرام الاطلاق لأنه قد صرح ببعض تفصيل ذلك بقوله والدرام بحسب الوصف الخ لكن كان الاظهر ان يقول والدرام بحسب الوصف الاطلاق مع التفصيل الخ وقوله بحسب من احيائه أى من احياء ذلك الوصف كالمسورة عما يأتى (قوله فنقيض المخصوصة الموجبة الخ) هذا مفرع على جميع ما ذكره فى قوله فان كانت القضية مخصصة الخ كالمسورة عليه فى الشرط ومثال المخصوصة الموجبة ونقيضها كالمسورة ان تقول زيد انسان زيد ليس بانسان وقوله وبالعكس يعنى ان نقيض المخصوصة السالبة مخصصة موجبة كالمسورة (قوله ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة) مثال ذلك ان تقدم ان تقول على حادث فهو فعل الله تعالى بعض الحوادث ليس فعله تعالى وقوله وبالعكس يعنى ان نقيض الجزئية السالبة كلية موجبة كالألغى (قوله ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة) مثال ذلك ان تقدم ان تقول على المولى تبارك وتعالى بعض الممكن واجب على المولى تبارك وتعالى واجب على المولى تبارك وتعالى وقوله وبالعكس يعنى ان نقيض الجزئية الموجبة كلية سالبة كالمسورة (قوله ونقيض المهمة الخ) مثال المهمة الموجبة كالمسورة ان تقول الانسان حيوان وتريد بالانسان الامم الحقيقة فى ضمن الافراد لا بقيد الكل ولا بقيد البعض وهى قوة الجزئية الموجبة القائلة ببعض الحيوان انسان فنقيضها قضية هذه الجزئية السالبة وهى قولك لاشئ من الانسان حيوان ومثال المهمة السالبة كالمسورة أى ان تقول الحيوان ليس بانسان ونزج بالانسان وهو بالانسان وما ذكره وهى قوة الجزئية السالبة القائلة ببعض الحيوان ليس بانسان فنقيضها قضية هذه الجزئية السالبة وهى قولك على حيوان انسان (قوله جزئيا) أى جزئى الموجبة والسالبة من حيث هما وقسم بعضهم البعض بالموجبة والسالبة المهمتين قال واضافة الجزئيتين للمهملتين من اضافة احد المتلازمين للآخر اه والاول اولى (قوله ونقيض الضرورة المطلقة ممكنة عامة) مثال ذلك كالمسورة ان تقول على ممكن محقق

المخصوصة من وجوب الاختلاف الكيفى ووجوب الاتفاق فى الثانية الاموران مختلفا فى السور فإذا كانت حادها كلية وجب أن تكون الاخرى جزئية لانهما كانا يمتثلان جاز كنههما معار ذلك حيث يكون المحمول أحسن من الموضوع أن كانتا جزئيتين جاز قد هما بها وذلك فى الموضوع الذى يكتسبه الكليات فإذا عرفت لذل فنقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس فإذا قلت فى الكلية الموجبة كل حادث فهو فعل الله تبارك وتعالى أى مخلوقه كانت كلية صادقة ونقيضها الكاذب بعض الحوادث ليس فعله تعالى تبارك وتعالى وإذا قلت فى الكلية السالبة لاشئ من الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى كان لا يمكن صلاحه لا سيما ولا كان كلية صادقة ونقيضها الكاذب بعض الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى وهو ما كان صلاحا وأصلح للغير كما يقول المعقولة اذ لمسلم الله تعالى

ان كانت المسورة موجبة شرط مع ذلك فنقيضها مخالفا لخاصيتها فى مقابل الضرورة الامكان والدرام الاطلاق والدرام بحسب الوصف التفصيل بحسب من احيائه لاشئ من الممكن واجب على المولى تبارك وتعالى واجب على المولى تبارك وتعالى ونقيض المهمة الخ مثال المهمة الموجبة كالمسورة ان تقول الانسان حيوان وتريد بالانسان الامم الحقيقة فى ضمن الافراد لا بقيد الكل ولا بقيد البعض وهى قوة الجزئية الموجبة القائلة ببعض الحيوان انسان فنقيضها قضية هذه الجزئية السالبة وهى قولك لاشئ من الانسان حيوان ومثال المهمة السالبة كالمسورة أى ان تقول الحيوان ليس بانسان ونزج بالانسان وما ذكره وهى قوة الجزئية السالبة القائلة ببعض الحيوان ليس بانسان فنقيضها قضية هذه الجزئية السالبة وهى قولك على حيوان انسان (قوله جزئيا) أى جزئى الموجبة والسالبة من حيث هما وقسم بعضهم البعض بالموجبة والسالبة المهمتين قال واضافة الجزئيتين للمهملتين من اضافة احد المتلازمين للآخر اه والاول اولى (قوله ونقيض الضرورة المطلقة ممكنة عامة) مثال ذلك كالمسورة ان تقول على ممكن محقق

وبالعكس في جنس هذه الموجبات (ش) يعني أن القضية السدرة أن كانت متوجهة أي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها فله يستقر في نقضها زيادة على ما سبق في شروط نقض المسورة أن يخالفها هذا النقض في الجهة لانه ما لو اتحدت في الجهة لجاز صدقهما معا أو نفيهما معا مثال الصادقتين معا أن نقول مثلا كل حادث فهو معدوم بالمكان العام بعض الحادث ليس معدوما بالمكان العام ومثال الكاذبتين معا أن نقول مثلا كل مؤمن يدخل الجنة بالضرورة بعض المؤمن ليس يدخل الجنة بالضرورة فتنقض الموجبة بخصوصية مخصوصة سالبة هذا تفصيل منه أن كتمان النفي الضابطا كما بعد أن ذكر أحكامها وبين شروطها لولا أني بالغاما المؤثرة باستنتاج (١٢٤) معرفة هذه النقاظ بمسبق ذكر من الشروط والأحكام فقال بخصوصية

سببا أي (قوله وبالعكس الخ) يعني أن ما كان نقضا للموجبة تلك الموجبة تنقض له كسببه (قوله أي ذكر فيها اللفظ الخ) هذا تفصيل لكونها موجبة أي ذلك اللفظ يسمى جهة فنعني كونها موجبة أنه ذكر فيها الجهة وهي اللفظ الدال على المادّة (قوله لانه ما لو اتحدت في الجهة) أي كأن كان كل منهما بمكة عامة أو ضرورة مطلقة كإثبات المثالين المذكورين بعد (قوله مثلا) لا حاجة اليه ولا يخفى عليّ أمثال ذلك (قوله بعد أن ذكر أحكامها) أي أحكام تلك النقاظ والمراد بأحكامها أنها تنقسم مع القضايا التي ناقضتها الصدق والكذب وقوله وبين شروطها وهي المخالفة في الكتب والاتحاد في الأمور الفانسية المارة إلى آخر ما تقدم (قوله ولهذا) أي لأجل كونه تفصيلا لما قبله (قوله المؤثرة بالاستنتاج الخ) أي المشعرة بجعل معرفة هذه النقاظ نتيجة لما تقدم فإلسين والناء لجعل (قوله فقال بخصوصية الخ) أي إذا أردت بيان أمثله تاذ كإثبات الخ فالفاء نصيبة (قوله وإذا كان الخ) هذا توجيهه وبيان لقوله وبالعكس (قوله إذا تناقض الخ) جهة لقوله لزم الخ (قوله وهذا) أي ما يفهم مما ذكر من أن القضية التي ذكرها تنقض هي نقض ذلك النقض (قوله وقد تقدم تخيلنا الخ) أي فلا حاجة إلى إعادته هنا (قوله وتري بالالف واللام الحقيقية) أي في ضمن الأفراد لا يشيد الكل ولا يقيد البعض لأن حيث هي والأكثر طبيعية وقوله لا الاستغراق أي والأكثر كلية والحاصل أنه أن أريد بالالف واللام الحقيقية في ضمن الأفراد غير مقيدة بكلية أو جزئية كانت مهمة وأن أريد بها الحقيقة من حيث هي كانت طبيعية وأن أريد بها الاستغراق كانت كلية وأن أريد بها بعض الأفراد كانت جزئية وأن أريد بها ما فرد مهمود كانت شخصية (قوله ونقض الضرورية المطلقة ممكنة عامة) أي لأن المهنة العامة تعل على سلب الضرورية من الطرفين الخالف لما نطق به وقد أثبتت في ذلك الطرف كما هو ظاهر لتأمل في المثال الذي ذكره (قوله فإثبات كلية الأفراد) أي في الضرورية وقوله يميز بينها أي في إمكانية العامة وقوله والضرورة أي في الضرورية المطلقة بالإضافة في قوله كيف لا يجاب البيان كهي فيما بعده وقوله وكيف السلب أي في إمكانية العامة (قوله وبيان أقسام هاتين القضيتين الصدق والكذب أن المحمول الخ) محضه أن المحمول له حالتان الأولى أن يجوز العقل سلبه عن شيء من أفراد الموضوع كإثبات مادة الحيوان الإنسان وفي هذه الحالة تصدق الجزئية السالبة القاتلة ليس على حيوان إنسان بالمكان العام وتكذب الكلية الموجبة القاتلة على حيوان إنسان بالضرورة الثانية أن لا يجوز سلبه عن شيء منها كإثبات المثال الذي ذكره فيها وفي هذه الحالة تصدق الكلية الموجبة القاتلة على كل ممكن فهو مقترا إلى الفاعل المختار بالضرورة وتكذب الجزئية السالبة القاتلة ليس على كل ممكن مقترا إلى الفاعل المختار بالمكان العام (قوله أما أن

الموجبة قولك مثلا زيد إنسان فنقضها بخصوصية سالبة وهي قولك زيد ليس بإنسان وإذا كان نقض بخصوصية الموجبة مخصوصة سالبة لزم أن نقض بخصوصية السالبة مخصوصة موجبة إذا تناقض لا يكون الاشتراكين اثنين فلا ينفرد بجناء أحدهما دون الآخر وهذا معنى قولي وبالعكس حيث ما ذكرت في هذه النقاظ قوله ونقض الكلية الموجبة قد تقدم تخيلنا لهذه المسورات قوله ونقض المهمة موجبة وسالبة نقض جزئيتها ما يعني لأن المهمة في قوة الجزئية فقال المهمة الموجبة قولك مثلا الإنسان حيوان وتريد بالالف واللام الحقيقية لا الاستغراق فهذه في قوة جزئية موجبة وهي قولك بعض الإنسان حيوان فنقضها تنقض هذه الجزئية الموجبة وهي قولك لا شيء من الإنسان حيوان ومثال المهمة السالبة قولك مثلا الحيوان ليس بإنسان وتريد أيضا بالالف واللام الحقيقية

دون الاستغراق فهذه أيضا في قوة جزئية سالبة وهي قولك بعض الحيوان ليس بإنسان يجوز تخفيضها نقض هذه الجزئية السالبة وهي الكلية الموجبة وهي قولنا كل حيوان إنسان قوله ونقض الضرورية المطلقة ممكنة خاصة مثاله قولنا مثلا كل ممكن فهو مقترا في وجوده إلى الفاعل المختار فبارك وتعالى بالضرورة فهذه كلية موجبة ضرورية صادقة فنقضها الكاذب قولنا ليس على كل ممكن مقترا في وجوده إلى الفاعل المختار وجعل بالمكان العام فهذه جزئية سالبة ممكنة عامة فإثبات كلية الأفراد جزئيتها والضرورة بالمكان العام وخالفنا كيف لا يجاب وكيف السلب وبيان أقسام هاتين القضيتين

يجوز العقل سلبه الخ) أي لا يمنع ذلك وقوله أولاً أي بان منع ذلك (قوله لأنها الخ) علة لقوله صدقت الجزئية السالبة وقوله لأنها حكمت الخ لتعليل لقوله وكذب الكلية الموجبة (قوله وذلك) أي وجوب ثبوت المحمول عقلاً لكل فرد من أفراد الموضوع (قوله وهذا) أي عدم تجوز العقل السلب عن شيء من الأفراد مع ما ترتب عليه وهو صدق الموجبة وكذب السالبة وقوله في هذا المثال الخ إلى الذي هو قولنا فل يمكن فهو مقتضى وجوده إلى الفاعل المختار زبارك تعالي بالضرورة ليس على ممكن مقتضى إفر وجوده إلى الفاعل المختار جل ولا بالامكان العام (قوله وإذا فهمت هذا) أي قوله وبيان أقسام الخ وقوله فافهم منه الوجه الخ أي بطريق المقابلة ومحصلة أن المحمول له حالتان أيضاً الأولى أن يجوز العقل ثبوت شيء من أفراد الموضوع كقوله مادته الحيوان إنسان وفي هذه الحالة تكذب الكلية السالبة الثالثة شيء من الحيوان إنسان بالضرورة وتصدق الجزئية الموجبة القائلة ببعض الحيوان إنسان بالامكان العام الثالثة أن لا يجوز ذلك كقوله مادة الإنسان حجر وفي هذه الحالة تصدق الكلية السالبة القائلة لشيء من الإنسان بصح بالضرورة وتكذب الجزئية الموجبة القائلة ببعض الإنسان حجر بالامكان العام (قوله وتقتضي الدالة المطلقة مطلقاً عامة) أي لأن المطلقة العامة إذا كانت سالبة كقوله المثال المذكور كمدل على نفي الدوام وقد دللت الدالة المطلقة إذا كانت موجبة كقوله المثال أيضاً على ثبوته (قوله وإنما احتجيج إلى الإطلاق الخ) أشار بذلك إلى دفع ما قد يقال من أن المقابلة بالضرورة بالامكان العام كان المناسب أن تقابل الدوام به أيضاً ومحصلة ما أشار إليه أنه إنما قابلوا الدوام بالإطلاق وقابلوا بالامكان لأن الدوام لا يستلزم الضرورة حتى يصح أن يقابل بالامكان بل قد يصدق مع عدم الضرورة كقوله قولنا فل فلان متحرك دائماً إذا الحركة دائماً لفلان لكنها ليست واجبة عقلاً فلا ضرورة لفلان قابلوا الدوام بالامكان لجاز صدق القضية بين معارفهم التناقض لأنه لا تناقض بين صادقين كالتناقض بين كاذبين وذلك كقوله قولنا فل فلان متحرك دائماً بعض الفلاس ليس متحركاً بالامكان العام فلدوام الحركة لفلان صدقت الكلية ولعدم وجودها عقلاً صدقت الجزئية فأما (قوله المؤذن بالصدق الفعلي) أي المشهر بأن الخلل في القضية بالفعلي (قوله) لأن الدوام لا يستلزم الضرورة) أي حق يصح أن يقال بالامكان العام كقابلوا الضرورة وقوله بل قد يصدق الخ إضراب انتقالي (قوله ولو قول بالامكان) أي العام وإن وهم فيه بعضهم وقوله لجاز صدق القضيتين معاً فذكر مثله فيما مر (قوله وبيان اقتسام هاتين القضيتين بالصدق والكذب أن المحمول الخ) محصلة أن المحمول ما إن يردم ثبوته لجميع أفراد الموضوع كقوله المثال الذي ذكره فيما مر أو ينسب عن جميعه أو بعضها كقوله مادة الإنسان حجر والحيوان إنسان ففي الأول تصدق الموجبة الكلية القائلة كل داخل الجنة بعد البعث فهو متعمم فيها دائماً وتكذب السالبة الجزئية القائلة ليس كل داخل الجنة بعد البعث منعها بما بالإطلاق العام وفي الثاني تصدق السالبة الجزئية القائلة ليس كل إنسان حجر بالإطلاق العام أو ليس كل حيوان إنسان بالإطلاق العام وتكذب الموجبة الكلية القائلة كل إنسان حجر دائماً وكل حيوان إنسان دائماً فأما (قوله) فهو سلب أي ذو سلب أو مسلوب كاللا ينجي وقوله ما عن جميعه أو عن بعضها فذكر مثالا كقوله (قوله وكفيعاً كان الخ) أي هو على أي حالة كان أي سواء كان عن جميعه أو عن بعضها فهو سلب الخ أمالي الثاني فظاهر وأما الأول فلهذا يلزم من سلبه عن جميعه سلبه عن بعضها كما هو واضح (قوله ولو يقررت ما) أي ولو كان السلب عن بعضها في وقت أي وقت من الأوقات قال بعضهم وهذا إشارة إلى أن المطلقة العامة المناقضة للدالة المطلقة هي المطلقة العامة المحفوظة في معنوها الوقت غير معين وهي المطلقة المنتشرة وهي التي حكمت بفعلية النسبة في وقت ما وهذه مما تقرر في التناقض أه وفيه نظراً لأن قول المؤلف ولو في وقت لا يشير إلى ذلك فتأمل (قوله وتقتضي وتكذب الموجبة قوله يقتضي

يجوز العقل سلبه الخ) أي لا يمنع ذلك وقوله أولاً أي بان منع ذلك (قوله لأنها الخ) علة لقوله صدقت الجزئية السالبة وقوله لأنها حكمت الخ لتعليل لقوله وكذب الكلية الموجبة (قوله وذلك) أي وجوب ثبوت المحمول عقلاً لكل فرد من أفراد الموضوع (قوله وهذا) أي عدم تجوز العقل السلب عن شيء من الأفراد مع ما ترتب عليه وهو صدق الموجبة وكذب السالبة وقوله في هذا المثال الخ إلى الذي هو قولنا فل يمكن فهو مقتضى وجوده إلى الفاعل المختار زبارك تعالي بالضرورة ليس على ممكن مقتضى إفر وجوده إلى الفاعل المختار جل ولا بالامكان العام (قوله وإذا فهمت هذا) أي قوله وبيان أقسام الخ وقوله فافهم منه الوجه الخ أي بطريق المقابلة ومحصلة أن المحمول له حالتان أيضاً الأولى أن يجوز العقل ثبوت شيء من أفراد الموضوع كقوله مادته الحيوان إنسان وفي هذه الحالة تكذب الكلية السالبة الثالثة شيء من الحيوان إنسان بالضرورة وتصدق الجزئية الموجبة القائلة ببعض الحيوان إنسان بالامكان العام الثالثة أن لا يجوز ذلك كقوله مادة الإنسان حجر وفي هذه الحالة تصدق الكلية السالبة القائلة لشيء من الإنسان بصح بالضرورة وتكذب الجزئية الموجبة القائلة ببعض الإنسان حجر بالامكان العام (قوله وتقتضي الدالة المطلقة مطلقاً عامة) أي لأن المطلقة العامة إذا كانت سالبة كقوله المثال المذكور كمدل على نفي الدوام وقد دللت الدالة المطلقة إذا كانت موجبة كقوله المثال أيضاً على ثبوته (قوله وإنما احتجيج إلى الإطلاق الخ) أشار بذلك إلى دفع ما قد يقال من أن المقابلة بالضرورة بالامكان العام كان المناسب أن تقابل الدوام به أيضاً ومحصلة ما أشار إليه أنه إنما قابلوا الدوام بالإطلاق وقابلوا بالامكان لأن الدوام لا يستلزم الضرورة حتى يصح أن يقابل بالامكان بل قد يصدق مع عدم الضرورة كقوله قولنا فل فلان متحرك دائماً إذا الحركة دائماً لفلان لكنها ليست واجبة عقلاً فلا ضرورة لفلان قابلوا الدوام بالامكان لجاز صدق القضية بين معارفهم التناقض لأنه لا تناقض بين صادقين كالتناقض بين كاذبين وذلك كقوله قولنا فل فلان متحرك دائماً بعض الفلاس ليس متحركاً بالامكان العام فلدوام الحركة لفلان صدقت الكلية ولعدم وجودها عقلاً صدقت الجزئية فأما (قوله المؤذن بالصدق الفعلي) أي المشهر بأن الخلل في القضية بالفعلي (قوله) لأن الدوام لا يستلزم الضرورة) أي حق يصح أن يقال بالامكان العام كقابلوا الضرورة وقوله بل قد يصدق الخ إضراب انتقالي (قوله ولو قول بالامكان) أي العام وإن وهم فيه بعضهم وقوله لجاز صدق القضيتين معاً فذكر مثله فيما مر (قوله وبيان اقتسام هاتين القضيتين بالصدق والكذب أن المحمول الخ) محصلة أن المحمول ما إن يردم ثبوته لجميع أفراد الموضوع كقوله المثال الذي ذكره فيما مر أو ينسب عن جميعه أو بعضها كقوله مادة الإنسان حجر والحيوان إنسان ففي الأول تصدق الموجبة الكلية القائلة كل داخل الجنة بعد البعث فهو متعمم فيها دائماً وتكذب السالبة الجزئية القائلة ليس كل داخل الجنة بعد البعث منعها بما بالإطلاق العام وفي الثاني تصدق السالبة الجزئية القائلة ليس كل إنسان حجر بالإطلاق العام أو ليس كل حيوان إنسان بالإطلاق العام وتكذب الموجبة الكلية القائلة كل إنسان حجر دائماً وكل حيوان إنسان دائماً فأما (قوله) فهو سلب أي ذو سلب أو مسلوب كاللا ينجي وقوله ما عن جميعه أو عن بعضها فذكر مثالا كقوله (قوله وكفيعاً كان الخ) أي هو على أي حالة كان أي سواء كان عن جميعه أو عن بعضها فهو سلب الخ أمالي الثاني فظاهر وأما الأول فلهذا يلزم من سلبه عن جميعه سلبه عن بعضها كما هو واضح (قوله ولو يقررت ما) أي ولو كان السلب عن بعضها في وقت أي وقت من الأوقات قال بعضهم وهذا إشارة إلى أن المطلقة العامة المناقضة للدالة المطلقة هي المطلقة العامة المحفوظة في معنوها الوقت غير معين وهي المطلقة المنتشرة وهي التي حكمت بفعلية النسبة في وقت ما وهذه مما تقرر في التناقض أه وفيه نظراً لأن قول المؤلف ولو في وقت لا يشير إلى ذلك فتأمل (قوله وتقتضي وتكذب الموجبة قوله يقتضي

المشروطة العامة ممكنة حينية مثال ذلك قولنا مثالي مبر هو مبر من كون السكون بالضرورة نادما متغيرا فيه - موجبة كلية
مشروطة عامة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة (١٣٦) ممكنة حينية وهي قولنا ليس كل مبر متصفة بالحركة والسكون بالامكان

المشروطة العامة ممكنة حينية (أ) لأن إمكانية الحينية إذا كانت سالبة كما في مثاله تدل على سلب
الضرورة عن الطرف المتناقض وقد أثبتت في ذلك الطرف كالاتي على المتأمل (قوله فقد اختلفنا
في الكيف) أي لأن الأولى موجبة والثانية سالبة وقوله فإنا الكلية أي في الأولى وقوله
بالجزئية أي في الثانية وقوله والضرورة أي في الأولى وقوله بالامكان العام أي في الثانية وقوله
وعوم الوقت أي في الأولى وقوله يحسن من أحيانه أي في الثانية (قوله وبان اقتسامهما للصدق
والكذب ان المحمول الخ) محصلة أن المحمول أمان يجب ثبوته لجميع أفراد الموضوع مادامت
متصفة بالوصف الذي عبر عنها كافي مثاله السابق أو لا كافي مادة الكاتب متركز الرأس في الأول
تصدق المشروطة العامة القائلة كل متغير فهو متصفة بالحركة أو بالسكون بالضرورة نادما متغيرا
وتكذب الممكنة الحينية القائلة ليس كل متغير متصفة بالحركة أو بالسكون بالامكان العام حين هو
متغير وفي الثاني تصدق الممكنة الحينية القائلة ليس كل كاتب متركز الرأس بالامكان العام حين
هو كاتب وتكذب المشروطة العامة القائلة كل كاتب متركز الرأس بالضرورة نادما كاتبا متأمل
(قوله الذي عبره) أي بالمشقة منهرة والمتغير تنبيه (قوله فإن كان الأول) أي وهو أن يجب ثبوته
لجميع أفراد الموضوع طول انصافها بالوصف الذي عبر عنها وذلك كافي المثال الذي ذكره وقوله والا
أي ولا يمكن الأول بان كان الثاني وهو أن لا يجب ثبوته لجميع أفراد الموضوع الخ وذلك كافي المثال الذي
ذكرناه أنفأ وقوله فاعكس أي تصدق إمكانية الحينية وتكذب المشروطة الموجبة (قوله ونقيض
العربية العامة مطلقة حينية) أي أن المطلقة الحينية إذا كانت سالبة كما في مثاله تدل على سلب
المحمول عن بعض أفراد الموضوع حين انصافها بالوصف الذي عبر عنها والعربية المطلقة دولت
على ثبوته لكل فرد منها مادام متصفة بذلك الوصف وهذا قال ولا يخفى وجه تناقضهما (قوله ونقيض
الوقعية المطلقة ممكنة توقعية) أي لأن الممكنة الوقعية دولت على أن النسبة غير متعينة في وقت معين
وفد ذات الوقعية المطلقة على أنها متعينة في ذلك الوقت لزوما فتأمل ولهذا قال ولا يخفى على من رآه
تناقضهما (قوله ويجب اذا كان الخ) أشار بذلك إلى أن الجهل كون نقيض الوقعية المطلقة ممكنة وقعية
إذا لم يكن الوقت متعينا بأن كان بقدر النسبة فقط كافي المثال الذي ذكره وأما إذا كان متعينا كان
زائدا على ذلك فيجب أن يكون نقيضا ممكنة حينية في مقابل الوقت بالحين ومثال ذلك قولنا على انسان
متنفس بالضرورة وقت سبانه فهذه وقعية مطلقة والوقت فيها متغير عن قدر النسبة إذ ثبت التنفس
لا أفراد الانسان ضرورة في بعض أحيانه الحياة لا في وقتها بشاه فيجب أن يكون نقيضا ممكنة حينية
هكذا ليس على انسان متنفسا بالامكان العام حين سبانه أن لا كانت ممكنة وقعية بأن قالنا ليس على انسان
متنفسا بالامكان العام وقت سبانه لكذبنا لاقتضاء الأولى أن التنفس للإنسان ضرورة في جميع
الأوقات واقتضاء الثانية أن عدم التنفس للإنسان غير متعني في جميع الأوقات وليس كذلك فيسما
إذا تنفس له ضرورة في بعض الأوقات فقط وإذا كان كذلك كان عدمه غير متعني في بعض الأوقات فقط
أيضا فتأمل (قوله اذا كان الوقت) أي الذي في الوقعية المطلقة (قوله والا) أي بان ذكر بعينه في النقيض
وقوله جاز كذبهما معا فحلت مثاله ووضحه فيعبر أنفأ وقوله لا احتمال الخ لغير لقوله جاز كذبهما معا
وقوله أن يكون المحمول الخ أي كافي المثال الذي ذكرناه فبما قدم فلا تغفل (قوله ونقيض المنتشرة
المطلقة ممكنة نادما) أي لأن الممكنة النادمة تدل على أن انتفاها بالمحمول عن الموضوع غير متعني نادما وقد
دلت المنتشرة المطلقة على خلاف ذلك فتأمل (قوله وبان اقتسامهما للصدق والكذب أن المحمول
الخ) محصلة أن المحمول له حالتان الأولى أن يكون واجب الثبوت لكل فرد من أفراد الموضوع وقتا

العام حين هو متغير فقد اختلفنا
الكيف وباننا الكلية بالجزئية
والضرورة بالامكان العام وعوم
وقت الوصف يحسن من أحيانه
وبان اقتسامهما للصدق
والكذب أن المحمول أمان يجب
ثبوته لجميع أفراد الموضوع طول
انصافها بالوصف الذي عبر
عنها وهو التحيز مثالنا الأول
كان الأول صدقت المشروطة
الموجبة وكذب الحينية الممكنة
والأعكس قوله ونقيض العربية
العامة مطلقة حينية مثاله على
فأقل السائر جاز أن يصلي عرفا
مادام فأقل السائر فهذه كلية
موجبة عرفية صادقة صادقة
فنقيضها الكاذب جزئية سالبة
مطلقة حينية وهي قولنا ليس
على فأقل السائر جاز أن يصلي
هر يانا بالاطلاق العام حين هو
فأقل السائر ولا يخفى وجهه
تناقضهما وقوله ونقيض الوقعية
المطلقة ممكنة وقعية مثاله كل
مكن فهو فعل بل تعالى بالضرورة
وقت حدوثه فنقيضها ليس كل
مكن فعبلا لله تعالى بالامكان
العام وقت حدوثه ولا يخفى على
وجه تناقضهما وأيضا إذا كان
الوقت متعينا أن يتقابل حين من
أحيانه لأن يذكر بعينه في
النقيض والأجاز كذبهما معا
لا احتمال أن يكون المحمول
ضرورة في بعض الأوقات وغير
ضرورة في البعض الآخر وقوله
ونقيض المنتشرة المطلقة ممكنة
بالغة مثال ذلك قولنا مثلا كل

مكن معلوم بالضرورة وقتا فنقيضها ليس كل مكن معلوم بالامكان العام نادما وبان اقتسامهما للصدق والكذب أن
المحمول أمان يكون واجب الثبوت لكل فرد من أفراد الموضوع وقتا ما يجب لا يتصور في العقل نقيضه ألا

بحيث لا يتصور في العقل نفيه دائما أي في جميع الأوقات عن جميع الأفراد (١٣٧) أو عن بعضها أو كليهما يصدق إمكان نفيه دائما

من بعضها فإن كان الأول صدقت
المنتشرة المطلقة وإن كان الثاني
صدق نفيها الذي هو الممكنة
اللاحقة قوله وما تركب من
موجتين فنفيها منفصلة
عامة حاكمة كنه من نفيها
ينبغي أن تعرف أولا أن كل هجوم
فهو نسبتان الموضوع ونسبة ثبوت
لنسبة نفيه عنه فكل موجب
لنصرح فيها الأليات جهة
أحدى الثبوت فهي بسيطة
كقولنا ككل إنسان حيوان
بالضرورة ولا شيء من الإنسان
يفرض بالضرورة فلا أولى بثبوت
أن نسبة ثبوت الحيوان للإنسان
ضرورة بل وتعرض باللفظ لجه
نسبة نفيه عنه وإن كان يؤخذ
دلالة الالتزام أنها نسبة مختصة
والقضية الثانية بثبوت أن نسبة
في القرض عن الإنسان ضرورة
ولم تعرض باللفظ للنسبة
التي وكل موجبة صرح فيه
ببهيث الثبوت معاني مركبة
سميت بذلك لأنها على جهتين
في الثبوت والتي كقولنا في
المشروطة الخاصة مثلا كل
كتاب فخر كالأصابع بالضرورة
مادام ككلاما لا فاصدر هذه
القضية دل على أن جهة نسبة
ثبوت مجموعها الموضوعية جهة
المشروطة العامة ومجرد ما هو
قولنا لا دائما دل على جهة نفي
مجموعها عن موضوعها على جهة
نسبة هذا الذي أطلق لأن
مقابلها إطلاق يؤخذ منه
أن ذلك الوصف الذي أوجب
ثبوت المحمول لاشترط ليس بالذي
له بل لا بد أن يفارقه وعند
معارفته لا بد أن يتفق المحمول
عن الموضوع على سبيل الإطلاق

كأن المثال الذي ذكره في هذه الحالة تصدق المنتشرة المطلقة على مكن معلوم بالضرورة وقتما
وتكذب الممكنة القائمة ليس على مكن معدوما بالامكان العام دائما الثانية أن يكون غير واجب
الثبوت لكل فرد منها بأن كان متغيرا عن جميعها كأي مادة لآسان جبر أو عن بعضها كأي مادة الحيوان
إنسان في هذه الحالة تصدق الممكنة القائمة ليس على إنسان جبر بالامكان العام دائما أو ليس على
حيوان إنسانا بالامكان العام دائما وتكذب المنتشرة المطلقة القائمة على إنسان جبر بالضرورة وقتما
أول جبر إنسان بالضرورة وقتما فليأمل (قوله بحيث لا يتصور الخ) تصور لكونه واجب
الثبوت لكل فرد من أفراد الموضوع وقتما وقوله بحيث يتصور الخ تصور لكونه غير واجب الثبوت
لذلك (قوله أي في جميع الأوقات) تفسير لقوله دائما (قوله عن جميع الأفراد أو بعضها) قد علمت
مثال على مكنها فتنه وقوله وفي كليهما أي هاتين الحالتين أعني نفيه عن جميع الأفراد أو عن بعضها
وقوله يصدق إمكان نفيه الخ انما زاد لفظ إمكان لأنه لا فجاز ذكر وجوه صدق ذلك في الثاني ظاهر
واما في الأول فظاهر من أنه يلزم من نفيه عن جميع الأفراد نفيه عن بعضها (قوله فإن كان الأول) أي
الحال الأول وهو كونه واجب الثبوت لكل فرد من أفراد الموضوع وقتما وقوله صدقت المنتشرة
المطلقة أي وكذب الممكنة القائمة وانما حذفه العلم بقوله وإن كان الثاني أي الحال الثاني وهو كونه
غير واجب الثبوت لذلك وقوله صدق نفيها أي وكذب نفيها وانما حذفه العلم به أيضا (قوله قوله وما
تركب الخ) لما فرغ من الكلام على شرح نقائص البساط شرع يتكلم على شرح نقائص المركبات
مع بيان ما يتوقف عليه ذلك فنفيه (قوله أولا) أي قبل شرح ذلك ومعرفته (قوله فله نسبتان) ليس
المراد هنا صريح بكل من النسبتين في القضية إذ ليس ذلك إلا في الوجهة المركبة بل المراد الأعم
كلا يعني (قوله نسبة ثبوته ونسبة نفيه ههنا) إضافة نسبتهما بعد هذا البيان فهما (قوله بكل
وجهة لم يصرح الخ) لا يظهر هنا أن الفاعل ربيعة فله تناسب أن يجعل خصيصه (قوله فالأولى) أي
التي هي قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة وقوله أن نسبة ثبوت الخ إضافة لبيان وكذا ما بعد
(قوله وإن كان يؤخذ الخ) الواو السال ووجه الأخذ أنه مني كانت نسبة ثبوت المحمول للموضوع
ضرورية كانت نسبة نفيه عنه مختصة (قوله والقضية الثانية) أي التي هي قولنا لا شيء من
الإنسان يفرض بالضرورة (قوله ولم تعرض الخ) لم يقل هنا وإن كان يؤخذ دلالة الالتزام أنها نسبة
مختصة لأنه العلم بذلك مما تقدم ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأوائل ووجه الأخذ أنه مني كانت نسبة
نفي المحمول عن الموضوع ضرورية كانت نسبة ثبوته له مختصة (قوله سميت) أي الوجهة التي صرح
فيها ببهيث الثبوت معاوقه بذلك أي بالمركبة (قوله في الثبوت والتي) متعلق بمحمول حقه بلهتين
والشعر على جهتين كالتثنية في الثبوت والتي (قوله كقولنا الخ) قبل الوجهة التي صرح فيها
ببهيث النسبتين معا (قوله فصد هذه القضية الخ) تنوع على التثنية أو التالفة للانفصاح (قوله
جهة المشروطة العامة) أي تلك الجهة هي الضرورة (قوله والوجهة الخ) معطوف على مدخول
على في قوله على جهة نفي الخ (قوله ويؤخذ منه) أي من البهيث وقوله أن ذلك الوصف أي الذي هو
الكتابة وقوله ليس بالزوم له وجه أنه هذا من الجزأه دل على أنه يتفق المحمول عن الموضوع وذلك
المحمول لازم أعم لذلك الوصف والقاعدة أنه يلزم من نفي الالتزام الأعم في ملزومه (قوله وعند
معارفته لا بد أن يتفق الخ) اعترض بأن هذا يقتضي أن اتفقا ذلك الوصف يستلزم اتفقا المحمول
وليس كذلك لا يلزم من نفي المازن في الالتزام أنه قد يكون لازما أعم كونهما يتحرك الأصابع قد
يكون بغير الكتابة وأجيب بأن المراد بالتحرك المستفاد من المحمول تحرك على وجهه مخصوص
رسمة فلهما مثلا وإن فليزمن من اتفقا أحدهما اتفقا الآخر فصحة وقوله وعند معارفته الخ (قوله
فقولنا الخ) مفرع على قوله وهو الخ وقوله إذا أيا ذلك كان يدل على ذلك ويؤخذ منه ما ذكر (قوله

وَمَا نَعْرِفُ أَنَّ كُلَّ قَضِيَّةٍ مَرَكَبَةٌ فِيهِمَا قَضِيَّتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَيْفِ وَالْجِهَةِ مُتَقَاتَانِ فِي السَّكَنِ الْإِمْكِنِيَّةِ الْخَاصَّةِ فِيهِمَا قَضِيَّتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَيْفِ خَاصَّةً مُتَوَاقِفَتَانِ فِي السَّكَنِ وَالْجِهَةِ وَمِثْلَهُمَا فِي ذَلِكَ الْوُجُودِيَّةِ الْإِدْرَاقِيَّةِ فَالْمَرَكَبَاتُ عَلَى هَذَا مَبْسُوعٌ وَهِيَ الْخَاصَّةُ أَيْ الْمَشْرُوطَةُ الْخَاصَّةُ وَالرَّقْعَةُ الْخَاصَّةُ وَالْوَقْتَانِ (١٨٤) أَيْ الْوَقْتُ وَالْمُنْتَشِرُ وَالْوُجُودِيَّتَانِ أَيْ الْوُجُودِيَّةُ الْإِدْرَاقِيَّةُ وَالْوُجُودِيَّةُ

وهذا تعريف الخ) اسم الإشارة ما ندلما تقدم من قوله كقولنا في المشروطة الخاصة الخ ووجه معرفة ذلك بمب هذا انه مجرد مثال فقط فيقال عليه غيره (قوله الا لا يمكن الخاصة فيها الخ) مثاله ان تقول على انسان كاتب بالامكان الخاص ولما كان ذلك في قوة أن يقال على انسان كاتب بالامكان العام لاثنى من الانسان. كاتبا بالامكان العام المطلقة واعلم انهم ركب من موجبتين ومبدأ ظهر قوله فيها قضيتان الخ (قوله خاصة) أي فقط (قوله ومثاله في ذلك) أي في كون فيها قضيتان مختلفتان في كيفية خاصة متوافقتان في الكم والجهة وقوله الوجودية الاداة مثاله ان تقول على انسان فهور ميت بالاطلاق لا دالما فصدرها مطلقة عامة موجبة وعجزها مطلقة عامة سالبة لانه في قوة أن يقال لاثنى من الانسان عيت بالاطلاق العام (قوله فلو ركبنا على هذا سبع) لو قال والمركبات سبع لكن اولى لأن ذلك لا يتفرع ولا ينبغي على ما قبله الا اذا نظر لاستقرار الموجبات في الواقع (قوله وهي) أي السبع (قوله وانما كانت الممكنة الخاصة مركبة لانها الخ) اغايين ذلك في الممكنة الخاصة دون غيرها لانها لا تدم التركيب فيها لفظا قد تبوهم انها بسيطة (قوله على أن نسبة تبوت مجهول الموضوعها ممكن) أي غير متعنع كذا ما بعد فصح تفرع قوله فيها الخ (قوله ففها اذا) أي اذ دل على ذلك (قوله احدا ههنا موافقة لكيها) أي الموجبة المركبة من الايجاب والسلب والعبرة فيها بكيف صدرها فان كان موجبا فهي موجبة وان كان سالبا فهي سالبة (قوله بمجد من زوق) أي تأظم الاجل ومنه هذان البيتان (قوله وما حوى الخ) دخل تحت ذلك تسبع وقوله وما عرى الخ دخل تحتها اثنتا عشرة كما هو ظاهر (قوله على ذلك) أي على معرفة ذلك أعني ما ركب منه كل واحدة من المركبات (قوله فهي مركبة من مشروطة الخ) مثاله ان تقول على كاتب محضرك الأصابع بالضرورة فمادام كاتب لا دالما فصدرها هو المشروطة العامة الموافقة لها في الكيفية وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها فبالا في قوة أن يقال لاثنى من الكاتب بعجزك الأصابع بالاطلاق العام (قوله مركبة من عرفة عامة الخ) مثاله ان تقول على آكل فهو محضرك الفم فمادام آكل لا دالما فصدرها هو العرفة العامة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه في قوة أن يقال لاثنى من الآكل بعجزك الفم بالاطلاق العام (قوله مركبة من وثنية مطقة الخ) مثاله ان تقول على انسان محضرك الأصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دالما فصدرها هو الوثنية المطلقة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه في قوة أن يقال لاثنى من الانسان بعجزك الأصابع بالاطلاق العام (قوله مركبة من منشرة مطلقة الخ) مثاله ان تقول على انسان ميت بالضرورة وقتما لا دالما فصدرها هو المنشرة المطلقة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه في قوة أن يقال لاثنى من الانسان عيت بالاطلاق العام (قوله مركبة من مطلقين الخ) مثاله كما رأينا أن تقول على انسان فهو ميت بالاطلاق لا دالما فصدرها هو المطلقة العامة الموافقة لها وعجزها هو المطلقة العامة المخالفة لها لانه في قوة أن يقال لاثنى من الانسان عيت بالاطلاق العام (قوله مركبة من مطلقة عامة الخ) مثاله ان تقول على انسان فهو ميت بالاطلاق بالضرورة فصدرها هو المطلقة العامة الموافقة لها وعجزها هو الممكنة العامة المخالفة لها لانه في قوة أن يقال لاثنى من الانسان عيت بالامكان العام (قوله مركبة من يمكنين الخ) مثاله كما رأينا أن تقول على انسان فهو كاتب بالامكان الخاص فالطرف الموافق هو الممكنة العامة الموافقة لها لانه في قوة أن يقال على انسان فهو كاتب

اللازمة والممكنة الخاصة
 وبما كانت الممكنة الخاصة
 مركبة لاشياء على ان نسبة
 ثبوت مجموعها لموضوعها ممكن
 ونسبة نفيها عنه ممكن فيها اذن
 ممكنان مامنان واما البسيط فاما
 بقي من الوجهات وهي اثنتا
 عشر وهي التي ذكرنا التفاضل
 بينها فيما سبق وكل واحدة منها
 لاتعرض الا لبيان جهة نسبها
 الموافقة فقط بخلاف المركبات
 فانها لاتعرض بل جهة نسبها الموافقة
 ولجهة نسبها المخالفة في كل
 وجهة مركبة مركبة من وجهتان
 موجبة وسالبة احدها موافقة
 لكيفية المصريح به فيها والاخرى
 مخالفة لكيفية المصريح به فيها
 وقد ضبط الشيخ الامام العلامة
 علم الاعلام سيدى ابو عبد الله
 محمد بن مرزوق رحمه الله تعالى
 ورعى عنه القضايا المركبة
 والبسطة في بيتين من الرجز فقال
 واحوى من القضايا لا كذا
 اوضحا من اكلان من كذا اذا
 وما عرى عن ذين فاليسط
 فادع لمن قريبان لسط
 ولذا كررنا ذكره كونه كل واحدة
 من المركبات لتوقف معرفة
 نقائصها على ذلك اما المشروطة
 الخاصة فهي مركبة من
 مشروطة عامة موافقة ومطابقة
 عامة مخالفة والعرفية الخاصة
 مركبة من معرفة عامة موافقة
 ومطلقة عامة مخالفة والعرفية
 مركبة من وثنية مطلقة موافقة

ومطلقة عامة مخالفة والمنشورة من كبة من منشورة مطلقة موافقة ومطلقة مخالفة والجوذية الاداءة بالامكان
 من كبة من مطلقين مامين احداها موافقة والاخرى مخالفة والجوذية الاضروية من كبة من مطلقة عامة موافقة ويمكنها عامة
 مخالفة والممكنة الخاصة من كبة من ممكنين مامين احداها موافقة والاخرى مخالفة

واذا عرفت هذا فكل مركبة لا تصدق الا بصديق الوجهين الذين تركبت منهما مغلما لها ودحكتهم معا وتكتب تلك المركبة بكتبهما معا او كذب احدها بالمعارفة ان المركب يكذب بكذب اجزائه كلها او بعضها معا كذب احب جزئ المركبة ووجب صدق نفسه فاذا منهما صدق نقض اجزئيه او نقض احدها فقد كذب لاستلزام ذلك كذب جزئيه معا او كذب احدها فانها جعلوا نقضها مانعة خلاصه من نقض جزئيه الان معناها الحكم بأنه لا بد من صدق النقيضين أو أحدهما وانها لا يكذبان معا وذلك مستلزم لتكذيب الوجهة المركبة لا بحالة كان الوجهة المركبة تستلزم تكذيب هذه المصلحة لا بحالة لانها كما يصدق نقض جزئيه معا وهما الوجهتان البسيطتان اللتان اتركبت منهما واذا صدق نقضهما معا فقد كذبا معا ومانعة الخلف تكذب عند كذب جزئيه معا وتعيبنهم لهذا المانع الخلف نقض المركبة تسامح (١٣٩) والانتهى في الحقيقة صارية لنقضها الا عن نقضها

لان نقضها الحقيقي انما هو حلية نقضها في الكيف والكم ومانعة الخلف هذه هي منفصلة موجبة كلية ايما وان كانت المركبة اجلية التي هي نقضها موجبة كلية مثلها والنقيض الحقيق لا يكون موافقا لنقض في الكيف والكم لكن لما اقتضت مانعة الخلف هذه الصدق والكتب مع الوجهة المركبة كما يقتضيه النقيضان سواء سواء اطلقا عليها اسم النقيض فاذا اردت معرفة هذه المانعة الخلف التي هي نقض الوجهة المركبة فاعرف المركبة من الوجهتين البسيطتين ونقضيهما معا في المعارف فيما سبق وركب من نقضهما مانعة الخلف واجعلها نقضا لتلك الوجهة المركبة فالشرطة الخاصة مثلا قد عرفت انها قد تركت من مشروطة عامة موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة فغذ

بالامكان العام والطرف الآخر هو الامكنة العامة المخالفة لها لا في قوة ان يقال لاشئ من الانسان كتابا لا مكان العام (قوله اذا عرفت هذا) أي ما تركب عنه كل واحدة من المركبات (قوله لانها قد حكمت الخ) على قوله لا تصدق الا بصديق الخ (قوله للمعارفة) أي من الخارج لا بما هنا (قوله يكذب اجزائه كلها او بعضها) فيه مع اقبله الف وتشرى ب (قوله فاذا) أي فاذا كان كل منهما كذب احب جزئ المركب ووجب صدق نقضيه وقوله ههما صدق الخ تفريع ذلك على ما قبله غرض اظهر الا بواسطة التعليل الذي ذكره بعد ولو قال قبل قوله فاذا الخ وهما صدق نقض جزئ المركب او نقض احدهما ووجب كذب لظهر ذلك التفريع (قوله لاستلزام ذلك) أي صدق نقض جزئيه او نقض احدهما وقوله كذب جزئيه معا أي اذا صدق نقض جزئيه او كذب احدهما أي اذا صدق نقض احدهما (قوله فلا) أي لاجل كونه هما صدق نقض جزئيه الخ (قوله لان معناها الخ) عامة العلية (قوله وذلك) أي صدق النقيضين معا واحدهما وانها لا يكذبان (قوله لانها) أي الوجهة المركبة وقوله نقض جزئيه أي ههنا المنفصلة فان نقض احدها جزئ الوجهة المركبة او جزئ آخرها جزئ الوجهة المنفصلة (قوله وهما) أي نقض جزئيه او كذب جزئيه أي الوجهة المركبة (قوله واذا صدق نقضهما معا) أي نقض جزئيه ههنا المنفصلة وقوله فقد كذب أي جزئيه والحاصل ان صدق كل من الوجهة المركبة وهذه المنفصلة يستلزم كذب الاخرى لان الأولى كما يصدق جزئيه معا وهما يستلزم لتكذيب جزئ المنفصلة فتكذب هي لتكذب جزئيه والثانية كما بان جزئيه لا يكذبان معا بل لا بد من صدقهما او صدق احدهما وذلك مستلزم لتكذب جزئ الوجهة المركبة او احدهما فكذا كذب هي لتكذب جزئيه او احدهما فتام (قوله والانتهى الخ) أي والانتقال بانها تسامح بل قلنا بانها حقيقية فلا يصح لانها في الحقيقة الخ (قوله انما هو حلية الخ) أي لا ينطقوا بها وانما ينطقوا بهذه المنفصلة المساوية لها (قوله والنقيض الحقيقي الخ) من نقض التعليل بل هو وجه (قوله لكن لما قسمت الخ) استدراك على ما قبله الموهوم اعلا وجهه لا لاطرافهم عليها اسم النقيض (قوله فاذا اردت معرفة الخ) قد تقدم ذلك فيما سبق (قوله على ما عرفت فيما سبق) من ان نقض كذا وكذا لا تغفل (قوله وهي قولنا الخ) دائما الأولى هو السور والمنفصلة وقوله بالامكان العام جهة الجزاء الأولى منها وقوله دائما الثاني جهة الجزاء الثاني منها (قوله مما عرفت وتام فيما سبق) أي في قوله اذا عرفت هذا فكل مركبة الخ (قوله واعرف من هذا) أي من قوله فالشرطة الخاصة مثلا قد

نقيضها ما قد عرفت ان نقض الشرطة العامة ممكنة حينية ونقيض المطلقة العامة دائما مطابقة فركب مانعة الخلف من هذين النقيضين فيكون نقض الشرطة الخاصة مانعة خلاصه من ممكنة حينية ودائمة مطابقة ومثال ذلك اذا قلنا مثلا كل كاتب مقرك الا اصابع بالضرورة مادام كاتبنا دائما فقد تركبت هذه الشرطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة وهي قولنا كل كاتب مقرك الا اصابع بالضرورة ومادام كاتبنا ومن مطلقة عامة مخالفة وهي قولنا لاشئ من الكاتب مقرك الا اصابع بالاطلاق العام ونقيض الشرطة العامة قولنا بعض الكاتب ليس هو مقرك الا اصابع بالامكان العام حين هو كاتب نقض المطلقة العامة قولنا بعض الكاتب مقرك الا اصابع د تخالف كسبعة الخلف من هذين النقيضين وهي قولنا دائما اما ان يكون بعض الكاتب ليس هو مقرك الا اصابع بالامكان العام حين هو كاتب واما ان يكون بعض الكاتب مقرك الا اصابع دائما ولا يخفى على من عاينهما فيما سبق وجه اقسام هذه المنفصلة الصدق والكتب مع الشرطة الخاصة واعرف من هذا وجهه انما ينشأ باري هذه المركبات

فنبقيض العرفية الخاصة مانعة
خلوهم كية من حبيسة مطلقة
ودائمة مطلقة ونقيض الوقتية
مانعة خلوهم كية من ممكنة وقتية
ودائمة مطلقة ونقيض المنتشرة
مانعة خلوهم كية من ممكنة دائمة
ودائمة مطلقة ونقيض الوجودية
الادامة مانعة خلوهم كية من
دائمة مطلقة وضروية مطلقة
ونقيض الممكنة الخاصة مانعة
خلوهم كية من ضرورية
مطلقة وتبين ان الجزء الثاني
من هذه المركبات لا يكون
الان في دوام او في ضرورة فان
اكان في دوام فنقيضه الدوام
لان في الدوام اطلاق وقد علمت
ان نقيض المطلق هي الدائمة
وان كان في ضرورة فنقيضه
الضرورة لان في الضرورة
امكان وقد علمت ان نقيض
الممكنة هي الضرورية بقوله
لشر ما يقتضيه موضوع الثانية
من المركبة الجزئية بحكم
محوها من الاولى وبما يعني ان
القضية المركبة ان كانت كلية
كان نقيضها على ما سبق مانعة
خلوهم كية من نقيض جزئها
من غير زيادة في جزئها عند
التحليل لانها لا تقبل ابدال
بموجبهين مساويين لها في المعنى
فاذا اخذت نقيضها بمجموعه
على سبيل منع الحلو كان ذلك
مساويا لنقيض المركبة لان
نقيض المساوي لشيء نقيض
ذلك الشيء واما المركبة الجزئية
فاذا قلنا نقيض الى موجبهين
بسيطين مجموعهما اعم منها
فدليل انه قد يصدق ما تقابل
فليس بالجزئية ويكون ذلك
والجزئية كاذبة مثال ذلك قولنا
بعض الحيوان انسان لانها
بيان هذه الجزئية كاذبة لا تقتضيه

عرفت الخ (قوله فنقيض العرفية الخاصة مانعة خلواهم) أي لان جزئها كما تقدم عرفة عامة
ومطلقة عامة وقد عرفت ان نقيض الاولى حبيسة مطلقة ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول في نقيض
قولنا في العرفية الخاصة كل كاتب مضرك الا صاحب مادام كاتب الادامات لا دائما اما بعض الكتاب
ليس مضرك الا صاحب حين هو كاتب بالاطلاق اما بعض الكتاب مضرك الا صاحب بالاطلاق دائما
فهذه مانعة خلوهم كية من حبيسة مطلقة ودائمة مطلقة وهي نقيض العرفية الخاصة (قوله ونقيض
الوقتية مانعة خلواهم) أي لان جزئها كإمر وقتية مطلقة ومطلقة عامة وقد عرفت ان نقيض الاولى
ممكنة وقتية ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول في نقيض قولنا في الوقتية كل قمر مقسب بالضرورة
وقت الحيلولة لا دائما مثلا دائما اما بعض القسمر ليس مقسبا وقت الحيلولة بالامكان العام واما بعض
القمر مقسب بالاطلاق دائما فهذه مانعة خلوهم كية من ممكنة وقتية ودائمة مطلقة وهي نقيض الوقتية
غير الموصوفة بالاطلاق (قوله ونقيض المنتشرة مانعة خلواهم) أي لان جزئها كإمر منتشرة مطلقة
ومطلقة عامة وقد عرفت ان نقيض الاولى ممكنة دائمة ونقيض الثانية دائمة مطلقة فتقول في نقيض
قولنا في المنتشرة كل انسان معلوم بالضرورة وتعلما لا دائما مثلا دائما اما بعض الانسان ليس
معلوم بالامكان العام دائما واما بعض الانسان معلوم بالاطلاق دائما فهذه مانعة خلوهم كية من
ممكنة دائمة ودائمة مطلقة وهي نقيض المنتشرة غير الموصوفة بالاطلاق (قوله ونقيض الوجودية
الادامة مانعة خلواهم) أي لان جزئها كما تقدم مطلقتان عامتان وقد عرفت ان نقيضهما دائما
مطلقتان فتقول في نقيض قولنا في الوجودية الادامة كل انسان ميت بالاطلاق لا دائما مثلا دائما
بعض الانسان ليس ميت بالاطلاق دائما واما بعض الانسان ميت بالاطلاق دائما فهذه مانعة خلوهم
م كية من دامتين مطلقتين وهي نقيض الوجودية الادامة (قوله ونقيض الوجودية الاضروية
مانعة خلواهم) أي لان جزئها كإمر مطلق عام وقد عرفت ان نقيض الاولى دائمة
مطلقة ونقيض الثانية ضرورية مطلقة فتقول في نقيض قولنا في الوجودية الاضروية كل
انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة مثلا دائما اما بعض الانسان ليس ميت بالاطلاق دائما واما بعض
الانسان ميت بالضرورة فهذه مانعة خلوهم كية من دائمة مطلقة وضروية مطلقة وهي نقيض
الوجودية الاضروية (قوله ونقيض الممكنة الخاصة مانعة خلواهم) أي لان جزئها التي دلت
عليها ممكنتان عامتان وقد عرفت ان نقيضهما ضروريتان مطلقتان فتقول في نقيض قولنا في
الممكنة الخاصة كل انسان قائم بالامكان الخاص مثلا دائما اما بعض الانسان ليس قائم بالضرورة
واما بعض الانسان قائم بالضرورة فهذه مانعة خلوهم كية من ضروريتين مطلقتين وهي نقيض
الممكنة الخاصة (قوله ان الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون الخ) هذا ظاهر في غير الممكنة
الخاصة كالأبيض (قوله يعني ان القضية الخ) هذان لافهم قبل بيان المنطوق (قوله على ما سبق)
أي من ان نقيضهما نقيضا اتباع (قوله لانها لا تقبل الخ) علة لقوله من غير زيادة الخ (قوله
كان ذلك) أي المذكور من النقيضين الماخوذ من على سبيل منع الحلو وقوله مساويا لنقيض المركبة
انما يقبل نقيضا المركبة لما تقدم من ان نقيضه ذلك نقيض لكن لو كان ذلك للناسب لتقبل فكان
اولى فتأمل (قوله لان نقيض المساوي الخ) علة لقوله كان مساويا لنقيض الخ لكن المناسب لذلك
ان يقول كان نقيضا الخ كما علمت وانطبق هذا التعليل على ما هنا ظاهره فاشي هنا كناية عن المركبة
الموجبة والمساوي لها هو جزؤها التي تقبل اليهم ونقيضه هو مانعة الحلو المركبة من نقيض هذين
الجزئين واذا كان نقيضا له كان نقيضا لوجهه لان نقيض المساوي لشيء نقيض لذلك الشيء فتبينه
(قوله قد تقبل الى موجبهين الخ) وذلك لانه ليس بلازم ان يكون الموضوع فيما تقبل اليه الجزئية
واحدا كما كان فيها حالة التركيب كإسائي بيانه (قوله مثال ذلك) أي الجزئية الكاذبة مع صف

وذلك كذب اذ لم يثبت له الانسانية فهو انسان دائما بالضرورة واذا حدثت هذه الجزئية التي ساطها النحلث الى قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العلم والى قولنا بعض الحيوان ليس انسانا بالاطلاق العلم ولا شئ في صدق هاتين المقتضين وان كانا في مادة الضرورة لوجب صدق المطلقة في جميع المواد الفعلية واذا استبان ان الجزئية قد تنصل الى الاعم لم يصح في معرفة نقائص القضايا الجزئية المركبة الطريق السابق في معرفة نقائص القضايا المركبة الكلية لانا اذا اخذنا في نقض الجزئية المركبة المفهوم المرددين نقائص ساطها لم يصح ان يكون مساويا لنقيض الاعم لا يمكن ان يكون مساويا لنقيض الاصل بل اخص منه بخاز ان يكذب مع كذبا لاصل وغرضنا انما هو التوصل الى ما يناقض الاصل ولهذا اذا اخذت في نقض هذه الجزئية التي مثلناها وهي قولنا بعض الحيوان انسان دائما مادة التخلو المركبة من نقائص ما نحلث (141) اليه وهي قولنا دائما الا ان من الحيوان

انسان دائما واما على حيوان انسان دائما كانت كاذبة لكونها جزئيا معا والجزئية الاصل كاذبة ايضا لانها ناقصة بين كاذبتين وسر الفرق بين الجزئية المركبة والكلي المركبة ان الموضوع في القضيتين اثنين تنصل اليهما المركبة الكلية لما كان عاما صار واحدا فوارد عليه ثبوت المحمول ونفيه كما كان كذلك في أصل القضية المركبة فقد اتحد معناها مع معنى ما نحلث اليه واما الموضوع في القضيتين الاثنتين تنصل اليهما الجزئية المركبة المالم يكن ماقا لم يلزم اتحادهما حتى ثبوت المحمول فيها ونفيه على شئ واحد كما كان كذلك في أصل الجزئية المركبة لان التركيب فيها هو الذي دل على اتحادهما الموضوع في حكمها فتد التحلل وزوال مستقتبين لا ارتباط موضوع احدهما بموضوع الاخر فاما ذكر ان يحمل احدهما على خلاف ما يحمل عليه الاخر فلم يلزم اذ في هذه الجزئية المركبة

ما تنصل اليه وقوله فان هذه الجزئية التي توجب التفتيل (قوله وذلك) اى عدم دوام الانسانية لما ثبتت له وقوله اذ كل الخ علة لقوله وذلك كذب (قوله وان كانت الخ) الواو لعل وانما انى بذلك لانه قد يتوهم من كونها في مادة الضرورة عدم صدقها (قوله لوجب الخ) علة لقوله ولا شئ الخ وقوله في جميع الخ اى حق مادة الضرورة وقوله المواد الفعلية اى التي وقعت النسبة فيها بالفعل (قوله لانا اذا اخذنا الخ) علة لقوله لم يصح الخ وقوله المفهوم المردد الخ الذى هو مادة التخلو (قوله لانه نقائص الخ) علة لقوله لم يصح ان يكون الخ وقوله للاربع الاعم اى الذى هو جزاءه الخ التى نحلث اليها وانما كان لازما لان الجزئية لا يلزم لكه (قوله ونقيض الاعم لا يكون الخ) فوجب ذلك كاسبق ان نقض بعض الحيوان لا حيوان ونقيض الانسان لا انسان وتظهر ان الاول اعنى لا حيوان الذى هو نقيض الاعم ليس مساويا لثاني اعنى لا انسان الذى هو نقيض الاصل بل هو اخص منه لان الثاني يصدق فيما لم يصدق فيه الاول كالقوس (قوله بخاز ان يكذب) اى المفهوم المرددين ما ذكر (قوله وغرضنا انما هو التوصل الخ) اى ولا تناقض بين كاذبتين كاذبتين معا بعد (قوله ولهذا) اى لهذا التعليل اعنى قوله لانه نقائص للاربع الاعم الخ (قوله وسر الفرق) اى حكمته وقوله بين الجزئية المركبة اى حيثما كثر في مناقضتها بذلك (قوله فوارد الخ) صفة لقوله واحدا (قوله في أصل القضية) الاضافة للبيان وكذا ما بعد (قوله فقد اتحد معناها) اى المركبة الكلية وقوله مع معنى ما نحلث اليه اى وهو جزاءه (قوله لان التركيب الخ) علة لقوله لم يلزم اتحادهما الخ فتأمل (قوله وزوال التركيب) عطف لازم على ملزوم (قوله صار تاجزئيتين) الاولى صارت بضمير لا افراد لان السابق في المركبة وعلله راعى الخبر (قوله فلم يلزم اذ) اى اذا امكن الخ (قوله بل لا بد من زيادة عند المحققين) ربما يقتضى انه لا يحتاج لزيادة عند المحققين ولعل نكتة عدم الاحتياج لها جمل الجزئين على اصلهما وهو المركبة فيكون الموضوع فيها واحدا كما هو كذلك فيها فليصر (قوله وهذا ان النفيضان الخ) في قوة الاستدراك على ما قبله لانه قد يتوهم انها قد يكونا جزئيتين (قوله والجزء الثالث) هذا الجزء الثالث صدقت المتفصلة لانهما تصدق ولو يصدق جز من اجزائهما (قوله والاثنين) كذا في كثرة من التصو هو ثلثة آتية وهي لغة لكن اللغة الفصحى اولى كما قاله البوسى وقوله موجبتين اى الجزئيتان وقوله يمثل جهتهما اى الكليتين ومكبفتين اى الجزئيتين وقوله بكيفهما اى الكليتين وفي بعض النسخ ومكبفة بكيفهما الاول هو الاصوب (قوله احدهما) اى الجزئيتين المذكورتين (قوله بان أثبت) بناء

مساواة معناها لمعنى ما نحلث اليه فلا عرفت هذا كله عرفت ان مادة التخلو المركبة من نقائص ما تنصل اليه الجزئية المركبة لا تصلح وحدها ان تكون ايضا تلك الجزئية بل لا بد من زيادة عند المحققين ثم اختلفت طرق فهم من يرد شيئا في القضيتين التين تنصل اليهما الجزئية وزاد في اجزاء مادة التخلو التي تناقض الجزئية المركبة جزاء تلك الجزئية المركبة من ثلاثة اجزاء الاول منها والثاني نقائص جز في المركبة الجزئية على الطريق المألوف في المركبة الكلية وهذا ان النفيضان كانا ابدا لانهما متبعضان جزئيتين والجزء الثالث منها بصريح جزئيتين بل من الكلمتين والاثنتين موجبتين يمثل جهتهما ومكبفتين بكيفهما احدهما موجبة والاخرى سالبة وتكون هاتان الجزئيتان مستغرقتين افراد كل من الكلمتين بان اثبتت المحمول لبعدها ونفثه عن البعض الاخر فتقول متلاقي نقائص قولنا بعض العدد زوج لا دائما اذا دائما اما ان يكون كل عدد زوجا دائما لانهما الاثنى من العددين واما ان يكون بعض العددين زوجا دائما بعضه الى ان يصرح بذلك

ومنهم من جعل نقیض الجزئیة المركبة حل المفهوم المرددين المتضمن ونقیضه على جمیع أفراد الموضوع فتقول فی نقیض قولنا بعض العدد زوج لا دائما هكذا كل عدم اما زوج دائما وليس بزوج دائما ومنهم من زاد قيداً فی الجزئیة المخالفة من الجزئيتين اللتين تفصل بينهما الجزئیة المركبة فيعبد موضوعها بحكم المتضمن من الجزئیة الموافقة من ثبوت أرنی ویدخذ نقیض الجزئيتين على مافی المخالفة منهما من القيد المذكور فإذا قلت مثلاً فی الموجبة بعض الحيوان انسان لا دائماً فقلت مافی قولنا بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام الى قولنا بعض الحيوان الذي (١٤٢) هو انسان ليس بانسان بالاطلاق العام ونقیض تلك الجزئیة المركبة مانعة ظهور مركبة

المخاطب وكذا قوله ونقيض (قوله ومنهم من جعل الخ) فيه أن موضوع الكلام أن النقيض منفصلة مانعة خلو هذه على ما ذكره ابست بشرطة أصلا بل حكمة فكان مقتضى الظاهر أن يحذف ذلك (قوله جعل المفهوم الخ) أي ذات جعل المفهوم الخ فهو على تقدير مضاف لأن النقيض ليس عن الجمل وانما هو القضية ذات الأصل كما هو ظاهر قوله على جمیع الخ متعلق بحمل (قوله ومنهم من زاد الخ) وهذا هو الذي يرى عليه في المتن كما سيذكره (قوله من ثبوت أرنی) بيان الحكم (قوله على مافی المخالفة الخ) أي حال كونهم مستقلين على مافی المخالفة الخ (قوله فإذا قلت مثلاً الخ) راجع لقوله من ثبوت وقوله الآخرتي وأذا قلت مثلاً الخ راجع لقوله أرنی (قوله ونقيض تلك الجزئیة الخ) المقام للتفريق فكان الأول الاتيان بالقام (قوله على مافی الثاني الخ) أي حال كونها مشبهة على مافی الثاني الخ (قوله على هذا الوجه) أي الذي هو التقييد بالقيد المذكور (قوله لا لتحاد الخ) معناه لقوله إلى ما ساءوا به وقوله بسبب الخ متعلق بالتحاد (قوله لكان هو الجزئیة المركبة كاذب) أي لا يتناقض بين كاذبين (قوله وبالعكس في جمیع الخ) قد تقدم ذلك في صيغة (تمة) قد سكت المؤلف عن تناقض الشرطيات إذ لا بد من كالاتناقض في الحملات كما يعلم جارحاً ومحصلاً أن الشرطية تناقضها شرطية أخرى توافقها في الاتصال أو الانفصال وفي الزوم أو العناد أو الاتفاق وتختلفها في الكيف والعكس والمحكم فنقيض المتضمنية الزومية الموجبة الكلية متصلة لزومية سالبة جزئية مثلاً إذا قلت كلما كان انساناً كان حيواناً فانهذه متصلة منصلة لزومية موجبة كلية فنقيضها أن تقول قد لا يكون إذا كان انساناً كان حيواناً فانهذه متصلة لزومية سالبة جزئية وعلى هذا القياس فليتلأمل (قوله وأما العكس الخ) مقابل محذوف والتقدير أما التناقض فقد تقدم الكلام عليه وأما العكس الخ (قوله فثلاثة أقسام) اهلل القسم عند الأقدمين من المناطقة ثمانية لانهم يذكروا الأقسام العكس المستوي وعكس النقيض وفسروه بما فسر به المؤلف عكس النقيض الموافق ثم لما رأى المحققون من المتأخرين أن عكس النقيض بهذا التفسير غير منضبط استخرجوا عكس النقيض المخالف لكن بعضهم اقتصر عليه مع العكس المستوي وعلى ذلك معنى الكافي في شرح الشفعية وبعضهم ضم إلى القسمين المذكورين وعليه معنى المؤلف هنا (قوله عكس مستوي) سمي بذلك لاستوائه مع الأصل في وجود طرفي النسبة بينهما أو استوائ طرفيه في ورأتهل منهما منزلة صاحبه كما إذا كان يد يعقوب (قوله وعكس نقیض موافق) بالرفع صفة عكس وسمى بذلك لموافاقته للأصل في الكيف لا يقال هذه العبارة متحققة في الأول فلم يسم بذلك لأننا نقول على النسبة لا توجد كما هو مشهور (قوله وعكس نقیض مخالف) بالرفع صفة لعكس كذا في قوله وسمى بذلك لمخالفته للأصل في الكيف (قوله فالعكس الخ) أي إذا أردت بيان على واحد من هذه الأقسام الثلاثة فالعكس الخ فالعكس نصيبه لا تفریعه (قوله هو تبدل الخ) قد اشتمل هذا التعريف على جنس وفصول ستة فالجنس قوة تبدل والفصل الأول قوله كل واحد والثاني قوله ذات القريب

من نقیض هذين الجزئيتين على مافی الثاني منهما من التقييد فيكون نقیضهما هكذا دائماً اما لا شيء من الحيوان بانسان دائماً اما كل حيوان الذي هو انسان فهو انسان دائماً لا لا شيئاً ان أخذنا نقیض على هذا الوجه ينقسم الصدق والكتب مع الجزئیة المركبة ضرورة انفصالها إلى ما ساءوا به في المعنى لا لتحاد الموضوع فيها لمختلفات السببه من القضيةين بسبب ذلك التقييد الذي يقبده موضوع الثانية وأذا قلت مثلاً السالبة بعض الحيوان ليس بانسان لا دائماً انحلت إلى قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالاطلاق العام والى قولنا بعض الحيوان الذي ليس بانسان انسان بالاطلاق العام فنقيض تلك الجزئیة المركبة مانعة الحل للمركبة من نقیض هذين الجزئيتين على مافی الثاني من التقييد وهو قولنا دائماً اما كل حيوان انسان دائماً اما لا شيئاً بانسان دائماً ولا شيئاً أن هذا النقيض صادق للصدق أحد جزئيه والجزئیة المركبة كاذبة لكونها أحد جزئيهما

وهو الثاني ولو أخذنا نقیض غير مقيد بالقيد المذكور فقلت دائماً اما كل حيوان انسان دائماً اما لا شيئاً الطبيعي من الحيوان بانسان دائماً لكان هو والجزئیة المركبة كاذبة معارفها الطريق لأن واصل وهو أسهل الطرق وأبينها وأحسنها لأنه حلل الجزئیة المركبة إلى ما ساءوا به في المعنى وأخذ النقيض على متضدي ذلك كذا في المركبة الكلية سواء بسواء ولقرب هذا الطريق وحسنه ورأى عليه في الأصل قوله وبالعكس في جمیع هذا الوجهات يعني أن كل ما ذكر من نقیض الوجهة بسيطة كانت أو مركبة فذلك الوجهة بعينها نقیض لتلك النقيض لأن التناقض بين أمرين لا يمكن أن يمتنع به أحد هما دون الآخر كما تقدم ذلك في غير الوجهات وبلغت على التوفيق (ص) وأما العكس فثلاثة أقسام عكس مستوي وعكس نقیض موافق وعكس نقیض مخالف فالعكس المستوي هو تبدل كل واحد من طرفي النسبة

ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه الأزوم وعكس النقيض الموافق بتبديل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه (١٤٣) الأزوم وعكس النقيض المخالف بتبديل الطرفين

الأول من القضية ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الثاني والثاني
بعين الأول مع بقاء الصدق
دون الكيف على وجه الأزوم
(ش)

الطبيعي والثالث قوله بعين الآخر والرابع قوله مع بقاء الكيف والخامس قوله والصدق
والسادس قوله على وجه الأزوم وسباني بيان مقترناها (قوله ذات الترتيب الخ) أي التي هي الخلية
والشرطية المنصلة كإثباته على سباني وقوله الطبيعي نسبة الطبيعة وهي المعنى كاسيئته عليه وبمعامل
أنه نسبة الطبيعة بمعنى الصيغة لأنها تنفصسه (قوله بعين الآخر) أي بحسب الظاهر والافقي
الحقيقة ليس ذلك بعينه إذ المراد من الموضوع في نحو قولنا كل إنسان حيوان ما صدق عليه الإنسان
وليس ذلك مراداً من المحمول في عكسه القائل ببعض الحيوان إنسان بل مفهومه وكذلك المراد من
المحمول في المثال مفهوم الحيوان وليس ذلك مراداً من الموضوع في عكسه المذكور بل المراد - وضعه
فتأمل (قوله على وجه الأزوم) يؤخذ من كلامه في الشرح أنه واجبه لقوله والصدق فقط فتنبه
وإضافة وجه الأزوم للبيان (قوله وعكس النقيض الموافق بتبديل الخ) قد اشتغل هذا التعريف
على ما اشتغل عليه التعريف قبله لأن التبديل هنا بالنقيض بخلافه في التعريف قبله فإنه بعين الآخر
كاسيئته عليه (قوله وعكس النقيض المخالف بتبديل الخ) سباني أنه مخالف لكل من الأول والثاني
من وجهين فتأمل (قوله مطلق القول) مقتضاه أن تحويل الشيء من مكان إلى آخر يسمى عكساً
إفهاماً وليس كذلك فكان عليه أن يقول بتبديل الأوائل بالأواخر والأواخر بالأوائل كذلك بعضهم ولا
ما من من أن يكون متبادراً كالموافق قولاً آخر في اللغة فليصور (قوله مطلقاً بازاء معنيين) أي بقبول
معنيين والمراد من ذلك أنه يطلق على معنيين (قوله وكل منهما) أي من هذين المعنيين (قوله أما
العكس المستوي الخ) لوقال أما على المصدر لغة عكس المستوي بتبديل الخ فكان أولى لأنه بقيد
حينئذ أن قوله على المصدر معتبر في الجميع (قوله استرازم بتبديل أحدهما فقط) أي كأن تقول في
قولنا بعض الجسم إنسان بعض الإنسان حيوان إذا بدلت الأول بعين الثاني أو بعض الحيوان جسم
إذا بدلت الثاني بعين الأول كذا يؤخذ من كلام بعضهم لكن مقتضى كون التبديل للاحدهما فقط
ابقاء الآخر بحاله وليس كذلك فيما مثل يبرك لئلا يمتنع كذلك لأنه لو أبقى الآخر بحاله لم يكن له
فائدة إذ لو قيل في المثال المذكور بعض الإنسان إنسان أو بعض الجسم جسم لم يكن له فائدة كإلا يخفى
(قوله فلا يسمى عكساً مستويًا) أي ولا غيره وإنما انصرف على ذلك لكون الكلام فيه (قوله وقلنا
الخ) معطوف على قوله بدلتنا عطف نفسه (قوله فإن الترتيب الخ) تعادل لقوله ليرسم الخ (قوله
أي بقضيه المعنى) هذابة تضي أن الطبيعي نسبة الطبيعة بمعنى المعنى لا بمعنى الصيغة كما مر
الإشارة إليه (قوله بحيث لو أزيل الخ) تصور لا نقض المعنى له (قوله بل الترتيب الخ) انحراب
عن قوله ليس طبيعياً وقوله في ذلك أي طرفها (قوله إذا المعنى الخ) علة لقوله هو قول الخ ذلك المعنى
هو العناد بين جزئيهما وقوله فيه أي في ذلك (قوله قدم أو آخر) أي قدم المشكك أي جزئيهما أو آخره
(قوله لأن التبديل فيه) كذا في بعض النسخ بإفراد الضمير وهو ظاهر في بعضها فيما به ضمير لثنية
وهو صحيح أيضاً نظراً لكون عكس النقيض نوع من الموافق والمخالف على ما فسده من العدد (قوله
بأن يكون أصل القضية الخ) أي كافي قولنا بعض الإنسان حيوان فهذه قضية موجبة فإذا بدلتها
وقلنا ليس بعض الحيوان إنسان فالعكس لا اختلافهما في الكيف وقوله أو بالعكس أي بأن
يكون أصل القضية سالبة وعكسها موجبة وذلك كافي عكس المثال المذكور بأن بدلتنا الأصل
قولنا ليس بعض الحيوان إنساناً وبدلتنا قولنا بعض الإنسان حيوان فتأمل (قوله للتبديل
المذكور) أي الذي هو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع

العكس في اللغة مطلق القول
وفي الاصطلاح يطلق بازاء
معنيين المصدر والقضية التي
رفع القول بها أو كل منهما
ينقسم إلى ثلاثة أقسام عكس
مستوي وعكس نقيض موافق
وعكس نقيض مخالف أما العكس
المستوي فحقيقته على المصدر
بتبديل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بعين
الآخر مع بقاء الصدق والكيف
على وجه الأزوم فتقولنا بتبديل
جنس وقولنا كل واحد من طرفي
القضية استرازم بتبديل
أحدهما فقط فلا يسمى عكساً
مستويًا ودخل في طرفي القضية
طرف الخلية والشرطية المنصلة
والمنفصلة وقولنا ذات الترتيب
الطبيعي يخرج بتبديل واحد
من طرفي المنفصلة فتقولنا أما
أن تكون الشمس طالعة وأما
أن تكون النهار مقفوداً فإنا إذا
بدلتا طرفيهما وقلنا أما أن يكون
النهار مقفوداً وأما أن تكون
الشمس طالعة ليرسم هذا
التبديل عكساً فإن الترتيب
بين طرفيهما ليس طبيعياً أي
بقضيه المعنى بحيث لو أزيل
تغير المعنى بل الترتيب في ذلك
مؤكد على اختيارنا للتكلم

إذ المعنى فيه متحد قدم أو آخر وقولنا بعين الآخر يخرج عكس النقيض لأن التبديل فيه ليس من عين الطرفين كاسترازم وقولنا مع
بقاء الكيف يخرج لتبديل كل واحد من الطرفين بعين الآخر مع الاختلاف في الكيف بأن يكون أصل القضية موجبة وعكسها سالبة
أولاً والعكس وقولنا بالصدق يخرج لتبديل المذكور مع عدم بقاء أصله فيكون له كلاً لثاناً لا في عكسه كلاً لثاناً حيوان على حيوان إنسان فالصدق

التي كان في الأصل قد اتفقت في العكس اذ هو كاذب فلا يسمى هذا عكسا ولا يشترط موافقة العكس للاصل في الكذب ايضا عند الجمهور
 وشروطه ابن سينا في بعض كتبه فلا يسمى عنده في هذا القول عكسا الا ما وافق في الصدق والكذب معا ووافق في كتابه الشفا بالجمهور
 وقولنا على وجه الزوم يخرج التبديل المذكور اذ انقضى الموافقة في الصدق انقضاء ما تفاديا من غير لزوم كقولنا مثلا في عكس على انسان
 ناطق على انسان فنعكسنا في هذا المثال الكناية الى مثله انما انقضى الموافقة في الصدق لاجل ما اتفقت في هذه القضية من كون موضوعها
 وهو لهما متساويين فلو عكست غيرهما لم يكن (١٤٤) المحمول فيه مساويا لموضوعه لهذا العكس لكان العكس كاذبا مع صدق
 الأصل كقولنا مثلا في عكس على

بقاء الكيف (قوله فلا يسمى هذا) أي قولنا كل حيوان انسان يدل قولنا كل انسان حيوان كذا
 بنقضه ظاهر كلام المؤلف لكن كان مقتضى الظاهر ان يقول فلا يسمى هذا التبديل لأن الكلام
 هنا انما هو المصدر (قوله ولا يشترط موافقة العكس الخ) اعلم أنه اختالف هل عكس القضية لازم
 أهم أولا زوم مساو فعمل الأول مشي بالجمهور كابن سينا في الشفا. وينو عليه أنه لا يشترط موافقة
 العكس للاصل في الكذب بل قد يصدق العكس مع كون الأصل كاذبا كقولنا بعض الانسان حيوان
 في عكس قولنا كل حيوان انسان وذلك لأن الأهم قد يصدق مع كذب ما زومه وعلى الثاني
 مشي ابن سينا في بعض كتبه وبني عليه أنه يشترط ذلك كأي قولنا بعض الجرار انسان في عكس قولنا
 كل انسان جرور عليه فلا يسمى ما ذكر في المثال الأول عكسا بخلافه على الأول وهو التصديق (قوله
 أيضا) أي كما اشترط موافقته في الصدق (قوله وشروطه) أي ما ذكر من موافقة العكس للاصل
 في الكذب (قوله الا ما وافق في الصدق) أي اذا كان الأصل صادقا وقوله والكذب أي اذا كان
 الأصل كاذبا وهذا هو المراد من العبارة وان كان خلاف ظاهرها (قوله التبديل المذكور) أي الذي
 هو تبدل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق
 (قوله من غير لزوم) هذا كالتفسير لقوله اتفاقا (قوله من كون موضوعها الخ) هذا بيان لما اتفق
 (قوله فهو هذا العكس) معقول أقوله فلو عكست الخ (قوله غير لازم كالتفسير لقوله اتفاقا) كملت
 (قوله في أي مادة فرض) أي التبديل المذكور (قوله للاصل) مثلن بقوله لازم (قوله الا أن التبديل
 هنا) بالنقض أي وبغير عين الآخر (قوله والمراد منه) أي من عكس النقيض الموافق وانطرد
 عبر بالمرادع أنها انما يصح بذلك اذا كان المقام محتملا (قوله وقولنا مع بقاء الخ) كان مقتضى الظاهر
 أن نقول وتوابعه على وجه الزوم يخرج الخ لانه والذي يخرج ما ذكره بينه على بقية المحترزات لعلم
 بها محملي فقرر بالعكس المستوي ويحصل أن قوله كل واحد يخرج بتبدل أحدهما فقط وقوله ذات
 الترتيب الطبيعي يخرج بتبدل كل واحد من طرفي القضية المنفصلة كأي قولنا اما ان يكون هذا الشيء
 لا اسود أولا أبيض في تبدل قولنا اما ان يكون هذا الشيء أبيض أو اسود وقوله مع بقاء الكيف يخرج
 التبدل المذكور مع عدم بقاء الكيف كأي قولنا بعض لا فرس لا انسان في عكس قولنا ليس بعض
 الانسان بفرس وقوله والعكس يخرج التبدل المذكور مع عدم بقاء الصدق كأي قولنا لاشئ
 من غير الفرس بغير انسان في عكس قولنا لاشئ من الانسان بفرس فتأمل (قوله اتفق صدقها)
 كذا وجد في النسخ بعضها التائب لكن المناسب قد بضمها التذكير وقد يقال أنه باعتبار كونه
 قضية (قوله من مساواة الخ) بيان لما اتفق في عبارته اجمال ولولا قال من مساواة كل من طرفيها
 النقيض الآخر لكان أرفع وأظهر فربيع قوله فيلزم الخ على ذلك (قوله من نقي أحدهما) أي أحد
 طرفيها (قوله فلو لم يكن الطرفان كذلك) أي مساويين للنقيض يعني أنه ليس كل منهما مساويا للنقيض

وهذا حيوانا لم يكن انساوا وقولنا مع بقاء الكيف والصدق على وجه الزوم أيضا ياتي مع الصدق لأعلى وجه
 الزوم كالأول مثلا في عكس قولنا لاشئ من العدد الزجور فخرج عكس النقيض الموافق لاشئ من غير الفرد فخرج عدد زوج فهذا العكس
 المالكية السالبة تنقضها اتفق صدقها في هذه القضية لما اتفق فيها من مساوات طرفي النقيض فيلزم من نقي أحدهما نبوت الآخر فلو لم يكن
 في الطرفان كذلك لم يكن الصدق كالأول في عكس قولنا لاشئ من الانسان بفرس بعكس النقيض الموافق لاشئ من غير الفرس فخرج انسان فهذا
 لما عكس كاذبا والأصل صادق ولو عكست السالبة بعكس النقيض الموافق السالبة جزئية لا طارئة. الصدق فيها في كل مادة وأما عكس
 النقيض المخالف حقيقة بتبدل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون

الكيف على وجه الأزوم فقد خالف هذا العكس السابقين آخرين أحدهما أن الكيف فيه مخالف للكيف الأصل الثاني أن التبديل فيه ليس بعين الطرفين ولا ينقيضهما بل بعين أحدهما ونقيض الآخر ومثاله في الجليات إذا قلنا ثعلب على إنسان حيوان فـعكس نقيضه الخائف لا شيء من غير الحيوان وإنسان ومثاله في الشرطيات إذا قلنا مثلا كلما كان آتيا واما في القبول حكمه فالحيا أخرجه واضع عما سبق وبالله تعالى التوفيق (ص) وبطلان العكس أيضا بالاشارة على نفس القضية المنعكس إليها (ش) فقدم أن العكس مشترك في الاصطلاح بين المصدورين القضية المنعكس إليها والحد السابق للعكس إنا هو على أنه مصدر وأما جد على أنه اسم القضية المنعكس إليها وأن يقال العكس المستوي قضية تركبت بتبديل (126) على واحد من طرفي القضية ذات الترتيب

الطبيعي بعين الآخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه الأزوم وأرجع على عكس النقيض الموافق والمخالف بأنه أن هذا التفسير الثاني للعكس لا عليه بقرينة ما ذكره بعد من الحقائق العكس ولهذا ذكر ما بعده بالافاق (ص)

عكس القضايا الموجبات وهي أربع بالعكس المستوي حلية كانت أو شرطية متصلة جزئية موجبة (ش)

بما بالموجبات لشرطه ولو هو ما ذكر من العكس لما قد فرغتم أن القضا الجردية عن اعتبار الجهة فيها ثابتة وهي المخصوصة موجبة وسالبة والكلية موجبة وسالبة والجزئية موجبة وسالبة والمهمة موجبة وسالبة فخصها وهي أربع موجبات ونصفها وهي الأربع البراق عدوالب فذكر أن الأربعة الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي إلى جزئية موجبة فإذا قلت مثلا في المخصوصة الموجبة

الآخر على ما مر (قوله فقد خالف الخ) فترجع على التفرع المذكور (قوله أن الكيف فيه الخ) أي بخلافه فيه ما قاله ليس بخالف الكيف الأصل وقوله أن التبديل الخ أي بخلافه فيه ما قاله في الأول بعين الطرفين وفي الثاني بنقيضه ما (قوله وبقي القبول الخ) فقوله ذات الترتيب الطبيعي يخرج ذلك التبديل في المنفصلة كما في قولنا ليس أمان أن يكون هذا الشيء الأبيض وأمان أن يكون أسود في تبديل قولنا أمان أن يكون هذا الشيء أسود وأمان أن يكون أبيض وقوله مع بقاء الصدق يخرج التبديل المذكور مع عدم بقاء الصدق كما في قولنا كل لا فرس إنسان في تبديل قولنا لا شيء من الإنسان بفرس وقوله على وجه الأزوم يخرج ذلك التبديل إذا لم يكن بقاء الصدق على وجه الأزوم بل كان اتفاقا كما في قولنا كل لا أقدم حادث في تبديل قولنا لا شيء من الحوادث بقديم بقاء الصدق هنا اتفاقا لا من مساواة كل من الطرفين لنقيض الآخر فلو لم يكن كذلك لابق الصدق كما في قولنا كل لا فرس إنسان في تبديل قولنا لا شيء من الإنسان بفرس (قوله حكمها) أي باقي القبول وإنما أنت الضمير لا كسبابه التانيث من المضاف إليه ولذلك أنه أيضا في قوله فيما أخرجه (قوله وبطلان العكس أيضا) أي كما أطلق على المصدر كما علم (قوله في الاصطلاح) أي واما في اللغة فليس مشترك بل هو اسم لطاق الضمير على ما تقدم (قوله بتبديل الخ) أي بيبه أو معه قال بالسببية أو بمعنى مع (قوله وأرجع على هذا) أي بان تقول في عكس النقيض الموافق وقضية تركبت بتبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه الأزوم وفي عكس النقيض المخالف وقضية تركبت بتبديل الطرفين الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه الأزوم (قوله وإنما الخ) هذا جواب عما قد يقال من أن هذا التفسير مع أنه أشهر عما قبله وأعرف منه (قوله ولهذا) أي لهذا التعليل أعني قوله لأنه يقرب عليه الخ (قوله فعكس القضايا الموجبات الخ) فترجع على ما تقدم كما أشار إليه الشارح وقوله وهي أربع أي وهي المخصوصة الموجبة والكلية الموجبة والجزئية الموجبة والمهمة الموجبة (قوله بالعكس المستوي) متعلق بقوله فعكس وقوله حلية كانت أو شرطية متصلة بمعنى في الموجبات لكنهم لم يتناولوا هنا الجملة (قوله جزئية موجبة) أعني الموجبة الكلية والمخصوصة فهي لازمة وأما في الموجبة الجزئية والمهمة فتدنعكس بخصوصين كقولنا هذا إنسان في عكس قولنا بعض الإنسان زيد وكقولنا زيد حيوان في عكس قولنا الحيوان زيد وسما في الشارح أنه يعكس المهمة إلى مهمة مثلها فتنبيه (قوله لشرطها) أي لما هو مقرر من أن الالباب أشرف من السلب (قوله وهي) أي الثانية (قوله وإنما تنعكس الموجبات) أي

(19 - متعلق) حيوان فعكسه بالمستوي بعض الحيوان زيد وإذا قلت مثلا في الكلية الموجبة كل إنسان حيوان فعكسه بالمستوي بعض الحيوان إنسان وإذا قلت مثلا في الجزئية الموجبة بعض الحيوان أبيض انعكس بالمستوي إلى قولنا بعض الحيوان أبيض وإذا قلت مثلا في المهمة الموجبة الحيوان أبيض انعكس بالمستوي إلى قولنا بعض الأبيض حيوان وان شئت عكستها إلى مهمة مثلهما وهي الأبيض حيوان أذهي في قولنا الجزئية فإعلم تنعكس الموجبات إلى كلية أمرجة لأن المهمة فيها لا يكون أنهم من الموضع اما مطلقا أو من وجه فلا يصدق حل الموضوع الأخص على جميع أفراد المحمول الأعم وبالله تعالى التوفيق. (ص) وعكس المخصوصة السالبة والكلية السالبة

كما نفيها عن الجزئية السالبة والمهمة السالبة لا تعكس لهما (ش) هذا حكم الاربعة الباقية من الثمانية وهي الاربعة السواب
فذكر ان اثنين منها هما المخصوصة السالبة والسكابة السالبة بتمكنان كما نفيهما عن الاثنين الباقين وهما الجزئية السالبة والمهمة
السالبة لا تعكس لهما مثال المخصوصة السالبة قولنا ملائذ ليس بغير ووتعكس الى قولنا غير ووايس بزيد وقلت زيد ليس بغير
لا تعكس الى قولنا لا شيء من الغرس بزيد وجم هذا نفيها ليس معنى قولنا ان المخصوصة السالبة تعكس كنفيها انها تعكس الى المخصوصة
سالبة وانما معناها انها كادلت على سلب مجرورها عما صدق عليه مرضوعها فانهما تعكس الى ما يدل على سلب موضوعهما صدق عليه مجرورها
فان كان مجرورها جزئيا فاذن صدق عليه ذاته المدينة وان كان مجرورها كليا فاذن صدق عليه جميع افرادها فيحتاج

حيثئذ في العكس الى اذخال
السور الكلي السلي عليه ليدل
على سلب موضوع المخصوصة
السالبة عن جميع ما صدق عليه
مجورها ومثال الكلمة السالبة
قولنا ملائذ من القديم يجهز
فاتما تعكس الى سالبة كلية
مثلا وهي قولنا لا شيء من
الجائر بقديم وريهان صدق
لزوجم العكس في هاتين القضيتين
ان نثبتا القضيتين الجادلتا على
منفاعة مرضوعهما الحقيقة
مجورها لزم العكس اذا تصور
المنفاعة من احدي الجهتين دون
الانثى ومثال الجزئية السالبة
قولنا ملائذ بعض الحيوان ليس
يانسان ومثال المهمة السالبة
قولنا ملائذ الحيوان ليس يانسان
وهي في قوة الجزئية التي قبلها
وانما لم يصع العكس في هاتين
القضيتين لان مرضوعهما قد
وكون اعم من مجرورهما فصدق
سلب المحمول الاخص عن بعض
افراد الموضوع الاخص ولا يصدق
عكسه وهو سلب الموضوع
الاخص عن بعض افراد المحمول
الاخص لوجوب صدق نقيضه
فهو ثبوت الاخص جميع افراد

الاربعة وقوله لان المحمول قد يتكون الخ أي كافي قولنا كل انسان حيوان فان المحمول في هذا اعم من
الموضوع مطلقا وكافي قولنا بعض الحيوان ابيض فان المحمول فيه اعم من الموضوع من وجهه
فوتعكس ذلك كلمة موجبة بان قلت في الأول كل حيوان انسان وفي الثاني كل ابيض حيوان لم يصح
لعدم صدق كل الموضوع الاخص على جميع افراد المحمول الاخص (قوله كنفيها) ظاهره ان الأول
تعكس مخصوصة سالبة وسببها في الشرح على ان ذلك ليس مرادها ان المراد بما ذكرناه ان تعكس الى
ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه مجورها كادلت على سلب مجرورها عما صدق عليه موضوعها
فيصدق ذلك بما اذا كان العكس سالبة كلية وان الثانية تعكس كلمة سالبة وظاهر كلامه في الشرح
ايضا كذلك لكن فيه انها قد تعكس الى مخصوصة سالبة كقولنا لا شيء من الغرس بزيد فانهما تعكس
الى قولنا بزيد ليس بغير فلو نفي في الشرح على ان المراد من التشبيه ان تعكس الى ما يدل على سلب
موضوعها عما صدق عليه مجورها كادلت على سلب مجرورها عما صدق عليه موضوعها كافي
قبلها كان أولى لانه يصدق حينئذ بما اذا كان العكس مخصوصة سالبة (قوله هذا) أي قوله وعكس
المخصوصة الخ (قوله وم هذا) أي هذا التمثيل (قوله فان كان مجرورها جزئيا) أي كافي المثال الأول
أعني قولك زيد ليس بغير وقوله وان كان مجرورها كليا أي كافي المثال الثاني أعني قولك زيد ليس بغير
(قوله فيحتاج حينئذ) أي حين اذا كان مجرورها كليا وقوله عليه أي على المحمول (قوله ليدل الخ) علة
لقوله اذخال الخ (قوله فاتما تعكس الخ) قد عرفت ما فيه فلا تنقل (قوله في هاتين القضيتين) أي
التي هما المخصوصة السالبة والكلمة السالبة (قوله ان نثبتا القضيتين) كان مقتضى الظاهر ان
يقول انهما الخ (قوله لزم العكس) أي لزم صدق العكس كافي بعض النسخ وقوله اذا تصور الخ جملة
لذلك (قوله لان موضوعهما قد يكون اعم الخ) أي كافي مثاليه المذكورين قبل (قوله فيصدق سلب
المحمول الخ) أي كافي قولك بعض الحيوان ليس يانسان أو الحيوان ليس يانسان وانما كان الثاني فيه
سلب المحمول الاخص عن بعض افراد الموضوع الاخص لان المهمة في قوة الجزئية وقوله ولا يصدق
عكسه وهو سلب الخ أي كافي قولنا بعض الانسان ليس بمجروح أو الانسان ليس بمجروح وقوله لوجوب
الخ علة لقوله ولا يصدق الخ وقوله وهو ثبت الاخص الخ أي كافي قولنا كل انسان حيوان (قوله هذا)
أي اقدم من قوله فنعكس القضايا الموجبات الخ (قوله في الخليتين) هذا ليس للاختراز من
الشرطيات لانه لا يدخلها الجهة كما اشار اليه في الشرح بقوله وهي انما تكون الخ فهو لبيان الواقع
(قوله فاما كتمان الخ) ومثلهما باقي الممكنات فاما ممكنات الجملة موجبة تعكس الى ممكنة عامة وذلك
لان الممكنة العامة لا تعكس كنفيها لوهي اعمها واما قاعدة ان ثابت للاخص ثبت للاخص (قوله
وموجب غيرهما) أي فاما ممكنتين أي وغير باقي الممكنات كما علمت (قوله وهذا الذي ذكر) أي من

الاخص وبالله تعالى التوفيق (ص) هذا حكم العكس باعتبار الكبر والسكيب واما حكمه باعتبار الجهة في
الخليات فالممكنات العامة وانما تعكس موجبتين الى ممكنة عامة وموجب غيرهما تعكس الى مطلقة عامة (ش) يعني ان ما قدمه
انما هو حكم العكس باعتبار الكبر والسكيب من غير مراعاة جهة واما حكمه باعتبار الجهة وهي انما تكون في الخليات فالوجهات تنقسم
الى قسمين احدهما الممكنات وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة فحكمها ما تنهايتي ممكنان الى ممكنة عامة الثاني القليلات
وهي فاعدا للممكنتين ويحكمها انها تعكس الى مطلقة عامة وهذا الذي ذكر هو رأيي الاقدمين

ان الممكنتين يتمكسان موجبتين الى ممكنة عامة وان موجبات غيرهما تنعكس الى مطلقة عامة وقوله
 هو راي الاقدمين وقد احتجوا على ذلك من ثلاثة اوجه سياتي بيانها في الشرح باعتبار الفعليات واما
 باعتبار الممكنتين فلم يتعرض للمغالطة ان الخمدش كسابق والحاصل انها ثلاثة اوجه كما جعلت اولها
 الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع معينة فيصدق عليه كل من هموا والعنوان مثلا اذا قلت
 كل انسان كاتب بالامكان العام اراي الخمدش ان ذات الموضوع هو الادبي مثلا فيصدق عليه
 الادبي ككاتب بالامكان العام اراي انسان بالامكان العام وهاتان القضيةتان قياس من الشكل
 الثالث وظاهرانه رد الى الشكل الاول بعكس الصغرى فيقال بعض الكاتب ادبي بالامكان العام
 الادبي انسان بالامكان العام وحينئذ ينتج بعض الكاتب انسان بالامكان العام وهو عكس القضية
 المذكورة اعني الممكنة العامة او الخاصة فانهم الخلف وهو ان يضم نقيض العكس الى الاصل فينتج
 من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه وهو محال والقياس صحيح الصورة فتبين ان الخمدش في مادته
 والاصل مغرور بالصدق فلا يخل الامن بنقيض العكس فيكون كاذبا واذا كان كاذبا كان العكس
 صادقا وهو المطلوب فتقوله في المثال المذكور كل انسان كاتب بالامكان العام اراي الخمدش ولاشئ من
 الكاتب بانسان بالضرورة ينتج ولاشئ من الانساب بانسان وهو محال كما علمت ثالثا هاربيق العكس بان
 بعكس نقيض العكس فيكون ذلك العكس منافية للاصل المرفوض صدقه وما في الصادق فهو كاذب
 واذا كذب اللازم وهو العكس كذب اللازم وهو نقيض العكس واذا كان نقيض العكس كاذبا كان
 لعكس صادق وهو المطلوب فتقوله في المثال السابق لو لم يصدق عكسه وهو بعض الكاتب انسان
 بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شئ من الكاتب بانسان بالضرورة واذا صدق هذا النقيض
 صدق عكسه وهو لا شئ من الانساب بكاتب بالضرورة وهذا العكس منافية للاصل المرفوض صدقه
 وهو قولنا كل انسان كاتب بالامكان العام اراي الخمدش فيكون كاذبا واذا كذب اللازم كذب اللازم الذي
 هو نقيض العكس واذا كذب ذلك صدق العكس وهو المطلوب ولما كانت هذه الارجحة مختلفة فلم
 يتعرض لها المؤلف اما الاول والثاني فلان الممكنة صغرى لا تنتج في الشكل الاول ولا في الشكل
 الثالث واما الثالث فلان الضرورة لا تنعكس كنفسها على العكس وانما تنعكس جامعة ولا
 تفادى بين دقة وتمكنة (قوله وهذا المتأخر والخال) هو التحقيق (قوله واحتجوا بانهم ربما ثبتت
 الخ) هذا لا يعبري الا على رأي ابن سينا من ان صدق العنوان بالفعل واما تتبع المتأخرين كما علم من
 كلام المؤلف واما على رأي القاري من ان صدق العنوان بالامكان فلا تنعكس الممكنتان حينئذ
 انعكسا صحيحا وعلى هذا مشي الاقدمون فالخمدش في الحقيقة بين ابن سينا والقاري وتيسر الاول
 المتأخرون وتبع الثاني الاقدمون (قوله صفة) هي في الفرض المذكور بعد ان كوي بقوله
 لتعبرين ههنا في الفرس والجمار وقوله لاحدهما بالفعل هو فيه الفرس وقوله والاخر بالامكان فقط
 هو فيه الجمار (قوله من غير فعل) تفسير لقوله فقط (قوله فيصدق على جوارم كوي زيد بالامكان)
 انما لم يأت بالوصف اعني العالم والخاص اشارة الى صحة كل منهما (قوله الذي هو الخ) حقيقة للامكان
 العام (قوله ولا يصدق في عكسه بعض من كوي زيد) أي بالفعل قد علمت انه مبني على رأي ابن
 سينا من ان صدق العنوان بالفعل لا على رأي القاري كما سبق (قوله لصدق نقيضه) على لقوله ولا
 يصدق الخ (قوله اذ كل من كوي الخ) هذا اشارة الى قياس من الشكل الاول استدلاله على قوله
 لصدق نقيضه وهو قولنا لا شئ الخ (قوله واما الفعليات الخ) مقابل لمخذوف والتقدير ههنا الممكنتان
 فالدليل على صحة انعكاسهما الى ممكنة عامة الذي ذكره الاقدمون مختل واما الفعليات الخ (قوله
 واعمالها المطلقة) أي لانها فليصدقون اشتراط قيد ضرورة أو دوام أو وقت (قوله والدليل على ذلك)
 أي على انعكاس المطلقة العامة الى جزئية مطلقة عامة (قوله كليا) أي حال كونه أي المحمول كليا

ذهب المتأخر ونال الى ان الممكنة
 لا تنعكسان اصلا واحتجوا بان
 ربما ثبتت صفة لتعبرين
 لاحدهما بالفعل والاخر
 بالامكان فقط من غير فعل
 اذا فرضنا ان كوي زيد بالامكان
 الفرس ولم يركب فقط جماد
 فصار كوي ثابتا بالفعل للفرس
 وهو احد النوعين وثابت
 بالامكان فقط من غير فعل
 الجماد وهو النوع الثاني فيصدق
 على جوارم كوي زيد بالامكان
 ولا يصدق في عكسه بعض
 من كوي زيد أي بالفعل جماد
 بالامكان العام الذي هو امر
 الجماد لصدق نقيضه وهو
 قولنا لا شئ من كوي زيد
 بالفعل جماد بالضرورة وثابت
 من كوي زيد بالفعل فرس
 بالضرورة ولا شئ من الفرس
 بمجماد بالضرورة ينتج من
 الاول لا شئ من كوي زيد
 بالفعل جماد بالضرورة واما
 الفعليات وهي ماعدا الممكنة
 فالدليل على صحة انعكاسها الى
 مطلقة عامة انعكاس اعمالي
 ذلك لان على لازم للاعمال
 الدخول واعمالها المطلقة فاذا
 قلت مثلا لا يمكن فهو معدوم
 بالاطلاق العام انعكست الى
 جزئية مطلقة عامة وهي قولنا
 بعض المصدوم يمكن بالاطلاق
 العام والدليل على ذلك من ثلاثة
 اوجه الاول الافتراض وهو ان
 تفرض ذات الموضوع معينة
 فيصدق عليه المحمول كليا
 بالفعل

بذلك يصدق عليه العنوان فيتركيب من التصفيتين قياس من الضروب الأول من الشكل الثالث ينتج العكس المذكور فلتفرض مثلاً
هذا المثال أن الذي صدق عليه العنوان الذي هو الممكن هو العالم وهو كل ما سوى الله تعالى فتصدق حينئذ قضيتان أحدهما العالم معدوم
بالطلاق العام والثانية العالم ممكن بالطلاق العام بل وبضرورة ينتج من الثالث بعض المعدوم ممكن بالطلاق العام وهو المطلوب
لثاني الخلف وهو أن نضم نقيض العكس إلى الأصل فينتج من الأول الخلف وهو سلب الشيء عن نفسه ولا خلاف في صورة القياس فتعين
أن يكون في مادته واحدة مقدمته وهي لأصل الممكن مفرضة الصدق فتحصّر الكتب في المقدمة الأخيرة وهي نقيض العكس
وجب أن يكون العكس صادقاً وهو المطلوب فإذا صدق في مثالنا لم يمكن فهو معدوم أو بعض الممكن معدوم بالطلاق العام وجب أن
صدق في عكس كل واحد منهما (١١٨) بعض المعدوم ممكن بالطلاق العام والأصل صدق نقيضه وهو لا شيء من المعدوم يمكن دافعا

نفسه كبرى لأصل القضية
لية كانت أو جزئية فينتج مع
كلية لا شيء من الممكن يمكن
الخاص مع الجزئية بعض الممكن
يس هو ممكن دافعا ولا شيء من التصفيتين
سلبية ولا خلاف إلا من نقيض
عكس العكس صادق الثالث
أرى العكس وهو أن نكسر
نقيض العكس المدهى لزوم
بصدق الصدق الأصل فيكون
بكسر نقيض الأصل المفروض
صدق أن كان ذلك الأصل جزئياً
بضماله أن كان كلياً وان شئت
أنت أو أخص من نقيضه أن
أن كلياً والحاصل أنه يكون لازم
نقيض العكس وهو عكسه في
الألوهية من نافية الأصل
المفروض صدقاً وثاني إصداق
هو كاذب ضرورة فلازم نقيض
لعكس كاذب وإذا كذب اللازم
فالبالزم ضرورة فنقيض
العكس المزموم إذن كاذب
يكون الله كاذباً صادقاً وهو
المطلوب فنقول في المثال السابق
الذي يصدق قولنا بعض المعدوم
لكن بالطلاق عند صدق قولنا

أرصد قاكلياً (قوله وكذلك يصدق الخ) أي فصدق عليه كايماً بالفعل (قوله بفتح العكس
المذكور) لكن لا نقيضه الأب عكس صفراء كاسيتين (قوله حينئذ) أي حين إذ فرضنا ما ذكر
(قوله ينتج من الثالث بعض المعدوم الخ) لكن لا ينتج ذلك إلا ردّه إلى الشكل الأول بعكس صفراء
فيقال بعض المعدوم عالم بالطلاق العام والعالم ممكن بالطلاق ينتج بعض المعدوم ممكن بالطلاق
العام وهو المطلوب (قوله الخلف) تقدم أنه يصح بفتح الخاص منها (قوله ولا خلاف في صورة القياس)
أي لا حتمه الشرط (قوله فوجب أن يكون الخ) أي لأنه متى كذب نقيض شيء وجب صدق
ذلك الشيء كالحكم من التناقض (قوله كل واحد منهما) أي الكلية والجزئية (قوله والأصل صدق
الخ) أي والأصل صدق ذلك بان كذب يصدق الخ (قوله فتفسره الخ) أي بأن نقول كل ممكن معدوم
بالطلاق العام ولا شيء من المعدوم يمكن دافعا فينتج لا شيء من الممكن يمكن دافعا أو نقول بعض
الممكن معدوم بالطلاق العام ولا شيء من المعدوم يمكن دافعا فينتج بعض الممكن ليس يمكن دافعا
(قوله ولا خلاف إلا من نقيض العكس) أي فيكون كاذباً (قوله المدهى الخ) صفة للعكس قوله فيكون
(عكسه) أي عكس النقيض (قوله أن كان ذلك الأصل جزئياً) أي كافي قولنا بعض الممكن معدوم
بالطلاق العام وقوله أن كان كلياً أي كافي قولنا كل ممكن معدوم بالطلاق العام كاسياتي (قوله
وان شئت قلت وأخص الخ) وذلك لأن الكلمة القائمة مثلاً كل ممكن معدوم بالطلاق العام
نقيضها سلبية جزئية قائمة ببعض الممكن ليس معدوم دافعا لسلبية كلية قائمة لا شيء من الممكن
معدوم دافعا لكن القائمة أن السالبة الكلمة أخص من السالبة الجزئية وبما ظهر قوله وان شئت
قلت الخ (قوله في كلا الوجهين) أي كون الأصل جزئياً أو كلياً (قوله لأنه نقيض الخ) علة أقوله
وهذا اللازم من الخ (قوله والمتأخرون اقتصر الخ) اعلم أن الموجبات عند المتأخرين خمسة
عشر وهي الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة الخاصة والزمنية المطلقة والزمنية
المتنشرة والزمنية غير المطلقة والمنتشرة غير المطلقة والذاتية والوجودية بالضرورة وبما يمكن العامة والممكنة
الخاصة والمطلقة العامة والوجودية بالضرورة وبما يمكن الخاصة والممكنة العامة والممكنة
الخاصة فها أمكن أن لا ينكسر عندهم كاتقدم والزمنية المطلقة والمنتشرة المطلقة لم يشكوا على
عكسها أو الباقي وهو لا عدس عشر هي التي فكما واعلم فاشكوا على خمسة منها ألا شيء على أربعة ثم
على اثنين كالأخص (قوله في الوجوديتين) أي الوجودية بالذاتية والوجودية بالضرورة وبما وقوله
والوقتيتين أي الزمنية المتنشرة والزمنية غير المشرطة بالطلاق (قوله وهما الضرورية بالخ) منه

كل ممكن معدوم أو بعض الممكن معدوم بالطلاق العام لو جب صدق نقيضه وهو لا شيء من المعدوم يمكن دافعا يعلم
بإذا صدق هذا النقيض صدق لازمه وهو لا شيء من الممكن معدوم دافعا على ما تبين في عكس السوابب الكلية وهذا اللازم مناف لأصل
القضية وهي قولنا كل ممكن معدوم أو بعض الممكن معدوم بالطلاق العام لأنه نقيض الجزئية وأخص من نقيض الكلية فيتعين كذبه
أنافعا تفترض صدقه وإذا وجب كذبه وجب كذب ما زومه الذي هو نقيض العكس لما علم من وجوب كذب المزموم عند كذب لازمه
ليكون العكس لازم الصدق لما علم من وجوب صدق النقيض عند كذب نقيضه فقد استبان بهذا الطرق الثلاثة صحة انعكاس الغليات
بالموجبات كلها إلى مطلقة عامة فالأقدمون اقتصر واعلم في جميع الغليات والمتأخرون اقتصر واعلم في الوجوديتين والزوقيتين

فذهب كثرة منهم إلى أن المتكسر إلى أقصى من المطلقة العامة وهي الحينية ومتكسروهم في ذلك الأوجه الثلاثة السابقة ولتبين في جزئية
 العرفية العامة فإنها أهمها ولهذا الافتراض فاذ افتدنا لبعض الكتاب مترك الأصابع (١٤٩) مادام كاتبك أن يصدق في عكسه

ويعلم أن في قوله الدافئان تقليدا (قوله نذهب كثيرا الخ) يقتضي أن بعضهم يقول بعكس ذلك (قوله
 ومتكسروهم في ذلك) أي كونها تنعكس إلى أقصى من المطلقة العامة وهي الحينية (قوله وهي
 الحينية) إنما كانت الحينية أقصى من المطلقة العامة فلا نفراد المطلقة العامة فيها الظاهر باللاحظ حين
 أصلا كما في قولنا كل إنسان كاتب بال إطلاق العام (قوله وبينها) أي الأوجه الثلاثة السابقة
 (قوله فإنها أهمها) أي لأن ما صلح لأن يكون مادة لواحدة منها صلح لأن يكون مادة لتلك الجزئية من غير
 عكس (قوله لا يافتراض الخ) علة لقوله لأن ماد يصدق الخ وقوله الشخص الجاري في كتبه الخ أي فلا
 نظرا لما قد يشق عرفا للعادة من أن الله تعالى قد يخالف شخص يكتب مع كون الأصابع (قوله حديث)
 أي حين أذكر فرضتنا ذات الموضوع ماذا ك (قوله وأعمال نقل الخ) أن في القضية الثانية وقوله لأن
 تحرك الأصابع الخ أي وإذا كان كذلك فلا يصدق قولنا الشخص الجاري في كتبه على العادة كاتب
 مادام متحرك الأصابع (قوله وحيث صدق ذلك الخ) أي كافي قولنا بعض الإنسان فاقول مادام إنسانا
 والمادة أقرضت في هذا المثال ذات الموضوع، ههنا لأن فرضته الرجبى صدق عليه المحمول والعنوان
 فتقول الرجبى فاقول مادام إنسانا الرجبى إنسان حين هو فاقول معلوم أنه يصدق ههنا يقال مادام فاقول
 لكن لا يعتبر ذلك لأنه اتفاق واسم الإشارة في كلامه عائد على قوله مادام كذا وقوله في المحمول المساوي
 أي للموضوع وقد مر وقت مشابه وقوله فهو أي صدق ذلك بما ذكر (قوله فقد انعدم هاتين القضيتين)
 أي القتين هما الشخص الجاري في كتبه على العادة متحرك الأصابع مادام كاتب الشخص الجاري في كتبه
 على العادة كاتب حين هو متحرك الأصابع (قوله فينتج بعض الخ) لكن لا ينتج ذلك كما هو إلا
 بعكس صفراء أوجه إلى الشكل الأول بأن يقال بعض متحرك الأصابع شخص جاري في كتبه على
 العادة والشخص الجاري في كتبه على العادة كاتب حين هو متحرك الأصابع ينتج ما ذكر (قوله وهو)
 أي ما أتفه هذا القياس وهو قولنا بعض متحرك الأصابع كاتب حين هو متحرك الأصابع (قوله لو لم
 يصدق العكس المذكور) أي الذي هو قولنا بعض متحرك الأصابع كاتب حين هو متحرك الأصابع
 (قوله فنتج كبرى لاصل القضية) أي بأن نقول بعض الكاتب متحرك الأصابع مادام كاتبه ولا شيء
 من متحرك الأصابع كاتب مادام متحرك الأصابع ينتج الجهل كما أشار به بقوله فينتج الخ (قوله ولا
 خلل الأمن نقض العكس) أي لأن ضرورة القياس محسنة والاصل مفروض الصدق فتعين أن الخلل
 من نقض العكس فيكون كاذبا وإذا كان كذلك كان العكس صادقا وهو المطلوب (قوله فيكون
 نقض الخ) مراده بالنقض مطلق المناقض والافعال القضية موجهة جزئية عرفية عامة وهي لا
 يناقضها إلا السالبة الكلية المطلقة الحينية كما تقدم وما ذكر أعني قولنا لا شيء من الكاتب متحرك
 الأصابع مادام كاتب ليس كذلك بل هو سالبة كلية عرفية عامة فاقول (قوله فتعين أن يكون كاذبا)
 أي لأن ما في الصادق كاذب وقوله فيكذب ما زومه أي لأنه إذا كذب اللازم كذب المزموم وقوله
 فيكون العكس صادقا أي لأنه إذا كذب بغير شيء صدق ذلك الشيء (قوله الحينية ههنا) أي التي
 هي الحينية المطلقة (قوله أملا طراد الخ) أي إن شئت علمت بهذا أو مر هذا قوله المشروطة الخاصة
 مثلها كالكاتب متحرك الأصابع والصحة ومادام كاتبه لا دائما وقوله والعرفية الخاصة مثلها
 كل كاتب متحرك الأصابع دائما مادام كاتبه لا دائما (قوله فالأقسامون الخ) كان الأولى استقسط ذلك
 لأن الكلام في بيانذهب المتأخرين فلو قال ذهب إلى أن الخلل كان أنسب (قوله إلى مطلقه عامة)

صادقا وهو المطلوب وإذا زمت الحينية هذه العرفية العامة وجب أن تلزم الجواني أملا طراد هذا الأوجه فها وأما لأن لازم الأعم
 لازم لاخص وأما الخاصان وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فالأقدمون على ما سبق من انعكاسه إلى مطلقه عامة
 كسائر العلقات بذهب الأعم المتأخر من المذاهب المذكورة

لأنهم أعم منها وأعم من زيادة قد لا دائما لانها سالبة مطلقة وهي لا تنعكس فتلك الزيادة فيها كالمعروف هب الخوحي والسراج
 الى أيهما تنعكس كما تنعكس (١٥٠) بزيادة فيسدد دائما فيكون عكسها ما جئنا به في حجة لادائها

أما بهان ان انعكاسه ما عندهما
 الى الحجة فمما سبق في انعكاس
 بها شيئا ما وأما بهان وجوب
 زيادة لادائها فان انعكاس
 الخاصتين فلان البعض من
 المحمول الذي حكم عليه في العكس
 بأنه الموضوع في حين من أحيان
 المحمول يجب أن يصح الحكم
 عليه بأنه ليس ذلك الموضوع
 بالاطلاق العام هو معنى قولنا
 في العكس لادائها اذ لم يصح
 هذا الحكم لوجب الحكم بنقيضه
 وهو أن نفس ذلك الموضوع دائما
 بوزن يستلزم أن يكون الموضوع
 في أصل القضية نفس المحمول
 دائما لاقتضاها وجوب دوام
 المحمول بدوام موضوعها وذلك ان
 في أصل القضية أن موضوعها
 اثبتت بمجردها لادائها هذا
 اختلف فوجب اذن أن يصدق
 في عكس الخاصتين ثبوت الموضوع
 المحمول في حين من أحيان
 المحمول لادائها فخرج من هذا
 أن الوجودتين والوقعتين
 والمطلقة العامة في قول واحد
 وهما انعكاسهما الى مطلقة عامة
 بالممكنان في قولنا ان انعكاسهما
 الى يمكنة عامة ومنع عكسهما أصلا
 والذاتتان والعامة في قولنا
 انعكاسهما الى مطلقة عامة
 وانعكاسهما الى حينية والخاصتان
 فيهما الثلاثة أقوال القولان
 السابقان في عامتهما والثالث
 في انعكاسهما الى حينية لادائها
 وبالله تعالى التوفيق (ص)

أي بان يقال في المثال السابق هكذا بعض مفرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام وقوله الى حينية
 كعامتهما أي بأن يقال في ذلك المثال هكذا بعض مفرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو
 مفرك الاصابع (قوله لانها) أي العامين وقوله أعم منهما أي الخاصتين أي واذ كان كذلك
 لزمه ما جاء به من أن القاعدة ان كليات الأعم زعم الاخص (قوله والفي فيها) أي في الخاصتين
 وقوله فيسدد لادائها الاضافة فيه للبيان وقوله لانها أي تلك الزيادة وقوله سالبة مطلقة أي لانها في
 قوة أن يقال في المثال المار لاثني من الكاتب بمفرك الاصابع بالاطلاق العام (قوله وهي لا تنعكس)
 سيعلم وجهه مما سيأتي في السوالب ان شاء الله تعالى (قوله لكن بزيادة الخ) أي بان نقول في
 المثال المتقدم هكذا بعض مفرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو مفرك الاصابع لادائها
 فنقول لادائها هنا عكس قولنا لادائها في الأصل لكن فعلت أنه في قولنا سالبة مطلقة وهي لا تنعكس
 وأجيب بأن محل منع انعكاسها حيث كانت مستقلة بخلاف ما لو كانت تابعة كما هنالك فيتعرف
 التابع مالا يتعرف في غيره فيكون عكسها حينية لادائة وهذه مظاهر هنا لانها تنقدم في الموضوعات
 (قوله عندهما) أي الخوحي والسراج (قوله فلان البعض من المحمول الخ) محصه اننا اذا قلت
 في العكس المذكور بعض مفرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو مفرك الاصابع لادائها
 فنسحكت في هذا العكس على بعض المحمول بأنه الموضوع في حين من أحيان المحمول وهذا
 البعض لا بدوان يصح الحكم عليه بأنه ليس ذلك الموضوع بالاطلاق العام بأن يقال في ذلك المثال
 ليس بعض مفرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام وهذا هو استفاد من قولنا في العكس لادائها
 وانما وجب أن يصح الحكم عليه بذلك لانه لو لم يصح هذا الحكم لوجب الحكم بنقيضه بأن يقال
 في المثال المذكور بعض مفرك الاصابع كاتب دائما فقد حكم عليه بأنه نفس ذلك الموضوع دائما
 وهذا يقتضي وجوب دوام المحمول بدوام الموضوع. وحينئذ يلزم أن يكون الموضوع في أصل
 القضية نفس المحمول دائما وقد تقرر فيه ان الموضوع نفس المحمول لادائها هذا خلف فتأمل (قوله
 وهو) أي الحكم عليه بذلك (قوله اذ لم يصح الخ) علة اقوله يجب أن يصح الخ (قوله وذلك)
 أي الحكم بنقيضه (قوله لاقتضاها الخ) علة لقوله وذلك يستلزم الخ والضمير عانته للنعكس وانما
 أنه باعتبار كونه قضية (قوله فخرج من هذا) أي مما تقدم (قوله فيها قول واحد) أي لانه لم يقع
 فيها خلاف (قوله فيها قولان) أي لانه قد وقع فيها من اختلاف بين الاقدمين والمتأخرين وقوله
 انعكاسهما الى يمكنة عامة أي الذي هو قول الاقدمين وقوله وعدم انعكاسهما أصلا أي الذي هو قول
 المتأخرين وقد قدمنا التصديق ومثل ذلك يقال في قوله بعد فيها ما قولنا الخ (قوله فيها ثلاثة أقوال)
 أي لانه وقع الخلاف فيهما بين الاقدمين حيث قالوا انعكاسها الى مطلقة عامة وبين الاخرين حيث قال
 تنعكس الى حينية مطلقة والى هذين اشار بقوله القولان السابقة في عامتهما ما بين الخوحي
 والسراج حيث قال لا تنعكس الى حينية لادائها والى هذا اشار بقوله والثالث الخ (قوله واما السالبة
 الخ) مقابل للتبديد بالموجبة المأخوذ مما تقدم (قوله فان كانت عامة بحسب الأزمنة) أي بأن كانت
 دالة الحكم وهي احدى القضايا الست التي سيذكرها في الشرح وقوله الافراد أي وبحسب الافراد
 بان تكون احدى هذه القضايا كلية وخرج بالاول ما صاده هذه القضايا الست كلها أو جزئيا وبالتالي
 هذه الست اذا كانت جزئية وظل من هذين المحترفين دخل تحت قوله والا الخ اذ المعنى والآن كانت عامة
 بحسب الأزمنة بأن كانت من غير هذه القضايا الست كلية كانت أو جزئية أو كانت عامة بحسب
 الأزمنة لكن لم تكن عامة بحسب الافراد بأن كانت جزئية من هذه القضايا الست وقوله انعكست

كنفسها

بحسب الأزمنة والافراد انعكست كنفسها والام تنعكس أصلا الا المشروطة الخاصة

كالكلية (ش) مراد به عمومها بحسب الازمنة أن تكون إحدى القضايا الثابتة حدها مع العكس القاطن في نفس الوقت
 المطلقة والدائمة المطلقة وأما بحسب الوصف وهي المشروطة والعرفية والعامة وانما هي مراد بالعموم في الأفراد أن تكون
 هذه المسألة كلية وقوله انعكست كنفها بمعنى أن يكون المراد من التشبيه أن عكس هذه المسألة الكلية يحفظ كلما كان فيها
 من كلية وبه فريد دلادوام ويحتمل أن يكون المراد أنها انعكست كنفها (١٥١) فبالوصفها عكسها هو ثلاثة أشياء السلب
 والعدم زمان وأما زاد على ذلك

من قيد ضروري ولا دوام فلا يلزم
 في العكس وسرى في ذلك من
 الخلق فأما الدائمة المطلقة
 والعرفية العامة فتعكس
 كنفها فإذا قلت في الدائمة
 لاشئ من العالم يقع الالام وهو
 بل ما سوى الله تعالى بقدم دائما
 فانه يعكس الى دائمة مطلقة
 كالاصل وهو قولنا لاشئ من
 القديم بعالم دائما ولم يصديق
 هذا العكس عند صدق أصله
 لصدق قوله فهو بعض القديم
 عالم بالاطلاق العام فان أردت
 طريق الخلف فقم هذا النقيض
 سغري لاصل القضية ينتج
 من الأول بعض القديم ليس
 بقديم دائما ومحال لثانيه
 من سلب الشئ عن نفسه ولا
 دخل الامن نقض العكس
 فالعكس صادق وان أردت طريق
 العكس فاعكس هذا النقيض
 الى بعض العالم قديم بالاطلاق
 العام وهو نقض الأصل
 الصادق فيكون كاذبا فزوم
 وهو نقض العكس كذلك
 فالعكس صادق وهو المطلوب
 وإذا صدق في العرفية العامة
 لاشئ من فاقدا العقل يعكف
 مادام فاقدا العقل لزوم صدق عكس
 عرفية عامة مشهوهي قولنا لا
 شئ من المكلف فاقدا العقل
 مادام مكلفا والاصل نقضه

كنفها أي في الكلية والجهة وقيل دلادوام أوفى السلب والعموم بحسب الازمنة والعموم بحسب
 الأفراد بخلاف ما زاد على ذلك على ما يأتي وقوله الامشروطة الخ استثناء عما قبله لكن بالنظر لعموم
 القيد الثاني (قوله كالكلية) أي ككلية فيهما الدائمتين تحت قوله فان كانت عامة بحسب الازمنة
 الخ (قوله ان تكون إحدى الخ) فيه جمع اذ ليس ذلك هو نفس العموم ويمكن أن يدر مضان بان
 يقال لازم أن تكون الخ (قوله اما بحسب الدائم الخ) تعميم في قوله الدائم حكمها والمراد اما بحسب ذات
 الموضوع وذلك فيما لا يتغير فيه وصف الموضوع وهو الضرورة المطلقة والدائمة المطلقة وقوله واما
 بحسب الوصف أي واما بحسب وصف الموضوع وذلك فيما لا يتغير فيه ذلك وهو المشروطة والعرفية
 الدائمات والعامة وان كان ذلك فتأمل (قوله ويحتمل أن يكون الخ) المتبادر من الخ اللاحتمال
 الأول لكنه اختار فيما يأتي الاحتمال الثاني حيث جعل النقيض ان الضرورة المطلقة تعكس دائما
 وان المشروطة العامة تعكس عرفية عامة وتبقى المشروطة الخاصة ولو قال انعكست كذلك لكان
 المتبادر منه الاحتمال الثاني فتنبه (قوله الكلانية) صفة ليست في نسخة كلامه بدون ال وهو حال
 وقوله يحفظ الخ خبر أن كالا يخفى (قوله وهو ثلاثة أشياء الخ) في جعل السلب من جهة ذلك مع كونه
 موضوع المسئلة بعد فلو قال وهو الدائم زمان لكان أظهر اذ السلب علم من قوله انعكست فان الضمير مائد
 على السالبة (قوله وأما ما زاد على ذلك) أي على وصفها به وهو الثلاثة المذكورة وقوله من قيد الخ
 بيان لما لا يضافه البيان (قوله فلا يلزم في العكس) هذا ظاهر في قيد الضرورة وقوله اما قيد لا دوام فلا يلزم
 كسلب عامة أن يجيب بما لا يجدي (قوله وسرى في ذلك) أي فيما زاد على ذلك من قيد الضرورة
 ولا دوام على ما فيه وقوله من الخلق بيان لما (قوله أما الدائمة المطلقة الخ) هذا تفصيل وبيان لما
 تقدم (قوله فان أردت طريق الخلف الخ) لما بينات هنا دلائل الافتراض لذكر المؤلف (قوله فقم
 هذا النقيض الخ) أي بان تقول هكذا بعض القديم عالم بالاطلاق العام ولا شئ من العالم بقدم دائما
 ينتج المحال وهو سلب الشئ عن نفسه كذا كره بقوله ينتج الخ (قوله ولا دخل الامن نقض العكس) أي
 لانه لا دخل في صورة القياس والاصل مفروض الصديق فتمت ان في نقض العكس فيكون كاذبا وإذا
 كذب نقض العكس كان ذلك العكس صادقا كما أشار بقوله فالعكس الخ (قوله فاعكس هذا النقيض)
 أي القائل بعض القديم عالم بالاطلاق العام (قوله وهو) أي قولنا بعض العالم قديم بالاطلاق وقوله
 نقض الأصل الصادق أي القائل لاشئ من العالم بقدم دائما (قوله فان خيمته الى الالام الخ) أي بان
 قلت بعض المكلف فاقدا العقل بالاطلاق حين هو مكلف ولا شئ من فاقدا العقل يعكف مادام فاقدا العقل
 ينتج المحال كايته فتنبه (قوله وان عكست نقض العكس) وذلك النقيض هو قولنا بعض المكلف
 فاقدا العقل بالاطلاق (قوله وهو) أي قولنا بعض فاقدا العقل مكلف حين هو فاقدا العقل وقوله نقض
 الأصل الصادق أي القائل لاشئ من فاقدا العقل يعكف مادام فاقدا العقل (قوله فيكون كاذبا) أي لأن
 نقض الصادق كاذب وقوله فزوم الخ لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم وقوله فالعكس صادق
 أي لانه متى كذب نقض شئ صدق ذلك الشئ (قوله اذا كانت سالبة كلية) لاحاجة لذلك لانه مفروض
 الكلام في السالبة الكلية وكذا يقال في نظيره (قوله وقيل ضرورة) استدلال من قال بهذا القول بكل

وهو بعض المكلف فاقدا العقل بالاطلاق العام حين هو مكلف فان شيعته الى الأصل أنتفع من الأول سلب الشئ عن نفسه وهو بعض المكلف
 ليس يعكف حين هو مكلف ومحال ولا دخل الامن نقض العكس فالعكس صادق وان عكست نقض العكس انعكس الى قولك بعض فاقدا
 العقل مكلف حين هو فاقدا العقل وهو نقض الأصل الصادق فيكون كاذبا فزوم وهو نقض العكس كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب
 وأما الضرورة المطلقة اذا كانت سالبة فبما تعد اختلافا فيما يتبعكس اليه على قرين فقولنا دائمة وهو قولنا المتأخرين وقيل ضرورة

قول الغرض من ابن ميناوا التحقيق
 الأول بدليل انا اذا فرضنا في
 ز يد مثلا انه مركب الجار ولم
 يركب في جميع عمر الفرس فانه
 يصدق: "تذ أن يقال لاشئ
 من م كوب ز يد بالفعل الذي
 هو الجار بفرس بالضرورة ولا
 يصدق عكسه ضروريا وهو أن
 يقال لاشئ من الفرس مركب
 ز يد بالضرورة اذ كل فرس فهو
 م كوب ز يد بالمكان وان كان
 مسؤولا عنه دائما اما المشروطة
 العامة اذا كانت سالبة كلية
 فقد اختلفت في عكسها على
 قولين الأول ان عكسها مشروطة
 عامة كنفها وهو قول السراج
 مع الخويجي والثاني ان عكسها
 عرفية عامة وهو التحقيق ايضا
 بدليل انه يصدق في المثال
 السابق لاشئ من م كوب زيد
 بفرس بالضرر ومادام م كوب
 ز يد ولا يصدق عكسه مشروطة
 وهو لاشئ من الفرس مركب
 زيد بالضرورة مادام فرسا
 فوجوب صدق نقضه وهو قولنا
 بعض الفرس م كوب زيد
 بالمكان العام حين هو فرس
 واما الخاصتان وهما المشروطة
 الخاصة والعرفية الخاصة اذا
 كانتا للبشيين كليتين فانهما
 يتعكسان كما تمت مسألهما
 المشروطة العامة والعرفية
 العامة ليعبري القولان السابقان
 في ذكر الضرورة في عكس
 المشروطة الخاصة كجاري في
 ذكرها في عكس المشروطة العامة
 ثم زاد في عكس الخاصتين قيد
 لادوام المذ كوفي الاصل لكن
 بنوري جوعه في العكس الى
 بعض افراد الموضوع لا الى جميعها
 كما كان في الاصل

من دليل الخلف بدليل العكس فقال اذا صدق في الضرر وربة المطلقة لاشئ من الانسان بحجر
 بالضرورة فليصدق في عكسه لاشئ من الحجر بانسان بالضرورة والا فليصدق نقضه وهو بعض الحجر
 انسان بالمكان العام فيضم هذا النقض صفرا لاصل القضية هكذا بعض الحجر انسان بالمكان العام
 ولا شئ من الانسان بحجر بالضرورة ينتج المحال وهو سلب الشئ من نفسه بان يقال بعض الحجر ليس
 بحجر ولا خلل الا من نقض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب او يصدق الى قولك بعض
 الانسان بحجر بالمكان العام وهو مناقض للاصل المفروض صدقه ومناقض الصادق فهو كذاب
 في كذب أصله وهو نقض العكس فيكون العكس صادقا وهو المطلوب ولا يعني ان الاول مبنى على ان
 صدق العنوان بالمكان واما على التحقيق من ان صدق الع: وان بالفعل فلا ينتج هذا القياس مع كون
 صفرا ممكنة وان الثاني مبنى على ان الممكنة تنعكس واما على التحقيق من انها لا تنعكس كما هي فلا يصح
 الاستدلال به ولما كان هذا الاستدلال سببا على خلاف التحقيق لم يتعرض له المؤلف (قوله مع ابن
 سيناء) اعترضه بأنه قد تقدم انه يقول بان صدق العنوان بالفعل فكيف يقول بذلك مع انه مبنى على
 ان صدقه بالمكان ولعل له قولين (قوله بدليل انا اذا فرضنا الخ) هذا الفرض لا يتم الاستدلال به
 الانباء على ان صدق العنوان في الأصل بالفعل والا فلا يصح على من الأصل والعكس فتأمل (قوله
 حينئذ) أي حين اذ فرضنا مذ (قوله ولا يصدق عكسه ضروريا) أي بل يصدق دائما كما يقال
 في ذلك المثال لاشئ من الفرس مركب زيد مادام فرسا دائما كما أشار بقوله وان كان مسؤولا عنه دائما
 (قوله اذ كل فرس الخ) حلة اقوله ولا يصدق الخ ز قولة وان كان الخ والوا لاصل لان الفرض انه كذلك
 (قوله الأول ان عكسها مشروطة عامة) استدلل من قال مذاكل من دليل الخلف ودليل العكس
 فقال اذا صدق في المشروطة العامة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرر ومادام كاتباً
 فليصدق في عكسه لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب بالضرر ومادام ساكن الاصابع والا فليصدق
 نقضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب بالمكان العام فيضم هذا النقض صفرا لاصل هكذا بعض
 ساكن الاصابع كاتب بالمكان العام ولا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرر ومادام كاتباً
 ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من نقض العكس فيكون
 العكس صادقا وهو المطلوب او يصدق الى قولنا بعض الكاتب بساكن الاصابع بالمكان العام وهو
 نقض الاصل المفروض صدقه وما كان نقض الصادق كان كاذبا بالخز ومه كذب كذلك فيكون العكس
 صادقا وهو المطلوب وهو مبنى على خلاف التحقيق مثل ما مضى آنفا (قوله أيضا) أي كإن التحقيق
 في الضرر وربة المطلقة انما تنعكس دائما (قوله ولا يصدق عكسه مشروطة بل يصدق عرفية عامة)
 كان يقال في المثال المذ كور لاشئ من الفرس مركب زيد والمادام فرسا (قوله وهو) أي النقض
 (قوله فلهما تنعكسان الخ) اذا صدق في المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة لاشئ من الكاتب بساكن
 الاصابع بالضرر ومادام كاتباً دائما ولا شئ من الكاتب بساكن الاصابع والمادام كاتباً دائما
 لم ان يصدق في عكسها لاشئ من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع لا دائما على
 التحقيق في الاولى اما زيم المصدر من هذا العكس فليزوم في العامتين واما زوم المعزومة ومعناها في
 هذا المثال بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام فلا يلزم يصدق لصدق نقضه القائل لاشئ
 من ساكن الاصابع بكاتب دائما بعكس هذا النقض الى لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع
 دائما وقد كان في الاصل يقيد دائما بما هنا خلاف (قوله وهذا) أي علمتا هما (قوله يعبري الخ)
 لم يرفع على ما تقدم بالنسبة للعرفية الخاصة شأنه لم يتقدم في ما هنا خلاف وانما تقدم انها تنعكس
 كنفها قولوا واحدا التحقيق من هذين القولين انها لا تذ (قوله ثم ادخل الخ) معطوف على قوله
 فانها تنعكسان كما تمت مسألهما (قوله لكن بنوري الخ) استدلال على قوله ثم ادخل الخ الموضوع كما كان في

في البعض عبارة عنها، ففي هذا
لم تنعكس الخاصتان كأنفسهما
في قيد لا لا والعام وهذا مذهب
المتأثرين لأنهم ينوأنه إلى أن
قيد لا لا إلى الأصل وراجع
إلى كل فرد من الأفراد الموضوعة
فهو كلية موجبة فكيفها جزئية
وذهب الأنسدمون إلى أن
الخاصتين تعكسان كأنفسهما
حتى في قيد لا لا والعام، منهم من
أن هذا القيد راجع في الأصل
إلى كل فرد الموضع من حيث
هو كل لا إلى كل واحد والنق
عن الكل من حيث هو كل جزئي
وعكس الجزئية الموجبة
جزئية موجبة مثلهما فقد اتحد
معنى هذا القيد في الأصل
والعكس فقد انعكست الخاصتان
على قول الأندمين هذا التأويل
إلى أنفسهما قوله والآن تنعكس
أصلا يدل فيه ثلاثة أقسام
كليات غير الست الدوام
وجزئياتها وجزئيات الدوام
الست أنفاس غير الدوام الست
فأخصها الكلية الوتية وهي
لا تنعكس فماتى وهو الأخص
كذلك لأن كل مالا ينعكس
إليه الأخص لا ينعكس إليه
الأخص لأن العكس لازم للأصل
فلو انعكس الأخص لشيء لم أن
ينعكس إليه الأخص لأن لازم
الأخص لازم الأخص إذا لخص
موجود في نفس الأخص وموجود
الملزوم في شيء يسند في وجود
لازمه فهو دليل عدم انعكاس
الوتية الكلية السالبة أنه
يصدق لشيء من القمر ينقص

الأصل وقوله رجوعه في العكس إلى بعض الخ فنعناه من حيث سلب دوام السلب عن البعض فهو في قوة
أن يقال في المثال المذكور بعض ساكن الأصابع كاتب بالاطلاق العام وقوله كان الخ راجع لشي
وهو رجوعه للجميع أي لسلب دوام السلب عن الجميع وحيث أنه في الأصل في قوة أن يقال كل
كاتب ساكن الأصابع بالاطلاق العام (قوله لأنه في الأصل الخ) علة أقوله لكن ينوي الخ والضمير
راجع لقيد لا دوام وقوله مطلقة عامة الخ أي في قوتها فهو في قوة أن يقال كل كاتب ساكن الأصابع
بالاطلاق العام كما عرفت في المثال المذكور وقوله ولاخفا، أن لا دوام الخ أي لأنه في قوة أن يقال بعض
ساكن الأصابع كاتب بالاطلاق العام كامل (قوله فعلى هذا) أي على ما تقدم من أنه ينوي رجوع
قيد لا لا الخ العكس إلى بعض الأفراد في الأصل إلى جميعها وقوله لم تنعكس الخ أي لأن قيد لا لا الخافي
الأصل في قوة مطلقة عامة موجبة كلية وفي العكس في قوة مطلقة عامة جزئية موجبة (قوله وهو)
أي عدم انعكاس الخاصتين كأنفسهما (قوله إلى كل فرد الخ) أي إلى سلب دوام السلب عن كل فرد
الخ وقوله فهو كلية الخ أي في قوتها وهذا هو الموافق لما تقدم سابقا من أن كل مكية فيها وجهتان
مختلفتان في الكيفية متفقتان في الكم كخلاف ما سبق في أنه مخالف لذلك لأن المركبة عليه فيها
وجهتان مختلفتان في الكيفية والكم فتأمل (قوله راجع في الأصل إلى كل فرد الخ) أي إلى سلب
دوام السلب عن كل فرد الخ وحيث أنه في الأصل في قوة أن يقال بعض الكتاب ساكن الأصابع
بالاطلاق العام فهذه مطلقة عامة جزئية وهي تنعكس كتنفسها فهو في العكس في قوة أن يقال بعض
ساكن الأصابع كاتب بالاطلاق العام وبهذا يظهر قوله فقد اتحد الخ (قوله يدخل فيه ثلاثة أقسام)
أي لأن المعنى كامر والآنكن السالبة عامة بحسب الأزمنة بان كانت من غير هذه القضايا الست كلها
أو جزئية أو كنت عامة بحسب الأزمنة لكن ابست عامة بحسب الأفراد بان كانت من هذه القضايا
الست لكن كانت جزئية وبهذا تعلم أن القسمين الأولين داخلان بالنظر في عموم العموم بحسب الأزمنة
والقسم الثالث داخل بالنظر في عموم العموم بحسب الأفراد (قوله كليات غير الخ) المتبادر فقرأته
بإضافة كليات لغيره ومع ترك الإضافة وقرأته بالتثنية وبكون غير سبعة لكليات وقوله وجزئياتها
الضمير راجع لكليات غير الست المذكورة ويحصل أن راجع إلى غير الست وأنت الضمير باعتبار
المعنى (قوله أما غير الدوام الخ) أي كلياتها وجزئياتها (قوله فأخصها الكلية الوتية) أي التي ينفيد فيها
بوقت معين ويقتد لا لا الخ ويتعين الوقت كانت أخص من المنتشرة فأنها إن كان فيها التقيد بالوقت
ويقتد لا لا الخ لكن الوقت فيها شائع (قوله وهي لا تنعكس) أي لما بان في الدليل (قوله كذلك)
أي لا ينعكس (قوله لأن كل مالا ينعكس الخ) علة أقوله فماتى الخ (قوله لأن العكس لازم للأصل)
أي التي هو القضية المعكوسة وهذه القطة لمابعد الذي هو محط التعليل لعله المذكور (قوله
فلو انعكس الأخص) أي الذي هو هنا ماتي بعد الكلية الوتية وقوله لم أن ينعكس إليه الأخص أي الذي
هو هنا الكلية الوتية (قوله لأن لازم الأخص الخ) اللازم هنا هو العكس والأخص هو قوله وكذا
الأخص (قوله إذا لازم الخ) علة أقوله لأن لازم الأخص الخ وقوله وجود الخ من جهة التعليل بل هو
روحه (قوله أنه يصدق لشيء الخ) انما يصدق ذلك لأن القمر لا ينقص فذلك الوقت لعدم حلوله
الأرض بينه وبين الشمس الذي هو سبب انخفاصه على ما يزعمون وقوله وقت التربع أي الذي يكون فيه
بين الشمس والقمر قدر ربع الفلك (قوله وعكس كاذب بأعم جهة) أي التي هو الامكان العام مع
الجزئية لأن الامكان العام أهم الجهات والجزئية أهم من الكلية وذلك كافي قولنا بعض الخفص ليس
يشمر بالامكان العام وإنما كذب ذلك الصدف نفسه وهو كل مخصف في الضمر وتوإذا كذب ذلك
الأعم كذب كل قضية أخص منه لا ستلزام كذب الأعم كذب الأخص (قوله لجواز أن يكون الخ) أي

حينئذ سلب الموضوع الأعم في العكس عن المحمول الأنص لا يكليلا جزئيا لاستحالة وجود الأنص بدون الأعم وأما الخاصتان الجزئيتان فأطلق الأقدمون عليه ما عدم الانعكاس كغيرهما والحق الذي لا ريب فيه أنه لا انعكاس كان نفسه ما وهذا استثنائهما في الأصل عملا بالانعكاس وقد نص على هذا (104) الخوارج في غير الجبل والسرراج وغيرهما ورواه ذلك في العرفية الخاصة لكونها أهم إذا صدق بعض

كافي قولنا بعض الحيوان ليس بالنسان بالضرورة (قوله حينئذ) أي حينئذ كان الموضوع فيها أعم من المحمول (قوله لا كليا) أي كافي قولنا لا شيء من الإنسان حيوان وقوله ولا جزئيا أي كافي قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان (قوله فاطلق الأقدمون الخ) وعليه فلا استثناء لكن المؤلف لم يصر على قول المتأخرين استثناءهما كما سنبه عليه (قوله ولهذا) أي لكون الحق أنهما ينعكسان كأن نفسهما (قوله وقد نص على ذلك) أي على انعكاسهما كما كان نفسهما وكذا اسم الإشارة في قوله ورواه ذلك الخ (قوله لكونهما أعم) علة انحصارها بذكر البرهان فيها ووجه كونها أعم أن العلوم فيها يصدق بالضرورة وغيرهما أما الضرورة في المشروطة فهي أخص لاستلزامها العلوم (قوله أنه إذا صدق بعض الخ) سيذكر مثال ذلك في المواد بقوله ومثال ذلك الخ ويبيان إجراء هذا البرهان عليه أن تقول إذا صدق بعض الكتاب ليس هوسا كن الأصابع مادام كتابا لا دائما فقد حكمت هذه القضية باعتبار هزها أعني قولنا لا دائما بثبوت المحمول للموضوع بالفعل لأنه في قوة أن يقال بعض الكتاب ساكن الأصابع بالاطلاق العام وقد تقدم أن الحكم الإيجابي يقتضي وجود الموضوع وهو ما صدق عليه الكتاب فإذا كان الكتاب الذي هو موضوع هذه القضية له أفراد موجود وهي أفراد الإنسان وقد حكمت هذه القضية على بعض تلك الأفراد من الحكمين أعني الكتابة والكون بناء على أن المراد القضية المأخوذة من قولنا لا دائما ويحتمل أن المراد ما السكون وعدمه بناء على أن المراد القضية المركبة فيكون هذا البعض من أفراد الساكن ومن أفراد الكتاب لأنهما قد صدقا عليه بالفعل أما صدق الكتاب فلأن صدق العنوان بالفعل وأما صدق الساكن فأخذنا من قولنا لا دائما كاعلم عامر لكنهما يتعاقبان عليه لأنه لا يجمع صدقهما معا في وقت واحد وجه حكم القضية باعتبار صدور هاتين بالنسب عنه ساكن الأصابع مادام متصفا بالكتاب ويلزم إذا أن ينسب عنه الكتاب مادام متصفا بالساكن الأصابع فقد صدق إذا بعض ساكن الأصابع ليس بكتاب مادام ساكن الأصابع وهذا هو صدور العكس ثم سلب الكتاب لا بدوم له لكونه عنوانا عليه يجب أن يصدق عليه بالفعل فإذا صدق بعض ساكن الأصابع ليس بكتاب مادام ساكن الأصابع لا دائما فاقبل (قوله فحكم هذه القضية الخ) جواب إذا وقوله بقولنا الخ أي بسبب ذلك لأنه كاعتل في قوة أن يقال بعض الكتاب ساكن الأصابع بالاطلاق العام (قوله في وقت ما) كان مقتضى الظاهر أن يقول بدل ذلك بالاطلاق العام لأن المطلقة العامة لا بلاط في هذا ككأنهم (قوله هذا) أي إذا كان حكم هذه القضية حكما بثبوت المحمول للموضوع مع ضمنية كون الحكم الإيجابي يقتضي وجود الموضوع (قوله وقد حكمت القضية) المتبادر أن المراد القضية المركبة ويحتمل على بعد من السابق أن المرادها القضية المستفادة من لا دائما وقوله حينئذ الحكمين قد قدم فيها احتمالات فلا تفعل (قوله فيكون هذا البعض الخ) مقرر على قوله وقد حكمت الخ كما يؤخذ من قوله إذ قد صدق الخ (قوله غير أن ما الخ) استدلال على ما قبله المرهف أنه مما يحتج به على في الصدق في وقت واحد (قوله لا يجمع الخ) أي كقديمتهم وعلمهم وقوله لحكم القضية الخ علة لقوله لا يجمع الخ والمراد حكم القضية باعتبار صدرها (قوله فهو إذا ينسب الخ) أي لأنها متنافيان وهذا شروع في بيان صدر العكس كما أشار لذلك بقوله فقد صدق الخ وقوله إذا أي إذا كان ينسب عنه حينئذ مادام متصفا ب (قوله ثم سلب ج الخ) هذا شروع في بيان عجز العكس ولهذا

(ج) ليس هو (ب) مادام (ج) لا دائما فحكم هذه القضية بقولنا لا دائما هو حكم بثبوت المحمول للموضوع في وقت ما وهو معنى المطلقة العامة وقد عرفت أن الحكم الإيجابي يقتضي وجود الموضوع فاذن (ج) الذي هو موضوع هذه القضية له أفراد موجودون وقد حكمت القضية على بعض تلك الأفراد من الحكمين فيكون هذا البعض من أفراد (ب) ومن أفراد (ج) إذ قد صدقا عليه بالفعل غير أنهما يتعاقبان عليه لا يجمع صدقهما عليه في وقت واحد وجه حكم القضية بأنه ينسب عنه (ب) مادام متصفا (ج) فهو إذا ينسب عنه (ج) مادام متصفا (ب) فقد صدق إذن بعض (ب) ليس هو (ج) مادام (ب) ثم سلب (ج) لا بدوم له لكونه عنوانا عليه يجب أن يصدق عليه بالفعل فاذن يصدق بعض (ب) ليس هو (ج) مادام (ب) لا دائما وهذه عرفية خاصة هي عكس العرفية الخاصة السابقة فقد صرح عكس العرفية الخاصة الجزئية السالبة كنفسها وإذا انعكست العرفية الخاصة إلى هذه القضية لزم انعكاس المشروطة الخاصة بها لما عرفت من وجوب انعكاس الأخص إلى ما انعكس إليه الأعم ومثال

ذلك في المواد أنه إذا صدق قولنا بعض الكتاب ليس بساكن الأصابع مادام كتابا لا دائما لزم أن يصدق عكسه كنفسه وهو قولنا بعض ساكن الأصابع ليس بكتاب مادام ساكن الأصابع لا دائما لا يفتي عليه إجراء البرهان السابق فيه فإن قلت لم يقرروا بانعكاس العامين الجزئيتين السالبتين كأنفسهما كما كانوا في ذلك في خاصتهما بل قالوا بعدم انعكاس العامين أصلا

مع انه قد يقال اذا صدق في العرفية العامة بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) ازم أن يكون وصفا (ج) و (ب) متنافيين فهاهو (ب) لا يكون (ج) مادام (ب) والا كان (ج) في بعض أوقات كونه (١٥٥) (ب) فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة

وقد كما متنافيين هذا خلف
 وكون ما هو لا يكون (ب)
 (ج) مادام (ب) هو معنى
 عكس العرفية العامة وإذا
 انعكست الى ذلك انعكست الى
 المثمر وطاة العامة لاهاخص
 منها الجواب أن قول التنافي
 الذي يستلزم صدق العكس في
 العرفية العامة انما هو التنافي
 في ذات واحدة مع صدقهما معا
 على تلك الذات وليس ذلك بالازم
 هذا لأن مفهوم الأصل انما هو
 تنافي الوصفين في ذات (ج)
 ومفهوم العكس تنافيهما في ذات
 (ب) ولا يلزم من تنافيهما في
 ذات (ج) تنافيهما في ذات (ب)
 وانما يلزم ذلك لو كان (ب) صادقة
 على ذات (ج) حتى تكون ذات
 (ج) ذات (ب) وليس كذلك
 لجواز أن تكون الذاتان متغايرتين
 ويكون (ج) تابعا لكل ماصف
 عليه (ب) بالضرورة كافي
 قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
 مادام حيوانا فان وصفي الحيوان
 والانسانية متنافيان في ذات
 بعض الحيوان وهو الفرس مثلا
 ولا يلزم منه تنافيهما في ذات
 الانسان بل الحيوان صادق على
 كل انسان بالضرورة وهذا
 بخلاف الخاصتين لو وجوب
 اتحاد الموضوع والحمول هناك
 بحكم لا دوام فقول في الشبهة
 ان العرفية العامة يلزم فيها
 أن يكون وصفا (ج) و (ب)
 متنافيين مجتمعين بل يحتمل أن

كان الاولى أن يقول بل قوله بعد فإذا اصدق بعض بالخاص اصدق بعض بالعام لا يطلق لكنه
 بين العكس بشأه كما يصرح بقوله وهذه عرفة الخلف فتأمل (قوله مع انه قد يقال اذا صدقنا الخ)
 بيانه في الموادن يقول اذا صدق في العرفية العامة بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع مادام كاتبنا
 لزم أن يكون وصفا الكاتب وما كان الاصابع متنافيين وحيدنا وصفا ساكن الاصابع لا يكون
 مدام مادام ساكن الاصابع والا كان أي ما هو ساكن الاصابع كاتبا في بعض أوقات كونه ساكن
 الاصابع فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كما متنافيين هذا خلف وكون ما هو ساكن
 الاصابع لا يكون كاتبا مادام ساكن الاصابع هو معنى عكس العرفية العامة القائل أن بعض ساكن
 الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع نخبه (قوله بالجواب أن نقول الخ) الذي تحصل من هذا
 الجواب رد قول السائل لزم أن يكون وصفا جازب متنافيين كما يصرح به المؤلف (قوله انما هو التنافي
 في ذات واحدة الخ) أي كافي للكاتب وساكن الاصابع فاهما متنافيان في ذات واحدة مع صدقهما
 على تلك الذات وهي ذات الانسان (قوله وليس ذلك) أي التنافي المذكور وقوله بالازم هنا بل
 يختلف كافي قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا (قوله لان مفهوم الأصل الخ) فإذا قلنا
 بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فدل ذلك على التنافي في ذات الموضوع وهي غير الانسان
 كافر من وإذا قلنا في عكس ذلك بعض الانسان ليس بحيوان مادام انسانا فقد دل ذلك على التنافي
 في ذات المحمول وهي الانسان وليس كذلك وبهذا ظهر قوله ولا يلزم الخ (قوله وانما يلزم ذلك لو كان
 الخ) أي كافي قولنا بعض الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبنا لان ساكن الاصابع صادق على ذات
 الكاتب ذات الكاتب هي ذات ساكن الاصابع (قوله وليس كذلك) لو قال وليس ذلك بالازم كما قال
 قبل لكل أنسب بالتعليل فتأمل (قوله فان وصفي الخ) قوجه فالتشيل (قوله وهذا بخلاف الخ)
 أي فقد حصل الفرق بين العامة وبين الخاصةين (قوله لو وجب اتحاد الخ) وجهه انه لا يتنافى صدق
 الخاصة الثلاثة مثلا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا لا ادانما الحكمها بسبب قولها لا ادانما
 بار البعض الذي اتفقت عنه الانسانية لا تنفقت عنه وانما بل قد تنفقت وهو باطل وقوله بحكم لا دوام
 أي بسببه كالحالت (قوله فقولك في الشبهة الخ) مفرغ على قوله وليس كذلك لجواز أن تكون الخ
 (قوله فيجمع اثبات الخ) أي كافي قولنا بعض الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا وقوله ولا يصح اثباتها
 الخ أي كافي قولنا بعض الانسان ليس بحيوان مادام انسانا (قوله وسلك الموجبة الخ) لا يخفى أنه جرى
 في ذلك على أول الأقوال الاتسقة في المذهبين والعامة من وهما أن انعكس بعكس التقيض الموافق
 وانما انكسدها وهو خلاف الصحيح من أنها لا انعكس الا بالتحالف على ما يأتي وقوله حكم السالبة
 الخ أي وهو أنه ان كانت عامة بحسب الأزمنة والأفراد بان كانت من السلب الغائم فكذلك السالكات
 انعكست كنفسه او لا بان كانت من غير هذه السلب كذا أو جزئيا أو منها وكانت جزئية فلا تنعكس أصلا
 الا الخاصةين الجزئيتين فانه ان انعكس ان كنفسهما ككثيرهما ما وهذا يقتضيه أن يقال في الموجبة تنظر
 هذا التفصيل حتى الاستثناء السكتة في الشرع لربيه على الاستثناء له جري في ذلك على قول المتقدمين
 فاهم المطلق وعلى الخاصةين الجزئيتين في دم الانعكاس. هذا وقال اليربوع يجب استثناء الجزئيتين
 الخاصةين فقد قلنا به ان على انعكاسها عرفة خاصة مثلا اذا صدق فيها قولنا بعض الكاتب
 مضر لا اصابع بالضرورة مادام كاتبنا لادانما هو بعض الكاتب مضر لا اصابع وانما مادام كاتبنا
 دالما فيصدق في مكره ما بعكس التقيض الموافق بعض ما ليس مضر لا اصابع ليس بكاتب مادام

يكون وصف (ج) أعم من وصف (ب) وتنافي بين الامم والاخص كالتساوي بينهما فيصير اثبات المنفعة بينهما في بعض افراد الامم ولا
 يصح اثباتها في اثنين من افراد الاخص وبالله تعالى التوفيق (ص) وحكم الموجبة في عكس التقيض الموافق وانما في حكم السالبة
 في العكس المستوي

غير مقفول إلا أصابع لا داموا بعكس النقبض الخالف ليس بعض مالمس مقفول إلا أصابع وكانت
 مادام غير مقفول إلا أصابع لا داموا وانما صدق بكهه ذلك لان قوائنا لا انما في الاصل حكم بانقضاء
 المحمول من الموضوع بالفضل لانه في قوة أن يقال ليس بعض الكاتب مقفول إلا أصابع بالأطلاق وبان
 من انقضاء القفل انقضاء الكتابة بالفضل وينتد بعد في صدر العكس بعكس النقبض الموافق القائل
 بعض مالمس مقفول إلا أصابع ليس بكاتب مادام غير مقفول إلا أصابع بعكس النقبض الخالف القائل
 ليس بعض مالمس مقفول إلا أصابع بكاتب مادام غير مقفول إلا أصابع ثم ان سلب الكتابة من بعض
 مالمس مقفول إلا أصابع لا يدوم له اكونه عن وعنه بالكاتب في صدر القضية وحسنه يصدق في حين
 العكس بعكس النقبض الموافق لانه في قوة أن يقال ليس بعض مالمس مقفول إلا أصابع بقدر كالكاتب
 بالأطلاق وبكسر النقبض الخالف لانه في قوة أن بعض مالمس مقفول إلا أصابع كاتب بالأطلاق اه
 ينصرف (قوله وحكم السالبة في الخ) لا يجزئ أن يصرى في ذلك على أولي اليمين الاتيين وقوله
 حكم الموجبة في أي وهو انه ان كانت ممكنة عامة أو خاصة وكذا باقي المعينات كما انعكست الى ممكنة
 عامة والأخلاق مطابقة عامة فيقال في السالبة مثل ذلك على أحد اليمين الاتيين (قوله فتنعكس
 الخ) وذلك كان نقول في عكس قولنا في الضرورة المطلقة على انسان حيوان الضرورة بعكس
 النقبض الموافق على مالمس حيوان ليس بانسان بالضرورة وبكسر النقبض الخالف لاشئ مما ليس
 حيوان بانسان بالضرورة وكان نقول في عكس قولنا في الدائقة المطلقة على انسان حيوان وانما بعكس
 النقبض الموافق والخالف ما ذكرنا مع ابدال الضرورة بدائقة على هذا القياس (قوله وهو
 أي العامة) يجب الازمنة والا فرد قوله أن تكون الخ أي ذات أن تكون الخ أو انه مبني على صحة
 الاخبار بالصدر المؤول من غير تقدير (قوله والاعم تنعكس الخ) أي والاعم تنعكس لانه في الازمنة
 بان كانت من غير انقضائها الست كما لو جزئية او متممها وكانت جزئية لم تنعكس وقد عرفت ان جزئية
 على الاستتماء السابق وكان عليه أن يبينه عليه وانما تنعكس اذا كانت من غير انقضائها الست لان
 أخصها وهو الوقتية الكلية لا ينعكس الا يصدق في عكس قولنا على قريش مقفول وقت التربع
 بعكس النقبض الموافق بعض المتصف غير بأعم جهة وهو الامكان العام وبكسر النقبض الخالف
 ليس بعض المتصف بغير بأعم جهة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لان على ما لا ينعكس اليه
 الاخص لا ينعكس اليه الاعم وانما تنعكس اذا كانت من انقضائها الست وكانت جزئية لان أخصها
 وهو الضرورة المطلقة لا ينعكس الا يصدق في عكس قولنا بعض الحيوان غير انسان بالضرورة
 بعكس النقبض الموافق بعض الانسان غير حيوان بأعم جهة وبكسر النقبض الخالف ليس بعض
 الانسان بغيران بأعم جهة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم لما (قوله والسالبة) أي
 وحكم السالبة أخذها العامة (قوله هذارأي الخ) ايم الاشارة على ما قبله اعني قوله وعلى رأى
 بجهة الامكان العام في جميع (قوله ولا بد من ذكر ما قبل في ذلك) أي في عكس المرجح ان اذا كانت
 إحدى كلمات الست الدوام لا في عكس السوالب اذ لم يتعرض لافصيل في معنى الاقوال مع أنه وقع في
 خلق تراخ طويل فلما رجع (قوله وتوجهها) معطوف على البيان وهذا الظاهر من جعل بعضهم معطوفا
 على المبين (قوله ليعلم الخ) على قوله ولا بد من ذكر الخ (قوله على ثلاثة اقوال) الفرق بين هذه
 الاقوال ان الأولى انها تنعكس بعكس النقبض الموافق والخالف كنقضها والثاني انها تنعكس بعكس
 النقبض الخالف فقط لكن الدائقتان تنعكسان الى الدائقة والعامتان كانقضهما والثالث انها كذلك
 لكن العامتان تنعكسان عكسية (قوله الكسبي) بفتح الكاف وتشديد الشين المكسور وقوله
 نسبة الى كس فربما يجرى ان (قوله كانقضهما) اعترض بان ظاهره أن العرفية العامة تنعكس
 مشروطة عامة وليس كذلك لانها تنعكس كنقضها وانت خبير بان هذا لا يتوهم بعد قوله الآن

وحكم السالبة فيهما حكم
 الموجبة فيه (ش)

بأن الموجبة في عكس النقبض
 الموافق والخالف كما هما حكم
 السالبة في العكس المشوي
 فتنعكس في عكس النقبض
 كنقضها اذا كانت عامة بحسب
 لازمة والا فردوهي أن تكون
 إحدى كلمات الست الدوام
 الام تنعكس اصالا والسالبة في
 عكس النقبض حكم الموجبة في
 عكس المستوى فتنعكس جزئية
 بجهة الاطلاق في الضعافات
 بجهة الامكان العام في المعكثين
 على رأى وعلى رأى بجهة
 الامكان العام في جميع هذارأي
 بأبواب الجمل ولا بد من ذكر ما قبل
 ذلك من الاقوال وتوجهها
 لظهور ما راجع منها فنقول أما
 اثنتان والعامتان الموجبات
 لكلمات فقد اختلفت في عكس
 انقضائها على ثلاثة اقوال الأولى
 فربما والجمل والنكبي انها
 انعكس بعكس النقبض كنقضها
 الثاني القريش في غير الجمل
 لبراج انها انما تنعكس
 لخالف للموافق فتنعكس
 اثنتان الدائقة والعامتان
 كنقضهما الثالث لا يواصل
 الثاني إلا العامتين تنعكسان
 بشئ لا كنقضهما واحتج
 بآل

بأنه إذا صدق قولنا في الدائمة المطلقة مثلا (ج) بالطلاق لم يصدق عكس نقضها الموافق وهو قولنا على ما ليس (ب) هوليس (ج) دائما
والا لصدق نقضه وهو بعض ما ليس (ب) ليس هوليس (ج) بالاطلاق قالوا وإذا كان بعض ما ليس (ب) ليس هوليس (ج) لزوم أن يكون (ج)
لأنه لما انقلب عنه ليس (ج) وجب أن يثبت له (ج) لا محالة سلب النقيضين عن شيء واحد فقد صدق اذن بعض ما ليس (ب) بالاطلاق
فأما نكسه بالمستوى فينعكس الى قولنا بعض (ج) هوليس (ب) بالاطلاق وذلك بنافي (١٥٧) أصل القضية لهما موجبة

معدولة وأصل القضية موجبة
محسنة وتلحق في لوح القضايا
أن القضيةين إذا اختلفتا
الكيف واختلفتا في العنصر
أو التفصيل تعاندتا في العنصر
حالة لا يجب وأما أن تقول إذا
تبين صدق بعض (ج) هوليس
(ب) لزوم صدق ما هو أهم منه
وهو السالبة المحسنة وهي قولنا
بعض (ج) ليس هو (ب) وذلك
نقيض لأصل القضية لهما سالبة
محسنة وأصل القضية موجبة
محسنة والقضيتان إذا اختلفتا
في الكيف واختلفتا في العنصر
أو التفصيل تعاندتا وأما العرفية
العامية فإذا صدق على (ج)
مادام (ج) انعكس في الموافق
الى قولنا على ما ليس (ب) غير (ج)
مادام ليس (ب) والا لصدق
نقضه وهو بعض ما ليس (ب)
ليس هو غير (ج) حين هوليس
(ب) قالوا أيضا وإذا كان ليس
غير (ج) لزوم أن يكون (ج) فاذن
بعض ما ليس (ب) حين هوليس
(ب) ويثبت أن ما نضم هذه
الجزئية الموجبة صغرى الى أصل
القضية كبرى فينتج بعض ما ليس
(ب) هو (ب) حين هوليس (ب)
وهذه النتيجة باطلة وأما أن
نعكسها فكيفها لا تقدم في عكس
الحينية فيصدق بعض (ج) هو
ليس (ب) حين هو (ج) وهذه
نتافي أصل القضية لأن هذه

العرفيتين الخ (قوله بأنه إذا صدق قولنا في الدائمة المطلقة الخ) بيان اجراء ذلك في المواد أن تقول
إذا صدق في الدائمة المطلقة مثلا على انسان حيوان دائما لم يصدق عكس نقضه الموافق وهو على ما ليس
بحيوان ليس بانسان دائما والا لصدق نقضه وهو بعض ما ليس بحيوان ليس هوليس بانسان
بالاطلاق قالوا وإذا كان بعض ما ليس بحيوان ليس هوليس بانسان لزوم أن يكون انسانا لأنه لما انقلب
عنه ليس بانسان وجب أن يثبت له انسان لا محالة سلب النقيضين عن شيء واحد فقد صدق اذن بعض ما ليس
ببعض ما ليس بحيوان انسان بالاطلاق فأما نكسه بالمستوى فينعكس الى قولنا بعض الانسان هو
ليس بحيوان بالاطلاق وهو منافي لأصل القضية وأما أن تقول اذ تبين صدق بعض الانسان هوليس
بحيوان لزوم صدق ما هو أهم منه وهو السالبة المحسنة وهي بعض الانسان ليس هو بحيوان وذلك
نقيض لأصل القضية فتأمل (قوله قالوا وإذا كان الخ) انما اثر منه المسعى عليهم من أن السالبة
المعدولة لا تتلزم الموجبة المحسنة لأنها أهم منها ولا يستلزم صدقه صدق الاخص (قوله
لأنه لما انقلب الخ) هذا ليس بحمل على ما يأتي لصدق السالبة المعدولة دون الموجبة المحسنة عند
انتفاء الموضوع فيصدق قولنا بعض ما ليس بحيوان ليس هوليس بانسان ولا يصدق قولنا بعض
ما ليس بحيوان انسان وقوله لا محالة سلب الخ مما يأتي أنه غاطلة (قوله فقد صدق اذا) أي اوجب
ذلك (قوله وذلك) أي قولنا بعض الخ (قوله لانه) أي ذلك أعني قولنا بعض الخ وقوله وأصل
القضية أي القائل في المثال المذكور على انسان حيوان دائما (قوله وأما أن تقول الخ) معطوف
على قوله فأما نكس الخ فتلخص أن انقلب التناقض بين الأصل وعكس لازم فينقض عكس الأصل
أو ينقض بين الاعم من ذلك وهو السالبة المحسنة (قوله وذلك) أي قولنا بعض الخ (قوله فإذا صدق
الخ) بيان اجراءه في المواد أن تقول إذا صدق في العرفية العامة على كاتب مقترن الأصابع مادام
كاتباً انعكس في الموافق الى قولنا كمالا مقترن الأصابع غير كاتب مادام ليس مقترن الأصابع
والا لصدق نقضه وهو بعض ما ليس مقترن الأصابع ليس هو غير كاتب حين هوليس مقترن الأصابع
قالوا أيضا وإذا كان ليس غير كاتب لزوم أن يكون كاتباً فإذا صدق بعض ما ليس مقترن الأصابع كاتب حين هو
ليس مقترن الأصابع حينئذ ما نضم هذا الجزئية الموجبة صغرى الى أصل القضية كبرى فينتج
بعض ما ليس مقترن الأصابع هو مقترن الأصابع حين هوليس مقترن الأصابع وهذه النتيجة باطلة
وأما أن نعكسها لا تقدم في عكس الحينية فيصدق بعض الكاتب هوليس مقترن الأصابع حين هو
كاتب وهذه نتافي أصل القضية فتنبه (قوله قالوا أيضا) انما اثر منه المسعى عليهم مما سيأتي نظير
ما في (قوله فاذن) أي فإذا لم يصدق ما تقدم (قوله حينئذ) حين اصدق ذلك وقوله أما
أن نضم هذه الجزئية الخ أي بأن تقول في ذلك المثال بعض ما ليس مقترن الأصابع كاتب حين هوليس
مقترن الأصابع وعلى كاتب مقترن الأصابع مادام مقترن الأصابع ينتج بعض ما ليس مقترن الأصابع
هو مقترن الأصابع حين هوليس مقترن الأصابع (قوله وأما أن نعكسها لا تقدم الخ) أي بأن
نعكسها جزئية حينية (قوله ولا يخفى علينا اجراء الخ) وذلك أن تقول إذا صدق في المشروطة العامة
قولنا على الانسان حيوان بالضرورة مادام انسانا لصدق عكسه الموافق الى قولنا على ما ليس بحيوان
ليس بانسان بالضرورة والا لصدق نقضه وهو بعض ما ليس بحيوان ليس هوليس بانسان الخ

موجبة معدولة وأصل القضية موجبة محسنة وهما متعاندتان في أصل الصدق كحرف ولا يخفى علينا اجراء مثل هذه الفرعان في المشروطة
العامية ورد القول الثاني هذه الدليل الذي استدل به الأول عام في لوح القضايا أن القضيةين إذا اختلفتا في الكيف واختلفتا أيضا
في المعدول أو التفصيل كانت الموجبة أخص من السالبة

لأن قولنا بعض مالمس (بج) أخص من قولنا بعض مالمس (ب) ليس هو غير (ج) فكيف يلزم من صدق هذا القضية السالبة التي هي أعم صدق تلك الموجبة التي هي أخص وقد قررنا أن الأعم لا يلزم من صدقها صدق الأخص وقول الأول في بيان استلزام تلك السالبة لوجوبية أن الشيء الواحد لا يثنى عنه انتقضان مغالطة وذلك أن قولنا بعض (ب) غير (ج) ليس سلبا (بج) بل إثباتا غير (ج) كاعلمت بمعنى العدول لقولنا غير (ج) ليس نفيا لغير (ج) ليس هو نفى (ج) فإن حقيقة نقيض الشيء هو سلب ذلك الشيء لا إثبات ما نفيه وأثبتت ذلك هذا عرف أن قولنا ليس غير (ج) ليس نفيا لنقيض (ج) الذي هو سلب (ج) وإنما هو إثبات لثبوت غير (ج) وهو أعم من ثبوت (ج) إذ لا يلزم ثبوت (ج) إلا لوجوبه التي هو نقيضه فحينئذ يكون سلب السلب استحبابا لا يلزم من سلبنا نقيض (ج) ولم يثبت في (ج) سلب النقيض وهو محال والحاصل أن سلب السلب مساو (١٥٨) للاستحباب بخلاف سلب العدول فالسوبة بينهما مغالطة وما يؤكد هذا الرتبة انقراض النقيض بالمواد

أنه يصدق في المغالطة المطلقة قولنا على ما هو غير عام فهو موجود دائما أي مبادات ذاته موجودة ولا يصدق مكرس نقيضه الموافق وهو قولنا على ما هو غير موجود فهو عام دائما والملاح هذا الاعتراض في عكس النقيض الموافق عدل عنه استحباب القول الثاني إلى عكس النقيض المخالف فانه سالم من هذا الاعتراض فانه إذا صدق قولنا على (ب) دائما صدق لثبوت مالمس (بج) دائما والاصدق نقيضه وهو بعض مالمس يجوز أن لا يطلق فنه صغرى إلى أصل القضية هكذا بعض مالمس يجوز أن لا يطلق وعلى الإنسان حيوان دائما ينتج بعض مالمس يجوز أن لا يطلق فنه صغرى فتنبه (قوله لما تقدم في عكس السالبة الخ) أي من أنه لا يصدق عكسها كنهى في الغرض السابق لصدق نقيضه (قوله أنهم ما ينعكسان في عكس النقيض كأنفسها) مثلا إذا صدق كل كاتب مفركا لأصابع بالضرورة أو دائما كان لا يطلق فنه صغرى بعكس النقيض الموافق على مالمس مفركا لأصابع ليس بكاتب بالضرورة أو دائما مادام غير مفركا لأصابع لا دائما وبالعكس النقيض المخالف لثبوت مالمس مفركا لأصابع كاتب بالضرورة أو دائما مادام غير مفركا لأصابع لا دائما معنى قولنا لا دائما في الموافق ليس بعض مالمس مفركا لأصابع ليس كاتب بالاطلاق وفي المخالف بعض مالمس مفركا لكاتب بالاطلاق (قوله أنهم ما ينعكسان إلى ما تنعكس إليه عامتها الخ) هل المراد بما تنعكس إليه عامتها ما شرطت عامة في المشروطة العامة وعرفية عامة في العرفية العامة أو عرفية عامة فيهما كما هو التحقيق والأقرب الثاني (قوله مع قسده لا دوام في البعض) مقتضاه أن قسده لا دوام ليس معبرا إلى البعض فقط على القول الأول بل في الكل وليس كذلك كما تقرر (قوله بلا دخل) بفتح أوله وثانيه العيب والفساد (قوله تخالفهم) أي اعتراضهم (قوله في ذلك) أي في الصدق (قوله التي جعل الخ) صفة للأفراد (قوله

أنه يصدق في المغالطة المطلقة قولنا على ما هو غير عام فهو موجود دائما أي مبادات ذاته موجودة ولا يصدق مكرس نقيضه الموافق وهو قولنا على ما هو غير موجود فهو عام دائما والملاح هذا الاعتراض في عكس النقيض الموافق عدل عنه استحباب القول الثاني إلى عكس النقيض المخالف فانه سالم من هذا الاعتراض فانه إذا صدق قولنا على (ب) دائما صدق لثبوت مالمس (بج) دائما والاصدق نقيضه وهو بعض مالمس يجوز أن لا يطلق فنه صغرى إلى أصل القضية هكذا بعض مالمس يجوز أن لا يطلق وعلى الإنسان حيوان دائما ينتج بعض مالمس يجوز أن لا يطلق فنه صغرى فتنبه (قوله لما تقدم في عكس السالبة الخ) أي من أنه لا يصدق عكسها كنهى في الغرض السابق لصدق نقيضه (قوله أنهم ما ينعكسان في عكس النقيض كأنفسها) مثلا إذا صدق كل كاتب مفركا لأصابع بالضرورة أو دائما كان لا يطلق فنه صغرى بعكس النقيض الموافق على مالمس مفركا لأصابع ليس بكاتب بالضرورة أو دائما مادام غير مفركا لأصابع لا دائما وبالعكس النقيض المخالف لثبوت مالمس مفركا لأصابع كاتب بالضرورة أو دائما مادام غير مفركا لأصابع لا دائما معنى قولنا لا دائما في الموافق ليس بعض مالمس مفركا لأصابع ليس كاتب بالاطلاق وفي المخالف بعض مالمس مفركا لكاتب بالاطلاق (قوله أنهم ما ينعكسان إلى ما تنعكس إليه عامتها الخ) هل المراد بما تنعكس إليه عامتها ما شرطت عامة في المشروطة العامة وعرفية عامة في العرفية العامة أو عرفية عامة فيهما كما هو التحقيق والأقرب الثاني (قوله مع قسده لا دوام في البعض) مقتضاه أن قسده لا دوام ليس معبرا إلى البعض فقط على القول الأول بل في الكل وليس كذلك كما تقرر (قوله بلا دخل) بفتح أوله وثانيه العيب والفساد (قوله تخالفهم) أي اعتراضهم (قوله في ذلك) أي في الصدق (قوله التي جعل الخ) صفة للأفراد (قوله

تختلف أيضا فيما ينعكسان إليه على ثلاثة أقوال الأول الجمل أنهم ما ينعكسان في عكس النقيض كأنفسها وذلك الثاني لأصابع والموافقي والموزون الكشي أنهم ما ينعكسان إلى ما تنعكس إليه عامتها بعكس النقيض الخالف مع قسده لا دوام في البعض الثالث لابن واصل مثل الثاني إلا أنه قال ينعكسان أيضا بعكس النقيض الموافق كما ينعكسان بالمخالف بخلاف عامتها ما ينعكسان إلا بالمخالف فقط وإنما هم عند انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامة تين لأن العامة هنا يتم بلا دخل ورعيه لأن الاعتراض الوارد في العامة تين عامتها بعكسهم على السالبة المعدولة في أنها تستلزم الموجبة المحصورة وقد عرفت أن الأولى أعم من الثانية والأعم لا يستلزم لأخص وإنما كانت الأولى أعم من الثانية لصدقها دونها عند عدم الموضوع فلذلك دليل على أن السالبة المعدولة للموضوعها أفراد مريضة فذلك هو الموجبة المحصورة لا دليل أن الدليل قد قام في الخاصتين على وجود أفراد الموضوع التي جعل جنوسها نقيض الجملة ولي

وذلك أن الموضوع في تلك السالبة المدولة هو قولنا ليس (ب) وهو موجود لأن موضوع القضية المفروضة التي نحن نطلب عكسها هو موجود لأنها موجبة وقد سلبت (ب) عن ذلك الموضوع لقولنا في ثبوت (ب) أنه ليس بما ثم فيصدق إذن على أفراد ذلك الموضوع أنه ليس (ب) فبالسب (ب) له أفراد موجودة وهذا هو الذي يجعل موضوع تلك السالبة المدولة تستلزم إذن الموجبة المحصلة ويتم البرهان حينئذ بلا اعتراض وبالله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن هذه العكوسات لو ازم تقضياناً كانت حلية أو شرطية متصلة وللقسلة لو ازم آخر غير العكس (ش) يعني أن الشرطية المتصلة قد شاركت الحلية في ثبوت هذه الوازم (١٥٩) لها هي العكوسات وانفردت

الشرطية بزيادة الوازم
أشار بقوله (ص)

فقد تلزم المتصلة الموجبة
اللزومية المتعددة التالي
متصلات بعد أجزاء التالي لأن
جزء التالي لازم له التالي لازم
للقدم فلازم اللازم لازم ولا
تتعدد بعد أجزاء المقسمات
كانت كلية لأن جزءه ليس ملزوماً
له وتتعدد الاتفاقية الموجبة
بعد أجزاء كل واحد من طرفيها
والمنفصلة الموجبة مثلها باعتبار
منع الحلول باعتبار منع الجمع
والسالبة على العكس في
الجميع (ش)

يعني أن تعدد التالي المتصلة
اللزومية سواء كانت كلية
أو جزئية يقتضي تعدد ما بعد
أجزاء ذلك التالي فتكون متلافي
الكلية كلما كان هذا انساناً
كان حيواناً فاطفاً تستلزم
متصلتين كيتين مثلها وهما
قولنا كلما كان هذا انساناً كان
حيواناً وقولنا كلما كان هذا
انساناً كان فاطفاً ووجه ما ذكرنا
في الأصل أن جزء التالي لازم له
لاستعماله وجود الكل بدون
جزئه والتالي لازم للقدم فتكون
جزءه لازماً للقدم لأن لازم

وذلك أن الموضوع الخ محصاه موصفاً أنه إذا قلنا كل كاتب مقهر لا أصابع ما دام كاتباً لا دائماً انعكس بالموافق إلى قوله كل ما ليس مقهر لا أصابع ليس بكاتب ما دام غير مقهر لا أصابع لا دائماً ولزم يصدق هذا العكس اصدق في نفسه وهو بعض ما ليس مقهر لا أصابع ليس هو ليس بكاتب حين هو ليس مقهر لا أصابع ما عرّض في هذه السالبة المدولة هو قولنا ما ليس مقهر لا أصابع وهو موجود لأن موضوع القضية المفروضة التي نطلب عكسها كافي المثال السابق موجود لأنها موجبة وقد سلبت مقهر لا أصابع عن ذلك الموضوع الذي هو الكاتب لقولنا في ثبوت مقهر لا أصابع أنه ليس بما ثم حيث قلنا في الأصل دائماً فيصدق إذن على أفراد ذلك الموضوع الموجودة أنه ليس مقهر لا أصابع فبالسب مقهر لا أصابع له أفراد موجودة وهذا هو الذي يجعل موضوع تلك السالبة المدولة تستلزم إذن الموجبة المحصلة فتأمل (قوله لأن موضوع الخ) علة لقوله وهو موجود وقوله لأنه موجبة تعليل وقوله لقولنا الخ علة لقوله وقد سلبت الخ (قوله فيصدق إذن) أي أذ سلبت (ب) عن ذلك الموضوع وقوله فبالسب الخ مفرغ على مقابله وقوله تستلزم إذن أي أذ كان هذا هو الذي جعل موضوعها (قوله واعلم أن هذه العكوسات) أي التي هي العكس المستوي وهكس النقيض المرافق وعكس النقيض الخافض (قوله كانت حلية الخ) أي سواء كانت الخ (قوله غير العكس) قولاً غير ما كان أولى ليناسب التعيير بالجمع قبل (قوله تستلزم الخ) هذا تفصيل لسأجله قبل في قوله والمتصلة الخ وقوله المتصلة الموجبة الخ ما ذكره أربعة فيود وقد صرح بمسراتها بعد (قوله أن جزء التالي الخ) أشار بذلك إلى قياس المساواة وتطهه هكذا جزء التالي لازم للتالي والتالي لازم للقدم فجزء التالي لازم للقدم المتصلة الخار جسية القائمة لازم للقدم لتسلي لازم لذلك الشيء فقولنا فلازم الخ بيان لدليل النتيجة لا عينها كاتبه عابه في الشرع (قوله لا تعدد الخ) هذا مختصر التقيد الأخير أعني قوله المتعددة التالي وقوله هي التي للمتصلة الموجبة اللزومية (قوله أن كانت كلية) أي وأما أن كانت جزئية فيكون لها تعدد بعد ذلك كسابقاً في الشرح (قوله لأن جزئه ليس ملزوماً له) أي وحده فهو ليس ملزوماً للتالي لأنه لا يكون ملزوماً للتالي إلا لو كان ملزوماً للقدم لأن ما لزوم الملزوم شيء ما لزوم ذلك الشيء (قوله وقد تعدد الاتفاقية الخ) هذا مختصر ما قبله الثالث أعني قوله اللزومية وقوله والمتصلة الخ مختصر ما قبله الأول أعني قوله المتصلة ولا يخفى أن المتصلة الحقيقية داخلية في عموم كلامه فهي باعتبار منع الحلول تعدد بعد أجزاء كل واحد من طرفيها باعتبار منع الجمع لا تعدد بذلك كما سذكره وقوله والسالبة الخ مختصر التقيد بالموجبة في الجمع وقوله على العكس الخ أي فلا تستلزم للمتصلة السالبة اللزومية المتعددة التالي متصلات بعد أجزاء التالي وتتعدد بعد أجزاء المقدم ولا تتعدد الاتفاقية السالبة بعد أجزاء كل واحد من طرفيها والمنفصلة السالبة مثلها باعتبار منع الحلول باعتبار منع الجمع على ما بينا بيانه (قوله سواء كانت الخ) أخذه من التقيد في المتن بعد ذلك بقوله أن كانت كلية (قوله ويستدل على ذلك الخ) أي زيادة على دليل المساواة (بالرفع

اللازم لازم ويستدل على ذلك بقياس من الشكل الأول صغره المتصلة الأصل وكبراه استلزام الكل لجزئه هكذا كلما كان هذا انساناً كان حيواناً فاطفاً وكلما كان حيواناً فاطفاً كان هذا انساناً كان حيواناً وهذا أحد المتصلتين اللازمين بالأصل ولوقلت في الكبرى وكلما كان حيواناً فاطفاً كان فاطفاً لا تنج المتصلة اللازمة الأخرى وهي قولنا كلما كان هذا انساناً كان فاطفاً ما تعدد مقدمها فلا يقتضي تعددها أن كانت كلية

لما وازان يكون الكل ملزوماً للشيء ولا يكون جزءه ملزوماً له وليس الجزء وأيضاً ملزوماً للكل حتى يكون ملزوماً لللازمة لأن ملزوم الملزوم
 شيء ملزوم لذلك الشيء مثال ذلك أن قلنا مثلاً كان هذا حيواناً ناطقاً كان انساناً فله متصلة صادقة ولا يصدق استلزام جزء مقدمها
 انبأها الكذب قولنا كلما كان هذا حيواناً كان انساناً واستلزام الجزء الآخر وهو الناطق الثاني في هذا المثال اتفاقاً لا طراداً وأما ان
 يقتضى تعدد ما بعد أجزاءه كايقتضى تعدد ما يليها تعدد ما بعد أجزاءه
 كانت المتصلة بجزئية تعدد مقدمها (١٦٠)

التالي بيانه من الشكل الثالث
 والوسط فيه الكل الذي هو
 المقدم فإذا صدق قولنا قد
 يكون إذا كان (أب) د (ج د)
 (هـ ز) لزوم أن يصدق قولنا قد
 يكون إذا كان (أب) (هـ ز)
 وقولنا قد يكون إذا كان (ج د)
 (هـ ز) وبرهانه أن انقسم كل واحدة
 من متصتين قطعتي الصدق
 وهما قولنا كلما كان (أب)
 (ج د) فإباً وقولنا كلما كان
 (أب) د (ج د) فجعلاً ففعلهما
 صغريين المتصلة الأصل فينتجان
 من الشكل الثالث المتصتين
 المدي لزومه الأصل وهذا
 يظهر أن المتصلة الكلية
 المتعددة المقدم ملزم تعددها
 بعد أجزاء مقدمها جزئية كأي
 المتصلة الجزئية لأنها أخص من
 الجزئية ولازم الأعم لازم
 الأخص ونظراً كلام الجبل
 والشجر ابن رفة وغيرها أن
 المتصلة لا تتعدد بعد أجزاء
 المقدم مطلقاً وليس كذلك
 والعقبن مقدمته ولهذا قد بنا
 في الأصل عدم اقتضاء تعدد
 المقدم تعدد المتصلة بما إذا
 كانت كلية وقيداً المتصلة
 بالجزئية اجترأ من الاتفاقية
 الموجبة فلها تتعدد بعد أجزاء
 مقدمها وأجزاءها كقولنا
 مثلاً كلما كان الانسان حيواناً

صفة لتتصل وقوله استلزام الكل لجزئته أي داله وهو القضية الدالة عليه (قوله لجواز أن يكون الخ)
 أي وذلك كأي المثال الآتي فان الكل الذي هو الحيوان والناطق ملزم وللانسان وليس جزءه ملزوماً
 له كما سيذكر وقوله وليس الجزء الخ في فترة التعليل الثاني فكانه قال ولان الجزء ليس ملزوماً للجزء وقوله
 حتى يكون الخ يفتقر على المنفي وقوله لان ملزوم الخ لتعليل للتفريع (قوله اتفاقاً) أي لما اتفق
 في هذا المثال من مساواة الجزء الآخر الثاني بدليل أنه يتعاقب في صدق قولنا كلما كان هذا خلا وعلا
 كان مكفيلاً فله لا يستلزم كل من جزئتي المقدم التالي ادم صدق كلما كان هذا خلا كان مكفيلاً
 وكلما كان مكفيلاً كان خلا كان استلزام كل من جزئتي المقدم التالي ادم صدق كلما كان هذا خلا كان مكفيلاً
 ميتداً وش وقوله والوسط الخ الوارد الحال (قوله فإذا صدق مثلاً د يكون الخ) اصل انهم كتبوا بالالف
 عن الشيء وكذا بالميم وكتبوا بالباء عن الحيوان وبالهاء عن الناطق وبالها عن هو بالزاي عن انسان
 فكانه قال فإذا صدق مثلاً قد يكون إذا كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو انسان لزوم أن يصدق قولنا
 قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو انسان وقد يكون إذا كان الشيء ناطقاً فهو انسان وبمذا يعرف ما في
 باقي كلامه من الرمز (قوله وبرهانه أن انقسم كل واحدة من متصتين قطعتي الصدق
 دالتين على استلزام الكل اكل من جزئيه ان يقال في المثال السابق كلما كان الشيء حيواناً والشيء
 ناطقاً فالشيء حيوان وكلما كان الشيء حيواناً فالشيء ناطقاً فالشيء ناطق ويجعل كل واحدة منهما صغرى
 لمتصلة الأصلية فيفتجان من الشكل الثالث المتصتين المدي لزومه الأصل فقال في جعل الأولى
 صغرى للأصل هكذا كلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فالشيء حيوان وقد يكون إذا كان الشيء حيواناً
 والشيء ناطقاً فهو انسان وفتح أولى المتصتين اللزمتين للأصل وهي قد يكون إذا كان الشيء حيواناً
 فهو انسان وفي جعل الثانية صغرى للأصل هكذا كلما كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو ناطق وقد
 يكون إذا كان الشيء حيواناً والشيء ناطقاً فهو انسان وفتح ثانیتهما أوهي قد يكون إذا كان الشيء ناطقاً
 فهو انسان (قوله وهذا) أي هذا البرهان وقوله يظهر الخ وجهه انما إذا أثبت بقضيتين قطعتي
 الصدق دالتين على استلزام الكل اكل من جزئيه وهذه ككلامهما صغرى إلى الأصل في المثال
 السابق أعنى قوله كلما كان هذا حيواناً ناطقاً كان انساناً أنتج ذلك فتقول في ضم الأولى من تلك
 القضيتين صغرى للأصل هكذا كلما كان حيواناً ناطقاً فهو حيوان وكلما كان حيواناً ناطقاً فهو انسان
 ينتج قد يكون إذا كان حيواناً فهو انسان وفي ضم الثانية منهما صغرى للأصل هكذا كلما كان حيواناً
 ناطقاً فهو ناطق وكلما كان حيواناً ناطقاً فهو انسان ينتج قد يكون إذا كان ناطقاً فهو انسان قلنا بل
 وبهذا تعلم ان المنوع ففما راعاه تعدد ما بعد ذلك كلية (قوله لأنها) أي الكلية (قوله
 مطلقاً) أي سواء كانت كلية أو جزئية وقوله والعقبن مقدمته أي من التفصيل بين الكلية
 والجزئية (قوله ولهذا) أي لكون مقدمته والعقبن (قوله كقولنا مثلاً كلما كان الانسان الخ)
 يخرج من ذلك أربع متصلات باعتبار أخذ كل جزء من جزئتي المقدم مع التالي والعكس ولو اعتبرنا
 أخذ أحد جزئتي المقدم مع أحد جزئتي التالي لزادت لكن كلامه يعي بأن لا يؤخذ منه إلا ذلك الاعتبار
 فتأمل (قوله أن صدق) أي أنه صدق فان تخففة من التثنية واسمها ضمير الشأن (قوله والمتصلة
 الخ) مثلاً ان نقول دائماً ما ان يكون الجسم غير أبيض وغير أسود وأما ان يكون غير أسود فغيره

ان ناطقاً كان الجار جسماً ناطقاً لان الاتفاقية انما هي ما هاتم التي اتفق أن صدق ناطقاً ما هاتم
 الا بركين أو أحدهما فكما اتفق أن صدق الكل مع الكل كذلك اتفق أن صدق كل جزء من أحدهما مع الآخر والمتصلة بمثل الاتفاقية
 فتتعدد بعد أجزاء كل واحد من طرفيها باعتبار منع الخواص الشيء لان الجزء لازم لكلاهما وأمتناع الخواص الشيء والملزوم الذي هو الكل

منفصلة مائة جمع وتعدد وبثعدد أجزاء الطرف الأول فيصدق قولنا دائما ما أن يكون الجسم غير
أبيض وأما أن يكون أمـ غـر وقولنا دائما ما أن يكون الجسم غير أسود وأما أن يكون غيراً غـر وكذا
لوقولنا دائما ما أن يكون الجسم غيراً أمـ غـر وأما أن يكون غيراً أمـ غـر وأما أن يكون غيراً أمـ غـر وكذا
الطرف الثاني (قوله) يقتضي امتناع الخلو من الشيء لازمه) أي الذي هو الجزء (قوله) لا استحالة
بقا المازوم (الخ) أي ولو امتنع الخلو من الشيء والمزوم الذي هو الكل ولم يمتنع الخلو من الشيء
ولازمه بان جازاً رققاهـ حازم بقا المازوم من غير لازمه وقد علمت أنه مستحيل فتأمل (قوله)
وأما تعدد أجزاء مائة الجمع فلا يقتضي (الخ) مثلاً أخذنا ما بأن تقول دائما ما أن يكون الشيء
حيواناً ناطقاً وأما أن يكون فرساً فلا يستلزم التعدد في الطرف الأول تعددها كذب وقولنا دائما ما أن
يكون الشيء حيواناً وأما أن يكون فرساً وصدق قولنا دائما ما أن يكون الشيء ناطقاً وأما أن يكون فرساً
فانفراق لا طراد له وكذلك لو قلنا دائما ما أن يكون الشيء فرساً وأما أن يكون حيواناً ناطقاً فلا تعدد
بتعدد أجزاء الطرف الثاني (قوله) لا يستلزم منع الجمع بين الشيء وجزئه) أي كافي المثال المذكور
فإن منع الجمع بين الفرس وحيوان ناطق لم يستلزم منع الجمع بين الفرس والحيوان (قوله) وأما الحقيقة
فحكيمها (الخ) مثلاً إن تقول دائما ما أن تكون الذات قدسية وأما أن تكون موجودة حادثة فبذلك
حقيقية وحكمها أنها تعدد باعتبار ما فيها من منع الخلو باعتبار ما فيها من منع الجمع وذلك بأن تقول
في هذا المثال دائما ما أن تكون الذات قدسية وأما أن تكون موجودة على منع الخلو فقط ودائماً ما أن
تكون الذات قدسية وأما أن تكون حادثة على منع الخلو أيضاً وصدق منع الجمع في هذه اتفاقية لا طراد
له وكذلك لو حكيم هذا المثال فلي تأمل (قوله) أذهي مركبة (الخ) علمه قوله حكيمها ما هو خذ الخ
(قوله هذا) أي ما تقدم من قوله يعني أن تعدد تالي الخ وقوله حكم الموجبات أي مفيد حكم الخ (قوله)
تعدد (الخ) تقرير وتفصيل لما قبله (قوله دون التالي) يعني أنها لا تعدد بتعدد أجزاء المثال
(قوله) لأن سلب ملزومية (الخ) تعليل لكون السالبة القزومية فتعدد بعد أجزاء ما تقدم دون التالي
فأشار لتعليل الأول بقوله لأن سلب ملزومية الكل لشيء يستلزم سلب ملزومية كل جزء من أجزاء
ذلك ولتعليل الثاني بقوله بخلاف سلب لازمية الخ ولا يخفى أن الكل واقع هنا على المقدم والشيء
واقع على التالي وقوله من أجزاء أي الكل وقوله ذلك أي الشيء الذي هو كتابة عن التالي (قوله) أدنو
استلزمه الجزء (الخ) أشار بذلك إلى قياس استثنائي نظمه هكذا الاستلزمه الجزء لا يستلزمه الكل
لكنه لم يستلزمه الكل فلم يستلزمه الجزء وذلك الشرطية وصدق الاستثنائية والنتيجة ثم علمه بقوله
إذا الكل فهو قوة لا نتاج القياس لها فبما يظهر ومثاله بعضهم من أنه تعليل للشرطية مع ضخمة
محدوفة والتقدير إذا الكل أخص من جزئه وما لم الأخص يلزم الإعم وإن قوله والقاعدة الخ هي النتيجة
فلا يخفى ما قبله (قوله) والقاعدة أن كلاً (الخ) من قوة التعليل على ما تقدم (قوله) بخلاف سلب (الخ)
لا يخفى أن الكل هنا واقع على التالي والشيء واقع على المقدم وقوله لا يلزم الخ تقسيمه بخلاف (قوله)
جزئه أي الكل (قوله) أدنو (الخ) تعليل لقوله بخلاف الخ (قوله) فلا تعدد مطلقاً أي لا
باعتبار تعدد التالي ولا باعتبار تعدد المقدم نعم كانت جزئية في الثاني تعددت أخذها بما بعد (قوله)
أما باعتبار تعدد التالي (الخ) أي ما عدم تعدد ما باعتبار الخ فإذا قلت سلب السالبة البنية إذا كان الشيء
ناطقاً كان حيواناً ناطقاً وقد لا يكون إذا كان الخ فهذه تعدد باعتبار تعدد التالي وقوله فلان عدم
المصاحبة الكل أي الذي هو التالي وقوله لشيء أي الذي هو المقدم وقوله كلاً أو جزئياً تعميم في عدم
مصاحبة أي سواء كان عدم المصاحبة كلياً كافي أو لأمثال المثال المذكورين أو جزئياً كافي تانيهما
وقوله لا يستلزم عدم مصاحبة الخ وذلك لعدم صدق عدم مصاحبة الحيوان الذي هو جزء التالي في
المثالين المذكورين لمقدم وصدق عدم مصاحبة الجزء الثاني له اتفاقية لا يعول عليه فان قلت هذا

المثال من الزمنية لأن الاتفاقية قلت لامتاحة في التمثيل لأن المقصود مجرد الإيضاح (قوله إذا لا يلزم الخ) علة للقول بهذا أي بالتعليل المذكور وهو قوله لأن عدم مصاحبة الكل لشيء لا يستلزم الخ وقوله يبين عدم تعدد ما باعتبار الخ فإذا قلت مثلا ليس البتة إذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناطقا لم تعد هذه السالبة الاتفاقية باعتبار تعدد مقدمها المأذ كمن إن عدم مصاحبة الكل لشيء لا يستلزم عدم مصاحبة جزئه تلك الشيء وذلك لأنه لا يصدق عدم مصاحبة الجزء الأول من المقدم الذي هو الحيوان للثاني (قوله أما تعدد ما باعتبار الخ) فإذا قلت متلافة فلا يكون إذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فردا تعددت هذه السالبة الاتفاقية الجزئية باعتبار تعدد مقدمها أي قوله لا يصدق إذا كان الشيء حيوانا كان فرسا أو قولنا قد لا يكون إذا كان الشيء ناطقا كان فرسا (قوله المأذ كمن إن عدم مصاحبة الكل لشيء لا يستلزم الخ) وهي قولنا في المثال المذكور كلما كان حيوانا ناطقا كان حيوانا أو كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقوله والأصل الخ وهي قولنا في ذلك المثال قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا (قوله فنقول الكل يستلزم الخ) ظاهره أن الثاني م هذا القياس في الاستدلال وهو خلاف الظاهر وذلك كتب بعضهم المبراد في قوله ما صدق ذلك أي بأن نقول في المثال السابق هكذا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا وقد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان فرسا وهي إحدى الأزمين ثم نقول فيه أيضا هكذا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا فينتج من الثالث قد لا يكون إذا كان الشيء ناطقا كان فرسا وهي الأزمية الأخرى فقد أشار المؤلف بقوله الكل يستلزم الخ إلى نحو قولنا كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا في المثال المارو بقوله والكل لا يستلزم الخ إلى نحو قولنا في ذلك المثال وقد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان فرسا وقوله يبين من الثالث الجزء الخ إلى نحو قولنا نفسه فينتج من الثالث قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان فرسا قداما (قوله كلما) أي بأن يكون السور كلما في قولنا في المثال كلما كان حيوانا ناطقا كان ناطقا وقوله جزئيا أي بأن يكون السور جزئيا كما في المثال فتبينه (قوله وإمامناة الجمع السالبة فتتعدد الخ) فإذا قلت مثلا ليس البتة أما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا وأما أن يكون إنسانا أو ليس البتة أما أن يكون الشيء إنسانا وأما أن يكون حيوانا ناطقا فهذه معانعة جمع سالبة تتعدد بعد أجزاء مقدمها في المثال الأول إلى قولنا ليس البتة أما أن يكون الشيء حيوانا وأما أن يكون إنسانا وقولنا ليس البتة أما أن يكون الشيء ناطقا وأما أن يكون إنسانا وبعد أجزاء تاليها في المثال الثاني إلى قولنا ليس البتة أما أن يكون الشيء إنسانا وأما أن يكون حيوانا وقولنا ليس البتة أما أن يكون الشيء إنسانا وأما أن يكون ناطقا فتأمل (قوله لا يستلزم جواز الخ) لا يخفى أن المراد بالشيء هنا الثاني كافي المثال الأول أو المقدم كافي المثال الثاني وبالجموع المقدم أو الثاني على العكس من ذلك (قوله لأن الاجتماع الخ) علة للغة (قوله وإمامناة الخلو السالبة فتتعدد أجزاءها الخ) فإذا قلت مثلا ليس البتة أما أن يكون الجسم متلوا أسود وأما أن يكون أبيض أو ليس البتة أما أن يكون الجسم أبيض وأما أن يكون متلوا أسود فهذه معانعة خلوص سالبة ولا تعدد لها بعد أجزاء مقدمها في المثال الأول ولا بعدد أجزاء تاليها في المثال الثاني إذا يصدق في الأول قولنا ليس البتة أما أن يكون الجسم متلوا وأما أن يكون أبيض لعدم صحة خلوص الجسم من اللون بالكلية وصدق قولنا ليس البتة أما أن يكون الجسم أسود وأما أن يكون أبيض اتفاقا لا يعمل عليه ولا يصدق في الثاني قولنا ليس البتة أما أن يكون الجسم أبيض وأما أن يكون متلوا وصدق قولنا ليس البتة أما أن يكون الجسم غير أبيض وأما أن يكون أسود اتفاقا لا ينظره فتبينه (قوله لأن جواز الخلو الخ) لا يخفى أن المراد بالشيء هنا الثاني كافي المثال الأول أو المقدم كافي المثال الثاني وبالجموع التالي أو المقدم لكن على العكس مما قبله (قوله والحقيقة السالبة معلوم حكمه الخ) فإذا قلت مثلا ليس البتة أما أن يكون الجسم متلوا أسود وأما أن يكون غير أبيض على سبيل سلب العناد الحقيقي أو ليس البتة

إذا لا يلزم من نفي البعض نفي الأعم كاهتدفت وهذا تبين عدم تعدد ما باعتبار تعدد مقدمها كلية أما تعدد ما باعتبار تعدد جزئية فلا يلزم وراهته من الشكل الثالث يجعل المقدمة الثالثة باستلزام الكل جزء صغيري والأصل مقدمة كبرى فنقول الكل يستلزم الجزء وكلية الكل لا يستلزم الشيء جزئيا ينتج من الثالث الجزء لا يستلزم ذلك الشيء جزئيا وإمامناة الجمع السالبة فتتعدد بعد أجزاءها لا يستلزم جواز اجتماع الشيء مع مجموع جواز اجتماعه مع كل جزء من أجزاء ذلك المجموع لأن الاجتماع مع الكل يستلزم الاجتماع مع أجزائه ضرورة قولنا في شيئا منها لثاني كاه وإمامناة الخلو السالبة فتتعدد أجزاءها لا يلزم تعدد جواز الخلو من الشيء ومجموعه لا يستلزم جواز الخلو عن ذلك الشيء وجزءه بالجموع إذا المجموع نخص من جزئه والخلو عن البعض لا يستلزم الخلو عن الأعم والحقيقة السالبة معلوم حكمهما من مانعتي الجمع والخلو السالبين وبالله تعالى التوفيق (ص)

وتستلزم المتصلة أيضا متصلة تسالها في المقدم والكور تناقضها في التالي والتكيف (ش) يعني أن كل متصلتين متوافقتين في الحكم بأن تكونا كاشيتين أو غير تقيسين متوافقتين في المقدم بأن يكون مقدم (١٦٣) احدهما عين مقدم الأخرى وتوافقا في التكيف

بأن تكون احدهما موجبة والأخرى سالبة وتناقضتا في التالي بأن يكون نافي احدهما نقيض نافي الأخرى فليس هما متلازمان صدقا وكذا بقول مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فالزم في الصدق والتكذيب قولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا يكن حيوانا واحتج ابن سينا على استلزام الموجبة السالبة بأنه اذا استلزم المقدم التالي لا يستلزم تنقيض التالي والا كان مستلزما لتنقيضين وهو محال فاذا صدق مثلا كلما كان (أب) البتة اذا كان (أب) لم يكن (ج د) وقد كان في الأصل صدق تنقيضه (ج د) فلو كان كذلك لزم صدق تنقيض السالبة فنتجهم كبرى الموجبة الأصلية فنتج من الثالث لزوم سلب الشيء للشيء وهو قولنا قد يكون اذا كان (ج د) لم يكن (ح) وهو محال ولا لخل الامن نقض السالبة فالسالبة صدق واحتج ابن سينا أيضا على استلزام السالبة للموجبة بأنه اذا صدق سلب استلزام المقدم التالي لزم أن يكون مستلزما لتنقيضه والا لم يكن مستلزما لتنقيضه فإذن اجتماعهما وهو محال (س)

أما أن يكون الجسم غير أبيض وأما أن يكون متلوناً أو أسود فلهذه حقيقة سالبة فتتعد باعتبار ما فيها من سلب العناد الجهي إلى قولنا في المثال الأول ليس البتة أما أن يكون الجسم متلوناً وأما أن يكون غير أبيض وقولنا أما أن يكون الجسم أسود وأما أن يكون غير أبيض وإلى قولنا في المثال الثاني ليس البتة أما أن يكون الجسم غير أبيض وأما أن يكون متلوناً وقولنا أما أن يكون الجسم غير أبيض وأما أن يكون أسود ولا تتعد باعتبار ما فيها من منع الخلو لا يصدق قولنا في الأول ليس البتة أما أن يكون الجسم متلوناً وأما أن يكون غير أبيض وصدق قولنا ليس البتة أما أن يكون أسود وأما أن يكون غير أبيض اتفاقاً لا يخلو ولا يصدق قولنا في الثاني ليس البتة أما أن يكون الجسم غير أبيض وأما أن يكون متلوناً وصدق قولنا ليس البتة أما أن يكون الجسم غير أبيض وأما أن يكون أسود اتفاقاً لا يلتفت له فلا تغفل (قوله ونستلزم المتصلة الخ) فاذا قلت مثلاً كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فاستلزمته هذه المتصلة الموجبة متصلة سالبة فإثبات البتة إذا كان هذا انسانا لم يكن حيواناً ولا ريباً هما موافقة للدرى في المقدم والكور وتناقضها في التالي والتكيف وكذا السالبة تستلزم الموجبة كما سيذكر في الفسوح (قوله أيضاً) أي كما استلزم ما تقدم (قوله فاهما متلازمان صدقا) أي كافي المثال المذكور وقوله وكذا أي كافي قولنا كلما كان انسانا لم يكن حيوانا فانه هذه قضية متصلة تستلزم متصلة أخرى فإثبات البتة إذا كان هذا انسانا لم يكن حيواناً ولا يخلو إنما متلازمان كذا (قوله والتكذيب) كان الأولى اسقاطه لأن هذا المثال صادق ليس الا وقد يقال انه نظر لما درج تحت قوله متلازمان (قوله واحتج ابن سينا الخ) لما كان قوله ونستلزم المتصلة الخ شاملاً لدرجته الأولى ان الموجبة تستلزم السالبة والثالبة ان السالبة تستلزم الموجبة احتج عليهم افاضح على الأولى بقوله واحتج ابن سينا الخ واحتج على الثانية بقوله وصدق ابن سينا أيضاً الخ (قوله والا) أي بأن استلزم نقض التالي مع كون القرض انه استلزم التالي (قوله وهو) أي استلزامه التنقيضين (قوله فلا صدق مثلاً كلما كان الخ) ببيان امر ذلك في المواد ان تقول اذا صدق مثلاً كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان وجبان يصدق ليس البتة اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيواناً ولا صدق تنقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيواناً وقد كان في الأصل كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان فلزم استلزام الشيء الذي هو انسان لتنقيضين فتأمل (قوله وقرر) أي ابن سينا (قوله بأنه لو لم يكن كذلك الخ) فوضعه أن تقول لو لم تستلزم الموجبة الفائلة في المثال كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان السالبة الفائلة ليس البتة اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيواناً ولزم صدق نقض السالبة القائل قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيواناً فنتجهم كبرى الأصل بأن تقول كلما كان الشيء انسانا فالشيء حيوان وقد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيواناً فنتج من الثالث قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن الشيء حيواناً وهو محال ولا لخل الامن نقض السالبة فالسالبة صدق فنتبه (قوله لثبوت) متعلق بالزوم (قوله وهو قولنا الخ) الضمير ما دعى بالزوم المذكور بتقدمه مضائقه وصدق قولنا الخ (قوله بأنه اذا صدق سلب استلزام الخ) أي كافي قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيواناً وقوله لزم ان يكون الخ أي فيصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيواناً وقوله والا لم يكن الخ أي والا لم يكن مستلزماً لتنقيضه مع ان القرض انه ليس مستلزماً لتنقيض التالي لم يكن الخ (قوله فإذن اجتماعهما) كان مقتضى الظاهر وصوبه بعضهم ان يقول فإذن اجتماعهما لمتلازمان (قوله ونستلزم) أي المتصلة (قوله وهما) أي مانعة الجمع ومانعة الخلو وقوله مستلزمان متصليتين يؤخذ مما يأتي انهما في الحقيقة

وتستلزم منفصلة مانعة جمع من عين مقدمها ونقيض نافيها ومانعة تلويح من نقيض مقدمها وعين نافيها. وهما يستلزمان متصليتين كذلك (ش) يعني أن المتصلة الزمنية تستلزم منفصلة مانعة جمع من كية عن مقدمها ونقيض نافيها ومانعة تلويح من كية من نقيض

أدواهي رسالة المتصلة ورسالة منع الجمع ورسالة الحقيقة والمنفعة الموجبة الحقيقية تستلزم
ثلاثة سوالب: رسالة المتصلة ورسالة منع الجمع ورسالة منع التلوي فكل من هذه المدعىات
الأربع تستلزم ثلاثة سوالب فتكون جملة الأوزان اثني عشرة (قوله من كبر الخ) أي حال يكون
فك السوالب من كبر الخ (قوله وكذلك موجبة الجمع) فإذا قلت مثلاً هما ما أن يكون الشيء أبيض
أو سودا استلزم من هذا المدعىة مائة الجمع رسالة المتصلة القائلة ليس البتة إذا كان الشيء أبيض كان
أسود ورسالة منع التلوي القائلة ليس البتة أما أن يكون الشيء أبيض وأما أن يكون أسود على سبيل نفى
العناد التلوي ورسالة العناد الحقيقي القائلة ليس البتة أما أن يكون الشيء أبيض الخ على سبيل نفى
العناد الحقيقي وإن كان بينهما اعتداد جوي وقوله تستلزم الخ فغير للتشبيه (قوله ومثلها موجبة منع
التلوي) فإذا قلت مثلاً هما ما أن يكون الشيء غير أبيض وأما أن يكون غير أسود استلزم من هذه الموجبة
مائة الخلو رسالة المتصلة القائلة ليس البتة إذا كان الشيء غير أبيض كان غير أسود إذا لا ولا صدق
بنقض الآخر كانه هو صادق بنقضه ورسالة منع الجمع القائلة ليس البتة أما أن يكون الشيء غير
أبيض وأما أن يكون غير أسود أي أن العناد الجهي الذي هو مدلول مائة الجهي الموجبة منتف عن هذا
لا يتأني أن العناد التلوي ثابت ورسالة العناد الحقيقي القائلة ليس البتة أما أن يكون الشيء الخ أي أن
عناد الحقيقي الذي هو مدلول الحقيقة موجبة منتف عن هذا وإن كان هناك عناد تلوي فمتأمل (قوله
وموجبة الحقيقية) فإذا قلت مثلاً دائماً ما أن يكون الشيء قد عدا وأما أن يكون حالاً ما استلزم هذه
الموجبة الحقيقية رسالة المتصلة القائلة ليس البتة إذا كان الشيء قد عدا كان حالاً ورسالة منع الجمع
رسالة منع التلوي القائلة ليس البتة أما أن يكون الشيء قد عدا وأما أن يكون حالاً على سبيل نفى العناد
الجهي فقط أو التلوي فقط أي أن العناد الجهي فقط الذي هو مدلول مائة الجمع الموجبة والعناد
الخلوي فقط الذي هو مدلول مائة الخلو الموجبة منتفان وهذا لا يتأني أن العناد الحقيقي ثابت
فليتأمل (قوله مرادهم هنا الخ) أي حين يرفع استلزام الموجبة الحقيقية ليس البتة مائة الجمع
بماتعة الخلو أو أراد الجمع أن يرفع ذلك لأنه متى صدقت الموجبة الحقيقية صدقت موجبتها
قوله الاتصفتان وهما ما اعتبر فيهما قيد فقط بأن سر مائة الجمع بما اقتضت منع اجتماعهما
على الصدق فقط وفسرت مائة الخلو بما اقتضت منع اجتماعهما على الكذب فقط وقوله لا الاتصفتان
وهما ما لا يعتبر فيهما ذلك القيد كما يرفعهما تقدم (قوله لما كانت متناقبة فيما بينهما) أي لأن
المتصلة هي التي تدل على لزوم أحد طرفيها الآخر بخلاف غيرها وماتعة الجمع هي التي تدل على العناد
بين جزئيها أعناداً جهماً بخلاف غيرها وماتعة التلوي هي التي تدل على العناد بينهما أعناداً جهماً بخلاف
غيرها والحقيقية هي التي تدل على العناد بينهما أعناداً حقيقياً أي في الجمع والخلو (قوله يعني أن رسالة
على واحدة من هذه الاستلزام الخ) فإذا قلت مثلاً ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقاً كان الجار ناطقاً
لم تستلزم هذه المتصلة السالبة موجبات غيرها من مائة الجمع وماتعة الخلو والحقيقة لأنه لا يصدق
أن يقال دائماً ما أن يكون الإنسان ناطقاً وأما أن يكون الجار ناطقاً بما عدا ذلك أن العناد بينهما
كلاً لا لزوم بينهما وإذا قلت مثلاً ليس البتة أما أن يكون الإنسان ناطقاً وأما أن يكون الجار ناطقاً على
وجه سلب منع الجمع لم تستلزم هذه السالبة مائة الجمع موجبات غيرها من المتصلة وماتعة الخلو
والحقيقية لأنه لا يصدق أن يقال إذا كان الإنسان ناطقاً كان الجار ناطقاً على سبيل
اللزوم ولا أن يقال دائماً ما أن يكون الإنسان ناطقاً وأما أن يكون الجار ناطقاً على وجه سلب العناد
الخلوي أو الحقيقي وعلى هذا القياس (قوله إذا لا يلزم من سلب لزوم الخ) أي لا خال أن يكون
من ذلك الجزئين أصطحاب فقط لا لزوم ولا عناد كافي المثال المنقضي وقوله ولا من سلب عناد خاص الخ
أي لا احتمال أن يكون بين ذلك الجزئين أصطحاب فقط مشل ما عدا ذلك (قوله وكل واحدة من مائة
الجمع وماتعة الخلو تستلزم الأخرى الخ) فإذا قلت مثلاً ما أن يكون الشيء أبيض وأما أن يكون أسود

من كبريات من جزئها من غير
عكس (ش)

يعني أن المتصلة الموجبة تستلزم
سوالب غيرها هي رسالة
الحقيقية ورسالة منع الجمع
وإسالة منع التلوي كرات من
بعض المتصلة كقولنا كلاً كان
هذا إنساناً كان حيواناً يستلزم
قولنا ليس البتة أما أن يكون
هذا إنساناً وأما أن يكون حيواناً
سواء قدرت العناد السوالب جهاً
أو خلواً أو حقيقياً وكذلك موجبة
منع الجمع تستلزم سوالب الباقية
ومثلها موجبة منع التلوي
وموجبة الحقيقة ومزادهم هنا
بماتعة الجمع والتلوي الاتصفتان
لا الاتصفتان ووجه هذا
الاستلزام أن هذه الموجبات
الشرطية لما كانت متناقبة
فيما بينهما استلزم كل واحدة
منها سلب معنى غيرها من جزئها
وقوله من غير عكس يعني أن
رسالة على واحدة من هذه
الشرطيات لا تستلزم موجبات
غيرها إذا لا يلزم من سلب لزوم
بين جزئيين البتات عناد بينهما ولا
من سلب عناد خاص بين جزئين
إثبات عناد آخر بينهما أو إثبات
لزوم واقعته تعالى والتوفيق (ص)

وكل واحدة من مائة الجمع
ومائة الخلو تستلزم الأخرى

على سبيل العناد الجهمي استلزام مائة الجهم هذه مائة الخلو القائله اما ان يكون الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود على سبيل منع الخلو كذلك هي مستلزمة لتلك (قوله مركبة) حال من الاخرى (قوله فلان جزئ منافع الجهم) أي كالأبيض والأسود في المثال الماروقوله استحالة اجتماع نقضيهما وذلك النقضان هما غير ابيض وغير اسود في ذلك المثال وقوله لجواز كذب نقضيهما أي نقضي النقضين والمضاد واقع على الأبيض والأسود في المثال كما فسر بقوله وهذا الخ يتخلل المضاد اليه فانه واقع على غير الأبيض وغير الاسود (قوله وذلك) أي المذكور من احتمالة اجتماعهما على الكذب وجواز اجتماعهما على الصدق (قوله وعمل هذا الخ) هو ان جزئ مائة الخلو استحالة اجتماعهما على الكذب استحالة اجتماع نقضيهما معا وهو ما جزأ مائة الخلو وذلك معنى مائة الجهم فتأمل (قوله واعلم ان الكلبة هذا شروع في لوازم ستة للشرطية المتصلة (قوله متى صدقت ومقدمها جزئ الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا فقد صدقت هذه الكلبة الموجبة المتصلة ومقدمها جزئ فتصدق هو كل بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقها او مقدمها كلى صدقها هو جزئ وذلك لصدق قولنا كلما كان

لاشئ من الحيوان يصحركان لاشئ من الجبر يصحرون مع كذب أن تقول كلما كان بعض الحيوان ليس يصحركان لاشئ من الجبر يصحرون لانه لا لزوم في ذلك فليتأمل (قوله ومتى صدقت وتاليا كلى الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا فقد صدقت هذه الكلبة الموجبة المتصلة وتاليا كلى فتصدق هو جزئ بان يقال كلما كان بعض الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقها وتالياها جزئ صدقها هو كلى وذلك لصدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا مع كذب أن تقول كلما كان كل انسان حيوانا كان كل انسان حيوانا فقد صدقت (قوله والسالبة الجزئية على العكس) أي متى صدقت ومقدمها كلى صدقت وهو جزئ ومتى صدقت وتالياها جزئ صدقت وهو كلى فاذا قلت مثلا قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فقد صدقت هذه السالبة الجزئية ومقدمها كلى فتصدق وهو جزئ بان يقال قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا ومفهومه انه لا يلزم من صدقها او مقدمها جزئ صدقها هو كلى وذلك لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان لا حيوان مع كذب أن تقول قد لا يكون اذا كان كل حيوان انسانا كان كل انسان لا حيوان لعدم صحة سلب الألزام في ذلك فاذا قلت مثلا قد لا يكون اذا كان كل حيوانا حادنا فيعوض الممكن غنى عن الفاعل المختار وقد صدقت هذه السالبة الجزئية وتالياها جزئ فتصدق وهو كلى بان يقال قد لا يكون اذا كان كل حيوانا حادنا فكل ممكن غنى عن الفاعل المختار ومفهومه انه لا يلزم من صدقها او مقدمها كلى صدقها هو جزئ وذلك لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا مع كذب أن تقول قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فكل انسان حيوانا فقد صدقت هذه الجزئية الموجبة وحاد طرفها الذي هو التالي كلى فتصدق وهو جزئ بان يقال قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا فيعوض الانسان فيعوض الانسان حيوان ومفهومه انه لا يلزم من صدقها أو أحد طرفيها جزئ أن تصدق وهو كلى سواء كان ذلك المقدم أو التالي أما الأول فلصدق قولنا قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان بعض الحيوان ليس بانسان مع كذب أن تقول قد يكون اذا كان كل حيوان انسانا كان بعض الحيوان

مركبة من نقضي جزئها (ش)

أما وجه استلزام مائة الجهم لمائة الخلو فلان جزئ مائة الجهم لمائة استحالة اجتماع نقضيهما على الصدق استحالة اجتماع نقضيهما على الكذب وجاز اجتماع ذينك النقضين على الصدق لجواز كذب نقضيهما معا وهو ما جزأ مائة الجهم وذلك معنى مائة الخلو وعمل هذا عرف وجه استلزام مائة الخلو لمائة الجهم المركبة من نقضي جزئها والله تعالى التوفيق (ص)

واعلم ان الكلبة الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدمها جزئ صدقت وهو كلى ومتى صدقت وتاليا كلى صدقت وهو جزئ والسالبة الجزئية على العكس وأما الجزئية الموجبة فمتى صدقت واحد طرفيها كلى صدقت وهو جزئ

يكون جزء مقدمها بالبالألفا الجزء لازم (168) اصدق كله ويكون تركيبه الألفا في هذا الفصل من الجزء المطلوب ككلمة جزئيا

وهو قولنا هنا كلما صدق على
(أب) اصدق بعض (أب) انضت
صغرى مع الكلية المتصلة
الجزئية المتقدم كبرى وهي قولنا
كلما كان بعض (أب) (فج) (فج)
من الأول كلما صدق على (أب)
(فج) وهو المطلوب وأما بيان
الثاني فلأن كل ما لزمه الانص
لزمه الاعم وان شئت قلت لأن
ما لزمه الانص ما لزمه الاجزائه
والاعم من أجزائه ولا شئت أن
التالي الكلى أنص من جزئه
فبأنه أن يكون جزءه لازما لما
لزمه وان شئت فسم المتصلة
المعلومة الصدق كبرى الى هذه
المتصلة الكلية التالي صغرى
فيكون القياس منها هكذا
كلما كان (أب) انضت (ج) وكلما
كان على (ج) فبعض (ج) فينتج
من الأول كلما كان (أب) فبعض
(ج) وهو المطلوب وأما بيان
الثالث وهو ان السالبة الجزئية
اذا صدقت ومقدمها على صدقت
وهو جزئي فهو ان الكلية اذا
لم تستلزم شيئا في بعض الاحوال
استحال أن تستلزم جزئها في
ذلك الحال والا كان لازما لكلية
لما تقرروا على لازم للاعم فهو
لازم للاخص وان شئت فسم هذه
المتصلة المطلوب لازمه او هو
قولنا مثلا قد لا يكون اذا كان
كال (أب) (فج) واجعلها
كبرى لتصلة المعلوم صدقتها
بالضرورة وهي قولنا كلما
كان كل (أب) فبعض (أب)
فانه ينتج من الثالث قد لا يكون
اذا كان بعض (أب) (فج)
وهو المطلوب وأما بيان الرابع
وهو ان السالبة الجزئية اذا

كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان وهو المطلوب فتدبر (قوله ليسكون الخ) علة قوله معلومة
الصدق وقوله اذا لزم أي صدقه وهذا علة لصدق (قوله ويكون تركيبها) أي تلك المتصلة وقوله
في هذا الفصل أي الذي هو فصل لوازم الشرعية المتصلة وقوله من الجزء المطلوب الخ أي وذلك الجزء
تارة يكون المتقدم كافي في هذا المثال وتارة يكون التالي كافي وقوله كافي أي الذي هو الكلية أو الجزئية
وقوله كافي أو جزئيا أو بالواو يعني أو (قوله وهي) أي تلك المتصلة وقوله قولنا هنا أي في مقام بيان
الأول وقوله كلما صدق الخ بيانه بالمواد أن تقول في المثال كاهن كلما صدق كل انسان حيوان و صدق
بعض الانسان حيوان وقوله أنتجت جواب اذا وقوله صغرى حال من صغرى وقوله كبرى حال من الكلية
الذي كونه وهكذا كلما كانت المتصلة المعلومة الصدق من مادة التالي فانه يتصل على صغرى ويجعل القضية
القضية المطلوب لازمه صغرى كافي بعلم سابق كلامه وقوله وهي أي الكلية المذكورة وقوله قولنا كلما
كان الخ بيانه بالمواد أن تقول في المثال كاهن كلما كان بعض الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان
وقوله من الأول، تعلق بانتهى وقوله كلما الخ معمولة له وبيانه بالمواد أن تقول في المثال كلما صدق
كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان (قوله وأما بيان الثاني) أي الذي هو ان الكلية الموجبة
على صدقت وتاليا على صدقت وهو جزئي وقوله فلأن كماله الخ وإذا كان كذلك فالصدق الذي لزمه
التالي الكلى في نحو قولنا كلما كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان يلزمه التالي الجزئي في نحو
قولنا كلما كان بعض الحيوان انسانا فبعض الحيوان انسان (قوله وان شئت فسم المتصلة الخ) لا ينبغي
أن المتصلة المدعومة الصدق هي قولنا في المثال السابق كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان
وان المتصلة المذكورة هي قولنا في ذلك المثال كلما كان بعض الحيوان انسانا فكل انسان حيوان
وقوله فيكون القياس منها هكذا الخ بيانه بالمواد أن تقول في المثال هكذا كلما كان بعض الحيوان انسانا
فكل انسان حيوان وكلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان فينتج من الأول كلما كان بعض
الحيوان انسانا فبعض الانسان حيوان وهو المطلوب فتدبر (قوله فهو ان الكلية اذا لم تستلزم الخ) أي
وجبت قد يلزم من عدم استلزام المتقدم الكلى التالي في نحو قولنا قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا
فكل حيوان انسان عدم استلزام المتقدم الجزئي في نحو قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا
فكل حيوان انسان (قوله والا) أي بأن استلزمته الجزئية في ذلك الحال وقوله كان لازما لكلية أي مع
أن الغرض انه لم يستلزمه (قوله لما تقرروا) علة لقوله والا كان الخ (قوله وان شئت فسم هذه المتصلة الخ)
لا ينبغي أن المتصلة المطلوب لازمه هي قولنا في المثال السابق قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل
حيوان انسان وان لازمه هو قولنا في ذلك المثال قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل حيوان
انسان وأما المتصلة المعلومة الصدق هي قولنا في المثال كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان
حيوان فنظم القياس بالمواد في ذلك المثال هكذا كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان
وقد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل حيوان انسان ينتج من الثالث قد لا يكون اذا كان بعض
الانسان حيوانا فكل حيوان انسان وهو المطلوب فلا تفعل (قوله وهي قولنا مثلا قد لا يكون الخ)
قد صغرت أن بيان ذلك بالمواد في المثال السابق أن يقال قد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا فكل
حيوان انسان وقوله وهي قولنا كلما كان الخ أي كلما كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان حيوان كما
علمت وقوله فانه ينتج من الثالث قد لا يكون الخ أي قد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا فكل
حيوان انسان كما علمت أيضا (قوله كقولنا مثلا الخ) بيان أجزاءه في المواد أن تقول في المثال السابق
قد لا يكون اذا كان كل يمكن حادنا فبعض الممكن حتى من الفاعل افتقار فقد صدقت هذه السالبة
الجزئية وتاليا لجزئي فتصدق وهو كلى بان يقال قد لا يكون اذا كان كل يمكن حادنا فكل يمكن حتى من
صدق وتاليا على صدقت وهو كلى كقولنا مثلا قد لا يكون اذا كان (أب) فبعض (ج) فانه يلزم المتقدم

وجوده في ذهن أخصه وان شئتاً، بضاعتها هذه السالبة المطلوب لازماً المتصلة الضرورية الصدق فان فهمناها الى السالبة الجزئية المقدم جعلناها مغرًى هكذا لما كان كل (أب) فبعض (أب) وليس البتة اذا كان بعض (أب) فينتج من الأول ليس البتة اذا كان كل (أب) فيجد وهو المطلوب وان شئنا كبرى الى السالبة الجزئية التي كان مثال ذلك على هذا الصورة ليس البتة اذا كان كل (أب) فبعض (ج) وكل ما كان كل (ج) فبعض (ج) فينتج من الثاني ليس البتة اذا كان كل (أب) فكل (ج) وهو المطلوب (س)

(فصل) القياس قول مؤلف
من تصديقين متى علمنا
لذا انها تصديق آخر يسمى قبل
الشروع في الاستدلال دعوى
وهذه مطلوبنا بعد نتيجة (ش)

اعلم ان الغرض من علم المنطق
التوصل الى المطالب المجهولة
وهي مختصرة في التصور
لوا التصديق فلما قدمنا الكلام
على ما يتوصل به الى التصور
فالمجهول وهي المعرفة وما بدا
لان التصور قبل التصديق
شعرنا ان فبا يتوصل به الى
بالتصديق المجهول وهو القياس
بعد ان ذكرنا ما يدور وما يتركب
منه وهو القضايا وهذا هو
المقصود الا عظم من هذا الفن
فقد آتينا اول هذا القياس فقولنا
في حده تصديقان أي قضيتان
وهو جنس وانما يشمل ما ذكر

من سلب الازم بين المقدم الجزئي والثاني في تخوف قولنا ليس البتة اذا كان بعض الممكن حدثا فكل
يمكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك الازم بين المقدم الكلّي والثاني في تخوف قولنا ليس البتة اذا كان
كل يمكن حدثا فكل يمكن غنى عن الفاعل المختار ويلزم من سلب الازم بين الثاني الجزئي والمقدم في
تخوف قولنا ليس البتة اذا كان كل يمكن حدثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار سلب ذلك الازم
بين الثاني الكلّي والمقدم في تخوف قولنا ليس البتة اذا كان كل يمكن حدثا فكل يمكن غنى عن الفاعل
المختار (قوله وان شئتاً، بضاعتها الخ) لا يخفى ان السالبة المطلوب لازماً هي قولنا في المثال
ليس البتة اذا كان بعض الممكن حدثا فكل يمكن غنى عن الفاعل المختار وان لازماً هو قولنا في ذلك
المثال ليس البتة اذا كان كل يمكن حدثا فكل يمكن غنى عن الفاعل المختار وأما المتصلة الضرورية
الصدق فهي ان تقول في المثال كلما كان كل يمكن حدثا فبعض الممكن حدث هذا اذا كان الجزئي
هو المقدم وأما اذا كان هو الثاني فالسالبة المطلوب لازماً هي قولنا في المثال السابق ليس البتة اذا
كان كل يمكن حدثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار ولزامها هو قولنا ليس البتة اذا كان كل
يمكن حدثا فكل يمكن غنى عن الفاعل المختار والمتصلة الضرورية الصدق هي ان تقول كلما كان كل
يمكن غنى عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار (قوله فان شئنا كبرى الى السالبة
الجزئية المقدم جعلناها مغرًى هكذا كلما كان الخ) بيانه بالمواد ان تقول في المثال المذكور هكذا
كلما كان كل يمكن حدثا فبعض الممكن حدث وليس البتة اذا كان بعض الممكن حدثا فكل يمكن
غنى عن الفاعل المختار فينتج من الأول ليس البتة اذا كان كل يمكن حدثا فكل يمكن غنى عن
الفاعل المختار وهو المطلوب (قوله وان شئنا كبرى الى السالبة الجزئية التالي الخ) بيانه
بالمواد ان تقول في المثال المذكور ليس البتة اذا كان كل يمكن حدثا فبعض الممكن غنى عن الفاعل
المختار وكلما كان كل يمكن غنى عن الفاعل المختار فبعض الممكن غنى عن الفاعل المختار فينتج
من الثاني ليس البتة اذا كان كل يمكن حدثا فكل يمكن غنى عن الفاعل المختار وهو المطلوب
فلينأمل (فصل القياس قول الخ) ذكرنا في الاصطلاح دون المعنى القوي وهو تقدير متى على
مثال آخر وقد استعمل تعريفه على جنس وهو قوله قول وعلى خمسة فصول أو أربعة على ما يأتي (قوله
مؤلف هذا) هو الفصل الأول ونخرج به المفرد وهذا على القول بان القول يشمل المفرد وأما على
القول بانه يخص بالركب فالمفرد خارج من أول الامر لعدم دخوله في الجنس وعليه فقول مؤلف وصلة
لما بعده (قوله من تصديقين) أي قضيتين كما فسره بذلك بعد دفعه نحو خروج ذلك القول المؤلف
لان قضيتين سواء القضية وغيرها كقوله ان زيداً فقلت هذا لا يظهر في الموجهة المركبة نحو زيداً فقام
لادعاء ان شرطية نحو ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً قلت أما الأولى فأجيب عنها بانها في
الاصطلاح قضية واحدة وان كانت في قوة قضيتين وأما الثانية فأجيب عنها أيضاً بانها قضية واحدة
لما تقدم من ان جزئها حالة التركيب ليسا قضيتين (قوله متى سالما الخ) انما قال ذلك ولم يقل متى صدق
ليشمل كلامه صادق المقدمات وكذا هي كاسية عليه (قوله يعني) أي ذلك التصديق الآخر
(قوله التوصل الى المطالب المجهولة) أي بواسطة تصحيح الطرق الموصلة اليها (قوله وهو) أي
ما يتوصل به الى التصور المجهول (قوله لان التصور الخ) على قوله قدمنا الكلام الخ (قوله شرعنا
الخ) جواب لما (قوله وهو) أي ما يوصل الى التصديق المجهول (قوله بعد ان ذكرنا الخ) الظروف
متعلق بقوله شرعنا (قوله وما يتركب الخ) نفس لما قبله وقوله وهو القضايا تفسر لما يتركب منه
(قوله وهذا) أي القياس (قوله فبدأنا الخ) ممتطوف على قوله شرعنا (قوله فقولنا) مبتدأ
وقوله أي قضيتين شيراً ذهري قولنا يقال معناه كذا كما تقدم نظيره فيما كتبه بعضهم من ان الصواب
حذف الواو من قوله وهو الخ ليس على ما ينبغي (قوله وهو جنس) فيه تسميع لما عرفت من ان الجنس

انما هو القول (قوله لان الصبيح ان القياس الخ) هذا يقتضي ان بعضهم يقول بأنه لا يرجع الى
ما ذكر قال بعضهم والظاهر انه ليس كذلك اهـ لكن عباراتهم كلها تقتضي ذلك وتسلبه أولى من رده
عقته في الاستظهار (قوله يرجع الى أقسية الخ) هذا اقتصار على أحد قسميه المسمى بمقصول
النتائج أي الذي فصلت عنه النتائج ولم يتركه والآخر وهو الذي ذكر فيه أنه لا نتيجة ثم
ثانياً مقدمة قال أول نحو قولنا في الاستدلال على كون الانسان تاماً على انسان حيوان وعلى حيوان
حساس وعلى حساس نائي والثاني نحو قولنا في الاستدلال على ذلك على انسان حيوان وعلى حيوان
حساس فكل انسان حساس ثم تقول على انسان حساس وعلى حساس نائي فكل انسان نائي (قوله
واستغنى الخ) جواب عن سؤال مقدر (قوله الكاذب المقدمات) لا يخفى ان الكاذب في المثال الذي
ذكر انما هو مقدمة قال الجنس (قوله لان القياس الخ) على لقوله بدخل فيه الخ (قوله من حيث
هو قياس) انظر مفهوم هذه الحثية (قوله بشمل الرهاني) وهو ان القياس مقدّمات بقية نحو مثاله
ظاهر وقوله والجدي وهو ان القياس من مقدّمات مشهوره نحو هذا ظاهراً وعلى ذلك تبسّع ينتج هذا تبسّع وقوله
والخطابي وهو ان القياس من مقدّمات مقبولة من شخص معتمده كقول أوسن مقدّمات مطلوبة معتمده
فيها اعتماداً راجحاً نحو فلان يظن بالليل بالسلاح وعلى من كان كذلك فهو اصر ينتج فلان اصر وقوله
والسوفسطائي وهو ان القياس من مقدّمات وهمية كاذبة نحو هذا مبت وعلى مبت جاد ينتج هذا جاد
وقوله والصغري وهو ان القياس من مقدّمات تنبسط منها النفس أو تنقبض نحو ان يقال الخرافة سائلة
أو العسل مرة موهجة (قوله يخرج القتييل) الا صوب فيه كما قاله السعداء أنه تسديد صغري يخرج في
معنى مشترك بينهما لا يثبت التشبه الحكم الثابت التشبه به المعامل بذلك المعنى نحو ان يقال التبييض في الخمر
وذلك يجمع الاسكارا تشبهه هو التبييض التشبه به هو الخمر والمعنى المشترك بينهما هو الاسكارا والحكم
المعامل بذلك المعنى هو الحرمة وقوله والاستقراء الصبيح في تفسيره كما قاله السعداء كره الامام حجة
الاسلام انه عبارة عن تصغير أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات ثم التبعيض
امالكلها وهو الاستقراء التام والامالاً كترها وهو الاستقراء الناقص كذا قد ذكر كثير من المناطقة في
تفسير الناقص بالاكثرو ونعقبه (سم) في الايات بأنه يلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات
فأقل وحيداً بشكل الامر بمائل استند فيها الفقهاء الى الاستقراء مع انه يقع فيها نصيب لا كثر
الجزئيات فالحال وجه ترك التقييد بالاكثرو بل بقيسداً لبعض كافي عبارة غير واحد كالامام في الحصول
ويضيئ ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم والاستقراء التام ليس مراداً هنالك بقيد اليقين
كاذا استقرت جميع جزئيات الحيوان فهو جسد الموت لازمه فحكمت عليه به فقلت على حيوان
اماماش وأصره وعلى منها ما عتبت فكل حيوان مبت بخلاف الاستقراء الناقص فانه لا يقيد ذلك كذا
استقرت استقر الخ واثباته في انه يحرك فكذلك الأسفل عند المنصف فظننت ان سائرهما كذلك حكمت
على على حيواناً به يحرك فكذلك الأسفل عند المنصور بما يكون فرداً مما يستقره على خلق ذلك بل
الواقع ان بعض الافراد ليس كذلك وذلك كالتصحيح فانه يحرك فكذلك الاعلى عند المنصف (قوله مدلوليما)
أي القتييل والاستقراء وقوله عنها أي عن المقدّمات وفي نسخة عنها أي عن القتييل والاستقراء (قوله
الكامل وغيره الكامل) المراد بالاول ما لا تنوقف نتيجته على مقدمة أخرى لازمة لاحداها كالعكس
وذلك ما كان من الشكل الاول والثاني ما توقف نتيجته على ثلثا المقدمة وذلك ما كان من بقية
الاشكال (قوله أعم من البين وضده) البين ما لا يقتصر الى واسطة كافي الشكل الاول وضده البين ما يقتصر
اليها كتعبير عن من المقدّمات من واحداها كافي بقية الاشكال (قوله لذات تألف التصديقين) أي
لذات المؤلفين منها وقوله أي لا يكون الخ لوقال من أول الامر معناه ان لا يكون الخ لكان أحسن
ولا يخفى ان النبي صادق بأن لا يكون واسطة أصلاً وبأن يكون واسطة لكنهما مقدمة لازمة لاحدى
المقدّماتين لزوماً ضرورياً بالاول كافي الشكل الاول والثاني كافي بقية الاشكال (قوله على هذا)

لان الصبيح ان القياس
المركب من أكثر من مقدّمات
يرجع الى أقسية طوبت فيه
نتائج أي يتركز وهي صغريات
لما بين المقدّمات واستغنى
عنها العلم بها وقولنا متى علم
بدخل فيه القياس الصادق
المقدّمات كقولنا على انسان
حيوان وعلى حيوان جسم والقياس
الكاذب المقدّمات كقول القائل
على انسان فرس وعلى فرس صهال
لان القياس من حيث هو قياس
انما يجب أن يؤخذ بحيث يشمل
الرهاني والجدي والخطابي
والسوفسطائي والشعري
وقولنا لزم يخرج القتييل
والاستقراء من مقدّمات ما
سلبت لا يلزم عنها شيء لا مكان
تختلف مدلوليما مع ما أو يتناقض
القياس الكامل وضده الكامل
لان المزوم أعم من البين وغيره
وقولنا انما انعم ما معناه ان يكون
اللزوم لذات تألف التصديقين
أي لا يكون واسطة مقدمة
أجنبية أي غير لازمة لاحدى
المقدّماتين لزوماً ضرورياً
فيخرج على هذا

فلانسمي المقدس ثانيا باعتبار استلزام مجموعهما لاحداهما قديما وقلنا يسمى قبل الشروع الخ اس من الحدف شي وانما هو افادة لما
يسمى بلانم القياس فقولنا انه يسمى قبل الشروع في الاستدلال دعوى (١٧٣) وعند الاستدلال اي بعد الشروع فيه وقبل تشكيلته

يسمى مطلوب او يسمى بعد تمام
الاستدلال نتيجة ولا يخفى مناسبة
هذه التبعات لمعيارها بالله
تعالى التوفيق (ص)

وهو ينقسم الى اقترافي واستثنائي
فالاستثنائي ما ذكرته في النتيجة
بالفعل او بتبعها والاقترافي
ما لم يذكر فيه كذلك (ش)

يعني ان القياس الذي سبق
تعر يفه ينقسم الى قسمين
استثنائي واقترافي فالاستثنائي
ما يشتمل بالفعل على النتيجة او
نقيضها مثال الاول قولنا مثلا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ولكن الشمس طالعة
ينبغي النهار موجود ولا يشتمل
هذه النتيجة المذكورة بالفعل
في القياس لانها عين تالي الشرطية
ومثال الثاني قولنا مثلا لو تكن
الشمس طالعة لو تكن النهار
موجود لكن النهار موجود
ينبغي الشمس طالعة فهذه النتيجة
نقيضها قولنا لو تكن الشمس
طالعة وهذا يعينه وهو مقدم
الشرطية واعتصر على الاول
وهو قولهم ما شمل بالفعل على
النتيجة باه يقتضي عدم مغارة
النتيجة لقياس وهو ناقض لما
انقضاء هذا القياس من وجوب
المغارة لغيره فلهذا لم يأتها
تصديق آخر واجيب بانها لا
عدم مغارة النتيجة لاقتدعتين
في الضرب الاول من القياس

ليس بقضية اذ لا بد من تغاير الطرفين ذهنا وتغايرهما خارجا وحيث كانا متجهين ذهنا وتغاير خارجا
المركب منهما قضية (قوله فلا تسمى المقدتان الخ) وذلك نحو كل انسان حيوان وكل حجر جلد
فمجموع هاتين القضيتين مستلزم لاحدهما ضروريا مستلزام الكل الجزئية (قوله وانما هو افادة
الخ) أي ذوات افادة او مفيدة اياه على سبيل المبالغة كما هو واضح (قوله فقولنا انه يسمى الخ) خبر
المبتدأ محذوف تقديره مواضع او فحوز ذلك (قوله ولا يخفى مناسبة الخ) امانا نسبة تسمية دعوى
فهى كون الحكم قد ادعاه امانا نسبة تسميته مطلوبيا فهى كون المستدل قد طلب به ذلك الاستدلال
وامانا نسبة تسميته نتيجة فهى كونه قد استنتج منه (قوله وهو) أي القياس من حيث هو كما
أشاره في التشرع (قوله الى اقترافي واستثنائي) معنى الاول بذلك لاقتران حدوده وعدم فصلها باداة
الاستثناء وهي لكن ومعنى الثاني بذلك لاستثالة على فلا الاداة وظاهر ان المراد بالاستثناء معناه
القوى وهو مطلق الاشراج (قوله فالاستثنائي ما ذكرته الخ) لا يخفى انه امان استثنائي عن المقدم وحيث
ينتج القياس عين التالى فهو في هذه الحالة قد ذكر فيه النتيجة بالفعل كما أشاره في التشرع بالمثال
الاول وامان يستثنى نقيض التالى وحيث ينتج القياس نقيض المقدم فهو في هذه الحالة قد ذكر فيه
نقيض النتيجة كما أشاره في التشرع بالمثال الثاني (قوله والاقترافي ما لم يذكر فيه كذلك) أي ما لم يذكر
فيه النتيجة بالفعل ولا نقيضها لكن لا بد من ذكرها فيه بالقوة أخذ من تعريف القياس السابق
وان لم يعط هذا الترتيب ذلك (قوله وهو) أي ما انقضاءه من عدم مغارة النتيجة للقياس (قوله
من وجوب الخ) بيان لما (قوله لقولهم الخ) حصة لا تقتضا هذا القياس ذلك (قوله واجيب بانها
لا تسمى الخ) يؤخذ من ذلك ان المراد من قولهم ما ذكرته في النتيجة بالفعل أنه ذكرته في ضرورتها باعتبار
اللفظ فقط وان كان المعنى مختلفا فليست اتم (قوله في الضرب الاول) أي في القسم الاول الذي هو ما
ذكرته في النتيجة بالفعل (قوله ولا يحتمل حديث) أي حين اذا أخذ باعتبار كونه لازما للزوم
(قوله ومعناها مختلفة في الموضوعين) أي لما عرفت من أنه اعترف في الموضوع الاول كون معيها
لازما للزوم فهو غير مستقل لانه جزء قضية وفي الموضوع الثاني كونه قضية كاملة فهو مستقل (قوله
وهو) أي الاقترافي كما أشاره في التشرع واعلم أنه كما يكون هر كما من الجملد ان يكون من كيان
الشرطيات على التحقيق وقال ابن الحاجب ومن تبعه باختصاصه بالجملدات وعلى الاول جرى المؤلف
كلا لا يخفى (قوله طرف احدي مقدمته الخ) هذا هو المعنى عند هه الجملدات اصغر وهذا يقطع
التلزم من كونه موضوع تلك المقدمة او نحوها على التفصيل الآتي في الاشكال وكذا يقال فيما
بعد قوله اصغر المطلوب أي الذي هو النتيجة وسبذ كرفي التشرع وجه تسمية ذلك اصغر (قوله وهو)
أي اصغر المطلوب وقوله موضوعه أي المطلوب وقوله ان كان أي المطلوب وكذا يقال فيما بعد ذلك اقلت
مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل انسان جسم فطرف احدي المقدمتين وهو الانسان
اصغر المطلوب وهو موضوعه لانه جلية وقوله ومقدمه ان كان الخ فاذا قلت مثلا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالليل معدوم أنتج كلما كانت الشمس طالعة فالليل
معدوم فطرف احدي المقدمتين وهو كلما كانت الشمس طالعة اصغر المطلوب وهو مقدمته لانه شرطية
(قوله وتسمى هذه المقدمة) أي التي طرفها اصغر المطلوب (قوله وطرف المقدمة الاخرى الخ) وهذا
هو المعنى بالذات الأكبر وقوله وهو مجزؤه ان كان الخ فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان الى آخره مقدم

الاستثنائي فان معيها اخذ في المقدمتين باعتبار كونه لازما للزوم ولا يحتمل حديث مدحا ولا كذبا لانه جزء قضية لا قضية واخفى
تسميته نتيجة باعتبار كونه قضية كاملة محتملة للصدق والكذب لفظها واحدا ومعناها مختلفة في الموضوعين والله تعالى التوفيق (ص)
وهو مركب من مقدمتين طرف احدي مقدمته اصغر المطلوب وهو موضوعه ان كانت جلية ومقدمته ان كانت شرطية وتسمى هذه
المقدمة صغرى وطرف المقدمة الاخرى اكبر المطلوب وهو مجزؤه ان كانت جلية وباليه ان كانت شرطية

الوسط مع الأصغر والأكبر شكلا
فإن كان مجعولا أو تاليفيا بالصغرى
وموضوعا ومقدما في الكبرى
فهو الشكل الأول وعكسه
الشكل الرابع وإن كان مجعولا
أو تاليفيا فهو الشكل الثاني
وعكسه الشكل الثالث وتسمى
المقدمتان باعتبار كونهما وكيفهما
غير باقربنة فالقدرفي كل
شكل ستة عشر ضربا (ش)

فطرف المقدمة الأخرى وهو الجسم أكبر المطلوب وهو مجعول لانه حلية وقوله وتاليفيا إن كان الخفا ذا
قلت مثلا كلما كانت الشمس طالعها الخ فطرف المقدمة الأخرى وهو التاليف معدوم أكبر المطلوب وهو
تاليف لانه شرطية (قوله وتسمى هذه المقدمة) أي التي طرفها أكبر المطلوب (قوله في ثالث وهو
الوسط) أي وهذا هو الجسم بالحد الوسط فنخلص أن الحدود ثلاثة كاسيد كرفق التمرح (قوله
وتسمى المقدمتان الخ) لما كان المسمى شكلا في الحقيقة أعماها الهيئة قال باعتبار هيئته الخ والمراد
بالهيئة هنا أي هيئة كانت فتشمل الشكل الأول وضعه كما هو ظاهر (قوله فإن كان الخ) هذا تفصيل
لما قبله والصبر عا للوسط وقوله مجعولا أي أن كان القياس من كسبان الخليات وقوله أو تاليفيا أي أن
كان من كسبان الشرطيات وكذا يقال فيما بعد (قوله فهو الشكل الأول) فيه تجمع لما عرفت أن
الشكل اسم للهيئة وكذا ما بعد (قوله وعكسه) أي بأن يكون موضوعا ومقدما في الصغرى ومجعولا
أو تاليفيا في الكبرى (قوله فيهما) أي في الصغرى والكبرى (قوله وعكسه) أي بأن يكون موضوعا
أو مقدما فيهما (قوله باعتبار كونهما) أي الكلية والجزئية وقوله وكيفهما أي الإيجاب والسلب (قوله
فالقدرفي كل شكل الخ) أي لأن الصغرى لها أحوال أربعة أذهي اما كلية أو جزئية وعلى كل حال
موجبة أو سالبة وكذلك الكبرى ومعلم أن القاطن من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر وإذا كان
القدرفي كل شكل ما ذكر كانت الجهة أربعة وستين فاقلة من ضرب أربعة في ستة عشر (قوله لا بد فيه
الخ) أخذ من قوله وهو كسبان مقدمتين مع قوله ويشترك المقدمتان في ثالث (قوله لأن نسبة
مجعول الخ) تعليل لقوله لا بد فيه الخ لكنه علل قوله بشرط كان في حد بصدور التعليل أعني قوله لأن
نسبته الخ وعلل قوله لا بد فيه من مقدمتين بجزء أعني قوله ومن نسبته اليهما وبسبب المقدمتان
(قوله لما كانت مجعولة) اذ لو كانت معلومة لم يحتاج إلى إقامة قياس عليها (قوله إلى أمر ثالث
بوجب الخ) وذلك بأن تكون نسبته إلى كل واحد من طرفي المطلوب معلومة وقوله بتلك النسبة
أفهمه أي التي هي نسبة مجعول المطلوب إلى موضوعه في القياس الخي ونسبة تاليفيا إلى مقدمته في
القياس الشرطي (قوله لتوسطه الخ) ليس المراد من توسطه بين ذلك وقوله وسطا في التركيب
لانه إنما يكون كذلك في الشكل الأول دون بقية الأشكال وإنما المراد منه كونه واسطة بينهما في نسبة
أحدهما وهو الأكبر إلى الأخرى وهو الأصغر (قوله ومن نسبته اليهما الخ) أي ومن نسبة هذا الأمر
الثالث إلى طرفي المطلوب ووجب الخ فن نسبته إلى الموضوع المطلوب أو مقدمة تنشأ المقدمة الصغرى
ومن نسبته إلى مجعول أو تاليف تنشأ المقدمة الكبرى فطرف المطلوب تنبع الصغرى عن الكبرى كما قاله
المؤلف في شرح إيساغوجي (قوله وتنفرد إحدى المقدمتين الخ) أخذ ذلك من قوله طرف إحدى
مقدمتهما أصغر المطلوب الخ (قوله لانه في الأغلب أخص الخ) وذلك كافي قولنا على إنسان حيوان
وكل حيوان جسم ينتج كل إنسان جسم فال موضوع في هذا المثال أخص من المجعول وكافي قولنا كلما كان
إنسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما ينتج كلما كان إنسانا كان جسما فال مقدم هنا أخص من
التالي ومن غير الأغلب أنه يكون مساويا كافي قولنا كل إنسان بشر وكل بشر ناطق ينتج كل
إنسان ناطق وكافي قولنا كلما كان إنسانا كان بشرا وكلما كان بشرا كان ناطقا ينتج كلما كان إنسانا كان
ناطقا فال موضوع والمقدم هنا مساويان للبعول والتالي (قوله فلذلك يسمى الأصغر) كان الأولى
استقامته كالأبني (قوله وتنفرد الخ) أخذ ذلك من قوله طرف المقدمة الأخرى الخ (قوله لانه
في الأغلب أعم الخ) ظاهر عا تقدم (قوله لانه طرف النسبة) أي وحده الثاني في اللغة طرفه (قوله
يشغل على ثلاثة حدود) أنت خير بانها في اللفظ أربعة لكنه لشكر الحد الأوسط لم ينتظر ولذلك

يعني أن كل قياس اقترافي لا بد
فيه من مقدمتين يشتركان في
حد لأن نسبة مجعول المطلوب إلى
موضوعه في القياس الخي ونسبة
تاليفيا إلى مقدمته في القياس
الشرطي لما كانت مجعولة احتجج
إلى أمر ثالث بوجب العلم بتلك
النسبة الجوهري وتسمى هذا الأمر
الثالث الحد الأوسط لتوسطه بين
طرفي المطلوب ومن نسبته اليهما
وجبت المقدمتان وتنفرد
أحدى المقدمتين بجوده موضوع
المطوب أو مقدمة ويسمى أصغر
لانه في الأغلب أخص من المجعول
أو التالي فيكون أفضل أفرادا
فلذلك يسمى الأصغر وتسمى
للمقدمة المشتقة عليه صغرى
لانها ذات الأصغر وتنفرد
المقدمة الثانية بجوده مجعول
المطوب أو تاليف ويسمى أكبر لانه
في الأغلب أعم فيكون أكثر
أفرادا وتسمى المقدمة المشتقة
عليه كبرى لانها ذات الأكبر
وإنما سميت القضية التي جعلت
جزء قياس مقدمة لتقدمها على
المطوب وإنما يسمى ما قبل اليه

المقدمة من موضوع ومجول أو مقدم رتالي حداته الخ طرف النسبة فعلم من هذا أن كل قياس اقترافي يشغل على
ثلاثة حدود الأصغر والأكبر والوسط وتسمى هيئة نسبة الاوسط إلى طرفي المطلوب

بالوضع والجلل أو يكونه بمقدورنا بالشكل أو يسمي اقتران الصغرى الكبرى باعتبار التكيف وهو بالإيجاب والسلب باعتبار الكم وهو الكلية الجزئية قريئة وضربا بالشكال أربعة لأن الوسط ان كان محمولا أو بالفي الصغرى وموضوعا أو بمقدورنا في الكبرى فهو الشكل الأول وان كان بالعكس فهو الرابع بران كان محمولا أو بالفي ما فهو الثاني وان كان موضوعا أو بمقدورنا ما فهو الثالث وانما كان الأول في المرتبة الأولى لأنه بين الانتاج لان الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها (١٧٥) من إيجاب أو سلب لكل ما ثبت له الأوسط

ومن جهة ذلك الأمر غيبته حكم الكبرى ولا حاجة بم هذا الى فكر زروية ولاته أيضا منتخ المطالب الأربعه لا شرف المطالب الذي هو الإيجاب الكلي لا شغله على الشرقيين على الإيجاب الذي هو أشرف من السلب فان الوجود خبر من العدم وعلى الكلية التي هي أشرف من الجزئية فانه أنفع في العلم ولا شغله تحت الضبط بخلاف الجزئية ولا نها أخص والأخص أكل من الأعم لا شغله على أمر زائد بقله الثاني لانه وافي الأول في الصغرى وهي أشرف المتقدمين لا شغله تحت الاختلاف على موضوع المطلوب أو مقدمه وهما أشرف من المحمول والثاني لان المحمول والثاني في الأغلب يكونان عارضين تابعين والمتبع المعروف أشرف من التابع العارض ولا المحمول والثاني انهما مذكوران مطلوبان في القضية لاجل الموضوع أو المقدم حتى يرتبطا عليه بالإيجاب أو السلب انما قد لا ينعج الكلي وهو أشرف من الجزئي فان قيل الثالث أيضا ينتج الإيجاب وهو أشرف من السلب فالجواب أن الثالث لا ينتج إلا الجزئي والكلي وان كان سلبا أشرف من الجزئي وان كان إيجابا لانه أنفع في العلم وأضبط وأكل

وجعله شيئا واحدا (قوله بالوضع والجلل) أي يكونه موضوعا وكونه محمولا ليناسب ما بعده وبالماء للتصور متعلقة بهيئته وهذا أظهر من قول بعضهم انه متعلق بنسبة كقوله شغلتنا (قوله لأن الكبرى فيه الخ) فإذا قلت مشاكل انسان حيوان وكل حيوان جسم أو ولا شيء من الحيوان بجبره والكبرى في ذلك دالة على ثبوت حكمها من إيجاب في الأول أو سلب في الثاني لكل ما ثبت له الأوسط ومن جعلته الأسف غيبته ذلك الحكم وهو معنى الشبهة القائلة في الأول كل انسان جسم وفي الثاني لا شيء من الانسان بجبر (قوله ومن جهة ذلك الأصغر) أي كادلت عليه الصغرى (قوله ولا حاجة بم هذا) أي المذكور من دلالة الكبرى على ثبوت حكمها الخ وقوله أي فكرأي تأمل وقوله زروية عطف مرادف (قوله ولاته أيضا الخ) معطوف على قوله لانه بين الانتاج وقوله المطالب الأربعه أي التي هي الإيجاب الكلي والجزئي والسلب الكلي والجزئي (قوله ولا شرف المطالب) لأخني أنه داخل فيما قبله لكن صرح بما بعده (قوله لا شغله على الشرقيين) علة لكون ذلك هو أشرف المطالب (قوله فان الوجود داخل) علة لكون الإيجاب أشرف من السلب (قوله التي هي أشرف من الجزئية) علة ذلك بثلاثة أمور دكا لأخني (قوله ولا شغله تحت الضبط) كناية عن كونها ذات ضبط (قوله لانه وافي الأول في الصغرى) أي من حيث ان الحد الأوسط محمول أو قال فيها إجمعا (قوله وهي أشرف المتقدمين) بذلك بنسبة ما قبل هنا وهما الثاني قد وافي الأول في الصغرى باعتبار محمولها والثالث قد وافقه في الكبرى باعتبار موضوعها وقد تبين أن الموضوع أشرف من المحمول فيكون الثالث أشرف من الثاني ووجه الاندفاع أن الثاني قد شارك الأول في أشرف المتقدمين بخلاف الثالث (قوله لان المحمول والثاني في الأغلب يكونان الخ) أي كافي قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق كاتب ينتج كل انسان كاتب محمول هنا عارض وتابع وكافي قولنا كلما كان انسانا كان ناطقا وكلما كان ناطقا كان كاتب ينتج كلما كان انسانا كان كاتبا فالثاني هنا عارض وتابع وكل بشر ناطق ينتج كل انسان ناطق وقولنا كلما كان انسانا كان بشرا كلما كان بشرا كان ناطقا ينتج كلما كان انسانا كان ناطقا فالمحمول والثاني هذان ثابتان (قوله حتى يرتبطا عليه الخ) أي حتى يتعلق بهما على سبيل الإيجاب في القضية الموجبة والسلب في القضية السالبة (قوله من جهة واحدة) أي التي هي أن الوجود خبر من العدم وقوله من جهات متعددة أي التي هي أنه أنفع في العلم وأضبط وأكل (قوله وبإضافة هذا الشكل قريب الخ) أي لان وقوع الطبع على الترتيب الثاني أكثر من وقوعه على الترتيب الثالث كقوله المؤلف في شرح إيساغوجي (قوله لما وقعته الأولى في الكبرى) أي من حيث أن الحد الأوسط موضوع أو مقدم فيها إجمعا (قوله بخلافته الأولى في مقدماته معا) أي من حيث ان الحد الأوسط في الشكل الأول محمول أو قال في الصغرى وموضوع أو مقدم في الكبرى ولا كذلك الشكل الرابع بل هو على العكس كاتقدم (قوله وبذلك) أي لكونه في غاية البعد من الطبع (قوله ولهذا كانت الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول ولهذا لم يجد في القرآن بخلاف الثلاثة قبله فانها كلها موجودة في القرآن

على ما سبق فصار شرف الإيجاب من جهة واحدة وشرف الكلي من جهات متعددة وإضافة هذا الشكل الثاني قريب من الأول في بيان الانتاج فلماذا جعل مواباله وتبواه الثالث لما وقعته الأولى في الكبرى ولانه في بيان الانتاج أقرب من الرابع وتبواه الرابع خلفا لفته الأولى في مقدمته معا وهو في غاية البعد من الطبع وذلك أمثلة الغارابي وابن سينا والغزالي من الاعتبار ولهذا كانتا ثلاثا وهي ما عدا الرابع كلها موجودة في القرآن أما الأول

ففي احتياج خليل الله تعالى إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام على انفراد ولا تأجل وعز بالروية وفيه ما من الغرود والمدهى لها الجول والعناد بقوله صلى (١٧٦) الله عليه وسلم خطا ياله ان الله بأبي الشمس من المشرق فأت بها من المغرب لان هذا الدليل

في قوة قوله أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وعلى من لا يقدر على أن يأتي بالشمس من المغرب فليس برب ينتج من الأول أنت لست برب وأما الثاني ففي امتداد الخليل عليه السلام بالأقول على عدم الوهية التيم والقمر والشمس في قوله تعالى فلبين عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب إلا فلين الآية فانه في قوة قوله هذا أو هذ أو فل أو أف أو فتهور في جل وعز ليس يا فل ينتج من الثاني هذا أو هذ ليس أو ليس بربى وأما الثالث ففي ورد الله تعالى على اليهود الثالث ما أنزل الله على بشر من شيء بقوله جل وعز قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نو رابودي لئلا س ونظله من الثالث أن يقال موسى عليه الصلاة والسلام بشرو موسى عليه الصلاة والسلام أنزل عليه الكتاب ينتج بعض الشر أنزل عليه الكتاب ينتج هذه النتيجة بضرورة موجبة تكذب الكلمة السالبة في قول اليهود ما أنزل الله على بشر من شيء لانه انقيضها وانما كان المقدور على كل شكل من الضروب ستة عشر ضربا لان الصغرى اما كلية أو جزئية وكل واحدة منها مأمورة أو سالبة فهذه أربعة أضرب مضرورية في مثالها في الكبرى المجموع ستة عشر ضربا منها المنتج ومنها العقيم ومنها المنتج

الخ فتأمل (قوله في احتياج خليل الله تعالى الخ) وذلك أن الغرود لعنه الله كان يدعى الروية فقال خليل الله تعالى إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام من ربك قال ربي الذي يحيى ويميت فقال لعنه الله أنا حي وأمييت وأحضر وجين فقتل أحدهم وأترك الآخر وقال هذا أحبيته وهذا أمته فقال له الخليل ان الله بأبي الشمس من المشرق فأت بها من المغرب انما قالها تمكن فيه شبهة الى مالا تمكن فاقطع الغرود وكما أخبر الله تعالى عن ذلك بقوله فبئت الذي كثر (قوله عن الغرود) بإهمال آخره كافي القاموس أو بإهماله كأنه ناعب عن أهل البصرة وهو الموافق للضابط الفارق بين المجهول والمجهي في لغة الفرس الذي أشار به بعضهم بقوله

ان قلت الدال صححاسا كنا . أهملها الفرس والاعجموا

أما بعضهم فنقل عن الزرقاني (قوله لان هذا الدليل في قوة قوله أنت الخ) وجه ذلك والله أعلم أن قوله فأت بها من المغرب أي تعجزى فقد نسب العجز اليه فكانه قال أنت لا تقدر أن تأتي بالشمس من المغرب وهذا هو عن الصغرى وقوله ان الله بأبي الشمس من المشرق يستلزم الرب يقدر أن يأتي بالشمس من المغرب لكونه أسبق الجنتين وقد سلم الغرود قلنا القضية وهي تستلزم بعكس النقيض الموافق كل من لم يقدر أن يأتي بالشمس من المغرب فليس برب وذلك عين الكبرى (قوله قال هذا ربي) أي زعمك فكانه قال أنتم زعمون ان هذا ربي ثم كر على ذلك بالاطال (قوله لانه في قوة قوله هذا الخ) لا يخفى أن الصغرى مأخوذة من قوله فلما أفل أو أفلت وأن الكبرى مأخوذة من قوله لا أحب إلا فلين وقوله لن يلهي ربي لا كون من القوم الضالين وقوله ابري مما نشر كون وقوله هذا أي الكوكب أو القمر وقوله أو هذ أي الشمس (قوله في رد الله تعالى على اليهود الثالث الخ) وانما قالوا ذلك ليشروا بذلك إلى انكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فرد الله تعالى عليهم ذلك بقوله قل من أنزل الكتاب الآية فيؤخذ منها أن موسى بشر وأنه أنزل عليه الكتاب وهما مسلمتان عندهما فانظم القياس منهما وأنت بعض البشر أنزل عليه الكتاب (قوله لانه انقيضها) علمه قوله تكذب الكلمة السالبة (قوله المجموع ستة عشر ضربا) وقد عرفت أنه اذا كان ذلك في كل شكل من الاشكال الأربعة كان الجهة أربعة وستين (قوله أما الشكل الأول) أي أمما بان شرطه وضربوه وكذا يقال فيما بعد (قوله فشرط انتاجه) أي انتاج القياس الذي على حيثه كما سيشر اليه في الشرح (قوله ايجاب صغراء) أي سواء كانت كلية أو جزئية وقوله كلية كبراء أي سواء كانت موجبة أو سالبة فاذا ضربت حالي الصغرى في حالي الكبرى تحصل أربعة فلذا فرغ على ذلك قوله فضرر بما الخ (قوله ليندرج الأصغر) أي حكمه ليناسب قوله تحت حكم الأوسط فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فقد اندرج حكم الأصغر أي الحكم عليه بأنه جسم تحت حكم الأوسط أي تحت الحكم عليه بذلك لانه من أفراد ولو كانت الصغرى سالبة لم يندرج حكم الأصغر تحت حكم الأوسط لانه ليس من أفراد كما يستفيض بالمثال (قوله ولا جاز الخ) أي والاكتم كبراء كلية بان كانت جزئية جاز كون الخ كما يستظهر بالمثال (قوله فضرر به النتيجة الخ) هذه طريقة الفصل وهي التي تعرض لنتج صريحها والعقيم القزما ولم تعرض المضاف في هذا الشكل لطرفي الحذف وهي المتعرضة للعقيم صريحها ولانتج التزاما ومحصلها أنه بسقط عقضى الشرط الأول فغائبة أضرب لان الصغرى اذا كانت سالبة فاما ان تكون كلية أو جزئية وهي لا تنتج مع المحصورات الأربع كبريات أي الكلية والجزئية الموجبة والسالبة وبقتضى الشرط الثاني أربعة أضرب لان الكبرى اذا كانت جزئية فاما ان تكون موجبة أو سالبة

والاجاب والكلمة ومنها المنتج السلب والجزئية فاحتمل في المعرفة ضوابط ذلك في كل شكل والى ذلك أشار بقوله (ص) أما الشكل الأول فشرط انتاجه ايجاب صغراء ليندرج الأصغر تحت حكم الأوسط وكلية كبراء والاهجاز كون مائتة له الا كبر صغراء فضرر به النتيجة أربعة

كلية موجبة مع مثله ينتج كلية موجبة ومع سالبة كلية ينتج سالبة كلية وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة مع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية (ش) يعني أنه بشرط في النتائج القياس الذي على هيئة الشكل الأول أن تكون صغراء موجبة سواء كانت كلية أو جزئية أو كذلك بتدرج الأصغر تحت الأوسط بحيث يكون من أفراد ذلك مستلزم لا ندراج في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل ماصدق عليه الأوسط وبشرط أيضا أن تكون كبراء كلية سواء كانت موجبة أو سالبة إذ ذلك بتدريج حكمه إلى الأصغر لانها لما حكمت بالا كبراء يجبا أوسطا على كل ماصدق عليه الأوسط وتدل في هذا الحكم الأصغر لانه من جهة ماصدق عليه الأوسط على مادات عليه الصغرى الموجبة ولو كانت الصغرى سالبة لم يصدق حينئذ الأوسط على الأصغر (١٧٧) فلا تسمى حكم الكبرى اليه ولو كانت

الكبرى جزئية لجاز كون البعض الذي ثبت له الأكبر غير الأوسط لعدم نفي ذلك البعض فلم يلزم أيضا تصدي حكم الأكبر إلى الأصغر من مال كون الصغرى سالبة قولناه مثلا لاثني من الإنسان وفرس وعلى فرس صها وشال كون الكبرى جزئية قوله على الإنسان ودوان وبعض الحيوان فرس فعلى هذا تكون الضرورة المنقصة من الشكل الأول أدنى لان شرط الإيجاب الصغرى يثبت لها كلية وجزئية وكلية الكبرى يثبت لها موجبة وسالبة فاضر حالي الصغرى في حالي الكبرى يخرج للآرب أن ضرب الضرر الأول من كاثين موجبتين مثا كل (ج ب) وكل (ب أ) ينتج موجبة كلية وهي كل (ج أ) الضرب الثاني من كاثين الكو سالبة ينتج كلية سالبة مثله كل (ج ب) ولاثنى من (ب أ) ينتج لاثنى من (ج أ) الضرب الثالث من موجبتين الصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض (ج ب) وكل (ب أ) ينتج بعض (ج أ) الضرب الرابع مسر جزئية موجبة صغرى وساليد

وهي لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية ففصل أن القيم اثنا عشر (قوله كلية موجبة مع مثله ينتج الخ) فإذا قلت مثلا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل إنسان جسم وقوله ومع سالبة كلية الخ فإذا قلت مثلا كل إنسان حيوان ولاثنى من الحيوان يجهه إذ أنتج لاثنى من الإنسان بجماد وقوله وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج الخ فإذا قلت مثلا بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق وقوله ومع سالبة كلية الخ فإذا قلت مثلا بعض الحيوان إنسان ولاثنى من الإنسان بجماد أنتج بعض الحيوان ليس هو بجماد وجه وضع هذه الضروب على هذا الترتيب أن الأول قد جمع الإشراف على الإيجاب فقدم والثاني ينتج الكلى وهو وان كان سلبا أشرف من الجزئي وان كان إيجابا فوثر الأول والثالث ينتج الجزئي مع الإيجاب وهو أشرف من الجزئي مع السلب فوثر الثاني والرابع لعدم التشتت (قوله إذ ذلك) أي يكون الصغرى موجبة وقوله بحيث الخ تصور لو كونه مندرجا تحت الأوسط (قوله وذلك) أي اندراجية تحت الأوسط وقوله مستلزم لا ندراج أي لا ندراج حكمه ليناسب قوله في الحكم الخ (قوله إذ ذلك) أي يكون الكبرى كلية (قوله لانها لما حكمت الخ) على العلة وقوله لانته الخ على هذه العلة (قوله على مادات الخ) أي بناء على مادات الخ ولولا قال كأدلت الخ كأن ظهر (قوله ولو كانت الصغرى سالبة الخ) هذا مفهوم الشرط الأول وقوله ولو كانت الكبرى جزئية الخ هذا مفهوم الشرط الثاني (قوله فعلى هذا تكون الخ) أي فعلى ما ذكر من الشرطين المذكورين (قوله لان شرط الخ) علة لقوله فعلى هذا تكون الخ (قوله الأول من موجبتين كاثين) مثاله بالمواد أن تقول كل كاس إنسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج موجبة كلية وهي كل إنسان جسم (قوله الضرب الثاني من كاثين والكبرى سالبة ينتج الخ) مثاله بالمواد أن تقول كل إنسان حيوان ولاثنى من الحيوان يجهر ينتج لاثنى من الإنسان يجهر (قوله الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج الخ) مثاله بالمواد كأدلت بعض الحيوان إنسان وكل إنسان حيوان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (قوله الضرب الرابع من جزئية موجبة وسالبة كلية كبرى ينتج الخ) مثاله بالمواد كاسيت بعض الحيوان إنسان ولاثنى من الإنسان بجماد ينتج بعض الحيوان ليس هو بجماد (قوله واعلم أن ضابط الخ) لما علم من كلامه أن نتيجة الشكل الأول تختلف بالإيجاب والسلب وبالكلية والجزئية ونسبها يذ كر ضابط ذلك في شكل لكنه صرح بضابط الإيجاب ويعلم منه ضابط السلب وصرح بضابط الكلية ويعلم منه ضابط الجزئية كما نبه على ذلك الشرح (قوله هجوم وشال الأصغر) أي بان يكون الأصغر موضوعا ومسورا بالصور الكلى ففى كان كذلك كان عام الوضع وكانت النتيجة كلية وسيد كر الموضع في التشرح أن في معنى هجوم وضع الأصغر هجوم فقدمه تبعا فإذا كان الأصغر موضوعا ومسورا بالصور الكلى كان عام المقدمة وكانت

(٢٢ - منطق) كلية كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض (ج ب) ولاثنى من (ب أ) ينتج بعض (ج ب) هو (أ) والله تعالى التوفيق (ص) واعلم أن ضابط الإيجاب النتيجة في كل شكل إيجاب المقدمة معا وضابط كاثها هجوم وضع الأصغر بالغفل أو بالقرعة أي في عكس الصغرى (ش) ذكرها ضابطين أحدهما يعرف به كون النتيجة موجبة وفي ضمنه معرفة كونها سالبا وذلك بالضميمة من الإيجاب الثاني يعرف به كون النتيجة كلية وفي ضمنه معرفة كونها جزئية أيضا بان لا يجرى حد ضابط كاثها بالامتناع الإيجابى بالنتيجة فهو أن الكبرى المقدمة الثاني يعرف به كونها جزئية أيضا بان لا يجرى حد ضابط كاثها بالامتناع الإيجابى فهو أن يكون الأصغر

عام الوضع للادوسا اما بالفعل أو بالقوة (١٧٨) وفي معنى عموم الوضع أن يكون عام المقدمة حيث يكون القياس شرطيا وعموم وضعه

النتيجة كلية وانما اقتصر في المتن على ذلك لانه لاغلب وقوله بالفعل أو بالقوة متعلق بالوضع يعني ان وضع الاصغر نارة يكون بالفعل ونارة يكون بالقوة كاسمائي بيانه وقوله في عكس الصغرى متعلق بمحذوف صفة للقوة والتقدير أو بالقوة الا بانه لا الفعل في عكس الصغرى فليس متعلقا بالقوة لانه في عكس المكس بالفعل لا بالقوة كاستتبع (قوله عام الوضع للادوسا) الجار والمجرور متعلق بالوضع وقد علمت ان ذلك يكون الاصغر موضوعا ومسورا بالادوسا والكلية والادوسا موضوعا عليه فقد تحقق حينئذ كون الاصغر عام الوضع للادوسا (قوله ان يكون عام المقدمة) فاذا قلت مثلا كلما كان انسانا كان حيوانا وانا وكلما كان حيوانا كان جسمًا أنتج كلما كان انسانا كان جسمًا فلما كان الاصغر عام المقدمة كانت النتيجة كلية (قوله يكون في الشكل الاول والثاني حيث تكون الخ) وذلك لا يكون الا في الضربين الاولين من على منهما كلية ساني فاذا قلت مثلا من الضرب الاول من الشكل الاول كل انسان حيوان وعلى حيوان جسم أنتج كلية وهي على انسان جسم وكذا اذا قلت من الضرب الثاني من ذلك الشكل كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان يصغر أنتج كلية وهي لا شيء من الانسان يصغر واذا قلت من الضرب الاول من الشكل الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الجاد يصغر أنتج كلية وهو لا شيء من الانسان يصغر واذا قلت من الضرب الثاني من ذلك الشكل لا شيء من الانسان يصغر وعلى جرح جاد أنتج كلية وهي لا شيء من الانسان يصغر (قوله يكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون الخ) وذلك في الضرب الثالث كايصل عما يأتي فاذا قلت مثلا من الانسان يصغر وكل ناطق انسان أنتج كلية وهي لا شيء من الجاد ناطق لا يصغر هنا وان كان محمولا لكنه موضوع بالقوة لان الصغرى سالبة كلية وهي تنعكس كنفها فالصغرى في المثال المذكور تنعكس الى قولنا لا شيء من الجاد باسان فقد صار موضوعا وهو مسور بالسور الكلبي فهو في الاصل عام الوضع بالقوة الا بانه الى الفعل في العكس فليتأمل (قوله لانه متعكس الخ) حلة لكون الوضع في هذا بالقوة (قوله واما الشكل الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع الخ) فاذا قلت مثلا من كل انسان حيوان وكل انسان ناطق أنتج جزئية وهي بعض الحيوان ناطق لانه لم يوجد عموم وضع الاصغر بالفعل لكونه محمولا لاموضوعا ولا بالقوة لان الصغرى موجبة وهي لا تنعكس الا جزئية فالصغرى في المثال تنعكس الى قولنا بعض الحيوان ناطق والاصغر وان كان موضوعا في العكس لكنه ليس مسورا بالسور الكلبي فلم يتحقق عموم وضعه وعلى هذا القياس (قوله لا بانه متعكس الخ) حلة لقوله فلا يوجد فيه الخ (قوله ومن ثم) أي من اجل كونه لا ينتج الا حيث تكون صفراء موجبة وعكس الموجبة جزئية ابدا (قوله وزاد الخ) كأي على ما تقدم من عموم وضع الاصغر بالفعل الخ (قوله وهو محمول) أي الحاجة اليه (قوله لا بانه لا يكون الاصغر عام الوضع الخ) اورده عليه انه قد يكون الاصغر عام الوضع بحسب ما انقضاة ضابط الانتاج والكبرى ليست كلية كأي نحو الضرب الثاني من الشكل الرابع عندئذ من جمعه من حيث ان الاصغريه عام الوضع بالقوة والكبرى ليست كلية فلم ينتج كلية لعدم كون الكبرى كلية وقد حشنت فلا بد من قيد كلية الكبرى كما ظاهرا الخوفي وأجب بان المؤلف يرى على مذهب المتقدمين القائمين بعدم انتاج ذلك (قوله وبيان ذلك) أي انه لا يكون الاصغر عام الوضع الا والكبرى كلية وقوله الاستقراء خبر بيان وقوله ان الاصغر لا يخرج خبر ابتدأ محذوف والتقدير وذلك ان الخ وفي بعض النسخ لا الاستقراء الخ وهو ظاهر (قوله وفي الضرب الذي الخ) هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر وفي بعضها من الضرب الخ وهو غير ظاهر وذلك كتب عليه بعضهم ان الصواب وفي الضرب الخ (قوله فكذلك) أي ان عدم عموم الوضع فيما لا يصغر ظاهر ثم نبه على ذلك بقوله لان صفراهما الخ (قوله واما انك المواضع الخ) مقابل لما علم محابله وهوان المواضع التي لم يوجد فيها عموم موضوعية الاصغر

بالفعل يكون في الشكل الاول والثاني حيث تكون الصغرى فيها كلية وعموم وضعه بالقوة يكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون صفراء كلية سالبة لانها تنعكس كنفها واما الشكل الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع بالفعل ولا بالقوة لانه لا ينتج الا حيث تكون صفراء موجبة والاصغر فيها محمول وانما يصير موضوعا في العكس وعكس الموجبة جزئية ابدا ومن ثم لم ينتج الثالث الا جزئية وزاد الخوفي في الجمل للكلية النتيجة قيدا آخر وهو كلية الكبرى وهو محمول لانه لا يكون الاصغر عام الوضع بحسب ما انقضاة ضابط الانتاج الا والكبرى كلية وبيان ذلك الاستقراء ان الاصغر لا يكون عام الوضع الا في الضربين الذين الصغرى فيها كلية من الشكل الاول ومن الشكل الثاني وفي الضرب الذي صفراهما سالبة كلية من الشكل الرابع وما سوى ذلك وهو اذا كانت صفراء جزئية من الشكل الاول والثاني فعدم عموم الوضع فيه للاصغر ظاهرا واما الشكل الثالث كله فبيان في الرابع فكذلك لان صفراهما موجبة والاصغر فيها محمول فلا يصير موضوعا الا في بعضها وهي لا تنعكس الا جزئية واما تلك المواضع السابقة التي يوجد فيها عموم موضوعية الاصغر بالفعل أو بالقوة فلا تكون الكبرى فيها الا كلية

أما في الشكل الاول والثاني فنشر انتاجهما من أصلهما كلية الكبرى وأما في الرابع فان كانت الصغرى سالبة لم تكن الكبرى الا موجبة كلية لانه لا يجتمع فيه مستان

وذلك فمستلزم لمباينة حقيقة الاكبر للاصغر وذلك تصديق صورة القياس حينئذ مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى لانه بعد ذلك قولنا مثلا لانئى من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق هنا الايجاب وهو كل انسان حيوان ولو قلنا بدل الكبرى وبعض الصاهل فرس لسكان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بصاهل وكذا يصدق قولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان أو الفرس ناطق والحق ايضا فى الاول الايجاب فى الثانى السلب والله تعالى التوفيق (ص) فضرره المنفعة أربعة الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية وجزئية سالبة مع موجبة كلية ينتجان جزئية سالبة (ش) يعنى أن الضروب المنفعة باعتبار (١٨٠) الشرطين أربعة أما بطريق الحدف فلا الشرح الاول أسقط غناية أقرب

بجزيئة قوله وذلك أى كون المباني للاصغر بعض افراد الاكبر قوله وبذلك أى لكون ما ذكره مستلزما لمباينة حقيقة الاكبر للاصغر قوله والحق هنا الايجاب أى على خلاف ما اقتضاء القياس وقوله وهو كل انسان حيوان لو قال وهو بعض الانسان الخ لكان أنسب لكنه نظر لكون ذلك نقض النتيجة الكاذبة إذ نقض السالبة الجزئية موجبة كلية وكذا يقال فى نظيره بعد (قوله لكان الحق السلب) أى كما اقتضاء القياس (قوله والحق ايضا فى الاول الايجاب) أى على خلاف ما اقتضاء القياس وقوله وفى الثانى السلب أى كما اقتضاء القياس (قوله فضرره الخ) تفريع على الشرطين المذكورين (قوله الصغرى كلية موجبة مع كلية سالبة الخ) فإذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الجاد بهيوان أنتج لا شئ من الانسان بجماد وقوله وعكسه أى بان تكون الصغرى سالبة كلية مع موجبة كلية فإذا قلت مثلا لا شئ من الانسان بجماد أو كل جماد أنتج لا شئ من الانسان بجماد وتوله والصغرى جزئية موجبة مع سالبة كلية الخ فإذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجاد بهيوان ليس بفرس وعلى صاهل فرس أنتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله فلا الشرح الاول) أى الذى هو اختلاف كيف المقدمتين (قوله الموجبتين مع الموجبتين) دخل فى ذلك أربعة الموجبة الكلية صغرى مع الموجبة الكلية أو الجزئية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية أو الجزئية كبرى ومثل ذلك فى السالبتين (قوله والثانى) أى الذى هو كلية الكبرى (قوله الاول من كلياته والكبرى سالبة كلية) مثاله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الجاد بهيوان ينتج لا شئ من الانسان بجماد (قوله الثانى من كلياته والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية) مثاله بالمواد لا شئ من الانسان بجماد أو كل جماد ينتج لا شئ من الانسان بجماد (قوله الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان ولا شئ من الجاد بهيوان ينتج لا شئ من الانسان بجماد (قوله الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية) مثاله بالمواد أن تقول بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله مع اتحاد الخ) أى لان الاول مركب من كلياتين احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذلك الثانى ينتجان سالبة كلية والثالث مركب من كلية وجزئية احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذلك الرابع وينتجان سالبة جزئية (قوله لانهما أشرف الخ) يعنى أن الاول أشرف من الثانى والثالث أشرف من الرابع لما ذكره وقوله من كل منهما ينفعنى ان الاول أشرف من كل من الثانى والرابع والثالث أشرف من كل من الثانى والرابع مع انى فربما يحتاج الى تفصيل الاول على الرابع وتفضيل الثالث على الثانى خلاف الواقع من تفضيل الثانى

الموجبتين مع الموجبتين والسالبتين مع السالبتين والثانى أسقط أربعة أخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين وأما بطريق التخصيص فلا شئ من الكبرى الكلية امان تكون موجبة أو سالبة والصغرى لا بد أن تكون مغالفة لها فالكبرى الموجبة لا تنتج الأمع الصغرى سالبة كلية أو جزئية الكبرى سالبة لا تنتج الأمع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية فالجملوع أربعة الاول من كلياته والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شئ من (ب أ) ينتج لا شئ من (ج أ) الثانى من كلياته والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية مثل الاول كقولنا لا شئ من (ج ب) وكل (أ ب) ينتج لا شئ من (ج أ) الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شئ من (أ ب) ينتج ليس بعض (ج أ) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة

كبرى ينتج سالبة جزئية مثل الثالث كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (أ ب) نفع بعض (ج) ليس (أ) ووجه وضع هذه الضروب على هذا الترتيب أن المضربين الاولين أشرف من الآخرين مقدمات ونتيجة عرفت أن الكلية مطلقا أشرف من الجزئية وانما يبقى الاشكال فى تقديم الاول على الثانى والثالث على الرابع مع اتحاد المقدمات النتيجة فى القسمين وجوابه انه لما تقدم الاول على الثانى والثالث على الرابع لانهم ما أحدهم مالا شئ فلهما على سغرى النظم التامل بينهما

(نفسه) اختلغة وفي الضروب
المتخيلة من الشكل الثاني
والثالث فقبل ان يبين انتاجها
موقوف على رداه لقضوب
المتخيلة من الشكل الاول للوضوح
انتاج الاول بنفسه وهو قول
الاكثر وقيل ان انتاجه يثبت
لانها من غير رد الاول وقال به
السهروردي والخضر ووجهه
ان الاوسط في الشكل الثاني لما
ثبت لاحد الطرفين وسلب عن
الطرف الآخر لزم المتباينة
بين الطرفين ضرورة واما الثالث
فلان صدق شيئين على شيء واحد
مع عدم صدق أحدهما يقتضي
لثباته صدق أحدهما على بعض
ما صدق عليه الآخر وهذا
الشيء الواحد هو من
افرادهما معا هذا في الموجبتين
واما السالبة والموجبة فلان
ثبوت أحدهما لشيء مسبب
الآخر عنه يقتضي مع عدم أحد
الحكمين يقتضي أيضا لثباته
سلب أحدهما عن بعض ما صدق
عليه الآخر ويتحقق هذا
البعض بالشيء الواحد الذي صدق
عليه الاضربا عريض بان هذا
البان ليس بمتباين نفسه والحق
ان انتاج الشكل الثاني لا يحتاج
الى رد الاول وللتكليف أصلا
لان ما صدر راجع الى الاستدلال
بتناقض الاوازم على تنافي الملزوم
فبقي فيه ان يقال من لوازم
أحد الطرفين ثبوت الوسط ومن
لوازم الآخر سلبه وهما متناقضان
فتناق الملزومان والا اجمع
المتناقضان لان اجتماع الملزومين
يستلزم اجتماع لازمييهما
ضرورة وجود كل لازم عند
وجود ملازمه

عليه فكان الاول ان يقول منهما وقوله على صغرى النظم الكامل أي الشكل الاول (قوله اختلقوا)
أي المناطقة على أقوال ثلاثة الاول ان يبين انتاج الضروب المتخيلة من الشكل الثاني والثالث
موقوف على رداه لقضوب المتخيلة من الاول والقول الثاني انه غير موقوف على الرد الثالث ان انتاج
الشكل الثاني لا يحتاج الى الرد كما يعلم من كلام الشارح (قوله وهو) أي القول بان يبين انتاج
الضروب المتخيلة من الشكل الثاني والثالث موقوف على رداه للضروب المتخيلة من الشكل الاول
(قوله ان الاوسط في الشكل الثاني لم يثبت الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجناد
بحيوان فاحد الاوسط الذي هو الحيوان قد ثبت على أحد الطرفين وهو الانسان والآخر الذي هو الحيوان قد ثبت
وهو الجناد فثبت المتباينة بين الطرفين الذين هما الانسان والجناد ضرورة وجبت له فلا حاجة لرد
(قوله فلان صدق شيئين الخ) فاذا قلت مثلا لبعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فقد صدق
شيئين ٣ الذين هما الانسان والجسم على شيء واحد وهو الحيوان مع عدم صدق أحدهما الذي هو
الجسم وهذا يقتضي لثباته ان يصدق أحدهما الذي هو الانسان كبر وهو الجسم على بعض ما صدق عليه الآخر
الذي هو الانسان وهو الانسان فيقال بعض الانسان جسم فقد صدق أحدهما على بعض ما صدق عليه
الآخر (قوله وهو) أي بعض ما صدق عليه الآخر وقوله ذلك الشيء على حذف مضاف والتقدير
وهو بعض ذلك الشيء الواحد أي الشيء الحيوان وقوله الذي هو أي ذلك البعض وقوله من افرادهما
أي الشئين المذكورين هما الانسان والجسم (قوله هذا) أي التوجيه المذكور (قوله واما في
الموجبة والسالبة) هكذا في بعض النسخ وهو ظاهر وفي بعضها لو ادعى السالبتين وهو يخالف اساسا
من أنه بشرط انتاج هذا الشكل يجب صغرا وغيره مناسب لما بعد من التوجيه قال بعضهم اللهم
الآن يقال اتهم باب التغليب اه وقيل من العمل لا يلحق (قوله فلان ثبوت أحد الشئين الخ) فاذا
قلت مثلا لبعض الحيوان انسان ولا شيء من الجناد وان يجمدا فقد ثبت أحد الشئين الذين هما الانسان
والجناد وذلك أحد هو الانسان لشيء وهو الحيوان ثم سلب الآخر الذي هو الجناد عن ذلك الشيء بعينه
مع عدم أحد الحكمين وهو السلب في هذا المثال وهذا يقتضي أيضا لثباته سلب أحدهما وهو الجناد
عن بعض ما صدق عليه الآخر وهو الانسان فيقال بعض الانسان ليس يجمدا فقد سلب أحدهما
عن بعض ما صدق عليه الآخر (قوله بالشيء الواحد) أي بعض الشيء الواحد تقريبا وقوله هذا وقال
شبهة السبب المراد بالشيء الثاني الاول المقروض كالحیوان بل المراد به شيء مخصوص من افراد الانسان
والجسم كزبد مثلا وهو قريب وعليه فلا حاجة لتقدير المضاف في المحل فتأمل (قوله ليس بمتباين نفسه)
أي بل يحتاج الى غيره (قوله لان حاصله راجع الخ) الضمير راجع لانتاج الشكل الثاني لكن على
حذف مضاف والتقدير لان حاصل وجهه راجع الى الخ واعتراضه بان اذا كان كذلك انتاج الشكل الثاني
موقوف على مقدمة فثابتة تنافي الاوازم يقتضي تنافي الملزومات وجبت له يكون خارجا من تعريف
القياس بقيد لثباتهما كما مر في قياس المساواة وأجيب بأنه وان كانت تلك المقدمة توجه لانتاجه لكنه
غير متوقف على اثباتها بل يحتاج الى قياس المساواة كما مر وكونها وجه انتاجه من غير توقفه على
الاثباتها لا ينافي ان انتاجه لثابت مقدمتين والافعال الشكل الاول الذي هو اثنان الاشكال موقوف
انتاجه على مقدمة خارجية وهي ان لازم الاوازم لازم كما يعلم عظام (قوله فيمكن فيه ان يقال الخ) فاذا
قلت مثلا لكل انسان حيوان ولا شيء من الجناد يجمدون فن لا شيء من الجناد يجمدون هو الانسان
والجناد وذلك أحد هو الانسان ثبوت الوسط الذي هو الحيوان ومن لوازم الآخر الذي هو الجناد سلبه
ولاشك ان ثبوت الشيء وسلبه متناقضان واذا تنافي الاوازم تنافي الملزومات وهما الانسان والجناد
والان اجتماع الملزومات لا يجمع المتناقضين وانما تنافي الاوازم تنافي الملزومات لا يجمع المتناقضين
ثبوت الحيوان وسلبه لان اجتماع الملزومين يستلزم اجتماع لازمييهما ضرورة وجود كل لازم عند

وجود ما زوجه فلهذا وجود الانسان بحد ذاته وهو ثبوت الحيوان وعند وجود الجاد بحد ذاته
وهو سلب الحيوان (قوله وعلى قول الآخر) أي الذي هو ان بيان انتاج الضرر وبالمنتهى من كل
من الشكل الثاني والثالث موقوف على رداه للضرر وبالمنتهى من الشكل الأول (قوله فالضرب الأول
من الشكل الثاني الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الجاد بحد ذاته فهذا مثال الضرب
الأول من الشكل الثاني والمطلوب منه قولنا لا شيء من الانسان بحد ذاته وهو يرجع بعكس كبراء الى
الضرب الثاني من الشكل الأول بان تقول في المثال المذكور هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من
الحيوان بحد ذاته فينتج المطلوب بعينه وهو لا شيء من الانسان بحد ذاته (قوله اذهى المخالفة الخ) أي
لأن الوسط محمول فيها مع انه موضوع في كبرى النظم الكامل الذي هو الشكل الأول (قوله وينتج
حينئذ) أي حينئذ عكست كبراء (قوله وبمثل هذا بين الخ) المماثلة انما هي في كونه بعكس
الكبرى فقط لا في كونه يرجع الى الضرب الثاني من الشكل الأول ولا لان في قوله بعد وهو يرجع الخ
فاذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجاد بحد ذاته فهذا مثال الضرب الثالث من الشكل
الثاني والمطلوب منه قولنا بعض الحيوان ليس بحد ذاته وهو يرجع بعكس كبراء الى رابع الأول بان
تقول في المثال المذكور هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحد ذاته فينتج المطلوب بعينه
وهو بعض الحيوان ليس بحد ذاته (قوله منه) أي من الشكل الثاني (قوله وأما الضرب الثاني منه
الذي هو الخ) فاذا قلت مثلا لا شيء من الانسان بحد ذاته على جرح جاد فهذا مثال الضرب الثاني من
الشكل الثاني والمطلوب منه قولنا لا شيء من الانسان بحد ذاته وهو لا يقين بعكس الكبرى اذ لو قلت
في المثال المذكور لا شيء من الانسان بحد ذاته بعض الجاد بحد ذاته لكان ذلك الضرب من ضرب الشكل
الأول العقيدة لانه مكس حينئذ من سالبه كلمة صغرى وموجبة جزئية كبرى وشروط انتاج الشكل
الأول ايجاب الصغرى وكلمة الكبرى وانما يقين بعكس الصغرى وجعلها كبرى بان تقول في ذلك
المثال كل جرح جاد ولا شيء من الجاد بحد ذاته ينتج لا شيء من الجرح بان تنعكس النتيجة لانه عند
التبديل في المقدمتين وقع تبديل طرفيها الى قولنا لا شيء من الانسان بحد ذاته بحد ذاته (قوله والا) أي
بان يبين بعكس الكبرى (قوله وذلك) أي الضرب المركب من ذلك (قوله وأما الضرب الرابع فلا
يمكن الخ) فاذا قلت مثلا بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس فهذا مثال الضرب الرابع من
الشكل الثاني ومطلوبه بعض الحيوان ليس بصاهل وهذا الضرب لا يمكن بيانه بطريق العكس مطلقا
أي عكس الكبرى أو عكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة أما الأول فلا نفع لوعكست
الكبرى لكانت جزئية مع أن شرط انتاج الأولى كلمة الكبرى وأما الثاني فلان الصغرى سالبة جزئية
وهي لا عكس لها كما تقدم وقد ينمو بالافتراض ومحصله مع بيانه بالمواد ان نفرض بعض الحيوان الذي
حكمت عليه بانه ليس بفرس ممتنا ولكن الزيجي مثلا فخرج لا يدل ذلك قضيتان صادقتان احدهما
ماخوذة من نفي المحمول عن الموضوع وهي القائلة لا شيء من الزيجي بفرس والاخرى ماخوذة من صدق
عنوان الموضوع وهي القائلة كل زيجي حيوان فتضم القضية الأولى صغرى الى كبرى القياس هكذا
لا شيء من الزيجي بفرس وكل صاهل فرس ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من ضرب أجلى وهو
الثاني لا شيء من الزيجي بصاهل ثم تنعكس المقدمتان الثانية من مقدمتي الافتراض وهي قولنا كل زيجي
حيوان الى قولنا بعض الحيوان زيجي وتجعل ذلك العكس صغرى للنتيجة السابقة وهي قولنا لا شيء من
الزيجي بصاهل هكذا بعض الحيوان زيجي ولا شيء من الزيجي بصاهل فينتج من رابع الأول المطلوب
وهو قولنا بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله بطريق العكس) أي مطلقا كما علمت (قوله ففصل
لاجل ذلك قضيتان) أي أخذنا من نفي المحمول ومن صدق عنوان الموضوع واسم الاشارة عائد لفرض
بعض (ج) الذي هو ليس (ب) معناه وقوله احدهما لا شيء الخ وهي المأخوذة من نفي المحمول وقوله

وعلى قول الآخر فالضرب
الأول من الشكل الثاني يرجع
الى الضرب الثاني من الشكل
الأول بعكس كبراء اذهى المخالفة
لنظم الكامل وينتج حينئذ
المطلوب بعينه وبمثل هذا يقين
انتاج الضرب الثالث منه
الذي هو من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلمة كبرى وهو
يرجع بعكس كبراء الخ الرابع
الأول وأما الضرب الثاني منه
الذي هو من كلمتين والصغرى
سالبة فلا يمكن بيانه بعكس
الكبرى والا لكانت كبرى الأول
جزئية وصغرى سالبة وذلك عقيم
وانما يقين بعكس الصغرى
وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة
لاجل ما وقع من التبديل في
طرفيها عند وقوع التبديل في
المقدمات وأما الضرب الرابع
فلا يمكن بيانه بطريق العكس
وقد ينمو بالافتراض وهو ان
نفرض بعض (ج) الذي ليس هو
(ب) معينا وليكن (د) مثلا
افحصل لاجل ذلك قضيتان
ليتنا صادقتان احدهما لا شيء
من (د) والاخرى كل (دج)
تضم القضية الأولى صغرى
له كبرى القياس هكذا لا شيء
من (دب) بولي (أب) ينتج من
في هذا الشكل الذي هو اربع
في الرابع

لسهولة رده هو الى الشكل الاول لاشئ من (دأ) ثم انعكس المقدمة الثانية من مقدمي الافتراض وهي قولنا اهل (دج) الى قولنا بعض (ج د) ويجعلها صفري النتيجة السابقة وهي قولنا لاشئ من (دأ) ينتج من رابع الاول المطلوب وهو قولنا بعض (ج) ليس (أ) والافتراض أيضا انما يكون من قبيلين أحدهما من الشكل الاول والاخر من ذلك الشكل بعينه لكن (١٨٣)

كاثنتين مثلا ولكونه فرع من اقامة البرهان على انتاجه واعتراض الاشياء على رهان الافتراض في هذا الضرب ازايا بان صغرها مرتبة سالبة والسالبة لا تستلزم وجود الموضوع فكيف يمكن فرض موضوعها معينا ويحكم عليه بالاجاب احدي مقدمي الافتراض وهو قولنا اهل (دج) مع تجوز كونه معموما والموجبة لاتصلح حيث يكون الموضوع معلوما واجبنا واصل من هذا الافتراض بان الأصغر كان معلوما فقدم سلب الاكبر عنه سلبا كاملا لان الاكبر موجودا اذ هو موضوع الكبرى المخرجة والموجود لا يثبت لاشئ من المعلوم فيصدق ان ذلك لاشئ من (ج) ضرورة كذب بقضه وهو بعض (ج) وبتى صدقت الكلية السالبة صدقت النتيجة المدعاة وهي الجزئية السالبة وهي قولنا بعض (ج) ليس (أ) لان أهم من الكلية وان كان الأصغر موجودا ثم رهان الافتراض على مسبق وان شئت قلت اذ يصدق سلب الاكبر عن الأصغر السلب الكلّي المستلزم صدق النتيجة المدعاة اذ لا يصدق هناك سلب الاكبر عن الأصغر السلب الكلّي المستلزم صدق النتيجة المدعاة وهو الجزئية السالبة الجزئية وهي قولنا بعض (ج) ليس (أ) فيكون موضوعها وجود الاستلزام الموجبة وجود

والاخرى على الخ وهي المأخوذة من صدق عنوان الموضوع (قوله سهولة رده هو الى الشكل الاول) أي لانه رد عليه بعكس الصفري وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة كما تقدم ولا خفاء ان هذا اسهل من الافتراض (قوله والافتراض انما يكون بأحد من قبيلين أحدهما من الشكل الاول الخ) هذا ليس الا على ما أوردنا من رجوع هذا الضرب الى الشكل الاول ولا أفيد يكون الافتراض من قبيلين وكل منهما من غير الشكل الاول لاننا لو فهمت المقدمة الثانية من مقدمي الافتراض من غير عكس الى النتيجة التي انتهت القياس الاول من قياس الافتراض هكذا كل زنجي حيوان ولاشئ من الزنجي بصاهل ينتج من الثالث بعض الحيوان ليس بصاهل وهو المطلوب فهنا قد صحت ان كل من قياس الافتراض من غير الشكل الاول وساق في كلام المؤلف التنبيه على ذلك (قوله لكونه من كاثنتين مثلا ولكونه فرع الخ) وكل من هذين الأمرين متحقق في الضرب الثاني من الشكل الثاني فانه من كاثنتين وقد فرغ من اقامة البرهان على انتاجه (قوله واعتراض الاشياء على رهان الافتراض الخ) محصله ان صفري هذا الضرب جزئية سالبة والسالبة لا تستلزم وجود الموضوع فتصدق وان كان معلوما وقد تقدم ان الافتراض لا يتم الا بتصدق وجود الموضوع فكيف يمكن فرض موضوعها معينا ويحكم عليه بالاجاب احدي مقدمي الافتراض وهي قولنا كل زنجي حيوان مع تجوز كونه معموما فينتهي السالبة والموجبة لاتصلح حيث يكون الموضوع معموما (قوله وأجاب ابن راسل عن هذا الاعتراض بان الأصغر الخ) محصله انه ان علم من الخارج أن الأصغر معلوم يستدل بدليل الافتراض بل بدليل آخر وذلك أن الاكبر لما كان موضوع الكبرى الموجبة كان موجودا وحينئذ يصح سلبه عن الأصغر سلبا كاملا لان الموجود لا يثبت لاشئ من افراد المدعوم فإذا قلنا متلاب بعض الاعتقاد ليس بانسان وكل فاقى انسان صدق فيه السلب الكلّي ان يقال لاشئ من الاعتقاد بنطاق ضرورة كذب بقضه وهو بعض الاعتقاد فاقى وفي صدقت السالبة الكلية صدقت النتيجة المدعاة وهي الجزئية السالبة وهي قولنا بعض الاعتقاد ليس بنطاق لانهم من الكلية ويلزم من صدق الخاص صدق العام وان علم من الخارج ج انه موجود ثم رهان الافتراض على مسبق فكأنه يقول يحمل الاستدلال بالافتراض اذا علم من الخارج أن الأصغر موجودا واما ان علم انه معموما فلا يستدل به وقوله وان شئت قلت الخ أي ان شئت قلت ما تقسم في الجواب وان شئت قلت اذ يصدق الخ فهو مقابل لذلك وذلك كما في قولك بعض الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس فانه لا يصدق هناك سلب الاكبر عن الأصغر السلب الكلّي المستلزم صدق النتيجة المدعاة اذ لا يصدق ان يقال لاشئ من الحيوان بصاهل ويصدق بقضه وهي الموجبة وهي قولنا بعض الحيوان بصاهل فيكون موضوعها وجود الاستلزام الموجبة وجود موضوعها والاستدلال موضوعها موضوع السالبة الجزئية فيثبت في ذلك البعض الموجود الافتراض يعني واما اذا صدق سلب الاكبر عن الأصغر السلب الكلّي المستلزم صدق النتيجة المدعاة فلا حاجة الى دليل الافتراض وذلك كما في قولك بعض الاعتقاد ليس بانسان وكل فاقى انسان فانه يصدق هناك سلب الكلّي المستلزم صدق النتيجة المدعاة اذ يصدق ان يقال لاشئ من الاعتقاد بنطاق وذلك مستلزم لصدق ان يقال بعض الاعتقاد ليس بشايط وه. فها هو النتيجة المدعاة وحينئذ فلا حاجة الى دليل الافتراض وهذا أعنى قوله وان شئت قلت الخ فربما عاقبه فالتفتيرا انما هو في العبارة فيما يظهر فليست حاصل (قوله ورد الشيخ ابن عرفة جواب ابن راسل وجهين) محصله

موضوعها يتم في ذلك البعض الموجبة الافتراض ورد الشيخ بن عرفة وجه الله جواب ابن راسل وجهين أحدهما منع صدق سلب الاكبر عن الأصغر المعلوم لانه وان كان الاكبر موضوعا فنتجيه الموجبة لا يلزم ان يكون وجودا في الخارج فلو ان كان أمرا اعتباريا يافى الاذهان لا وجود حقيقة شبه في الاعيان كالايمان والوجوب والامتناع فتقول له مكره والواحد الممتنع من القول بالوحي تعالى

فقد مضى موجه وموضوعه ليس موجودا في الخارج ولا يصح سلبه على العموم عن المعلوم اذ لا يصح أن يقال لا شيء من المعلوم ممتنع
 الالادة أو يمكن الالادة الثاني أن غاية هذا الجواب أن الأصغر إذا كان معدوما من سدة النتيجة المدعاة لصدقها هو أخص منها هو
 الكلية السالبة لكن هذا القوم لا من جهة ذات مقدمي القياس وما فيه من نسبة الاوسط الى الطرفين على الوجه المخصوص بل من أمر
 خارج وهو أن الأكبر لا يمكن أن يكون موجودا من سلبه عن كل معدوم وذلك أخص من سلبه عن البعض الذي هو المطلوب فالسلب لم يزد
 لصدق النتيجة على هذه الكيفية انما هو السالبة المقروضة وهي أجنبية عن مقدمي القياس اذ ليست عكسا لوجه واحد منها بالمستوى ولا
 بعكس النقيض ومنهم من أجاب (١٨٤) عن اعتراض الاثير بان ادعى أن كل قياس احدي مقدميه سالبة فانه يلزم أن يكون

موضوع تلك السالبة موجودا
 الوجه الاول أن قوله ان كان الالام غرر معدوما فقد صح سلب الالام عنه سلبا كليلا لان الالام موجود
 الخ ممنوع اذ لا يلزم أن يكون الالام موجودا حتى يلزم محضة سلبه عن الاصغر سلبا كليلا لانهم ان كان
 موضوع القضية الموجبة لا يلزم أن يكون موجودا في الخارج لجواز أن يكون أمرا اعتباريا كالامكان
 فلا يصح سلبه عن المعلوم ومحصل الوجه الثاني أنه على تسليم ذلك خارج من تعمر بف القياس اذ لزوم
 النتيجة حيث لا من جهة ذات مقدمي القياس بل من مقدمة أجنبية وهي السالبة الكلية وقد
 مر أنه لا بد أن تكون النتيجة لازمة لذات مقدمي القياس (قوله اذ لا يصح أن يقال لا شيء من
 المعلوم الخ) انما يصح قولنا لا شيء من المعلوم بمتنع الالادة لصدق تقيضه وهو بعض المعلوم
 ممنوع الالادة وذلك كالتفصيل والمراد بالالادة مطلق الاجاب فلا يراد أن المسحوق ليرتفع بالوجود
 قبل حتى يبرهن جازمه بالالادة وانما يصح قولنا لا شيء من المعلوم يمكن الالادة لصدق تقيضه أيضا
 وهو قولنا بعض المعلوم يمكن الالادة ولم يقل أو واجبه المحضة أن يقال لا شيء من المعلوم واجب
 الالادة (قوله وهو أن الأكبر لما كان الخ) فلذا قلت بعض العنقاء ليس بانسان وكل فاق انسان
 فلا كبرهنا موجودا من سلبه عن جميع أفراد العنقاء فيصدق أن يقال لا شيء من العنقاء بباطق
 وهو أن من سلبه عن البعض الذي هو المطلوب المقتضى بعض العنقاء ليس بباطق (قوله على هذه
 الكيفية) الاولى قد ذهبت لالاستغناء عنه بالطرف (قوله ومنهم من أجاب الخ) محصده أنه محل
 قولهم السالبة لا يلزم أن يكون موضوعهما موجودا اذ لم تكن احدي مقدمتي قياس وأما ان كانت
 احدي مقدمتي قياس لزوم أن يكون موضوع تلك السالبة موجودا فليزوم أن يصح فيه برهان
 الافتراض وانظر لما ذكر في القياس السابق أعني قولنا بعض العنقاء ليس بانسان وكل فاق انسان
 الموجود عن المعلوم ضروريا فلا يستدل عليه (قوله لكان سلب الأكبر الوجودي الخ) انما جاهد
 وجودا اذ ما من كونه موضوع القضية الموجبة كقوله ابن واصل ولذا لنا اعتراض الشيخ ابن عرفة
 بما سياتي فتبينه (قوله بان عكس كبراه بعكس النقيض الموافق) وذلك بان نقول في قولنا مثلا
 بعض الحيوان ليس بفرس وكل ساهل فرس هكذا بعض الحيوان ليس بفرس وكل ما ليس بفرس ليس
 بصاهل فينتج بعض الحيوان ليس بصاهل (قوله باوجه) أي ثلاثة لكن المؤلف يستجرائه لا يرد
 الا الاول (قوله الاول أنه الخ) محصده ان ما قاله سبق على أن الكلية الموجبة تنكس بعكس
 النقيض الموافق وهو غير مسلم وقوله الثاني على تقدير الخ محصده أنه على تسليم انعكاسها بذلك لا يصح
 الانتاج لانه يرجع بعد ذلك الى ضرب عظيم في الاول وقوله الثالث على تقدير الخ محصده أنه على
 تسليم محضة انتاج ما صدغراه سالبة من الاول لا يصح انتاج هذا الضرب بهذا البيان لعدم اتحاد الاوسط
 لانه في الصغرى عين المحمول وهو الفرس وفي الكبرى نقيضه وهو ليس بفرس (قوله وهذا الاعتراض

موضوع تلك السالبة موجودا
 فيلزم أن يصح فيه برهان
 الافتراض قال لانه لو كان معدوما
 لكان سلب الأكبر الوجودي
 عنه معلوما بالبداهة اذ كل ما قل
 يحكم ضرورية بيان المعلوم ليس
 عين الموجود ومن لازم القياس
 الذي احدي مقدميه سالبة
 عدم بدهة تبينه التي هي سلب
 الأكبر من الأصغر لان الالامة
 انما هي الاستدلالان لتفصيل
 المطالب النظرة الجمهولة فلا
 قياس اذن تفصيل أمر بدهي
 معلوم بالضرر ورتا اعتراض الشيخ
 ابن عرفة رحمه الله أيضا هذا
 الجواب بأنه انما يلزم أن
 كل قياس احدي مقدميه
 سالبة لا بد أن يكون فيه الأكبر
 وجودا كيف وامس ذلك بل لازم
 لجواز أن يكون الأكبر نفسه
 فرع وجودي بل أمرا اعتباريا
 يصح أن يثبت لوجوده المعلوم
 كالأمكن وهو على ما سبق في
 الرد على ابن واصل وتبين الشيخ
 ابن الحاجب هذا الضرب الرابع
 من الشكل الثاني بأن عكس
 كبراه بعكس النقيض الموافق
 واعتراض عليه بأوجه الاول

انه متى على انعكاس الكلية الموجبة بعكس النقيض الموافق ونحن لاسله بناء على ما تقدم فيه من المنع الثاني
 على تقدير تسليم انعكاس الكبرى بالوافق فان ذلك لا يستلزم محضة الانتاج لوجوه بعد ذلك الى ضرب عظيم من الأول ولو جوب عقم كل
 ضرب صدغراه سالبة في الأول الثالث على تقدير ان قولنا بصفة انتاج ما صدغراه سالبة في الأول فلا يصح انتاج هذا الضرب بهذا البيان لان
 الوسط عليه لم يقدح هذا الاعتراض الذي فيه مبيات على فهم كلام ابن الحاجب انه يقتصر في هذا البيان على عكس الكبرى بعكس
 النقيض الموافق فقط وقوله الصغرى على ما هو عليه سالبة والحق أن ذلك ليس بمرداه

بل من ادع أن الصغرى لابد أن ترد إلى الموجبة المعلولة لكن رد عليه إذا كان هذا مراده الاعتراض بمنع استلزام السالبة الموجبة
المعدولة لأنها أهم منها وأجاب الأبي عن هذين الاعتراضين بأن الصغرى وإن كانت (١٨٥)

الموضوع فهي في قوة الموجبة
المعدولة بناءً منه على ما سبق أن
كل سالبة تكون مقدمة في
القياس فوضوحها موجود والرد
عليه بما سبق وأجاب الإصباحي
بأن السالبة والمعدولة كالهما
لا يقتضيان وجود الموضوع فلا
فرق بينهما إلا في التبيين والتجربة
فإن نوى أن السلب من المحمول
سميت معدولة وإن نوى أنه خارج
عن المحمول سميت سالبة وهما
مقاربان فالصغرى السالبة
على هذا في قوة الموجبة المعدولة
واعتراض عليه بمناقضته
لنصوص أهل المنطق وأهم
نصوصه على أن شرط المرجحة على
العموم محصلة كانت أو معدولة
وجود موضوعها ويصح أن
يدبرهن على انتاج ضرورته هذا
المشكل يدبره الخلف وهو أن
نضم تقييد النتيجة إلى المقدمة
الخالصة للنظم الكامل فينتج
تقييد الأنواع الموافقة للعادة
فتكون هذه النتيجة كاذبة قولاً
خال فيها إلا من تقييد نتيجة
الأسل فيكون كاذبة افتراضية
لأنه إذا صادقة وهو المطر
وبالله تعالى التوفيق (ص)

وأما الشكل الثالث فنسب
انتاجه إيجاب صفراء وكلية
أحداهما والأخرى عدم التقا
الأكبر بالأسفر ولا ينتج

أي الذي هو الثالث وقوله والذي قبله أي الذي هو الثاني (قوله بل مراده أن الصغرى الخ) فهي
سالبة في أصل القياس لكن عند رد فعل موجبة معدولة ومقتضى هذا أن السالبة المحصلة
تستلزم الموجبة المعدولة وليس كذلك إذا السالبة تصديق عند عدم الموضوع بخلاف الموجبة ولذا
استدرك المؤلف بقوله لكن رد عليه الخ (قوله وأجاب الأبي) بفتح الحاء وتسكون اليا. التبعة
وقوله من هذين الاعتراضين المراد بما ورد على رد هذين الاعتراضين وهو قولنا من هذا الاعتراض وعنى
به الأخير كان أولى (قوله وأرد عليه بما سبق) أي أن هـ. هذا الغايته ولزم أن كل قياس أحدي
مقدمته سالبة لابد أن يكون الآخر عليه وجوداً بالخ (قوله وأجاب الأسجاني) أي عن ماذ كمن
قوله لكن رد عليه الخ (قوله أن يضم تقييد النتيجة الخ) بيانه في الضرب الأول لقياس عليه
غيره أنك إذا قلت مثلاً من هذا الضرب كل إنسان حيوان ولا شيء من الجاد بحيوان أنتج لاشئ من
الإنسان جباداً فتأخذ تقييد هـ. النتيجة وهو قولك بعض الإنسان جباداً فتضمه إلى الكبرى لأنها
هي الخالصة للنظم الكامل هكذا بعض الإنسان جباداً ولا شيء من الجاد بحيوان ينتج بعض الإنسان
ليس بحيوان وهو تقييد المقدمة الصادقة القائلة كل إنسان حيوان وما في الصادق كاذب فتكون
هذه النتيجة كاذبة ولا خال إلا من تقييد نتيجة الأسل فيكون كاذبة افتراضية الأسل إذا صادقة
وهو المطر وقوله إلى المقدمة الخالصة للنظم الكامل أي التي هي الكبرى في هذا الشكل ولو ضممته
إلى الموافقة أيضاً صحت فتقول في ذلك المثال هكذا بعض الإنسان جباداً وكل إنسان حيوان ينتج من
الشكل الثالث بعض الجاد حيوان وهو تقييد المقدمة الصادقة القائلة لاشئ من الجاد بحيوان وما في
الصادق كاذب إلى آخر ما علمت (قوله فنسب انتاجه الخ) فالو كانت صفراء موجبة وكلية لكني اتفق
الشروطين المذكورين أخذاً بمطلق قوله وكلية أحدهما (قوله والا) أي بان أنتي الشرطان
الذكران معاً أحدهما كلساني وقوله جاز عدم التقا الخ أي جاز عدم صدقه عليه إيجاباً أو سلباً
وأفاد بذلك أنه قد يصدق عليه وهو كذلك لكن لا يعتبر ذلك لعدم الأطراف (قوله ولا ينتج الاسترجية) فلا
ينتج كلية ولو كانت مقدمته كلساني (قوله لجواز كون الأوسط أخس الخ) فإذا قلت مثلاً إنسان
حيوان وعلى إنسان ناطق فالأوسط هنا الذي هو الإنسان أخس من الأصفر الذي هو الحيوان وسأور
للكبر الذي هو الناطق فيلزم أن يكون الأصفر أهم من الأكبر لأن الأصفر أهم من شئ أهم مما سواه ذلك
الشيء وحيداً فلا يصح إثبات الأكبر على أفراد الأصفر كان يقال على حيوان ناطق فينتج انتاجه للمرجحة
الكلية فتبين انتاجه للمرجحة الجزئية وإذا قلت مثلاً كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بغرس
ومثلهما قلت كل إنسان جسم وعلى إنسان حيوان فالأوسط الذي هو الإنسان أخس من الأصفر الذي
هو الحيوان في الأول والجسم في الثاني وليس مساوياً لكبرى الذي هو الغرس في الأول والحيوان في الثاني
بل مبايناً له في الأول وأخس منه في الثاني لكنه مندرج جمعه تحت الأصفر فيلزم أن يكون الأصفر أهم
من الأكبر حتى يصح اندراجهم فيه وحيداً فلا يصح سلب الأكبر عن جميع أفراد الأصفر في الأول كان
يقال لاشئ من الحيوان بغرس فينتج انتاجه السالبة الكلية فتبين انتاجه السالبة الجزئية ولا يصح
أيضاً إثباته لجميع أفراد في الثاني كان يقال على جسم حيوان وبهذا التقرير تعلم أن قول المؤلف
وساوي بالأكبر أو مندرج الخ ليس على التوزيع بين الموجبات والسوابل خلاطاً بل جعله كذلك
فأدفع ما أوردهنا (قوله وأخسر من هذا الخ) وأغاض كرهه مع ما فيه من الطول لكونه هو الذي قاله
المقدمون كلساني وقوله لجواز كون الأصفر أهم من الأكبر أي وحيداً فلا يصح إثبات الأكبر

(٢٤ - منطق)

الأصفر فيلزم فهمه أن يكون الأصفر أهم من الأكبر وأخسر من هذا أن تقول لجواز كون الأصفر أهم من الأكبر (ش) حاصل
الشكل الثالث

وضع موضوع الشئ من متغيرين ليوضع أحدهما الآخر وشرط انتاجه بحسب الكيف ايحاج صفراء وبحسب الكم كناية احصى
 المقدمتين لانه لا يلزم انتفاء الأصغر ولا اكبر لا يجمع الشرطين ولو انتفيا أو أحدهما لجاز أن يلتقيا أما الأول فلأن الصغرى لو كانت
 سالبة فالكبرى إما موجبة أو سالبة وعلى التقديرين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم أما إذا كانت الكبرى موجبة فكقولنا لا شئ من
 الإنسان بفرس وعلى إنسان حيوان والحق الإيجاب ولو جعلت بدل الكبرى وكل إنسان ناطق لكان الحق السلب وأما إذا كانت الكبرى
 سالبة فكأننا بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الإنسان بصفه أوحمار والحق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب وأما كناية احصى
 المقدمتين فلأنهما لو كانتا جزئيتين جاز أن يكون البعض من الأوساط المحكوم عليه بالأصغر غير البعض منه المحكوم عليه بالأكبر فلا يلزم
 لاجل ذلك انتفاء الاكبر مع الأصغر والاختلاف في المواد يتحقق ذلك أما إذا كانتا موجبتين فكقولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان
 ناطق وأفرس والحق في الأول الإيجاب (١٨٦) وفي الثاني السلب وأما إذا كانت الكبرى سالبة فكأننا بدلنا الكبرى بقولنا

جميع اقواد الأصغر بل بعضها ولا سلبه عن جميعها بل عن بعضها (قوله وضع موضوع الخ) فإذا قلت
 مشاعل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فقد وضع موضوع وهو الإنسان اثنتين متغيرين وهما
 الحيوان والناطق ليوضع أحدهما وهو الأصغر والآخر الذي هو الأكبر بأن يقال بعض الحيوان ناطق
 (قوله لانه لا يلزم الخ) بملة لقوله وشرط انتاجه الخ (قوله أما الأول) أي أما بيان جواز عدم التقائهما
 عند انتفاء الأول الذي هو إيجاب صفراء (قوله يتحقق الاختلاف) أي اختلاف النتيجة بالصدق تارة
 وعدمه أخرى (قوله والحق الإيجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله لكان الحق السلب أي كما
 اقتضاه القياس (قوله والحق في الأول الإيجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفي الثاني
 السلب أي كما اقتضاه القياس (قوله وأما كناية الخ) أي وأما بيان جواز عدم التقائهما عند انتفاء
 كناية أحدهما وكان المناسب لما تقدم أن يقول وأما الثاني (قوله فلأنهما لو كانتا جزئيتين الخ) فإذا قلت
 مثلاً بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق فالبعض من الأوساط الذي هو الحيوان المحكوم عليه
 بالأصغر الذي هو الإنسان غير البعض من ذلك الأوساط المحكوم عليه بالأكبر الذي هو الناطق فلا يلزم
 لاجل ذلك أي لاجل جواز أن يكون البعض من الأوساط الخ وقوله يتحقق ذلك أي هذا التعليل (قوله
 والحق في الأول الإيجاب) أي كما اقتضاه القياس وقوله وفي الثاني السلب أي على خلاف ما اقتضاه
 القياس (قوله وأما إذا كانت الكبرى سالبة) أي مع كون الصغرى موجبة إذ الغرض أنه انتفى
 الشرط الثاني فقط (قوله والحق في الأول الإيجاب) أي على خلاف ما اقتضاه القياس وقوله وفي
 الثاني السلب أي كما اقتضاه القياس (قوله ومساوياً بالأكبر) لا يخفى أن المساواة مفصلة من
 الجانبين وجبته فلا كبر مساوياً أيضاً للأوسط ولذلك قال والمساوئ الخ فإن قوله المساوئ واقع على
 الأكبر والأخص واقع على الأوسط ولو قال والمساوئ له الأخص لكان أنسب (قوله وذلك) أي كونه
 أنص منه (قوله هذين الضربين التامين) فالأول مركب من كليتين موجبتين والثاني مركب من
 كليتين والكبرى سالبة (قوله لأن الأول الخ) هذا تفصيل لبيان أن التعليل قبله وقوله واذ لم ينتج
 الخ من تفعة التعليل (قوله فضرره الخ) مفرد على ما تقدم من الشرطين المذكورين (قوله

وبعض الحيوان ليس يناطق
 أو ليس بفرس والحق في الأول
 الإيجاب وفي الثاني السلب ولا
 ينتج هذا الشكل الجزئية
 موجبة أو سالبة وإنما ينتج
 كلمة موجبة لمواز كون الأوسط
 في الموجبتين أنص من الأصغر
 ومساوياً للأكبر والمساوئ
 للأخص أنص فيلزم أن يكون
 الأكبر أنص من الأصغر وذلك
 يستلزم أن لا يصدق على جميع
 أفرادها لاحتمال ثبوت الأخص
 لجميع الأفراد الأهم مثال ذلك
 قولنا كل إنسان حيوان وكل
 إنسان ناطق ولا شئ من الأوسط
 الذي هو الإنسان أنص من
 الأصغر الذي هو حيوان ومساوياً
 للأكبر الذي هو ناطق فيلزم أن
 يكون ناطق أنص من الأصغر
 فلا يثبت لجميع أفرادها وأما
 ينتج كلمة سالبة في الكليتين
 التي ذكرها سالبة لمواز أن
 يكون الأوسط مشاركة للأكبر

في الأندراج تحت الأصغر فيكون الأكبر أيضاً أنص من الأصغر فلا يفتي إلا عن بعض أفرادها لا مفصلة انتفاء الصغرى
 إلا أنص من جميع أفراد الأهم مثال ذلك قولنا مثلاً على إنسان حيوان ولا شئ من الأوسط الذي هو إنسان
 ومن الأصغر الذي هو حيوان وهو مشاركة للأكبر الذي هو فرس في الأندراج تحت الحيوان الذي هو الأصغر فلا يفتي إلا عن بعض أفرادها وفي
 هذا البرهان وإن كان هو الذي نص عليه الشيخ ابن عرفة رحمه الله تعالى طولاً ولا أنصر منه أنه يقول أعظم ينتج الشكل الثالث الإيجاب
 الكلي أو السلب الكلي لمواز كون الأصغر أهم من الأكبر وقد علم امتناع حمل الأخص على كل أفراد الأهم إيجاباً أو سلباً وإذا عرفت
 أن البرهان عدم انتاج هذين الضربين الكليين للكيفية عرفت أن بقية الأضراب لا تقع لها أهم أنص منها لأن الأول أنص الضروب
 المنتجة للإيجاب والثاني أنص الضروب المنتجة للسلب واذ لم ينتج الأخص شيئاً استحال أن ينتج الأهم والله تعالى التوفيق (ص)
 فضرره المنتجة

الصغرى كلية موجبة مع مثلها (أ) ومع جزئية موجبة بنتجان جزئية موجبة ومع سالبة كلية أو جزئية بنتجان جزئية سالبة وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية موجبة ومع كلية سالبة ينتج جزئية سالبة (ش) بعض أن المنتج يقتضي الشرطين السابقين ستة أضرب لأن الشرط الأول يسقط فبأنه أضرب من ضرب بالسالبين صغرى في المحصورات الأربع كبريات والشرط الثاني يسقط ضربين آخرين وهما الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئيتين الموجبة والسالبة (١٨٧) كبريات المجموع عشرة يبقى ستة منفية وأما طريق الفصل فالصغرى

لا بد أن تكون موجبة فهي
أما كلية أو سلبية سالبة
نتج مع المحصورات الأربع
والجزئية لانتج الأمع الكليتين
الموجبة والسالبة فالمجموع
سنة أضرب المضرب الأول من
موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كقولنا على (بج)
وقل (بأ) فبعض (جأ)
الثاني من كليتين والكبرى فقط
سالبة ينتج سالبة جزئية
كقولنا على (بج) ولاشئ
من (بأ) فبعض (ج)
ليس (أ) وبيان هذين
الضربين بعكس صغرها
ليرجأ الشكل الأول وينتج
المطلوب بعينه الضرب
الثالث من موجبتين والكبرى
فقط كلية ينتج موجبة جزئية
كقولنا بعض (بج) وقل (بأ)
فبعض (جأ) وبتين بعكس
الصغرى وبالأفراض وهو أن
تفرض بعض (ب) الذي هو
(ج) معناه (د) فيعمل
عليه (ب) حلا كإفكار
(دب) فقمه صغرى إلى كبرى
القياس وهي على (بأ) ينتج
من الأول على (دأ) وكذا يصدق
أيضا لاجل الافتراض على (دج)
فضم عكسه المستوي وهو قولنا

الصغرى كلية موجبة مع مثلها (أ) فإذا قلت مثلا على انسان حيوان وكل انسان ناطق أنتج جزئية
موجبة قائلة بعض الحيوان ناطق وقوله أو مع جزئية موجبة الخ فإذا قلت مثلا على انسان حيوان
وبعض الانسان أبيض أنتج أيضا جزئية موجبة قائلة بعض الحيوان أبيض وقوله ومع سالبة كلية
الخ فإذا قلت مثلا على انسان حيوان ولاشئ من الانسان يجمد أنتج سالبة جزئية قائلة بعض الحيوان
ليس يجمد وقوله أو جزئية الخ فإذا قلت مثلا لكل انسان حيوان وبعض الانسان ليس يجمد أنتج
تلك النتيجة بعينها وقوله وجزئية موجبة مع كلية موجبة الخ فإذا قلت مثلا بعض الحيوان انسان
وكل حيوان مفترق أنتج موجبة جزئية قائلة بعض الانسان مفترق وقوله ومع كلية سالبة الخ فإذا
قلت مثلا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان يجمد أنتج سالبة جزئية قائلة بعض الانسان
ليس يجمد (قوله وأما طريق الفصل الخ) مقابل لهذين والتقدير هذا بطريق الحذف وأما
بطريق الخ (قوله الأول من موجبتين كليتين الخ) مثله بالمواد أن تقول كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (قوله الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة الخ) مثله بالمواد
أن تقول على انسان حيوان ولاشئ من الانسان يجمد فبعض الحيوان ليس يجمد (قوله وبيان هذين
الضربين بعكس الخ) وذلك بأن تقول في المثال المذكور الأول هكذا بعض الحيوان انسان وكل
انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب بعينه وتقول في المثال المذكور الثاني هكذا بعض
الحيوان انسان ولاشئ من الانسان يجمد ينتج بعض الحيوان ليس يجمد وهو المطلوب بعينه (قوله
الضرب الثالث من موجبتين والكبرى الخ) مثله بالمواد أن تقول بعض الحيوان انسان وكل
حيوان مفترق فبعض الانسان مفترق (قوله وبتين بعكس الصغرى) وذلك بأن تقول في المثال
المذكور بعض الانسان حيوان وكل حيوان مفترق ينتج بعض الانسان مفترق وهو المطلوب
بعينه (قوله وهو أن يفرض الخ) محصها أنه يفرض في المثال المذكور بعض الحيوان التي هو
انسان معناه وهو أن يفرض مثلا فيعمل عليه الموضوع وهو الحيوان حلا كإفكار قل كل زنجي حيوان
فيضم صغرى إلى كبرى القياس وهي كل حيوان مفترق هكذا كل زنجي حيوان وكل حيوان مفترق
ينتج من الأول كل زنجي مفترق وكذا يعمل عليه المحمول فصدق أيضا لا فراض كل زنجي انسان
ينعكس بالمستوي إلى قولنا بعض الانسان زنجي وضم هذا العكس صغرى إلى هذه النتيجة وهي كل
زنجي مفترق هكذا بعض الانسان زنجي وكل زنجي مفترق ينتج من الأول بعض الانسان مفترق وهو
المطلوب وقوله وان شئت الخ مقابل للمقدر فكأنه قال ان شئت عكست المقدمة الثانية كالتقدير ان
شئت الخ وأشار به إلى أن قوله يضم عكسه الخ ليس على سبيل التعيين بل على سبيل الأولوية لئلا ينتج
من الشكل الأول وقوله وضجها صغرى إلى هذه النتيجة أي بأن تقول في ذلك المثال هكذا كل زنجي
انسان وكل زنجي مفترق ينتج بعض الانسان مفترق وهو المطلوب بعينه لكن من هذا الشكل
الثالث (قوله الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية الخ) مثله من المواد أن تقول كل
انسان حيوان وبعض الانسان أبيض ينتج بعض الحيوان أبيض (قوله وبيانه بعكس الكبرى الخ)

بعض (ج) صغرى إلى هذه النتيجة وهي على (دأ) ينتج من الأول بعض (جأ) وهو المطلوب وان شئت لنعكس وأثبت
المقدمة الثانية من مفسد في الافتراض كأي كلية وضجها صغرى إلى هذه النتيجة ينتج أيضا المطلوب بعينه لكن من هذا الشكل
الثالث الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية ينتج موجبة جزئية كالتالي فله كقولنا على (بج) وبعض (بأ) فبعض
(جأ) وبيانه بعكس الكبرى وجهها صغرى ثم عكس النتيجة وبالأفراض

وذلك بأن تقول في المثال المذكور هكذا بعض الأبيض انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض
 الأبيض حيوان فتعكس تلك النتيجة الى قولنا بعض الحيوان أبيض وهو المطلوب (قوله وهو
 أن يفرض الخ) محصله أنه يفرض في المثال المذكور بعض الانسان الذي هو أبيض معناه وأمكن
 الروي مثلا فيعمل عليه الموضوع فيصدق ان يقال كل روي انسان وكذا المحمول فيصدق ان يقال
 كل روي أبيض فتضم المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض صغرى الى صغرى القياس هكذا
 كل روي انسان وكل انسان حيوان ينتج من الاول كل روي حيوان فتضم هذه النتيجة صغرى
 الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل روي حيوان وكل روي أبيض ينتج من هذا
 الشكل الثالث الا انه من كليات نتيجة أصل القياس المدعاة وهي بعض الحيوان أبيض وقوله تضم
 هذه النتيجة الخ لا يتعين اذ بعض بل هو الاول ينتج حينئذ من الاول ان تعكس المستوى الى قولنا
 بعض الحيوان روي ويحذف ذلك العكس الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا بعض الحيوان
 روي وكل روي أبيض ينتج من الاول بعض الحيوان أبيض وهو المطلوب بعينه (قوله الضرب
 الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى الخ) مثاله من المواد ان تقول بعض
 الحيوان انسان ولائش من الحيوان يجماد بعض الانسان ليس يجماد (قوله ويانه بعكس الصغرى)
 وذلك بان تقول في المثال المذكور بعض الانسان حيوان ولائش من الحيوان يجماد ينتج بعض
 الانسان ليس يجماد وهو المطلوب بعينه (قوله وهو ان يفرض بعض الخ) محصله أنه يفرض في المثال
 المذكور بعض الحيوان الذي هو انسان معناه ولكن الزجعي مثلا فيعمل عليه كل من الموضوع
 والمحمول فيصدق بسبب ذلك كل زجعي حيوان وكل زجعي انسان فتضم المقدمة الاولى من مقدمتي
 الافتراض صغرى الى كبرى القياس هكذا كل زجعي حيوان ولائش من الحيوان يجماد ينتج من
 الاول لا ئش من الزجعي يجماد فتضم هذه النتيجة كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض
 هكذا كل زجعي انسان ولائش من الزجعي يجماد فينتج من هذا الشكل الثالث ولكن من كليات
 المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس يجماد (قوله ولو جمعت القضيةين الخ) يعني ما ذكر
 لا يتعين بل يجوز ان تجمع القضيةين الحادثتين بالافتراض وهما كل زجعي حيوان وكل زجعي انسان
 لكن لأعلى هذا الترتيب بل هكذا كل زجعي انسان وكل زجعي حيوان وحيدئذ ينتج من هذا الشكل
 ولكن من كليات إيجاب الأوسط في أصل القياس الذي هو الحيوان الأصغر كذلك التي هو الانسان
 إيجابا جزئيا بان يقال بعض الانسان حيوان هذا ما بقتضيه قوله لا ئش إيجاب الأوسط الأصغر وهو
 مخالف لما يقتضيه ما في كلامه من أن تجمع القضيةين المذكورتين على ذلك الترتيب هكذا كل زجعي
 حيوان وكل زجعي انسان وحيدئذ ينتج إيجاب الأصغر للأوسط إيجابا جزئيا بان يقال بعض الحيوان
 انسان ثم لا ئش من جمعت عكسه القائل بعض الانسان حيوان صغرى الى كبرى القياس هكذا بعض
 الانسان حيوان ولائش من الحيوان يجماد أنتج من الاول نتيجة الأصل المدعاة وهي بعض الانسان
 ليس يجماد وان ضمت نفسه من غير عكس صغرى الى كبرى القياس هكذا بعض الحيوان انسان
 ولائش من الحيوان يجماد أنتج من الثالث نتيجة الأصل المدعاة في كلامه قد افق والمتبادر من
 السياق انما هو انه يقرر بالثاني ولولا لا ئش من هذا الشكل ولكن من كليات إيجاب الأصغر
 للأوسط الخ ليس من ذلك وكذا العكس قوله ينتج من الاول ان ضم عكسه أو من الثالث ان ضم نفسه
 بان قال ينتج من الاول ان ضم نفسه أو من الثالث ان ضم عكسه فلما مل (قوله فتضم صغرى الخ)
 أي تضم عكسه أو نفسه على ما ذكره بعد (قوله أو من الثالث ان ضم الخ) فيه ان القياس حينئذ يكون
 من عين الضرب المطلوب اتناجه مع أنه قد شرط فيما تقدم أن اذا كان من الشكل نفسه يكون من
 ضرب أجلى فكان مقتضى الظاهر ان يقتصر على الشق الأول (قوله الضرب السادس من موجبة
 كلية وسالبة جزئية الخ) مثاله بالمواد ان تقول كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس يجماد ينتج

وهو ان يفرض بعض (ب) الذي
 هو (أ) معناه وأمكن (د)
 فيصدق كل (ب) وكل (د)
 فتضم المقدمة الأولى من مقدمتي
 الافتراض صغرى الى صغرى
 القياس ينتج من الاول كل
 (د) فتضم هذه النتيجة
 صغرى الى المقدمة الثانية من
 مقدمتي الافتراض ينتج من
 هذا الشكل الثالث الا انه من
 كليات نتيجة أصل القياس
 المدعاة الضرب الخامس من
 موجبة جزئية صغرى وسالبة
 كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض (ب) ج) ولائش
 من (ب) أ) فيصدق (ج)
 ليس (أ) ويانه بعكس
 الصغرى وهو ظاهر والافتراض
 وهو ان يفرض بعض (ب) الذي
 هو (ج) معناه وأمكن (د)
 فيصدق بسبب ذلك كل (د)
 وكل (د) فتضم القضية
 الاولى من مقدمتي الافتراض
 صغرى الى كبرى القياس ينتج
 من الاول لا ئش من (د) فتضم
 هذه النتيجة كبرى الى المقدمة
 الثانية من مقدمتي الافتراض
 ينتج من هذا الشكل الثالث
 ولكن من كليات المطلوب
 بعينه ولو جمعت القضيةين
 الحادثتين بالافتراض لا ئش
 من هذا الشكل ولكن من
 كليات إيجاب الأوسط الأصغر
 إيجابا جزئيا فتضم صغرى الى
 كبرى القياس ينتج من الاول
 ان انضم عكسه أو من الثالث
 ان انضم بنفسه نتيجة الأصل
 لدعاة الضرب السادس من
 زوجية كلية وسالبة جزئية
 ينتج سالبة جزئية كقولنا كل
 (ب) وبعض (ب) ليس (أ)
 انتج بعض (ج) ليس (أ)

وراهه بالافتراض بان نفرض بعض (ب) الذي هو ليس (أ) معيناً وليكن (د) فيصدق لأجل ذلك كل (دب) ولأن من (دأ) فنضم المقدمه الأولى من مقدمتي الافتراض صغرى الى صغرى (١٨٩) القياس بنجمن من الأول كل (دج) فنضم

هذه النتيجة صغرى الى المقدم
الثانية من مقدمتي الافتراض
ينتج من هذا الشكل الثالث
بعينه ولكن من كاشين بعض
(ج) ليس (أ) وهو المطلوب
واعلم ان هذا الترتيب الواقع
منافض للضروب المتخفية في الشرح
مخالف للترتيب الواقع في مخالفي
الاصل لان مقصدنا في الاصل
نثبت المتخفي فقط والا حسن في
الترتيب هذا الترتيب الذي
سلكتناه في الشرح ووجهه ان
الضرب الاول اخص الضروب
المتخفية للايجاب والثاني اخص
الضروب المتخفية لقلب مقدماتها
لان الاخير اشرف من الاخير
وقدم الثالث على الرابع والخامس
على السادس لاختلافهما على
كبرى الشكل الاول وبينهما والله
تعالى المتوفيق (من)

وأما الشكل الرابع فمفرد
 انتباهه أن لا يجتمع في مقدمته
 أو أحدها خستان من جنس
 واحد أو من جنس أصغر جنس
 الكم والكيف إلا إذا كانت
 الصغرى جزئية موجبة فلا
 ينتج الاعم السالبة الكلية
 وخسة الكم الجزئية ونسبة
 الكيف الدلب (ش)

صفره موجبة جزئية والموافقا مشروط القسم الأول ليناسب قوله فلانه لو اجتمعت الخ (قوله لما في)
مقدمتين أو في مقدمة واحدة) اعلم انه يفصل فيما اذا كان ذلك في مقدمتين سنة أو ضرب أربعة منها
فما اذا كانتا السالبتين واثنان من ايجاباذا كانت الصغرى سالبة والبكرى موجبة جزئية وفيما اذا
كان ذلك في مقدمة واحدة اثنان من المجهوع غالبة وكما في القسم الأول وسما في القسم الثاني ثلاثة
ما لم يجل واحد عشر لا تنتج في خمسة فنقتضيه (قوله الا اذا كانت الخ) أي وما اذا كانتا موجبتين

ونحسب الكيفية السلب وان كانت حصرها جزئية موجبة فشرط انتاجه ان تكون الكبرى كما في سالبية اما القسم الاول فلانه لو اجتمع فيه مستثنان فالماضي مقدمتين او في مقدمة واحدة فثان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين او كانت الصغرى سالبية والكبرى موجبة جزئية واما ما كان لا ينتج اما اذا كانتا سالبتين فلان أحص القوابين

منها هو المركب من البتين كلبتين والاختلاف الفال على القوم موجود فيه فانه يصدق قولنا لا شيء من الانسان بقوس ولا شيء من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولوقلت بدل الكبرى ولا شيء من الجار بانسان لكان الحق السلب وهو لا شيء من القوس بحسار وما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلان اخص القراين منها هو المركب من السالبة الكلية الموجبة الجزئية والاختلاف محقق فيه فانه يصدق قولنا لا شيء من الحيوان يجمادو بعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا لكل جاد جسم ولوقلت بدل الكبرى وبعض (١٩٠) المتحرك بالارادة حيوان اسكان الحق السلب وهو قولنا لا شيء من الجاد يتحرك بالارادة

وان كان اجتماع السالبين في مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية اما صغرى أو كبرى وأيا ما كان فإنم الاختلاف أما اذا كانت صغرى فتقولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولوقلتا ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان اسكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بقوس وأما اذا كانت كبرى فتقولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولوقلتا كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بقوس فهذه القراين الاربع اخص ما اجتمع فيه الحسنتان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم وأما القسم الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة فالجزم تكون الكبرى معها كسالبة لكانت اما سالبة جزئية أو موجبة بشعب او كلاهما لا ينتج أما السالبة الجزئية فاعلم فيما سبق من عهدها مع الموجبة

جزئيتين أو كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة فلا يتأتى هنا لان الكلام في القسم الاول وهو ما لم تكن صغراه موجبة جزئية ونظايران كونهما سالبتين يصدق بأربعة السالبة الكلية صغرى مع مثلها كبرى والسالبة الجزئية صغرى مع مثلها كبرى والعكس وقوله وأكانت الصغرى سالبة الخ يصدق بالتين الصغرى سالبة كلية والكبرى موجبة جزئية أو الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة جزئية (قوله والاختلاف) أي اختلاف النتيجة صدقوا كذا (قوله والحق الايجاب) أي خلاف ما اقتضاء القياس وقوله لكان الحق السلب أي كاقضاء القياس (قوله والحق الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاء القياس وقوله وهو قولنا بعض الجماد جسم لكان أنسب بالقياس لكنه نظرا لى كونه نقيض السالبة الجزئية الكاذبة كانه قد سلم نظره (قوله ولوقلت بدل الكبرى وكل متحرك الخ) فيه نظرا لان الفرض ان الكبرى موجبة جزئية فكان مقتضى الظاهر ان يقول ولوقلت بدل الكبرى بعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا بعض الجماد ليس يتحرك بالارادة فتنبه (قوله والحق الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاء القياس وقوله لكان الحق السلب أي كاقضاء القياس (قوله والحق الايجاب) أي على خلاف ما اقتضاء القياس وقوله لكان الحق السلب أي كاقضاء القياس وقوله وهو لا شيء من الانسان بقوس لكنه نظرا لى كون السالبة الكلية تحتلزم السالبة الجزئية (قوله فهذه القراين الاربع الخ) تعميم للاستدلال (قوله وكلاهما) أي السالبة الجزئية والموجبة بشعبهما (قوله فلما علم فيما سبق الخ) أي لانها اذا كانت محتمة مع الاخص كانت محتمة مع الاعم (قوله والحق الايجاب) أي كاقضاء القياس وقوله وهو كل الخ كان المناسب وهو بعض الخ لكنه نظرا لى كون الموجبة الكلية تحتلزم الموجبة الجزئية وقوله لكان الحق السلب أي على خلاف ما اقتضاء القياس وقوله وهو لا شيء الخ به ما مر (قوله وفرضوها الخ) مفرع على الاشتراط السابق (قوله كلية موجبة مع مثلها الخ) فاذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان أنتج بعض الحيوان ناطق وقوله أروع موجبة جزئية فاذا قلت مثلا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان أنتج بعض الناطق حيوان (قوله لجواز الخ) علته انتاج الضرب الاول الجزئية دون الكلية ونظايران الاسفل لشيء هو في المثال السابق الحيوان اعم من الاوسط الذي هو الانسان وذلك الاوسط مساو لا كبر الذي هو ناطق فيكون حينئذ الاسفل اعم من الاكبر ضرورة ان الاهم من المساوي لشيء اعم من ذلك الشيء واذا كان كذلك فلا يصح اثبات الاكبر لجميع افراد الاسفل بان يقال كل حيوان ناطق بل بعضها (قوله وسالبة كلية مع كلية موجبة الخ) فاذا قلت مثلا لا شيء من الانسان يجمادو كل ناطق انسان ينتج لا شيء من الجماد يجمادو كل ناطق لرد على الاول بتبدل الخ أي بان تقول في المثال المذكور هكذا كل ناطق انسان ولا شيء من الانسان يجمادو ينتج لا شيء من الناطق يجمادو فتعكس تلك النتيجة الى

الكلية التي هي اخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلان اخص القراين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للقوم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق ولوقلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بصاهل فهذه ما بين عقم ظاهر جديده شرط الانتاج في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق (ص) ففرضوا المنتجة خمسة كلية موجبة مع مثلها أروع جزئية موجبة فنتجنا موجبة جزئية لجواز كون الاوسط اعم من الاكبر فيكون حينئذ الاسفل اعم من الاكبر وسالبة كلية مع كلية موجبة

أخص منه الضرب الثاني من موجبة كلمة صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كالأول نقولنا كل (باج) وبعض (أب) فبعض (جأ) وبيناه كالأول سواء. وسواء يزعم هذا الضرب على الأول بالاقتراض وذلك أن يفرض بعض (أ) الذي هو (ب) معناه ولكن (د) فيصدق لأجل ذلك كل (دأ) وكل (دب) فبعض المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من (١٩٢) كليتین وهو الضرب الأول منه بعض (ج) فبعض هذه النتيجة صغرى للمقدمة الأولى من

وبعض الحيوان إنسان فبعض الناطق حيوان (قوله وبرهانه كالأول سواء بسواء) أي فبعضين بشدليل المقدمتين ثم عكس النتيجة بأن نقول في المثال المذكور بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فتعكس هذه النتيجة إلى المطلوب وهو قولنا بعض الناطق حيوان هذا إذا برهنت عليه بالرد إلى الأول ولو برهنت عليه بالرد إلى الثالث لعكست الكبرى بأن نقول في ذلك المثال هكذا كل إنسان ناطق وبعض الإنسان حيوان ينتج المطلوب فبرجع إلى الوابع الثالث على ما مضى (قوله وذلك أن يفرض الخ) محصنه أن يفرض في المثال المار بعض الحيوان الذي هو إنسان معناه ولكن الزمعي مثلاً فبعض عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق لأجل ذلك كل زمعي حيوان وكل زمعي إنسان فبعض هذه المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس هكذا كل إنسان ناطق وكل زمعي إنسان ينتج من هذا الشكل بعينه لكن من كليتین وهو الضرب الأول منه بعض الناطق زمعي فبعض هذه النتيجة صغرى للمقدمة الأولى من مقدمتي الاقتراض هكذا بعض الناطق زمعي وكل زمعي حيوان ينتج من الأول بعض الناطق حيوان وهو المطلوب (قوله الضرب الثالث من كليتین والصغرى سالبة الخ) مثاله بالمواد أن نقول لاشئ من الإنسان بجواد وكل ناطق إنسان فلاشئ من الجاد ناطق (قوله ويثبتين بتبديل الخ) وذلك بأن نقول في المثال المذكور كل ناطق إنسان ولاشئ من الإنسان بجواد ينتج من الأول لاشئ من الناطق بجواد فتعكس هذه النتيجة إلى المطلوب وهو قولنا لاشئ من الجاد ناطق (قوله وان عكست الصغرى الخ) أي بأن نقول هكذا لاشئ من الجاد ناطق وكل ناطق إنسان ينتج من الثاني النتيجة المدعوى قولنا لاشئ من الجاد ناطق (قوله الضرب الرابع من كليتین والكبرى سالبة الخ) مثاله بالمواد أن نقول كل إنسان حيوان ولاشئ من الفرس إنسان فبعض الحيوان ليس بفرس (قوله ويثبتين بعكس مقدمتيه) وذلك بأن نقول في المثال المذكور بعض الحيوان إنسان ولاشئ من الإنسان بفرس ينتج من الأول بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وقوله أو بعكس صغراء أي بأن نقول بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب وقوله أو بعكس كبراء أي بأن نقول في المثال المار هكذا كل إنسان حيوان ولاشئ من الإنسان بفرس فينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب (قوله الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلمة كبرى الخ) مثاله بالمواد أن نقول بعض الحيوان إنسان ولاشئ من الجاد بجواد فليس بعض الإنسان بجواد (قوله ويثبتين بجائزين به الضرب الذي قبله سواء بسواء) فبعض بعكس مقدمتيه فبرجع إلى الشكل الأول بأن نقول كأم هكذا في المثال المذكور بعض الإنسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجواد فينتج بعض الإنسان ليس بجواد وهو المطلوب وكذلك يثبتين بعكس صغراء فبرجع إلى الثاني بأن نقول هكذا في ذلك المثال بعض الإنسان حيوان ولاشئ من الجاد بجواد فينتج المطلوب وهو بعض الإنسان ليس بجواد ويثبتين أيضاً بعكس كبراء فبرجع إلى الثالث بأن نقول في المثال بعينه هكذا بعض الحيوان إنسان ولاشئ من الحيوان بجواد فينتج بعض الإنسان ليس بجواد فتنبه (قوله وي زيد بالاقتراض فيفرض الخ) محصنه أن تفرض

مقدمتي الاقتراض ينتج من الأول بعض (جأ) وهو المطلوب الضرب الثالث من كليتین والصغرى سالبة ينتج سالبة كلمة نقولنا لاشئ من (باج) وكل (أب) فلاشئ من (جأ) ويثبتين بتبديل المقدمتين ليرجع إلى الأول ثم عكس النتيجة وان عكست الصغرى ورجع إلى الثاني وأنتج النتيجة المدعاة الضرب الرابع من كليتین والكبرى سالبة عكس الضرب الذي قبله ينتج سالبة جزئية نقولنا كل (باج) ولاشئ من (أب) فبعض (ج) ليس (أ) ويثبتين بعكس مقدمتيه فبرجع إلى الشكل الأول أو بعكس صغراء فبرجع إلى الثاني أو بعكس كبراء فبرجع إلى الثالث والخامس ينتج كلمة كل في قوله لجواز كون الأصغر أهم من الأوسط المنسوج مع الأكبر تحت الأصغر هكذا ذكر الشيخ ابن عرفة هذا الدليل وأخصر منه أن نقول لجواز كون الأصغر أهم من الأكبر سلب الآخر عن جميع أفراد الأعم كاذب نقولنا كل إنسان حيوان ولاشئ من الفرس إنسان فالحيوان الذي هو الأصغر أهم من الأوسط الذي هو الإنسان ومن الفرس الذي هو الأكبر

فكلها ممدوح تحت الأصغر الذي هو الحيوان الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلمة كبرى ينتج سالبة جزئية نقولنا بعض (ب) ج ولاشئ من (أب) فليس بعض (جأ) ويثبتين بجائزين به الضرب الذي قبله سواء بسواء وي زيد بالاقتراض فيفرض بعض (ب) الذي هو (ج) معناه ولكن (د) فيصدق لأجل ذلك قضيتان وهما قولنا كل (دب) وكل (دج) فتضم القضية الأولى صغرى إلى عكس كبرى القياس ينتج من (دأ) ولاشئ من (دأ) فبعض عكس هذه النتيجة كبرى إلى المقدمة الثانية من مقدمتي الاقتراض

في المثال المذكور بعض الحيوان الذي هو انسان معينا وليكن الزنجي مثلا فحصل عليه كل من الموضوع والمحمول فيصدق لأجل ذلك قضيتان وهما قولنا كل زنجي حيوان وكل زنجي انسان فنضم المقدمة الأولى صغرى الى عكس كبرى القياس القائل لاشئ من الحيوان يجماد بأن نقول هكذا كل زنجي حيوان ولاشئ من الحيوان يجماد ينتج من الاول لاشئ من الزنجي يجماد فناقض عكس هذه النتيجة القائل لاشئ من الجماد زنجي ونضمه كبرى الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض هكذا كل زنجي انسان ولاشئ من الجماد زنجي ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من كليتين بقية الاصل وهي بعض الانسان ليس يجماد وقوله ولو ضمت هذه النتيجة الخ أي بأن قلت في ذلك المثال هكذا بعض الانسان زنجي ولاشئ من الزنجي يجماد فينتج من الاول نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس يجماد وقوله ولو ضمتهم اليها الخ أي بأن قلت هكذا كل زنجي انسان ولاشئ من الزنجي يجماد فينتج من الثالث نتيجة الاصل وهي بعض الانسان ليس يجماد (قوله ويصح البيان بمرهان الخلف الخ) وتقرره في الضرب الاول نقض عليه غيره الملة اذا قلت مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان أنتج بعض الحيوان ناطق ثم تقول لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقضها وهو لاشئ من الحيوان ناطق ثم نضمه كبرى الى صغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان ناطق فينتج من الاول لاشئ من الانسان ناطق وتنكس تلك النتيجة الى قولنا لاشئ من الناطق انسان وهو منافي لكبرى القياس الصادقة وهي كل ناطق انسان وان شئت ضمت ذلك النقض بعد عكسه كبرى الى كبرى القياس هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الناطق بحيوان فينتج من الثالث بعض الانسان ليس بحيوان وهو منافي صغرى القياس الصادقة وهي كل انسان حيوان (قوله ان فهمت ما ذكر) أي ما ذكره فبما مر من تفسير برهان الخلف (قوله ولنضع لك الاقضية الاحتمية في كل شكل الخ) وقد صرفت ان جعلتها أربعة وستون فاقعة من ضرب أربعة في ستة عشر وكيفية وضع تلك الاقضية انه وضع أولا الموجبة الكلية صغرى مع المحصورات الأربع كبريات الموجبة الكلية فالسالبة الكلية فالوجبة الجزئية فالسالبة الجزئية ثم السالبة الكلية صغرى مع المحصورات الأربع كبريات الموجبة الجزئية كذلك ثم الموجبة الجزئية صغرى مع المحصورات الأربع كبريات تلك ثم السالبة الجزئية صغرى مع المحصورات الأربع كبريات كذلك والتم ذلك على كل الاشكال الأربعة وكيفية قراءته ان ننظر في الجهة البينية أولا فنجد مكتوبا على رأسها ضرب الشكل الاول فنقرأ ضربيه مرتبا لها كما علمت ثم ننظر في الجهة اليسارية فنجد مكتوبا على رأسها ضرب الشكل الثاني فنقرأ ضربيه مرتبا لها كما علمت ثم نرجع الى الجهة البينية فنجد مكتوبا على رأسها ضرب الشكل الاول مكتوبا ضربيه مرتبا لها كما علمت ثم نرجع الى الجهة اليسارية فنجد مكتوبا على رأسها ضرب الشكل الرابع فنقرأ ضربيه مرتبا لها على الوجه الذي علمته ضرب الشكل الثاني مكتوبا ضربيه مرتبا لها على الوجه الذي علمته

ينتج من هذا الشكل بعينه ولكن من كليتين نتيجة الاصل ولو ضمت هذه النتيجة بعينها من غير عكس كبرى الى عكس المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض لانتج من الاول نتيجة الاصل ولو ضمتهم اليها كبرى من غير عكس فهمه الانتج من الثالث نتيجة الاصل ويصح البيان بمرهان الخلف في جميع هذه الاضرب ولا يخفى علنا سائر اذهان فهمت ما ذكر ولنضع الاقضية في كل شكل لتفكرن نصب هيلسك فتعرض الشرط عليها حتى ترى بالمشاهدة المنتج منها من العقيم ولنضع على كل ضرب منتج حوز التاء هكذا مع علامة انتاجه ونضع على كل ضرب عقيم حرف العين هكذا مع علامة على عقمه

(ضروب الشكل الثاني)

(ضروب الشكل الاول)

كل (ج) وكل (ب) ت	كل (ج) وكل (ب) ع
كل (ج) ولاشئ من (ب) ت	كل (ج) ولاشئ من (ب) ت
كل (ج) وبعض (ب) ع	كل (ج) وبعض (ب) ع
كل (ج) وليس بعض (ب) ع	كل (ج) وليس بعض (ب) ع
لاشئ من (ج) وكل (ب) ع	لاشئ من (ج) وكل (ب) ت
لاشئ من (ج) ولاشئ (ب) ع	لاشئ من (ج) ولاشئ من (ب) ع
لاشئ من (ج) وبعض (ب) ع	لاشئ من (ج) وبعض (ب) ع
لاشئ من (ج) وليس بعض (ب) ع	لاشئ من (ج) وليس بعض (ب) ع
بعض (ج) وكل (ب) ت	بعض (ج) وكل (ب) ع
بعض (ج) ولاشئ من (ب) ت	بعض (ج) ولاشئ من (ب) ت
بعض (ج) وبعض (ب) ع	بعض (ج) وبعض (ب) ع
بعض (ج) وليس بعض (ب) ع	بعض (ج) وليس بعض (ب) ع
ليس بعض (ج) وكل (ب) ع	ليس بعض (ج) وكل (ب) ت
ليس بعض (ج) ولاشئ من (ب) ع	ليس بعض (ج) ولاشئ من (ب) ع
ليس بعض (ج) وبعض (ب) ع	ليس بعض (ج) وبعض (ب) ع
ليس بعض (ج) وليس بعض (ب) ع	ليس بعض (ج) وليس بعض (ب) ع

(ضروب الشكل الرابع)

(ضروب الشكل الثالث)

كل (بج) وكل (ب) ت	كل (بج) وكل (ب) ت
كل (بج) ولاشئ من (ب) ت	كل (بج) ولاشئ من (ب) ت
كل (بج) وبعض (ب) ت	كل (بج) وبعض (ب) ت
كل (بج) وليس بعض (ب) ع	كل (بج) وليس بعض (ب) ع
لاشئ من (بج) وكل (ب) ع	لاشئ من (بج) وكل (ب) ع
لاشئ من (بج) ولاشئ من (ب) ع	لاشئ من (بج) ولاشئ من (ب) ع
لاشئ من (بج) وبعض (ب) ع	لاشئ من (بج) وبعض (ب) ع
لاشئ من (بج) وليس بعض (ب) ع	لاشئ من (بج) وليس بعض (ب) ع
بعض (بج) وكل (ب) ت	بعض (بج) وكل (ب) ت
بعض (بج) ولاشئ من (ب) ت	بعض (بج) ولاشئ من (ب) ت
بعض (بج) وبعض (ب) ع	بعض (بج) وبعض (ب) ع
بعض (بج) وليس بعض (ب) ع	بعض (بج) وليس بعض (ب) ع
ليس بعض (بج) وكل (ب) ت	ليس بعض (بج) وكل (ب) ت
ليس بعض (بج) ولاشئ من (ب) ع	ليس بعض (بج) ولاشئ من (ب) ع
ليس بعض (بج) وبعض (ب) ع	ليس بعض (بج) وبعض (ب) ع
ليس بعض (بج) وليس بعض (ب) ع	ليس بعض (بج) وليس بعض (ب) ع

(قوله وهذه صورتها) ولذا ذكر أمثلة ضروب كل شكل بالمواضع مرقبة على الوجه الذي ذكره المؤلف فنقول مثال الضرب الاول من الشكل الاول أن نقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ومثال الضرب الثاني منه أن نقول كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماذ وهذا الضربان متجانان ولذلك وضع عليهما علامة الاتناج وهي التنا. ومثال الضرب الثالث منه أن نقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان جسم ومثال الضرب الرابع منه أن نقول كل انسان حيوان وليس بعض الحيوان بجماذ ومثال الضرب الخامس منه أن نقول لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس صاهل ومثال الضرب السادس منه أن نقول لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ من الفرس بجماز ومثال الضرب السابع منه أن نقول لاشئ من الانسان بفرس وبعض الفرس صاهل ومثال الضرب الثامن منه أن نقول لاشئ من الانسان بفرس وبعض الفرس ليس بجماز وهذه الاضرب الستة عقيمة ولذلك وضع على كل منها علامة العقم وهي العين ومثال الضرب التاسع منه أن نقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ومثال الضرب العاشر منه أن نقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس وهذا الضربان متجانان ولذلك وضع على كل منهما علامة الاتناج ومثال الضرب الحادي عشر منه أن نقول بعض الحيوان انسان وبعض الانسان ناطق ومثال الضرب الثاني عشر منه أن نقول بعض الحيوان انسان وليس بعض الانسان بفرس ومثال الضرب الثالث عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس ومثال الضرب الرابع عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وبعض الفرس صاهل ومثال الضرب السادس عشر منه أن نقول ليس بعض الانسان بفرس وليس بعض الفرس بجماز وهذه الاضرب الستة عقيمة ولذلك وضع على كل منها علامة العقم ومثال الضرب الاول من الشكل الثاني أن نقول كل انسان حيوان وكل مترك بالارادة حيوان وهذا الضرب عقيم ولذلك وضع عليه علامة العقم ومثال الضرب الثاني منه أن نقول كل انسان حيوان ولاشئ من الجاذا بجماز وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الاتناج ومثال الضرب

[illegible]

بأنسان وهذا الضرب عقيم وذلك وضع عليه علامة العقم ومثال الضرب الخامس منه أن تقول لاشئ
 من الانسان يجاد وكل ناطق انسان وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال
 الضرب السادس منه أن تقول لاشئ من الانسان يجاد ولاشئ من الفرس بأنسان ومثال الضرب
 السابع منه أن تقول لاشئ من الانسان يجاد ولاشئ من الفرس بأنسان ومثال الضرب الثامن منه
 أن تقول لاشئ من الانسان يجاد ولاشئ من الفرس بأنسان ومثال الضرب التاسع منه أن تقول
 بعض الحيوان انسان وكل مفرق بالارادة حيوان وهذا الضرب الأربعة عقيمة ولذلك وضع عليها
 علامة العقم ومثال الضرب العاشر منه أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجاد بحيوان
 وهذا الضرب منتج ولذلك وضع عليه علامة الانتاج ومثال الضرب الحادي عشر منه أن تقول
 بعض الحيوان انسان وبعض المفرق بالارادة حيوان ومثال الضرب الثاني عشر منه أن تقول
 بعض الحيوان انسان وليس بعض الجاد بحيوان ومثال الضرب الثالث عشر منه أن تقول ليس
 بعض الانسان فرس وكل ناطق انسان ومثال الضرب الرابع عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان
 فرس ولاشئ من الجاد بأنسان ومثال الضرب الخامس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان
 فرس وبعض الناطق انسان ومثال الضرب السادس عشر منه أن تقول ليس بعض الانسان فرس
 وليس بعض الجاد بأنسان وهذه الضرب الستة عقيمة ولذلك وضع عليها علامة العقم فتبين
 وتبين بعضهم الخ) يعني أن بعضهم قال بخل كون الضربين المركبين من الجزئية السالبة صغرى
 والكلية الموجبة كبرى أو العكس فحينئذ إذا كانت الجزئية السالبة لا تنعكس بأن كانت ليست
 إحدى الخاصتين كاتقدم في التثليل أما إذا انعكست بأن كانت إحدى الخاصتين أعني المشروطة
 الخاصة والعرفية الخاصة فانهما السالبتان حينئذ بل منتجين فإذا قلت مثلا ليس المستقيم ليس بمتام
 مادام مستقيما لا دائما وكل كاتب مستقيم مادام كاتباً أنتج بعض النائم ليس بكتاب مادام نائماً
 لا دائماً وإذا قلت مثلاً كل كاتب مفرق الأصابع وبعض ساكن الأصابع ليس بكتاب مادام ساكن
 الأصابع لا دائماً أنتج بعض مفرق الأصابع ليس بساكن الأصابع مادام مفرق الأصابع لا دائماً
 وبين الأول والآخر الثاني بعكس الجزئية السالبة فيه وذلك بأن تقول بعض النائم ليس بمتام مادام
 نائماً لا دائماً وكل كاتب مستقيم مادام كاتباً فينتج المطلوب بعينه وهو قولنا بعض النائم ليس بكتاب
 مادام نائماً لا دائماً وبين الثاني برده الثالث بعكس الجزئية السالبة فيه وذلك بأن تقول كل كاتب
 مفرق الأصابع وبعض الكاتب ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً فينتج المطلوب بعينه وهو
 قولنا بعض مفرق الأصابع ليس بساكن الأصابع مادام مفرق الأصابع لا دائماً (قوله صغرى أو
 كبرى) أى حال كون تلك الجزئية السالبة صغرى الخ (قوله فاتها) أى الكلية الموجبة مع الجزئية
 السالبة (قوله فرد الضرب الخ) قد علمت تشبيهه فيما هو وقوله حينئذ أى حينئذ انعكست الجزئية
 السالبة (قوله الثاني) أى للضرب الرابع منه وقوله لثالث أى للضرب السادس منه كالمسألة كره في
 الشرح (قوله وهو ظاهر) الضمير مائد للتقديم بما ذكر ويحتمل أنه ما تقدم الدخ كور فتأمل (قوله
 صغرى وكبرى) أى حال كون الكلية الموجبة صغرى الخ كذا يتبادر من عبارته هنا بخلاف عبارة
 المتن ولطيف يسر (قوله وان ائتوا الخ) الواو الحال (قوله إذا كانت الجزئية الخ) تقييد في قوله
 ينتج الخ كاهو ظاهر (قوله كاتفسهما) قد تقدم أن التحقيق انهما بتكساف عرفة خاصة وعليه
 فالمراد بقوله كاتفسهما أى في السلب والجزئية (قوله أما إذا كانت الجزئية السالبة صغرى الخ) قد
 سبق مثله وكذا مآل قوله وان كانت كبرى الخ (قوله وهو للجزئية السالبة الخاصة) هذا يقتضى
 اعتبار قيد لا دائماً في النتيجة فيما كاتقدمت الإشارة إليه لئلا يكتفى به على ما يعقوب
 اعتباراًه في الثاني دون الأول فليصر (قوله وزاد الكاتب الخ) هذه الجملة فائدة وإذاعة على المتن

(ص) وقيد بعضهم عقم الكلية الموجبة مع الجزئية السالبة صغرى أو كبرى بما إذا كانت الجزئية السالبة لا تنعكس أما إذا انعكست كاتفسهتين فاتها فتخرج فرد الضرب حينئذ بعكس الجزئية السالبة فيه إذا كانت صغرى الثاني وإذا كانت كبرى ثلثاً وهو ظاهر (ش) هذا لتقدم السراج فعنده أن اقتران الجزئية السالبة مع الكلية الموجبة صغرى أو كبرى في الشكل الرابع ينتج وان احتوت الجزئية السالبة على خاصتين إذا كانت الجزئية السالبة منعكسة كان تكون أحد الخاصتين فاتها قد سبق في فصل العكس بيان انعكاسهما كاتفسهما أما إذا كانت الجزئية السالبة التى هي إحدى الخاصتين صغرى فاتها إذا انعكست رجع الضرب إلى الرابع الشكل الثاني وان كانت كبرى رجع القياس بعكسها إلى سادس الشكل الثالث وبينتان المطلوب بعينه وهو الجزئية السالبة الخاصة فإذا ضمنت هذين الضربين إلى الخمسة السابقة كان المنتج على قول السراج من الشكل الرابع سبعة أصرب وزاد الكاتب في رسالته في هذه السبعة اقتران السالبة الكلية صغرى إذا كانت إحدى الخاصتين مع الموجبة الجزئية كبرى إذا كانت أحد الموجبات الأربع فينتج سابعة جزئية خاصة

كقولنا لا شيء من (ب) مادام (ب) لا دائما وبعض
(أب) مادام (أ) ينتج بعض
(ج) ليس (أ) مادام (ج) لا دائما
وبين بعكس الترتيب لوجع
الاول ولم يعكس النتيجة زاد
صاحب الايضاح الصغرى
السالبة الكلية اذا كانت
احدى الخاصتين مع الكبرى
الموجبة الجزئية السالبة اذا كانت
احدى السلت المنعكس سواها
الكبرى فزاد على الكاتبي يكون
الكبرى الجزئية الموجبة ينتج
مع السالبة اذا كانت تلك الكبرى
احدى الداليتين والكاتبي يمنع
من ذلك بناء على منع ماركم
من متناقضين لانه يجب على
مقتضى ذلك انما اختسلاط
الداليتين مع الخاصتين لان النتيجة
حينئذ تخرج دالة لا دائما لان
تأخذ بقيد ايام من الكبرى
وقيد الداليتين من الصغرى
وصاحب الايضاح ص على القول
بصفة الخطأ المركب من
متناقضين وينتج حينئذ القياس
بعد التبدل دالة لا دائما وهي
قولنا بعض (ب) ليس (ج)
دالة لا دائما ورمزها انعكاسها
واضع كرمزها انعكاس احدى
الخاصتين اذ هو مبنى على
الاقتراس ولا شأن للدوام
القائى بسلام الوصنى وانعكاس
هذه الجزئية السالبة وانعكس
اذا موضوعها محقق الوجود
لذا لا يمكن عزها قضية موجبة
فوجودها موجود وهو عين
موضوع السالبة التي هي صدره
واضا فموضوع هذه الجزئية
السالبة

(قوله احدى الموجبات الأربع) يعنى المشروطة العامة والخاصة والعرفية كذلك (قوله كقولنا لا شيء
الخ) مثاله المواد أن تقول لا شيء من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لا دائما وبعضه الباقي في حيزه
ساكن مادام باقيا في حيزه باحدى الجهات الأربع فينتج بعض المنقول ليس باقيا في حيزه مادام منتقلا
لا دائما وقوله وبين بعكس الترتيب الخ وذلك بان تقول بعض الباقي في حيزه ساكن مادام باقيا في حيزه
ولا شيء من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لا دائما فينتج بعض الباقي في حيزه ليس بمنتهى مادام باقيا في
حيزه لا دائما فتعكس تلك النتيجة الى قولنا بعض المنقول ليس باقيا في حيزه مادام منتقلا لا دائما وهو
المطلوب (قوله وزاد صاحب الايضاح) أى على السبعة ما تقدمت كالكاتبي إلا أن الكاتبي انصهر على
أربعة من تلك السبعة كما أشار به قوله فزاد على الكاتبي يكون الكبرى الخ (قوله اذا كانت احدى السلت
الخ) يعنى الأربع السابقة والضرورة المطلقة والدالمة المطلقة (قوله فزاد على الكاتبي يكون الكبرى
الخ) فاذا كانت مثلا لا شيء من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لا دائما وبعض الباقي في حيزه ساكن
بالضرورة لا دائما أنتج بعض المنقول ليس باقيا في حيزه مادام منتقلا لا دائما أو بالضرورة لا دائما
(قوله احدى الداليتين) أى الضرورة المطلقة والدالمة المطلقة (قوله يمنع من ذلك) أى من
انتاج الكبرى الجزئية الموجبة مع السالبة الكلية اذا كانت تلكا احدى الداليتين (قوله بناء على
على منع مارك الخ) علم من كلامه أن في القياس المركب من متناقضين خلافاً قبل منعه وعليه
بقى الكاتبي منع انتاج ما ذكر لان النتيجة تخرج متناقضية وتناقضها يقتضى تنافي المقدسات والالزام
أن يصدق المفروض مع كذب لازم وقيل بصفته وعليه يرى صاحب الايضاح لأن القياس متى سلمت
مقدمته أنتج تلكا النتيجة فليست مأملة (قوله لا يجب الخ) على قوله بناء على منع الخ وقوله على
مقتضى ذلك أى المنع المذكور (قوله لان النتيجة الخ) على لتعليل قبله وقوله لان تأخذ الخ على
لعله الحق (قوله وينتج حينئذ القياس بعد التبدل الخ) فاذا قلت في المثال المذكور بعض الباقي
حيزه ساكن بالضرورة أو دائما ولا شيء من الساكن بمنتهى مادام ساكنا لا دائما أنتج من الاول بعض
الباقي في حيزه ليس بمنتهى مادام منتقلا لا دائما فانتج بعد التبدل دالة لا دائما صغرى قولنا بعض الباقي
في حيزه ليس بمنتهى مادام لا دائما (قوله ورمزها انعكاسها) أى هذه النتيجة التي انعكس القياس بعد
التبدل القائلة بعض الباقي الخ والمراد انعكاسها الى المطلوب وهو قولنا بعض المنقول ليس باقيا
حيزه مادام منتقلا لا دائما (قوله اذ هو مبنى على الاقتراس) على قوله ورمزها انعكاسها واضع
وبيان الاقتراس في ذلك ان تفرض بعض الباقي في حيزه الذى هو ليس بمنتهى معاً وليكن زائداً مأملاً
فصل عليه كل من وصف الموضوع والمحول فيصدق ذلك قولنا زائد في حيزه زيد منتقل
يقطع النظر عن النتي فاذا ركبت هاتين القضيةين هكذا زيد منتقل زيد باقيا في حيزه أنتج من الثالث
بعض المنقول باقيا في حيزه وهو هذا انعكس أى قولنا زيد لا دائما ثم تأتى بمقدمة خارجية قلنا زيد ليس
بباقي في حيزه مادام منتقلا فتعكس كبرى الى احدى مقدمتي الاقتراس القائلة زيد منتقل هكذا زيد
منتقل زيد ليس باقيا في حيزه مادام منتقلا ينتج من الثالث بعض المنقول ليس باقيا في حيزه وهو صدر
العكس يتم هذا الرهان بحسب النتيجة بعد التبدل الى المطلوب صدور هذا (قوله ولا شأن
الدوام الخ) يعنى أن الدوام القائى الذى في قولنا بعض الباقي في حيزه ليس بمنتهى مادام منتقلا لا دائما اذ ذلك الدوام
ليس باعتبار الوصف بل باعتبار ذات الموضوع يستلزم الدوام الوصنى الذى في قولنا بعض المنقول ليس
بباقي في حيزه مادام منتقلا ذلك الدوام باعتبار الوصف (قوله وانعكاس هذه الجزئية الخ) انما أعاد
ذلك بعد قوله ورمزها انعكاسها الخ لاجل التعليل بعد لكن كتب عليه أى قوله اذ موضوعه الخ على
لحذف معلوم من قوله مبنى على الاقتراس والتقدير والاقتراس فيها يصح مع كونها سالبة
اذا موضوعها الخ وعليه فلا حاجة لقوله وانعكاس الخ (قوله لذاتها) أى لشيئ منها هو عين هذا أى
قولنا لا دائما وقوله لان عينها الخ على لاقتضاء ذاتها كون موضوعها محقق الوجود وقوله قضية

هو عين موضوع الجزئية الموجبة التي في أصل القياس فيجب وجوده أيضا لذلك فقلنا شهد به وجود موضوع هذه الجزئية السالبة أمرا
ذاتها هو ما احتوب عليه من الجزئية الموجبة ومنفصل عن ذاتها هو الموجبة التي في أصل القياس وبالله تعالى التوفيق (ص)
واعلم أن هذه الشرط التي ذكرناها للاشكال الأربعة إنما هي باعتبار كمالها كبرها أما إذا اعتبرت فيها الجهة وتركبها كما هو المعبر عنه
بالاختلافات فلها شرط زائدة على ما تقدم ولنعرض عن ذكرها لما فيها من الطول والتشعب على المبتدئ مع قلة استعمال (ش)
يعني أن الاختلافات وهي تركيب (١٩٨) القضايا الموجبة بعضها مع بعض إنما عرض عنها قلة استعمال الناس لها في العلوم

موجبة أي في قوتها اذهوق في المثال السابق في قوة أن يقال بعض الباقي في حيزه منتقل بالفعل (قوله هو
عين موضوع الجزئية الموجبة) أي التي هي في المثال البار بعض الباقي في حيزه ساكن بالضرورة
أوداعا وقوله التي في أصل القياس أي الفاعل في ذلك المثال لاشئ من الساكن بمنتهى ما دام ساكنا
لاداعا وبعض الباقي في حيزه ساكن بالضرورة أوداعا (قوله لذلك) أي لكونه هو عين موضوع
الجزئية الموجبة التي في أصل القياس (قوله فقد شهد الخ) مفرع على قوله أوداعا موضوعها الخ (قوله
وهو المعبر عنه بالاختلافات) فالاختلافات وبالعالمات هي الأقسام الحاصلة من خلط الموجهات
بعضها مع بعض وذلك قال ابن مرقوق هي اسم لكل قياس اختلفت جهة مقدمته ككون احدهما
ضرورية والاخرى ممكنة اه وقد أوردنا بعضهم بالتأليف (قوله والتشعب) بالقياس المجهمة
والباء التقنية أي الخلط وفي بعض النسخ التشعب بالعين المهملة واسقاط الباء أي التفرع وعلى كل
فهو من عطف اللازم (قوله وأما القياس المركب من المنفصلات فلا ردي به الخ) أي لأن صورة
تركيبه لا تستلزم نتيجة اقتضاها الطبع ولذلك قال بعضهم بعينه كإثباتي فإذا قلت مثلا دالة اما
الموجود قديم واما حادث وداعا اما حادث واما قديم فليس ذلك القياس منتجا باعتبار ذات
تركيبه بل باعتبار لوازم الصغرى وتركبها مع لوازم الكبرى كإثباتي (قوله لوازم الصغرى) بدل
محاسبته وكذا قوله لوازم الكبرى والمراد بالوازم فيهما ما يشعل لازم اللازم يشعل أربعة انتظار بين
لوازم الصغرى ولوازم الكبرى أولا ثم لازم الصغرى ولوازم الكبرى أولا ثم لازمهما لان لازمهما لم
ينبه في الشرح الا على ثلاثة (قوله فما اتجه ذلك التركيب الخ) أي مع لوازم تلك النتيجة كإسداء
وقوله في شكل من الاشكال أي حال كون ذلك التركيب مندرجا في شكل من الاشكال (قوله لأن لازم
اللازم الخ) صلة لقوله فهو نتيجة المنفصلتين فكأنه قال وانما كان ذلك نتيجة لتفصلتين مع انه لا يسمى
نتيجة لتشي الا اللازم لذلك التشي لأن لازم اللازم الخ (قوله فان يشمل الخ) أخذ ذلك من قوله فما
اتجه ذلك التركيب الخ لانه يتشعب انا اذا ينتج تركيب منها كان ذلك القياس عقيما (قوله فالقياس
منتج) يعني القياس المؤلف من منفصلتين (قوله لانهما) أي تينتا المتصلتين وكذلك الصغرى في
قوله ونتيجتهما اللازمة لهما (قوله ولهذا) أي لكون الوجه في معرفة انتاجه ومعرفة نتيجته ما ذكر
قوله من المتصلات) بيان للوازم مع شوب تبعض وكذا يقال فيما بعد (قوله لوازم تلك النتائج
المتصلة من المنفصلات) أي والمتصلات في كلامه اكتفاء المراد بتلك الوازم عكسها وما نبات
الجمع وما نبات الحلول اللازمة لتصلة كانتقدم بانها لا يحنى أن قوله المتصلة صفة للنتائج (قوله فيجعل
ذلك كله) المشار اليه الوازم تلك النتائج وقال بعضهم المشار اليه تلك النتائج ولوازمها (قوله في هذا)
أي في هذا المقام (قوله فان الوازم لاشئ الخ) كان مقتضى الظاهر أن يقول فان نتاج الوازم الخ
أخذ من قوله فان شاء الله نعمها الخ (قوله ستة أقسام) أي أجيالا والاهي تسعة تفصيلا اذ الثلاثة

وكثرة التشعب فيها وفهم ما ذكر
في هذا المختصر يتضح بفضل
الله تعالى فهمها من المطولات
من غير تكلف ولا احتياج الى
معلم اذ لا تخسر شر وطها ولا
براهينها من قواعدها ما ذكره الله
تعالى التوفيق (ص)

وأما القياس المركب من
المنفصلات فلا ردي به من أخذ
المنفصلات لوازم الصغرى
وتركيها مع المنفصلات لوازم
الكبرى فما اتجه ذلك التركيب
فعل شكل من الاشكال الأربعة
فهو نتيجة المنفصلتين لأن لازم
اللازم لازم (ش)

لما تقدم لم أن حكم القياس
للمركب من متصلتين حكم المركب
من حدين سواء بدوا وذكرنا
حكم القياس المركب من
المنفصلات فذكر أن الوجه
في معرفة نتاجه ومعرفة نتيجته
أن نتاجا لوازم مفرعا مع لوازم
كبرى اذ لا يشمل شي منها على
تأليف منتج فالقياس المؤلف
من المنفصلتين عقيم وان اشتمل
لشي منها على تأليف منتج فالقياس
منتج ونتيجته نتيجة تينتا
متصلتين المتصلتين هي تأليف

نتج لانما لا زمان لتفصلتين ونتيجتهما لازمة فمما قد تكون لازمة لتفصلتين لأن لازم اللازم لازم ولهذا يصح هنا تعدد
نتائج المنفصلتين بحسب تعدد لوازمها المتخلفة من المتصلات ويصح أيضا أن يؤخذ لوازم تلك النتائج المتصلة من المنفصلات فيعمل ذلك
له نتيجة القياس المركب من المنفصلتين ولا يلزم رجوع هذه النتائج الى الوازم وليست نتائج طبيعية لصورة القياس ذهب الخوارجي في
لو بوزاين سينا الى أنه عقيم والامر في هذا قديم بقاء الوازم لاشئ في ثبوتها هذا القياس من شاء أن يسمي انتاجي أو يسمي الوازم فلا يعرف
نتيجة وإذا عرف هذا فالمنفصلتان اللتان يتركب منهما القياس ستة أقسام لانها إما حقيقية ثنائ أو أمانات متاجع وأمانات متاجع أو أمانات متاجع
لثلاثة حقيقة ومائة خالوة أو أماناتة حرم ومائة خالوة فلا في المنفقتين وثلاثة في المختلفتين فأما القسم الأول وهو المؤلف من حقيقتين

فيشترط من انتاجه كلية احدى
المقدمتين وايحدا ما اضعهما
وانظر لوازم الصغرى مع لوازم
الكبرى أو لوازم الصغرى مع لازم
لازم الكبرى أو لازم لازم الصغرى
مع لازم الكبرى أو مع لازم لازم
الكبرى فما كان من ذلك على
تأليف منتج فنتيجة ذلك التأليف
نتيجة المنفصلتين ولازم تلك
النتيجة أيضا نتيجة لهما وهذه
صورها كما ترى

التي في المختلقتين تصدق بسبب جعل أحدهما معينة وصغرى والأخرى كبرى أو بالعكس (قوله)
فيشترط في انتاجه كلية احدى المقدمتين (أقول) لا تناجز اثنين معا فكانت لوازمهما جزئيات ولا انتاج
لجزئيتين أداو قوله وايحدا ما كذا في بعض التسع بضمير التثنية وفي بعض التسع وايحدا ما بضمير
الأفراد والمتعين الأول أذلي كنا صالحا للثنتين أو أحدهما بالذات ان انتاجهما لا يتم ما أو أحدهما لا لوازم
لهما أو لا لوازم لأحدهما كسباني (قوله فضعهما) أي بان تكسبهما أو تستخضرهما وقوله وانظر
لوازم الخ ذكر ثلاثة انظار وتركوا بهما والنظر بين لازم لازم الصغرى ولازم لازم الكبرى كما تقدم
التذنية على ذلك (قوله وهذه صورتها) أي صورة المذكوران من الصغرى ولوازمها والكبرى
ولوازمها وكيفية وضع هذا الجدول أنه رسم الحقيقية الصغرى ولوازمها في الجهة البعيدة وكتب على
رأسها حقيقة صغرى ورسم الحقيقة الكبرى ولوازمها في الجهة اليسارية وكتب على رأسها
حقيقة كبرى واعلم أن كلا من لوازم الصغرى ولوازم الكبرى التي ذكرها أربعة خاصة من وضع
مقدم المنفصلة ورفع تأليها أو بالعكس ومن رفع مقدمها ووضع تأليها أو بالعكس وكيفية قراءة

حقيقة كبرى
وداعا (ج) واما (هـ)
وكلا كان (ج) فليس (هـ)
وكلا كان (هـ) فليس (ج)
وكلا كان ليس (ج) ف (هـ)
وكلا كان ليس (هـ) ف (ج)

حقيقة صغرى
داغاما (أب) واما (ج)
كلا كان (أب) فليس (ج)
كلا كان (ج) فليس (أب)
كلا كان ليس (أب) ف (ج)
كلا كان ليس (ج) ف (أب)

الجدول المذكور أن تنظر للصغرى مع الكبرى وتركب
القياس منهما بيان تقول بالمولد هكذا دائما اما التي تقدم
واما التي حدث وداعا اما التي حدثت واما التي غشي عن
الفاعل ثم تنظر لوازم الصغرى الفاتحة كلما كان الشيء
قديما فليس الشيء يحدث وكلما كان الشيء حادثا فليس الشيء
بقديم وكلما كان ليس الشيء بقديم فالشيء حادث وكلما كان ليس
الشيء يحدث فالشيء قديم مع لوازم الكبرى الفاتحة كلما
كان الشيء حادثا فليس الشيء يغني عن الفاعل وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس الشيء يحدث
وكما كان ليس الشيء يحدث فالشيء يغني عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فالشيء
حادث وتركب كل واحد من لوازم الصغرى مع كل واحد من لوازم الكبرى فتأخذ أول لوازم
الصغرى وتركب مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء قديما فليس يحدث وكلما كان الشيء
حادثا فليس يغني عن الفاعل وهذا التأليف غير منتج لأنه لا ينفذ فيه الحد الأوسط وكذلك تركبه مع
ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء قديما فليس يحدث وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس
يحدث وهذا التأليف غير منتج لأنه وان انفذ فيه الحد الأوسط لم يختلف فيه الكيف كما هو شرط
انتاج الشكل الثاني وكذلك تركبه مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء قديما فليس يحدث
وكما كان ليس الشيء يحدث فهو غني عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الأول ونتيجته وهي قولنا
كلما كان الشيء قديما فهو غني عن الفاعل نتيجة لأصل القياس المركب من منفصلتين وكذلك ما يلزم
هذه النتيجة من العكس وشعرها كما تقدم وكذلك تركبه مع الرابع هكذا كلما كان الشيء قديما فليس
يحدث وكلما كان ليس الشيء غنيا عن الفاعل فهو حادث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الحد
الأوسط ثم تأخذ ثاني لوازم الصغرى وتركب مع أول لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس
بقديم وكلما كان الشيء حادثا فليس يغني عن الفاعل وهذا التأليف منتج من الثالث فتكون إذا كان
الشيء ليس بقديم فليس يغني عن الفاعل وهذا نتيجة ولوازمها انتاج لأصل القياس المركب من
منفصلتين وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس بقديم وكلما كان
الشيء غنيا عن الفاعل فليس يحدث وهذا التأليف غير منتج لعدم اتحاد الأوسط فيه وكذلك تركبه

مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس يقدم وكلما كان ليس الشيء يحدث فهو غنى
عن الفاعل وهذه المؤلفات غير منتجة لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى
هكذا كلما كان الشيء حادثا فليس يقدم وكلما كان ليس الشيء غنيبا عن الفاعل فهو وحادث وهذا
الثالث منتجة من الرابع قد يكون إذا كان الشيء ليس يقدم فليس غنيبا عن الفاعل وهذه النتيجة
ولوازمها نتائج لاصل القياس ثم تأخذ ثالث لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا
كلما كان ليس الشيء يقدم فهو حادث وكلما كان الشيء حادثا فليس يغنى عن الفاعل وهذا الثالث
منتجة من الأول كلما كان ليس الشيء يقدم فليس يغنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتائج لاصل
القياس وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء يقدم فهو حادث وكلما كان
الشيء غنيبا عن الفاعل فليس يحدث وهذا الثالث غير منتجة لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه
مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء يقدم فهو حادث وكلما كان ليس الشيء يحدث فهو غنى
عن الفاعل وهذا الثالث غير منتجة لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا
كلما كان ليس الشيء يقدم فهو حادث وكلما كان ليس الشيء غنيبا عن الفاعل فهو حادث وهذا الثالث
غير منتجة لعدم الاختلاف في الكيف ثم تأخذ رابع لوازم الصغرى وتركبه مع أول لوازم الكبرى هكذا
كلما كان ليس الشيء حادثا فهو قدم وكلما كان الشيء حادثا فليس يغنى عن الفاعل وهذا الثالث
غير منتجة لعدم اتحاد الوسط فيه وكذلك تركبه مع ثاني لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء حادثا
فهو يقدم وكلما كان الشيء غنيبا عن الفاعل فليس يحدث وهذا الثالث منتجة من الرابع قد يكون
إذا كان الشيء قدما فهو غنى عن الفاعل وهذه النتيجة ولوازمها نتائج لاصل القياس وكذلك تركبه
مع ثالث لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء حادثا فهو قدم وكلما كان ليس الشيء يحدث فهو غنى
عن الفاعل وهذا الثالث منتجة من الثالث قد يكون إذا كان الشيء قدما فهو غنى عن الفاعل وهذه
النتيجة ولوازمها نتائج لاصل القياس وكذلك تركبه مع رابع لوازم الكبرى هكذا كلما كان ليس الشيء
حادثا فهو قدم وكلما كان ليس الشيء غنيبا عن الفاعل فهو حادث وهذا الثالث غير منتجة لعدم
اتحاد الوسط فيه وإذا أعمت النظر سهل على سبيل تركيب لازم اللازم مع اللازم أربع لازم اللازم
وفي هذا القدر كفاية (قوله يستلزم النظر والنجاة) فوجه ذلك أن لمناصرة الجوع لازم من حاصلين من
وضع كل من الطرفين ورفع الآخر وللمناصرة الخلو أيضا لازم من حاصلين من رفع كل من الطرفين
 ووضع الآخر والعقوبة اللوازم الأربعة اللازمين الأولين من حيث ما فيها من منع الجمع والآخرين
من حيث ما فيها من منع الخلو وحينئذ إذا انظرنا في لوازم الحقيقةتين صغرى وكبرى كأنه نظرت
بين لوازمها في الجمع أو مانعتي الخلو والحقيقة ومناصرة الجمع إلى آخر ما تقدم من الأقسام كما أشار
لذلك بقوله سائر أقسام المتصلات (قوله لدخول الخ) عليه لقوله يستلزم الخ وقوله جميعه أي لوازم
سائر أقسام المتصلات وقوله فيها أي في لوازم هاتين الحقيقةتين وكذا الصغرى وقوله ولنقتصر على
وضعها (قوله وهكذا الحكم في القياس المركب الخ) فإذا ثبت مثلا كلما كان الشيء قدما فهو غنى
عن الفاعل وداعما لما الشيء يغنى عن الفاعل وأما وحادث فلا ينتج ذلك القياس بالنظر ذات تركبه
بل بالنظر لوازم المتصلة مع المتصلة ولازمها كإساقى (قوله من المتصلات مع المتصلات) لا يخفى أن
اللام فيه مالم ينس لان التحقيق أن القياس لا يتركب من أكثر من مقدمتين كملام (قوله أن تنظر
الخ) أشار بذلك إلى أن التشبيه إنما هو في توقف معرفة الانتاج على النظر إلى اللوازم وإن كان التوقف
في التشبيه على النظر بين اللوازم بعضه مع بعض لا بين لوازم إحدى المقدمتين مع الأخرى بخلافه في
المشبه بالإيجاز فإذ كرر بيان أفراد التشبيه (قوله مع المتصلات) أي رجع لوازمها أخذنا بما
بأن (قوله نتيجة ذلك التركيب الخ) وكذلك لوازم تلك النتيجة كإساقية (قوله صغرى كانت أو
كبرى الخ) إلخ حاصل أن المتصلة ما صغرى أو كبرى وعلى أصله وجبة أو سلبية فهذه أربعة وعلى

وأصله أن اسبق بها النظور بين
لوازم هاتين الحقيقةتين يستلزم
النظور بين لوازم سائر أقسام
المتصلات لدخول جميعها فيها
فلنقتصر على وضعها والله تعالى
التوفيق (ص)

وهكذا الحكم في القياس المركب
من المتصلات مع المتصلات
أن تنظر لوازم المتصلات مع
المتصلات فنتيجة ذلك التركيب
هي نتيجة الأصل (ثم)

يعنى أن القياس المؤلف من
المتصلة والمتصلة حكمه حكم
المركب من المتصلتين تنتظر
أيضا فيه لوازم المتصلة صغرى
كانت أو كبرى موجبة كانت
أو سلبية مع تلك المتصلة الموجبة
أو السالبة فما كان من ذلك على
تأليف منتج فنتيجته نتيجة
القياس المركب من المتصلة
والمتصلة ولازم هذه النتيجة
أيضا نتيجة تلك القياس وأعلم
أن المتصلة أن كانت صغرى
فالشركة بينهما وبين المتصلة
أما مقدم الصغرى وأما تألياها
فإن كانت في التالي فلا بد من كلية
المتصلة لأن الشركة إنما كانت
في تألي الصغرى

صارت الصغرى موافقة للنظم
الكامل فلزم أن القياس
المتقدم منها ومن لوازم الكبرى
لا يكون الا من الشكل الاول
أو من الشكل الثاني وعلى كل
تقدير فلا بد من كية الكبرى ثم
الكبرى اماموجبة واماسالبة
فان كانت موجبة فلزمها المتصلات
الاربعة ان كانت حقيقية
والاولا ان فقط ان كانت ماتفعة
جمع والاخران فقط ان كانت
ماتفعة خلوه وهد صورتهما

على منها اما حقيقة أو ماتفعة جميع أو ماتفعة خلوه فهدا تناقض فافقه من ضرب ثلاثة في أربعة وعلى كل
اما ان تكون المتصلة موجبة أو سالبة فهذه أربعة عشر صور وعلى كل منها ان يكون الاشتراك
في المقدم أو في التالي فالجواب ثمانية وأربعون فتأملها من كلامه (قوله صارت الصغرى موافقة للنظم
الكامل) أي لان الحد الأوسط فيه مجهول أو نال في الصغرى (قوله لا يكون الا من الشكل الاول)
أي على تقدير أن يكون لازم الكبرى مشاركا فيه ودمه وقوله أو من الشكل الثاني أي على تقدير أن
يكون لازم الكبرى مشاركا به (قوله فان كانت موجبة الخ) ليدرك المثلث مقابل ذلك هانوا هو
ما اذا كانت سالبة كما صنع فيما يأتي ويمكن أن يجعل قوله فيما يأتي وأما ان كانت الكبرى المتصلة
سالبة فلزم الخ شامله لانها تجعل عاملا اذا كانت الشركة في التالي أو في المقدم فغير ان الجدول الذي
ذكره هناك خاص بما اذا كانت الشركة في المقدم فليتأمل (قوله فلزمها المتصلات الاربعة الخ) أي
الحاصلة من وضع المقدم مع رفع التالي أو عكسه أو من رفع المقدم مع وضع التالي أو عكسه وقوله
والاولان فقط أي الحاصلتان من وضع المقدم مع رفع التالي أو عكسه وقوله والاخران فقط أي
الحاصلتان من رفع المقدم مع وضع التالي أو عكسه (قوله وهده صورتهما) أي صورة المذكورات

(حقيقة كبرى)	متصلتان صغريان	من المتصلة موجبة أو سالبة مع لازم على منها والمتصلة الموجبة مع لوازمها وكيفية وضع هذا الجدول أنه رسم الصغرى في الجهة اليمينية فذكر الموجبة ثم السالبة وكتب فوقهما متصلتان صغريان وذكر لازم الأولى وكتب فوقه لازمة المتصلة الصغرى الموجبة وذكر لازم الثانية وكتب فوقه لازمة المتصلة الصغرى السالبة ورسم الكبرى في الجهة اليسارية لكنهما استغنى عن الحقيقة عن على من ماتفعة الجمع وماتفعة الخلو كما تقدم لماتقدم فذكر المتصلة الحقيقية ولوازمها وكتب فوقهما حقيقة كبرى وكيفية قراءة هذا الجدول
وداعلماما (ج) واما (هـ ز)	كلما كان (أ ب ف ج د)	أن تنظر أولا في الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة المرجحة ثم في الجهة اليسارية فتأخذ المتصلة وتركب القياس منها بما تقول بالمواد هكذا كلما كان الشيء قد عينا فهو غنى عن الفاعل وداعلماما الثاني غنى عن الفاعل واما هجوات ثم تنظر لوازم الكبرى القائلة كلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس هو بحدوث وكلما كان الشيء حادثا فليس هو يغنى عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء يغنى عن الفاعل فهو وحدان وكلما كان ليس الشيء بحدوث فهو غنى عن الفاعل ثم تركيب المتصلة المذكورة مع كل واحد من هذه الوازم فتعرف المنتج وغيره على الوجه السابق ثم تأخذ لازم تلك المتصلة القائلة ليس أئبسة اذا كان الشيء قد عينا فليس هو يغنى عن الفاعل وتركيبه مع كل واحد من تلك الوازم كما فعلت في المتصلة ثم بعد ذلك تأخذ المتصلة السالبة وتركيبها مع المتصلة بأن تقول من المواد هكذا ليس أئبسة اذا كان الشيء قد عينا فهو وحدان وداعلماما الثاني حادث واما هجوات غنى عن الفاعل ثم تنظر لوازم الكبرى القائلة كلما كان الشيء حادثا فليس هو يغنى عن الفاعل وكلما كان الشيء غنيا عن الفاعل فليس هو بحدوث وكلما كان ليس الشيء بحدوث فهو غنى عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء يغنى عن الفاعل فهو وحدان ثم تركيب المتصلة المذكورة مع كل واحد من هذه الوازم فتعرف المنتج وغيره كما مر ثم تأخذ لازم تلك المتصلة القائل كلما كان الشيء قد عينا فليس هو يغنى تركيبه مع كل واحد من تلك الوازم كما فعلت في المتصلة فتنبيه (قوله واما اذا كان الاشتراك في المقدم الخ) هدها مقابل لقوله فيما مر فان كانت في التالي الخ (قوله على ما سبق) أي من أهم ان كانت
كلما كان (ج) فليس (هـ ز)	ليس أئبسة اذا كان (أ ب ف ج د)	كلاهما كان (أ ب ف ج د)
كلما كان (هـ ز) فليس (ج د)	ليس أئبسة اذا كان (أ ب ف ج د)	كلاهما كان (أ ب ف ج د)
كلاهما كان ليس (ج د) ف (هـ ز)	لازمة المتصلة الصغرى السالبة	كلاهما كان (أ ب ف ج د)
كلاهما كان ليس (هـ ز) ف (ج د)	كلاهما كان (أ ب ف ج د)	

وأما اذا كان الاشتراك في المقدم
والفرض أن المتصلة صغرى
فالكبرى اماموجبة واماسالبة
فان كانت موجبة فلزمها المتصلات
على ما سبق

أن تنظر أولا في الجهة اليمينية فتأخذ المتصلة المرجحة ثم في الجهة اليسارية فتأخذ المتصلة وتركب
القياس منها بما تقول بالمواد هكذا كلما كان الشيء قد عينا فهو غنى عن الفاعل وداعلماما الثاني
غنى عن الفاعل واما هجوات ثم تنظر لوازم الكبرى القائلة كلما كان الشيء غنيا عن الفاعل
فليس هو بحدوث وكلما كان الشيء حادثا فليس هو يغنى عن الفاعل وكلما كان ليس الشيء يغنى عن
الفاعل فهو وحدان وكلما كان ليس الشيء بحدوث فهو غنى عن الفاعل ثم تركيب المتصلة المذكورة
مع كل واحد من هذه الوازم فتعرف المنتج وغيره على الوجه السابق ثم تأخذ لازم تلك المتصلة
القائلة ليس أئبسة اذا كان الشيء قد عينا فليس هو يغنى عن الفاعل وتركيبه مع كل واحد من تلك
الوازم كما فعلت في المتصلة ثم بعد ذلك تأخذ المتصلة السالبة وتركيبها مع المتصلة بأن تقول من
المواد هكذا ليس أئبسة اذا كان الشيء قد عينا فهو وحدان وداعلماما الثاني حادث واما هجوات غنى عن
الفاعل ثم تنظر لوازم الكبرى القائلة كلما كان الشيء حادثا فليس هو يغنى عن الفاعل وكلما كان
الشيء غنيا عن الفاعل فليس هو بحدوث وكلما كان ليس الشيء بحدوث فهو غنى عن الفاعل وكلما كان
ليس الشيء يغنى عن الفاعل فهو وحدان ثم تركيب المتصلة المذكورة مع كل واحد من هذه الوازم
فتعرف المنتج وغيره كما مر ثم تأخذ لازم تلك المتصلة القائل كلما كان الشيء قد عينا فليس هو يغنى
تركيبه مع كل واحد من تلك الوازم كما فعلت في المتصلة فتنبيه (قوله واما اذا كان الاشتراك في المقدم
الخ) هدها مقابل لقوله فيما مر فان كانت في التالي الخ (قوله على ما سبق) أي من أهم ان كانت

فتكون الصغرى المتصلة
كلما كان (ج) ف(أ) ان
كانت موجبة أوليس البتة
إذا كان (ج) ف(أ) إذا كانت
مالية فتكون الكبرى المتصلة
الموجبة هكذا دائما (ج)
واما (هـ) فانظر المتصلتين
الصغريين ولازمه كل واحدة
منهما الموجبة والسالبة مع
لوازم المتصلة ولوازم تلك الوازم
فناشئ منها على تأليف منتج
فنتيجة تقيده أصل القياس وما
بازم هذه النتيجة من منفصلة
فهو نتيجة أيضا لأصل القياس
وأما ان كانت الكبرى المتصلة
سالبة فإنها ان كانت مائة جمع
أو مائة خلوس البتتان متصلتان
على مائة فنتظر أيضا تلك
الوازم مع المتصلتين الصغريين
فان كانت المتصلة السالبة
حقيقية لازمها شيء فالقياس
منها ومن المتصلتين عقم فاذن
انما تتركب المتصلتان مع سالبة
مائة جمع وسالبة مائة خلوس
وهذه صورتهما

حقيقية لزمتها المتصلات الأربع وان كانت مائة جمع فلا يزال وان كانت مائة خلوس لا
(قوله فتكون الصغرى المتصلة الخ) لم يضع المؤلف ذلك جدولا كسأبه ومجده أن الصغرى المتصلة
قائلة كلما كان الشيء قدما فهو غنى عن الفاعل ان كانت، وجبة أو ليس البتة إذا كان الشيء قدما فهو
حادث ان كانت سالبة وتكون الكبرى المتصلة الموجبة هكذا دائما اما الشيء قديم واماهو مفتقر
للفاعل فذا المتصلة الموجبة وركبها مع المتصلة هكذا كلما كان الشيء قدما فهو غنى عن الفاعل
ودالما اما الشيء قديم واماهو مفتقر لفاعل ثم انظر الوازم الكبرى ولوازم تلك الوازم وركب
المتصلة المذكورة ولازمها القائلة ليس البتة إذا كان الشيء قدما فليس هو غنى عن الفاعل مع
كل واحد من تلك الوازم ثم هذا المتصلة السالبة وركبها مع المتصلة هكذا ليس البتة إذا كان الشيء
قدما فهو حادث ودالما اما الشيء قديم واماهو مفتقر لفاعل ثم انظر الوازم الكبرى ولوازم تلك
الوازم وركب المتصلة ولازمها القائلة كلما كان الشيء قدما فليس هو يحدث مع كل واحد من تلك
الوازم على الوجه السابق كما شارفك بقوة فانظر المتصلتين الخ (قوله على ما تقدم) أي من أنها
ان كانت مائة جمع لزمتها الأربان وان كانت مائة خلوس لزمتها الأربان (قوله وهـ هذه صورتهما)
أي صورة المذكورات وكيفية وضع هذا الجدول أو رسم الصغرى في الجهة العينية فذكر الموجبة
ثم السالبة وكتب وقوله ما متصلتان صغريان وذلك لزم الأولى ثم لزم الثانية ورسم الكبرى في الجهة
اليسارية وكتب فوقها منفصلة كبرى مائة جمع أو مائة خلوس وذلك لزم من لسانه جاعع ثم لزم من
لمائة الخلو وكيفية قراءة الجدول المذكور ان تنظر أولا في الجهة العينية فذا المتصلة الموجبة
ثم في الجهة اليسارية فذا المتصلة مائة جاعع وتتركب القياس منها بان تقول بالمواد هكذا كلما
كان الشيء أبيض فهو غير أسود وليس البتة اما الشيء أبيض واماهو غير أحمر ثم تنظر للذي الكبرى
الغائلين ليس البتة إذا كان الشيء أبيض فليس هو غير أحمر وليس البتة إذا كان الشيء غير أحمر فليس
هو أبيض وتتركب تلك المتصلة ولازمها القائلة ليس البتة إذا كان الشيء أبيض فليس هو غير أسود
مع كل من هذين اللذين تعرف المنتج وغيره ثم تأخذ المتصلة مائة خلوس مع المتصلة الموجبة
وتتركب القياس منها بان تقول بالمواد هكذا كلما كان الشيء أبيض فهو غير أسود وليس البتة اما
الشيء أبيض واماهو أحمر ثم تنظر للذي الكبرى الغائلين ليس البتة إذا كان ليس الشيء أبيض فهو
أحمر وليس البتة إذا كان ليس الشيء أحمر فهو أبيض وتتركب
تلك المتصلة ولازمها مع كل من هذين اللذين تعرف
المنتج وغيره كما مر ثم تنظر في الجهة العينية فتأخذ المتصلة
السالبة ثم في الجهة اليسارية فتأخذ المتصلة مائة جاعع
وتتركب القياس منها بان تقول بالمواد هكذا ليس البتة
إذا كان الشيء أبيض فهو أسود وليس البتة اما الشيء أبيض
واماهو غير أحمر ثم تنظر للذي الكبرى وتتركب تلك المتصلة

منفصلة كبرى مائة جمع أو مائة خلوس
ليس البتة اما (أ) واما (هـ) ز)
ليس البتة إذا كان (أ) فليس (هـ) ز)
ليس البتة إذا كان (هـ) فليس (أ) ز)
ليس البتة إذا كان ليس (أ) ف(هـ) ز)
ليس البتة إذا كان ليس (هـ) ف(أ) ز)

متصلتان صغريان
كلما كان (أ) ف(ج) د)
ليس البتة إذا كان (أ) ف(ج) د)
لازمة المتصلتان الصغريان
ليس البتة إذا كان (أ) فليس (ج) د)
كلما كان (أ) فليس (ج) د)

وأما إذا كانت المتصلة هي
الكبرى فلا تشر إلها ما في مقدمها
واما في تأليها فان كان في التالي
فالمشكلة امام موجبة واما سالبة
ان كانت موجبة لزمتها المتصلات
الأربع ان كانت حقيقية
والأوليان فقط ان كانت مائة جمع والآخران فقط ان كانت مائة خلوس فانظر لوازم المتصلتين الصغريين مع المتصلتين

الكبريين على ما سبق وأما ان كانت المنفصلة سالبة لم تنتج الحقيقة شيئا اذ لا يلزمها شيء ويلزمها ان كانت مفاعلة جمع أو مفاعلة خلوها البتة -
متصلتان فانظر ههنا مع المتصلتين الكبيرين وأما ان كان الاشتراك في المقدم فيجب أن تكون المنفصلة موجبة لان الكبرى موافقة
لنظم الكامل فينتهي أن يكون القياس المركب من اللوازم ما من الشكل الأول وما من الشكل الثالث وعلى كل منهما يلزم ايجاب الصغرى
فهذا تمام الكلام في الايسة الافتراضية المركبة من الحليان أو من الشرطيات (٢٠٢) على وجه الاختصار وبالله تعالى التوفيق (ص)

وهذا كله ان كان أحد طرفي
الشرطية وسطا برهنة وهو المسمى
بالجزء الثاني أما إذا كان الوسط
جزء ذلك الطرف وهو المسمى
بالجزء غير التام فلا تحتاجه
شروط غير ما تقدم ولنعرض
عن الكلام فيه أيضا كما عرفت
عن الكلام في الاختصارات
لكونه شغبا ويؤدوا ستعماله
وقد قلناه (ش)

(قوله) وأما ان كانت المنفصلة هي الكبرى (الخ) اعلم ارفع المؤلف لذلك شيئا ليكون ما تقدمه بأن هنا
لكن مع التقديم والتأخير فتأمل (قوله) لان الكبرى موافقة (الخ) أي لان الحد الوسط قد وقع
مقسما في الكبرى كما يكون في النظم الكامل (قوله) المركب من اللوازم أي مع المتصلات
أولوازمها (قوله) اما من الشكل الأول أي ان كان لازم المنفصلة مشتركا بثنائيه (قوله) واما
من الثالث أي ان كان مشتركا بغيره (قوله) وهذا أي ما تقدم من شروط الانتاج (قوله)
ان كان أحد طرفي الشرطية (الخ) وذلك كما قولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوانا طائر وكما
كان حيوانا ناطقا فهو متعجب (قوله) أما إذا كان الوسط جزء ذلك الطرف (الخ) أي كما قولنا كلما كان
الشيء انسانا فهو حيوانا طائر وكما كان ناطقا فبشرافه ومتعجب (قوله) لكونه شغبا بالعين
المعجمة أو اربعين المهمة كما تقدم لكن على الأول يكون بفتح أوله وعلى الثاني بضمه (قوله) كأن يقال
مثلا كلما كان (الخ) مثله بالمواد كما تقدم أن يقال كلما كان الشيء انسانا فهو حيوانا ناطق وكما كان
ناطقا فبشرافه ومتعجب فقد وقعت الشركة في هذا القياس في جزء غير تام وهو جزء الثاني الذي هو
الناطق ولو قلت في الكبرى وكما كان حيوانا ناطقا فهو متعجب لكانت الشركة في جزء تام (قوله) بل
هذه (الخ) أي فهي أولى بالترك من الاختصارات (قوله) فمعناها راجع في كل قضية هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها واحد في كل قضية وهو غير ظاهري (قوله) وأما القياس الاستثنائي (الخ) هذا مقابل
لحدوث والتقدير ما تقدم هو القياس الافتراضي وأما القياس الاستثنائي (الخ) (قوله) فلا بد أن تكون
(الخ) فلا يصح أن تكون جمالية (قوله) وهي الكبرى (قوله) فهو على عكس الافتراضي وأما ان كان كذلك
لان الشرطية ترجع الى كبرى القياس الافتراضي والاستثنائية ترجع الى صغرها وذلك لانه إذا
قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوانا فقد وضعت المقدم بان قلت لكنه انسان وجدت
القياس في قوة أن يقال من الشكل الأول هذا الانسان وكما كان انسانا فهو حيوانا وإن وقعت التالي
بان قلت لكنه ليس بحيوان وجدت في قوة أن يقال من الشكل الثاني هذا ليس بحيوان وكما كان
انسانا فهو حيوانا فقد رجعت الشرطية الى كبرى الافتراضي والاستثنائية في صغرها (قوله) فان كانت
متصلة (الخ) أي وأما ان كانت منفصلة فسيأتي في كلامه (قوله) فشرط انتاجه (الخ) ذكر من الشروط
أربعة ورابعها مرديين شيتين كآري (قوله) هو عبارة عن قياس مركب (الخ) لا يخفى أن هذا تعريف
للقياس الاستثنائي من حيث هو فيشمل بشرطية متصلة وبشرطية منفصلة كما يقتضيه إطلاق
قوله أحداهما بشرطية وقوله والاخرى وضع الخ أي ذات وضع أو ذات رفع المراد بحد جزئها المقدم
بالنسبة للوضع والثاني بالنسبة للرفع وقوله يلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على ألف والنشر المرتب
فوضع المقدم يلزم منه وضع التالي ورفع التالي يلزم منه رفع المقدم وهذا كلاما بالنسبة لمتصلة وأما
بالنسبة لمنفصلة فالمراد بحد جزئها الأعداد التي قبلت كلاما من طرفيها بالنسبة لكل من الوضع والرفع
وقوله يلزم منه وضع الخ راجع لما قبله على ألف والنشر الموشى فوضع كل من طرفيها يلزم منه رفع
الاخر بالنسبة للحقيقية ومادة الجمع ورفع كل منهما يلزم منه وضع الاخر بالنسبة للحقيقية أيضا

بعضها اعلم ذكر من الايسة
الشرطية كما ذكره في العلوم
ويضطر طرفه ويسهل تناوله
ويشجع لتأخره وهو ما كان الوجه
في قياسه جزئيا ما بان يكون أحدا
طرفي الشرطية يتكلمه ذلك ما يكون
الوسط فيه جزءا غير تام بان يكون
جزء أحد طرفي الشرطية كان
يقال مثلا كلما كان (أب)
(ج) وكلما كان (د) (فوز)
فدروقت الشركة في هذا القياس
في جزء غير تام وهو جزء الثاني الذي
هو (د) ولولا اشغاب الكبرى وكما
كان (ج) (فوز) لكانت
الشركة في جزء تام والمجانر كنا
الايسة ذات الجزء غير التام
لكونه شغبا ولو ادعى استعمالها
وعلم وضوح انتاجها كما ذكرنا
الاختصارات لذلك بل ههنا
الاحتجاج اليها دون الاختصارات
بكتير لان الجهان وان سكت
عنهما في القضايا فاعناها واجب في

للقضية وبالله تعالى التوفيق (ص) وأما القياس الاستثنائي فلا بد أن تكون المقدمة الاولى فيه شرطية وهي الكبرى فان كانت متصلة
فشرط انتاجه أن تكون موجبة كلية لازمة وان تكون الاستثنائية وهي الصغرى حكمت بشيئ المقدم أو بشيئ التالي (ش)
القياس الاستثنائي هو عبارة عن قياس مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لا بد جزئها أو رفعه يلزم منه وضع
الجزء الآخر أو رفعه

ومادة الخلو كما يعلم محاياتي فتنبيه (قوله وليس يجب أن يكون الخ) يدفع هذا ما قد يذهبون من اشتراط ذلك
 (قوله فان الشرطه لو كانت مركبة من شرطيتين الخ) وذلك كما في قولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود كان اذا لم تكن الشمس طالعة لم تكن النهار موجودا لكن ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود أو لم يكن ليس ان لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا فكل من الجزء الموضوع
 أو المرفوع شرطية في هذا المثال ولا يخفى أن الاستثنائية لثابتة بحسب القرض وان كانت خلاف
 الواقع وكذا ما يأتي (قوله ولو كانت مركبة من شرطية واحدة الخ) وذلك كما في قولنا كلما كان ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعدم طلوع الشمس ملزوم لعدم طلوع النهار لكن ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود وكافي قولنا كلما كان عدم طلوع الشمس ملزوم لعدم طلوع النهار فان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن ليس ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالجزء الموضوع
 شرطية في المثال الأول وكذلك المرفوع في الثاني (قوله اذا كانت الشرطية مقدمها) أي لأجل
 أن يتأتى أن الجزء الموضوع شرطية ألا موضع في المتصلة إلا المقدم وذلك كما في المثال الأول وقوله ان
 كانت تاليه أي لأجل أن يتأتى أن الجزء المرفوع شرطية ألا موضع في المتصلة إلا التاني (قوله فلو كانت
 المتصلة الكلية السالبة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه انسان لم
 ينتج ذلك القياس شيئا وكذا لو رفعت الثاني بان قلت لكنه ليس بحجر (قوله أو وضعه) فاذا قلت
 مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه حجر لم ينتج أيضا فلو لم يضع الثاني لا ينتج ولو
 كانت المتصلة موجبة لكنه ذكره لأجل قوله بعد ويلزم أيضا بالقوة الخ (قوله لكن بالقوة يلزم من
 وضع الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا لكنه انسان فانه وان لم ينتج هذا
 القياس بالفعل لكنه ينتج بالقوة انه ليس بحجر بواسطة استلزامه القضية السالبة من المتصلة
 الموجبة المناقضة لها في التالي وهي كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا وهذه القضية تقتضي اتمقي
 ثبتت له الانسانية انتفت عنه الجبرية (قوله أي وضعه يقتضي) انما أي بهذا التفسير لان المعهود
 في الانتاج أن وضع المقدم ينتج الوضع لا الرفع (قوله لاستلزام المتصلة الخ) علة لقوله لكن بالقوة
 يلزم الخ فنقولنا مثلا البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا يستلزم أن يقال كلما كان هذا انسانا لم يكن حجرا
 ووجه استلزامه ذلك انه لو التقي بأن كان انسانا حجرا لمصدق السلب السلكي في أصل القضية القائلة
 ليس البتة الخ (قوله ويلزم أيضا بالقوة الخ) فاذا قلت مثلا ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا
 لكنه حجر فانه وان لم ينتج هذا القياس بالفعل لكنه ينتج بالقوة انه ليس انسانا بواسطة ما اقتضاه عكس
 القضية القائل ليس البتة اذا كان هذا حجرا كان انسانا من المتصلة الموجبة المناقضة لهذا العكس في
 التالي وهي كلما كان هذا حجرا لم يكن انسانا وهذه القضية تقتضي اتمقي ثبتت له الجبرية انتفت عنه
 الانسانية (قوله لاقتضاء العكس بالمستوى ذلك) أي المذكور من المتصلة الموجبة المناقضة في
 التالي وبمقتضى أن اسم الإشارة ثائد لزوم الفهم من قوله ويلزم أيضا الخ وهذا هو المتبادر من
 كلامه لكن الاقرب الاول وهو الذي قرره شيخنا فاذا عكست قولنا ليس البتة اذا كان هذا انسانا
 كان حجرا الى قولنا ليس البتة اذا كان هذا حجرا كان انسانا استلزم هذا العكس أن يقال كلما كان هذا
 حجرا لم يكن انسانا ووجه الاستلزام ما تقدم (قوله وان كانت المتصلة الموجبة جزئية الخ) فاذا قلت
 مثلا قد يكون اذا جاءني زيد أكرمه لكنه عادي أو لم يكني أم كرهه فلا ينتج هذا القياس شيئا لاحتمال
 أن يكون زمن الشرطية غير زمن الاستثنائية وحينئذ فلا يحصل الانتاج كما أشار اليه بقوله لانما
 حينئذ الخ (قوله صدق الشرطية) الأولى أن يقول صدقوا بكون الغير جائدا على المتصلة المذكورة
 (قوله فلا يتجمع المقدمتان الخ) أي في زمن واحد ولا يقدما معاهلي الصدق لكن لا في زمن
 واحد ويمكن أن يكون المؤلف أشار بذلك بقوله معاهذا هو المتبادر وعمايه فلا حاجة لما ذكر

وليس يجب أن يكون الطرف
 لموضوع أو المرفوع قضية كلية
 ان الشرطية لو كانت مركبة من
 شرطيتين للكان على واحد من
 الجزء الموضوع أو المرفوع
 شرطية ولو كانت مركبة من
 شرطية وحلبية لكان الجزء
 الموضوع شرطية ان كانت
 الشرطية مقدمها والجزء المرفوع
 شرطية ان كانت تاليه اما اذا عرفت
 هذا فنقول الشرطية المستعملة
 فيه ان كانت متصلة اشترط
 فيها أن تكون موجبة كلية
 إزويية فلو كانت المتصلة الكلية
 سالبة لم تنتج بالفعل في القياس
 الاستثنائي شيئا أي لا يلزم من
 وضع المقدم ولا من رفع التالي
 أو وضعه شيئا بالفعل لكن بالقوة
 يلزم من وضع المقدم رفع التالي
 أي وضعه نقضه لاستلزام
 المتصلة السالبة متصلة موجبة
 تناقضا في التالي ويلزم أيضا
 القوة من وضع التالي رفع المقدم
 اقتضاء العكس المستوي ذلك
 ان كانت المتصلة الموجبة
 مؤنثة لم تنتج لانها لا يمكن بمقتضى
 أن يكون زمن صدق الشرطية
 جرم زمان صدق الاستثنائية فلا
 يتجمع المقدمتان معاهلي
 لصدق فلا يحصل الانتاج

نعم لو كانت وقت الاتصال أو الانفصال هو بعينه وقت استثناء أحد جزئي الشرطية أو نقيضه أو كانت الاستثنائية عامة حتى تشمل وقت الاتصال أو الانفصال أنتج القياس وإن لم تكن الشرطية كلية وإن كانت المتصلة (r.5) الموجبة الكلية انفاقية لم ينتج لان العلم

بصدق الانفاقية موقوف على العلم بصدق جزئها فلما استغنى العلم بصدق أحد جزئها عن صدقها لزوم الدور هذا ان وضعت في الاستثنائية أحد جزئها وأما ان رفضته فثبت الاستثنائية حينئذ كاذبة لان الانفاقية طرفاها صادقان فلا يصح رفع واحد منهما هذا ما يتعلق بشرط المقدمة المتصلة وأما المقدمة الاستثنائية فمستلزم فيها أن تثبت المقدم أو تنفي الثاني والجملة ورفع الثاني الانفاقية كذب ووضع مقدمها لا فائدة له لان نقيضه معالمة من نفس الانفاقية فان أثبت المقدم كانت النتيجة ثبوت الثاني لان المقدم ملزم للثاني وثبوت الملازم مستلزم ثبوت الملازم وان نفيت الثاني كانت النتيجة نفى المقدم لان نفى الملازم مستلزم نفى الملازم ومثال ذلك اذا قلنا مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فان قلت في الاستثنائية لكانت انسانا أنتج فهو حيوان واذا قلت في الاستثنائية لكانت ليس بحيوان أنتج فليس بانسان ولا ينتج نفى المقدم ولا يثبت الثاني شيئا لجواز ان يكون الثاني اعم من المقدم كفي هذا المثال واذا كان اعم يلزم من نفى المقدم نفى الثاني لانه لا يلزم من نفى الاخر نفى الاصح فلا يلزم من نفى كون هذا انسانا نفى كونه حيوانا

(قوله نعم لو كان وقت الاتصال الخ) فاذا قلت مثلا قد يكون اذا ما نزل بدور الجمعة أكرمه لكنه جاني حينئذ أنتج هذا القياس فأما كرمه أو لكني لم أكرمه حينئذ أنتج فهو لم ينجح يوم الجمعة وهذا يقتضي ان قولنا مثلا قد يكون اذا كان زيد مكرما الاصاب يوم الجمعة كان صكبا لكانته مكرما الاصاب حينئذ ولكنه ليس بكاتب حينئذ ينتج في الأول فهو كاذب وفي الثاني فهو ليس مكرما الاصاب وليس كذلك لانه لا يلزم من ثبوت الاصح ثبوت الاصح نفى الاصح نفى الاصح كجانب في كلامه اذا عرفت ذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول بدل التاميل السابق لجواز ان يكون المقدم اعم من الثاني فلا يلزم من وضعه تقديم وضع الثاني ولا من رفع الثاني رفع المقدم (قوله أكرمه اذا اتصل) فاذا قلت مثلا قد يكون هذا الجسم وقت كونه حيا عالما واما جاهل الكه عالم حينئذ ولكنه ليس بجاهل حينئذ أنتج هذا القياس في الأول فهو ليس بجاهل وفي الثاني فهو عالم وعكسه فكذلك قلت في الاستثناء قد يكون ليس بعالم حينئذ أنتج فهو جاهل أو لكنه جاهل حينئذ أنتج فهو ليس بعالم كما يعلم مما يأتي في المنفصلة اعترض بالانفصال ليس هذا معناه اذ كلامه في المنفصلة (واجب) بانه ذكر تتبعه الفائدة (قوله أحد جزئي الشرطية) الذي هو المقدم بالنسبة للمنفصلة أو الادعاء ان الصلح بالمقدم والثاني في المنفصلة وقوله أو نقيضه أي أحد جزئي الشرطية الذي هو الثاني بالنسبة للمنفصلة أو الادعاء ان الصلح بالمقدم والثاني في المنفصلة (قوله أو كانت الاستثنائية عامة الخ) فاذا قلت مثلا قد يكون اذا حال في زبد وقت الزوال حدثته لكانت بالسي جميع النهار أو لكني لم أحدثه جميع النهار أنتج هذا القياس في الأول فاحد حدثته وفي الثاني فهو بجاهل في وقت الزوال واذا قلت مثلا قد يكون زبد عند الزوال اما قاله اما اكل كلاله فأنتم جميع النهار أو لكنه ليس بالكل جميع النهار أنتج هذا القياس في الأول انه ليس بالكل وفي الثاني فأنتم عكسه بعكسه فاذا قلت في الاستثنائية لكانت ليس بعام جميع النهار أنتج انه اكل أو لكنه اكل جميع النهار أنتج فليس بعام (قوله وان لم تكن الشرطية الخ) الواو لقال لان فرض كلامه في الجزئية (قوله وان كانت المتصلة الموجبة الكلية انفاقية الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان الانسان ناطقا فالخار فانه لكان الانسان ناطقا لم ينتج هذا القياس لما فيه من الدور كما اشار به بقوله لان العلم الخ (قوله لزوم الدور) أي لانصار العلم بصدق أحد جزئها متوقف على ما توقف عليه وهو العلم بصدق الانفاقية فانه متوقف على العلم بصدق جزئها (قوله هذ) أي محل هذا التعليل (قوله وأما ان رفضته) أي بان قلت في المثال السابق لكن الجواب ليس بذاك (قوله وبالجملة فرفع الثاني الانفاقية الخ) هذه العبارة قد وجدت في بعض النسخ قبل قوله هذا ما يتعلق الخ وهو الظاهر ووجدت في بعضها بعده وهو خلا للظاهر وقوله لا فائدة له أي زيادة على لزوم الدور (قوله هذا ما يتعلق الخ) اسم الاشارة تأديدا لتقدم من قوله اذا عرفت هذا فنقول الخ (قوله ونصه) أي نص ابن عرفة (قوله والثاني) أي القسم الثاني من قسمي القياس لما تقدم من أن القياس ثمان اقتران واستثنائي فيعدد كالأول قال والثاني الخ (قوله وهو منصفة) فيه تسع لما تقدم من انه عبارة عن قسم مركب من مقدمتين اخص (قوله قالوا لا كسر الخ) انما هي بصيغة النوى لانهم أطلقوا ذلك ولم يقيدوه بالمهجمة كما مرشدا فلما قلنا قوله ثبت الخ وقوله في الأولى الذي هو امتداد المقدم لنتج الثاني وقوله في الثاني أي الذي هو استثناء نقيض الثاني لينتج نقيض المقدم (قوله المتصلة كبراء والاستثنائية صفراء) هذا هو محل الاستشهاد

وكذلك لا يلزم من ثبوت الثاني ثبوت المقدم لانه لا يلزم من ثبوت الاصح ثبوت الاصح نفى الاصح نفى الاصح كجانب في كلامه اذا عرفت ذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول بدل التاميل السابق لجواز ان يكون المقدم اعم من الثاني فلا يلزم من وضعه تقديم وضع الثاني ولا من رفع الثاني رفع المقدم (قوله أكرمه اذا اتصل) فاذا قلت مثلا قد يكون هذا الجسم وقت كونه حيا عالما واما جاهل الكه عالم حينئذ ولكنه ليس بجاهل حينئذ أنتج هذا القياس في الأول فاحد حدثته وفي الثاني فهو بجاهل في وقت الزوال واذا قلت مثلا قد يكون زبد عند الزوال اما قاله اما اكل كلاله فأنتم جميع النهار أو لكنه ليس بالكل جميع النهار أنتج هذا القياس في الأول انه ليس بالكل وفي الثاني فأنتم عكسه بعكسه فاذا قلت في الاستثنائية لكانت ليس بعام جميع النهار أنتج انه اكل أو لكنه اكل جميع النهار أنتج فليس بعام (قوله وان لم تكن الشرطية الخ) الواو لقال لان فرض كلامه في الجزئية (قوله وان كانت المتصلة الموجبة الكلية انفاقية الخ) فاذا قلت مثلا كلما كان الانسان ناطقا فالخار فانه لكان الانسان ناطقا لم ينتج هذا القياس لما فيه من الدور كما اشار به بقوله لان العلم الخ (قوله لزوم الدور) أي لانصار العلم بصدق أحد جزئها متوقف على ما توقف عليه وهو العلم بصدق الانفاقية فانه متوقف على العلم بصدق جزئها (قوله هذ) أي محل هذا التعليل (قوله وأما ان رفضته) أي بان قلت في المثال السابق لكن الجواب ليس بذاك (قوله وبالجملة فرفع الثاني الانفاقية الخ) هذه العبارة قد وجدت في بعض النسخ قبل قوله هذا ما يتعلق الخ وهو الظاهر ووجدت في بعضها بعده وهو خلا للظاهر وقوله لا فائدة له أي زيادة على لزوم الدور (قوله هذا ما يتعلق الخ) اسم الاشارة تأديدا لتقدم من قوله اذا عرفت هذا فنقول الخ (قوله ونصه) أي نص ابن عرفة (قوله والثاني) أي القسم الثاني من قسمي القياس لما تقدم من أن القياس ثمان اقتران واستثنائي فيعدد كالأول قال والثاني الخ (قوله وهو منصفة) فيه تسع لما تقدم من انه عبارة عن قسم مركب من مقدمتين اخص (قوله قالوا لا كسر الخ) انما هي بصيغة النوى لانهم أطلقوا ذلك ولم يقيدوه بالمهجمة كما مرشدا فلما قلنا قوله ثبت الخ وقوله في الأولى الذي هو امتداد المقدم لنتج الثاني وقوله في الثاني أي الذي هو استثناء نقيض الثاني لينتج نقيض المقدم (قوله المتصلة كبراء والاستثنائية صفراء) هذا هو محل الاستشهاد

وان كانت الشرطية منفصلة حقيقة فلا بد أن تكون موجبة كلية عتادية وان تكون مركبة من شئ ومساو لتقيضه ان لو كانت مركبة من الشئ وعين تقيضه لوجب الانتاج لان النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية وتلزم فيه المصادرة عن المطلوب والتأنيب في هذا القياس أربعة اثنان في وضع الاستثنائية لاحد الطرفين واثنان في رفعها لاحدهما وان كانت الشرطية فائتة جمع أنفت الاولين وان كانت مائة خلوا أنفت الآخرين وبالله تعالى التوفيق (ش)

يعني أن المقدمة الشرطية في القياس الاستثنائي ان كانت منفصلة اشترط فيها شرطان أن تكون موجبة كلية وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً فككون عتادية احترازاً من الاتفاقية لعدم لزوم العتاد فيها فلا يلزم من وضع شئ منها أو رفعه شئ في الطرفين الا تزويج بعض المحققين صرح بأنه لا يشترط في المنفعة أن تكون عتادية وان الاتفاقية فيها تنتج بخلاف الاتفاقية في المتسعة لان المنفعة ملحقية الاتفاقية وان كان لا ينتج صدق جزئها ولا كذبها لكن اذا اتفق عدم صدق جزئها معا وصدق أحدهما لزم كذب الآخر وكذلك لو اتفق عدم كذب جزئيهما ما كتب أحدهما لزم صدق الجزئ الآخر انتهى قلت ومما حصل الفرق بين المنفعة والاتفاقية والمصلحة والاتفاقية لزوم الدور وعدم الفائدة في

(قوله الجائزين) بكسر الباء الموحدة وتضعيف الجيم نسبة الى الجاء، وبلدة بالمغرب (قوله ثم ذكر بعد هذا ان حكم المنفعة) ان حكم المنفعة انما يحتاج لذلك لانه خص الكلام بالمنفعة حيث قال وهو متصلة بالشرطية (الخ) (قوله فاما قوله فيما تقدم فان كانت متصلة بالشرطية وقوله حقيقة) بمعنى انه لا يشترط في كل من مائة الجحيم وبالله تعالى التوفيق من هذه الشروط واما كذا في الشرط واما كذا في الشرط (قوله عتادية) سباني ما في اشراط هذا الشرط من الخلاف وكلامه في الشرح يقتضي انه اختار عدم اشراطه حيث قال قلت ومما حصل الفرق (قوله وان تكون مركبة من شئ الخ) سباني القيسيل لذلك يقولنا انما ما ان يكون الموجود قديماً واما ان يكون حاداً فنقيض قديم لا قديم وهو يساويه حدث فنقدركمب من شئ وهو القديم والمأوى لتقيضه وهو الحادث (قوله فاما اذا كانت مركبة من الشئ الخ) سباني ايضا القيسيل لذلك يقولنا انما ما ان يكون الموجود قديماً واما ان يكون ليس قديماً فهو مركبة من الشئ وعين تقيضه فاذا قلت في الاستثنائية لكنه قديم اولئك ليس قديماً بان وضعت المقدم أو الثاني ولكنه ليس بقديم اولئك ليس لا قديم بان رفعت المقدم أو الثاني بقدر الانتاج لان النتيجة حينئذ تصير عين الاستثنائية فانه ينتج في الاول فهو ليس لا قديم وهو عين الاستثنائية لان الثاني انبثاق في الثاني فهو ليس قديماً وعين الاستثنائية أيضاً في الثالث فهو ليس قديماً أو هو كذا في قوله وفي الرابع فهو قديم وهو عين الاستثنائية فالحاصل انه لا يقيد الانتاج مطلقاً لان النتيجة عين الاستثنائية في الجميع (قوله وتلزم فيه المصادرة الخ) أي لان فيه أخذ الدعوى جزاً من الدليل كما هو معنى المصادرة في الاصطلاح وهي في الأصل المعانة يقال صادر عن مطلوبه اذا مانعه عنه (قوله والتأنيب في هذا القياس) أي الذي شرطية منفصلة حقيقة فاذا قلت مثلاً انما ما ان يكون الشئ قديماً واما ان يكون حاداً لكنه قديم اولئك حدث اولئك ليس بقديم اولئك ليس بحدث أنتج في الاول فهو وليس بحدث وفي الثاني فهو ليس بقديم لان رفع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر وفي الثالث فهو حادث وفي الرابع فهو قديم لان رفع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر كما اشارت لك بقوله أربعة اثنان الخ (قوله وان كانت الشرطية مائة جمع الخ) فاذا قلت مثلاً انما ما ان يكون الجرم أبيض واما ان يكون أسود لكنه أبيض اولئك أسود أنتج في الاول فهو وليس بأسود وفي الثاني فهو ليس بأبيض فقد انتجت مائة الخ (قوله في الاستثنائية) لا في الاستثنائية لكنه ليس بأبيض اولئك ليس بأسود ينتج انه أسود أو انه أبيض لجواز اجتماعها على الكذب كما سباني في الشرح (قوله وان كانت مائة خلوا غير أسود لم ينتج انه ليس غير أسود أو انه ليس غير أبيض لجواز اجتماعها على الصدق كما سباني في الشرح (قوله وزاد بعضهم الخ) وقد سباني ذلك في المتن كما رأيت (قوله احترازاً من الاتفاقية) فاذا قلت مثلاً في شخص كاتب أسود وانما ما ان يكون هذا كاتب واما ان يكون أبيض لكنه كاتب اولئك ليس أبيض اولئك ليس بكاتب اولئك ليس بأبيض لم ينتج لعدم لزوم العتاد بين الطرفين كما أشار لذلك بقوله لعدم لزوم العتاد الخ (قوله وبعض المحققين صرح الخ) وعليه فينتج القياس المذكور في الاول فهو غير أبيض وفي الثاني فهو غير كاتب لكنه خلاف الفرض وفي الثالث فهو أبيض لكنه خلاف الفرض أيضاً وفي الرابع فهو كاتب (قوله فيها) أي في المنفعة (قوله قال) أي بعض المحققين (قوله لكن اذا اتفق عدم صدق جزئها الخ) أي بان وضعت أحد الطرفين في الاستثنائية وقوله وكذلك لو اتفق عدم كذب الخ أي بان رفعت فيها أحدهما (قوله قلت ومما حصل الفرق الخ) هذا يشعر بأنه

ولا يلزم ذلك في المنفصلة في الاتفاقية واذا عرفت هذا فالمنفصلة على ثلاثة اقسام حقيقية وماتعة جمع وماتعة خلوا ما الحقيقة فيشترط فيها جميع ما تقدم ان تكون مركبة من الشيء والمساوي لنتقيضه كقولنا دائما اما ان يكون الموجود دائما واما ان يكون حادثا وينتج حادثة اربع نتائج اثنتان باعتبار ما فيها من متع الجمع فانه متشابه عن أي جزء كان ينتج نقض الآخر اثنتان باعتبار ما فيها من منع الجمع فاستثناءه نقض أي جزء كان ينتج عن الآخر هذا كله ان تركبت الحقيقة من الجزئين كالشئ (٢٠٧) السابق اما ان تركبت من أكثر من

جزئين كقولنا مثلا دائما اما ان يكون العددي دائما واما ان يكون نافصا واما ان يكون مساويا فقال لايمان اثنتان عن أحد الأجزاء ينتج نقض سائرهما أي نفي سائر الأجزاء وأن استثناء بعض أحد الأجزاء ينتج منفصلة تركب من سائر الأجزاء قلت وقولنا ان الحقيقة تركب من أكثر من جزئين انما هو على سبيل التسامح والافتقار تقدم البرهان على انها لا تركب الا من جزئين وما هو التركيب من أكثر من جزئين راجع الى تركبها من حقيقة ومنفصلة أو من قضية والمساوي لتقيضها وذلك المساوي منفصلة والتظاهر ان هذه النتيجة المنفصلة حقيقة لا لما لا تتفق أحد الأجزاء ازم ان لا يجتمع باقي الأجزاء على مسدق ولا كذب وهذا معنى الحقيقة فلتركت الحقيقة من الشيء وعن نقيضه كقولنا دائما اما ان يكون الموجود دائما واما ان يكون ليس فعلما بقدر الوضع والرفع شيئا فان عين الاستثبات جتنبه عن النتيجة فلا استدلال لمعنى النتيجة كالاستدلال على الشيء نفسه لان الاستثبات ان ثبت سدها لم يجتمع الى قياس ولا غيره اذ هي عين النتيجة فلا استدلال عليها من باب تحصيل الحاصل

ارتضى ما قاله بعض المحققين قوله ولا يلزم ذلك في المنفصلة في الاتفاقية فيه ان العلم بصدقها موقوف على العلم بصدق أحد جزئيهما وكذب الآخر وحديثه لا يستلزم علم صدق أحد جزئيهما وكذب الآخر وهو عدم الفائدتين معلوم ان هذا اذا وضعت الصادق أو رفعت الكاذب والابان وضعت الكاذب أو رفعت الصادق ازم الكذب كاتين في المثال المشار فوله ولا يلزم الخ غير ظاهر قوله واذا عرفت هذا أي ما ذكر من الشروط قوله اما الحقيقة فيشترط فيها الخ هذا يقتضي ان ما تقدم كما هو معتبر في الحقيقة يعتبر في كل من ماته الجمع وماتعة الخ وهو المتبادر كما تقدم التنبيه عليه قوله هذا أي ما ذكر من أنها تنتج ما تقدم قوله كقولنا مثلا دائما اما ان يكون العددي الخ قد تقدم ما يؤيده من غير شك واحد من هذه الأقسام الثلاثة فالأول هو ما جعلت كسورة المنطقة كانت زائدة عليه وذلك ثلاثي عشر فان كسورها المذ كسورة نصف وثلاث وسدس ومجموعها خمسة عشر وهي زائدة على العدد المذ كور والناتج هو ما جعلت كسورة المنطقة كانت ناقصة عنه وذلك كالخامسة فان كسورها المذ كسورة نصف وربع وثلث ومجموعها سبعة وهي ناقصة عن العدد المذ كور والمساوي وبعبارة بالتمام هو ما جعلت كسورة المنطقة كانت مساوية له وذلك كالسنة فان كسورها المذ كسورة نصف وثلاث وسدس ومجموعها ستة وهي مساوية للعدد المذ كور قوله فقال لايمان استثناء الخ فإذا قلت مثلا دائما اما ان يكون العددي دائما واما ان يكون نافصا واما ان يكون مساويا فليس ينتج ذلك القياس فهو ليس بنافص ولا مساوي وكذلك لو قلنا لك ليس بنافص أو لك ليس بزاو ولا نافي واذ قلت دائما اما ان يكون العددي دائما واما ان يكون نافي واما ان يكون مساويا لك ليس بزاو أنتج هذا القياس فهو اما نافي أو مساوي وكذلك لو قلنا لك ليس بنافص أو لك ليس بزاو أنتج فهو اما زاو أو مساوي أو نافي وهذه النتيجة منفصلة تركبت من سائر الأجزاء وهي حقيقة كسيرة كسورة وله والتظاهر ان هذه النتيجة الخ قوله وما هو التركيب من أكثر من الخ أي كالشئ السابق وقوله راجع الخ ككأنه قيل في المثال السابق العددي زائد أو هو اما مساو واما ناقص فقد رجع ذلك الى حجة ومنفصلة وقوله أو من قضية والمساوي الخ فالقضية هي قولنا العددي زائد ونقيضها العددي غير زائد والمساوي لنتقيضها هو اما مساو واما ناقص وهذا انما هو تنويع في التعبير والأفوه عن مباحثه قوله والتظاهر ان هذه النتيجة الخ هذا مبطر قوله ينتج منفصلة تركب الخ قوله وهذا أي عدم الاجتماع على الصدق وعلى الكذب قوله لم يبد الوضع أي لاحد الطرفين وقوله والرفع أي ذلك قوله لا امتناع اجتماعهما على الصدق قبل اثبات أن يكون الجرم أبيض وأسود واللا اجتماع الضدان وقوله لما واجتماعهما على الكذب فيجوز أن لا يكون أبيض وأن لا يكون أسود بان كان أحدهما مثلا قوله فلما نفع الجمع التنبهتان الأوليان أي الماخيلتان من وضع أحد الطرفين فانه ينتج انتفاء الآخر قوله لا امتناع اجتماعهما على الكذب أي لا يلزم منه أن الجرم أبيض وأسود فإلزام اجتماع الضدين وقوله لجواز اجتماعهما على الصدق فيجوز أن يكون الجرم غير أبيض وغير أسود بان يكون أحدهما مثلا قوله

وان ثبت صدقها فقدمت على الشيء نفسه وهو صادرة وان كانت المنفصلة ماته جمع كقولنا مثلا دائما اما ان يكون الجرم أبيض واما ان يكون أسود فاستثناء عن أي جزء كان ينتج نقض الآخر لا امتناع اجتماعهما على الصدق ولا ينتج استثناء نقض شيء منهما لجواز اجتماعهما على الكذب فلما نفع الجمع التنبهتان الأوليان من نتائج الحقيقة وان كانت المنفصلة ماته خلوا كقولنا مثلا دائما اما ان يكون الجرم غير أبيض واما ان يكون غير أسود فاستثناء ونقض أي جزء كان ينتج عن الشيء لا ينتج اجتماعهما الكاذب ولا استثناءه

فلمائة الخلوذين النجيبان) أى الحاصلتان من رفع أحد الطرفين فانه ينتج وضع الآخر
 (قوله وهذا) أى ما ذكرنا الجملة الأخيرة (قوله من هذا الشرح) بيان لما (قوله الخ) معقول لقوله
 ينتج (قوله وان يجعل الخ) معطوف على أن ينتج الخ (قوله لم) أى على من يسمى في تخصيصه
 وجمع المصير باعتبار المعنى (قوله بعظيم الدرجات) الجارية متعلق بالفوز وهو يسمى الظفر وكذلك
 قوله بجاه سيد الخلق (قوله العفو) معقول لقوله يجوز وقوله عما جنتنا متعلق بالعفو وقوله
 بجاهنا الخ متعلق بقوله جنتنا وقوله وسو نظرا من إضافة الصفة للوصف وقوله وقلة جنتنا
 بالفز أى وقلة استهاننا وقوله من الذنب العظم بيان لما جنتنا (قوله عدم ما ذكره الذكور وغفل
 عن ذكره الغافلون) يستعمل أن يكون على من الشعرين فانه على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل
 أن يكون عائدا على الله سبحانه والأولى أن يجعل الأول عائدا لله تعالى والثاني للنبي صلى الله عليه وسلم
 وانما ذكر ذلك هو الأول مع أن فيه تشبیه لأنه أبين في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم إذا لم يكون
 الله تعالى أكثر من الغافلين من ذكره والغافلون عن ذكره صلى الله عليه وسلم أكثر من المذاكرين له صلى الله
 عليه وسلم وهل يحصل للصلى هذه الصفة ونحوها ثواب صلات بقدر هذه العدة أو يحصل له ثواب
 صلاة واحدة لكنه أعظم من ثواب الصلاة المجردة عن ذلك ذهب بعضهم إلى الأول وذهب المحققون
 إلى الثاني (قوله وأخردعوهم أن الحمد لله رب العالمين) أى بذلك أشعارا بالإنعام وهذا من أحوال
 أهل الجنة التي أخبر الله تعالى بها في قوله جل وعز أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم هم بإيمانهم
 تجرى من تحتهم الأنهار في جنات النعيم دعواهم فيها أصوات اللهم وتحييتهم فيها سلام وأخردعوهم
 أن الحمد لله رب العالمين وحل بعض المفسرين التسبيح والتصديق الآية على أحوال أهل الجنة بسبب
 المأكول والمشروب قائم إذا اشتوا شربا قالوا أصوات اللهم فصل ذلك الشيء بين أيديهم على مواضع
 على مائدة مبل في مبل على على مائدة تسبعون ألف صحيفة في كل صحيفة لون من الطعام لا يشبع بعضها
 بعضها إذا فرغوا من الطعام حمدوا الله تعالى فترفع الموائد عند ذلك قال الرازي وهذا القائل ينافي
 نظره في دنياه وأخراهم من المأكول والمشروب وسحق بطل هذا الإنسان أن يصدق في زمرة البهائم
 وأما المحققون فقد تروا ذلك اهـ لكن لا ينبغي هذه الملة الغفلة في التسبيح فقد قاله الغوري وتبعه جماعة
 من المفسرين وانما يقال الأولى أن المراد أنهم يشتغلون بالتسبيح والتعبد والتناء عليه
 بما هو أحله وذلك قال الزجاج أعلم الله تعالى أن أهل الجنة يقتضون بتعظيم الله تعالى وتزيمه ويحتشمون
 بشكره والتناء عليه وقال البضاوى المني أنهم إذا دخلوا الجنة راجعوا عظمت الله تعالى وكبريائه
 بحمده وبتعظيمه وتوحيده والجلال ثم حثهم الملائكة بالسلافة من الآفات والفوز بأصناف الكرامات
 وحسنه دون الله تعالى يشنون عليه بصفات الأكرام كذا يؤخذ من تفسير العلامة الخطيب وهذا
 آخر ما يسهل الله تعالى على هذا الشرح المبارك نسال الله تعالى أن يجعله في مرتبة القبول بجاء المسيد
 الرسول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين
 (قال المؤلف رحمه الله) وكان الفراغ من جمع هذا التقرير منتصف شعبان المبارك من شهر رنة
 ألف ومائتين وخمسة وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى الثنية
 وعلى آله وصحبه وأولي الهجة السنية وحشرنا وأباهم في الرب العلية بفضله وكرمه آمين

شيئ منهم بالحوار اجتماعهم على
 الصدق فلمائة الخلوذين
 النجيبان الآخرين من تلاميذ
 الحقة بقية وهذا آخر ما قصدنا
 وضعه في هذا الشرح المبارك نسال
 الله تعالى أن ينعم به بأصله
 على من سعى في تحصيلها الشفع
 الذي يبلغ في الدنيا والآخرة إلى
 رضى المولى الكريم وان يجعله
 عونهم على ادراك ما يكون معه
 بفضل الله تعالى القوز مع العلماء
 العالمين بعظيم الدرجات في دار
 النعيم المقيم بجاء سيد الخلق
 الشفيع المشفع سيدنا ومولانا
 محمد صلى الله عليه وسلم صلاة
 وسلاما بخورهم - ما من الرب
 الرزق الرحيم العفو في الدنيا
 والآخرة عما جنتنا مما جعلنا وسو
 نظرا وقلة استهاننا من الذنب
 العظيم وصل الله على سيدنا
 ومولانا محمد عدم ما ذكره الذكور
 يغفل عن ذكره الغافلون وآخر
 دعوانا أن الحمد لله
 رب العالمين

أما بعد حمد الله الحكيم على وجوب وجوده وأضع البرهان والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي
 أوضع معالم العرفان وعلى آله وأصحابه الذين حازوا كليات الفخار والجزنيات وجمعوا أجناس
 الكمال بعد الشتات فقد تم طبع حاشية العالم الفاضل جامع أشنات الفضائل الشيخ إبراهيم
 البيهقري على شرح الامام العامل الكمال سيدى محمد السنوسى مختصرة في فن المنطق وذلك طبعه
 التقدم العلمية التي مركزها دراب الذليل بصير المحمية ادارة (حضرة السيد محمد عبد الواسع بن
 الطوبى وأبيه) وكان انتباه طبعه في النصف الثاني من شهر ربيع المحرم سنة ١٣٢٢ هجرية
 على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى الثنية آمين

